

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٠٦٥٧١

الصدارة في النحو العربي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالب

عبد الرحمن محمود مختار الشنقيطي

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الفتاح بحيري إبراهيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : ... محمد البركاتي محمد بن محمد السبيعي
الأطروحة مقدمة لنيل درجة : ... الماجستير في تخصص : ... النحو والصرف
عنوان الأطروحة : (... المصداق مرة عن النحو العربي ...)

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه
أجمعين وبعد:

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها
بتاريخ ٢٥ / ١ / ١٤١٨ هـ. بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم؛ فإن اللجنة
توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه. والله الموفق.

أعضاء اللجنة

المناقش الخارجي

المناقش الداخلي

المشرف

الاسم: ... محمد البركاتي محمد بن محمد السبيعي
التوقيع: ... محمد البركاتي محمد بن محمد السبيعي
الاسم: ... محمد البركاتي محمد بن محمد السبيعي
التوقيع: ... محمد البركاتي محمد بن محمد السبيعي
الاسم: ... محمد البركاتي محمد بن محمد السبيعي
التوقيع: ... محمد البركاتي محمد بن محمد السبيعي

رئيس قسم الدراسات العليا
أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

ملخص بحث

عنوان البحث : (الصدارة في النحو العربي)

وهو مشتمل على الآتي :

مقدمة : تحدثت فيها عن سبب اختيار الموضوع ، وخطة البحث ، ومنهج تناول الموضوع ، وأهم الصعوبات .

تمهيد : ذكرت فيه العلاقة بين التقديم والتصدر .

وثلاثة أبواب :

الباب الأول : (الصدارة بمعناها العام) ، وفيه خمسة فصول :

تحدثت فيها عن التصدر وعلته ، وعن ما يفيت التصدر وما لا يفيته ، وعن مسائل متعلقة بلازم

الصدر ، وعن الصدارة بمعناها العام في اطار الجمل النحوية ، وعن ما يمتنع تصدوره .

الباب الثاني : (ما يلزم صدر الكلام) ، وهو مشتمل على أربعة عشر فصلاً :

تحدثت فيها عن أدوات الاستفهام ، وعن أدوات الشرط ، وعن حروف النفي ، وعن

الأحرف الناسخة ، وعن اللامات التي تلزم صدر الكلام ، وعن كنايات العدد ، وعن (رب) ،

وعن أحرف الاستفتاح والتبيه ، وعن أحرف الجواب ، وعن العرض والتحضيض والتمني

بـ (ألا) ، وعن (ما) التعجيبية ، وعن ضمير الشأن ، وعن الحروف التي يتلقى بها القسم ،

وعن حرفي التنفيس و (قد) والفعل الماضي .

الباب الثالث : (مسائل الصدارة وأحكامها) ، وفيه خمسة فصول :

تتضمن على الحديث عن الإلغاء والتعليق في باب (ظن) وعلاقته بالصدارة ، وعن حكم ما له

الصدارة في بابي الاشتغال والاختيار بالذي ، وعن (إذن) الناصبة بين اشتراط تصدورها

ولزومها الصدر ، وعن ماله الصدارة في اطار الابواب النحوية ، وعن الأحكام العامة لما له

الصدارة .

خاتمة : وهي مشتملة على أهم نتائج البحث .

ملحق : ترجمت فيه للأعلام غير المشهورة .

فهارس عامة :

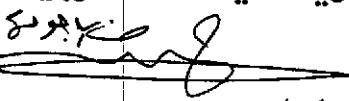
وهي مشتملة على فهرس للآيات القرآنية ، وفهرس للأحاديث النبوية الشريفة ، وفهرس للأشعار

والأراجيز ، وفهرس للأعلام ، وفهرس للمصادر والمراجع ، وفهرس للموضوعات .

يعتمد .. عميد كلية اللغة العربية

المشرف

الباحث







أ.د/ حسن محمد باجوده

أ.د/ عبد الفتاح بجري إبراهيم

عبد الرحمن محمود مختار الشنقيطي

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ رَبِّ ادْخُلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ وَاَخْرِجْنِيْ مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاَجْعَلْ لِيْ مِنْ لَدُنْكَ سُلْطٰنًا نَّصِيْرًا﴾
أحمدك اللهم هذا كثيراً طيباً مباركاً فيه، كما تحب يا ربنا وترضى، وأصلي وأسلم على
خير خلقك سيدنا ونبينا محمد عبدك ورسولك، وعلى آله وأصحابه ومن تمسك بسنته
إلى يوم لقائك.

وبعد:

فهذا بحث متواضع بعنوان: الصدارة في النحو العربي، أتقدم به لنيل شهادة
الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى في فرع: اللغويات، تخصص: النحو
والصرف.

والله أسأل أن يكون لي لا عليمي في هذه الدار وفي الأخرى، كما أسأله التوفيق دائماً
في جميع الأحوال والأقوال، هو ولي ذلك والقادر عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل.
وهذه المقدمة تشتمل على التالي:

أولاً: سبب اختيار الموضوع:

ويتلخص سبب اختيار الموضوع في النقطتين التاليتين:

- ١- لما لموضوع الصدارة من أهمية تتمثل في استحقاق التصدر لبعض الكلام؛ ذلك
أن المصدر من الكلام هو محط العناية والاهتمام.
- ٢- رغبة في جمع شتات موضوع جزئي من موضوعات النحو الكثيرة، فأردت أن أقدم
دراسة تجمع ما يتعلق بالصدارة من ضوابط وأحكام.

المقدمة

ثانياً: خطة البحث:

- يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة.
أما التمهيد فقد تحدث فيه عن العلاقة بين التقديم والتصدر.
وأما الباب الأول فهو بعنوان: **الصدارة بمعناها العام**.
وهو يتضمن خمسة فصول:
الفصل الأول بعنوان: **التصدر وعلته**.
وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: **مفهوم الصدارة عند اللغويين والنحاة**.
المبحث الثاني: **علة لزوم الصدارة**.
المبحث الثالث: **تفاوت ما يلزم الصدارة قوة وضعفاً**.
الفصل الثاني بعنوان: **ما يُفيت التصدر وما لا يفите**.
وقد اشتمل على مبحثين:
المبحث الأول: **ما له حكم التصدر**.
المبحث الثاني: **قوات لزوم التصدر**.
الفصل الثالث بعنوان: **مسائل متعلقة بلازم الصدر**.
وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: **توالي ما له الصدارة**.
المبحث الثاني: **حذف ما له الصدارة**.
المبحث الثالث: **الزيادة وعلاقتها بالصدر**.
الفصل الرابع بعنوان: **الصدارة بمعناها العام في إطار الجمل النحوية**.
وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: **مفهوم الجملة وأنواعها**.
المبحث الثاني: **ما تصدر به بعض الجمل النحوية**.
المبحث الثالث: **التقاء ما له الصدارة في إطار الجمل**.
الفصل الخامس بعنوان: **ما يمتنع تصدوره في الجملة**.
وقد اشتمل على اثني عشر مبحثاً:

المقدمة

- المبحث الأول: حروف العطف.
- المبحث الثاني: المفعول معه.
- المبحث الثالث: الفاعل وما ينوب عنه.
- المبحث الرابع: التمييز.
- المبحث الخامس: أداة الاستثناء (إلا).
- المبحث السادس: (أن) - مفتوحة الهمزة -.
- المبحث السابع: (الفاء) الرابطة لجواب الشرط، و(إذا) الفجائية.
- المبحث الثامن: ضمير الفصل.
- المبحث التاسع: المنصوب على الاختصاص.
- المبحث العاشر: مخصوص (حبذا).
- المبحث الحادي عشر: توابع الأسماء.
- المبحث الثاني عشر: مواضع متفرقة فيما لا يجوز تصدره.
- وأما الباب الثاني فهو بعنوان: ما يلزم صدر الكلام.
وهو يتضمن أربعة عشر فصلا:
- الفصل الأول بعنوان: أدوات الاستفهام.
وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:
- المبحث الأول: الاستفهام ولزوم الصدارة.
- المبحث الثاني: أدوات الاستفهام وأحكامها المتعلقة بالصدارة.
- المبحث الثالث: خروج الاستفهام عن حقيقته وعلاقته بفوات تصدره.
- الفصل الثالث بعنوان: أدوات الشرط.
وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:
- المبحث الأول: أدوات الشرط ولزوم الصدارة.
- المبحث الثاني: تعداد أدوات الشرط التي تلزم الصدر،
مع بعض الأحكام المتعلقة بها.
- المبحث الثالث: مسائل منثورة متعلقة بالصدارة في باب الشرط.
- الفصل الثالث بعنوان: حروف النفي.

المقدمة

وقد اشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: حروف النفي ولزوم التصدر.

المبحث الثاني: مسائل منثورة لها علاقة بالصدارة في هذا الباب.

المبحث الثالث: ما له الصدارة حملاً على (ما) النافية.

المبحث الرابع: (ليس) وحكمها من حيث لزوم الصدارة وعدمه.

الفصل الرابع بعنوان: الأحرف الناسخة.

وقد اشتمل على ستة مباحث وتقديم:

التقديم: حكم (إن) وأخواتها من حيث التصدر وعدمه.

المبحث الأول: (إن) ولزوم تصدورها.

المبحث الثاني: (أن) وعدم جواز تصدورها.

المبحث الثالث: (لكن) وحكم لزوم تصدورها.

المبحث الرابع: (ليت) ولزومها الصدارة.

المبحث الخامس: (لعل) وبعض الأحكام المتعلقة بتصدورها.

المبحث السادس: (كأن) ولزومها الصدر.

الفصل الخامس بعنوان: اللامات التي تلزم صدر الكلام.

وقد اشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: (لام) الابتداء.

المبحث الثاني: (اللام) المرحلقة.

المبحث الثالث: (اللام) الفارقة.

المبحث الرابع: (اللام) الموطئة لجواب القسم.

الفصل السادس بعنوان: كنيات العدد: (كم) الخبرية، و(كأين) و(كذا).

وقد اشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: (كم) الخبرية: ماهيتها، وحكمها من حيث لزوم التصدر،

علة ذلك اللزوم.

المبحث الثاني: (كأين) و(كذا) من كنيات العدد: ماهية كل منهما،

وحكم تصدوره.

المقدمة

الفصل السابع بعنوان: (رُبَّ) من حروف الجر.

وقد اشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول: معناها.

المبحث الثاني: هل هي اسم أو حرف؟

المبحث الثالث: حكم لزوم تصدرها.

المبحث الرابع: علة لزوم (رَبِّ) الصدارة.

المبحث الخامس: بعض الأحكام المترتبة على صدارة (رب).

المبحث السادس: حكم ما ينوب عن (رب) من حيث لزوم التصدر.

الفصل الثامن بعنوان: حروف الاستفتاح التنييه.

وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الفرق بين الاستفتاح والتنييه.

المبحث الثاني: حروف الاستفتاح وحكم تصدرها.

المبحث الثالث: حروف التنييه وحكم تصدرها.

الفصل التاسع بعنوان: أحرف الجواب: ماهيتها، وبعض أحكامها، وحكم تصدرها.

الفصل العاشر بعنوان: العرض، والتحضيض، والتمني بـ (ألا)،

وحكمها من حيث لزوم التصدر.

الفصل الحادي عشر: (ما) التعجبية: ماهيتها، ولزومها الصدارة، مسوغ الابتداء بها.

الفصل الثاني عشر: ضمير الشأن والقصة،

وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهيته وفائدته.

المبحث الثاني: بعض أحكامه المتعلقة بموضوع البحث.

المبحث الثالث: حكمه من حيث لزوم الصدارة.

الفصل الثالث عشر بعنوان: الحروف التي يتلقى بها القسم وما يتفرع عن ذلك،

وقد اشتمل على عشرة مباحث:

المبحث الأول: (لام) القسم.

المبحث الثاني: (إن) و (أن).

المقدمة

- المبحث الثالث: (لام) التعليل.
- المبحث الرابع: (ما) و(إن) النافيتان.
- المبحث الخامس: (لا) النافية.
- المبحث السادس: (لن) و (لم) النافيتان.
- المبحث السابع: (بل).
- المبحث الثامن: هل كل ما يُتلقى به القسم له التصدر؟
- المبحث التاسع: أحرف القسم وهل هي من لازم الصدر؟
- المبحث العاشر: (أيمين الله) في القسم، وهل من لازم الصدر؟
- الفصل الرابع عشر بعنوان: حكم تصدر كل من: حرفي التنفيس، و(قد)، والفعل الماضي، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:
- المبحث الأول: حرفي التنفيس.
- المبحث الثاني: (قد).
- المبحث الثالث: الفعل الماضي، وحكم لزوم تصدوره.
- وأما الباب الثالث فهو بعنوان: مسائل الصدارة وأحكامها.
- وهو يتضمن خمسة فصول.
- الفصل الأول بعنوان: الإلغاء والتعليق في باب (ظن) وعلاقته بالصدارة.
- وقد اشتمل على مبحثين:
- المبحث الأول: الإلغاء وعلاقته بالتصدر.
- المبحث الثاني: التعليق لأفعال القلوب.
- الفصل الثاني بعنوان: حكم ما له الصدارة في بابي: الاشتغال والإخبار بـ (الذي).
- وقد اشتمل على مبحثين:
- المبحث الأول: الاشتغال وعلاقته بلزوم الصدر.
- المبحث الثاني: الإخبار بـ (الذي)، وحكمه مع لازم الصدر.
- الفصل الثالث: بعنوان: (إذن) - الناصبة - بين اشتراط تصدورها ولزومها الصدر، وقد اشتمل على مبحثين:
- المبحث الأول: ماهيتها وبعض أحكامها.

المقدمة

المبحث الثاني: (إذن) بين لزوم الصدارة واشتراط التصدر لإعمالها.

الفصل الرابع بعنوان: ما له الصدارة في إطار الأبواب النحوية،

وقد اشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: وجوب تقديم ما له الصدارة في الأبواب النحوية.

المبحث الثاني: امتناع مجيء ما له الصدر في بعض الأبواب النحوية.

المبحث الثالث: تقديم الخبر على (ما زال) وأخواتها،

وما يتفرع عنه من أحكام متعلقة بالصدارة.

المبحث الرابع: لازم الابتدائية: هل يغير لازم الصدر؟

الفصل الخامس بعنوان: أحكام عامة لما له الصدارة.

وقد اشتمل على عشرين حكماً.

وأما الخاتمة: فقد اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها من هذا البحث.

ثالثاً: منهج تناول الموضوع:

يتلخص منهجي في هذا البحث في النقاط التالية:

١- اقتصر على تقسيم البحث - باستثناء المقدمة والخاتمة - إلى أبواب وفصول ومباحث في أغلب الأحيان، ولم أبدأ إلى تقسيم المباحث إلى مطالب والمطالب إلى مسائل إلا عند الضرورة؛ رغبة في ترابط البحث.

٢- حاولت تأصيل وتوثيق كل مسألة في هذا البحث ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، حيث سلكت مسلك بعض العلماء - كالسيوطي مثلاً - في التصنيف، من حيث تدعيم المسألة بالعديد من النقول.

وهذا لا يعني أنني جانبت مسلك الإيجاز والاختصار.

ولا يعني هذا أنه كان غرضي هو تكثير مراجع البحث فقط.

بل يعلم الله أنني حذف الكثير من الحواشي والفقرات التي رأيت أنه يمكن الاستغناء عنها، وقد قمت باختصار هذا البحث أكثر من مرة مما كلفني جهداً ووقتها ليساً بالقليلين.

المقدمة

٣- لم أتعرض للحديث عن الصدارة بمعناها العام [أي اللغوي] بصورة موسعة إلا في الباب الأول وبخاصة الفصل الرابع والخامس، أما بقية البحث فهو مقتصر على الحديث عن الصدارة بمعناها الخاص أي: عند النحاة.

٤- حاولت إبراز شخصيتي في هذا البحث، وهي تظهر في الآتي:

أ- في طريقة عرض المادة العلمية.

ب- في كيفية انتقاء مادة البحث.

ج- في النقد والتزجيج دون قصد التجريح.

د- في استنباط العديد من المسائل والأحكام.

٥- نهجت في الحاشية منهجا يتلخص في التالي:

أ- عند الإشارة إلى الكتاب فقط فمعناه أن الكلام مقتبس بنصه.

ب- عند الإشارة في الحاشية بكلمة (ينظر:) فمعناه أن الفكرة موجودة في ذلك الكتاب المعزوّ له، أو أنني لم أقتبس كلامه بنصه.

ج- لم أرتب الكتب في الحاشية ترتيباً تاريخياً عند العزو - في بعض الأحيان - وذلك مقصود؛ فالكتاب المقدّم هو الذي تناول الفكرة بشكل أوسع، وهو الأكثر وفرة في المادة العلمية المتحدث عنها، وهذا عند العزو بكلمة (ينظر:).

٦- ترجمت للأعلام غير المشهورين - من وجهة نظري - في ملحق بعد خاتمة البحث؛ رغبة في عدم الإقبال على الحواشي علماً بأنني أغفلت الترجمة للمشهورين كما هو السّنن في ذلك.

رابعاً: أهم الصعوبات التي واجهتني:

وهي تتلخص في الآتي:

١- تشتت هذا الموضوع، وهو تشتت من ناحيتين:

الناحية الأولى: تشتتته بين كتب النحاة وآرائهم.

الناحية الثانية: تشتتته بين أبواب النحو ومسائله الكثيرة.

ولكي أتمكن من جمع شتاته كلفني ذلك قراءة أمهات كتب النحو قراءة متأنية.

فمن بين الكتب التي قرأتها بتمامها: كتاب "التذليل والتكميل" لأبي حيان بأجزائه

الخمس الأولى المتعلقة بالنحو، و"شرحي الكافية" لابن الحاجب والرضي، إضافة إلى "أمالي

المقدمة

ابن الحاجب"، وكتب أبي علي الفارسي وهي: "البغداديات"، "العضديات"، "الحليات"، "المسائل المنثورة"، "إيضاح الشعر"، وقد أفدت منها أيما إفادة.

كما أنني قرأت حاشية السيوطي على "المغني" وهي حاشية مخطوطة عظيمة النفع إلا أنه لم يكملها، فهو لم يكمل التعليق على حروف الجر من "المغني".

كما أنني قرأت "معاني القرآن" للقراء.

وقد اطلعت على جميع أمهات كتب النحو تقريباً ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

كما أنني اطلعت على العديد من كتب التفسير وعلوم القرآن واللغة.

٢- تقسيم هذا البحث وتبويه نظراً لتشعب مسائله في أغلب الأحيان، وصعوبة تناولها في بعض الأحيان.

٣- محاولة إبراز هذا البحث في أحسن صورة ممكنة، وأعتبر ذلك من الصعوبات؛ ذلك أنه كلفني من الوقت والجهد والقراءة المتأنية ما الله به عليم.

سائلاً المولى أن يجعل ذلك في ميزان الحسنات يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

شكر وتقدير

وأخيراً وليس آخراً أتوجه بشكري وتقديري إلى كل من مدّ لي يد العون في هذا البحث. وأخص بالذكر فضيلة أستاذي - والمشرف علي في إعداد هذا البحث - الأستاذ الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم.

الذي لم يأل جهداً في نصحي وتوجيهي إلى الأصوب والأحسن، كما ساعدني كثيراً في توفير المراجع النادرة، وقد بذل لي الكثير والكثير من وقته الثمين، وخبرته الطويلة في مجال البحث والتصنيف، والإشراف والتأليف.

فله مني جزيل الشكر والامتنان، شكراً لا يعبر عنه بيان، ولا يسطره بنان.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى فضيلة الأستاذين الفاضلين اللذين شرفاني بمناقشة هذا البحث، وتوجيه النصح لي في سبيل تحقيق المصلحة العلمية.

كما أشكر كل من توجه لي - من إخوتي الباحثين - بنقد بناء لهذا البحث.

إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الباحث

تمهيد

التمهيد

التقديم والتأخير باب من أبواب النحو الواسعة، تحدث عنه الشيخ عبد القاهر الجرجاني بقوله: ((هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتنّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدّم فيه وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان))^(١).

وللتقديم أسباب عدة أهمها: العناية والاهتمام، ومنها: التشويق والإثارة، والتبويه والتوكيد، والخفة والثقل، ورعاية الفاصلة^(٢).

قال السهيلي في "نتائج الفكر": ((ما تقدم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان.

والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء: إما بالزمان وإما بالطبع، وإما بالرتبة وإما بالسبب وإما بالفضل والكمال.

فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخلد والفكر بأحد هذه الأسباب الخمسة أو بأكثرها، سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق، وكان ترتّب الألفاظ بحسب ذلك، نعم وربما كان ترتب الألفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى، كقولهم: (ربيعة ومضرم)... ومن هذا النحو: (الجنّ والإنس)؛ فإنّ الإنس أخف لفظاً... فكان تقديم الأثقل أولى بأول الكلام))^(٣).

وللتأخير أيضاً أسباب عدة منها: الضعف أو العارض المعنوي أو العارض اللفظي، كما فصل القول في ذلك الأمير في حاشيته على "المغني"^(٤).

(١) دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني ص ١٠٦.

(٢) ينظر: الكتاب (طبعة هارون) ٣٤/١، شرح التلخيص للخطيب القزويني ص ٦٤، بدائع الفوائد لابن

قيم الجوزية ٦١/١، المثل السائر لابن الأثير ٢٤٠/٢ وما بعدها.

(٣) نتائج الفكر للسهيلي ص ٢٦٧.

(٤) حاشية الأمير على المغني ١٤٩/٢.

التمهيد

وموضوع البحث وهو (الصدارة) يختلف عن التقديم والتأخير بعمومه، فالبحث قاصر على الصدر من الجملة والكلام، وما يترتب على ذلك من أحكام، خلافاً لباب التقديم والتأخير الواسع الذي لا يمكن درسه دراسة مجدية إلا بعد تجزئته إلى أجزاء حتى يمكن الإفادة منه، فهو يشمل التقديم والتأخير بين جميع أجزاء الجملة كما في نحو: (ضرب موسى عيسى)، الذي قدّم فيه الفاعل على المفعول وجوباً لأمن اللبس.

وفي التقديم والتأخير من المسائل والأحكام والأسرار النحوية ما لا يمكن حصره إلا بعد تجزئته، فلو قسّم باب التقديم والتأخير إلى أجزاء كمثّل:

* التقديم والتأخير في باب التوابع.

* التقديم والتأخير بين المفاعيل.

* أمن اللبس وعلاقته بالتقديم والتأخير.

* العناية والاهتمام وعلاقتها بالتقديم والتأخير.

إلى غير ذلك من الموضوعات الكثيرة التي يمكن بحثها في إطار التقديم والتأخير، وهي موضوعات مقترحة أقدمها بين يدي الباحثين لمن أراد الإفادة.

وموضوع هذا البحث وهو (التصدر) فرع من أفرع التقديم، له علاقة وطيدة بمرعاة المعنى.

قال ابن جني في "الخصائص": ((ويدلُّك على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدُّمه للفظ عندهم، تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلام؛ وذلك لقوة العناية به، فقدموا دليله ليكون ذلك أمانة لتمكنه عندهم))^(١).

وصدر الكلام هو محطّ العناية والاهتمام، ذلك أنه ليس يستوي آخر الكلام وأوله، وهو ما قرّره الرضي في شرحه على "كافية ابن الحاجب"^(٢).

وهو ما أشار إليه ابن عصفور في شرحه على "جمل الزجاجي"^(٣)

(١) الخصائص: ٢٢٤/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٢٥/١.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٣، ٣٠٨/١.

الباب الأول

الصدارة بمعناها العام

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول:

التصدر وعلته.

الفصل الثاني:

ما يُقَيِّت التصدر وما لا يُقَيِّتُه.

الفصل الثالث:

مسائل عامة متعلقة بلازم الصدر.

الفصل الرابع:

الصدارة بمعناها العام في إطار الجمل النحوية.

الفصل الخامس:

ما يمتنع تصدُّره في الجملة.

الفصل الأول التصدر وعلته

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

مفهوم الصدارة عند اللغويين والنحاة.

المبحث الثاني:

علة لزوم الصدارة.

المبحث الثالث:

تفاوت ما يلزم الصدارة قوة وضعفا.

(المبحث الأول)

مفهوم الصدارة عند اللغويين والنحاة

أولاً: عند اللغويين:

نص اللغويون على أن معنى الصَّدْر: أعلى كل شيء وأوله، وصدر كل شيء: أوله، وصدر الأمر: أوله، وكل ما واجهك: صدر، حتى إنهم يقولون: صدر النهار والليل، وصدر الشتاء والصيف، وما أشبه ذلك، والتصدُّر: نصب الصدر في الجلوس، وصدَّر كتابه: جعل له صدرًا، أي: مقدمة، وصدَّره في المجلس فتصدر، والصدَّارة (بالتفتح): التقديم، وهي بمعنى التصدير، ومنه سمي حزام الرحل والهودج بالتصدير: وهو جبل يصدَّر به البعير إذا جر حملة إلى خلف، وكلها تدور حول معنى: التقديم أولاً^(١).

ثانياً: عند النحاة:

لما كان صدر كل شيء أوله؛ سمي أول الجملة صدرًا لها. والمراد بلزوم الكلمة الصدارة عند النحاة: وقوعها صدرًا في جملتها، لا صدرًا في مطلق الكلام؛ ذلك أن جميع الأحكام النحوية داخلة في إطار الجملة، على أساس أن كل جملة بيان قائم بأساسه، ومستقل في ذاته، مقدر الانفصال عن غيره، كما أشار إلى ذلك النحاة في العديد من مسائل النحو كما سيأتي.

وأشار النحاة - على سبيل المثال - إلى أن الخبر إذا كان جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام، لم يجب تقديمه نحو: (زيد من أبوه؟)؛ إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل، بحيث لا يتقدم عليها أحد ركني تلك الجملة، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها، كـ (كان) وأخواتها، وما يشبه ذلك، وكذا سائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها، كـ (إن) وأخواتها، وما شابه ذلك، كما نص على ذلك الرضي^(٢).

(١) ينظر مادة (صدر) في: لسان العرب لابن منظور ٤/٤٤٥-٤٤٨، الصحاح للجوهري ٢/٧٠٩-٧١٠،

تاج العروس للزبيدي ١٢/٢٩٢-٣٠١.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/٩٨، وينظر: حاشية الخصري ١/١٠٣.

قال الخصري: ((صدارة الاستفهام إنما هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقاً))^(١).
والحكم يعم جميع ما له الصدارة، وهذا هو مفهوم لزوم الكلمة صدر الكلام
عند النحاة.
ولهذا غلط الدماميني أبا حيان في منازعته لصدارة (رُبَّ) - كما سيأتي في موضعه -
لوقوعها خبراً لـ (إن) المثقلة أو المخففة^(٢)، حيث قال: ((واستشكل ذلك [أي وجوب
تصديرها] أبو حيان بوقوعها خبراً لـ (إن)... وهذا كما تراه غلط ظاهر؛ فإن ذلك لا ينافي
الصدرية، بدليل قولك: (إن زيداً ما قام)، و(زيد لأبوه قائم).
وقد تابعه بعض شراح "التسهيل" على هذا الغلط))^(٣).
وهذا لأن مفهوم التصدر إنما هو مقصور على التصدر في الجملة فقط وليس الكلام،
كما تقدم ذلك.

ويعبر عن موضوع هذا البحث بألفاظ متعددة: كالصدارة والتصدر والتصدير والصدر
والصدرية والصدور.

وقد عبرتُ بجميع الألفاظ المتقدمة كما هو مبين في مواضع كثيرة من هذا البحث.
ولفظ (الصدارة) هو الأشهر، وإن كان فضيلة الشيخ محمد علي النجار تحدث عن هذه
النقطة وأوضح بأن قدامى النحاة لم يعبروا بهذا اللفظ، وإنما هو مما جرى على ألسنة
متأخري النحاة^(٤).

وأنا معه في ذلك، ولكنني اخترت لفظ الصدارة عنواناً لهذا البحث لشهرته، وهو سليم
من حيث اللغة بناءً على ما ذكره الزبيدي في "تاج العروس"^(٥).
وقد عبّر بلفظ الصدارة غير واحد من النحاة كالسيوطي والصبان والخصري والأمير
والدسوقي وغيرهم، كما هو مبين في موضعه.

(١) حاشية الخصري على ابن عقيل ٤٩/٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٣٥/أ، ٤/٣٨/ب، ارتشاف الضرب ٢/٤٥٧-٤٥٨، منهج السالك
ص ٢٦٠.

(٣) (بتصرف يسير) حاشية الدماميني على المعنى ١/٢٧٦.

(٤) ينظر: لغويات للشيخ محمد علي النجار ص ١٢٦-١٢٧.

(٥) ينظر: تاج العروس ١٢/٢٩٢-٣٠١.

(المبحث الثاني)

علة لزوم الصدارة

قال الرضي في "شرح كافية ابن الحاجب": ((كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه، وكان حرفاً فمرتبته الصدر، كحروف النفي.. وحروف التثنية والاستفهام والتشبيه والتحصيض والعرض وغير ذلك.

وأما الأفعال: كأفعال القلوب والأفعال الناقصة، فإنها وإن أثرت في مضمون الجملة فلم تلزم التصدر؛ إجراء لها مجرى سائر الأفعال))^(١).

وقال أيضاً: ((إنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر؛ لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله، فلو جُوز أن يجيء بعده ما يغيره، لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير، أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغير لما سيأتي بعده من الكلام؛ فيتشوش لذلك ذهنه))^(٢).

وذكر ابن الحاجب في "أماليه" أن كل ما كان موضوعه من الحروف على الدلالة على قسم من أقسام الكلام، فلا يتقدم شيء مما في حيزه عليه، كالأستفهام والشرط...؛ وسرّ ذلك قصدهم إلى التثنية على القسم الذي دل عليه الحرف؛ ليصرف السامع فهمه إليه))^(٣)، وهذا هو ما قرره أيضاً في "شرح المفصل"^(٤).

وهو ما أشار إليه ابن يعيش بقوله: ((إن الاستفهام له صدر الكلام من قبيل أنه حرف دخل على جملة تامة خبرية فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، فوجب أن يكون متقدماً عليها؛ ليفيد ذلك المعنى فيها كما كانت (ما) النافية كذلك؛ حيث دخلت على جملة إيجابية فقلت معناها إلى السلب، فكما لا يتقدم على (ما) ما كان من جملة المنفي، كذلك لا يتقدم على (الهمزة) شيء من الجملة المستفهم عنها))^(٥).

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٤٧/٢، وينظر: الأشباه والنظائر ٤٨١/١، حاشية الخضري ١٠٢/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٩٧/١، وينظر: حاشية الدسوقي على المغني ٢٢٢/٢.

(٣) أمالي ابن الحاجب ٦٣/٤.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٩٢/١.

(٥) ابن يعيش ١٥٥/٨.

وقال العكبري: ((جُعِلَ الاستفهامُ في أول الكلام ليستقر معناه في النفس، ولو أُخِّرَ لثبت في النفس معنى ثم أُزِيلَ))^(١).

وهذا الحكم عام في كل ما لزم صدر الكلام؛ لأن معاني هذه الحروف يجب تقديمها على الجمل ليعلم المخاطب المعنى قبل تقضي الجملة على جهل منه بالمراد^(٢).
ويُلحظ من خلال النصوص المتقدمة - وبخاصة نصي الرضي - عدة أمور:

أولاً: التخصيص على لزوم تصدر حروف المعاني الداخلة على الجمل والمغيرة لمعناها. والحقُّ أنَّ الحروف التي تلزم الصدارة كما قال ابن بابشاذ في تغيير الجمل وترك تغييرها على أربعة أقسام:

حرفٌ يُغَيِّرُ المعنى دون اللفظ، وهي هذه [أي حروف الاستفهام].
وحرفٌ يُغَيِّرُ اللفظ دون المعنى وهي: (إنّ) و(أنّ)؛ لأنَّ معنهما التأكيد، والتأكيد لا يُغَيِّرُ معنى.

وحرف يُغَيِّرُ المعنى واللفظ جميعاً، مثل: (ليت) و(لعل) و(كأنّ)، وقد صار المعنى مع (كأنّ) تشبيهاً، ومع (ليت) تمنياً، ومع (لعل) ترجياً، فقد تغير اللفظ والمعنى.
وحرف لا يغير لفظاً ولا معنى وهي: (لام الابتداء)^(٣).

ثانياً: إبعاد الأفعال عن الحكم بلزومها الصدر، كما نص على ذلك الرضي صراحة، ولم يعلل لذلك، إلا أنه قال في موضع آخر من "شرح الكافية": ((تقديم المنصوب على الفعل دليلٌ في ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهم، وإلا لم يؤخّر عن مرتبته، أي: الصدر))^(٤).

وهذا لا يستقيم تعليلاً على عدم لزوم الصدارة للأفعال.
ولعل العلة هي: كثرة دورانها في الكلام، وقوة تأثيرها في الجملة، فهي لا تحتاج إلى دعم بلزوم تصدرها، كما احتاجت إلى ذلك حروف المعاني الداخلة على الجمل، والتي تلزم الصدر.

(١) مسائل خلافية في النحو للعكبري ص ٩٧.

(٢) ينظر: الإرشاد للقرشي ص ١٢٣.

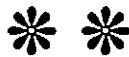
(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/٢٦٩.

(٤) شرح الكافية للرضي ١/١٢٨.

وهذا الحكم الذي ذكره الرضي مُسَلِّمٌ على وجه الغلبة، وأما على وجه العموم ففيه نظر؛ ذلك أن بعض الأفعال لزمت الصدر بنص النحاة، وهي: (قَلَّ) و(طَالَ) و(كَثُرَ)، كما سيأتي بيانه في فصل **أدوات النفي** من الباب الثاني.

ثالثاً: لم يشر إلى حكم الأسماء المتضمنة لمعاني هذه الأحرف التي تلزم الصدر. وحكمها حكم الأحرف التي تضمنت معانيها من حيث لزوم التصدر، كما نصوا على كل ذلك في موضعه، فأسماء الاستفهام مثلاً لزمت الصدر لتضمنها معنى (همزة) الاستفهام التي تلزم الصدر، وكذا أسماء الشرط لتضمنها معنى (إن) الشرطية التي لها الصدر، وسيأتي بيان ذلك في موضعه.

قال السيوطي نقلاً عن صاحب "البيسط": ((الأسماء المتضمنة للمعاني تقتضي الصدر))^(١).



(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٤٨١/١.

(المبحث الثالث)

تفاوت ما يلزم الصدارة قوة وضعفاً

لما كان لزوم التصدر في الكلام ناشئاً عن تغيير المعنى في الجملة، وهذا التغيير متباين من حيث القوة والضعف، نتج عن هذا تفاوت ما يلزم الصدارة من حيث قوة التصدر. ولهذا قيّد ابن هشام التوسّع بتقديم الظرف والجار والمجرور على (ما) النافية بالضرورة الشعرية^(١)، ولم يقيده حال التقديم على (لام) القسم^(٢). وهو ما علّل له الشمني بقوله: ((ما) النافية أوغلّ في التصدر؛ لأنّ النافي أشدّ تغييراً لمعنى الكلام من (لام) القسم؛ لأنّ تغييره إلى النقيض، ومرتبة التصدر باعتبار التغيير))^(٣). وهذا صحيح؛ إذ أنّ الحكم يدور مع علته قوة وضعفاً، كما هو معلوم ضرورة. ومن الأدلة على أنّ ما يلزم الصدارة يتفاوت من حيث قوة التصدر جعلهم لـ (همزة) الاستفهام تمام التصدر دون غيرها من أدوات الاستفهام، بتقديمها على الحرف العاطف للجمل - كما سيأتي بيانه في موضعه - كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مِيتًا فَأُحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾^(٤)، وأدوات الاستفهام يشتركن معها في لزوم التصدر، إلا أنها استأثرت بتمام التصدير، وهو دليل على تفاوت ما له الصدارة من حيث قوة التصدر. ومن الأدلة أيضاً دخول (إنّ) المؤكدة على (لام) الابتداء) وزحلقته عن صدر الجملة، فلو لم يكن تصدر (إنّ) - ولو لفظاً - أقوى لما صح إزاحة (لام) الابتداء) عن موقع الصدر في الجملة الذي تستحقه وتأخيرها لتسمى (لاماً مزحلقة)، كما سيأتي بيان ذلك في موضعه. وهذا في غاية الوضوح لا يحتاج إلى كثير عناء في إثباته

(١) المغني ٩٨/١.

(٢) المغني ٥٩٠/٢-٥٩١.

(٣) حاشية الشمني (المنصف من الكلام) [بتصرف] ٢٩/٢.

(٤) الأنعام: ١٢٢.

الفصل الثاني

ما يُفَيِّتُ التَّصَدْرَ وما لا يُفَيِّتُهُ

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:

ما له حكم التصدر.

المبحث الثاني:

فوات لزوم التصدر.

(المبحث الأول)

ما له حكم التصدر

الذي له حكم التصدر شيان:

أولاً: حرف الجر إذا جر لازم الصدر:

نص النحاة على أن حروف الجر يجوز أن تسبق ما له الصدارة فتعمل فيه، ولا ينافي ذلك حكم التصدر.

قال السمين: ((وما له صدر الكلام لا يعمل فيه إلا أحد شيئين: إما حرف جر نحو: (مَنْ تَمَر؟)، وإما المضاف نحو: (غَلامٌ من عندك؟))^(١).

وذلك أن حرف الجر ينتزل منزلة الجزء مما يعمل فيه، كما نص على ذلك ابن يعيش حيث قال: ((لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية إلا حروف الجر؛ وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر، وإنما عمل فيه حروف الجر دون غيرها؛ لتنزيلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم))^(٢).

وقال في موضع آخر: ((وأما حروف الجر فيجوز أن تعمل فيها، نحو قولك: (مَنْ تَمَر؟) و(إلى أيهم ذهبت؟)؛ من قبيل أن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد))^(٣).

وقال ابن الحاجب: ((اغترفوا تقديم حروف الجر على ما له صدر الكلام؛ لتنزيلها منزلة الجزء الواحد))^(٤).

قال النحاس في قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾^(٥): ((وقعت (الباء) قبل (أي)، والاستفهام له صدر الكلام؛ لأن حروف الخفض مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد، ألا ترى أن قولك: (نظرتُ إلى زيدٍ) و(نظرتُ زيدا) بمعنى واحد))^(٦).

(١) الدر المصون للسمين الحلبي ١٣/٢.

(٢) ابن يعيش ٧/٩، وينظر: الأشباه والنظائر ٤٨١/١-٤٨٢، حاشية الأمير على المغني ٣٦/١.

(٣) ابن يعيش ٨٦/٧-٨٧، وينظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢.

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب (رسالة دكتوراه غير مطبوعة تحقيق د. جمال محيمر) ص ٥٥٣.

(٥) الرسائل: ٥٠.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ١٢٣/٥.

قلت: وقول النحاس هذا مقبولٌ على سبيل التجوُّز؛ إذ أن تأثير حرف الجر في المعنى لا يخفى.

وعلى جواز تقديم حرف الجر على ما له الصدارة الشيخ عبد القاهر بقوله: ((وإذا لم يكن الشيء داخلاً في حيز الاستفهام جاز تقديمه على كلمته، تقول: (مَنْ مررت؟) و(في أيِّ مكانٍ أنت؟) فتقدّم (الباء) و(في) على (مَنْ) و(أي) مع تضمينها الاستفهام؛ لأنّ الحرف لا يدخل فيه معنى الاستفهام كما يدخل في الاسم نحو: (زيد) و(عمرو))^(١).

وهذا التعليل فيه نظر؛ لسببين:

أولاً: لأنّ عدم دخول حروف الجر في حيز الاستفهام غير متصور أصلاً؛ لعدم استقلالها أولاً.

ثانياً: لو لم تدخل في حيز الاستفهام فما لداعي لجئنا حينئذٍ!.

والتعليلُ الراجح ما ذهب إليه الجمهور سابقاً من تنزيل الجار والمجرور منزلة الشيء الواحد.

والذي عليه المعول عند الجميع هو أنّ حروف الجر تسبق ما له الصدارة، ولا ينافي ذلك التصدر، وهذا هو ما أطبق عليه النحاة، ولم أجد في ذلك إلا خلافاً شاذاً حكاه الأمير عن الزمخشري.

قال الأمير في "حاشيته على المغني": ((لا يمنع من الاستفهام دخول حرف الجر؛ لأنّ الجار لا ينافي الصدارة ولو مضافاً كما سيأتي؛ لأنهما كالشيء الواحد، وأورد في "الكشاف" عند قوله تعالى: ﴿عَلَى مَنْ نَزَّلُ الشَّيَاطِينَ﴾^(٢) إشكالاً بدخول (على) على ما له الصدارة، وأجاب بأنّ الاسم المتضمن معنى الاستفهام يُقدَّرُ معه (همزة) الاستفهام كما في (هل)، فإنّ أصلها (أهل) ثم شاع الاستعمال بحذف الأداة، وحينئذٍ فتقدَّرُ (الهمزة) قبل الجار، فالتقدير: (أعلى من).

ولا يخفى أنه لا يمكنه في المضمّن معنى الشرط إضمار الأداة قبل الاسم)^(٣).

(١) المقتصد شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني ٢٢٥/١.

(٢) الشعراء: ٢٢١.

(٣) حاشية الأمير على المغني ١٢٧/١.

قلت: وما نقله الأمير ذكره الزمخشري في "الكشاف"^(١).

وإرادة الزمخشري تعميم هذا الحكم على جميع ما له الصدارة هو الظاهر.

وفيما ذهب إليه نظراً من وجوه:

أولاً: مخالفة اتفاق الجمهور على أن حروف الجر لا تفتيت صدارة ما بعدها، وهو مستقيمٌ غير محتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

ثانياً: يؤدي هذا القول إلى فساد بعض أصول النحاة في لزوم تصدر بعض الأسماء: كأسماء الاستفهام والشرط وغيرها مما سيأتي بيانه؛ إذ أن التصدر عنده إنما هو للحرف المقدر، وهذا هو المفهوم من تقديره السابق.

ثالثاً: مخالفته لمذهبه في "المفصل" كما أوضح ذلك ابن يعيش ونقل عنه سابقاً.

وأما ما ردَّ به الأمير فهو غير ملزم للزمخشري؛ لأنها مسألة خلاف، قد ينحو الزمخشري إلى غير مذهب البصريين فيها، وهذا بناء على نقاش في جانب المحاجة النحوية: هل إلزام البصري بمذهبه ملزم أو لا؟!.

فمن ألزمه بمذهبه ففي كلام الأمير حجة، ومن لم يلزمه فلا حجة في ذلك.

ثانياً: المضاف إلى لازم الصدر:

تصح الإضافة إلى لازم الصدر، فيكتسب المضاف حكم المضاف إليه من حيث لزوم التصدر.

قال الرضي: ((يجب تصدر المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام، نحو: (غلامٌ من قام؟) و(غلامٌ من يقيم أقم)؛ لأن معنى الشرط والاستفهام يسري إلى المضاف، وإلا لم يجز تقدمه على ما له الصدر))^(٢).

وما ذكره من لزوم تصدر المضاف إذا أضيف إلى لازم الصدر هو ما قرره النحاة^(٣).

(١) ينظر: الكشاف للزمخشري ١٣٢/٣.

(٢) شرح الكافية للرضي (بتصرف يسير) ٩٧/١.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٦٠٣/٢، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٥١٠/٢، ١٠٩/٣، تعليق الفرائد للدماميني ١٧٨/٤، التخمير لصدر الأفاضل ١٣٨/٢، الإرشاد للقرشي ص ٣٢٨، حاشية الأمير على المغني ٣٦/١.

قال ابن مالك: ((المضاف إلى المستفهم به مساوٍ له في استحقاق التصدير وتسَلُّطٍ ما بعده عليه))^(١).

وجعل ابن هشام الأمر التاسع من الأمور التي يكتسبها الاسمُ بالإضافة: وجوب التصدير، حيث قال: ((ولهذا وجب تقديم المتدأ في نحو: (غلامٌ من عندك؟)، والخبر في نحو: (صبيحةٌ أيُّ يومٍ سفرُك؟)، والمفعول في نحو: (غلامٌ أيُّهم أكرمَت؟)، و(من) ومجرورها في نحو: (مِن غلامٍ أيُّهم أنتَ أفضل؟) ووجوب الرفع في نحو: (علمت أبو من زيد؟)^(٢). وإلى هذا يشير قول بعض الفضلاء^(٣):

عليك بأرباب الصدور فمن غدا مضافاً لأرباب الصدور تصدرا
وإياك أن ترضى صحابة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا
فرفع (أبو من؟) ثم خفض (مزمّل) بين قولي مغربا ومحدرا
والإشارة بقوله: (ثم خفض مزمّل) إلى قول امرئ القيس^(٤):

كَأَنَّ تُبَيْراً فِي عَرَانِينَ وَبَلْبِهِ كَبِيرٌ أَنَسٌ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

وذلك أن (مزملاً) صفة لـ (كبير) فكان حقه الرفع، ولكنه خفض مجاورته (المخفوض)^(٥).

قال ابن مالك في "شرح العمدة": ((والمضاف إلى واجب التقديم واجب التقديم))^(٦). وذكر في "شرح الكافية الشافية" أن المضاف في هذه الحالة مما وجب تصديره بسبب^(٧). قال الخصري: ((ذلك أن ما يلزم صدر الكلام نوعان: إما بنفسه: كاسم الشرط والاستفهام، و(ما) التعجبية، و(كم) الخبرية، أو بغيره: كالمضاف لما ذكر))^(٨).

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٩١/٢، وينظر: التذليل والتكميل لأبي حيان ٧٥/٤ ب.

(٢) ينظر حاشية الدسوقي على المغني ١٥٦/٢.

(٣) عز الأبيات الشيخ خالد في "التصريح" للأمين الخلي في "المفتاح": التصريح ١٠٣/٢.

(٤) البيت من الطويل، ينظر: امرئ القيس ص ٢٥، وينظر: خزنة الأدب ٩٨/٥-١٠٠، لسان العرب ٣١١/١١.

(٥) المغني لابن هشام ٥١٥/٢.

(٦) شرح عمدة الحفاظ لابن مالك ١٦٨/١.

(٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٦٨/١.

(٨) حاشية الخصري على ابن عقيل ١٠٢/١.

ولاكتساب المضاف من المضاف إليه [الذي يستحق التصدر] لزوم الصدارة جاز تقدّمه عليه، كما قال ابن الحاجب في حديثه عن (كم) الاستفهامية: ((فإنه مغتفرٌ تقديمُ المضاف عليها؛ إما لأنه متعذرٌ تأخيرُه، وإما لأن معنى الاستفهام ينسحبُ إليه فتصير الكلمتان للاستفهام))^(١).

وقد علل ابنُ جنّيّ لذلك بعلّةٍ أخرى، حيث جعل جواز ذلك من باب التدرُّج، بعد جوازه في حروف الجر، حيث قال: ((ومن ذلك قولهم: (بأيّهم تمرّز أمرٌ)، فقدموا حرف الجر على الشرط، فأعملوا فيه، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله، لكنهم لما لم يجدوا طريقاً إلى تعليق حرف الجر استجازوا إعماله في الشرط، فلما ساغ لهم ذلك تدرّجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم، فقالوا: (غلامٌ من تضربٍ أضرب)، و(جاريةٌ من تلقٍ ألقها)، فالاسم في هذا إنما جاز عليه في الشرط من حيث كان محمولاً في ذلك على حرف الجر. وجميع هذا حكمه في الاستفهام حكمه في الشرط من حيث كان الاستفهام له صدر الكلام كما أنّ الشرط كذلك، فعلى هذا جاز: (بأيّهم تمرّز؟) و(غلامٌ من تضرب؟))^(٢).

وقد علل لذلك أبو حيان في "شرح التسهيل" بأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة^(٣).

إلا أنّه خالف مذهبه ومذهب النحاة فجعل الإضافة إلى (كم) الخبرية - كما سيأتي - مُفِيَتاً للزومها الصدارة^(٤).

ومذهبُ أبي حيان في غير (كم) الخبرية مذهبُ النحاة في أنّ الإضافة لا تُفِيَتُ التصدر^(٥).

فيكون من باب جواز تقدم حروف الجر على ما له الصدارة.

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٥٢٥.

(٢) الخصائص لابن جنّيّ ١/٣٥٢.

(٣) التذيل والتكميل في شرح التسهيل ٥/١٦٤.

(٤) التذيل والتكميل في شرح التسهيل ٣/١٤٦ب-١٤٧أ، وينظر: الارتشاف ١/٣٨١.

(٥) ينظر: التذيل والتكميل ٥/١٦٤، البحر المحيط ٧/٣٣٣.

ولم أجد في جواز الإضافة إلى ما له الصدر، أو في لزوم تصدر المضاف إلى ما له الصدر خلافاً، سوى ما ذكره أبو حيان، وهو غير مسلم.

مسألتان:

المسألة الأولى: هل ينسحب حكم التصدر عن المضاف إليه باكتساب المضاف الصدارة منه؟
الظاهر من نصوص التحوين المقدمة وخاصة نص الرضي المتقدم أن التصدر لا ينسحب عن المضاف إليه، بل يبقى حكمه له؛ لكون المتضايين بمنزلة الشيء الواحد، فكما لا يفيت حرف الجر صدارة ما بعده، فكذلك المضاف؛ لاشتراكهما في عموم الجر.
وقد نص أبو حيان في "شرح التسهيل على عدم فوات التصدر بالإضافة"^(١).
لكن الصبان أشار إلى شيء مخالف لذلك، حيث قال معلقاً على حكم تصدر ما أضيف إلى الشرط أو الاستفهام من كلام الأشموني: ((قوله: (ما أضيف إليهما) أي: لأنه استحق التصدير؛ لاكتسابه الاستفهام والشرط بالإضافة إلى اسم الاستفهام والشرط، فالشرط والجواب حينئذ للمضاف لا للمضاف إليه.....، وعليه ف (من) مجردة في هذه الحالة عن الاستفهام والشرط؛ لخلعها ذلك على المضاف.

وظاهره أن الجازم: المضاف لا (من)، لكن قال الروداني: الظاهر أن الجزم بـ (من) لا بـ (غلام))^(٢).

وهذا هو ما رجحه الخضري حيث قال: ((صدر الكلام إما بنفسه: كاسم الشرط والاستفهام، أو بغيره: كالمضاف كـ (غلام من عندك؟)، وغلام من يقيم أضربه، فإنه يكتسب منها الشرط ونحوه.

ويكون الشرط والجواب حينئذ للمضاف لا لـ (من)؛ لأنها خلعت عليه))^(٣).
قلت: والقول بفوات حكم تصدر المضاف إليه ضعيف؛ ذلك أن المتضايين بمنزلة الشيء الواحد، فحكم التصدر شاملٌ لهما معاً، ولو سلب عن المضاف إليه حكم التصدر

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل ١٦٤/٥.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٢١٢/١.

(٣) حاشية الخضري على ابن عقيل ١٠٢/١.

لصح الفصل بينهما في هذه الحالة - عند من يميز الفصل بين المتضامين - ولتقدّم على المضاف إليه أجنبي، ولا قائل بجواز ذلك.

والقولُ ببقاء حكم الصدارة للمضاف إليه، أو بفوات تصدّر المضاف إليه؛ لأنّ المضاف أخذ حكمه من حيث لزوم التصدر، لا فائدة فيه؛ إذ لا يبنى على الخلاف في ذلك كبيرُ فائدة؛ لأنّ المضاف لا يلزم تصدّره إلا إذا أُضيف إلى لازم الصدر، فلا يتصورُ حال لزوم التصدر إلا اجتماعهما معاً.

المسألة الثانية:

نص بعض النحاة على أنّ (ألاً) الاستفتاحية وأحرف العطف [العاطفة للجمل] لا تُفوّت صدارة ما بعدها^(١).

قلتُ: ويضاف إلى ذلك أيضاً أحرف الابتداء مثل: (حتى) الابتدائية، و(بل) الإضرائية، وغيرهما من أحرف الابتداء.

بدليل سبقهما لـ (إنّ) المكسورة [وهي مما يلزم الصدر اتفاقاً]، وعدم تفويت حكم تصدّرها.

وتعليل ذلك أخذته من كلام الشيخ عبد القاهر في "شرح الإيضاح" لأبي علي الفارسي حيث أنه علل على جواز تقدم حروف الجر على ما له الصدارة بقوله: ((وإذا لم يكن الشيء داخلاً في حيز الاستفهام جاز تقديمه على كلمته تقول: (بمن مررت؟) و(في أي مكان أنت؟)).

فتقدم (الباء) و(في) على (من) و(أي) مع تضمنهما الاستفهام؛ لأنّ الحرف لا يدخل فيه معنى الاستفهام كما يدخل في الاسم^(٢).

قلتُ: وهذا التعليل وإن كان غير مُسلم في بابه - كما تقدم - إلا أنه يصلح تعليلاً لما ذكرته من أنّ أحرف الابتداء لما لم تكن داخلة في حيز الجمل صحَّ سبقها لما له الصدارة من غير تفويت لتصدّره.

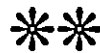
وتكونُ الجمل بعدها مستأنفة.

(١) ينظر: حاشية الخصري ١/١٣٤.

(٢) المقتصد شرح الإيضاح لأبي علي، لعبد القاهر الجرجاني ١/٢٢٥.

واستئنافُ الجمل بعد أحرف الابتداء، وعدمُ تعلقِ أحرف الابتداء بما قبلها شيء قرره النحاة في أصولهم^(١).

وسبقُ الكلمة الملازمة للصدر بـ (ألا) الاستفتاحية أو بحرف العطف العاطف للجمل أو بأحد أحرف الابتداء لا يفيد التصدر بناءً على ما ذكرته سابقاً في مفهوم الصدارة عند النحاة.



(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٥٨/١، المغني ١٢٨/١، ٢٩٢، شرح الكافية للرضي ٢٤٣/٢،

شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص ٣١٦.

(المبحث الثاني)

قوات لزوم التصدر

باستقراء كتب النحاة وجدتُ أنّ الذي يُفَيِّتُ تصدراً الأشياء التي تلزم صدر الكلام عدة أمور:

أولاً: التسمية:

فالْحَرْفُ أو الاسم الذي يلزم صدر الكلام إذا سمي به، فإنه بعد انتقاله إلى العلمية يصبح غير لازم للصدر، ويأخذ حكم الاسم المشابه له في وضع التركيب. قال ابن عصفور: ((فإن سميت بالحروف، فإن كان حرف معنى: فلا يخلو أن يكون على حرف واحد أو على حرفين أو على مزيد)).

فإن كان على مزيد من حرفين مثل (رُبَّ) [وهي من لازم الصدر] فإن حكمه حكم الاسم، يكون معرباً فتقول: (جاءني رُبٌّ)، و(رأيت رُبّاً).

وإن كان على حرفين فلا يخلو أن يكون الثاني حرف علة أو حرفاً صحيحاً.

فإن كان حرفاً صحيحاً، فإنه يجعل الإعراب عليه ويجري عليه مجرى الأسماء المنقوصة كـ (يدٍ) و(دِيمٍ)، فتقول: (جاءني مَنْ)، و(رأيتُ مَنْ)، [وهي مما له الصدارة للاستفهام].

وإن كان الثاني حرف علة فإنك تزيد عليه حرف علة آخر من جنس حرف العلة، ومنه

قول الشاعر^(١):

ليت شعري وأين مني (ليت) إن (ليتاً) وإن (لَوّاً) عناء

[و(ليت) مما يلزم الصدر للتمني وهي من أخوات (إن)، و(لو) مما يلزم الصدر كذلك

كما هو الحال في جميع أدوات الشرط].

فإن كان حرف المعنى على حرف واحد: فلا يخلو أن يكون ساكناً أو متحركاً، فإن كان

متحركاً مثل (همزة) الاستفهام أشبعت الحركة حرفاً من جنسها فيصير على حرفين ثانيه

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبي زيد الطائي، ينظر: ديوانه ص ٢٤، وينظر: خزنة الأدب ١/١١١، شرح

أبيات سيويه ٢/٢١١.

حرف علة، فيكون حكمه حكم (لو)، وإن كان ساكناً حركته بالكسرة وفعلت به ما فعلته بالتسمية بالحرف المكسور^(١).

وهذا ما قرره غيره من النحاة كالرضي في "شرح الكافية"^(٢).

وذكره سيويه في "كتابه" وجعل منه أيضاً قول الشاعر^(٣):

أَلَامَ عَلَى (كُو) وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً بِأَذْنَابِ (كُو) لَمْ تُفْتِنِي أَوْائِلُهُ

كما ذكر حكمه من حيث الصرف ومنعه، فإذا سمي بها مؤنثٌ كانت هذه الأدوات ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، ويجوز صرفها إذا سكن وسطها مثل (ليت) كما تُصَرَّفُ (هند)، وإن سمي بها مذكرُ صُرِفَتْ^(٤).

والحق أن التسمية تغيبت التصدر.

قال المبرد: ((ولو سميت به (إن) أو بـ (لعل) [وهما مما يلزمان التصدر] أو بحرف

غير ذلك، لأعربته وغيَّرت نحو قولك: (هذا إن) فاعلم، ونظير ما قلت لك:

ليت شعري وأين مني (ليت) إن (ليتاً) وإن (لَوّاً) عناء^(٥)

وقال ابن السراج: ((إن سميت بـ (كم) أو (من)، قلت: (هذا كمّ قد جاء)... و(إن) إذا

سميت بها، قلت: (هذا إن)، وكذلك (ليت))^(٦).

وذكر ابن جني معلقاً على ما أنشده أبو علي من قول الشاعر^(٧):

وَأَسْمَاءُ مَا أَسْمَاءُ لَيْلَةَ أَدَلَّجَتْ إِلَيَّ وَأَصْحَابِي بـ (أَيِّ) وَ(أَيْتَمَا)

حيث قال: ((فجرد (أي) من الاستفهام، ومنعها الصرف؛ لما فيها من التعريف

والتأنيث؛ وذلك أنه وضعها علماً على الجهة التي حلتها))^(٨).

فلولا أن التسمية تغيبت التصدر لما صحَّت جميع الأمثلة السابقة، وهذا في غاية الوضوح.

(١) شرح الجمل لابن عصفور (بتصرف يسير) ٢٣١/٢-٢٣٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ١٤١/٢.

(٣) البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله، ينظر: خزانة الأدب ٣٢٠/٧، الدرر ٧٢/١.

(٤) ينظر: الكتاب (طبعة بولاق) ٣١/٢-٣٦.

(٥) المقتضب (باختصار) ٣٢/٤.

(٦) الأصول (باختصار) ١٠٨/٢-١١٠.

(٧) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور، ينظر: ديوانه ص ٧، وينظر: لسان العرب ٤٤/١٣.

(٨) ينظر: الخصائص ١٣٠/١، الأشباه والنظائر ٤٣٧/١-٤٣٨.

ثانياً: أن تكون مسنداً إليها:

أي الإخبارُ عنها في نفسها، وهذا الحكم فرَعُ عن سابقه، فتقول على سبيل المثال كما يقول العربون: (يعمل (إن) النصبَ والرفعَ)، أو (تلزِمُ (رُبَّ) صدرَ الكلامِ)،، فهما في موضع الفاعل من حيث الإعراب، ولولا فوات حكم تصدّره لما صح ذلك^(١). وهذا داخل في باب التسمية، كما أشار إلى ذلك بعضهم بقوله:

وإنْ نسبتَ لأداةٍ حكماً فابن أو أعربن واجعلنَّها اسماً

ثالثاً: الخروج عن المعنى الحقيقي أو الأصلي:

وهذا يفيت التصدر في الغالب عند الجمهور، كما سيأتي في فصل الاستفهام؛ ذلك أن الأصل في لزوم الأداة - أو ما حمل عليها - صدرَ الكلام - كما سبق - إنما هو؛ لتأثير الأداة بمعناها في الجملة، كما لزمتْ همزةُ الاستفهام صدرَ الكلام؛ لنقلها الجملة من حيز الخبر إلى حيز الاستفهام، فإذا تغير معنى الأداة الحقيقي لم تلزم الصدر، كما هو الحال في (همزة) التسوية، لما خرجتْ عن معناها الأصلي وهو الاستفهام لم تلزم صدر الكلام، كما نصَّ على ذلك ابن هشام وغيره^(٢).

وقال الشمي: ((الاستفهام الذي ليس على حقيقته لا يستوجب التصدير))^(٣).

وتخلع دلالة الأداة عن معناها الأصلي مما يفيت تصدورها، كما قرر ذلك ابن جني في "الخصائص" في أكثر من موضع^(٤).

وفي المسألة أخذ وردٌّ بين النحاة، حيث ذكر ابن مالك في "شرح التسهيل" أنَّ عروض تغير المعنى لا يُغيِّرُ له الحكم، ولذلك استصحب للاستفهام في نحو: (علمتْ أزيدُ ثمَّ أم عمرو)، ما كان له من التزام التصدير، مع أن معنى الاستفهام قد تغير^(٥).

(١) ينظر: النواسخ الفعلية والحرفية، د/ أحمد ياقوت ص ١٥٩.

(٢) ينظر: المعنى ١/١٤١-١٤٢، حاشية الدسوقي ١/١٥٤، شرح المرادي (توضيح المقاصد) ٣٨٤/١-٣٨٥.

(٣) حاشية الشمي (النصف من الكلام) ١/٢٨٧.

(٤) ينظر: الخصائص ١/١٣٠-١٣١، ٢/١٨٤، ٣/١٠٧، وينظر: الأشباه والنظائر ١/٤٣٩-٤٤٠.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥١.

وقال في موضع آخر: ((اللفظ المستقر له حكم إذا قُصِدَ به غيرُ معناه على سبيل النيابة لا يُغَيِّرُ حكمَهُ))^(١).

قلتُ: والجمع بين أقوال النحاة يصحُّ، باعتبار أنَّ الخروجَ الكلِّيَّ للأداة عن معناها الحقيقي يُفِيدُ التَّصَدُّرَ، والخروجَ الجزئي - كما في مسألة التعليق بالاستفهام - لا يُفِيدُ التَّصَدُّرَ.

رابعاً: التوسع بالظرف أو الجار والمجرور:

نص النحاة على جواز تقديم الظرف أو الجار والمجرور على بعض ما يلزم صدر الكلام، وجعل ذلك من باب الاتساع.

وباستقراء كلام النحاة في كل ما يلزم الصدارة تفصيلاً لم أجد لهم نصوصاً تُبيح الاتساع في ذلك إلا في أداتين من أدوات الصدر، وهما: (ما) النافية و(لام) القسم، إلا ما ذكره الدماميني وسيأتي.

أما (ما) النافية [وهي مما يلزم الصدر إجماعاً من البصريين، ووافقهم بعض الكوفيين على ذلك] فقد أجاز ابن هشام في قول الشاعر^(٢):

ونحن عن فضلك ما استغنيا

التقديم على (ما) النافية من باب الاتساع في الظرف والجار والمجرور، إلا أنه قيّد ذلك بالضرورة الشعرية^(٣).

ثم أجاز التقديم للظرف والجار والمجرور على (لام) القسم [وهي مما له الصدارة] حيث قال: ((وإنما جاز تقديم الظرف على (لام) القسم؛ لتوسّعهم في الظرف))^(٤).

ولم يُقيِّده بالضرورة، فنشأ عن ذلك إشكال لدى شراح المعنى؛ إذ أنّهما، أي: (ما) النافية و(لام) القسم مما يلزمان التَّصَدُّرَ، فلا وجه للتفريق بينهما في الاتساع بتقديم الظرف

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٦١/٣.

(٢) الرجز لعبد الله بن رواحة، وقامه: فثبت الأقدام إن لاقينا.

ينظر: ديوانه ص ١٠٧، وشرح أبيات سيويه ٣٢٢/٢، وعزي أيضاً لعامر بن الأكوع، ينظر: الدرر

١٤٨/٥، شرح شواهد المعنى ٢٨٦/١.

(٣) ينظر: المعنى ٩٨/١، وينظر: حاشية الدسوقي ١٠٥/١.

(٤) ينظر: المعنى ٥٩٠/٢ - ٥٩١.

والجار، حيث قِيدَ في (ما) بالضرورة، وأُطْلِقَ الجواز في (لام) القسم، بل وبين جميع ما له الصدارة، كما نص على ذلك الدماميني، حيث قال: ((وغيرها من الأدوات التي لها الصدر تُشاركها في الصدرية، فيكون حكم الجميع واحداً، والتفريق غير متَّجِهٍ)).

وقد أجاب عن هذا الإشكال الشمنيّ - متصراً لابن هشام - حيث علل لتقييد الاتساع بالضرورة الشعرية في (ما) النافية، وإطلاقه في (لام) القسم، حيث قال: ((بل التفريق متَّجِهٌ؛ لأنَّ (ما) النافية أوغلُّ في التصدر من (اللام)؛ لأنَّ النَّافِي أشدُّ تغييراً))^(١).

وعلى كلِّ فالتوسع في تقديم الظرف والجار والمجرور مما يفيت لزوم التصدر. والسؤال هو متى يتوسع بتقديم الظرف على ما له الصدارة، وهل يعمُّ ذلك جميع ما له التصدر؟.

الظاهر قصره على الأداتين السابقتين - إن سلّم رأي ابن هشام - أو عدم جوازه في جميع ما له الصدارة؛ ذلك أنَّ النحاة نصوا - كما سيأتي - على عدم جواز التقديم للظرف أو الجار والمجرور على (إن) أو إحدى أخواتها [باستثناء (أن)] [مفتوحة الهمزة] بحالٍ سواءً في الضرورة أو في الاتساع.

خلافاً لما أشار إليه الشلويين من وقوع التوسع بتأخير ما له الصدر في حال الاتساع، حيث أشار إلى ذلك عند حديثه عن (إذن) الناصبة^(٢).

خامساً: التركيب:

وهذا الحكم عند ابن مالك خصوصاً من النحاة، وهو أيضاً مخصوص بمسألة (ماذا) الاستفهامية فقط، كما سيأتي تفصيله في موضعه.

إذ نصَّ في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" على أن (ما) الاستفهامية إذا رُكِّبَتْ مع (ذا) فإنها تُفارقُ وجوب التصدير، واستشهدَ على ذلك بعدة شواهد^(٣).

(١) ينظر: حاشية الشمني (المصنف من الكلام) ٢/٢٩، وينظر: حاشية الدسوقي ٢/٢٢٤.

(٢) ينظر: شرح الجزولية للشلويين ٢/٤٧٦-٤٧٨.

(٣) شواهد التوضيح لابن مالك ص ٢٠٤-٢٠٦.

وهو ما ذكره أيضا الملقبُ وغيره من النحاة^(١).
والذي يظهر أن التركيب لا يفيت الصدارة، إلا في (ماذا) الاستفهامية خصوصا عند
ابن مالك، كما نصَّ على ذلك الدماميني^(٢).
وقد جعل الكوفيون فوات تصدر (ماذا) من باب الاستثبات^(٣)، وليس من باب فوات
التصدر لتركيب (ما) مع (ذا) كما ذهب إليه ابن مالك.
ولا يبعدُ عندي عدُّ التركيب مما يُفَيِّت التصدر؛ لإمكان أن يُحدث التركيب حكماً
جديداً، كما أحدث معنى جديداً.

سادساً: الاستثبات: - عند الكوفيين -

وهو خاص بفوات التصدر في باب الاستفهام.
والمقصود بالاستثبات: التحقق من الحكم؛ لأنه بمعنى طلب الثبوت، كما قالوا (منا؟)،
لمن قال: (ضربت رجلاً)^(٤).
وفسره الشيخ خالد: بمجيء الاستفهام لغرض الجواب^(٥).
وأشار الشيخ خالد إلى أن الاستثبات يُزيل الصدرَ على مذهب الكوفيين^(٦).
كما أنه خاص ببعض أدوات الاستفهام، وهي: (من) و(ما) و(أي)، على اتفاق منهم
في ذلك، و(أين) و(كم) على خلافٍ في ذلك وتفصيل، بينه أبو حيان وغيره^(٧).
وسياتي بيان ذلك في موضعه.

(١) ينظر: رصف المباني ص ١٨٦-١٨٧، حاشية الصبان ١/١٥٩، ٣/٢٨٠.

(٢) تعليق الفرائد للدماميني ٢/٢٠٠-٢٠٢.

(٣) ينظر: منهج السالك لأبي حيان ص ١٠٦.

(٤) ينظر: الخصائص ١/٣٤٩.

(٥) ينظر: التصريح للشيخ خالد الأزهري ١/٢١٠.

(٦) ينظر: التصريح ٢/٢٨٣-٢٨٤.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٣/١٤٦ ب، الارتشاف ٢/٢٧٤-٢٧٥، منهج السالك ص ١٠٦،

وينظر: همع الهوامع ٣/١٠، المساعد لابن عقيل ١/٤٣٤-٤٣٥، ٢/١١٣-١١٤.

سابعاً: التأكيد اللفظي:

ذهب الزمخشري في "المفصل" إلى أنه يؤكد الحرف الذي ليس من حروف الجواب بإعادته وحده، نحو: (إنّ إنّ زيدا منطلقاً)^(١)، [وإنّ] مما يلزم الصدر اتفاقاً]. وردّ عليه ابن مالك بقوله: ((وقوله مردود؛ لعدم إمام يستند إليه، وسماع يعتمد عليه، ولا حجة في قول الشاعر^(٢)):

(إنّ) (إنّ) الكريم يحلم ما لم يرين من أجاره قد ضيما

فإنّه من الضرورات^(٣).

وسواء أجزى التأكيد في عموم أدوات الصدر، أم قصر ذلك على أحرف الجواب [وهي مما يلزم الصدر، كما هو مبين في موضعه] فإنّ التأكيد يفتت صدر الأداة المؤكدة، وهذا خاص بالتوكيد اللفظي المستقل، كما أشار إلى ذلك الرضي^(٤).



(١) المفصل ص ١١٢.

(٢) البيت من الخفيف، ولم أعثر على قائله، ينظر: الدرر ٥٤/٦، المقاصد النحوية ١٠٧/٤.

(٣) ينظر: شفاء العليل بشرح التسهيل للسلسلي ٧٤٤/٢-٧٤٥، الأشموني ٨٢/٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٣١/١.

الفصل الثالث

مسائل عامة متعلقة بلازم الصدر

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

توالي ما له الصدارة.

المبحث الثاني:

حذف ما له الصدارة.

المبحث الثالث:

الزيادة وعلاقتها بالصدر.

(المبحث الأول)

توالي ما له الصدارة

الأصل عدم جواز توالي شيئين يلزمان صدرَ الكلام؛ لما يؤدي إليه ذلك من تفويت صدارة أحدهما، وهو محالٌ.

قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((ولا يدخل حرف صدرٍ على مثله، ألا ترى أنَّ أدوات الاستفهام لا يتقدمها (ما) ولا شيء له الصدر؛ لأنَّ كلاً منهما يطلب الصدر، وتقدّم الأدوات الصّدريّة على مثلها يُخرجها عن الصدر))^(١).

وذكر ابن السراج في "الأصول" امتناع نفي فعل الشرط بـ (ما) النافية حيث قال: ((وإنما لم يجز (ما) مع (إنّ) في الجزاء؛ لأنّ (ما) لا تكون إلا صدراً، والجزاء لا يكون إلا صدراً، فلم يجز لأنّ (إنّ) تعمل فيما بعد (ما)، فلما أرادوا النفي أتوا بـ (لم) وبثوّها مع الفعل حتى صارت كأنها جزء منه، أو بـ (لا)، فقالوا: (إنّ لم تقم قمت) و(إنّ لم تقم لا أقم))^(٢).

وهذا بناء على أنّ حرف الشرط له الصدر، كما أنّ (ما) النافية لها الصدر، بخلاف (لم) و(لا) النافيتين اللتين ليس لهما الصدر، كما هو مبين في موضعه.

وامتناعُ توالي شيئين من لازمي الصدر، أشارَ إليه المبردُ في "المقتضب"^(٣)، وهو مقرّرٌ عند النحاة، كما هو مذكور في ثنايا البحث.

وقد ورد ما ظاهره تفويت هذا الأصل في المواضع التالية:

أولاً: جواز دخول (همزة) الاستفهام على لازم الصدر:

قرّرَ النحاةُ جوازَ دخول (همزة) الاستفهام على أدوات الشرط^(٤). وهذا ظاهره نقضُ الأصل في عدم جواز توالي شيئين مما لهما الصدر.

(١) التذييل والتكميل ١٦٤/٥ - أ.

(٢) الأصول لابن السراج ٢٧٣/٢.

(٣) ينظر: المقتضب للمبرد ٣٠١/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٤٣-٤٤٤، شرح المقرّب لابن عصفور ٣٧٦/١، شرح الكافية الشافية

١٦١٧/٣-١٦١٨، التصريح ٢٥٤/٢.

قال الرضي: ((وكان قياس همزة الاستفهام أن لا تدخل على كلمات الشرط، لكن لها في الاستعمال سعة؛ ألا ترى أن دخولها على (الواو) و(الفاء) و(ثم)... فجاز: (أمن يضربك تضربه؟))^(١).

والظاهر من نص الرضي نقض الأصل المتقدم، وتفويت صدارة المتأخر منهما وهو أداة الشرط، وهو غير المراد؛ لأن جمهور النحاة - بمن فيهم الرضي في غير هذا الموضع - ذكروا أن دخول (همزة) الاستفهام على أداة الشرط لا يفيت تصدر أداة الشرط؛ وذلك لأن همزة الاستفهام إنما دخلت على عموم الجملة الشرطية، فبقي لـ (إن) حكم التصدر في جملتها^(٢).

قال السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ...﴾^(٣): ((الهمزة) لها صدر الكلام، و(إن) لها صدر الكلام، وقد وقعا في موضعهما، والمعنى يتم بدخول (الهمزة) على جملة الشرط والجواب؛ لأنهما كالشيء الواحد))^(٤).

ومثل هذه المسألة دخول (همزة) الاستفهام على (إن)، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ...﴾^(٥)، وهما من لازمي الصدر اتفاقاً - كما هو مبين في موضعه - ومع هذا جاز دخول (الهمزة) على (إن)^(٦).

وقياسه أن يقدر التقدير السابق، وهو دخول (همزة) الاستفهام على جملة (إن) وما دخلت عليه، حتى يبقى لـ (إن) التصدر في جملتها.

ومثل هذه المسألة أيضاً دخول (همزة) الاستفهام على (لا) النافية للجنس، وهي مما يلزم الصدر اتفاقاً - كما هو مبين في موضعه - ومع ذلك جاز دخول (الهمزة) على (لا) النافية للجنس، وجعلوا دخولها عليها لا يغير الحكم من حيث العمل، فيكون حكمها مع (الهمزة)

(١) شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٠.

(٢) ينظر: إملاء ما من به الرحمن للعكبري ١/١٥١، شرح الكافية للرضي ٢/٣٩٤، دراسات عضية ٢٥٤/٣-٢٥٥.

(٣) آل عمران: ١٤٤.

(٤) الدر المصون للسمين الحلبي ٢/٢٢٢.

(٥) يوسف: ٩٠.

(٦) ينظر: الجنى الداني للمراي ص ٣٤٣.

كحكمها بدونها: من عمل في اللفظ^(١).

والقياسُ أن يُقدَّر دخولُ (الهمزة) على عموم جملة (لا) النافية للجنس، حتى يبقى لـ (لا) النافية للجنس لزومُ التصدر.

قلتُ: ولا يبيِّدُ عندي جعلُ (همزة) الاستفهام كحرفِ الاستفتاح وحرفِ العطف العاطف للجمل في عدم تفويت صدارة ما بعدها، كما هو مبين في موضعه، وعليه فلا يُحتاجُ إلى الإطالة في التعليل في مثل المسألة السابقة؛ وذلك أن (همزة) الاستفهام لها تمامُ التصدير بتقدُّمها على حرفِ العطف العاطف للجمل دون غيرها مما له الصدر، كما هو مبين في موضعه.

ثانياً: دخول (لام الابتداء) على (ما) النافية:

وَرَدَ دخولُ (لام الابتداء) على (ما) النافية كما في قول الشاعر^(٢):

كَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنِعْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلٌّ مَالِي

وهذا على غير قياس؛ لأن (لام الابتداء) تلزمُ الصدر اتفاقاً، و(ما) النافية لها الصدر بإجماع البصريين، والأصلُ عدمُ جواز توالي ما له الصدر، وأمّا على مذهب الكوفيين الذين لا يلزمون (ما) النافية صدرَ الكلام فلا إشكالٌ.

وقد جعل ابن هشام جواز ذلك من باب (ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناها) وجعل من صورهِ دخول (لام الابتداء) على (ما) النافية حملاً لها في اللفظ على (ما) الموصولة^(٣).

قلتُ: وهذا الحمل إن لم يُقيَّد بالشُّذوذ فإنه محلُّ نظرٍ، ولم يذكر ابن هشام ولا غيره غير هذا الشاهد، ففهم من ذلك قلة وقوعه وشذوذه.

ثالثاً: الجمع بين بعض أدوات الصدر:

أجاز الفراءُ الجمعَ بين (لامين) للابتداء في نحو: (إنَّ زَيْدًا لَلْقَدِّ قَامٌ)^(٤).

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٢٤٤/١.

(٢) البيت من الوافر، وهو للناطقة الديباني، ينظر: ديوانه ص ١٥١، وينظر: شرح شواهد المغني ٩٥٦/٢.

(٣) ينظر: المغني لابن هشام ٦٨٠/٢.

(٤) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ١٧٦/٢.

كما أجاز الجمع بين (ما) و(لا) و(إن) النافيات، حيث قال: ((وربما جمعوا بين (ما) و(لا) و(إن) - التي على معنى الجحد - أنشدني الكسائي في بعض البيوت^(١)):

لا ما إن رأيتُ مثلكُ

.....

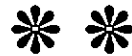
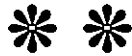
فجمع بين ثلاثة أحرف^(٢).

وذكر هذا الحكم أيضا في موضع آخر من "معانيه"، مستشهدا بصدر بيت النابغة الذبياني^(٣):

إلا الأوارِيَّ ما إن لا أبينها

.....^(٤)

و(ما) و(إن) خاصة هما الصدر، فكيف يصح الجمع بينهما؟
والذي يظهر حمل ذلك على الشذوذ.



(١) أغفل الحديث عنه محققا المعاني: الشيخ النجاني والشيخ النجار، وبحت عنه ولم أستطع تخرجه.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٢٦٢.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه: والنوي كالحوض بالظلومة الجلد.

ورواية الديوان: إلا الأوارِي لأياً ما أبينها
وليس فيها شاهد.

ينظر: ديوان النابغة ص ١٥، خزانة الأدب ٤/١٢٢، الدرر ٣/١٥٩، لسان العرب ٣/١٢٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٨٠.

(المبحث الثاني)

حذف ما له الصدارة

قال السيوطي: ((الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها، ولما لم يَجْزُ تأخيرها لم يَجْزُ حذفها))^(١).

ذلك أن الحذف - كما قال السمين الحلبي -: ((ضربٌ من الاتساع، وبابُه أوسط الكلام وآخره، لا أوله؛ ألا ترى أن (كان) تُرَادُ وسطاً وأخيراً، لا أولاً))^(٢).
والحذف مع لزوم التصدر متناقضان؛ إذ أن الحذف يعني: الاطرّاح والإهمال، والتصدير يعني: الاعتناء والاهتمام، فلا يجتمعان، ولهذا فالأصل عدم جواز حذف ما يلزم صدر الكلام. وقد وَرَدَ حذف ما له صدر الكلام، وذلك في المسائل التالية:

أولاً: حذف (إن) الشرطية:

ذكر أبو حيان أنه لا يجوز حذف أدوات الشرط لا (إن) ولا غيرها^(٣).
وقال السيوطي: ((وجوزَ بعضهم حذف (إن) الشرطية، لكن الجمهور على منعه، ولا يجوز حذف غيرها من أدوات الشرط إجماعاً))^(٤).
ومن جوزَ ذلك أبو علي الفارسي معللاً له كما في قولهم: (لأضربته ذهباً أو مكث)^(٥).

ثانياً: حذف (همزة) الاستفهام:

اختصت (همزة) الاستفهام بجواز حذفها عن بقية أدوات الاستفهام.
قال الدماميني: ((إنما يكون ذلك إذا كانت مفردة عما تدخل عليه، وإلا فغيرها من أدوات الاستفهام قد يحذف مع ما دخل عليه، فيكون حذفه بطريق التبعية لا بطريق الاستقلال))^(٦).

(١) حاشية السيوطي على المعنى ق ١٢/ب.

(٢) حاشية الشمني (المنصف من الكلام) ٢٦٧/٢.

(٣) ارتشاف الضرب ٥٦١/٢.

(٤) حاشية السيوطي على المعنى ق ٣٨/أ.

(٥) ينظر: البصريّات لأبي علي الفارسي ٧٢٢/١-٧٢٣.

(٦) حاشية الدماميني على المعنى ٢٥/١.

قال المرادي: ((ذهب قوم إلى أن حذف (همزة) الاستفهام لأمن اللبس من ضرائر الشعر، ولو كانت قبل (أم) المتصلة، وهو ظاهر كلام سيويه، وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار، وإن لم يكن بعدها (أم))^(١).

قلت: وعدّ حذفها ابنُ عصفور - حين أمن اللبس - من ضرائر الشعر^(٢)، خلافا لما ذكره صاحبُ كتاب "إعراب القرآن" المنسوب إلى الزجاج حيث أوردَ باباً لحذف (همزة) الاستفهام، ذكرَ فيه أن حذف (الهمزة) في الكلام حسنٌ جائزٌ، إذا كان هناك ما يدلُّ عليه^(٣).

ثالثاً: حذف (لا) النافية في جواب القسم، وكذا (لام) جواب القسم:

فيمّا حذف من حروف المعاني (لا) إذا وقعت جواباً للقسم [وهي مما يلزم الصدر عند الجمهور] كقول امرئ القيس^(٤):

فقلت يمينُ الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

أي: (لا أبرح)، ومنه في التنزيل قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَا لِه تَفْتَوُ تَذَكُرُ يُونُسَ﴾^(٥).

وقد حذفت (اللام) من جواب القسم كما حذفت (لا)، وذلك من جواب ﴿وَالشَّمْسِ وَضَحَاهَا... قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^{(٦)(٧)}.

وحذف (اللام) من جواب القسم جائزٌ في سعة الكلام، كما نصَّ عليه ابنُ عصفور^(٨). وهو الظاهر من كلام الفراء^(٩).

(١) الجني الداني للمرادي ص ٣٤، وينظر: رصف المباني للمالقي ص ٤٥.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٥٨.

(٣) ينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١/٣٥٢-٣٥٣.

(٤) البيت من الطويل، ينظر: ديوان امرئ القيس ص ٣٢، وينظر: خزنة الأدب ٩/٢٣٨، الدرر ٤/٢١٢.

(٥) يوسف: ٨٥.

(٦) الشمس: ١-٩.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/١٤٠-١٤١، ابن يعيش ٩/٩٧، المقتصد شرح الإيضاح لعبد القاهر

٢/٨٦٦.

(٨) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٥٦.

(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٥٤.

رابعاً: حذف (ما) النافية:

وَرَدَ حَذْفُ (ما) النافية [وهي مما يلزم الصدر إجماعاً عند البصريين] في قول الشاعر^(١):

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيرَةٌ عَلَى قَوْمِهَا مَا قَتَلَ الزُّنْدَ قَادِحُ
وَذَكَرَ ابْنَ عَصْفُورٍ أَنَّهُ مِنْ ضِرَائِرِ الشَّعْرِ، وَهُوَ قَلِيلٌ جَدًّا^(٢).

خامساً: حذف ضمير الشأن:

وَرَدَ حَذْفُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ إِذَا كَانَ اسْمًا ل (إِنَّ) فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

..... إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا

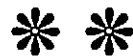
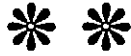
وَقَيْدَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ بِالضَّرُورَةِ^(٤)، خِلَافًا لِمَنْجِ ثَعْلَبَ حَذْفَهُ مَطْلَقًا^(٥).

وهذا مجمل ما ورد فيه الحذف منصوصاً عليه لما يستحق صدر الكلام، وهو خارجٌ عن

قياس لزوم التصدر.

والذي يظهر تقييده بالضرورة إلا في باب القسم، كما قال الشلوبين: ((حذف حرف

المعنى غير جائز إلا ما جاء من ذلك في القسم))^(٦).



(١) البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل، ينظر: ملحق ديوانه ص ٣٥٨، وينظر: خزانة الأدب ٢٣٧/٩، الدرر ٢١٧/٦.

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٥٦.

(٣) صدر بيت من الخفيف، وتمامه: يلق فيها جاذراً وظباء.

وهو للأخطل، ينظر: خزانة الأدب ٤٥٧/١، شرح شواهد المغني ٩١٨/٢.

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٧٨.

(٥) ينظر: مجالس ثعلب ص ٣٢٩.

(٦) شرح الجزولية للشلوبين ٧٧٠/٢.

(المبحث الثالث)

الزيادة وعلاقتها بالصدر

قال ابن جنى: ((والحروف إنما تزداد لضرب من ضروب الاتساع، فإذا كانت للاتساع كان آخر الكلام أولى بها من أوله؛ ألا تراك لا تزيد (كان) مبتدأة، وإنما تزيدها حشواً وآخرًا))^(١).

وقال أبو علي الفارسي: ((وحكم ما تلغيه أن توسطه ولا تبدئه؛ لأن الملغى غير معتدّ به))^(٢).

وذكر الزمخشري أن الحروف التي تزداد هي: (أن) و(ما) و(لا) و(من) و(الباء)^(٣).

قال ابن يعيش: ((الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين، والصلة والحشواً من عبارات الكوفيين، ونعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى، وجملة الحروف التي تزداد هي هذه الستة))^(٤).

قلت: ولم ترد الزيادة مع التصدر إلا في: (ما) و(لا) و(الباء)، مفرداً كلاً في موضع. ولما كانت زيادة (كان) مشروطة بعدم تصدورها؛ ذكرتها في الموضع الأول.

أولاً: زيادة (كان):

(كان) وإن كانت مما لا يلزم الصدر، شأنها شأن بقية الأفعال، كما أشار إلى ذلك الرضي^(٥)، إلا أنها تختص من بين سائر أخواتها - على الرأي الراجح - بجواز زيادتها، بشرط أن لا تقع صدرًا في جملتها، كما أشار إليه ابن جنى سابقاً، وكما نص عليه النحاة^(٦).

(١) الخصائص لابن جنى ٣١٦/١.

(٢) البصريات لأبي علي الفارسي ٨٧٦/٢.

(٣) المفصل للزمخشري ص ٣١٢.

(٤) ابن يعيش ١٢٨/٨، وينظر: الأشباه والنظائر ٤٥٣/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٤٧/٢.

(٦) ينظر: البصريات ٨٧٦/٢، إصلاح الخلل للبطلوس ص ١٥٨-١٥٩، شرح ابن الناظم ص ١٣٩،

الأشعوني ٢٤١/١، المطالع السعيدة للسيوطي ٢٥٠/١.

وإليه أشار ابن مالك في خلاصته بقوله:

وقد تنراد (كان) في حشو كـ: (ما كان أصح علم من تقدما)
 قوله (في حشو): خرّج الأول لأنه محل الاعتناء، والآخسر؛ لأنه محط الفائدة، خلافاً
 للفراء في جواز زيادتها آخراً، وأفهم تخصيص الحكم بـ (كان) بلفظ الماضي [ويندر
 زيادتها بلفظ المضارع] أنّ غيرها من أخواتها لا يزداد.

وهو كذلك إلا ما شذ من قولهم: (ما أصبح أبردها) و(ما أمسى أدفأها)، يروي ذلك
 الكوفيون، وأجاز أبو علي زيادة (أصبح) و(أمسى)، وأجاز بعضهم زيادة سائر أخواتها
 إذا لم ينقض المعنى، كما نص على جميع ذلك النحاة^(١).

ثانياً: زيادة الباء:

وردت زيادة (الباء) وهي متصدرة في قولهم: (بِحسبك درهم)، واستدل بهذا
 الدماميني على أن الزيادة لا تفيد أطراح الشيء مطلقاً كما ذكر ذلك ابن هشام، حيث
 قال: ((وإنما تفيد التأكيد والتقوية، أو تحسين اللفظ وتزيينه، نعم لازم الزيادة غالباً
 استقامة الكلام عند طرح المزيد)).

وتعقبه الشمني بأن مراد ابن هشام أن زيادة الشيء تكسبه غالباً صحة الاستغناء عنه،
 وذلك ظاهر^(٢).

وذكر الأمير أن زيادة (الباء) مع التصدر جاء على غير قياس، حيث قال: ((ولك
 أن تقول: (الباء) خارجة في ذلك عن الأصل، فلا يقاس عليها))^(٣).

ثالثاً: زيادة (ما) النافية:

قال المرادي: (((ما) لا تكون زائدة في أول الكلام؛ لأنها ضد الاعتناء الذي قدمت له،
 وإن كان يحكى ذلك عن العرب، فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه))^(٤).

(١) ينظر: الارتشاف لأبي حيان ٢/٩٥، منهج السالك لأبي حيان ص ٥٨، شرح المرادي على الألفية
 (توضيح المقاصد) ١/٣٠٦-٣٠٧، حاشية الخضري ١/١١٦-١١٧.

(٢) حاشية الشمني (المنصف من الكلام) ٢/٥١.

(٣) حاشية الأمير على المغني ١/٢٠١.

(٤) الجني الداني للمرادي ص ٤٣٧.

وجعل ابنُ عصفور زيادة (ما) من ضرورات الشعر القليلة الوقوع^(١).

رابعاً: زيادة (لا) النافية:

نص النحاة على أنّ (لا) النافية لا تزداد صدرًا في الكلام بل حشواً، كما أن زيادة (ما) النافية و(كان) كذلك^(٢).

وقد ورد ما ظاهره الزيادة [الصلة] في القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٣)، و﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾^(٤).

قال الهروي: ((فأما قوله عز وجل ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ و﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ وما أشبه ذلك، فقال البصريون والكسائي وعامة المفسرين أنّ معناه: أقسم، و(لا) زائدة، وأنكر الفراء هذا القول، وقال: لا تكون (لا) زائدة في أول الكلام))^(٥). قلت: وما عزاه إلى الفراء صحيح، وأما عزوه إلى عامة المفسرين الحكم بالزيادة فمحل نظر؛ لما سيأتي.

وذكر النحاة أنّ الفراء لا يرى زيادة (لا) متصدرة في أول الكلام^(٦).

قال الفراء: ((وقوله: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾. كان كثير من النحويين يقولون: (لا) صلة، ولا يتبدأ بجحد ثم يجعل صلة يُرادُ به الطرح؛ لأنّ هذا لو جاز لم يُعرف خبرٌ جحدٍ من خبرٍ لا جحدَ فيه))^(٧)، وأقره على ذلك النحاس^(٨).

ويُلاحظُ كما قال القوزي: ((أنّ الفراء اختارَ مصطلح الصلة ليطلقه على الزيادة في القرآن الكريم تأديباً وتورُّعاً))^(٩).

(١) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٦٩.

(٢) ينظر: المعنى لابن هشام ٢٤٩/١.

(٣) القيامة: ١.

(٤) البلد: ١.

(٥) ينظر: الأزهية للهروي ص ١٥٣.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٣٠/٢، التصريح ٢٢١/١.

(٧) معاني القرآن للفراء ٢٠٧/٣، وينظر: معاني الفراء ٨/١، ١٤٧، ١٣٧/٣.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٧/٥.

(٩) المصطلح النحوي للقوزي ص ١٧٩.

وقد وقع خلافٌ بين المفسرين في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ كما قال ابن عطية: ((لا) اختلف في تأويلها، فقال ابن جبير: (لا) استفتاح كلام بمنزلة (ألا)... وقال أبو علي الفارسي: (لا) صلة زائدة... ويعترض هذا بأن هذه في ابتداء الكلام، ولا تزداد (لا) ونحوها من الحروف إلا في تضاعيف الكلام، فيفصل عن هذا بأن القرآن كله كالسورة الواحدة، وهو في معنى الاتصال فجاز فيه هذا^(١).

وهذا التعليل هو ما علل به الزجاج وغيره^(٢).

وقد حكى الخلاف في الحكم بزيادتها السمين الحلبي في "الدر المصون" حيث قال: ((واختلفوا فيها على أوجه، أحدها: أنها نافية... والثاني: أنها مزيدة، واعترضوا بأنها إنما تزداد في وسط الكلام لا في أوله، وأجابوا بأن القرآن في حكم سورة واحدة متصل بعضه ببعض، والاعتراض صحيح؛ لأنها لم تقع مزيدة إلا في وسط الكلام، لكن الجواب غير سديد)^(٣).

ويفهم منه ترجيح عدم الحكم بزيادتها؛ لأنها متصدرة.

وهو ما رجحه الشيخ عزيمة في كتابه القيم "دراسات لأسلوب القرآن الكريم"^(٤). وهو ما ذكره المالقي قبله، إذ جعلها في هذه الحالة جوابية وليست مزيدة لتصدرها، كما وضح ذلك في "رصف المباني"^(٥).

وبه يعلم أنّ في المسألة خلافاً، وهو مخالف لما ذكره سابقاً الهروي.

والحكم بزيادة (لا) النافية متصدرة من غير تأويل هو ما عليه الجمهور، خلافاً لما ذكره الدماميني من قياس (لا) النافية على (الباء) في جواز الزيادة مع التصدر^(٦).

(١) المحرر الوجيز لابن عطية ٤٠١/٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٧/٢، ابن يعيش ١٣٦/٨، وينظر: لسان العرب لابن منظور ٤٦٤/١٥-٤٦٥.

(٣) الدر المصون للسمين الحلبي ٤٢٤/٦، وينظر: معاني الحروف للرماني ص ٨٤.

(٤) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعزيمة ٥٨٢/٢-٥٨٣، ٢٥٩/١٠-٢٦١.

(٥) ينظر: رصف المباني للمالقي ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٦) ينظر: حاشية الشمي (المتصف من الكلام) ٥١/٢.

مسألة أجنبية:

قال النحاس في "إعرابه للقرآن": ((ومنع سيويه أن يقال ودع، قال: استغنوا عنه بترك^(١)). قال أبو جعفر: والعلة عند غيره أن العرب تستثقل (الواو) في أول الكلام لتقلها، يدلُّ على ذلك أنها لا توجد زائدة في أول الكلام، وتوجد أختها (الياء)، نحو: (يعلمه) ((^(٢))).

نتيجة:

والحاصل أن الحكم بزيادة المتصدر أقلُّ من الحكم بحذفه، وإن كان الأصل في الزيادة والحذف التساوي.

وقال السيوطي: ((القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني، وعدم زيادتها؛ لأن وضعها للدلالة على المعاني، فإذا حُذِفَتْ أُخِلَّ حذُفها بالمعنى الذي وضعت له، وإذا حكم بزيادتها نأقَى ذلك وضعها للدلالة على المعنى؛ ولأنهم جاءوا بالخروف اختصاراً عن الحمل التي تدل معانيها عليها، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته، فهذا مذهبُ البصريين إلى التأويل ما أمكن؛ صيانةً عن الحكم بالزيادة أو الحذف))^(٣).



(١) ينظر: الكتاب ٨/١.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢٤٩/٥.

(٣) الأشباه والنظائر ٧٥/١.

الفصل الرابع

الصدارة بمعناها العام

في إطار الجمل النحوية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

مفهوم الجملة وأنواعها.

المبحث الثاني:

ما تصدر به بعض الجمل النحوية.

المبحث الثالث:

التقاء ما له الصدارة في إطار الجمل.

(المبحث الأول)

مفهوم الجملة وأنواعها

مفهوم الجملة:

قال السيوطي: ((الجملة قيل: ترادف الكلام، والأصحُّ أعم؛ لعدم شرط الإفادة))^(١).
ومرادفُها للكلام - أي: الكلام النحوي - يلزمُ منه اشتراطُ أربعة أمور، وهي التي
اشتراطها النحاة في الكلام النحوي، وهي كونه:
لفظاً: أي: مشتملاً على بعض الحروف الهجائية، إما تحقيقاً: كزيدٍ، أو تقديرًا: كالضمير
المستتر.

مركباً: من كلمتين فأكثر.

مفيداً: أي: فائدةٌ يحسنُ سكوت السامع عليها، فلا يسأل عن المعنى مرةً أخرى.
بقصد الإفادة: فيخرج كلامُ النائم والسكران، فلا يُعدُّ كلامه كلاماً عند النحاة^(٢).
ولم يشترط في الجملة الإفادة، فلهذا عمم السيوطي مدلولها على مدلول الكلام.
وعرّف ابن هشام الجملة بقوله: والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك (قامَ زيدٌ)، والبتداء
وخبره ك (زيدٌ قائمٌ)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: (ضرب اللص) و(أقائمُ الزيدان) و(كانَ
زيدٌ قائماً) و(ظننته قائماً).

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما توهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول
صاحب المفصل؛ فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة^(٣).
والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسميهم يقولون: جملة الشرط،
جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام^(٤).

(١) همع الهوامع ٣٦/١.

(٢) للتفصيل ينظر: في بناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص ٢٦-٣٨.

(٣) للتفصيل ينظر: في بناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص ٢٦-٣٨.

(٤) همع الهوامع ٣٦/١.

قال الدماميني - بعد أن نقل تعريف ابن هشام للجمل - ((ولو قيل: الجملة لفظ مستقل بالإفادة، في الحال أو في الأصل، لكان حسناً... ويمكن عند إرادة زيادة التوضيح أن يقال: الجملة ما انتظم من مبتدأ غير وصف وخبر باقي الحكم أو منسوخه بحرف، أو من مبتدأ وُصفَ ومرفوعه، أو من فعل تام ومرفوعه، أو من فعل ناقص ومعموليه، وهذا فيه طول، لكن لا بأس به طلباً لزيادة البيان))^(١).

وتعريفه الأول أَوْلَى؛ ذلك أن تعريفه الثاني للجمل لا يعدو كونه وصفاً لأنواع الجمل الابتدائية، وليس تعريفاً جامعاً مانعاً.

أنواعها:

اختلف النحاة في تحديد أقسام الجملة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها قسمان: اسمية وفعلية.

وإليه ذهب الجمهور، كما سيأتي.

القول الثاني: أنها منقسمة إلى ثلاثة أقسام: اسمية وفعلية وظرفية.

وهو ما رجَّحه ابن هشام في "المغني" والسيوطي في "همع الفوامع"^(٢)؛ بناء على رأي الأخفش: الذي يرى أن ما صُدِّرَ بظرف أو جارٍ ومجرور هو قسم ثالث من الجمل، غير الاسمية والفعلية، وهو ما رجَّحه أبو علي الفارسي^(٣).

القول الثالث: أنها منقسمة إلى أربعة أضرب: اسمية، وفعلية، وظرفية، وشرطية.

وهذه هي قسمة أبي علي الفارسي، كما نص على ذلك ابن يعيش حيث قال: ((وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية))^(٤).

وقد ذكرها أبو علي في "الإيضاح"^(٥)، وإليه ذهب بعض النحاة^(٦).

(١) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني ٧٧/٣-٧٩.

(٢) ينظر: المغني ٣٧٦/٢، همع الفوامع ٣٦/١-٣٧.

(٣) ينظر: المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ص ١٠٨-١٠٩، المقتصد شرح الإيضاح لعبد القاهر ٢٧٣/١.

(٤) ابن يعيش ٨٨/١.

(٥) ينظر: المقتصد شرح الإيضاح لأبي علي، لعبد القاهر الجرجاني ٢٧٨-٢٧٤/١.

(٦) ينظر: الإرشاد للقرشي ص ١١٤، شرح الأنفوذج ص ٥٨، إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ١٨-٢٠.

قال ابن هشام: ((وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية))^(١).

والحقيقة - كما قال ابن يعيش - أن الجمل ضربان: فعليةٌ واسميةٌ؛ لأنَّ الشرطية في التحقيق مركبةٌ من جملتين فعليتين: الشرط: فعل وفاعل، والجزاء: فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو (استقر) وهو فعل وفاعل^(٢).

وهو ما رجحه أيضاً ابن الحاجب في "شرح المفصل" والشيخ عبد القاهر في "شرح الإيضاح" لأبي علي^(٣).

وقد وقع الاضطراب في الجملة الظرفية، هل هي من قبيل الجملة الفعلية أو الاسمية؟ فذهب الجمهور إلى أنها من قبيل الفعلية، كما ذكر ذلك ابن الحاجب وابن يعيش والشيخ عبد القاهر، كما تقدم.

إلا أن الدسوقي قال في حاشيته على "المغني": ((ولكن في الحقيقة أنَّ الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية؛ لأنك إما أن تقدر عامل الظرف (كائن) أو (استقر)، فعلى الأول: تكون اسمية، وعلى الثاني: تكون فعلية))^(٤).

وما قاله الدسوقي غير بعيد، وليس ذلك كبيراً خلافاً؛ لأنَّ المقصود حصر الجمل في نوعين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

أولاً: الجملة الاسمية:

هي الجملة التي صدرها اسم، والمراد بالصدر: المسند أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف^(٥).

(١) المغني ٣٧٦/٢، وينظر رأي الزمخشري في المفصل: ابن يعيش ٨٨/١، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٨٧/١-١٨٨، نحو المعاني د/ أحمد الجوارى ص ١٠٨-١٠٩.

(٢) ابن يعيش: ٨٨/١-٨٩.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٨٧/١-١٨٨، المقتصد شرح الإيضاح ٢٧٧/١-٢٧٨.

(٤) حاشية الدسوقي على المغني ٣٥/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٩/١، همع الهوامع للسيوطي ٣٨/١، شرح قواعد الإعراب

لابن هشام، للكافيبيجي ص ٧١.

قال أبو حيان: ((فالإسمية يندرج فيها المصدر بحرف عامل في المبتدأ كـ (ما) الحجازية و(إن))^(١).

والجملة من نحو: (أقائمُ الزيدان) عدّها السيوطي اسمية^(٢).

قال ابن عصفور: ((لا يضرّ تقدم أداة استفهام أو أداة نفي، نحو: (ما أحدٌ قائمٌ))^(٣). وقال الدماميني: ((قولك: (مَنْ قام؟) أصله: أقام زيدٌ أم عمرو أم خالدٌ إلى غير ذلك...؛ وذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى؛ لكونه متغيراً، فيقع فيه الإبهام، ولما أريد الاختصار وضعت كلمة (من) دالة إجمالاً على تلك الذوات المفصلة هناك، ومتضمنة لمعنى الاستفهام، وبهذا التضمن وجب تقديمهما على الفعل، فصارت الجملة اسمية في الصورة؛ لعروض تقدم ما يدل على الذوات، وفي الحقيقة هي فعلية^(٤).

وهي في اصطلاح النحاة اسمية؛ لتصدرها باسم، وهو (من) الاستفهامية.

ثانياً: الجملة الفعلية:

وهي الجملة التي صدرها فعل، ولا عبرة بما تقدم عليه من الحروف، فجملة (هَلَّا قَمَتَ) فعلية^(٥)، ويندرج في الفعلية - كما قال أبو حيان - المصدرة بحرف أو اسم شرط أو معمول للشرط^(٦).

وذكر ابن هشام أن المراد بصدر الجملة: المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف... والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: (كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ) ونحو قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ...﴾^(٧) فعلية؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير^(٨).

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤٩/٢.

(٢) همع الهوامع ٣٨/١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/١.

(٤) تعليق الفرائد للدماميني ٩-٨/٣.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٣٨/١، شرح قواعد الإعراب للكافيحي ص ٧١-٧٣.

(٦) ارتشاف الضرب ٤٩/٢.

(٧) البقرة: ٨٧.

(٨) المغني ٣٧٦/٢، همع الهوامع ٣٨/١، شرح قواعد الإعراب ص ٧٣.

وإنما لزم تقديم ما ك نحو المثال الأول؛ لكونه اسم استفهام، وهو مما يلزم صدر الكلام، وإلا فـ (كيف) في محل نصب على الحالية، كما قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((بعضهم يزعم أن انتصاب (كيف) على الظرف، والدليل على أنها حال جواز إبدال الحال منها، نحو: (كيف قام زيدٌ ضاحكاً أم باكياً؟))^(١).

وجاز تقديم المفعول كما في الآية.

وقد يلزم تقديمه إذا كان مما له الصدارة، وسيأتي في الباب الثالث إن شاء الله. ورتبة كل من: الحال والمفعول به التأخير عن الفعل.

مسألة:

ذكر المبرد قُبَحَ إضافة (إذ) إلى جملة صدرها اسم وعجزها فعل ماضٍ^(٢). وعلل لذلك المرادي بقوله: ((لما فيه من الفصل بين المتناسين، ولذلك حسن: (إذُ زيدٌ يقومُ))^(٣).

فرع:

قسّم النحاة الجملة تقسيماً آخر: إلى جملة كبرى وجملة صغرى، قال ابن هشام في "المعنى": ((الجملة الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو: (زيدٌ قام أبوه)، (زيدٌ أبوه قائمٌ)).

والصغرى هي المبنية على المتبدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين. وما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مصدرية بالمتبدأ تكون مصدرية بالفعل، نحو: (ظننتُ زيداً يقومُ أبوه)^(٤).

وقال البطليوسي: ((الجملة الكبرى هي: كل جملة لا موضع لها من الإعراب، والجملة الصغرى هي: كل جملة لها موضع من الإعراب؛ لأنّ كل جملة يُقدَّر في موضعها مفرد فلها موضع من الإعراب، وكل جملة لا يُقدَّر في محلها المفرد فلا محل لها من الإعراب))^(٥).

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان ٣/٨٠/ب.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/١٧٧، ٤/٣٤٨.

(٣) الجنى الداني ص ١٨٧.

(٤) المعنى ٢/٣٨٠، وينظر: شرح قواعد الإعراب ص ٧٧، أعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٤-٢٥.

(٥) الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي ص ٣٩.

وما ذهب إليه ابن هشام والجمهور مغايرٌ لما عليه ابنُ السيد البطليوسي؛ ذلك أن الجملة الابتدائية نحو: (محمدٌ قادمٌ) جملةٌ كبرى عند ابن السيد؛ لأنها لا موضع لها من الإعراب، بينما الجمهور يشترطون في الجملة الكبرى أن تكون متضمنةً صغرى من تمام معناها، وهذا هو الأولى.

وذكر النحاة أن الجملة الكبرى تنقسم إلى قسمين: ذاتٌ وجه واحد، وذاتٌ وجهين. قال ابن هشام: ((ذات الوجهين هي: اسمية الصدر فعلية العجز، نحو: (زيدٌ يقومُ أبوه)، كذا قالوا))^(١).

وهو ما ذكره ابن يعيش وابن مالك، قال ابن مالك في "شرح التسهيل": ((تسمى الجملة ذات وجهين إذا ابتدأت بمبتدأ، وختمت بمعمول فعل؛ لأنها اسمية من جهتها الأولى، فعلية من جهتها الثانية))^(٢).

قال ابن هشام: ((وينبغي أن يراد عكس ذلك، نحو: (ظننتُ زيدا أبوه قائمٌ)، وذات الوجه نحو: (زيدٌ أبوه قائمٌ)، ومثله على ما قدمنا: (ظننتُ زيدا يقومُ أبوه))^(٣).

ويفهم من نص ابن هشام أن ذات الوجهين هي: التي يختلف صدرها عن عجزها من حيث الاسمية والفعلية، مع جواز أن يكون الصدر جملة فعلية كما جاز أن يكون اسمية، وذات الوجه الواحد هي: ما اتحدت جملة الصدر مع جملة العجز من حيث الاسمية والفعلية، أي: من حيث نوع الجملة.

وهذا هو ما نص عليه السيوطي في "شرحه لألفيته" حيث قال: ((فإن اتحدت باعتبار الصدر والعجز فذاتٌ وجه واحد، أو اختلفت كاسمية الصدر وفعلية العجز أو بالعكس فذاتٌ وجهين، ولها مزية على الأولى؛ لإفادة فائدتين))^(٤).

(١) المعنى ٣٨٢/٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٤٣/٢، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٢، نتائج التحصيل في شرح التسهيل للدلائي ١٠٤٢/٣..

(٣) المعنى ٣٨٢/٢.

(٤) المطالع السعيدة (شرح ألفية السيوطي) للسيوطي ٤٥/١، وينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٧.

مسألة:

نص ابن مالك في "التسهيل" - في باب الاشتغال - بقوله: ((وإن ولي العاطفة جملة ذات وجهين، أي: اسمية الصدر فعلية العجز، استوى الرفع والنصب، فتقول: (زيدٌ قامَ أبوهُ)، و(عمروُ كلمته) بالرفع الراجح على النصب؛ إن راعيت الجملة الكبرى، وبالنصب الراجح على الرفع؛ إن راعيت الجملة الصغرى))^(١).

قال المرادي: ((إذا وقع اسم الاشتغال بعد عطف على جملة ذات وجهين، وهي الابتدائية التي خبرها فعل نحو: (زيدٌ قامَ)، و(عمراً أكرمتَه) فيجوز الرفع لصدرها، والنصب مراعاة لعجزها، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر؛ لأنّ في كل منهما مشاكلة))^(٢).

الصدر منشأ تقسيم الجمل:

كما سبق فالجملة الاسمية: هي التي صدرها اسم، والفعلية: هي التي صدرها فعل، والظرفية - عند من عدّها قسماً ثالثاً - هي المصدرية بظرف أو مجرور، وكذا الشرطية. واختلّف في صدر الكلام من نحو: (إذا قامَ زيدٌ فأنا أكرمه) هل هو جملة اسمية أو فعلية؟ قال ابن هشام: ((وهذا مبني على الخلاف في عامل (إذا) [وسياطي تفصيله في أدوات الشرط].

فإن قلنا: جوابها، فصدر الكلام جملة اسمية و(إذا) مقدم من تأخير، وما بعد (إذا) متمم لها؛ لأنه مضاف إليه.

وإن قلنا: فعل الشرط و(إذا) غير مضافة، فصدر الكلام جملة فعلية، قدم ظرفها في قولك: (متى تقومُ فأنا أقومُ))^(٣).

وجعل ابن هشام احتمال الاسمية والفعلية ناشئاً عن اختلاف التقدير، أو عن اختلاف النحويين، وضرب لذلك عشرة أمثلة^(٤)، أولها: المسألة السابقة. وعلى كل فأساس التقسيم راجع إلى صدر الجملة كما تقدم.

(١) ينظر: المساعد لابن عقيل ٤١٧/١.

(٢) شرح المرادي (توضيح المقاصد) ٤٤/٢، وينظر: ابن يعيش ٣٢/٢-٣٣، الارتشاف ١١٠/٣.

(٣) المغني ٣٧٧/٢، وينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٦٤/٢-٣٦٥، حاشية الأمير على المغني ٤٣/٢.

(٤) ينظر: المغني ٣٧٧/٢-٣٨٠.

وقد اعترض الدكتور محمد مهدي المخزومي على أساس تقسيم الجمل بناءً على الصدر منها^(١).

وما ذهب إليه وجهة نظرٍ ضعيفة، لي عليها عدة ملاحظات:

الأولى: أنه ذكر أن الجملة الشرطية اسمية في نظر النحاة، وليس بصحيح على الأرجح، بل هي من قبيل الفعلية، كما تقدم.

الثانية: مراد النحاة بالصدر - كما تقدم - المسند أو المسند إليه، لا المسند إليه فقط، كما عزاه إليهم.

الثالثة: خلافة لم ينتج عنه بديل مقبول، بل تقسيم النحاة الجمل على أساس الصدر منها - الذي هو محدد وواضح - أولى من تقسيم الجمل من حيث مدلول الثبات الذي تدل عليه الجملة الاسمية، ومدلول التغير الذي تدل عليه الجمل الفعلية.

وهذا الرأي ذكرته على غير عادتي في الإعراف عن آراء المحدثين من النحاة؛ ذلك أن أساس تقسيم الجملة أنشأ كثيراً من الخلاف، كما ضرب لذلك ابن هشام العديد من الأمثلة، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

ولكن هذه طبيعة النحو، فكثرة الخلاف فيه غير مستغربة.



(١) ينظر: في النحو العربي د/ محمد مهدي المخزومي ص ٨٥-٨٧.

(المبحث الثاني)

ما تصدر به بعض الجمل النحوية

وهو مجمل ما أورده النحاة حول الصدارة بمعناها العام في الجمل.

أولاً: ما تصدر به الجملة الحالية:

الجملة الحالية لا تخلوا أن تكون اسمية أو فعلية.

فإذا كانت جملة اسمية: فإنها تُربط بـ (واو) الحال متصدرةً، أو بالضمير، أو بهما معاً. إلا أن ربطها بالضمير وحده ضعيف، كما نص على ذلك ابن الحاجب، وقال الرضي: ((اجتماعهما أولى في الربط))^(١).

وفصل الرضي في ربط الجملة الحالية بالضمير وحده، فلم يضعفه إذا تصدرت الجملة الحالية، حيث قال: ((فإن كان الضمير فيما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو: (خرجت مع البازي علي سواد)، فلا يحكم بضعفه مجرداً عن (الواو)؛ وذلك لكون الرابط في أول الجملة... وإن كان الرابط في آخر الجملة... فلا إشكال في ضعفه وقلته))^(٢).

وقد تخلو الجملة الاسمية من الرابطين [(الواو) والضمير] عند ظهور الملابس، نحو: (خرجت زيداً على الباب)، وهو قليل^(٣).

وإن كانت فعلية فهي لا تخلو من أن تكون منفية أو مثبتة، فعلها في كل مضارع أو ماضٍ.

فإذا صدرت الجملة الحالية بمضارع مثبت امتنع تصدرها بـ (واو) الحال؛ لأن المضارع المثبت على زنة اسم الفاعل لفظاً وتقديره معنى، فيجب أن تكون مثله في ربطه بصاحب الحال بالضمير فقط^(٤).

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢١١/١-٢١٢، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٥٧/٢-٧٥٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢١١/١-٢١٢.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢١٢/١.

(٤) حاشية الدسوقي على المغني ٥٥/٢، وينظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ٢٠٤.

قال ابن مالك في "شرح الكافية": ((وتجتبُ (الواو) عند ذلك إلا في نادر من الكلام، وإنما استحق المضارعُ المثبتُ التجردَ عن (الواو)؛ لشدة شبهه باسم الفاعل... والجملةُ المصدرية بمضارع منفي، أو بماض مثبت أو منفي، فإن وقع شيء من ذلك حالاً جاز أن تصحبه (الواو) والضمير معاً، أو أحدهما، ولم يجوز أن يخلو منهما معاً))^(١).

إلا أنه لا بد في الجملة الحالية المصدرية بـ (ماض) مثبت من (قد) ظاهرة أو مقدرَةً؛ لأن لفظة (قد) تُقَرِّبُ الماضي من حال التكلم، خلافاً للأخفش والكوفيين الذين لم يوجبوا (قد) ظاهرة أو مقدرَةً في الماضي المثبت مستدلين بنحو قوله^(٢):

كما انتفض العصفورُ بِلَلَّةِ القَطْرِ

وقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ...﴾^{(٣)(٤)}.

قال الزبيدي: ((ولا يصح مذهب البصريين فيما قاله جماعة، وصح بعض المتأخرين مذهب الكوفيين))^(٥).

وقال ابن هشام في "المغني": ((الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال))^(٦).

وهذا من ضمن الشروط الأربعة للجملة التي تقع حالاً^(٧).

قال الأشموني: ((وغلظوا من أعرب (سيهدين) من قوله تعالى: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي

سَيَّهْدِينِ﴾^(٨) حالاً))^(٩).

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٦٣/٢-٧٦٤.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدرة: وإني لتعروني لذكراك هزة

وهو لأبي صخر الهذلي، ينظر: خزانة الأدب ٢٥٤/٣، الدرر ٧٩/٣، المقاصد النحوية ٦٧/٣.

(٣) النساء: ٩٠.

(٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢١٢/١-٢١٣، اتلاف النصره للزبيدي ص ١٢٤-١٢٥.

(٥) اتلاف النصره ص ١٢٥.

(٦) المغني لابن هشام ٢٤٤/١.

(٧) ينظر: الأساليب الإنشائية ص ٨٤.

(٨) الصافات: ٩٩.

(٩) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٨٧/٢.

وتصدرُّ الجملة الحالية بدليل الاستقبال منافٍ لزمن الجملة الحالية، قال الصبان: ((وقد ظهر باسْتِراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلانُ قول من قال: إنَّ الجملة الشرطية تقع حالاً))^(١).

إلا أن بعض النحاة نقل نصاً عن "المطول" في عدم مجيء الجملة الشرطية حالاً له علاقة لصيقة بموضوع البحث.

قال الشُّمْنِيّ: ((وفي "المطول": لا تقع الجملة الشرطية حالاً؛ لتصدرها بالحرف الذي له الصدر لا تكاد تُربط بما قبلها، وإنما وقعت خبراً وصفة؛ لأنَّ المتبدأ والمنعوت يطلبان الخبر، والصفة أشد من طلب صاحب الحال لها، فيصرفان لأنفسهما ما فيه أدنى صلوح لهما؛ لأنَّ الخبر عمدة، والنعوت عين المنعوت معنى، والحال فضلة منقطع عما قبلها. فإن أريدَ جعل الشرط حالاً جعل خبراً عن ضمير ذي الحال نحو: (جاءَ زيدٌ وهوَ إنَّ يسألُ يعطُ))^(٢). كما سيأتي تفصيله في موضعه.

مسألة: (واو) الحال، وهل هي مما يلزم صدر الكلام؟

وفيه فرعان:

الفرع الأول: ماهيتها:

قال الأشموني: ((وتسمى هذه (الواو) الحال: و(واو) الابتداء))^(٣). وذكر الصبان وغيره أنها سميت بـ (واو) الابتداء؛ لأنها تدخل كثيراً على المتبدأ وإن لم تلزمه، أو لوقوعها في ابتداء الحال^(٤).

وقال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((وسميت (واو) الابتداء؛ باعتبار أنه قد تجيء بعد الجملة الابتدائية، و(واو) الحال أعم من (واو) الابتداء))^(٥).

(١) حاشية الصبان على الأشموني ١٨٧/٢.

(٢) حاشية الشمني على المغني (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام) ١٢٨/٢، وينظر: حاشية الأمير على المغني ٥٥/٢، حاشية يس على التصريح ٣٨٩/١.

(٣) الأشموني ١٨٩/٢.

(٤) حاشية الصبان ١٨٩/٢، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢٢٠/١، المساعد لابن عقيل ٤٥/٢.

(٥) التذييل والتكميل ٩٥/٣ ب.

ذلك أنّ (واو) الحال الداخلة على الجملة الاسمية نحو: (جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ) هي التي تسمى بـ (واو) الابتداء^(١).

قال المبرد: ((وهذه (الواو) التي يسميها النحويون (واو) الابتداء، ومعناها: (إذ))^(٢). قال ابن هشام: ((ويقدرها سيويه والأقدمون بـ (إذ) ولا يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرفُ الاسمَ، بل إنها وما بعدها قيد الفعل السابق، كما أن (إذ) كذلك))^(٣).

و(واو) الحال ليست عاطفة وإنما هي على صورتها، ولكن هل أصلها العطف أم لا؟ قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((واو) الحال ليست عاطفة ولا أصلها العطف، خلافاً لمن زعم من المتأخرين أنها عاطفة))^(٤).

قال يس: ((وتُعقَّب على أبي حيان بأن أصلها العطف ثم استعيرت لربط الحال بعاملها، كما أنّ (الفاء) أصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط))^(٥).

قال الرضي: ((وإنما ربطوا الجملة الحالية بـ (الواو) دون الجملة التي هي خبر المبتدأ، فإنه اكتفي فيها بالضمير؛ لأن الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام، فاحتج في الأكثر إلى فضل ربط، فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط - أعني (الواو) التي أصلها الجمع - لتؤذن من أول الأمر أنّ الجملة لم تبق على الاستقلال))^(٦).

وقال المرادي: ((ومنع المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بـ (الواو) نحو: (والشمسُ طالعةٌ جاء زيدٌ)، ونص ابن أصبغ على أنه لا يمتنع عند الجمهور))^(٧).

قلت: وما ذكره ابن أصبغ يحتاج إلى تفصيل؛ ذلك أنّ الجملة الحالية المصدرة بـ (الواو) لا يجوز تقديمها على عاملها وتصديرها عند الجمهور خلافاً للكسائي والفراء وهشام، هذا إذا لم يكن عاملها فعلاً.

(١) المغني ٣٥٩/٢.

(٢) المقتضب للمبرد ١٢٥/٤.

(٣) المغني ٣٦٠-٣٥٩/٢.

(٤) التذييل والتكميل ٩٥/٣ ب.

(٥) حاشية يس على التصريح ٣٩١/١-٣٩٢.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢١١/١.

(٧) شرح المرادي على الألفية (توضيح المقاصد) ١٥٢/٢-١٥٣.

وأما إذا كان العامل فعلاً فلا يمتنع تقديم الجملة الحالية المصدرة بـ (واو) حينئذ عند الجمهور^(١).

والراجع ما ذهب إليه المغاربة من منع التقديم؛ لعدم الفرق بين كون العامل فعلاً أو غيره.

الفرع الثاني: هل هي مما له الصدارة؟

هل يفهم من تسميتها بـ (واو) الابتداء، وصرّفها الكلام إلى معنى الابتداء^(٢). ومنعها نصب الاسم بعدها على الاشتغال^(٣): أن لها الصدارة؟

قلت: لم ينص أحد من النحاة على أنها مما يلزم صدر الكلام؛ ذلك أنها وإن لُزمت التصدير في الجملة الحالية إلا أنها ليست مما له الصدارة؛ لأن أصلها على الراجح العطف، وتسميتها بـ (واو) الابتداء تقدم تعليقه عند النحاة.

وصرّفها الكلام إلى معنى الابتداء نتج عنه منع نصب الاسم بعدها على الاشتغال، لغلبة أن يكون ما بعدها مبتدأ، ومنع النصب على الاشتغال - كما سيأتي - يكون دليلاً على لزوم الأداة صدر الكلام إذا كان الاسم المراد نفيه قبل الأداة وليس بعدها، كما هو الحال الآن.

بل إن (واو) الحال لا يجوز أن تتصدر على الراجح، فلا يقال: (والشمس طالعة جاء زيد)، فهي مثل (والنيل سرت).

والذي دعاني إلى ذكر هذه المسألة سماعي من بعض أساتذتي أنها مما يلزم صدر الكلام. وإنما تصدرها الجملة الحالية كتصدر الحرف العاطف للجملة عليها في عدم تقويت صدارة ما بعدها.

ولهذا كسرت همزة (إن) إذا وقعت بعد (واو) الحال أو وقعت في أول الجملة الحالية سيان^(٤)، و(إن) - مكسورة الهمزة - مما له صدر الكلام اتفاقاً، كما سيأتي.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٨٠/أ، ب، مع الهوامع ٤/٣٠.

(٢) نص على ذلك ابن جني في الخصائص: ٤٣٠/٢.

(٣) ينظر: شرح المرادي على الألفية (توضيح المقاصد) ٤٠/٢، حاشية الحضري ١/١٧٥.

(٤) ينظر: المعنى ٤٧١/٢.

ثانياً: ما تصدر به جملة جواب القسم:

جملة جواب القسم إما اسمية أو فعلية، والفعلية إما فعلها مضارع أو ماضٍ، وكل ذلك إما مثبت أو منفي.

فالجملة الاسمية المثبتة: تُصَدَّرُ بـ (إن) مشددة أو مخففة، أو بـ (اللام).

والاسمية المنفية تُصَدَّرُ بـ (ما) معملة عند أهل الحجاز، مهملة عند بني تميم، أو بـ (إن) أو بـ (لا) النافية - على اختلاف أحوالها -^(١).

وقيل: إنها لا تُنْفَى إلا بـ (ما) وحدها^(٢).

والجملة الفعلية إذا كان فعلها مضارعاً مثبتاً فالأكثر تصديره بـ (اللام) مصاحبة لـ (نون) التوكيد إذا كان المضارع دالاً على الاستقبال، إلا أن تدخل (اللام) على متعلق للمضارع مقدم عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ مَتَّمَّ أَوْ قَتَلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تَحْشَرُونَ﴾^(٣)، فإنه يصدر بـ (اللام) فقط دون مصاحبة (النون)، وكذا إن دخلت (اللام) على حرف التنفيس نحو: (والله لسوف أخرج)، فلا يؤتى بـ (النون) لانفصال اللام عن النون.

ويقل عدم تصدر المضارع بـ (اللام) استغناء بـ (النون) كما في قول الشاعر^(٤):

وَقَتِيلٍ مَرَّةً أَثَارَنَّ فَإِنَّهُ فَرَّخَ وَإِنَّ أَخَاكُمْ لَمْ يُقْصَدِ

ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء بـ (اللام) عن (النون) إلا في الضرورة.

والكوفيون أجازوه بلا ضرورة، وحكي عن أبي علي موافقتهم كما في قوله^(٥):

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةَ لِيُرِدَّنِي إِلَى نَسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ

(١) شرح الكافية للرضي ٣٣٨/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٤٣/٢، التذييل والتكميل ٥٥/٤، همع الهوامع ٢٤٣/٤.

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعزيمة ٥٥/٢، ٢٥٣/١٠.

(٣) آل عمران: ١٥٨.

(٤) البيت من الكامل، وهو لعامر بن الطفيل، ينظر: ديوانه ص ٥٦، وينظر: خزانة الأدب ٦٠/١٠، شرح شواهد المعنى ٩٣٥/٢، الدرر اللوامع ٢٢٦/٤.

(٥) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة، ينظر: ديوانه ص ٣٢٠، وينظر: الدرر ١٣٨/٢، المقاصد النحوية ١٩٨/٢.

وقيل: لزيد الفوارس، ينظر: المرزوقي ص ٥٥٧-٥٥٨.

هذا إذا كان المضارع دالاً على الاستقبال.
وأما إذا كان دالاً على الحال، فيجب الاكتفاء بـ (اللام) ولا يُؤتى بـ (النون)؛ لأنها علامة استقبال^(١).
وأما إن كان الفعل المضارع منفيًا فيجوز نفيه بكل من أحرف النفي الثلاثة، وهي: (ما) و(إن) و(لا)^(٢).
ولا يجوز نفي المضارع بـ (لم) و(لما) و(لن) في جواب القسم إلا نادرًا^(٣)، كما سيأتي بيانه في الباب الثاني في فصل مستقل، بعنوان: (الحروف التي يتلقى بها القسم).
أدرس ذلك من حيث لزوم التصدر وهي دراسة تحليلية مغايرة لما هو هنا، والتي هي أشبه بالدراسة الوصفية.
وإن كان الفعل ماضيًا مثبتًا فيُصدَّر بـ (اللام)، والأولى الجمع بين (اللام) و(قد)، إلا إذا كان الفعل الماضي جامدًا فلا تدخله (قد).
وإن كان الفعل الماضي منفيًا فهو لا يُصدَّر منفيًا إلا بـ (ما) وحدها؛ لأنه إذا نُفي بـ (إن) أو بـ (لا) انقلب إلى معنى المستقبل^(٤).
فتلخص من هذا أن الحروف التي تصدر بها جملة جواب القسم:
حرفان في الإثبات مجمع عليهما، وهما: (إن) و(اللام) - وتسمى (لام القسم) -
وحرفان في النفي مجمع عليهما، وهما: (ما) و(لا)^(٥).
والصحيح أنها ثلاثة بزيادة (إن) النافية، كما نص على ذلك الرضي وابن مالك^(٦).

(١) شرح الكافية للرضي ٣٣٨/٢-٣٣٩.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٤٣/٢، همع الفوامع ٢٤٣/٤، الأساليب الإنشائية ص ١٦٨.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٦-٢٠٧، شفاء العليل للسلسلي ٦٩٠-٦٩١، الرضي ٣٣٩/٢.

(٤) ينظر: المقتضب ٣٣٦/٢، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٣٤/٢-٨٤٠، الرضي ٣٣٩/٢-٣٤٠.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١، المقتصد ٨٦٥/٢، الهمع ٢٤٢/٤-٢٤٣، ابن يعيش

٩٦/٩، إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه ص ٤١، التخمير لصدر الأفاضل ٢٥٢/٤،

كشف المشكل للحيدرة اليميني ص ٥٧٩-٥٨٠.

(٦) ينظر: الرضي على الكافية ٣٣٩/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٦/٣، شرح الكافية الشافية

لابن مالك ٨٤٣/٢.

وهناك بعض الأحرف المختلف في تصدرها جملة جواب القسم وهي:

(أَنْ) - مفتوحة الهمزة - كما نُسب ذلك إلى المبرد^(١).

و(لام) التعليل، كما نُسب إلى الأخفش وغيره^(٢).

و(لم) و(لن) النافيتان، كما أجاز ذلك ابن مالك على ندرته^(٣).

و(بل) الإضرابية، كما ذكره بعض النحاة^(٤).

وسياتي دراسة ذلك تفصيلاً في غير هذا الموضع.

وذكر ابن الحاجب أن تلقي القسم بأحد الأدوات المتقدمة مخصوص بالقسم لغير الاستعفاف، قال في "شرح المفصل": ((قوله (ويُتلقى القسم...) وذلك للتمييز على أن ما يذكره بعده هو الذي جيء بالقسم تأكيداً له، وهذا مخصوص بالقسم لغير الاستعفاف، وهو الشائع الكثير.

وأما القسم للاستعفاف فإنما يكون جوابه الجمل الطليية وما حمل عليها من قولهم: (أقسمتُ عليك لما فعلت) و(ألا فعلت))^(٥).

ولعل مراده بالقسم لغير الاستعفاف هو القسم المراد به: تأكيد الإخبار، والقسم للاستعفاف المراد به تأكيد الطلب.

يفهم هذا من نص ابن الحاجب نفسه في "أماله" حيث قال: ((القسم باعتبار الجواب على ضربين:

تأكيد للإخبار، وتأكيد للطلب، فتأكيد الإخبار: جوابه جملة خيرية بأحد الحروف...، وتوكيد الطلب: جوابه جملة طليية من أمر أو نهي أو استفهام، كقولك: (يا لله أخيرني) و(وبحياتِك زُرْنِي))^(٦).

(١) ينظر: البحر المحيط ٢٣٢/٦، التبيان في إعراب القرآن ٨٨٧/٢، خزنة الأدب ٥٨١/٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٣٨/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٧/٣، التخمير ٢٥٢/٤.

(٤) ينظر: التذليل والتكميل ٤/٥٤/أ.ب.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٣٢٤/٢-٣٢٥.

(٦) أمالي ابن الحاجب ٩٥/٤.

ثالثاً: الجملة الخبرية:

جملة الخبر يجوز أن تكون اسمية أو فعلية، إلا أنه يشترط في ذلك ألا تكون الجملة الخبرية مصدرية بحرف النداء أو (لكن) أو (بل) أو (حتى) بالإجماع^(١).

ويشترط في الجملة الخبرية اشتماؤها على رابط يربطها بالابتداء، والابتداء لا يكون جملة كما ذكر ذلك ابن الحاجب في "أمالیه" وعلل له^(٢).

ويجوز حذف الرابط من جملة الخبر في كل اسم له الصدر، نحو: (كم) و(أي)، وغير ذلك مما يلزم الصدارة.

وحكي هذا عن الفراء أيضاً، ووجهه بأنه إذا لزم الصدر كثر فيه الرفع. وقلّ كونه مفعولاً به، فأجري على الأكثر من أحواله بخلاف ما يتقدم ويتأخر، كما نص على ذلك السيوطي^(٣).

رابعاً: جملة جواب الشرط:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تصدر (الفاء) لجواب الشرط:

تصدر (الفاء) جواب الشرط، إذا لم يصلح الجواب لأن تليه أداة الشرط، أي: إذا لم يصلح لأن يكون شرطاً، فإنه يجب تصدّره بـ (الفاء) الرابطة لجواب الشرط، وذلك إذا كان - كما قال ابن الناظم - ((جملة اسمية أو فعلية طلبية، أو فعلاً غير متصرف، أو مقروناً بـ (السين) أو (سوف) أو (قد)، أو منفيّاً بـ (ما) أو (لن) أو (إن)))^(٤). باستثناء (لا) و(لم) في المضارع.

قال الرضي: ((وتجب (الفاء) أيضاً في كل فعلية مصدرية بحرف سوى (لا) و(لم) في المضارع))^(٥).

(١) ينظر: المطالع السعيدة (شرح ألفية السيوطي له) ٢٠٦/١، همع الهوامع ١٤/٢.

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٦٩/٤.

(٣) همع الهوامع ١٧/٢.

(٤) شرح ابن الناظم على الألفية ص ٧٠١.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢٦٣/٢.

أما المضارع المصدر بـ (لم) فلا تدخله (الفاء)، نحو: (إن ضربتني لم أضربك)؛ لأن له مناسبة لفظية للشرط وأيضا معنوية، وذلك لانقلابه إلى المستقبل بكلمة الشرط، فلم يحتج إلى (فاء).

وأما (لا) النافية فيجوز مصاحبة (فاء) الفعل المنفي بها وعدمه، كما أشار إلى ذلك الرضي وعلل له^(١).

وهذه (فاء) الرابطة لجواب الشرط واجبة الذكر ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة أو ندور.

فحذفها في الضرورة كقول الشاعر^(٢):

من يفعل الحسنات لله يشكرها والشّرُّ بالشرِّ عند الله مثلاًن^(٣)
وكقول الآخر^(٤):

ومن لا يزل ينقاد للغبي والهوى سيلفى على طول السلامة نادما

وحذفها في الندرة كما أخرجه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب^(٥): ((فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها))^(٦).

وجعل ابن السراج حذف هذه (فاء) من الشاذ الذي لا يقاس عليه، حيث ذكر ذلك في الموضوع الخامس منه، في كتابه "الأصول"^(٧).

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٣.

(٢) البيت من البسيط، واختلف في قائله، ف قيل: لكعب بن مالك، وهو موجود في ديوانه ص ٢٨٨، وقيل: لعبد الرحمن بن حسان. ينظر: خزنة الأدب ٩/٤٩، شرح شواهد المغني ١/١٧٨، لسان العرب ٤٧/١١.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٩.

(٤) البيت من الطويل، ولم أعر على قائله، وينظر: المقاصد النحوية ٤/٤٣٣، أوضح المسالك ٤/٢١١.
(٥) جزء من حديث أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما: في كتاب اللقطة، ينظر: اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ٢/٧٠-٧١.

(٦) شرح ابن الناظم ص ٧٠١-٧٠٢.

(٧) الأصول لابن السراج ٣/٤٦٢.

وتقوم مقام هذه (الفاء) في الجملة الاسمية (إذا) للمفاجأة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ تَصْبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(١)، وذلك أن (إذا) الفجائية لا يُتدأ بها ولا تقع إلا بعد ما هو مُعقَّبٌ بما بعدها، فأشبهت (الفاء)، فجاز أن تقوم مقامها^(٢). ولا يجوز أن يُجمَع بين (إذا) الفجائية و(الفاء) الرابطة للجواب نحو: (إِنَّ نَقْمٌ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ)؛ لأنها عوض منها، فلا يجتمعان^(٣).

خلافاً لمن رجح جواز ذلك^(٤).

قال المرادي: ((واختلف النحويون في (إذا) الفجائية على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها ظرف زمان.

وهو مذهب الزجاج والرياشي، واختاره ابن طاهر وابن خروف.

والثاني: أنها ظرف مكان.

وهو مذهب المبرد والفارسي وابن جني.

والثالث: أنها حرف.

وهو مذهب الكوفيين، وحكي عن الأخفش، واختاره الشلوبين في أحد قوليه، وإليه

ذهب ابن مالك^(٥).

ويترجح أنها ظرف مكان^(٦).

ولما كان كل من (الفاء) الرابطة للجواب و(إذا) الفجائية لا يجوز أن يتصدر في الكلام

فسأدرسهما من تلك الناحية مع ما لا يجوز أن يتصدر في الجملة.

(١) الروم: ٣٦.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ص ٥٦١-٥٦٢، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٩٨/٣، شرح ابن

الناظم ص ٧٠٢، الدر المصون للسمين ٣٧٩/٥، المطالع السعيدة ٤٠٠/١، الهمع ١٨٢/٣، الأشموني

٢٣/٤.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر ٢٧٤/١.

(٤) ينظر: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم للدكتور محمد هنادي ص ٢٤١.

(٥) الجنى الداني للمرادي ص ٣٧٤-٣٧٥، وينظر: إتخاف الحازم ص ١٨٤.

(٦) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ١٦/٢، ابن يعيش ٩٨-٩٩.

فرع:

زاد في "المغني" على مواضع اقتران الجواب بـ (الفاء): الجواب المقرون بحرف له الصدر كـ (رُبَّ) ومثلها (كأن)، نحو: ﴿أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾^{(١)(٢)}.

قال ابن هشام: ((من أوجه الفاء أن تكون رابطة للجواب، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً، وهو منحصر في ست مسائل:

أحدها: أن يكون الجواب جملة اسمية، نحو: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٣).

الثانية: أن تكون فعلية فعلها جامد نحو: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي...﴾^(٤).

الثالثة: أن يكون فعلها إنشائياً نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^(٥).
الرابعة: أن يكون فعلها ماضياً لفظاً أو معنى إما حقيقة نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾^(٦)... وإما مجازاً نحو: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾^(٧) نزل هذا الفعل لتحقيق وقوعه منزلة ما وقع، و(قد) هنا مقدرة.

الخامسة: أن تقترن بحرف استقبال نحو: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾^(٨)، ونحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾^(٩).

(١) المادة: ٣٢.

(٢) فرائد النحو الوسيمة ص ٣١-٣٢.

(٣) الأنعام: ١٧.

(٤) الكهف: ٣٩.

(٥) آل عمران: ٣١.

(٦) يوسف: ٧٧.

(٧) النمل: ٩٠.

(٨) المادة: ٥٤.

(٩) آل عمران: ١١٥.

السادسة: أن تقترن بحرف له الصدر كقوله^(١):

فإن أهلك فذي كهبٍ كظاهُ عليّ يكادُ يلتهب التهاها
لما عرفت من أن (رُبَّ) مقدره، وأنها لها الصدر^(٢).

وسياتي بيانه في الباب الثاني.

وما ذكره ابن هشام من أن اقتران جملة الجواب بحرف له الصدر يوجب اقترانه بـ (الفاء) صحيح؛ لأنه لا يصلح لأن يقع بعد أداة الشرط في موضع الفعل؛ لأن له الصدر ولأداة الشرط أيضا الصدر، ولا يتصور اجتماع ما لهما التصدر؛ لأنه يؤدي إلى تفويت صدارة أحدهما، وهو محال.

المسألة الثانية: امتناع تصدير جملة جواب الشرط بـ (همزة) الاستفهام:

قال السمين: ((الجملة المصدرية بـ (همزة) لا تقع جوابا للشرط البتة، وإنما يقع من الاستفهام ما كان بـ (هل) أو اسم من أسماء الاستفهام. وإنما لم تقع الجملة المصدرية بـ (همزة) جواباً؛ لأنه لا يخلو أن يأتي معها بـ (الفاء) أو لا يأتي بها.

لا جائزُ ألا يأتي بها؛ لأن كل ما لا يصلح شرطاً يجب اقترانه بـ (الفاء) إذا وقع جواباً. ولا جائزُ أن يأتي بها؛ لأنك إما أن تأتي بها قبل (همزة) نحو: (إن قمت فأزيد منطلق)، أو بعدها (أزيد منطلق)، وكلاهما ممتنع. أما الأول؛ فلتنصّر (الفاء) على همزة، وأما الثاني؛ فلأنه يؤدي إلى عدم الجواب بـ (الفاء) أي: تنصّر (الفاء) جملة الجواب في موضع كان يجب فيه الإتيان بها.

وهذا بخلاف (هل) فإنك تأتي بـ (الفاء) قبلها فتقول: (إن قمت فهل زيد قائم؟)؛ لأنه ليس لها تمام التصدير الذي تستحقه (همزة) ((^(٣).

قال الرضي: ((وإذا كان جواب الشرط مصدراً بـ (همزة) الاستفهام - سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية - لم يدخل (الفاء)؛ لأن (همزة) من بين جميع ما يغير معنى الكلام، يجوز دخولها - كما تقدم - على أداة الشرط، فيقدّر تقديم (همزة) على الجملة الشرطية))^(٤).

(١) البيت من الوافر، وهو لربيعة بن مقروم، ينظر: خزائن الأدب ٢٦/١٠، المرزوقي ص ٥٤٤.

(٢) المغني ١٦٣/١-١٦٥.

(٣) الدر المصون للسمين الحلبي ٥٩/٣-٦٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (بتصرف يسير) ٢٦٣/٢.

خامساً: جملة الصلة:

أشار الرضي إلى أن جملة الصلة لا تتصدر بما يستوجب تعلق الصلة بما قبل الموصول، وذلك بأن تكون مصدرية (بل) أو (لكن) أو علامة جواب القسم، ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول، كما نص على ذلك في "شرح الكافية"^(١).

كما أنها لا يجوز أن تكون إنشائية، بأن تتصدر بدليل للإنشاء ك (هل) الاستفهامية أو (لا) الناهية^(٢).

ولا تقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول، ولا تعمل الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول؛ لأن ذلك المعمول جزؤها.

وقد تقرر أن جزء الصلة لا يتقدم على الموصول^(٣).

وقال ابن مالك:

وَصَدْرٌ وَصَلِيهَا ضَمِيرُ الْخَذْفِ	(أَيُّ) كـ (مَا) وَأَعْرَبْتُ مَا لَمْ تَضْفِ
وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبٌ مَطْلُقًا وَفِي	ذَا الْخَذْفِ (أَيًّا) غَيْرَ (أَيُّ) يَقْتَضِي
إِنْ يُسْتَظَلَّ وَصَلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَظَلَّ	فَالْخَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ
إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلْ مَكْمَلٌ	وَالْخَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مِنْجَلِي

وفيه مسألتان:

الأولى: حذف الصدر من الصلة:

يجوز حذف الصدر من صلة الأسماء الموصولة، وخاصة (أي) الموصولة.

والمراد بحذف الصدر: حذف العائد عليها، وهو مبتدأ.

وحذف صدر الصلة من غير (أي) الموصولة لا يقع فصيحاً شائعاً إلا إذا طالت الصلة

كقول بعضهم: (ما أنا بالذي قائل لك شيئاً): أراد: (ما أنا بالذي هو قائل لك شيئاً).

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٦٠/٢.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٤١.

(٣) ينظر: الأصول ٢٢٣/٢.

أما إذا لم تطل الصلة فالحذف ضعيفٌ قليلٌ كقوله^(١):

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفِهَ وَلَا يَجِدُ عَنْ سَبِيلِ الْحَلْمِ وَالْكَرَمِ

أراد: لا ينطق بما هو سفه.

وبشرط أن يكون الباقي بعد الحذف غير صالح لأن يكون صلة، فلو كان ظرفاً أو جملة

لم يجوز حذف العائد؛ لأنه حينئذ لو حذف لم يبق على إرادته دليل.

وهذا طبعاً في العائد المرفوع - الذي هو صدر في الصلة - كما نص على ذلك

النحاة^(٢).

الثانية: بناء (أي) على الضم:

قال السيوطي في "شرح على ألفيته": ((اعلم أن (أي) الموصولة لها أربعة أحوال:

الحال الأول: أن يذكر مضافها وصدر صلتها.

الثاني: أن يحذف مضافاً.

الثالث: أن يحذف المضاف إليه دون صدر الصلة.

وهي في هذه الأحوال الثلاثة معربة بالإجماع.

الرابع: أن يحذف صدر الصلة دون المضاف إليه.

وهي في هذه الحالة تُبنى على الضم عند سيويه والجمهور؛ وعلوه بشدة افتقارها

إلى ذلك المحذوف، واستدلوا عليه بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٣).

وذهب الأخفش وطائفة إلى إعرابها في هذه الحالة أيضاً، وهو المختار عندي، والآية

مخرجة على التعليق أو الحكاية.

وما ذكره من العلة منقوض بوجودها في الحالة الثانية بل أكد؛ لانضمام حذف

المضاف إليه إلى حذف الصدر، مع أنهم لم يقولوا ببنائها حينئذ.

وقد غلط الزجاج سيويه بقوله ببنائها في الحالة الرابعة^(٤).

(١) البيت من البسيط، لم أعثر على قائله، ينظر: المقاصد النحوية ٤٤٦/١، أوضح المسالك ١٦٨/١، الدرر

٣٠٠/١.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٩٤-٩٦، حاشية الشمي على المغني (المنصف من الكلام) ١٤/٢.

(٣) مريم: ٦٩.

(٤) المطالع السعيدة للسيوطي ٦٩/١.

وطلباً للاختصار فسأذكر ملاحظاتي وإضافاتي على نص السيوطي السابق:
الأولى: ذكر أن (أي) تعرب بالإجماع في الأحوال الثلاثة المتقدمة، إلا أن أبا حيان حكى
 الخلاف في الحالة الثانية، أما في الحالة الأولى والثالثة فدعوى الإجماع صحيحة^(١).
الثانية: ما عبّر عنه بمذهب الأخصش وطائفة، هو مذهب الكوفيين وعليه الخليل ويونس،
 كما قرر ذلك النحاة^(٢).

الثالثة: وجه البناء في الحالة الرابعة هو الشبه الافتقاري مع عدم المعارض لتنزيل
 المضاف إليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا إضافة^(٣).
 قال ابن الحاجب: ((فلما حُذِفَ صدر الصلة رُجِعَ بها إلى البناء الذي هو مقتضى
 أصلها))^(٤).

وعلة إعرابها في الحالات الأخرى هي لزوم الإضافة، وخالف في هذا أبو علي الفارسي
 حيث قال: ((أي) إنما أعربت لأنها نقيضة (كل)، ومن أصولهم إجراء الشيء
 على نقيضه... ولا يجوز أن تكون أعربت لأجل الإضافة.
 والإضافة في (كم) موجودة، ومع ذلك فلا تغيرها الإضافة، فَعَلِمَ بهذا أن الإضافة
 لا تؤثر))^(٥).

الرابعة: الراجع هو ما ذهب إليه السيوطي، وهو ما رجحه أيضا الدماميني بعد أن حكى
 تغليب الزجاج لسيبويه في هذه المسألة^(٦).
 وقد فصل سيبويه القول في هذه المسألة في "كتابه"^(٧).
 ولما كان لهذه المسألة علاقة بصدر الصلة ولو من بعيد ذكرتها.

-
- (١) منهج السالك لأبي حيان ص ٣٠-٣١، ينظر: أمالي ابن الحاجب ٥٥/١.
 (٢) ينظر: الإنصاف لابن الأنباري م (١٠٢) ٧٠٩/٢-٧١٦، منهج السالك ص ٣٠-٣١، المرادي على
 الألفية (توضيح المقاصد) ٢٤٣/١-٢٤٤.
 (٣) ينظر: حاشية الصبان ١٦٦/١.
 (٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥٢٤.
 (٥) المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ص ١١٨-١١٩.
 (٦) تعليق الفرائد للدماميني ٢٣١/٢.
 (٧) ينظر: الكتاب ٣٩٨/٢-٤٠٧ (طبعة عبد السلام هارون).

(المبحث الثالث)

التقاء ما له الصدارة في إطار الجمل

أولاً: التقاء القسم والشرط:

يلتقي القسم والشرط ولكل جواب، غير أن العرب والنحاة لا يذكرون إلا جواباً لأحدهما مقدرين إغناءه عن جواب قرينه^(١).

وذلك كما قال أبو حيان: ((إذا اجتمع الشرط والقسم ولم يتقدم عليهما ما يطلب خبراً، فالجواب للسابق منهما، مثال سبق القسم: (والله إن تزني لأكرمنك)، ومثال سبق الشرط: (إن تزني والله أكرمك)، ويجذف جواب ما تأخر منهما لدلالة جواب ما أثبت جوابه منهما...))

وإن تقدم على القسم والشرط طالب خبر، فالجواب لأداة الشرط دون القسم، وسواء تقدم القسم على الشرط أم تقدم الشرط على القسم، مثال ذلك: (زيدك والله إن يزرننا نزره) و(زيدك إن يزرننا والله نزره)^(٢).
وإليه أشار ابن مالك بقوله:

وإن تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا ضرر

كما ذكر ذلك شراح "الألفية"^(٣).

وجعل هذا الحكم السيوطي من باب إذا اجتمع طالبان روعي الأول منهما، حيث قال في "الأشباه والنظائر": ((إذا اجتمع طالبان روعي الأول في فروع، منها: إذا اجتمع القسم والشرط جعل الجواب للأول منهما، إذا لم يتقدمها شيء))^(٤).

(١) نحو الزمخشري ص ١٤٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٤٨٩/٢ - ٤٩٠.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٧٠٧، شرح المرادي ٢٦١/٤، الأشموني ٢٩/٤.

(٤) الأشباه والنظائر ١٠٦/١.

والقاعدة المشهورة أنّ القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق منهما، كما أطلق ذلك بعض النحاة^(١).

قال ابن الحاجب: ((إذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزم المضي لفظاً أو معني، وإن توسط جاز أن يُعتبر أو يلغى))^(٢).

وقال النحاس: ((القسم إذا ابتدئ به لم يجز أن يلغى، ولا ينوي به التأخير، وإذا توسط أو تأخر جاز أن يلغى))^(٣).

وهو ما يفهم من كلام سيويه في (باب الجزاء إذا كان القسم في أوله)^(٤).
وقيده الجمهور كما تقدم.

وعليه فالقاعدة يصح إطلاقها حال تقدم الشرط دون القسم - كما قال ابن مالك - :
((إذا اجتمع شرط وقسم استغني بجواب ما سبق منهما عن جواب الآخر... فإن توالى القسم والشرط بعد مبتدأ استغني بجواب الشرط مطلقاً))^(٥).

فثبتت المزية للشرط من ثلاثة أوجه:

أحدها: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدم ذي خير.

والثاني: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه، وعدم تقدم ذي خير.

الثالث: جواز الاستغناء عند تأخره، وعدم تقدم ذي خير، كما نص على ذلك ابن مالك^(٦).

إلا أنّ الوجه الثالث منازع فيه عند بعض النحاة^(٧).

وقيده ابن مالك نفسه في "شرح العمدة" بالضرورة^(٨).

(١) ينظر: المطالع السعيدة للسيوطي ٦١٢/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٩/١، شرح اللمع للعكبري

٥٧٧/٢-٥٧٨، أمالي ابن الشجري ٣٥٦/١، ١١٨/٢، شرح التحفة الوردية ص ٣٩٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٩٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١٩١/٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٤٤/١-٤٤٥.

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦١٦/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٢١٥/٣-٢١٦.

(٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٩١/٢-٨٩٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٩٢/٢.

(٨) شرح عمدة الحفاظ لابن مالك ٣٦٧/١.

قال الرضي: ((وتعليل هذه الأحكام مبنيٌّ على مقدمة، وهي: أن أداتي القسم والشرط أصلهما المصدر [كما سيأتي] كلاستفهام؛ لتأثيرهما في الكلام معنى. ثم إن كلاً منهما لكثرة استعمالهما له، وبعدهما عما يؤثران فيه [أي جوابهما] قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه فيلغى باعتباره، أي: لا يكون في الجوابين علامتهما... لكن القسم أكثر إلغاء من الشرط؛ لأنه أكثر دوراناً في الكلام، حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نية، لتمرن ألسنتهم عليه، وسماه لغواً، فقال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ...﴾^(١).

وأيضاً تأثيره في الأصل في معنى الجواب أقلُّ من تأثير الشرط في جوابه... فكان أداة القسم أليقَّ بالإلغاء عن جوابه من أداة الشرط... فإذا تقررت هذه المقدمة قلنا: إذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم أولى؛ لتقوي القسم بالتصدر الذي هو أصله، وضعف الشرط بالتوسط، حيث أن هذا البعيد تقوى بالتصدر الذي هو حقه وأصله، والقريب ضعف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه وأصله^(٢).

ثانياً: التقاء الاستفهام والشرط:

يصح اجتماع الاستفهام والشرط بدخول (همزة) الاستفهام خصوصاً على الشرط. وقد وقع الخلاف بين سيويه ويونس: فسيويه يجعل الجواب لكلمات الشرط، فيجزمه إن كان مضارعاً. ويونس يجعل الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط؛ قياساً على مسألة تقدم القسم على الشرط^(٣).

قال سيويه: ((هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه (ألف) الاستفهام، وذلك قولك: (أن تأتي آت) ... وذلك لأنك أدخلت (الألف) على كلام قد عمل بعضه في بعض

(١) البقرة: ٢٢٥.

(٢) شرح الكافية للرضي ٣٩١/٢-٣٩٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦١٧/٣-١٦١٨، بدائع الفوائد لابن القيم ٤٩/١، التصريح

فلم يغيره، وإنما (الألف) بمنزلة (الواو) و(الفاء) و(لا) ونحو ذلك، لا تغير الكلام عن حاله^(١).

ومراده أن (همزة) الاستفهام دخلت على عموم الجملة الشرطية كما يدخل حرف العطف، فلا تحتاج إلى جواب، ويكون الجواب للشرط، ثم قال: ((وأما يونس فيقول: (إن تأتي آتيك) وهذا قبيح))^(٢).

وثمره الخلاف إذا اعتبرنا الجواب للشرط - كما هو مذهب سيويه - يكون مجزوماً إذا كان مضارعاً، وأما إذا اعتبرنا الجواب للاستفهام المتقدم - كما هو مذهب يونس - يكون الجواب للاستفهام وهو مرفوع، وجواب الشرط محذوف^(٣).

فعلى مذهب سيويه تكون الجملة: (إن تأتي آتيك)، وعلى مذهب يونس: (إن تأتي آتيك). ومذهب سيويه هو الراجح عند الجمهور^(٤)، وهو الحق؛ حفاظاً على صدارة كل من (همزة) الاستفهام و(إن) الشرطية؛ إذ أنهما مما يلزمان صدر الكلام.

قال العكبري: ((ومذهب سيويه الحق؛ إذا أن المعنى يتم بدخول (الهمزة) على جملة الشرط والجواب؛ لأنهما كالشيء الواحد، ف (الهمزة) لها صدر الكلام، و(إن) لها صدر الكلام، وقد وقعا في موضعهما))^(٥).

وهو ما قرره عزيمة في كتابه القيم "دراسات لأسلوب القرآن الكريم"^(٦). وتصدر الجملة الشرطية بأداة الشرط ضرورة؛ لأن لها الصدارة على الراجح، كما سيأتي.

ثالثاً: دخول الشرط على الشرط:

حكم الشرط إذا دخل على الشرط من غير عطف أن يكون الشرط الثاني والجواب جواباً للشرط الأول، كقولك: (إن أتيتني إن كلمتني أكرمك).

(١) الكتاب ١/٤٤٣-٤٤٤.

(٢) السابق ١/٤٤٣-٤٤٤.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعزيمة ٣/٢٥٤-٢٥٥.

(٤) ينظر: المقرب لابن عصفور ١/٣٧٦، شرح الكافية للرضي ٢/٣٩٤، بدائع الفوائد ١/٤٩.

(٥) إملاء ما من به الرحمن للعكبري ١/١٥١، وينظر: الدر المصون للسمن الحلبي ٢/٢٢٢.

(٦) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعزيمة ٣/٢٥٤-٢٥٥.

ذكر ذلك العكبري عند قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ...﴾^{(١)(٢)}.
 قال الشمي: ((اعلم أن الشرط إذا دخل على شرط، فإن قصدت كون الشرط الثاني مع جزائه جزاءً للأول فلا بد من (الفاء في الأداة الثانية))^(٣).
 وأما إذا توالى الشرطان بعطف فالجواب لهما معاً^(٤).
 وقد فصل القول في ذلك ابن هشام في رسالة مستقلة بعنوان: (اعتراض الشرط على الشرط)... وأثبت جواز توارده أكثر من شرطين على جواب واحد^(٥).



(١) هود: ٣٤.
 (٢) إملأ ما من به الرحمن ٣٨/٢.
 (٣) حاشية الشمي (النصف من الكلام) ٢٤٩/٢.
 (٤) شرح المرادي على الألفية (توضيح المقاصد) ٢٦٦/٤-٢٦٧.
 (٥) اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام (تحقيق د/ عبد الفتاح الحموز، ط. ١: ١٤٠٦ هـ. دار عمار الأردن) ص ٣١.

الفصل الخامس

ما يمتنع تصدّره في الجملة

وفيه اثنا عشر مبحثاً:

المبحث الأول:

حروف العطف.

المبحث الثاني:

المفعول معه.

المبحث الثالث:

الفاعل وما ينوب عنه.

المبحث الرابع:

التمييز.

المبحث الخامس:

أداة الاستثناء (إلا).

المبحث السادس:

(أن) - مفتوحة المهمزة -.

المبحث السابع:

(الفاء) الرابطة لجواب الشرط، و(إذا) الفجائية.

المبحث الثامن:

ضمير الفصل.

المبحث التاسع:

المنصوب على الاختصاص.

المبحث العاشر:

مخصوص (حبذا)

المبحث الحادي عشر:

توابع الأسماء.

المبحث الثاني عشر:

مواضع متفرقة فيما لا يجوز تصدّره.

(المبحث الأول)

حروف العطف

حروف العطف لا يجوز أن تصدر في الكلام؛ ذلك أنّ حروف العطف إما أن تكون عاطفة للجملة، وسيأتي حكمها، أو عاطفة للمفردات، وهذه لا يجوز تصدّرها في الجملة إجماعاً، كما سيأتي.

ذلك أنّ حروف العطف لا تصدر في الجملة لضرورة تقدّم ما يكون معطوفاً عليها؛ إذ أنها لم تجيء إلا مبنية على كلام متقدم.

وقد أجاز النحاة تقديم المعطوف على المعطوف عليه بشروط، ذكر بعض النحاة: أنها ثلاثة شروط^(١)، وذكر بعضهم: أنها أربعة^(٢)، وأوصلها أبو حيان إلى خمسة شروط^(٣). قال أبو حيان في "الارتشاف": ((ويجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه بخمسة شروط عند أصحابنا.

أحدها: أن يكون العطف بـ (الواو) خاصة وهو مذهب البصريين... وأجيز ذلك بـ (الفاء) و(ثم) و(أو) و(لا)...

الشرط الثاني: أن لا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرًا، لا تقول: (وعمرؤ زيد قائمان)... ولا نعلم خلافاً في هذا الشرط.

الشرط الثالث: أن لا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف...

الشرط الرابع: أن لا يكون المعطوف مخفوضاً...

الشرط الخامس: أن يكون الفعل لا يستغني بفاعل واحد، نحو: (اختصم زيدٌ وعمرؤ)،

فذهب هشام إلى أنه لا يجوز: (اختصم وعمرؤ زيدٌ)، وهو مذهب البصريين...

وإذا اجتمعت هذه الشروط فمذهب البصريين أنه لا يجوز إلا في الشعر، وهو عندهم

في المنصوب أقبح منه في المرفوع.

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٥/١، شرح المقرب لابن عصفور ٢٣٤/١، كشف المشكل

في النحو ص ٦٤١-٦٤٣.

(٢) ينظر: المرادي على الألفية (توضيح المقاصد) ١٣٢/٣، شفاء العليل ٧٩٦-٧٩٧.

(٣) ارتشاف الضرب ٢٦٢/٢، وينظر: التذليل والتكميل ١٧٥/٤، ب.

ومذهب الكوفيين جواز ذلك في الشعر وفي الكلام...^(١).
والذي يعيننا من بين هذه الشروط [الشرط الثاني]، وهو ما ذكره الجميع: أن لا يؤدي
التقديم إلى وقوع حرف العطف صدرًا، لا تقول: (وعمرؤ زيدًا قائمان)^(٢).
قال أبو حيان: ((ولا نعلم خلافًا في هذا الشرط))^(٣).
وقال السلسلي: ((ولا خلاف في هذا الشرط))^(٤).
ومخالفة هشام في التخصيص بـ (الواو) ذكرها غيره من النحاة^(٥).
والراجح تخصيصه بـ (الواو)، وجعله مما تنفرد به (الواو) من بين سائر حروف العطف؛
ذلك أنها تختص بواحد وعشرين حكمًا، من بينها: جواز تقديمها وتقدم معطوفها
في الضرورة، كما في قوله^(٦):

جَمَعَتْ وَفُحِّشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً
.....
كما أشار إلى ذلك الشيخ خالد^(٧)، وكما قال الشاعر^(٨):

عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ
.....

وإليه أشار ابن هشام في "تذكرته" - كما نقل ذلك عنه السيوطي - قال ابن هشام
في "التذكرة": ((ليس في التوابع ما يتقدم على متبوعه إلا المعطوف بـ (الواو)؛ لأنها
لا تُرتَّب))^(٩).

- (١) ارتشاف الضرب ٢/٢٦٢، وينظر: التذييل والتكميل ٤/١٧٥/أ، ب..
(٢) ينظر إضافة إلى ما سبق: البصريات لأبي علي الفارسي ١/٦٨٥، الخصائص ٢/٣٨٥.
(٣) التذييل والتكميل ٤/١٧٥/أ، ب، الارتشاف ٢/٦٦٢.
(٤) شفاء العليل للسلسلي ٢/٧٩٦.
(٥) ينظر: شرح عمدة الحفاظ لابن مالك ٢/٦٢٣، ٦٣٧، التصريح ٢/١٣٧، حاشية الصبان ٣/١١٨،
همع الهوامع ٥/٢٧٥.
(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه: ثلاث خصال لست عنها بمرعوي.
وهو ليزيد بن الحكم، ينظر: خزنة الأدب ٣/١٣٠، الدرر ٣/١٥٦، شرح شواهد المغني ٢/٦٩٧.
(٧) شرح التصريح على التوضيح ٢/١٣٧.
(٨) عجز بيت من الوافر، وصدّره: ألا يا نخله من ذات عرق
وهو للأحوص، ينظر: ديوانه ص ١٩٠، وينظر: خزنة الأدب ٢/١٩٢، الدرر ٣/١٩، شرح شواهد
المغني ٢/٧٧٧.
(٩) الأشباه والنظائر ٢/٢٣٨.

وتقييده بالضرورة - كما قال أبو حيان - هو مذهب البصريين، كما نقل النحاة^(١)؛ لعدم السماع حال الاتساع.

وظاهر كلام ابن مالك في "شرح الكافية" جوازُه في الاختيار^(٢)، كما أشار إلى ذلك الأشموني^(٣).

وظاهر كلام أبي علي في "المسائل المنثورة" المنع مطلقاً^(٤)، إلا أنه أجازَه في ضرورة الشعر في "البصريات"^(٥).

وإن فقد شرط من الشروط المتقدمة لم يجز التقديم في الاختيار عند الكوفيين، ولا في الضرورة عند البصريين، كما نص على ذلك السيوطي في "همع الهوامع"^(٦).

ويُفهم من هذا أن جميع حروف العطف لا يجوز أن تصدر؛ لأنه إذا جاز التقديم في (الواو) خاصة، اشترط في ذلك أن لا يؤدي إلى تصدرها، فمن باب أولى بقية حروف العطف.

ولما كانت حروف العطف لا تصدر، علم ضرورة أن المعطوف له نفس الحكم؛ إذ أنه مسبوق بحرف العطف، ولهذا قال ابن عصفور: ((المعطوف لا يتقدم صدر الكلام))^(٧).

وأما إذا كان حرف العطف عاطفاً للجمل فإنه وإن تصدر جملة المعطوف، إلا أنه لا يتصدر في الكلام؛ لضرورة سبقه بجملة يعطف عليها، فيكون حكمه التوسط.

إلا أنه في حال عطف المفردات يتوسط في الجملة، وفي حال عطف الجمل يتوسط بينها. قال السيوطي في "حاشيته على المغني": ((حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة، وكلا الأمرين لا يبتدأ به))^(٨).

(١) ينظر: تخلص الشواهد لابن هشام ص ٣٧٤، الأشموني ٥٨/٣، شفاء العليل ٧٩٧/٢، حاشية الصبان ١١٨/٣.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٦٨/٣-١٢٦٩.

(٣) الأشموني ١١٨/٣.

(٤) ينظر: المسائل المنثورة ص ٤٠.

(٥) ينظر: البصريات ٦٨٥/١.

(٦) همع الهوامع ٢٧٦/٥.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤/٢.

(٨) حاشية السيوطي على المغني ق ٩٩/أ.

وقد أشار إلى ذلك أيضا أبو حيان^(١).

وأما ما عَنُون به الشيخ عزيمة في كتابه، حيث قال: ((حرف العطف له صدر الكلام...)) ثم ذكر حكم الحرف العاطف للجمل من حيث عدم جواز تقدم ما بعده عليه^(٢).

فهذا العنوان فيه نظر؛ إذ أن حرف العطف لم يقل أحد بأن له صدر الكلام، بل إنه لا يتصدر في الكلام كما سبق، وتصدّره الجمل المتعاطفة ضرورة للربط، وهو إن تصدر جملة المعطوف ليس له صدر الكلام؛ لضرورة سبق ما يعطف عليه.

وحروف العطف إضافة إلى ما سبق لا تقع أول الكلام اتفاقاً، كما نص على ذلك الرضي وغيره^(٣).

ولو أنه غير هذا العنوان الملبس وقال: ((ما بعد حروف العطف لا يتقدم عليها)) لكان أولى، خاصة وأنه ذكر ذلك قبل هذا^(٤).



(١) ينظر: التذييل والتكميل ١٦٧/٤ ب، الارتشاف ٦٤٥/٢.

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعزيمة ٢٦/١١.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ١٧١/١، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٢/١، إصلاح الخلل للبطلوسي ص ٨٧-٨٨..

(٤) حيث ذكر هذا العنوان في: ٧٤٢/٩، من كتابه "دراسات لأسلوب القرآن".

(المبحث الثاني)

المفعول معه

قال ابن عصفور: ((المفعول معه لا يجوز تقديمه باتفاق؛ لأن أصل (واوه) للعطف، والمعطوف لا يتقدم صدر الكلام، فلا تقول: (وعمرأ قام زيد) كما لا تقول: (وعمرؤ قام زيد))^(١).

ودعوى الاتفاق التي ذكرها ابن عصفور صحيحة، نص على ذلك ابن مالك في "التسهيل": ((ولا يتقدم المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق))، وقال في "الشرح": ((فلا تتقدم (الواو) على عامل المصاحب كما تتقدم (مع) في قولهم: (مع الخشبة استوى الماء)، وهذا مجمع على منعه))^(٢).

فلا تقول: (والخشبة استوى الماء)، وإن جاز (مع الخشبة استوى الماء))^(٣)، كما تتقدم سائر المفاعيل على عاملها^(٤)؛ وذلك لمراعاة أصل (الواو)؛ إذ هي في الأصل للعطف، فموضعها أثناء الكلام^(٥).

قال الشيخ عبد القاهر: ((ألا ترى أن قولك: (استوى الماء والخشبة) و(استوى الماء والخشبة) واحد، وكيف لا يكون ذلك و(استوى) يقتضي فاعلين؟! فلو لم يكن في الكلام معنى العطف لم يجوز البتة))^(٦).

ولهذا قال السيوطي: ((المفعول معه لا يتقدم على عامله باتفاق؛ لأن أصل (واوه) للعطف، والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعاً))^(٧).
ويجب ذكر (واو) المعية؛ إذ لم يثبت في العربية حذفها^(٨).

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤/٢، وينظر: كشف المشكل ص ٤٥٧، الأشونى ١٣٧/٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (بتصرف يسير) ٢٥٢/٢.

(٣) المساعد ٥٤٠/١، شفاء العليل للسلسلي ٤٩٠/١.

(٤) شرح الكافية للرضي ١٩٥/١.

(٥) شرح الكافية للرضي ١٢٨/١، وينظر: الأصول لابن السراج ٢١١/١.

(٦) المقتصد شرح الإيضاح لأبي علي، لعبد القاهر الجرجاني ٦٦١/١.

(٧) همع الهوامع ٢٣٩/٣، وينظر: منهج السالك لأبي حيان ص ١٥٥.

(٨) حاشية الصبان ١٣٤/٢.

وأما ما حكى في هذه المسألة من خلاف فهو في تقديم المفعول معه على عامله المصاحب نحو: (استوى والخشبة الماء): فمنع ذلك الجمهور، وهو ما صححه النحاة، وأجازه ابن جني^(١).

قال ابن جني في "الخصائص": ((ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك: (الطيالسة جاء البرد)؛ من حيث صورة هذه (الواو) صورة العاطفة، ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه... لكنه يجوز: (جاء الطيالسة البرد) كما تقول: (ضربتُ وزيداً عمراً)).

واستدل بقول الشاعر:

جمعتَ وفُحْشاً غِيبَةً ونَمِيمَةً ثلاثُ خصالٍ لستَ عنها بمُرَعَوِي

وبقول الآخر^(٢):

أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لِأُكْرِمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقْبَا ((^(٣)

وقد فصل القول ابن مالك في "شرح التسهيل" في الرد على ابن جني وتفنيد مذهبه^(٤).

قال ابن الناظم: ((ولا حجة لابن جني في البيتين؛ لإمكان جعل (الواو) فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها))^(٥).

وما ذهب إليه ابن جني [خلافاً لمنع الجمهور] لا يبعد عندي قياساً؛ ذلك أن النحاة قرروا في أصولهم أن باب المفعولية في التقديم أوسع مجالاً من باب التابعة، كما نص على ذلك السيوطي^(٦).

(١) ينظر: الارتشاف ٢/٢٨٦-٢٨٧، المرادي (توضيح المقاصد) ٢/٩٨، الأشعري ٢/١٣٧، شرح الكافية للرضي ١/١٩٥، التصريح ٢/٩٨.

(٢) البيت من البسيط، ولم أعتز على قائله، ينظر: خزانة الأدب ٩/١٤١، المقاصد النحوية ٣/٨٩.

(٣) الخصائص لابن جني ٢/٣٨٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥٢-٢٥٣.

(٥) شرح ابن الناظم ص ٢٨٠-٢٨١.

(٦) همع الهوامع ٣/٢٤٠.

وهو ما أشار إليه يس بقوله: ((وقد يقال: تقديم المعطوف على المعطوف عليه إذا جاز في الشعر فليجز في المفعول معه))^(١).

وأشار أبو حيان في "شرح التسهيل" إلى أن الأصل في المفعول معه أن لا يمتنع فيه التقديم، بخلاف المعطوف، فإنه تابع، والأصل في التابع أن لا يتقدم على متبوعه، فليست في المفعول معه العلة المانعة من التقديم، وإنما المانع فيه تشبيهه به، فإذا جاز قليلاً فيما هو الأصل في امتناع التقديم، فجوازه فيما حُمِّلَ عليه أولى^(٢).

وعلى كل حال - سواء أجز مذهب ابن جني أو لم يجز - فتصدير المفعول معه في الجملة أمر لا يجوز إجماعاً، وهو المراد بيانه.



(١) حاشية يس على التصريح ٣٤٤/١.

(٢) التذيل والتكميل ٣/٤/أ.

(المبحث الثالث)

الفاعل وما ينوب عنه

الفاعل لا يجوز تقدمه عند البصريين على فعله مع بقاء كونه فاعلاً^(١)، وبالتالي لا يجوز تصدّره في الجملة.

وهذا خلافاً للكوفيين، الذين يجوزون تقدّم الفاعل على الفعل في سعة الكلام مستدلين بنحو قول الشاعر^(٢):

ما للجِمالِ مشيهاً وئيدا أجنّداً يَحْمِلْنَ أم حديداً^(٣)

وهو عند البصريين على تقدير: (يكون وئيدا) أو (يظهر وئيدا).
وقد حكى الزجاجي الإجماع على أنّ الفاعل إذا قُدّم على فعله لم يرتفع به، كما نقل عنه أبو حيان.

وتعقّب بقوله: ((وما قاله أبو القاسم من الإجماع.. مخالف لما نقله بعض الناس))^(٤).
وقال أبو حيان أيضاً: ((ذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم العامل على الفاعل، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وثمرة الخلاف تظهر في الشبهة والجمع فيجيز الكوفيون: (الزيدان قام)، و(الزيدون قام)، ولا يجيز ذلك البصريون))^(٥).

وهل يجوز تقديم الفاعل في الضرورة عند البصريين أو يمتنع ذلك مطلقاً؟
قولان عند البصريين: أرجحهما أنه يجوز ذلك في الضرورة، كما نص عليه الأعلّم وابن عصفور.

(١) ينظر: المقتضب ١٢٨/٤، الروض الأنف ٢٣/٢، أمالي ابن الحاجب ١٣٥/٣، الرضي ١٢٩/١، ٢٢٣، التخمير ٤٥١/١، المطالع السعيدة للسيوطي ٣١٥/١.

(٢) من الرجز، وهو للزّباء، ينظر: خزنة الأدب ٢٩٥/٧، الدرر ٢٨١/٢، شرح شواهد المعنى ٩١٢/٢.
(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١، الدرر المصون ٢٧٩/٤، الأشموني ٤٦/٢، حاشية الصبان ٤٥/٢.

(٤) تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٦٩٤.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧٩/٢، منهج السالك ص ١٠١.

وهو ظاهر كلام سيويه^(١)، حيث قال: ((وقد يجوز تقديم الاسم في الشعر على رافعه، كما قال الشاعر^(٢)):

صَدَدْتِ وَأَطَوَّلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(٣)

قال الدماميني [كما نقل ذلك عنه الشمي]: ((وهذا تصريح بأن وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه، فلم يبق بعد ذلك وجه للاختلاف في توجيه كلامه على وجه الضرورة))^(٤).

وردَّ على ابن السيد البطليوسي، الذي نص على أن البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر^(٥).

وعلى كل حال فتقديم الفاعل على فعله في الاختيار ممنوع إجماعاً عند البصريين. وأما العلة المانعة من تقديم الفاعل على فعله، فقد أشار ابن هشام إلى أن تقديمه على الفعل يمتنع؛ لئلا يلتبس بالابتداء^(٦).

ولكنَّ العلة المانعة من تقديم الفاعل على فعله عند جمهور النحاة هي: تنزيلُ الفاعل منزلة الجزء من الفعل^(٧)؛ إذ لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها، وما كان كالجُزء من متعلِّقه لا يجوز تقدُّمه عليه^(٨)، كما قال ابن الناظم: ((الفاعل كالجُزء من الفعل؛ لأنَّ الفعل يفتقر إليه معنى واستعمالاً، فلم يجز تقديم الفاعل عليه، كما لم يجز تقديم عجز الكلمة على صدرها))^(٩).

(١) ينظر: الكتاب ١٢/١، وفيه تعليق الأعلام الشنتمري بالهامش، وينظر: حاشية الخضري ١٦١/١، وينظر: التصريح ٢٧١/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسي، ينظر: ديوانه ص ٤٨٠، وينظر: خزانة الأدب ٢٢٦/١٠، الدرر ١٩٠/٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٥٨/١.

(٤) ينظر: حاشية الشمي (النصف من الكلام) ٨١/٢، حاشية الأمير على المغني ٨/٢.

(٥) ينظر: حاشية الشمي (النصف من الكلام) ٨١/٢، حاشية الأمير على المغني ٨/٢.

(٦) ينظر: المغني (بحاشية الدسوقي) ١٠١/٢.

(٧) ينظر: التكملة لأبي علي الفارسي ص ١٧٢، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٨٠/٢، الإرشاد للقرشي ص ١٠١، المقتصد ٣٢٧/١، الأشعري ٤٦/٢.

(٨) ينظر: الأشباه والنظائر ٥٩٣-٥٩٤.

(٩) شرح ابن الناظم على الألفية ص ٢١٩.

قال ابن جني: ((وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل))^(١).

إذ أن نائب الفاعل يأخذ حكم الفاعل في امتناع التقديم على الفعل، كما نص على ذلك النحاة^(٢).

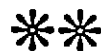
وعليه فتصديّر الفاعل في الجملة ممنوعٌ إلا في الضرورة، كما أجمع على ذلك البصريون، وهو الصحيح.

وكونُ الفاعل مما لا يجوز أن يتصدر في الجملة هو الأولى؛ لئلا يؤدي إلى عدم التفريق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية؛ إذ أنّ ضابط الجملة الاسمية - كما تقدم - : تصدّرها بالاسم، وضابط الجملة الفعلية: تصدّرها بالفعل، فلو أُجيزَ تقديم الفاعل مع نية تأخيرها؛ لاختل هذا الضابط.

مسألة:

امتنع تقديم المجرور في صيغة التعجب: (أَفْعَلُ بِهِ) إضافة إلى: إجرائه مجرى المثل؛ لأنه فاعل.

قال السيوطي: ((المجرور من (أفعل) عند الجمهور فاعلٌ، والفاعل لا يجوز تقديمه))^(٣).



(١) الخصائص ٣٨٥/٢، وينظر: الأصول لابن السراج ١٧٤/١.

(٢) ينظر: شرح عمدة الحفاظ لابن مالك ١٨٣/١، المرادي (توضيح المقاصد) ٢٢/٢، منهج السالك

لأبي حيان ص ١١١، الأشموني ٦١/٢.

(٣) همع الفوامع ٦١/٥.

(المبحث الرابع)

التمييز

أولاً: حكمه من حيث جواز التصدر:

وهو مما لا يجوز تصدّره في الجملة؛ ذلك أنّ التمييزَ العاملُ فيه الاسم الذي انتصب عن تمامه.

ولا خلاف في امتناع تقديمه على الاسم المنتصب عن تمامه، كما نص على ذلك أبو حيان وغيره^(١).

قال ابن السراج: ((وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلاً جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس، وكان سيويه لا يجيزه، والكوفيون في ذلك على مذهب سيويه فيه))^(٢). وما ذكره عن سيويه صحيح، نص عليه في كتابه، وعزاه إليه غيره من النحويين^(٣). وهو مذهب البصريين.

وما ذكره من موافقة الكوفيين لسيويه، نقل بعض النحاة موافقته^(٤)، وبعضهم نقل خلاف ما ذكر.

ومُلخَصُ المسألة: أنّ البصريين ذهبوا إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله، سواء المتصرف وغيره، وذهب الكوفيون إلى جوازه إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، ووافقهم المازني والمبرد^(٥).

(١) منهج السالك ص ٢٢٧، الرضي على الكافية ٢٢٣/١، شرح الأعمودج للأردبيلي ص ٨١، كشف المشكل ص ٤٩٢.

(٢) الأصول ٢٢٣/١، وينظر: معاني القرآن للفراء ٧٩/١.

(٣) الكتاب ١٠٥/١، وينظر: ابن يعيش ٧٣/٢.

(٤) ينظر: الأشموني ٢٠٠/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف م (١٢٠) ٨٢٨/٢-٨٣٢، ائتلاف النصرة ص ٣٨-٣٩، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٣٥/١، المقتضب ٣٦/٣، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٣١٧، لباب الإعراب للإسفرائيني ص ٣٣٩.

ولا خلاف في أن تقديم تمييز المفردات غير جائز عند الجميع، فلا يجوز: (عندي درهما عشرون)، كما نص على ذلك ابن الحاجب^(١).

ثانياً: العلة في ذلك:

علل لذلك الرضي بقوله: ((وإنما لم يتقدم؛ لأن عامله اسم جامد ضعيف العمل، مشابه للفعل مشابهة ضعيفة))^(٢).

وعلل ابن عصفور وغيره على امتناع تقديم التمييز بمشابهته للنت في الإيضاح، فلا يتقدم مثله^(٣).

ولكن تعليل ذلك عند الجمهور هو ما قاله ابن الحاجب: ((لأنه في المعنى فرع عن الفاعل، والفاعل لا يصح تقديمه، فالفرع أجدر))^(٤).

وهو ما أشار إليه ابن جني بقوله: ((فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز - إذ كان هو الفاعل في المعنى - على الفعل))^(٥).

مسألة:

لما كان التمييز لا يجوز تصديره في الجملة عند البصريين؛ امتنع أن يكون التمييز مما له صدر الكلام، كما أشار إلى ذلك أبو حيان في "شرح التسهيل" حيث قال: ((التمييز لا يكون بأسماء الاستفهام [وهي مما له صدر الكلام كما سيأتي]؛ لأنه يلزم من ذلك تقدّم العامل فيها عليها، ولا يجوز ذلك على قاعدة البصريين))^(٦).

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٣٥٦.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/٢٢٣.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٤، حاشية الحضري ١/٢٢٥.

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٣١٧، وينظر: شرح الفريد لعصام الدين ص ٢٢٨.

(٥) الخصائص ٢/٣٨٤.

(٦) التذييل والتكميل ٥/٢١٩/أ.

(المبحث الخامس)

أداة الاستثناء (إلا)

ذكر ابن الأنباري الخلاف في تقديم حرف الاستثناء متصديراً أوّل الكلام بين البصريين والكوفيين، حيث قال: ((ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، نحو قولك: (إلا طعامك ما أكل زيد)، نص عليه الكسائي وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك))^(١).

وما ذكره ابن الأنباري من حيث تقديم حرف الاستثناء ذكره أيضاً الزبيدي في كتابه "اتلاف النصره"^(٢).

إلا أن أبا حيان والسيوطي ذكرا هذه المسألة من حيث جواز تقديم المستثنى أول الكلام، وليس أدواته، متبعين مذهب العكبري في تناول المسألة^(٣).

قال أبو حيان: ((وتقديم المستثنى أول الكلام لا يجوز عند الجمهور، وأجازه الكسائي والزجاج، وفي "النهاية": أجازه الكوفيون، نحو: (إلا زيدا قام القوم)... ومذهب البصريين أنه لا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام))^(٤).

وقال السيوطي: ((الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام... فلا يقال: (إلا زيدا قام القوم)... وجوز الكوفية والزجاج تقديمه))^(٥).

فالمسألة واحدة؛ لأن حكم المستثنى حكم أدواته من حيث التصدير في الجملة؛ لأنه لا يأتي إلا بعد أدواته، كما أشار إلى ذلك الرضي^(٦). فتصدّر الأداة تصدُّراً للمستثنى من باب التجوُّز.

(١) ينظر: الإنصاف ١/٢٧٣-٢٧٨.

(٢) ينظر: اتلاف النصره للزبيدي ص ١٧٥-١٧٦.

(٣) ينظر: التبيين ص ٤٠٦-٤٠٩.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/٣٠٧-٣٠٨، وهو ما ذكره ابن مالك في: شرح التسهيل ٢/٢٩١-٢٩٢.

(٥) المطالع السعيدة ١/٤٢١-٤٢٣، همع الهوامع ٣/٢٦٠-٢٦١.

(٦) شرح الكافية للرضي ١/٢٢٦-٢٢٧.

إلا أن دراسة المسألة من حيث تصدّر الأداة [كما ذكرها ابن الأنباري، وكما ذكرتها هنا] أولى من دراستها من حيث تصدّر المستثنى لسببين:

الأول: أن الحكم يدور حول الأداة في الأغلب من حيث المنع وعدمه، نعم قد يدور حول المستثنى من حيث إجراؤه مجرى الصفة أو التمييز كما سيأتي.

الثاني: تصدّر المستثنى في الحقيقة مستحيل؛ لأنه لا يتقدم على أداته، والتصدّر الحقيقي إنما هو للأداة وليس للمستثنى.

وهذه المسألة من مسائل الخلاف.

قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((ووهم ابن هشام وابن عصفور في زعمهما أن تقديم المستثنى وجعله أول الكلام لا يجوز باتفاق))^(١).

والذي يهم أن في المسألة قولين:

القول الأول: على الجواز.

وهو للكوفيين، ومعهم الزجاج؛ قياساً على كثير من الفضلات، مستدلين بقول الشاعر^(٢):

خَلا اللهُ لا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

وبقوله^(٣):

وَبِلْدَةِ لَيْسَ لَهَا طَوِيٌّ وَلَا خِلا الْجِنِّ بِهَا أَنْسِيٌّ

وَرَدَ فِي (خِلا) وَهِيَ فِرْع (إِلا)، فَالأَصْلُ أَوْلَى بِذَلِكَ^(٤).

قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((ووجه الدلالة من هذا أن الاستثناء بـ (إلا) هو الأصل، وسائر الأدوات محمول عليها... ولا يقع الفرع في موضع لا يقع فيه الأصل،

(١) التذييل والتكميل ٣/٣١/أ، ب، وينظر: منهج السالك ص ١٦٣.

وقد أطلق المنع ابن عصفور في: شرح المقرب ١/١٦٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى، وهو غير موجود في ديوانه المطبوع، ينظر: خزنة الأدب ٣/٣١٤، الدرر ٣/١٦٤.

(٣) من الرجز، وهو للعجاج، ينظر: خزنة الأدب ٣/٣١١، ٣١٢، الدرر ٣/١٦٥.

(٤) ينظر: همع المفروم ٣/٢٦١، المطالع السعيدة للسيوطي ١/٤٢١، حاشية الصبان ٢/١٤٨، حاشية يس ١/٣٥٤-٣٥٥.

فلو لم يكن تقديم (إلا) جائزاً ما جاز ذلك في (خلا)؛ لأنه لا يتصرف في الفرع أكثر من التصرف في الأصل^(١).

القول الثاني: بعدم جواز التصدر. وهو جمهور البصريين.

قال أبو حيان: ((لم يجز نحو: (إلا زيدا قام القوم)؛ لأن (إلا) مشبهة بـ (لا) العاطفة و(واو) مع... وهذان لا يتقدمان، وكذلك ما أشبههما))^(٢).

وحكموا على البيتين المتقدمين بالشذوذ أو الضرورة^(٣).

قال ابن مالك: ((وذلك أنّ المستثنى جارٍ من المستثنى منه مجرى الصفة المخصصة من الموصوف بها، ومجرى المعطوف بـ(لا) من المعطوف عليه، فكما لا يتقدمان على متبوعهما؛ كذلك لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه، إلا إذا تقدم ما يشعر به مما هو المسند إليه))^(٤).

قلت: والذي يفهم من كلام الفراء في "معانيه" منعه تقديم المستثنى أول الكلام^(٥).

والراجح ما ذهب إليه البصريون، كما أشار إلى ذلك أبو حيان في "شرح التسهيل"، حيث منع تقديم المستثنى أول الكلام بقوله: ((والصحيح المنع؛ قياساً على التمييز في كونهما انتصبا عن تمام الكلام، فلا يقدّمان أول الكلام))^(٦).

قلت: ولم يرد سماع بتصدير (إلا) في الجملة، وقد ورد في مثل من أمثال العرب: (إلا حظية فلا ألية)^(٧)، وهذا لا دليل فيه؛ إذ أن الأمثال قد تكون مجتزأة من كلام قبلها، يحكى لفظها ولا يغير، و(إلا) هنا أصلها (إن لا)؛ فهي إذن غير استثنائية.

وعليه فمذهب البصريين راجح من حيث السماع والقياس، أي: قياس أداة الاستثناء على حرف العطف، أو (واو) المعية، والقياس للمستثنى على التمييز، وكل ذلك قد تقدم أنه لا يجوز تصدّره على الراجح.

(١) التذييل والتكميل ٣/٣١/أ.

(٢) منهج السالك ص ١٦٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٩١-٢٩٢، المساعد ١/٥٦٧، حاشية الخضري ١/٢٠٦.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٩١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٦٧-١٦٨.

(٦) التذييل والتكميل ٣/٣١/أ، ب.

(٧) ينظر: مجمع الأمثال للميداني ١/٢٠.

وعليه فتصدر المستثنى مع أدواته لا يجوز، كما قال الأعلام: ((الاستثناء لا يجوز أن يكون في أول الكلام، لا تقول: (إلا زيدا قام القوم))^(١).

فروع:

الأول:

لو تقدم حرف نفي نحو: (ما إلا زيدا في الدار أحد) فيها الخلاف نفسه، مذهب البصريين يقتضي المنع، ومذهب الكوفيين الجواز^(٢).

الثاني:

وفرعوا على هذا [أي الفرع الأول] مسألتين: قالوا يجوز: (كيف إلا زيدا إخوتك) و(أين إلا زيدا القوم). وقالوا لا يجوز: (هل إلا زيدا عندي أحد) ولا (أين إلا زيدا جلس القوم). وعللوا المنع بأن (هل) و(أين) في هذا التركيب فضلة؛ فلو حذفوا وقع المستثنى أولاً^(٣).

الثالث:

يجوز تقديم المستثنى بشرط أن لا يتصدر في الجملة^(٤)، وفي هذه الحالة يجب نصبه لتعذر الرفع على البدلية^(٥).

وهذه المسألة محل إجماع، كما قال أبو حيان: ((وأما إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وحده، نحو: (قام إلا زيدا القوم)، فلا خلاف في جوازه))^(٦).

(١) النكت للأعلام الشتمري ٦١٩/١، وينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ص ٣٢٥.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣٠٧/٢، المطالع السعيدة ٤٢١/١، همع الهوامع ٢٦٠/٣.

(٣) الارتشاف لأبي حيان ٣٠٧/٢-٣٠٨.

(٤) تقريب المقرب لأبي حيان ص ١٦٢، رصف المباني للمالقي ص ٨٨.

(٥) ينظر: الخصائص ٨٥/٣، التخمير ٤٦١/١.

(٦) التذييل والتكميل ٣٢/٣/ب.

الرابع:

ذكر أبو حيان في "شرح التسهيل" أن (سوى) الاستثنائية بُنيت لتضمنها معنى حرف الاستثناء، وهو (إلا)، وأنها لا يصح أن تصدر، بخلاف (غير).
 قال أبو حيان: (((سوى) بنيت لتضمنها معنى الحرف، وهو (إلا) مع قلة تصرفها؛ ألا ترى أنها لا يُبتدأ بها، ولا يكون مفعولاً صريحاً إلا في الشعر ضرورة، بخلاف (غير) فإنها يكون فيها ذلك))^(١).



(١) التذييل والتكميل ٣/٥٨/أ.

(المبحث السادس)

(أنّ) مفتوحة الهمزة

أولاً: حكم جواز تصدّر (أنّ):

في المسألة قولان من حيث جواز تصدّر (أنّ) في الجملة:
القول الأول: ذهب جمهور النحاة إلى عدم جواز صدارة (أنّ) - مفتوحة الهمزة -
 في الجملة^(١).

وهو ما نص عليه سيبويه في قوله: ((ألا ترى أنه قيح أن تقول: (أنّك منطلقٌ
 بلغني))^(٢).

ولهذا يجب تقديم الخبر على (أنّ) وما في حيزها إذا وقعت مبتدأ؛ لكي لا تتصدّر
 في الجملة^(٣).

وحكم (أنّ) - المشددة - هو حكمها إذا كانت مخففة من حيث عدم جواز تصدّرها،
 كما قال ابن مالك في "شرح التسهيل": ((أنّ) المشددة والمخففة منها لا يبتدأ بها كلام،
 وعلى هذا نبهت بقولي: يجب تأخير منصوب الفعل إن كان (أنّ) مشددة أو مخففة^(٤).

قال الشيخ عبد القاهر: ((فلا يقع: (أنّ) في صدر الكلام البتة، وأما قوله تعالى:
 ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾^(٥)، فإنّ (اللام) مضمرة قبله، كأنه قيل: (ولأنّ المساجد)، وإذا كان
 كذلك، لم تكن (أنّ) واقعة في صدر الكلام^(٦).

وسياتي علة عدم لزومها صدر الكلام - كبقية أخواتها - عند الحديث عن (إنّ)
 وأخواتها.

(١) ينظر: الارتشاف ١٤٢/٢، إعراب القرآن للنحاس ٦٣/٤، المسائل المشورة ص ١٨٨، البصريّات
 ٦٧٧/١، ابن بري ص ٥٠٤، الإرشاد للقرشي ص ١٦٧.

(٢) الكتاب ٤٦٣/١.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٧٥/٣، التخمير ٤٢/٤.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٥٢/٢-١٥٣.

(٥) الجن: ١٨.

(٦) المقتصد ٤٧٢/١.

قال ابن السراج عنها: ((فهي لا تكون مبتدأة، ولا بُدَّ من أن تكون قد عمل فيها عامل، أو تكون مبنية على ما قبلها))^(١).

وقد حكى ابن بابشاذ الاتفاق على عدم جواز تصدّرها في موضعين من شرحه على "المقدمة المحسبة" حيث قال: ((اتفق الكل على أنه لا يجوز الابتداء بـ (أن) - المفتوحة -))^(٢).

وقال بعده: (((أن) - المفتوحة - لا يبدأ بها بإجماع))^(٣).

ودعوى الإجماع ليست صحيحة؛ لوجود الخلاف في ذلك، كما سيأتي في القول الثاني.

القول الثاني: ذهب بعض النحويين إلى جواز الابتداء بـ (أن) - المفتوحة - متصدراً

أول الكلام.

وعزاه السمين الحلبي للأخفش^(٤)، وعزاه السيوطي [نقلاً عن أبي حيان] للفراء^(٥).

قال المرادي: (((أن) - المفتوحة - لا تقع في ابتداء الكلام خلافاً لبعضهم))^(٦).

وقال الدماميني: ((وأجاز ذلك الأخفش والفراء وأبو حازم؛ قياساً على (أن)،

نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٧))^(٨).

قلت: ووجه القياس هو مشابهة (أن) - المخففة من الثقيلة - لـ (أن) المصدرية -

الناصبة للمضارع - من حيث المعنى واللفظ، فتحمّل عليها المشددة؛ ذلك أن (أن) سواء

أكانت مشددة أم مخففة، فإنها تُقدَّر بالمصدر، كما نص على ذلك النحاة^(٩).

و(أن) المخففة الناصبة للفعل يجوز الابتداء بها، كما نص على ذلك النحاة^(١٠).

(١) الأصول ١/٢٦٥.

(٢) شرح المقدمة المحسبة ١/٢٢٢.

(٣) شرح المقدمة المحسبة ١/٢٢٥.

(٤) الدر المصون ٢/٢٦٦، ٣/٤٨٠.

(٥) الأشباه والنظائر ٢/٣٦٩-٣٧٠.

(٦) الجنى الداني ص ٤٠٨.

(٧) البقرة: ١٨٤.

(٨) تعليق الفرائد للدماميني ٣/٧٠-٧١.

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣١، المقتصد ١/٤٧١-٤٧٢.

(١٠) ينظر: المقتصد ١/٤٨٧، الإيضاح في شرح الفصل ٢/١٩٣-١٩٤، حاشية الأمير ١/٢٦.

وكما قال ابن السراج: ((فأما (أن) الخفيفة التي تنصب الفعل فإنها يتبدأ بها؛ لأن الفعل صلة لها))^(١).

ويُفهم من كلام أبي علي في "الخلييات" أن الأخص على مذهب الجمهور، حيث قال: ((وحكى أبو عمر: أن أبا الحسن أجاز: (ليت أنك ذاهب)، و(لعل أنك ذاهب)، و(كأن أنك ذاهب)، قال أبو عمر: هذا ضعيف... ووجه قول أبي الحسن عندي: أن (أن) وإن لم يتبدأ به، ولم يكن إلا مبنيًا على شيء، فإنه لما تقدمت (ليت) جاز ذلك فيه؛ ألا ترى أنه قد جاز وقوعها بعد (لولا) حيث كانت متقدمة عليها؛ والاسم بعدها مرتفع بالابتداء، ولولا تقدم (لولا) لم يجوز أن يتبدأ بعدها، فكما جاز أن يتبدأ (أن) بعد (لولا) حيث تقدمت عليه، وإن لم يجوز أن يتبدأ به أولاً وكذلك جاز أن تقع بعد (ليت))^(٢).

والراجع مذهب الجمهور؛ لما سيأتي في علة منع تصدده (أن) في الجملة.

ثانياً: علة منع تصدده (أن) في الجملة:

أطبق جمهور النحاة على أن العلة المانعة من تصدده (أن) - مفتوحة الهمزة - في الجملة؛ هي عدم تعرضها لدخول (إن) - مكسورة الهمزة - عليها، وهو ممنوع عند النحاة^(٣)، وهو ما أشار إليه سيويه في "كتابه"^(٤).

قال الشيخ عبد القاهر: ((لا تكون (أن) مبتدأة في اللفظ...؛ لأجل أنهم لو ابتدؤا بـ (أن)؛ لكان يعرض أن تدخل عليه (إن)، وهذا مستنكر؛ لاجتماع حرفي تأكيد))^(٥). وقال أبو علي: ((ولا يحسن أن تلي (إن) (أن)؛ لأن قد أشبهتها في اللفظ، ومشابهة اللفظ له حكم ومزية، وهي يؤكد بها كما يؤكد بها، ولا يجمعون شينين بمعنى واحد... ألا ترى أنهم لم يجمعوا بين (اللام) وبين (إن)؛ لاجتماعهما في معنى التأكيد، وأن (إن) إلى (أن) أقرب من (اللام) إلى (إن))^(٦).

(١) الأصول ١/٢٦٦.

(٢) الخلييات لأبي علي الفارسي ص ٢٥١-٢٥٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/٣٤٢-٣٤٣، إعراب القرآن للنحاس ٤/٣٩-٤٠، النكت للأعلم ١/٧٦٤، أمالي ابن الشجري ٣/١٩٧-١٩٨، أمالي ابن الحاجب ٣/٧٥، الإرشاد للقرشي ص ١٦٧.

(٤) الكتاب ١/٤٦٣.

(٥) المقتصد ١/٤٧١-٤٧٢.

(٦) المسائل المثورة ص ١٧٦، ١٨٨، وينظر: التعليقة لأبي علي الفارسي ١/٢٥٢-٢٥٣.

وعَلَّلَ الشيخ ابن الحاجب بعلّة أخرى - إضافة إلى العلة السابقة - حيث قال: ((وأما (أنّ) - المفتوحة - فإنها مع ما في حيّزها بتأويل المفرد، وإنما التزموا بأن لا تكون أول الكلام؛ لتلا تلبس بـ (أنّ) التي بمعنى (لعلّ)، وتلك لا تكون إلاّ أوّل الكلام، أو لتلا تكون عُرْضَةً لدخول (إنّ) المكسورة عليها))^(١).

وهذه العلة ذكرها ابن هشام في "المغني" بقوله: ((كرهوا الابتداء بـ (أنّ) - المفتوحة - لتلا يلبس بـ (أنّ) التي بمعنى (لعلّ))^(٢).

وعَلَّلَ السَّمِينُ علة أخرى ثالثة، وهي: القبح اللفظي، حيث قال: ((لا يميزون: (أنّ زيدا منطلقٌ عرفتُ)، تريد: (عرفتُ أنّ زيدا منطلقٌ)؛ للقبح اللفظي))^(٣).

وهذه العلة فيها نظر؛ إذ أنّها غير مضبوطة ولا محددة، فتترجح العلتان السابقتان، وإن كانت الثانية أضعف من الأولى، إلا أنّها مقبولة، والحكم الواحد قد يُعَلَّلُ له بأكثر من علة، كما هو في كثير من مسائل النحو.



(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٥٦، شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٣٨٩.

(٢) المغني ٥٨٩/٢.

(٣) الدر المصون ١١١/٢.

(المبحث السابع)
(الفاء) الرابطة لجواب الشرط
و(إذا) الفجائية

أولاً: (الفاء) الرابطة لجواب الشرط:

إذا لم يصلح جواب الشرط لأن يلي أداؤه فإنه يُصدّر بهذه (الفاء)، وقد تقدم تفصيل ذلك في ما تصدر به جملة جواب الشرط.

وهذه (الفاء) لا يجوز تصدّرها كما نص على ذلك النحاس وغيره^(١).

قال السيوطي: ((من عادة هذه (الفاء) - متبعة كانت أو عاطفة - أن لا تقع مبتدأ في الكلام))^(٢).

وقال أيضاً: ((الفاء) في الأصل للعطف فحقها أن تقع بين شيئين وهما المتعاطفان، فلما أخرجوها في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر وهو: التوسط، فوجب أن يتقدم شيء مما في حيزها عليها؛ إصلاحاً للفظ))^(٣).

وعدم جواز تصدّرها أمر مجمع عليه، لم أجد فيه مخالفاً؛ بدليل نص جمهور النحاة على أن ما بعد (فاء) الجواب لا يعمل فيما قبلها^(٤).

وأما قوله تعالى: ﴿.. وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾^(٥)، فذكر أبو حيان في "البحر" أن (إيائي) منصوب بفعل محذوف، مقدراً بعده؛ لانفصال الضمير، وقيل: إنه لما وقعت (الفاء) صدرأ [وذلك ممنوع كما تقدم] قدّموا الاسم؛ إصلاحاً للفظ.

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٤٢/٥.

(٢) حاشية السيوطي ق ٩٢/أ.

(٣) الأشباه والنظائر ٨٠/٤ - ٨١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٨١/٤، الدر المصون ٥٨٤/٦، إملاء ما من به الرحمن للعكبري ١٧١/١.

(٥) البقرة: ٤٠.

وعليه تكون (إيائي) منصوبة بالفعل (ارهبون)؛ لأنها في نية التأخير، فهي محتملة لوجهين^(١).

ولا دليل في الآية لما ذهب إليه الصّبّان من قوله في الآية: ((ف (الفاء) الشرطية مزحلقة عن الصدر، فسقط ما قيل من أنّ ما بعد (الفاء) الشرطية لا يعمل فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً))^(٢).

ثانياً: (إذا) الفجائية:

(إذا) الفجائية تُناقض (إذا) الشرطية من حيث التصدر.

قال المرادي: (((إذا) الشرطية تقع صدر الكلام، و(إذا) الفجائية لا تقع صدرًا))^(٣).

وقال أبو حيان في "شرح التسهيل": (((إذا) هذه تفارق (إذا) الشرطية من أوجه... منها: أن هذه لا يبدأ بها كلام، بخلاف تلك))^(٤).

ف (إذا) الشرطية من لازم الصدر - كما سيأتي - و(إذا) الفجائية لا يجوز تصدّرها، وهذا هو ما أشار إليه النحاس في "إعرابه"، ومكي في "مشكل إعراب القرآن"^(٥).

قال ابن مالك: ((ويقوم مقام (الفاء) في الجملة الاسمية (إذا) المفاجأة، نحو: ﴿وَإِنْ تَصَبَّهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٦)، وإنما قامت مقامها؛ لأنها مثلها في عدم الابتداء بها، فوجودها يحصل ما يحصل بـ (الفاء) من بيان الارتباط))^(٧).

وما ذكره من عدم جواز الابتداء بها، ومشابتها لـ (الفاء) نص عليه جمهور النحاة، من غير حكاية خلاف في ذلك، فكان بمثابة الإجماع^(٨).

(١) ينظر: البحر المحيط ١/٣٣١.

(٢) حاشية الصبان ٧١/٢.

(٣) الجنى الداني ص ٣٧٤.

(٤) التذيل والتكميل ٢/٢١٣/أ.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ص ٥٦١-٥٦٢، إعراب القرآن للنحاس ٥/١١٤-١١٥.

(٦) الروم: ٣٦.

(٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٥٩٨.

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٧٠٢، المطالع السعيدة للسيوطي ١/٤٠٠، الفمع ٣/١٨٢، الأشموني

٤/٢٣، شرح الكافية للرضي ١/١٧٢.

قال السّمين: ((إذا الفجائية كـ (الفاء) في أنها للتعقيب، ولا تقع أول كلام))^(١).
وقال الأعلام: ((وهي في مذهب حروف العطف))^(٢).
أي: في عدم جواز التصدر.
وقال ابن نور الدين: ((واختصت الفجائية بمصاحبة (الفاء) من بين حروف العطف؛
لدلالاتها على الربط القوري؛ لأنّ المفاجأة كالقور، و(الفاء) مختصة بالقور))^(٣).
وعلّل الدماميني لعدم جواز تقدم (إذا) الفجائية لصدر الكلام في "حاشيته على المغني"
حيث قال: ((قوله (ولا تقع في الابتداء) أي: في صدر الكلام؛ لأنّ الغرض من الإتيان بها:
الدلالة على أن ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة، فلا بد في حصول
الغرض من تقدم شيء عليها، فليلزم ألا تقع في الابتداء))^(٤).
وعليه فتصدر (فاء) الجواب و(إذا) الفجائية مما يمنع اتفاقاً.
مسألتان:

المسألة الأولى:

أشار سيويه إلى أنّ (إذ) الظرفية تكون حرف مفاجأة مثل (إذا)^(٥).
وعليه فلا يجوز تصدّرها كما أشار إلى ذلك السيوطي^(٦).

المسألة الثانية:

(إذا) في الكلام على ثلاثة أوجه:
أحدها: المضمّنة معنى الشرط، وهي مما يلزم الصدارة كبقية أدوات الشرط.
الثاني: الفجائية، وهي مما لا يجوز تصدّره كما تقدم.
الثالث: الظرفية المحضة - غير المضمّنة معنى الشرط - وهي مما يجب إضافة إلى الجمل،
وليست مما يلزم الصدر^(٧).

(١) الدر المصون ٣٧٩/٥.

(٢) النكت ٧٨٣/٢.

(٣) مصابيح المغاني ص ٨٧.

(٤) حاشية الدماميني على المغني ١٨٦/١، وينظر: حاشية الدسوقي ٩٣/١، حاشية الأمير ٧٩/١.

(٥) ينظر: الكتاب ٣١١/٢، (طبعة بولاق).

(٦) ينظر: همع الهوامع ١٧٢/٣.

(٧) ينظر: إعراب القرآن لقوام السنة ص ١١-١٢، النحو القرآني قواعد شواهد ص ١٤٤.

(المبحث الثامن)

ضمير الفصل

أولاً: ماهيته:

قال الصبان: ((هو حرف لا محل له من الإعراب، وعليه أكثر النحاة، فتسميته ضميراً مجاز، علاقته المشابهة في الصورة، وقيل: هو اسم لا محل له من الإعراب كما أن اسم الفعل كذلك، وقيل: محله محل ما قبله، وقيل: محله محل ما بعده))^(١).

وكونه اسماً لا محل له من الإعراب، هو الذي رجّحه أبو حيان في "التذيل والتكميل"^(٢).

فالكوفيون يسمونه عماداً، وله موضع من الإعراب على اختلاف بينهم: هل محله محل ما قبله؟ أو محل ما بعده؟

والبصريون يسمونه فصلاً، ولا موضع له من الإعراب عندهم^(٣).

قال ابن يعيش: ((الفصل من عبارات البصريين؛ كأنه فصل الاسم الأول عما بعده، وآذن بتمامه، وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير، والعماد: من عبارات الكوفيين؛ كأنه عمّد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده))^(٤).

ورجح ابن الحاجب تسمية البصريين، حيث قال: في "شرح كافيته": ((والفصل أخص؛ إذ كل ما وضع للفصل قد اعتمد به، وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلاً، فكانت تسميته فصلاً أولى لخصوصيته))^(٥).

وهو ما رجّحه الدماميني بقوله: ((تسمية البصريين له فصلاً أقرب إلى الاصطلاح؛ لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولما كان المعنى في هذا الضمير: الفصل،

(١) حاشية الصبان ٢٨٢/١، وينظر: حاشية الخضري ١٣٥/١.

(٢) ينظر: التذيل والتكميل ١٦١/١ ب.

(٣) ينظر: الإنصاف م (١٠٠) ٧٠٦-٧٠٧، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني الفراء ص ٢٣٠.

(٤) ابن يعيش: ١١٠/٣، وينظر: أمالي ابن الشجري ١٦١/١، شفاء العليل للسلسلي ٢٠٧/١، شرح

عيون الإعراب ص ٢٤٨.

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٤٩٣، وينظر: حاشية الشمني (النصف من الكلام) ١٨٥/٢.

كان تسميته فصلاً أخرى من تسمية الكوفيين، فإنهم سموه باسم ما يلزمه ويؤدي إلى معناه فكانت تسمية البصريين أظهر))^(١).

قلت: ولكون التسمية مؤثرة في حكم تصدّره فصلت فيها القول كما سبق؛ إذ أن الفصل لا يتصور إلا فاصلاً بين شيئين، أي: غير متصدر، كما سيأتي.

ثانياً: هل يجوز تصدّره؟

لا يجوز تصدّر ضمير الفصل عند الجمهور.

قال أبو حيان: ((ومن شرطه عند البصريين أن يتوسط بين الأول وخبره، وأجاز الفراء تقديمه أول الكلام، ومنه عنده: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾^(٢)، وتقديمه الفصل جار على مذهبه))^(٣).

وما ذكره عن الفراء ذكره في "معانيه" حيث قال: ((وإن شئت جعلت (هو) عماداً، ورفعت (الإخراج) بـ (محرم))^(٤).

وقال النحاس: ((وزعم الفراء أن (هو) عماد في قوله: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ...﴾، وهذا عند البصريين خطأ؛ لأن العماد لا يكون في أول الكلام))^(٥).

قال السيوطي: ((وأجاز بعض الكوفيين وقوع الفصل في أول الكلام))^(٦).

ولامتناع تصدّره في الجملة - وهو محل إجماع البصريين - امتنع تقديمه مع الخبر المقدم.

قال ابن مالك في "التسهيل": ((ولا يتقدم مع الخبر المقدم خلافاً للكسائي)).

وقال في "الشرح": ((لما كانت فائدة الفصل صون الخبر من توهمه تابعاً، لزم من ذلك

الاستغناء عنه إذا قدم الخبر؛ لأن تقدمه يمنع من توهمه تابعاً؛ إذ التابع لا يتقدم على المتبوع))^(٧).

(١) تعليق الفرائد للدماميني ١٢٨/٢-١٢٩.

(٢) البقرة: ٨٥.

(٣) ارتشاف الضرب ٤٩٠/١.

(٤) معاني القرآن للفراء ٥١/١، وينظر: ٤٠٩/١، ٣٥٢/٢-٣٥٣، ٣٧/٣.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢٤٥/١، وينظر: الدر المصون للسمن الحلبي ٢٨٨/١.

(٦) الأشباه والنظائر للسيوطي ٦٢٥/٢.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١٦٨/١، وينظر: التذليل والتكميل ١٦٦/١ ب، الرضي ٢٦/٢، همع الهوامع

٢٤٠/١.

وتعقّبهُ الدماميني - في التعليل - بقوله: ((وفيه نظر؛ للزوم امتناع الإتيان به حيث انتفت تلك الفائدة، واللازم باطل؛ بدليل: (كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ) بالنصب، ونحوه))^(١).
وقال ابن عقيل في شرح عبارة "التسهيل": ((فلا تقول: (هُوَ الْقَائِمُ زَيْدٌ)، ولا (هُوَ الْقَائِمُ كَانَ زَيْدٌ)، وحكى الفراء وغيره عن الكسائي إجازة ذلك، وحكى عنه هشام المنع، وهو قول الجمهور، ومنهم هشام والفراء))^(٢).

قلت: وأما حكاية هشام: المنع عن الكسائي، فقد حكاها أبو حيان في "التذييل" حيث قال: ((وقال هشام: حكى قوم من أصحابنا أنّ الكسائي أجازه، وأخبرني بعض أصحابنا أنه قال: أجزت: (هُوَ الْقَائِمُ كَانَ زَيْدٌ)؟ فقال: لا، قال هشام: وحفظنا عنه الإحالة))^(٣).

وأما كون الفراء مع الجمهور - كما قال ابن عقيل - فقد نص كما تقدم على مخالفتهم، وتتبعي لـ "معاني الفراء" وجدت له نصاً يمنع فيه تصدّر ضمير الفصل، فلعلة هو الذي اطلع عليه ابن عقيل، ويكون للفراء في المسألة قولان، كما نقل ذلك عن الكسائي، أو أنه رجع عن قوله ذاك إلى قوله هذا، قال الفراء: ((ولا يكون العماد مستأنفاً به حتى يكون قبله (إنّ) أو بعض أخواتها أو (كان) أو (الظن))^(٤).

وعليه يكون عدم جواز تصدّر ضمير الفصل أمر شبه مجمع عليه من النحاة قاطبة.



(١) تعليق الفرائد ١٣٣/٢-١٣٤، وفيما قاله الدماميني نظر؛ لأن المراد من التعليل منع التصدر، وليس تقدم الخبر مطلقاً، فتأمل.

(٢) المساعد لابن عقيل ١٢٢/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٦٥/ب.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٩٩/٣.

(المبحث التاسع)

المنصوب على الاختصاص

قال أبو حيان: ((والمنصوب على الاختصاص لا يجوز أن يتقدم على الضمير، إنما يكون بعد الضمير حشواً بينه وبين ما نسب إليه أو أخيراً))^(١).

وقد نص النحاة على أن الاختصاص يشبه النداء لفظاً ويخالفه من عدة أوجه، ذكر ابن الناظم وابن عقيل: أنها ثلاثة^(٢)، وذكر المرادي والأشموني: أنها ثمانية^(٣).

من بينها متفقاً عليه عندهم جميعاً: أنه لا يقع صدراً في الجملة.

قال ابن الناظم: ((لفظه كلفظ المنادى، ومع ذلك فهو مخالف من ثلاثة أوجه: فإنه لا يجوز أن يستعمل معه حرف النداء، ويجيء معرفاً بـ (الألف واللام)، ولا يتبدأ به في الكلام))^(٤).

وقال الأشموني: ((يفارق النداء في ثمانية أحكام... الثاني: أنه لا يقع في أول الكلام، بل في أثنائه، وقد أشار إليه ابن مالك بقوله:

..... كـ (أيها الفتى) بائر ارجونيا))^(٥)

قال الصبان: ((قوله (بل في أثنائه) أراد بالأثناء ما قابل الأول، فيشمل ما وقع في وسط الكلام، كما في نحو: ((نحن معاشر الأنبياء لا نورث))^(٦)؛ لوقوعه بين المتبدأ والخير.

وما وقع بعد فراغه، كمثال الناظم؛ لوقوع (أيها الفتى) بعد فراغ كلام تسم، وهو (ارجوني))^(٧).

(١) ارتشاف الضرب ١٦٨/٣، وينظر: المطالع السعيدة للسيوطي ٣٣٧/١.

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية ص ٦٠٦، ابن عقيل (بحاشية الخضري) ٨٧/٢.

(٣) شرح الأشموني على الألفية ١٨٥/٣، وينظر: شرح المرادي ٦٥/٤.

(٤) شرح ابن الناظم على الألفية ص ٦٠٦، ابن عقيل (بحاشية الخضري) ٨٧/٢.

(٥) شرح الأشموني على الألفية ١٨٥/٣، وينظر: شرح المرادي ٦٥/٤.

(٦) حديث صحيح، رواه مسلم وأبو داود والنسائي في عدة طرق عن عائشة رضي الله عنها. ينظر: جمع

الفوائد من جامع الأصول، ومجمع الزوائد ١٠٢/٢-١٠٣.

(٧) حاشية الصبان ١٨٥/٣، وينظر: حاشية الخضري ٨٧/٢.

قال الشيخ خالد: ((وهو بخلاف المنادى؛ فإنه يقع في أول الكلام نحو: (يا أَللهُ اغفِرْ لَنَا))^(١).

ومن خلال هذه النصوص المتقدمة تبين أن المنصوب على الاختصاص مما لا يجوز أن يتصدر في الجملة، ولم يُحكَّ في هذا خلافٌ.



(١) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١٩١/٢.

(المبحث العاشر)

مخصوص (حبذا)

قال المرادي عند قول ابن مالك:

وأول ذا المخصوص.....

: ((يعني اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعا لـ (ذا)، ففهم من ذلك أنه لا يتقدم، وهذا فرق بينه وبين (نعم) و(بئس)؛ فإن مخصوصهما لا يمتنع تقديمه))^(١).

وبين مخصوص (حبذا) ومخصوص (نعم) فروق:

أولها: أن مخصوص (حبذا) لا يتقدم، بخلاف مخصوص (نعم).

ثانيها: أنه لا تعمل فيه النواسخ، بخلاف مخصوص (نعم).

وذكر فرقان آخران...^(٢).

قال أبو حيان: ((ولا يدخل على (حبذا زيد) النواسخ، ولا يقدم المخصوص، بخلاف (نعم)، لا تقول: (كان حبذا زيد)، لا برفع (زيد) ولا نصبه، ولا تقول: (زيد حبذا))^(٣).

قال ابن مالك في "شرح التسهيل": ((وقد أغفل أكثر النحويين التبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب، وعلى امتناع نسخ ابتدائته، وهو من المهمات.

وتبه ابن بابشاذ إلى التبيه على امتناع التقديم، ولكن جعل سبب ذلك؛ خوف توهم كون المراد من (زيد حبذا): (زيد أحب هذا).

وتوهم هذا بعيد، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله؛ بل المنع من أجل إجراء (حبذا) مجرى المثل، وما كان كذلك فلا يغير بتقديم بعضه على بعض، ولا بغير ذلك))^(٤)، ((والجاري مجرى المثل يلزم لفظا واحداً))^(٥).

(١) المرادي على الألفية (توضيح المقاصد) ١٠٩/٣.

(٢) السابق ١١١/٣.

(٣) ارتشاف الضرب ٣٠/٣.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٧/٣، وينظر: المساعد ١٤٣/٢، شفاء العليل ٥٩٦/١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/٣.

وقد نقل أبو حيان في "شرح التسهيل" كلام ابن مالك المتقدم، وأقرّه على ذلك من حيث التعليل^(١).

وهو ما رجحه السيوطي أيضاً^(٢).

قلت: وقد علل ابن بابشاذ هذا الحكم أيضاً: بعدم التصرف، في "شرح المقدمة المحسبة"^(٣)، وهو قريب من التعليل بإجرائه مجرى المثل.

وعليه فلا مُتَعَقَّب لابن مالك عليه.

ولم أجد خلافاً في امتناع تصدير مخصوص (حبذا).

(١) التذييل والتكميل ٣/١٧٥/أ، وينظر: منهج السالك ص ٤٠٤.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٤٨/٥.

(٣) شرح المقدمة المحسبة ٣٨٥/٢.

(المبحث الحادي عشر)

توابع الأسماء

قال ابن هشام في "تذكرته" - كما نقل ذلك عنه السيوطي -: ((ليس في التوابع ما يتقدم على متبوعه إلا المعطوف بـ (الواو)؛ لأنها لا تُرتَّب))^(١).

وقد ذكر السيوطي أن من الأصول النحوية: أن التابع لا يتقدم على المتبوع^(٢). وقد ذكر النحاة أن توابع الأسماء أربعة، وهي: التوكيد والنعته والبدل والعطف. وقد ذكر ابن السراج أنها ثلاثة - باستثناء التوكيد -، وما ذكره صحيح؛ إذ أن التوكيد اللفظي ليس خاصاً بالأسماء، بل يشمل الأفعال بتكرارها، أو الحروف كذلك، حيث ذكر توابع الأسماء ضمن الأشياء الثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها عنده^(٣). حيث قال: ((الثاني: توابع الأسماء، وهي: الصفة والبدل والعطف، ولا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف، ولا أن تعمل الصفة فيما قبل الموصوف، وكذلك البدل، فلا يتقدم على المُبدَل منه، وأما العطف فهو كذلك، والذين أجازوا في ذلك شيئاً أجازوه في الشعر))^(٤).

والعلة في عدم تقديم النعت على المنعوت؛ كونُ النعت كجزء من الاسم المنعوت. قال السيوطي: ((الصفة لا تتقدم على الموصوف؛ لأنها من حيث إنها تكملة له ومتممة أشبهت الجزء منه))^(٥). وقال السهيلي: ((فقد صار النعت كجزء من الاسم المنعوت، فلا يتقدم عليه بإجماع))^(٦).

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٣٨.

(٢) الأشباه والنظائر ١/٢٠٢-٢٠٣.

(٣) ينظر: الأصول ٢/٢٢٢-٢٤٧؛ ومن بينها العديد مما هو خارج عن نطاق البحث، بل إنه ذكر من بينها الحروف التي تكون صدر الكلام من حيث عدم تقديم ما بعدها عليها، وهو مجال البحث الأصلي، ونقلها عنه مختصرة السيوطي في الأشباه ١/٢٠٩-٢١٠.

(٤) الأصول (باختصار) ٢/٢٢٥-٢٢٦.

(٥) الأشباه والنظائر ١/٥٩٣-٥٩٤.

(٦) نتائج الفكر للسهيلي ص ٤٠٧.

وما ذكره من عدم جواز تقدم الصفة قبل الموصوف أمرٌ أطبق عليه النحاة، فصحت دعوى الإجماع في ذلك^(١).

وذكر المبرد أن الصفة إذا تقدمت أعرب الموصوف بدلاً^(٢).

أي: أن تقديم الصفة على الموصوف غيرٌ صاح.

وأما التوكيد اللفظي فيصح تصدّره في بعض الأحيان؛ ذلك أنه إما مستقل أو غير مستقل.

قال الرضي: ((والمستقل ما يجوز الابتداء به، وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك، كالضمير المتصل، وكل حرف إلاّ الحروف التي تؤدي معنى الجملة وتحذف معه في الغالب، وهي أحرف الجواب، وهي: (لا) و(نعم) و(بلى)، فإن جميعها يصح الابتداء بها))^(٣).

وعلى كل حال فتوابع الأسماء مما لا يصح تصدّره في الجملة.

مسألة:

اتفق النحاة على منع تقديم التابع على المتبوع، واختلفوا في تقديم معمول التابع على المتبوع:

البصريون: منعوا من ذلك.

والكوفيون والزمخشري: أجازوا ذلك^(٤).



(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٣٣/٥، النكت ٥٠٤/١، أمالي ابن الشجري ١/١٤١، الهمع

١٨٥/٥، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٣٩٠، كشف المشكل للحيدرة ص ٤٧٩، ٦١٩.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/١٩٢.

(٣) شرح الكافية للرضي (بتصرف يسير) ٣٣١/١.

(٤) ينظر: ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٦٠، الكشاف للزمخشري ٤٠٤/١.

(المبحث الثاني عشر)

مواضع متفرقة فيما لا يجوز تصدده

أولاً: الضمير المتصل:

قال ابن مالك:

وذو اتصال منه ما لا يُبتدأ ولا يلي (إلا) اختياراً أبداً

وذكر النحاة في شرح هذا البيت: أن الضمير المتصل هو الذي لا يصح وقوعه متصداً
أول الكلام، ولا بعد (إلا) في الاختيار^(١).

وموضع الاستشهاد على عدم تصدده: عدم صحة وقوعه أول الكلام أو في افتتاح
النطق، كما قال الصبان^(٢).

وعلى الرضي على عدم صحة تصدده الضمير المتصل؛ بكونه كالجاء الأخير
من عامله^(٣).

ثانياً: جملة الصلة، والمضاف إليه:

ذكر ابن السراج ضمن الأشياء الثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها: كلاً من الصلة والمضاف
إليه، جاعلاً الصلة في: الحالة الأولى، والمضاف إليه في: الحالة الثانية.

وعلى لعدم تقدم الصلة على الموصول بأنها كبعضه^(٤) وهو ما علق به أيضاً السيوطي^(٥).

وكذلك المضاف إليه، حيث قال: ((ولا يجوز أن تقدم على المضاف ولا ما

اتصل به))^(٦).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٥٦، شرح المرادي (توضيح المقاصد) ١/١٢٧، شرح المكودي على الألفية

ص ١٦، حاشية الحضري ١/٥٤.

(٢) حاشية الصبان ١/١٠٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/١٤.

(٤) الأصول لابن السراج ٢/٢٢٣.

(٥) الأشباه والنظائر ١/٥٩٣-٥٩٤.

(٦) الأصول ٢/٢٢٦.

وما ذكره صحيح عند النحاة، إذ أن المضاف إليه لا يتقدم على المضاف، كما لا تتقدم الصلة على الموصول، كما نص على ذلك غير واحدٍ من النحاة^(١). وكذا نص غير واحد من النحاة أيضاً على أن ما يتعلق بالمضاف إليه لا يتقدم على المضاف^(٢).

وقد علل لذلك السيوطي بأن المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف، فلا يتقدم عليه^(٣). وعدم صحة تصدّر جملة الصلة أمر واضح؛ لعدم جواز تقدمها على الاسم الموصول، ولم يرد حذف الاسم الموصول مع بقاء صلته، وعليه فلا يُتصوّر تصديرها. أما المضاف إليه، فمع وجود المضاف تصدّره أيضاً لا إشكال في منعه؛ لوجود المانع وهو عدم صحة تقدمه على المضاف، إذا كانت الإضافة محضة - كما قال الأشموني -؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول، كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف. وهذا في الإضافة المحضة، أما غير المحضة فيجوز^(٤).

وأما إذا كانت الإضافة غير محضة، أو حُذِف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما هو جائز عند النحاة على تفصيل في ذلك^(٥)، فيكون في عدّه مما يمتنع تصدّره نظراً.

مسألة:

معمول الصفة المشبهة لا يتقدم عليها^(٦). وجعل المبرد من باب عدم جواز تقديم شيء من الصلة على الموصول عدم تقدم معمول اسم الفاعل المحلى بـ (أل) عليه، وليس من باب الحمل على الصفة المشبهة^(٧).

(١) ينظر: ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ ٤٢٤/١، الرضي: شرح الكافية ٢٠٧/١، الإسفرائيني: باب الإعراب ص ٣٧٥.

(٢) ينظر: الحلبيات لأبي علي الفارسي ص ١٩٥، الخصائص ٣٨٧/٢، الارتشاف ٥٠٩/٢.

(٣) الأشباه والنظائر ٥٩٣/١-٥٩٤.

(٤) الأشموني (باختصار يسير) ١٧٨/٢.

(٥) ينظر: باب الإعراب للإسفرائيني ص ٣٧٥.

(٦) ينظر: المقتضب ١٦٤/٤.

(٧) ينظر: المقتضب ١٦٥/٤.

ثالثاً: معمول المصدر:

معمول المصدر لا يجوز أن يتصدر؛ ذلك أن معمول المصدر لا يكون مقدماً على المصدر، كما نص على ذلك الدسوقي في "حاشيته على المغني"^(١).

رابعاً: الاسم المجرور:

قال في "المغني": ((ولا يُستأنف ما بعد الجار))^(٢).

فهذه العبارة وإن عللها النحاة بلزوم حذف المجرور وبقاء الجار وحده، وذلك ممنوع اتفاقاً، كما أشار إلى ذلك شراح "المغني"^(٣)، إلا أنه يفهم منها أن الاسم المجرور لا يُستأنف، أي: لا يتصدر في الجملة، ولا يتقدم على عامله، وهذا الفهم إن لم يكن صحيحاً فإن الحكم صحيح.

قال الأعلام: ((اعلم أن المجرور لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينهما))^(٤).

وعلل لذلك السيوطي؛ بكون حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور^(٥)، كما لا يتقدم عجز الكلمة على صدرها.

خامساً: (كي) و(لام) التعليل:

وهي ما تسمى عند النحاة بـ (لام كي)، وأشار ابن عصفور في "شرح الجمل" إلى أن (لام) التعليل لا يجوز تصدّرها، حيث قال: (((لام) الأمر لا يقع إلا صدراً، و(لام كي) لا تقع إلا بعد تقدم كلام، تقول: (جئت لِتَضْرِبَ)))^(٦).

وهذا الحكم صحيح؛ إذ أن معنى التعليل يلزم سبق ما يُعلّل به.

وقد أشار النحاة أيضاً إلى أن (كي) - التعليلية الناصبة للمضارع - مما لا يجوز تصدّره في الجملة^(٧).

وعلة (اللام) و(كي) واحدة:

(١) حاشية الدسوقي ٩٠/٢.

(٢) المغني ٧٨/١.

(٣) ينظر: حاشية الدماميني على المغني ١٦٨/١، حاشية الدسوقي ٨٣/١.

(٤) النكت للأعلام الشنمري ٦٥٨/١.

(٥) الأشباه والنظائر ٥٩٣/١ - ٥٩٤.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٣٣١/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٥/١، الارتشاف ٣٩٣/٢.

سادساً: (ما) الكافة:

(ما) الكافة على ثلاثة أنواع:

الأول: الكافة عن عمل الرفع، وهي المتصلة بثلاثة أفعال فقط، وهي: (قَلَّ) و(كَثُرَ) و(طال)، وسيأتي حكمها من حيث التصدر في فصل (رُبَّ) من الباب الثاني.

والثاني: الكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـ (إنّ)...

والثالث: الكافة عن عمل الجر، وتتصل بأحرف وظروف.

وهي مما لا يتصدر للزوم سبقها بما تكفه، كما أشار إلى جميع ذلك ابن هشام

في "المغني"^(١).

سابعاً: الحال:

الكوفيون لا يميزون تقديم الحال في أول الكلام، فهو مما لا يجوز تصدّره عندهم^(٢).

ولكن الأصح - والذي عليه الجمهور - كما قال السيوطي: هو جواز تصدّره بتقديمه

على عامله؛ قياساً على المفعول به والظرف، وسماعاً كما قال تعالى: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ

يَخْرُجُونَ﴾^(٣).

وتُستثنى صوراً لا يجوز فيها التقديم، منها: أن يكون العامل فعلاً غير متصرف، نحو:

(ما أَحْسَنَ هَنداً متجرّدةً)، فلا يقال: (متجرّدةً ما أَحْسَنَ هَنداً). ومنها: أن يكون صلة

لـ (أن)، ومنها أن يكون متصلاً بما له الصدارة^(٤).

وعليه فإذا خلت الحال من مانع للتقديم، فيصح تصدّرها على الراجح؛ قياساً وسماعاً،

خلافاً للكوفيين.

وإنما ذكرتها ضمن ما لا يجوز تصدّره؛ بناءً على مذهب الكوفيين، وشمولاً للبحث

قدر الإمكان.

(١) ينظر: المغني ١/٣٠٧-٣١٤.

(٢) ينظر: الأصول ١/٢١٥، الإنصاف ١/١٤٣.

(٣) القمر: ٧.

(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/١٦٧-١٦٨، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٤٣-٣٤٤، المطالع

السعيدة (شرح ألفية السيوطي) للسيوطي ١/٤٤٣.

ثامناً: الجملة الاعتراضية:

لا يجوز تصدورها في الكلام بدءاً؛ بناءً على أن الاعتراض يقع آخر الكلام^(١). وهذا الحكم من حيث التصدر اللغوي بمفهومه العام، وليس التصدر في الجملة، فتأمل.

تاسعاً: ما بعد ما له التصدر:

لا يجوز أن يتصدر ضرورة؛ لأن لازم الصدارة لا يجوز تقديم شيء عليه. وقد ذكر ذلك ابن السراج ضمن الأشياء الثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها^(٢). وحول هذا الحكم يدور عموم البحث، وسيأتي إن شاء الله مزيد بحث في هذه المسألة في المسائل العامة لما له الصدارة.

عاشراً: معمول اسم الفعل:

ذهب عموم البصريين - والفراء من الكوفيين - إلى أن اسم الفعل يخالف مسماه، فإن الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه؛ لقصور درجته عن الفعل؛ لكونه فرعه في العمل^(٣).

قال المبرد: ((ولكنها أسماء وضعت للفعل، تدل عليه، فأجريت مجراه ما كانت في مواضعها، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تتصرف تصرف الفعل))^(٤). وقال الشيخ عبد القاهر في "شرح الإيضاح": ((اعلم أن هذه الأسماء فروع على الأفعال، فلا تتصرف تصرفها، ولا يجوز تقديم مفعولها عليها))^(٥).

وهذا خلافاً للكسائي، وعزاه ابن الأنباري: إلى بقية الكوفيين، حيث ذهبوا إلى أن (عليك) و(دونك) و(عندك) في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو: (زيداً عليك) (زيداً دونك)، (زيداً عندك)؛ قياساً على الفعل، من باب إحقاق الفرع بأصله.

(١) ينظر: حاشية الأمير على المغني ١/١٢٣.

(٢) ينظر: الأصول ٢/٢٣٤-٢٣٦.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٩٢، الإنصاف لابن الأنباري م(٢٧) ١/٢٢٨-٢٣٥، منهج السالك ص ١٢١، شرح شذور الذهب ص ٤٠٧، همع الهوامع ٥/١٢٠، شفاء العليل للسلسلي ٢/٨٧٦. التصريح ٢/١٩٩-٢٠٠، ابن عقيل ٢/٩١.

(٤) المقتضب ٣/٢٠٢.

(٥) المقتصد شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني ١/٥٧٧.

وهذا ممنوع عند الجمهور كما تقدم.

وعليه فمعمول اسم الفعل مما لا يجوز تصدّره في الجملة؛ لعدم جواز تقدمه على اسم الفعل، خلافاً للمفعول به الذي يجوز تقديمه على فعله، بل ويجب في بعض الأحيان؛ كما إذا كان مما يلزم الصدارة، كما سيأتي.

قلتُ: ومذهبُ الفراء: موافقةُ البصريين في منع تقديم معمول اسم الفعل عليه، كما قرره في كتابه "معاني القرآن"^(١).



(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٢٣/١.

الباب الثاني

ما يلزم صدر الكلام

وفيه أربعة عشر فصلا:

الفصل الأول:

أدوات الاستفهام.

الفصل الثاني:

أدوات الشرط.

الفصل الثالث:

حروف النفي.

الفصل الرابع:

الأحرف الناسخة.

الفصل الخامس:

اللامات التي تلزم صدر الكلام.

الفصل السادس:

كنايات العدد (كم الخبرية)، و (كأين)، و (كذا).

الفصل السابع:

(رُبَّ).

الفصل الثامن:

حروف الاستفتاح والتنبيه.

الفصل التاسع:

أحرف الجواب.

الفصل العاشر:

العرض والتحضيض والتمني بـ (ألا).

الفصل الحادي عشر:

(ما) التعجبية.

الفصل الثاني عشر:

ضمير الشأن والقصة.

الفصل الثالث عشر:

الحروف التي يتلقى بها القسم، وما يتفرع عن ذلك.

الفصل الرابع عشر:

حكم تصدر كل من: حرفي التنفيس و (قد) والفعل الماضي.

الفصل الأول أدوات الاستفهام

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

الاستفهام ولزوم الصدارة.

المبحث الثاني:

أدوات الاستفهام وأحكامها المتعلقة بالصدارة.

المبحث الثالث:

خروج الاستفهام عن حقيقته وعلاقته بفوات تصدره.

(المبحث الأول)

الاستفهام ونزوم الصدارة

الاستفهام والاستخبار والاستعلام بمعنى واحد^(١)، خلافا لابن فارس الذي أوجد فرقا دقيقا بين الاستفهام والاستخبار^(٢).

ومعنى الاستفهام: طلبُ الفهم^(٣).

وللإستفهام صدر الكلام ويشمل ذلك جميع أدواته^(٤)، فأدواته: حروف، وأسماء، وظروف، فالحروف: الهمزة، وهل، وأم - على الخلاف فيها -، والأسماء المستفهم بها هي: من وما وكم وأي، والظروف المستفهم بها: أين وكيف ومتى وأيان وأنى، وإنما عدوا (كيف) للإستفهام عن الحال^(٥).

والعلة في لزوم الإستفهام صدر الكلام ما تقرّر سابقا في علة لزوم الصدارة عموما. وذكر ابن الشجري في "أماليه": أن الإستفهام يقع صدر الجملة؛ وإنما لزم تصديره لأنك لو أخرته تناقض كلامك، فلو قلت: (جلس زيدٌ أين؟) و(خرج محمدٌ متى؟) جعلت أول كلامك جملة خبرية ثم نقضت الخبر بالإستفهام، فلذلك وجب أن تقدم الإستفهام فتقول: (أين جلس زيدٌ؟) و(متى خرج محمدٌ؟) لأنّ مرادك أن تستفهم عن مكان جلوس زيد، وزمان خروج محمد، فزال بتصريح الإستفهام التناقض^(٦).

وقال ابن يعيش: ((إنما صار للإستفهام صدر الكلام لأنه جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل فوجب أن يأتي قبلهما لا بعدهما))^(٧).

(١) أمالي ابن الشجري ٤٠٠/١-٤٠١.

(٢) ينظر: الصاحبي ص ٢٩٢.

(٣) ينظر: تاج العروس للزبيدي ٥٤٦/١٧.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٥/١، ٣٦٩، التخمير لصدر الأفاضل ٢٥٠/١-٢٥١، شرح

الكافية للرضي ٢٨٣/٢، ينظر: معاني الفراء ١٤٢/١.

(٥) أمالي ابن الشجري ٤٠٠/١-٤٠١.

(٦) أمالي ابن الشجري ٢٠٤/١.

(٧) ابن يعيش ١١٣/٧، وينظر: المقتصد شرح الإيضاح ٢٢٥/١.

والبلاغيون متفقون مع النحاة في علة تصدر الاستفهام^(١)، فقد ذهب السكاكي منهم إلى أن سبب لزوم أدوات الاستفهام صدر الكلام هو كون الاستفهام طلباً، والطلب مما يهم السامع ويعنيه، حيث قال: ((وقد عرفت أن هذه الكلمات للاستفهام، وعرفت أن الاستفهام طلب، وكون الشيء مهما جهةً مستدعيةً لتقديمه في الكلام، فلا يعجبك لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام))^(٢).

قلت: وتصدر الاستفهام أمر مجمع عليه جملة لا تفصيلاً كما سيأتي بيانه إن شاء الله. وإذا تقرر للاستفهام صدر الكلام من حيث الجملة نتج عن هذا التصدر عدة أحكام: أولاً: امتناع أن يعمل فيه ما قبله^(٣): فقد ذكر النحاس في إعرابه للقرآن أن النحويين يقولون: لا يعمل في الاستفهام ما قبله، وحقيقة العلة في ذلك أن الاستفهام معنى وما قبله معنى آخر، فلو عمل فيه ما قبله لدخل بعض المعاني في بعض^(٤).

قلت: وتعليله فيه نظر؛ لكون العلة علة للتصدير، وليس لامتناع أن يعمل فيه ما قبله، إذ أن حكم التصدر سبب في امتناع أن يعمل فيه ما قبله، وإثبات حكم التصدر يُنتج هذا الحكم، ومن المعلوم أن علة السبب تختلف عن علة المسبب عنه أو النتيجة، كما هو مقرر في مجال البحث والمناظرة.

ثانياً: لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه باستثناء الجار^(٥)، شأنه في ذلك شأن بقية ما له الصدارة.

ثالثاً: لا يعمل ما قبله فيما بعده، كما لا يعمل ما بعده فيما قبله، ولهذا لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يلغى، لأن الاستفهام لا يعمل ما قبله فيما بعده كما لا يعمل فيه ما قبله، كما نص على ذلك المبرد^(٦).

(١) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ص ٣١٠-٣١١.

(٢) مفتاح العلوم للسكاكي ص ١٠٢.

(٣) ينظر: البصريات لأبي علي ٥٤٣/١، الدر المصون للسمن الحلبي ٣٢٢/٢، إتخاف الخيث للعكري ص ٢٦، وينظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٦/٢.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١٩٦/٣، وينظر معاني القرآن للزجاج ١٠/٣.

(٥) ينظر: التخمير (شرح المفصل) لصدر الأفاضل ٢٠٩/٢، حاشية الأمير ١٥٧/١.

(٦) ينظر: المقتضب ٢٩٧/٣.

مسألة:

قال ابن مالك في "شرح التسهيل": ((ويعرض تقديم المفضول وجوبا، وذلك إذا كان اسم استفهام أو مضافا إليه نحو: (مَنْ أَنْتَ أَحْلَمُ؟) و(مَنْ أَيُّ رَجُلٍ أَنْتَ أَكْرَمُ؟)... ذكر أبو علي هذه المسألة في "التذكرة"، وهي من المسائل المغفول عنها. فإذا كان المفضول غير ذلك لم يجز تقديمه إلا في الشعر^(١))).

وهذا هو ما أشار إليه ابن مالك في ألفيته:

وإن تكن بتلو (من) مستفهما فلهما كن أبدا مقدما
كمثل: مَن أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدِي اخبار التقديم نورا وجدا

قال المرادي: ((لا يخلو المجرور بـ (من) بعد أفضل التفضيل من أن يكون اسم استفهام أو مضافا إليه أو غيرهما، فإن كان اسم استفهام أو مضافا إليه وجب تقديمه...؛ لأن الاستفهام له الصدر))^(٢).

وقال ابن الناظم: ((لأفعل التفضيل مع (من) شبه بالمضاف والمضاف إليه فحقه ألا يتقدم عليه إلا للموجب، وذلك إذا كان المجرور بـ (من) اسم استفهام فإنه لا بد من تقديمهما على أفعل التفضيل، ضرورة أن الاستفهام له صدر الكلام))^(٣).

وعلق الخضري على قول ابن عقيل حيث قال: ((قوله (ويجب تقديم (من) ومجرورها) أي: على (أفعل) فقط لا على جملة الكلام كما فعل المصنف [أي ابن مالك] وجاراه عليه الشارح [أي ابن عقيل]؛ لأن صدارة الاستفهام إنما هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقا؛ ويلزم على تمثيله [مَنْ أَنْتَ خَيْرٌ] الفصل بين العامل وهو (خير) والمعمول وهو (مَنْ) بأجنبي؛ لأن المتبدأ ليس من معمولات الخبر، فلو قال الشارح: (أنت ممن خير) لكان حسنا، وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة))^(٤).

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/٣، وينظر: شرح العمدة لابن مالك ٧٦٥/٢.

(٢) شرح المرادي على الألفية (توضيح المقاصد) ١٢٥/٣-١٢٦، وينظر: منهج السالك ص ٤١٣.

(٣) شرح ابن الناظم على الألفية ص ٤٨٣-٤٨٤.

(٤) حاشية الخضري ٩/٢.

(المبحث الثاني)

أدوات الاستفهام وأحكامها المتعلقة بالصدارة

أولاً: همزة الاستفهام:

هي أم الباء وهي أصل أدوات الاستفهام كما نص على ذلك ابن هشام في "المغني"^(١)، ولهذا اختصت بأحكام ذكرها النحاة^(٢).

فهي من حيث المعنى يُستفهم بها عن التصوّر الذي هو: طلب معرفة ماهية المسئول عنه.

ويستفهم بها عن التصديق الذي هو: حكم على الماهية، وبقيّة الأدوات مختصة بطلب التصوّر إلا (هل) الموضوع لطلب التصديق الإيجابي^(٣)، فمن أصالة الهمزة كما قال أبو حيان: أنها تأتي في الإيجاب والنفي وفي التصوّر والتصديق^(٤)، ولكونها أم الباء اختصت بجواز الحذف^(٥)، وليس من أدوات الاستفهام ما إذا اجتمع بعد الاسم والفعل يلزمه الاسم في فصيح الكلام إلا الهمزة؛ وسبب ذلك أنها أم الباء^(٦)، ولهذا اختصت بتمام التصدير، وجعلها ابن هشام الحكم الرابع من أحكامها^(٧).

وتمام التصدير هو عبارة "التسهيل"، قال ابن مالك في "شرح التسهيل": ((ولكونها أصل أدوات الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام، استأثرت عن أخواتها بتمام التصدير، فدخلت على العواطف من: (الواو) و(الفاء) و(ثم) ولم يدخلن عليها))^(٨).

(١) ينظر: المغني ١/١٤-١٦.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٩، تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٧٧، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٩.

(٣) ينظر: المغني ٢/٢٤٩، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٧١.

(٤) تذكرة النحاة ص ٧٧.

(٥) ينظر: حاشية الصبان ٢/٧٤، إعراب القرآن للنحاس ٣/١٧٦-١٧٧، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٠.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٩، حاشية السيوطي على المغني ق ٢٣/ب-٢٤/أ.

(٧) المغني ١/١٤-١٦.

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٤/١١٠-١١١.

وقال في "شرح العمدة": ((حق المستفهم عنه إذا عطف أن يقدم فيه العاطف على أداة الاستفهام كما يقدم على أداة النفي فاستمر الأمر على مقتضى الدليل فيما سوى الهمزة، وأوثر الهمزة بكمال التصدير))^(١)، إذ أن الهمزة جزء من جملة الاستفهام وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف، ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تبيها على رسوخ تقدمها في التصدير لأنها أصل أدوات الاستفهام^(٢)، كما قال تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ...﴾^(٣)، ﴿أَفَلَمْ يَيْئَسِ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾^(٤)، ﴿أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾^(٥). وقوله صلى الله عليه وسلم ((أو مخرجي هم...)).

قال ابن مالك: ((وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((أو مخرجي هم))^(٦) فالأصل فيه وفي أمثاله: تقديم حرف العطف على الهمزة كما تقدم على غيرها من أدوات الاستفهام... ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تبيها على أنها أصل أدوات الاستفهام؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام))^(٧).

وهذا هو مذهب سيويه^(٨)، والجمهور^(٩)، وهو أن الهمزة قدمت من تأخير تبيها على أصالتها في التصدير ومحلها الأصلي بعد الفاء^(١٠)، خلافا للزمخشري: إذ حمل بعض ما جاء من ذلك في القرآن الكريم على إضمار المعطوف عليه، وزعم أن الهمزة في موضعها

(١) شرح عمدة الحفاظ ٣٨٣/١.

(٢) ينظر: حاشية الدماميني على المغني ٣٠/١، شرح الجزولية للشلوبين ٤٨٦/٢-٤٨٧.

(٣) الأعراف: ١٠٠.

(٤) الرعد: ٣١.

(٥) يونس: ٥١.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الوحي، ومسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، ينظر: المعجم المفهرس ٢٢/٢.

(٧) شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٢.

(٨) الكتاب (طبعة عبد السلام هارون) ١٨٧/٣-١٨٩.

(٩) ينظر: المقتضب ٣٠٧/٣، النكت للأعلم ٨٠٨/٢، أمالي ابن الشجري ٤٠٠/١، الإيضاح شرح الفصل

٢٣٩/٢، ارتشاف الضرب ٦٦١/٢.

(١٠) التصريح للشيخ خالد ١٥٥/٢.

غير منوي بها التأخير، ويقدر قبل (الفاء) و(الواو) و(ثم) فعلا عطف عليه بعده^(١)، وواقفه البيضاوي والشهاب^(٢).

وقولُ الزمخشري غير مرضيٍّ عند النحاة إذ عقب عليه ابن مالك بقوله في "شرح التسهيل": ((وهو إضمار لا دليل عليه ولا يفتقر تصحيح الكلام إليه))^(٣).

وقال في "شواهد التوضيح": ((وقد غفل الزمخشري في معظم كلامه في "الكشاف" عن هذا المعنى فادعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفا عليها بالعاطف ما بعده وفي هذا من التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى))^(٤).

وقد رجع الزمخشري في بعض المواضع من "الكشاف" إلى قول سيويه والنحويين^(٥). قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((وقد رجع عن هذا القول في بعض تصانيفه إلى قول الجماعة، وإنما حكيتُ رأيه في هذه المسألة؛ لأن غيري ممن صنف في هذا العلم حكاها. وكلا القولين خارج عن القواعد.

أما قول الجمهور ففيه دعوى أن (الفاء) و(الواو) كانا للعطف وأخراً لأجل الاستفهام لأن لها صدر الكلام، وهو منقوض بدخول حرف العطف على ما له صدر الكلام ولم يؤخر عنه، نحو دخوله على أدوات التحضيض ولام الابتداء وأدوات الشرط وكل هذه لها صدر الكلام،...

وأما ما ذهب إليه الزمخشري ففيه دعوى حذف جملة معطوفة عليها وقد التزمت العرب حذفها)). هـ^(٦).

قلتُ: وما اعترض به على الزمخشري صحيح؛ ذلك أن ادعاء الحذف من غير دليل ضعيف.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/١١٠-١١١، الدر المصون للسمين الحلبي ١/٢١١.

(٢) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٦/١٧٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤/١١٠-١١١، وينظر: تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٧٧.

(٤) شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٢.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٥/١٦٧/أ، ب، الدر المصون ١/٢١١، شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٣،

وينظر: الكشاف للزمخشري ١/١٢١، ٢/٧٨، البحر المحيط ١/١٣٨.

(٦) التذييل والتكميل (باختصار) ٥/١٤٣/ب، وينظر حاشية السيوطي على المغني ق ١٧/أ، ب.

وأما مأخذه على الجمهور ففيه نظر، ذلك أنه تسرّع في الحكم على رأي الجمهور من غير تروٍّ؛ إذ أنه ليس هناك منازع في أن دخول حرف العطف العاطف للجمل على أنه مما لا يفيت تصدر ما بعده، وعليه فيصح دخوله على ما له صدر الكلام من غير أن يفيت تصدره، وليس هذا مراد النحاة من استثناء الهمزة من هذا الحكم وجعلها مقدمة على العاطف، لا لكونها مما له الصدارة وإنما لكونها مستأثرة بتمام التصدير، وهو حكم خاص بها، ولو كان الأمر كما قال أبو حيان في أنها قدمت لأن لها صدر الكلام لاشتركت معها بقية أدوات الاستفهام في هذا الحكم؛ لأن لها صدر الكلام مثلها، وعلى هذا فلا يصح ما اعترض به أبو حيان على الجمهور.

قلتُ: وقد رجع عن هذا الرأي في الشرح نفسه بعد ذلك بصفحات موافقا لرأي الجمهور من غير اعتراض^(١).

والذي يفهم من كلام النحاة قصر هذا الحكم على هذه الأحرف الثلاثة: وهي (الواو) و(الفاء) و(ثم)، إلا ما أشار إليه المبرد من أن هذا الحكم يعم جميع حروف العطف^(٢). ولاستثناء الهمزة بتمام التصدير لم تعد بعد (أم) الإضرابية تقول: (أدبس في الإناء أم عسل؟) و(أزيد خارج أم عمرو مقيم؟). وليس لك أن تعيد الهمزة بعد (أم) كما تعيد الجار في نحو: (أزيد مررت أم بعمر؟). ولأنها لم تقع للتأسيس بعد العاطف فكانت عن وقوعها للتوكيد بعده أبعد^(٣).

وهذا هو الدليل الأول عند ابن هشام على أن للهمزة تمام التصدير حيث قال: ((...إنها لا تذكر بعد (أم) التي للإضراب كما يذكر غيرها لا تقول: (أقام زيد أم أقعد)، وتقول: (أم هل قعد؟...))^(٤).

واعترض الدماميني على هذا الحكم بقوله: ((وأنا لا أتحقق صحة هذا الحكم وهو امتناع

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١٦٧/٥/أ، ب.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٠٧/٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١١٠/٤-١١١، وينظر المساعد ٢١٥/٣-٢١٧، شفاء العليل للسلسلي ٩٧٦-٩٧٧/٣.

(٤) المغني ١٤/١-١٦ (باختصار).

وقوع الهمزة بعد (أم) الإضائية، فإن صحَّ اتَّجَهَ سؤال الفرق بين (أم) وأختها (بل) الإضائية؛ إذ قد سُمِعَ وقوع الهمزة بعد (بل) كما حكاها الزمخشري وغيره أنه قرئ ﴿بَلْ أَدْرِكْ عَلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ﴾^(١)، وقرئ أيضا ﴿بَلْ أَدْرِكْ﴾ بفتح اللام وتشديد الدال وأصله بل أدرك على الاستفهام^(٢).

قلتُ: واعتراضُ الدماميني لم يذكره أحد من النحويين مما يدل على أنه غير مُسَلِّم.

ثانيا: همزة التسوية:

جعل ابن هشام للهمزة إذا خرجت عن الاستفهام الحقيقي ثمانية معان، الأول: التسوية، ولم يذكر حكم خروجها من حيث لزوم الصدارة^(٣). وجعل المألقي في "رصف المباني" الموضوع الرابع من مواضع الهمزة: أن تكون للتسوية، وصورتها في الكلام صورة الاستفهامية المعادلة إلا أن هذه تتقدمها التسوية^(٤).

ولما كانت صورتها صورة همزة الاستفهام ذكرتها عقب همزة الاستفهام لأذكر حكمها من حيث التصدر، هل هو موافق للهمزة من حيث التصدر أولا؟ فبعد أن قرر النحاة أن همزة الاستفهام تمام التصدير، وهو الذي عبر عنه الدسوقي بقوله: ((أي التصدير التام بحيث لا تنفك عنه أصلا))^(٥).

وكونُ همزة الاستفهام مما يلزم صدر الكلام أمرٌ غير منازع فيه، إلا أنهم ذكروا أن هذا الحكم مسلوب عن همزة التسوية، وهي الهمزة الواقعة بعد لفظه سواء، أو بعد ما أبالي، أو ليت شعري، أو ما أدري^(٦)، إذ أن معناها ليس على الاستفهام بدليل كونها لا تستحق جوابا لأنها خير وليست استفهاما^(٧).

(١) النمل: ٦٦.

(٢) حاشية الدماميني على المغني (المطبوع على حاشية النصف من الكلام، للشمني) ٣٠/١.

(٣) ينظر: المغني ١٧/١-١٨.

(٤) رصف المباني ص ٤٦.

(٥) حاشية الدسوقي على المغني ١٢/١.

(٦) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعضيمه ٣٨٥/١.

(٧) الأشموني ١٠٢/٣، وينظر حاشية السيوطي على المغني ق ٧١/أ، مصابيح المغاني لابن نور الدين

وعلق الصبان على قول الأثموني أن معناها ليس على الاستفهام بقوله: ((أي: بل على الإخبار بالتسوية؛ لانسلاخها عن الاستفهام، فهي مجاز بالاستعارة))^(١).

وسيويه وغيره من النحاة يسمون همزة التسوية باسم همزة الاستفهام.

وعلل لذلك أبو حيان بقوله: ((لما كانت التسوية لا تكون إلا بأدوات الاستفهام سهل

له [أي سيويه] أن يسميها استفهاماً))^(٢).

وذكر السيوطي أنهم أجروا التسوية مجرى الاستفهام إذ كانت التسوية موجودة في

الاستفهام... وجاءت التسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التسوية^(٣).

وما ذكره النحاة من كون همزة التسوية لا تستوجب التصدير نازع فيه

الفارسي في "الحجة" وتبعه ابن عمرون عند قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ

تُنذِرْهُمْ﴾^(٤) إذ أن الجمهور يعربون (أنذرتهم) مبتدأ وهو في تأويل مصدر، و(أم لم تنذرهم)

معطوف عليه، و(سواء) خبر مقدم، فمفعول الفارسي وابن عمرون كون (أنذرتهم) وتاليه

مبتدأ و(سواء) خبراً، لأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه، فهم جعلوا همزة التسوية من

قبيل همزة الاستفهام ولذلك استحقت التصدير عندهم فمعت كون (سواء) خبراً مقدماً

عليها.

ورد عليهما الجمهور بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث

المعنى^(٥)، إذ أن همزة التسوية قد جُرِّدت عن معنى الاستفهام البتة وصار الكلام معها خبراً

محضاً، ولذلك عمل ما قبلها فيما بعدها^(٦).

قال الشمي: ((والاستفهام الذي ليس على حقيقته لا يستوجب التصدير))^(٧)،

إلا في باب التعليق لأفعال القلوب فله حكم يخصه سيأتي بيانه إن شاء الله.

(١) حاشية الصبان ١٠٢/٣.

(٢) تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٧٢٢.

(٣) الأشباه والنظائر ٢٥٥/٢.

(٤) البقرة: ٦.

(٥) ينظر: التصريح للشيخ خالد ١٥٥/١، المغني بحاشية الأمير ١٢٤/١.

(٦) حاشية الدماميني على المغني ٢٨٦/١-٢٨٧، حاشية يس على التصريح ١٥٥/١.

(٧) حاشية الشمي (النصف من الكلام) ٢٨٧/١.

مسألة:

همزة التسوية مع أنها لا تستوجب التصدير أيضا لا يجوز أن تقع صدرا في الكلام، أي: لا يجوز أن تقع في الجملة من غير أن يتقدمها شيء.
قال السيوطي في "حاشيته على المغني": ((والتسوية لا يجوز تقديمها))^(١)؛ وذلك لاشتراط أن تُسبق بلفظة (سواء) أو (ما أبالي) أو (ليت شعري) وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

ثالثا: (هل) الاستفهامية:

وهي حرف مثل همزة للاستفهام موضوع لطلب التصديق الإيجابي، دون التصور ودون التصديق السلبي^(٢).

وهي للاستفهام أصالة وليست على تقدير همزة كما في بقية أدوات الاستفهام، والذي يؤيد أنها للاستفهام بطريق الأصالة أنها لا يجوز أن تدخل عليها همزة الاستفهام^(٣)، إذ أن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، كما نص عليه ابن هشام^(٤).

وهي مشتركة مع همزة في حق التصدر، شأنها شأن أدوات الاستفهام جميعا كما أشار إليه الرضي^(٥)، وكما سبق بيانه.

وقد تخرج عن بابها إلى معنى (قد).

قال ابن جني: ((فأما (هل) فقد أُخرجت عن بابها إلى معنى (قد) نحو قوله سبحانه: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾^(٦)، قالوا: معناه: قد أتى عليه ذلك، ألا ترى إلى دخول همزة الاستفهام على (هل)، ولو كانت على ما فيها من الاستفهام لم تلاق همزته لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد، وهذا يدل على خروجها عن الاستفهام إلى معنى الخبر))^(٧).

(١) حاشية السيوطي ق ٦٩/أ.

(٢) المغني ٣٤٩/٢.

(٣) ابن يعيش ١٥٢/٨.

(٤) المغني ٤٤/١.

(٥) شرح الكافية للرضي ١٦٤/١.

(٦) الإنسان: ١.

(٧) الخصائص ٤٦٣/٢.

وإذا خرجت عن الاستفهام فإنها لا تستوجب التصدير حتى وإن كانت بمعنى (قد) لأن (قد) ليست مما له التصدر إلا أنها قد تقع صدرًا في الكلام من غير استحقاقه خلافًا لما زعمه السهيلي، وسيأتي الحديث عن ذلك.

وذلك كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^(١) (هل) بمعنى (قد)، لأن (هل) تخرج عن الاستفهام مبتدأة^(٢).

وذكر ابن خالويه أن ما في القرآن من (هل أتك) فهو بمعنى: قد أتك^(٣).
وقد صرح سيويه في موضعين من كتابه على أن (هل) تأتي بمعنى (قد)^(٤).
وهو ما خفي على ابن هشام فنفي قول سيويه ذلك^(٥).

واستشكل الآمدي صاحب "الموازنة" مجيء (هل) بمعنى (قد) في صيغة سؤال إلى القاضي أبي سعيد، أثبتته وجوابه ابن الشجري في "أماليه"^(٦).
وكأنّ البرد فاته هذا المعنى فجعل دخول الاستفهام على (هل) من ضرائر الشعر، واستدل بقول الشاعر^(٧):

سَائِلُ فَوَارِسٍ يَرَبُّوعٌ بِشَدَّتِنَا أَهْلٌ رَأَوْنَا بَسْفَجَ الْقَاعِ ذِي الْأَكِمِ^(٨)

ولكن الصحيح كما قال المالقي أن (هل) هنا بمعنى (قد)، وعلى ذلك ينبغي أن يحمل البيت، لا على الاستفهام؛ لأنه لم يثبت دخول الاستفهام على استفهام فيحمل هذا عليه^(٩).
وعليه ف (هل) لها التصدر إذا كانت من باب الاستفهام ويسلب عنها إذا خرجت عن

(١) الإنسان: ١

(٢) ينظر: المسائل المنثورة لأبي علي ص ٢٠١، إيضاح الشعر لأبي علي ص ٨٨.

(٣) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٦٤-٦٥.

(٤) الكتاب (طبعة بولاق) ٥١/١، ٤٩٢، وينظر النكت للأعلم ٨١٠/٢.

(٥) دراسات عضيمه ٤٧٩/٣.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٢٤/١-٣٢٥.

(٧) البيت من البسيط، وهو لزيد الخيل، ينظر: ديوانه ص ١٥٥، وينظر: شرح شواهد المغني ٢٧٢/٢، الدرر

١٤٦/٥.

(٨) المقتضب ٤٤/١.

(٩) رصف المباني ص ٤٠٧.

الاستفهام، إلا إذا كانت بمعنى ماله التصدر فتأخذ حكمه ك (ما) النافية.
قال ابن خالويه: ((وتكون (هل) بمعنى (ما) جحداً، كقولك (هل أنت إلا جالس)، أي: (ما أنت إلا جالس))^(١).

رابعاً: (ما) الاستفهامية:

وهي لها الصدارة مثل بقية أدوات الاستفهام؛ إذ أنها اسم من أسمائه.
قال الرضى: ((وقد تحذف ألف (ما) الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف أو مضاف؛ وذلك لأن لها صدر الكلام لكونها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدّم عليها ورُكِّب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر))^(٢).

وذكر صدر الأفاضل أن حرف الجر متى دخل على (ما) الاستفهامية سقط ألفها إيهاماً أن الاستفهام غير منحط عن رتبة التصدر^(٣).

وقوله: (إيهاماً) فيه نظر؛ إذ أن لزوم التصدير لا ينافيه تقدم الجار؛ لأنه مع الجورور كالشيء الواحد^(٤).

وأجاز الفراء عدم حذف الألف حيث قال: (ما) إذا وصلت بحرف خافض نقصت الألف من (ما) ليعرف الاستفهام من الخبر... وإن أتمتها فصواب^(٥).

وعقب عليه النحاس بقوله: وهذا من الشذوذ الذي جاء القرآن بخلافه^(٦).
وعلة حذف الألف عند الفراء مثل العكبري حيث يقول: ((و(ما) التي للاستفهام تحذف ألفها مع حروف الجر ليفرق بينها وبين (ما) الخبرية التي بمعنى (الذي))^(٧).

(١) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٦٤-٦٥.

(٢) شرح الكافية للرضى ٥٤/٢.

(٣) التخمير ٢٠٩/٢.

(٤) ينظر: حاشية الأمير على المغني ١٥٧/١.

(٥) معاني الفراء ٢٩٢/٢.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢١١/٣.

(٧) إتخاف الحثيث للعكبري ص ١٣١.

و(ما) الاستفهامية لها صدر الكلام بلا خلاف عند البصريين والكوفيين إلا في حالتي الاستثبات والتركيب مع (ذا) فسيأتي حكمها إن شاء الله.

والنصوص التي تفيد تصدر (ما) كثيرة، منها ما قاله الفراء في "معانيه" عند قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾^(١): تجعل (ما) في موضع نصب وتوقع عليها (ينفقون) ولا تنصبها بـ (يسألونك)؛ لأن الفعل لا يجوز تقديمه قبل الاستفهام... للعلة من الاستثبات من حروف الاستفهام وألا يسبقها شيء^(٢).

ومنها ما قاله ابن مالك عند قوله صلى الله عليه وسلم ((ما تقول ذلك يبقى من درنه))^(٣) حيث قال: ((و(ما) الاستفهامية في موضع نصب بـ (يبقى)، وقدم لأن الاستفهام له صدر الكلام، والتقدير: أي شيء تظن ذلك الاغتسال مبقيا من درنه))^(٤).

حيث قدر (ما) الاستفهامية بـ (أي) إذ أن جميع أسماء الشرط والاستفهام بمعنى (أي) الشرطية والاستفهامية، كما نص عليه ابن الحاجب^(٥).

وأما ما ذكره الدماميني من أن بعضهم لا يثبت التصدير لـ (ما) ونقل عن ابن المرحل المغربي أنه صنف في ذلك مختصراً ذكر فيه شواهد لحيثها غير صدر^(٦).

فقد قلت: لم يذكر تلك الشواهد، والظاهر أن ذلك خاص بـ (ما) إذا تركبت مع (ذا) كما سيأتي قريباً إن شاء الله. وأما سلب التصدير عن (ما) الاستفهامية المفردة فلم يحكه نحوي إلا في حال الاستثبات عند الكوفيين كما سيأتي في موضعه. إذ أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الاستفهام إذا قصد به الاستثبات فإنه لا يلزم الصدر، وحكوا أن العرب تفعل ذلك في (ما)، تقول لمن قال: ضربت رجلاً: (ضربت ما؟)، و(ضربت ما ذا؟)، و(ضربت مه؟)^(٧).

(١) البقرة: ٢١٥.

(٢) معاني الفراء ١/١٣٨-١٣٩، وينظر ١/١٤٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المواقيت، ومسلم في صحيحه في كتاب المساجد، ورواه أيضاً

أصحاب السنن، ينظر: المعجم المفهرس ٢/١٢٣.

(٤) شواهد التوضيح لابن مالك ص ٩١-٩٢.

(٥) ينظر شرح الرضى على الكافية ١/١٢.

(٦) ينظر حاشية الشمني (النصف من الكلام) ٢/١٦، حاشية الأمير على المغني ١/١٥٧.

(٧) الارتشاف ٢/٢٧٤-٢٧٥.

خامساً: (ماذا) الاستفهامية:

(ماذا) تحتمل أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) اسم إشارة.

وثانيها: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) اسم موصول.

وثالثها: أن يكون المجموع اسماً واحداً للاستفهام.

ورابعها: أن يكون المجموع اسماً واحداً خبرياً بمعنى (الذي)^(١).

والذي يعيننا بالقول هو الحالة الثالثة والرابعة، لأن الحالة الأولى والثانية (ما) فيهما مفردة جاءت على الاستفهام، فلها حكم التصدر كما تقدم، وأما الحالة الرابعة: فهي خارجة عن باب الاستفهام لكون (ما) ملغاة، والمجموع اسم موصول، وبالتالي لا تستحق التصدر.

وإذا جعلت (ماذا) اسماً واحداً للاستفهام، فالذي عليه جمهور النحاة أنها تستحق التصدر.

قال أبو حيان: ((وتجعل (ماذا) كله استفهاماً ويكون على ما يقتضيه العامل... ولا

يعمل فيه ما قبله إلا إن كان جاراً))^(٢). وهذا هو ما ذهب إليه الفراء^(٣)، وابن عصفور^(٤)، والسهيلي في "الروض الأنف"^(٥)، والسمين الحلبي^(٦)، والمرادي^(٧)، وابن هشام^(٨).

بل إن النحاة جعلوا (ماذا) من المعلقات لكونها استفهاماً^(٩)، شأنها شأن بقية أدوات

الاستفهام خلافاً للكوفيين - غير الفراء -، ولا يسلب تصدُّرها عندهم إلا في حال الاستثبات^(١٠)، كما سيأتي بيانه إن شاء الله في موضعه.

(١) ينظر: الجنى الداني للمراي ص ٢٤١، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٧/١، الدر المصون للسمين الحلبي ١٦٥/١-١٦٦.

(٢) إرتشاف الضرب ٥٢٨/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٣٨/١-١٣٩، ١٤٢.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٨/٢-٤٧٩.

(٥) ينظر: الروض الأنف ١٦٨/٢.

(٦) ينظر الدر المصون ١٦٥/١-١٦٦، ٥٠٩/٥.

(٧) ينظر: شرح المرادي على الألفية (توضيح المقاصد) ٢٣١/١.

(٨) ينظر المعنى ٣٠١/١.

(٩) ينظر: البحر المحيط ١٩٤/٥، التبيان في إعراب القرآن ٦٨٦/٢، حاشية الشهاب ٦٣/٥.

(١٠) ينظر: إرتشاف الضرب ٥٢٨/١، ٢٧٤-٢٧٥، منهج السالك ص ٢٨.

قال أبو حيان في "شرح الألفية": ((وما ذكره الكوفيون من جواز تقديم العامل على اسم الاستفهام في الاستثبات لا يعرفه البصريون، وقد سُمع من لسان العرب: (كان ماذا؟) بتقديم العامل على اسم الاستفهام، ونظم ذلك شيخنا الأديب العالم أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن الفرّج المالقي المعروف بـ (ابن المرّحل) في شيء من شعره، فأنكر عليه شيخنا النحوي الإمام أبو الحسين عبد الله بن أبي الربيع القرشي جرياً على قواعد البصريين، فصنف عليه في جواز ذلك أبو الحكم كتاباً، ويين أن ذلك من كلام العرب وهزاً به، ومن شعره:

عاب قومٌ كان ماذا ليت شعري لم هذا؟
وإذا عابوه جهلاً دون علمٍ كان ماذا؟^(١)

وذهب ابن مالك إلى أن (ما) الاستفهامية إذا رُكبت مع (ذا) فإنها تفارق وجوب التصدير، قال في "شواهد التوضيح": ((وقولها [أي السيدة عائشة رضي الله عنها]: (أقول ماذا؟)... شاهد على أن (ما) الاستفهامية إذا رُكبت مع (ذا) تفارق وجوب التصدير، فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا، فالرفع كقولهم: (كان ماذا؟)، والنصب كقول أم المؤمنين (رضي الله عنها): ((أقول ماذا)).

وأجاز بعض العلماء وقوعها تمييزاً كقولك - لمن قال عندي عشرون - : (عشرون ماذا؟) ((٢)). ولم يُقيده بحال الاستثبات مثل الكوفيين.

وذهب إلى هذا القول المالقي معلقاً على قوله (كان ماذا) حيث قال: ((وربما وقعت (ما) في موضع خبر (كان) فتكون في تقدّم (كان) عليها خارجةً عن أدوات الاستفهام في كونها يقع ما بعدها خبراً لها، وجميع أدوات الاستفهام لها صدر الكلام فتتقدم على (كان)... فاتصال (ذا) بها أخرجها عن حكم أدوات الاستفهام، في ذلك قال الشاعر:

ومات عشقاً فكان ماذا^(٣)

وعلى هذا يتخرج ما وقع في "الكشاف" من إجازة هذا التركيب^(٤).

(١) منهج السالك لأبي حيان ص ١٠٦.

(٢) شواهد التوضيح لابن مالك ص ٢٠٤-٢٠٦، وينظر: حاشية الصبان ٢٨٠/٣.

(٣) رصف المياني للمالقي ص ١٨٦-١٨٧.

(٤) ينظر: حاشية يس على التصريح ١٣٨/١-١٣٩.

قال الدماميني: ((وقد صرح بعض المتأخرين بأنها من بين أدوات الاستفهام مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها [أي ليس لها التصدر] وأن كلام العرب على ذلك))^(١).
 وذكر الصبان أن ما ذكره البعض من عدم عمل ما قبله فيه توهما منه أنه كبقية أسماء الاستفهام غير صحيح^(٢).
 وأما قول الشاعر^(٣):

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتُ سَأْتِيهِ وَلَكِن بِالْمَغِيبِ نَبَّيْنِي

فقال فيه ابن عصفور: ((لا يُتصور في (ماذا) أن تكون بتقدير اسم واحد؛ لأنه لو كان كذلك لم يخل أن يكون منصوبا بـ (دعي) وباطل لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله))^(٤).
 والبيت عند سيويه والجمهور (ماذا) فيه اسم واحد بمنزلة (الذي)^(٥).
 وخالف الناس ابن عصفور قاطبةً - كما قال أبو حيان -^(٦)، في أن (ماذا) يصح أن تكون كلها اسما موصولا بمعنى (الذي) - كما هي في هذا البيت على رأي الجمهور -
 وحكى رجوعه حيث قال: وقد رجع الأستاذ أبو الحسن عن هذا الترجيح في بعض تصانيفه^(٧).

قال ابن هشام: ((ونقول إذا قدرت (ماذا) بمعنى (الذي) أو بمعنى (شيء) لم يمتنع كونها مفعول (دعي))^(٨).

(١) تعليق الفرائد للدماميني ٢٠٠/٢-٢٠٢.

(٢) حاشية الصبان ١/١٥٩، وينظر حاشية الصبان أيضا ٣/٢٨٠.

(٣) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدي، ينظر ديوانه ص ٢١٣، خزنة الأدب ٧/٤٨٩، ١١/٨٠، وعزي إلى غيره، ينظر لسان العرب ١٤/١٢.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٧٨-٤٧٩.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٤٠٥، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٦٤، تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٥١٤.

(٦) التذليل والتكميل ١/١٨٥/أ، ب، وما ذكره أبو حيان فيه نظر؛ لأنه ذكر بعده أن أبا علي الفارسي أنكر أن تكون (ماذا) في البيت موصولة بمعنى (الذي)، وعليه فلم ينفرد ابن عصفور بهذا الرأي كما أشار إليه أبو حيان في كلامه السابق.

(٧) ينظر: التذليل والتكميل ١/١٨٥/أ، ب.

(٨) المغني ١/٣٠١.

وعقبَ الدماميني على قول ابن هشام بقوله: ((قلتُ: وفيه تسليم لامتناع أن يعمل السابق على (ماذا) فيها للاستفهام))^(١).

ويتلخص مما سبق ثلاثة أقوال في حكم لزوم تصدر (ماذا) الاستفهامية:

القول الأول: لزومها الصدر شأنها شأن بقية أدوات الاستفهام، وعليه الجمهور.

القول الثاني: فوات التصدر في حال الحكاية في الاستثبات عند الكوفيين - كما

سيأتي - شأنها شأن بقية أدوات الاستفهام التي تفوت صدارتها بذلك.

القول الثالث: وهو ما ذهب إليه ابن مالك ومن معه من أن (ماذا) لا تستوجب

التصدير، والعلة هي تركيب (ما) مع (ذا).

وهو القول الراجح عندي، وذلك لكثرة الشواهد المروية عن العرب كما نقل ذلك

عنهم أبو علي القالي وغيره^(٢).

وعليه يتخرج ما ذكره الدماميني سابقا [في (ما) الاستفهامية] من فوات تصدورها

والمقصود حال تركيبها مع (ذا)، إذ قد يحدث بالتركيب معنى وحكما لم يكن قبله كما نص

على ذلك بعض النحاة^(٣).

مسألة: من ذا:

نص بعض النحاة على أن حكم (من ذا) حكم (ماذا) المتقدم كما نص على ذلك

السمين^(٤).

ويرى الفراء أن العرب تصل (من) في الاستفهام بـ (ذا) حتى تصير كالحرف الواحد^(٥).

وهذا خلاف ما يراه ثعلب، إذ نص في "مجالسه" على أن (ذا) لا تُركَّب مع (من)

فيجعلان اسما واحدا؛ لأن (من) للعاقل و(ذا) لكل شيء، وجعلوها مع (ما) كلمة واحدة؛

(١) تعليق الفرائد ٢/٢٠٠.

(٢) ينظر: الأمالي لأبي علي القالي ٢/٢٥، مجمع الأمثال للميداني ١/٦٥، الروض الأنف للسهيلى ٢/١٦٨،

طراز المجالس للشهاب الخفاجي ص ١٩٣، أساليب الاستفهام في القرآن الكريم ١/١٦٩-١٧١.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر ١/٢١٠.

(٤) الدر المصون ١/٥٩٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٣٢.

لأن (ما) لكل شيء و(ذا) لكل شيء^(١). ووافق ثعلب في رأيه عدة من النحاة^(٢).
ولكن الراجح هو الرأي الأول، وهو كون (من ذا) بمعنى (ماذا) وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله في "الخلاصة":

ومثل (ماذا) بعد (ما) استفهام أو (من) إذا لم تلغ في الكلام

وهو ما صححه بعض الشراح: كالأشموني^(٣)، والشيخ خالد^(٤)، وقبلهما الدماميني^(٥).
وأما عن الحكم من حيث التصدر فلم أجد فيه نصا لأحد من النحاة.
والذي يظهر أن الحكم متحد لاتحاد العلة.

سادسا: (كم) الاستفهامية:

(كم) بنوعها خبرية أو استفهامية تلزم الصدر، وأما الاستفهامية فكما قال ابن عصفور:
(فأمر تصدُرُها بَيِّنٌ لَأَنَّ الاسْتِفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ)^(٦)، وسأفرد الحديث عن (كم) الخبرية
لاحقا إن شاء الله تعالى لأنها مختلف في تصدُرُها، وأما (كم) الاستفهامية فتصدُرُها مجمع عليه
ولم ينص أحد من النحاة على المخالفة.
(كم) الاستفهامية) بمعنى: (أي) الاستفهامية^(٧)، شأنها شأن جميع أسماء الاستفهام كما
سبق التنبيه إلى ذلك.

ومن النصوص الدالة على تصدُرُها ما قاله النحاس عند قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا
مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ﴾^(٨): ((كم) في موضع نصب بـ (أهلكتنا) ولا يعمل فيه (يروا)، وإنما
يعمل في الاستفهام ما بعده)^(٩).

(١) مجالس ثعلب ص ٥٩٤.

(٢) كأبي علي الفارسي في: البصريات ٣٥٢/١، والنحاس في إعراب القرآن ٣٣٠/١، وابن الأنباري في البيان

١٦٤/١، وصدر الأفاضل في التخمير ٣٢٩/١.

(٣) شرح الأشموني على الألفية ١٥٩/١.

(٤) التصريح ١٣٨/١.

(٥) تعليق الفرائد ٢٠٢/٢.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٢، وينظر الإرشاد للقرشي ص ٢٦٧.

(٧) الإرشاد للقرشي ص ٢٦٥.

(٨) الأنعام: ٦.

(٩) إعراب للنحاس ٥٦/٢، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٣١٣/١-٣١٩.

ولا يضاف من الأسماء الاستفهامية غير (أيّ) باتفاق، و(كم) في الاستفهام عند الزجاج في نحو (بكم درهمٍ اشتريتَ؟) والصحيح أن جره بـ (من) محذوفة^(١).
و(كم) الاستفهامية تفوت صدارتها عند الكوفيين حال الاستثبات بشرط العطف تقول: (قبضتَ عشرين وكم)، إذا استثبت من قال: (قبضتُ عشرين وكذا وكذا)^(٢).

سابعاً: (كيف) الاستفهامية:

قال ابن مالك: ((ولـ (كيف) صدر الكلام كغيرها من أدوات الاستفهام، ولا تخرج من الاستعمال عن أن تكون في موضع نصب على الحال أو خبر مبتدأ في الحال أو الأصل إلا ما شذ من نحو جرّها بـ (على) في قول بعضهم: (على كيف تبيعُ الأهمرين))^(٣).
والاستفهام لا يقع حالا وإنما الذي يقع حالا وحده (كيف)، ولذلك تبدّل منه الحال بإعادة حرف الاستفهام نحو: (كيف ضربت زيدا، قائما أم قاعدا؟)^(٤).
وهي اسم بلا خلاف، وإنما ذُكرت في كتب الخلاف النحوي ضمن مسائل الخلاف لخفاء الدليل على كونها اسماً، وليس لوقوع الخلاف في اسميتها^(٥).
وكونها من لازم الصدر أمرٌ مجمع عليه.
وما حكاه الرضى من أن (كيف) قد يدخل عليها عامل متقدم فتفقد الصدارة وتسليخ عن الاستفهام نحو ما حكاه قطرب^(٦)، لا يفيت تصدورها حال الاستفهام، قال الرضى: ((وأما قولهم: (انظر إلى كيف تصنع) فكيف فيه مخرج عن الاستفهام؛ لسقوطه عن الصدر))^(٧).

(١) ينظر: المغني ١/٣٠٠.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٨٢-٣٨١، التذيل والتكميل ٣/١٤٦ب-١٤٧أ.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤/١٠٥، وعقب عليه أبو حيان في شرح التسهيل بقوله: وهو كلام جيد. التذيل والتكميل ٥/١٩٣أ، وينظر: شرح الكافية للرضى ٢/١١٧.

(٤) الدر المصون ٢/٣٢٢.

(٥) ينظر: مسائل خلافة في النحو للعكبري ص ٥١-٥٣، التبيين للعكبري ص ١٢٩-١٣١.

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي على المغني ١/٢١٨-٢١٩، حاشية الأمير ١/١٧٤، دراسات عضية ٢/٤٢٠، إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٢٠.

(٧) شرح الكافية للرضى ٢/١١٧.

وقال الشمي: ((اعلم أن معنى الاستفهام قد سلب عن (كيف) كما حكى قطرب عن بعض العرب: (انظر إلى كيف تصنع)، وبقي دالاً على نفس الحال أي إلى حال صنعه))^(١). فهي هنا قد خرجت عن باب الاستفهام، وبالتالي سلبت استحقاق التصدر فوقعت حالا، إذ أن (كيف) قد تستعمل اسماً معرباً مجرداً عن الاستفهام بمعنى الكيفية، كما قيل به في قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾^{(٢)(٣)}.

وهذا مخالف لما فهمه صاحب "إعراب الجمل" من أن (كيف) الاستفهامية تسلب التصدر بدليل قوله بعد أن حكى قول الرضي المتقدم: والصحيح أن (كيف) لها الصدارة، ولا يعمل فيها ما قبلها.

أما ما حكوه من قولهم: (انظر إلى كيف يصنع)، و(على كيف تبيع الأحمريين)؛ فشاذا لا يعول عليه^(٤).

قلت: وقدّها للصدارة منوطاً بانسلاخها عن الاستفهام، وعليه فليس فيها مخالفة من حيث لزومها الصدر حال كونها استفهاماً حتى يكون في المسألة رأي راجح، إذ أن حكم الاستفهامية مغايراً لحكم الخبرية.

ويؤيد هذا ما حكاه أبو حيان بقوله: ((حكى أبو عثمان عن أبي الحسن: (زيدٌ كيف؟) فتجريه مجرى قولك (زيدٌ قام) البتة، قلت له: أفكيف هنا جملة؟ قال: نعم))^(٥).

لأنه يدرك أن لها التصدر ومن هنا استفهَمَ، وجعلها جملة لا يفيت صدرها.

وأما تأخيرها مفردةً فلا يجوز، قال أبو حيان: لا يجوز: (علّمك كيف)^(٦).

وأما قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا﴾^(٧) فأعربه العكبري بقوله: (كيف) في

موضع نصب بـ (فعلنا) ولا يجوز أن تكون فاعل (تبين) لأمرين:

(١) حاشية الشمي (النصف من الكلام) [بتصرف يسير] ٢٧/٢.

(٢) الفيل: ١.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ٤٠/٢.

(٤) إعراب الجمل وأشبه الجمل للدكتور فخر الدين قباوة ص ٢٢٠.

(٥) تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٣٨٧-٣٨٨.

(٦) تذكرة النحاة ص ٦٣٦.

(٧) إبراهيم: ٤٥.

أحدهما: أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله.

والثاني: أن (كيف) لا تكون إلا خبراً أو ظرفاً أو حالا على اختلافهم في ذلك^(١).

مسألان:

المسألة الأولى: قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((ذهب هشام إلى أن (كيف) تقع حرف نَسَقٍ، وزعم أنه لا ينسق بها إلا بعد نفي... ولا يجوز عند أهل النظر أن يُعطف بـ (كيف) لأنها اسم ويبدأ به، تقول: (كيف زيدٌ؟) ولا يكون هذا في حروف العطف. ونسب ابن عصفور العطف بـ (كيف) للكوفيين.

وقال ابن بابشاذ: لم يذهب إلى العطف بـ (كيف) إلا هشام وحده وهو غير مستقيم))^(٢).

المسألة الثانية: بَلَّة: كلمة على ثلاثة أوجه: اسم لدَع، ومصدر بمعنى الترك، واسم

مرادف لـ (كيف)^(٣).

وهي تستحق التصدر إذا وقعت اسماً مرادفاً لـ (كيف)، وتُبنى لتضمناها معنى حرف الاستفهام مثل: (كيف)^(٤).

ثامناً: (أي) الاستفهامية:

هي في موضعي الشرط والاستفهام مستحقةٌ صدرَ الكلام، فلا يتقدم شيء مما بعدها عليها، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها^(٥)، إلا الخافض، بشرط أن يكون متعلقاً بالفعل الذي يليها.

واستثنى الكوفيون حال الاستثبات، فإنه قد يتقدم العامل عليها عندهم، فإذا قال قائل: (ضربتُ رجلاً)، قلت: إذا استثبته: (أيا ضربت؟) و(ضربت أياً؟)^(٦).

واعلم أنه لا يجوز أن يلي (أيّاً) إذا كانت استفهامية شيء من الأفعال إلا أفعال

(١) إملاء ما من به الرحمن... للعكبري ٧٠/٢.

(٢) ينظر: التذليل والتكميل ٤/١٤٧ب-١/١٤٨أ.

(٣) المعنى ١/١١٥.

(٤) حاشية الدسوقي على المعنى ١/١٢٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٦٨، ٤/١٠٥، الروض الأنف ٣/٢١٩، المرجل لابن الحشاش ص ٢٧٢، الأزهية ص ١٠٨.

(٦) ارتشاف الضرب ١/٥٤٩.

القلوب.. وأما الأفعال المؤثرة فلا يجوز أن تدخل على الاستفهام؛ لأنها لو دخلت عليه لا تخلو من أن تلغىها أو تعملها، وكلا الأمرين لا يجوز^(١).
وأسماء الاستفهام كما تقدم كلها مقدره بـ (أي) الاستفهامية، ولا يضاف من أسماء الاستفهام غير (أي) باتفاق^(٢).

وأما إعرابها في الاستفهام والجزاء دون بقية أسماء الاستفهام؛ فلأنهم لم يستعملوها إلا مضافة، والإضافة من خواص الأسماء فقوي أمر الاسم فيها، فردت إلى أصلها في الإعراب^(٣).

تاسعا: (أم) المتصلة والمنفصلة:

ذكر المرادي في تبيياته أن حصر (أم) في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور، وذهب أبو زيد إلى أن (أم) تكون زائدة، فهو قسم ثالث.
وسميت المتصلة متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، ولذلك لم تقع إلا بين مفردين أو ما في تقديرهما غالباً.
وسميت المنقطعة منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين^(٤).
والنحاة نصوا على أن (أم) بقسميها من حروف الاستفهام كما سبقت الإشارة إليه في أول الفصل.

وقال ابن السراج: ((اعلم أن (أم) لا تكون إلا استفهاماً وهي على وجهين، على معنى: (أيهما) و(أيهم)، وعلى أن تكون منقطعة من الأول))^(٥).
وقال المبرد: ((فأما (أم) فلا تكون إلا استفهاماً وتقع في الاستفهام في موضعين:

(١) التخمير ٢٨٠/٣.

(٢) ينظر: المغني ٣٠٠/١، الدر المصون ٢٤٥/٢، شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص ٥٢٥.

(٣) الإيضاح في شرح الفصل لابن الحاجب ٤٩٢/١.

(٤) شرح المرادي (توضيح المقاصد) ٢٠٤-٢٠٥/٣، وينظر: الأشباه والنظائر ٤٨٩/٢، ٢٠-٨/٤، وينظر: مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ١٢٨.

(٥) الأصول لابن السراج ٢١٣/٢، وعددها ابن السراج في شرح الموجز ضمن حروف العطف وإن كانت للاستفهام. ينظر: الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج ص ١٠٤-١٠٥.

أحدهما: أن تقع عديلة الألف على معنى (أي) وذلك قولك: (أزيدُ في الدار أم عمرو؟)...

والموضع الثاني: أن تكون منقطعة مما قبلها خبرا كان أو استفهاما^(١)... وهي مثل الهمزة حرف للاستفهام لا تفارقه^(٢)، إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة^(٣).

وأستشكلُ عدَّهم لـ (أم) من حروف الاستفهام مثلما استشكل ذلك الدماميني بقوله: ((وأنا أستشكل عدَّهم لـ (أم) مطلقا، أما المتصلة فلأنَّ مدخولها على مدخول الهمزة فيثبت مشاركتها لما قبله في كونه مستفهما عنه بقضية العطف [أي أن المتصلة متمحضة للعطف]، وأما المنقطعة فلا نسلِّم أن الاستفهام جزء معناها ولا أحد معنيها بل المفيد له الهمزة المقدَّرة. ولكن هذا البحث لا يجدي المصنف [أي ابن هشام] نفعا في رفع النقص الوارد عليه هنا فهو معترف بما قاله غيره من أن (أم) من أدوات الاستفهام^(٤).

وقال الأمير: (((أم) ليست من أدوات الاستفهام، وإن المتصلة مجرد العطف فيتسلط الاستفهام بواسطة العطف، وإلا لكانت (أو) للاستفهام في: (أقام زيدُ أو عمرو)، والمنقطعة تقدر أداة الاستفهام بعدها فيندفع الإيرادان.

ولكن هذا خلاف كلام المصنف والنحاة، فإنَّ ظاهر كلامهم عدُّها من أدواته حقيقة^(٥).

وقال الشمني: ((وإنما عدوا (أم) من أدوات الاستفهام إن سلِّم أنهم عدوها منها؛ لأن المتصلة ملازمة لمعناه الحقيقي أو المجازي سابقا عليها، والمنقطعة مقارنة في الغالب لمعناه متأخرا عنها، ولم يريدوا أنها موضوعة للاستفهام^(٦).

(١) المقتضب ٢٨٦/٣-٢٨٨، وينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٣٩/١-٣٤٠.

(٢) المقتضب ٢٩٠/٣، ٣٠٧.

(٣) ينظر: النكت للأعلم الشنمري ٨٠٨/٢-٨١٠، أمالي ابن الشجري ١٠٧/٣، كشف المشكل في النحو ص ٦٢٩، شرح الأنموذج للأردبيلي ص ٢٢٨، المقتصد شرح الإيضاح: حيث نص عليها أبو علي في الإيضاح ٩٤٨/٢-٩٥٢.

(٤) حاشية الدماميني على المغني ٢٩/١.

(٥) حاشية الأمير على المغني ١٤/١.

(٦) حاشية الشمني (النصف من الكلام) ٢٩/١.

وعقَّب الأمير على كلام الشمي المتقدم بقوله: ((وما في الشمي بعيداً))^(١).
قلت: وما ذكره الشمي فيه نظر، فهو يشكُّك في عدَّ النحاة لـ (أم) من أدوات
الاستفهام حقيقة، وهذا مخالف لما ذكره النحاة سابقاً ولما سيأتي.
وذكر الصبان كلام الشمي المتقدم، ولم يعترض عليه صراحة إلا أنه أعقبه بقوله: ((ولم
يعدّها من الاستفهام الزمخشري في "الفصل" وابن الحاجب وشراح كل منهما))^(٢).
وما يدل على عدمهم (أم) للاستفهام قول الأصمعي: أنشدني أبو عمرو لرجل من
تغلب^(٣):

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقَ بِهِ رُئْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّبَنِ

قال الشيخ أبو علي: ((هذه المسألة فيها إشكال وهو أن (أم) للاستفهام ودخلت عليه
(كيف)، فوجه ذلك أن (أم) هاهنا عاطفة و(كيف) للاستفهام))^(٤).
وجعلها ابن جني مما خلعت عنه دلالة الاستفهام في هذا البيت حيث قال: ((... ف (أم)
في أصل الوضع للاستفهام كما أن (كيف) كذلك، ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد، فلا
بدّ أن يكون أحدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام، وينبغي أن يكون ذلك الحرف (أم)
دون (كيف)... ولا يجوز أن تكون (كيف) هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام لأنها لو
خلعت عنها لوجب إعرابها لأنها إنما بُنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام، فإذا زال عنها
ذلك وجب إعرابها))^(٥).
وكونها للاستفهام عندهم هو الذي أوجد هذا الإشكال إذ أن الاستفهام - كما يقول
ابن هشام - لا يدخل على الاستفهام^(٦).

(١) حاشية الأمير على المغني ١٤/١.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٧٤/٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو لأفنون التغلبي، ينظر: خزانة الأدب ١١/١٢٩، ١٤٢، لسان العرب
٢٦٨/١٠، الدرر ١١١/٦.

(٤) المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ص ١٩٣، حاشية السيوطي على المغني ٧٧/ب.

(٥) الخصائص لابن جني ٢/١٨٤، ٣/١٠٧، وينظر: ابن يعيش ٤/١٨، الأشباه والنظائر ١/٤٣٩-
٦٧٤، ٤٤٠.

(٦) المغني ١/٤٤.

وحرف الاستفهام إذا دخل عليه ما يدل على الاستفهام خلَع دلالة الاستفهام.
كما في قوله^(١):

سَائِلٌ فَوَارِسٌ يَرْبُوعٌ بِشَدَّتِنَا أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ

فإن (هل) بمعنى (قد)^(٢)، خارجة عن باب الاستفهام لملاقاة همزة الاستفهام.

ولو لم تكن للاستفهام حقيقة عند جمهور النحاة لما تأتى كل ذلك.

قلتُ: وقد عارض كونها للاستفهام شيان:

أحدهما: عدم تصدرها كبقية أدوات الاستفهام.

الثاني: معنى العطف الذي فيها، كما قال في "الصاحي": (((أم) حرف عطف نائب عن

تكرير الاسم أو الفعل... ويقولون ربما جاءت لقطع الكلام الأول واستئناف غيره، ولا يكون

حينئذ من باب الاستفهام... وقال آخرون في (أم) معنى العطف وهي استفهام كالألف، إلا

أنها لا تكون في أول الكلام؛ لأن فيها معنى العطف))^(٣).

ونصُّ ابن فارس صريح على أن (أم) وخاصة (أم) المنقطعة ليست استفهامية بل هي

متمحضة للعطف، ثم ارتضى في آخر حديثه من غير أن ينص على (أم) المتصلة صراحة على

أنها حرف عطف ومعناها معنى الاستفهام.

وبهذا ينجلي الإشكال الوارد على النحاة في عدم (أم) من أدوات الاستفهام على الرغم

من عدم لزومها الصدر.

قال ابن بابشاذ: ((و(أم) معناها الاستفهام وهي في العطف على ضربين متصلة

ومنقطعة))^(٤). وكذا قال ابن نور الدين^(٥).

وقد وقع بعض من النحاة في الاضطراب بين كونها للاستفهام أو للعطف كالأعلم

الشتمري وغيره^(٦).

(١) تقدم تحريجه: ص (١٢٠).

(٢) الأشباه والنظائر ١/٦٧٤.

(٣) الصاحي لابن فارس ص ١٦٦-١٦٧.

(٤) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/٢٦١-٢٦٢، إلا أنه رجع ونقض كلامه حيث قال حينما عد

حروف الاستفهام: ومنها ثلاثة للاستفهام وهي همزة وهل وأم. شرح المحسبة ١/٢٦٩.

(٥) مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ١٢٢.

(٦) ينظر: النكت للأعلم ٢/٨٠٨-٨١٠، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ص ٧٨٣-٧٨٧.

والذي أذهب إليه أن حكم المتصلة مغايرٌ لحكم المنقطعة؛ وذلك أن المتصلة حرف عطف شأنها شأن حروف العطف لا يجوز أن تصدر الكلام بحال، وأما المنقطعة ففيها تفصيل، ذلك أن النحاة اختلفوا في تقديرها، كما قال أبو حيان: ((وقد اختلف النحويون في (أم) المنقطعة، فذهب البصريون إلى أنها تُقدر بـ (بل) والهمزة مطلقاً، وذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمنزلة (هل)، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها تكون بمعنى (بل) فقط... وذهب أبو عبيدة إلى أنها بمعنى ألف الاستفهام))^(١).

وذكر ابن مالك أن (أم) المنقطعة تتجرد عن الاستفهام وتخلص للإضراب^(٢). وعقب عليه أبو حيان بقوله: ((.. وهذا الذي ذهب إليه المصنف ليس مذهب البصريين))^(٣).

وذكر أبو حيان أن (أم) المنقطعة لا تأتي بمعنى الألف، ولو كان ذلك لوقعت في أول الكلام كالألف، ولا يجوز ذلك فيها^(٤).

وحكى السمين نقلاً عن ابن عطية أن (أم) تكون بمعنى ألف الاستفهام في صدر الكلام لغة يمانية، وأعقبه بقول أبي حيان في "البحر": ولم أقف لأحد من النحويين على ما قاله ابن عطية.

وإن كان السمين عزاه للطبري مع ابن عطية^(٥).

قلت: حكى ابن منظور هذه اللغة عن الليث أنه قال: ((وتكون (أم) مبتدأ الكلام في الخبر، وهي لغة يمانية يقول قائلهم: (أم نحنُ خرجنا)، (أم نطعمُ الطعام)، (أم نضربُ الهام)؛ وهو يخبر))^(٦).

(١) التذييل والتكميل ٤/١٥٨/أ، ب-١٥٩/أ، ب، وينظر الدر المصون ١/٥٢٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/١١٢.

(٣) التذييل والتكميل ٤/١٥٨/ب.

(٤) التذييل والتكميل ٤/١٥٩/أ.

(٥) الدر المصون ١/٣٧٧-٣٧٨، وينظر: البحر المحيط ١/٤٠١.

(٦) لسان العرب لابن منظور ٣٠/١٤.

وعلى هذا يجوز أن تصدر على هذه اللغة وتكون بمعنى (بل) خارجة عن باب الاستفهام، خلافاً لأبي علي الذي نص في "مسائله المنثورة" على أن (أم) لا تكون مبتدأة إلا للاستفهام^(١).

وذهب الفراء إلى أن العرب تجعل (أم) مكان (بل) إذا كان في أول الكلام استفهاماً، وأما إذا تصدرت (أم) فإن الاستفهام قبلها مقدر^(٢)، وعليه يحمل قول أبي علي المتقدم. والفراء جعل الاستفهام بـ (أم) من الاستفهام الذي لا يلزم الصدر حيث قال: ((من الاستفهام الذي يتوسط في الكلام فيجعل بـ (أم) ليفرق بينه وبين الاستفهام المبتدأ الذي لم يتصل بكلام))^(٣).

وعلى كل الأحوال فـ (أم) لا تصدر إلا إذا كانت منقطعة، وتُخرَج على اللغة السابقة المحكية.

وعدم تصدرها - مع كونها للاستفهام على رأي النحاة - أورد إشكالا لا يحلّه إلا تقدير أنها للعطف لفظاً وحكماً، وإن كان معناها الاستفهام، خلافاً لمن يجعلها للاستفهام تارة وللعطف تارة أخرى كأبي علي^(٤).



(١) المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ص ٢٠١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٧١، ١٣٢، ٤٢٦، ٢/٢٩٦، ٣٩٩، ٣/٣٥، وينظر: حاشية السيوطي على المغني ٧٨/ب.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٤٢٦.

(٤) ينظر: المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ص ١٩٧-١٩٨.

(المبحث الثالث)

خروج الاستفهام عن حقيقته، وعلاقته بفوات تصدره

عبر عنه ابن جني بخلع دلالة الاستفهام، وجعل منه قول الشاعر^(١):

أنى جزوا عامرا سيئا بفعليهم أم كيف يجزونني السؤاى من الحسن

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به رثمان أنف إذا ما ضن باللسن

وجعل منه خلع دلالة الاستفهام عن (من) في قولهم: (ضرب من مناً)^(٢).

وعبر عنه في موضع آخر من "الخصائص" بقوله: باب في نقض الأوضاع إذا ضامها

طارئ عليها، وجعل من ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خيرا^(٣).

وباستقراء نصوص النحاة من خلال كتبهم في هذا المجال وجدت أن الاستفهام

يخرج عن حقيقته في المسائل التالية: التسوية بالنسبة لهمزة الاستفهام، والتعجب،

والخروج عن المعنى لطارئ لفظي كما تقدمت الإشارة إليه سابقاً في كلام ابن جني،

والتعليق لأفعال القلوب في باب (ظن)، وكذا باب الحكاية عند البصريين أو الاستثبات

عند الكوفيين.

وسأفرد لكل مسألة مطلباً خاصاً بها أبين فيه حكم التصدر في كل.

ولما كانت التسوية خاصة بهمزة الاستفهام، ذكرتها مع همزة الاستفهام كما تقدم

وبينت أن همزة الاستفهام إذا خرجت إلى معنى التسوية فإنها لا تستوجب التصدير.

(المطلب الأول)

الحكاية في الاستثبات

والمقصود بالاستثبات عند الكوفيين أنك تعيد لفظ المستفهم عنه ولكن بأحد أدوات

الاستفهام التالية خصوصاً وهي: (من) أو (ما) أو (أي) كأن تقول مجيباً لمن قال لك:

(١) تقدم تحريجه ص (١٣٣).

(٢) الخصائص ٢/١٨٤، وينظر الخصائص أيضاً: ٣/١٠٧.

(٣) الخصائص ٣/٢٦٩.

ضربتُ رجلاً، (ضربتَ من؟) أو: رأيتُ شيئاً، (رأيتَ ما؟) أو: مررتُ برجلٍ،
مررتَ بـ (أي)؟.

وهو من باب الحكاية لأنك تحكي اللفظ بمعناه، إلا أن المقصود هنا الحكاية في
الاستثبات كما نص على ذلك أبو حيان^(١). والحكاية بـ (من) و (أي) الاستفهاميتين شيء
يقره البصريون^(٢)، كما أن الحكاية سمعت في (أين) و (كم) الاستفهاميتين.

وهو محمول على الشذوذ عند البصريين^(٣)، خلافاً للكوفيين الذين جعلوا باب الحكاية
في الاستثبات قياساً، ويفت صدارة الاستفهام كما سيأتي في المسألتين التاليتين:

المسألة الأولى: الاستثبات بين سلب التصدر وعدمه:

مذهب البصريين أن الاستفهام له الصدر سواء قصد به الاستفهام ابتداءً أم كان
للاستثبات، ولم يحفظوا - كما قال أبو حيان - من تقديم العامل في الاستثبات إلا قولهم:
(ضرب من مناً)، واعتقدوا شذوذه^(٤)، وهذه الحكاية حكاها يونس عن بعض العرب^(٥).
قال الرضى: ((حكى يونس أنه سمع: (ضرب من مناً؟) استفهام عن الضارب
والمضروب، قال سيويه: هذا بعيد، وقال يونس: هذا لا يقبله كل أحد، وذلك لتقدم الفعل
على كلمة الاستفهام))^(٦).

وهذه الحكاية حكاها عنه سيويه - كما قال الشيخ خالد -: ((ووجهه أنه أزال
الاستفهام عن صدرته، وأعرب أحدهما: فاعلاً، والآخر: مفعولاً))^(٧).

وجعل ابن جنى هذا من باب تدرج اللغة حيث قال: ((ومن ذلك قولهم في الاستثبات
عمن قال: ضربت رجلاً: منا؟ ومررت برجل: مني؟ وعندي رجل: منو؟، فلما شاع هذا

(١) ينظر: التذيل والتكميل ٢١٤/٥.

(٢) ينظر: التذيل والتكميل ٢١٣/٥، ٢١٧/ب-٢١٨/أ. وينظر: الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج
ص ١٣٢-١٣٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٢٠/١، ٢٧٤/٢-٢٧٥.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٨/٢، المساعد لابن عقيل ٢٦٩/٣-٢٧٠.

(٦) شرح الكافية للرضى ٦٣/٢.

(٧) التصريح ٢٨٤/٢.

ونحوه عنهم تدرجوا إلى أن قالوا: (ضرب من مناً)، كقولك: (ضرب رجل رجلاً) ((^(١)).
والاستثبات لا يفيت التصدر للاستفهام عند البصريين حيث حملوا ما نقل الكوفيون من
ذلك على الشذوذ، كما أشار إلى ذلك السيوطي^(٢).
وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن الاستفهام إذا قصد به الاستثبات فإنه لا يلزم
الصدر^(٣)، وهو مخالف لقواعد البصريين كما نص عليه الشيخ خالد^(٤)، إلا أن الكوفيين
وافقوا البصريين في أن الاستفهام إذا لم يُقصد به الاستثبات فإنه يلزم الصدر^(٥).
والراجع ما ذهب إليه البصريون، وذلك لقلّة السماع عن العرب في ذلك كما أن
الكوفيين اختلفوا كما سيأتي في المسألة الثانية في أدوات الاستفهام التي يقع بها الاستثبات.
ونصوص أبي حيان في كتبه تشير إلى موافقة الكوفيين^(٦)، وهو غير الراجح عندي.

المسألة الثانية:

هل يكون الاستثبات في جميع أدوات الاستفهام عند الكوفيين ومن وافقهم؟
الذي تفيده نصوص النحاة أن ذلك مقصور على: (ما) و (من) و (أي)، من بين أدوات
الاستفهام، وحكي ذلك في (أين) وكذا في (كم) حال العطف، وتفصيل ذلك أن الكوفيين
ذهبوا إلى أن ما قصد به الاستثبات لا يلزم الصدر... وحكوا أن العرب تفعل ذلك في (من)
و(ما) تقول لمن قال: ضربت رجلاً، (ضربت من؟) و(ضربت ماذا؟) و(ضربت مه؟) ولمن قال:
ضربت الرجل، (ضربت الما؟)، و(ضربت الماذا؟)، و(ضربت المه؟)، يادخال (أل) عليهما.
وحكى محمد بن جرير أن العرب تقول: (تفعل ماذا؟)، (تصنع ماذا؟)...^(٧)
وحكى الكوفيون أن العرب تقدم العامل على (أي) يقولون لمن قال: ضربت رجلاً،
(ضربت أيا؟).

(١) الخصائص ٣٤٩/١.

(٢) ينظر: همع الهوامع ١٠/٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٧٤-٢٧٥، وينظر: طراز المجالس ص ١٩٤.

(٤) التصريح ٢٨٣/٢.

(٥) ينظر: همع الهوامع ١٠/٣، وينظر: معاني القرآن للفراء ١٣٩/١، ١٤٢، ٣٧٦/٢.

(٦) ينظر: منهج السالك ص ١٠٦، التذليل والتكميل ١٤٦/٣، ب، الارتشاف ٢٧٤-٢٧٥.

(٧) ينظر: الروض الأنف للسهلي ١٦٨/٢.

قال أبو حيان: ولم يقدموا العامل في شيء من أسماء الاستفهام غير (من) و (ما) و (أي) إلا ما حكاها بعضهم عن بعض العرب أنه قال: (إنَّ أين الماء والعشب؟) لمن قال: إنَّ في موضع كذا ماءً وعشبا^(١).

وقد يجيء ذلك في (كم) في العطف، حكى من كلامهم: (قبضتَ عشرين وكم؟) إذا استثبت من قال: قبضتَ عشرين كذا وكذا، ومحسَّن ذلك أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه^(٢).

وعلى هذا لا يجوز الاستثبات عن الكوفيين في غير ما تقدم^(٣).

ولم يعلل النحاة لذلك، ولكن العلة هي السماع، فالقواعد الكوفية تدور مع السماع، حتى وإن كان نصوصاً متفرقة، خلافاً لمنهج البصريين في ضبط القواعد على الجمهور من كلام العرب.

قال أبو حيان: ((وما ذكره الكوفيون من جواز تقديم العامل على اسم الاستفهام في الاستثبات لا يعرفه البصريون))^(٤).

وما ذهب إليه البصريون هو الراجح لموافقته لجمهور كلام العرب في لزوم الصدارة لجميع أدوات الاستفهام، وهو ما رجحه السمين الحلبي^(٥).

(المطلب الثاني)

خروج الاستفهام إلى معنى التعجب

قد يخرج الاستفهام إلى معنى التعجب إلا أن خروجه إلى معنى التعجب لا يسلبه حق التصدر.

قال السمين: ((لا يكون مجوزاً لتقدم العامل على اسم الاستفهام وإن دخله معنى التعجب ألا ترى أن (كيف) و (أني) وإن دخلهما معنى التعجب لا يتقدم عاملهما عليهما))^(٦).

(١) ارتشاف الضرب ٢/٢٧٤-٢٧٥.

(٢) التذيل والتكميل ٣/١٤٦/ب، المساعد لابن عقيل ٢/١١٣-١١٤.

(٣) المساعد ١/٤٣٤-٤٣٥.

(٤) منهج السالك لأبي حيان ص ١٠٦.

(٥) ينظر: الدر المصون ٦/٤٨٩.

(٦) الدر المصون ٦/٤٨٩.

وجعله ابن جني من باب نقض الأوضاع إذ ضامَّها طارئاً عليها حيث قال: ((من ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً، وذلك قولك: (مررت برجلٍ أي رجلٍ!) فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهماً...، وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكان التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبرية))^(١).

ولم ينص على سلب التصدر، ولم أجد نصاً عند النحاة غير نص السمين المتقدم وعليه عولت.

قلت: ومقتضى القياس أن الاستفهام إذا خرج عن معناه الحقيقي فإنه يسلب تصدرة ولكنه هنا بقي على لزوم التصدر لوجهين:

الأول: لأن الاستفهام والتعجب شيان متقاربان.

الثاني: التعجب معنى من المعاني يستوجب التصدير كما لزم (ما) التعجبية صدر الكلام - كما سيأتي ذلك في موضعه - فإذا خرج عن الاستفهام فإنه يلزم الصدر؛ لحيثه للتعجب.

مسألة:

تخرج همزة الاستفهام عن الاستفهام الحقيقي إلى ثمانية معان كما ذكر ذلك ابن هشام^(٢)، من بين هذه المعاني: التسوية وقد تقدم حكمها من حيث لزوم التصدر. وأما بقية المعاني فلم أجد نصاً من حيث فوات التصدر وعدمه لأحد من النحاة. والقياس يقتضي فوات التصدر لفوات موجهه، وهو مجيء الاستفهام على حقيقته. وأما من حيث الاستعمال فلسان العرب على إلزامها الصدر في جميع المعاني باستثناء التسوية.

(١) الخصائص ٢٦٩/٣.

(٢) ينظر: المغني ١٧/١-١٨.

(المطلب الثالث)

معنى التعليق بالاستفهام في باب (ظن) الآتي بمعنى العلم واليقين

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى:

اتفق النحاة - كما سيأتي إن شاء الله في مسألة التعليق - على أن أسماء الاستفهام من المعلقَات في باب (ظن)، ولكن نشأ اشكال بسيط وهو تعليق الاستفهام لـ (علم) إذا قلت: (علمتُ أزيدُ قائمٌ)، فما معنى الاستفهام مع حصول العلم؟
أجاب النحاة بأن هذا صورته صورة الاستفهام وليس معناه معنى الاستفهام، وكذا جميع الاستفهام الذي علق عن العمل.
ولذلك لا يكون لمثل هذا الاستفهام جواب البتة، بخلاف الاستفهام الذي لم يعلق هذه الأفعال^(١).

وعليه فالاستفهام هنا خارج عن حقيقته^(٢)، وعليه نصَّ سيبويه^(٣).

قال أبو حيان: ((وقال بعض حذاق شيوخنا: اعلم أن أدوات الاستفهام استعملت في هذا الموضع مجردة من معنى الاستفهام.. ولذلك لا يجاب مثل هذا الاستفهام فقد غيروه عن الاستفهام إلى غيره))^(٤).

وقال المرادي: ((ما معنى تعلق العلم بالاستفهام في نحو: (علمتُ أزيدُ عندك أم عمرو)؟ قلتُ: هذا كلام صورته الاستفهام، وليس المراد به الاستفهام؛ لأنه مستحيل الاستفهام عما أخبر أنه يعلمه، وإنما المعنى علمت الذي هو عندك من هذين الرجلين))^(٥).

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيحي ص ٩٩.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤٨/٧، دراسات لأسلوب القرآن لعزيمة ٢٨٠/٣.

(٣) الكتاب ١٢٠/١.

(٤) منهج السالك ص ٩٥-٩٦، وينظر البحر المحيط ٤٥/٧.

(٥) شرح المرادي على الألفية (توضيح المقاصد) ٣٨٤/١-٣٨٥.

المسألة الثانية: حكم الاستفهام هنا من حيث لزوم الصدارة:

الاستفهام بالرغم من خروجه عن معناه الأصلي إلا أنه بقي على حكمه من حيث التصدر، ولذلك علق هذه الأفعال.

قال ابن مالك في "شرح التسهيل": ((اللفظ المستقر له حكم إذا قصد به غير معناه على سبيل النيابة لا يُغيّر حكمه، ولذا لم يغير حكم الاستفهام في مثل: (علمتُ أيُّ القوم صديقك))^(١).

وقال في موضع آخر من "شرح التسهيل": ((عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم، ولذلك استصحب للاستفهام في نحو: (علمتُ أزيداً ثم أم عمرو)، ما كان له من له من التزام التصدير، مع أن معنى الاستفهام قد تغير))^(٢).

فإن قيل لم لم يتغير الحكم كهزمة التسوية لما خرجت عن الاستفهام سلبت التصدر وكذا هنا الاستفهام ليس على حقيقته وقد أبقى على استحقاقه الصدرية بدليل التعليق؟

أجاب ابن هشام عن ذلك بقوله: ((قلنا بل الاستفهام مراد هنا إذ المعنى في قولك: (علمتُ أزيداً قائم)، هنا علمتُ ما يجاب به قول المستفهم أزيداً قائم))^(٣).

وفيه نظر، قال الدسوقي: ((وحاصل الجواب أن الاستفهام إنما يمتنع عمل ما قبله فيه إذا كان له الصدارة بأن كان حقيقياً، وهنا ليس كذلك))^(٤).

كما أن الاستفهام الذي ليس على حقيقته لا يستوجب التصدير كما نص عليه الشمني^(٥).
والصحيح عندي أنها حالة نادرة كما قال أبو حيان: ((ليس الاستفهام في باب التعليق مراداً به معناه، بل هذا من المواضع التي جرت في لسان العرب مُغَلَّباً عليها أحكام اللفظ دون المعنى، ونظير ذلك (أي) في باب الاختصاص))^(٦).

إذ بالرغم من أن الاستفهام في باب التعليق صوري محض إلا أنه لا تزال له الصدارة^(٧).

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٦١/٣.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١.

(٣) المغني ١٤١/١-١٤٢.

(٤) حاشية الدسوقي على المغني ١٥٤/١.

(٥) حاشية الشمني (النصف من الكلام على مغني ابن هشام) ٢٨٧/١.

(٦) البحر المحيط ٢/٢٩٤، نقلاً عن دراسات لأسلوب القرآن لعزيمة ٤١٩/٢.

(٧) ينظر: أساليب الاستفهام في القرآن لعبد العليم فوده ٣٧٢/٢.

الفصل الثاني

أدوات الشرط

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

أدوات الشرط ولزوم الصدارة.

المبحث الثاني:

تعداد أدوات الشرط التي تلزم الصدر، مع بعض الأحكام المتعلقة بها.

المبحث الثالث:

مسائل منثورة متعلقة بالصدارة في باب الشرط.

(المبحث الأول)

أدوات الشرط ولزوم الصدارة

ذهب جمهور البصريين إلى أن لأدوات الشرط - سواء أكانت جازمة أم غير جازمة - صدر الكلام^(١)، وأنها في التصدر مثل الاستفهام^(٢)، من ذلك قول ابن يعيش: ((الشرط كالاستفهام... له صدر الكلام))^(٣).

ذلك أن كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه، وكان حرفاً فمرتبه الصدر... والسر في ذلك القصد إلى التنبيه على القسم الذي دل عليه الحرف كالاستفهام والشرط ليصرف السامع ذهنه إليه أولاً^(٤).

وأيضاً أداة الشرط مؤثرة على معنى الشرط فيجب تقديمها، كما تقدم في تعليل الصدارة^(٥).

وبقية أدوات الشرط لزمّت الصدارة؛ لأنها في معنى حرف الشرط، وهو (إن) الشرطية^(٦).

وقال الشيخ عبد القاهر: ((وإنما لزمها الصدر لنيابتها عن حرف الشرط الذي له صدر الكلام))^(٧).

وذهب الكوفيون - ومعهم أبو زيد^(٨) - إلى أن أدوات الشرط ليس لها حكم التصدر، وغزى ذلك - أيضاً - إلى المبرد^(٩).

(١) الرضي ١/١٦٥، ٢/٩٣، ابن يعيش ٧/٩، ارتشاف الضرب ٢/٥٥٨، المغني ٢/٥٤٥، مجمع الفواعل ٤/٣٣٢-٣٣٣، حاشية الخضري ٢/١٢٢، وينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٢/٧٢١.

(٢) الأصول ٢/١٦٢، أمالي ابن الشجري ٢/١٨-١٩، التخمير لصدر الأفاضل ٤/١٤٩.

(٣) ابن يعيش ٧/٩.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/٣٤٧، وينظر: أمالي ابن الحاجب ٤/٦٣، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/١٩٢.

(٥) ينظر: الرضي ١/٢٣.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١/١٠٥.

(٧) المقتصد شرح الإيضاح، للشيخ عبد القاهر ٢/١١٠٩-١١١٠.

(٨) ينظر: النوادر ص ٧٠.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٦١١، الارتشاف ٢/٥٥٨، الدر المصون للسمين ٣/٥٩.

والذي يظهر أن للمبرد أكثر من قول في هذه المسألة، إذ أنه وافق الجمهور في "المقتضب"، وأثبت التصدر لأدوات الشرط^(١).

ووافق بعضُ البصريين الكوفيين.

كما أن للفراء نصاً في "معانيه" يفيد لزوم أداة الشرط صدر الكلام^(٢)، خلافاً لإجازته التقديم على الأداة كما سيأتي.

وبُنى على الخلاف في لزوم أدوات الشرط صدر الكلام من عدمه عدة مسائل:

المسألة الأولى: تقديم جواب الشرط على الأداة:

إذا تقدم جواب الشرط على الأداة بأن كان مرفوعاً غير مصدرٍ بـ (الفاء) الرابطة ففي هذه المسألة أربعة أقوال^(٣):

القول الأول: لا يجوز تقديم الجواب على أداة الشرط لأنها لها صدر الكلام، وتقديمه عليها يفيت تصدورها وهو محال، وهذا هو مذهب عامة البصريين إلا من شذ منهم، وهم قلة كما سيأتي.

القول الثاني: جواز ذلك، وعليه الكوفيون، وأبو زيد والأخفش والمبرد، وللزمخشري في قول^(٤)، والقول الآخر وافق البصريين^(٥).

ويقولون إنه هو الجواب ولم يجزم، ولم يصدر بـ (الفاء) لتقدمه، وقد ورد في قوله^(٦):

فلم أرَّقه إن يُنَّج منها وإن يَمَّتْ فَطَعْنَةُ لا عُسَّ ولا بَمَغَمَّر^(٧)

جمع الهوامع ٣٣٢/٤-٣٣٣، المساعد لابن عقيل ١٦٣/٣، الأشموني على الألفية ١٥/٤، شفاء العليل للسلسلي ٩٦٠/٣، المطالع السعيدة ٦١٥/٢.

(١) المقتضب ٦٨/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٠٦/١.

(٣) ينظر جميع ذلك في كل من: ارتشاف الضرب ٥٥٨/٢، التذييل والتكميل ١٦١/٥ ب، جمع الهوامع ٣٣٣-٣٣٢/٤، المطالع السعيدة، (شرح ألفية السيوطي) ٦١٥/٢، حاشية الخضري على ابن عقيل ١٢٢/٢، الروض الأنف ٢١٧/٢.

(٤) ينظر: الكشاف ٣٦٠/٢، وينظر: معاني القرآن للفراء ١٨٤/١، ٢٠٢/٢.

(٥) ينظر: المفصل ص ٣٢٢، الكشاف ٣١١/٢.

(٦) البيت من الطويل، وهو لزهر بن مسعود، ينظر: لسان العرب ١٥٤/٦، نوادر أبي زيد ص ٧٠.

(٧) ينظر: الخصائص لابن جني ٣٨٧/٢-٣٨٨.

حيث قال ابن جني: ((ذهب أبو زيد إلى أنه أراد: إن ينج منها فلم أرَّقه، وقدم الجواب. وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع، وعنه حاجز...))^(١)

القول الثالث: يجوز تقديمه إذا كان مضارعا سواء أكان فعل الشرط ماضيا أم مضارعا، نحو: (أقومُ إنَّ قامَ زيدٌ) و (أقومُ إنَّ يَقمَ زيدٌ)، وهذا هو مذهب المازني.

القول الرابع: يجوز بشرط أن يكون فعل الشرط ماضيا، وعليه فيجوز تقديم الجواب سواء أكان مضارعا، نحو: (أقومُ إنَّ قمتَ)، أو كان ماضيا نحو: (قمتُ إنَّ قمتَ). وهو مذهب بعض البصريين، وذهب إليه السهيلي^(٢).

وأما تقديم جواب الشرط مع بقاءه مجزوما فهذا لا يجيزه أحد من النحاة سوى الأخفش^(٣).

قال ابن جني: ((ألا تراك لا تقول: أقم إن تقم... فهذا عند كافة أصحابنا غير جائز والقياس له دافع وعنه حاجز، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحال تقديم المجزوم على جازمه))^(٤).

وتفرع عن هذه المسألة فرع:

وهو أن المتقدم بناءً على القول الأول ليس جواب الشرط وإنما دليلا على الجواب، وكالعوض منه؛ لأن لأداة الشرط الصدر، فلا يتقدم شيء مما في حيزها عليها، وجواب الشرط محذوف لتقدم دليله، وهذا هو رأي البصريين ورجحه أبو علي^(٥)، وصححه ابن هشام^(٦)، والمرادي^(٧).

(١) ينظر: الخصائص لابن جني ٣٨٧/٢-٣٨٨.

(٢) ينظر جميع ذلك في كل من: ارتشاف الضرب ٥٥٨/٢، التذييل والتكميل ١٦١/٥ ب، همع الهوامع ٣٣٢/٤-٣٣٣، المطالع السعيدة، (شرح ألفية السيوطي) ٦١٥/٢، حاشية الخضري على ابن عقيل ١٢٢/٢، الروض الأنف ٢١٧/٢.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١٦٠/٥ ب-١٦١/أ، الارتشاف ١٠٦/٣.

(٤) الخصائص ٣٨٧/٢-٣٨٨، وينظر: الأصول لابن السراج ١٩٤/٢-١٩٥.

(٥) ينظر: التعليقة لأبي علي الفارسي ١٧٣/١.

(٦) ينظر: تخلص الشواهد لابن هشام ص ٢٣٧.

(٧) شرح المرادي على الألفية (توضيح المقاصد...) ٢٤٤/٤.

وأما على بقية الأقوال فالمتقدم هو جواب الشرط^(١).

الرأي الراجح:

والرأي الراجح عندي هو رأي البصريين لسببين:
أولاً: علة التصدر الموجودة في أدوات الشرط مانعة من جواز التقديم، إذ أن الشرط بمنزلة الاستفهام في علة لزوم التصدر.

ثانياً: من خالف البصريين متفقاً معهم على أن جواب الشرط المتقدم لا يجوز أن ينجزم أو يصدر بـ (الفاء) الرابطة لجواب الشرط، والبيت الوارد في ذلك من النادر الذي لا يقاس عليه.

وتعليلهم بفوات الجزم للتقدم ضعيف، إذ أن مرتبة الجزاء بعد الشرط، ولو كان المتقدم هو الجواب للزم جزمه، أو لزم (الفاء) سواء تقدم أو تأخر؛ لأن مرتبته في الأصل متأخرة عن أداة الشرط، وعن فعل الشرط.

وكونه لم يُجزم أو يلزم (الفاء) دليل على أنه ليس هو الجواب، وإنما هو دال عليه، وكالعوض منه^(٢).

وصوب ابن قيم الجوزية في كتابه "بدائع الفوائد" رأي الكوفيين ومن معهم، مستدلاً بكثرة وروده في القرآن واللسان العربي، وعزى موافقة الشيخ عبد القاهر الجرجاني له في اختياره^(٣).

وفيه نظر من ناحيتين:

الأولى: عزوه للجرجاني مخالف لما ذكره في شرح الإيضاح، إذ أن الشيخ عبد القاهر في "المقتصد" رجح رأي البصريين، لاستحالة تقديم المسبب على السبب^(٤).

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦١٠/٣-١٦١١، الارتشاف ٥٥٨/٢، الدر المصون ٥٣٢/١،

شرح الكافية للرضي ٢٥٧/٢، تخلص الشواهد ص ٢٣٧، المغني ٥٤٥/٢، حاشية الخضري ١٢٢/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٥٧/٢.

(٣) ينظر: بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ٤٩/١-٥٢.

(٤) المقتصد شرح الإيضاح ١١٢٠/٢.

الناحية الثانية: أن كثرة وروده في القرآن واللسان العربي إنما هو من باب حذف جواب الشرط لتقدم دليله، وليس من باب فوات التصدر بتقديم الجواب، كما ذكره الشيخ عبد الخالق عزيمة^(١)

وباب الحذف لتقدم الدليل أو لتأخره مطردٌ في كثير من مسائل النحو.

المسألة الثانية: تقديم معمول فعل الشرط أو جوابه على الأداة:

بناء على ما قرره النحويون - من أن المعمول لا يحل إلا في محل يمكن أن يحل فيه العامل - ورد في هذه المسألة ثلاثة أقوال^(٢):

القول الأول: لا يجوز أن يتقدم معمول فعل الشرط ولا معمول جوابه على الأداة، لأن لأداة الشرط الصدارة فلا يتقدم عليها شيء من أجزاء جملتها، وهذا قول عامة البصريين.

القول الثاني: يجوز تقديم معمول فعل جواب الشرط على الأداة، نحو: (زيداً إن قام اضرب) دون جواز تقديم معمول فعل الشرط، وهذا قول الكوفيين ومنهم الفراء والكسائي.

القول الثالث: يجوز تقديم كل من معمول فعل الشرط ومعمول جوابه نحو: (زيداً إن تضرب يضربك) و(زيداً إن قام اضرب)، وهو قول الكسائي وحده. وما حكاه أبو حيان في هذه المسألة^(٣)، مخالف لنقل الجمهور فأغفلت رأيه.

والراجع:

هو القول الأول أي أنه لا يجوز تقديم معمول فعل الشرط أو جوابه على الأداة، لأن الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام؛ بدليل أنه بين الاستفهام والشرط من المشابهة ما لا خفاء به؛ ولأن فعل الشرط وجوابه لا يعمل واحد منهما فيما قبله بإجماع البصريين^(٤).

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (لعزيمة) ٢٤٨/٣.

(٢) ينظر تفصيل ذلك في كل من: شرح الرضي ١/١٦٥، ٢/٢٥٧، شرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٠، شرح التسهيل لابن مالك ٤/٨٦، التذيل والتكميل ٥/٩٧/ب، حاشية الخضري ٢/١٢٢، حاشية الصبان ٤/١٥، وينظر: الإنصاف م (٨٧) ٢/٦٢٣-٦٣٢، ائتلاف النصرة للزيدي ص ١٣٠-١٣١.

(٣) ينظر: التذيل والتكميل ٥/١٦٠/ب-١/١٦١، الارتشاف ٢/٥٥٧.

(٤) أمالي ابن الشجري ١/٣٧٦.

وهذا هو ما رجّحه الصبان^(١)، وهو ما ذكره ابن السراج حيث قال: ((فلا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها، لا يجوز أن تقول: (زيداً إن تضرب أضرب)، بأيّ الفعلين نصبتة فهو غير جائز؛ لأنه إذا لم يجوز أن يتقدم العامل لم يجوز أن يتقدم المعمول عليه))^(٢).

المسألة الثالثة: أسماء الشرط لا يتقدمها عامل، على القول بتصدرها

وهو الصحيح، وفيه فرعان:

الفرع الأول:

أسماء الشرط إن تقدمها عامل بطل عملها ما عدا حرف الجر والإضافة إلى اسم الشرط، نحو قولك: (بمن تمرّ أمرن)، و (غلامٌ من تضرب أضرب)، كما قال ابن عصفور^(٣)، أما الجار فلا يمتنع عمله لشدة اتصاله فهما كالشيء الواحد، فكأنه لم يتقدم شيء، تقول: (بمن تمرّ أمرن)^(٤).

فإن وقع عليها عامل قبلها من غير ما ذكرنا بطلت المجازاة، وصارت بمنزلة (الذي)^(٥). وقال الأعلام في "النكت": ((اعلم أن هذه الأسماء التي يجازى بها المذكورة في هذا الباب إنما يجازى بها إذا كانت مبتدأة في اللفظ غير واقع عليها عامل قبلها؛ لأنها متضمنة لـ (إن)...، وأما إن جاءت غير مبتدأة فلضرورة شعر كبيت "الكتاب"^(٦):

على حين من تلبث عليه ذنوبه يَرتِ شِربُهُ إذ في المقام تَدَأُتُرُّ^(٧)

وهذا ليس كما قال الشيخ عبد القاهر: لأجل أن (حين) مضاف إلى الجملة فلا يكون (من) صدرا [لأن جملة المضاف إليه لا تصدر بما له الصدارة] لكن الذي حسنه أن (حين) إذا أضيف كان ما بعده في اللفظ مبتدأ كقولك: (حين زيداً أمين)، فصار كأنه ليس قبله شيء^(٨).

(١) حاشية الصبان ١٥/٤.

(٢) الأصول ٢٣٦/٢.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢٠١/٢-٢٠٢، المقرب لابن عصفور ٢٧٧/١.

(٤) حاشية الدسوقي على المغني ٣٨/١.

(٥) التخمير ٢١٠/٢.

(٦) البيت من الطويل، وهو لليد بن ربيعة، ينظر: ديوانه ص ٢١٧، خزانة الأدب ٩/٦١، ٦٥، الدرر ٨٦/٥.

(٧) النكت للأعلام الشنتمري (بتصرف) ٧٣٤/١.

(٨) المقتصد شرح الإيضاح ١١٠٩/٢-١١١٠.

الفرع الثاني:

وهو مترتب على الفرع الأول، وهو ما عبر عنه الرضي بقوله: ((كلمات الشرط الجازمة الثابتة الأقدام في الشرطية لا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء إلا في الضرورة فيضم مع ذلك بعدها ضمير الشأن؛ حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملتها، وذلك نحو قوله^(١):

إِنَّ مِنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَآذِرًا وَظَبَاءً^(٢) هـ.

وقال ابن عصفور: ((وإذا تقدم أسماء الشرط أحد النواسخ فإن الفعل يرتفع ويبطل معنى الشرط، كقوله^(٣):

وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمَلْتُ الضَّرَّ أَنْفَعُ

ولا يجوز إبقاؤها على ما كانت عليه من الجزم إلا ضرورة^(٤).

وهذه المسألة لم أجد فيها خلافا في كتب النحو التي بذلت الوسع في استقراءها.

مسألة:

قال أبو حيان في "الارتشاف": إذا أبدلت من اسم استفهام أو من اسم شرط أعيدت أداة الاستفهام وهي (الهمزة) مع البدل من اسم الاستفهام، وأداة الشرط وهي (إن) مع البدل من اسم الشرط، فتقول: (كيف زيدٌ أصححُ أم سقيمٌ؟) ... (ومن تمرر إن رجلٌ أو امرأةٌ أمرر به)^(٥).

(١) تقدم تخريجه ص (٣٢).

(٢) شرح الكافية للرضي ١٠٢/١-١٠٣، وينظر المغني ٣٧/١.

(٣) عجز من الطويل، وصدده: وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي

وهو للعجيز السلولي، ينظر: خزنة الأدب ٦٦/٩، ٧٠، شرح أبيات سيويه ١٥٤/٢.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور (بتصرف يسير) ٢٠١/٢-٢٠٢، وينظر المقتصد ١١١٠/٢.

(٥) ارتشاف الضرب ٦٢٦/٢، وينظر: التذييل والتكميل ١٣٣/٤ ب، همع الهوامع ٢٢٠/٥.

(المبحث الثاني)

تعداد أدوات الشرط التي تلزم الصدر

مع بعض الأحكام المتعلقة بها

وما أذكره في هذا المبحث هو مجمل ما يستحق الصدارة من أدوات الشرط، أو ما حمل

عليها وذلك:

١- (إن):

وهي حرف شرط بالإجماع^(١)، وهي للاستقبال سواء دخلت على المضارع أو على الماضي^(٢).

وهي أم الباب وجميع أسماء الشرط فإنها تضمنت معنى (إن) الشرطية^(٣).

وذكر الزجاج أنه لا اختلاف بين النحويين في أن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها^(٤)، وهذا

بناء على قول البصريين بلزوم تصدرها^(٥).

٢- (من):

لها خمسة أوجه: أحدها الشرط، كقوله تعالى ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾^(٦) ^(٧).

٣- (ما):

ولها معان كثيرة من بينها أن تكون شرطا وجزاء، وهي تنقسم إلى زمانية كقوله تعالى:

﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾^(٨) وإلى غير زمانية ومنه قوله تعالى ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ

خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾^(٩) ^(١٠).

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٣٤.

(٢) شرح الكافية للرضي ٣٨٩/٢ - ٣٩٠.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١٠٥/١.

(٤) معاني القرآن للزجاج ١٣٩/٣.

(٥) ينظر: الأصول لابن السراج ٢٣٦/٢.

(٦) النساء: ١٢٣.

(٧) المغني ٣٢٧/١، مصابيح المعاني لابن نور الدين ص ٤٦٥.

(٨) التوبة: ٧.

(٩) البقرة: ١٩٧.

(١٠) المغني ٣٠٢/١ - ٣٠٣، مصابيح المعاني ص ٤٧٦.

٤- (مهما):

وقع الخلاف فيها بين الحرفية والاسمية، وكذا بين البساطة والتركيب. ولكن الصحيح أنها اسم^(١)، وأنها مركبة - كما قال الخليل - من (ما) الشرطية، ضُمَّت إليها (ما) الزائدة، وأبدلت الألف هاء^(٢). وذكر أنها تأتي للاستفهام قليلا، ولكن المشهور أنها لا تخرج عن الشرطية^(٣).

٥- (متى):

تأتي على خمسة أوجه، منها: أنها اسم شرط^(٤). وقد تأتي بمعنى الوسط، وهذا المعنى لا تلزم الصدر عليه، وهو لغة هذيل، وحكى الكسائي عن العرب: (أخرجته من متى كُمَّه) أي: من وسط كمه^(٥).

٦- (أي):

بفتح الهمزة وتشديد الياء يأتي على خمسة أوجه: أولها الشرط^(٦). وقال الأعلام: ((اعلم أن (أياً) لتبعض ما أضيف إليه، ويأتي للاستفهام والجزاء))^(٧). وأسماء الشرط لا يضاف منها غير (أيّ) باتفاق^(٨)، وجميع أسماء الشرط بمعناها ٦ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن (أي) الاستفهامية^(٩). وإنما أعربت لضعف الشبه بما عارضه في (أي) من لزوم الإضافة^(١٠).

-
- (١) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٣/٣٢٨-٣٢٩، شرح شذور الذهب ص ٣٣٤.
 (٢) المسائل العضديات لأبي علي الفارسي ص ٥١-٥٢، مصابيح المغاني ص ٤٧٠، مدرسة الكوفة للمخزومي ص ٢٢٨.
 (٣) الدر المصون ٣/٣٢٨-٣٢٩، الجنى الداني للمرادي ص ٦١١.
 (٤) المغني ١/٣٣٤.
 (٥) ينظر: مصابيح المغاني ص ٤٩١.
 (٦) المغني ١/٧٧.
 (٧) النكت للأعلام الشنتمري ١/٦٧٧.
 (٨) المغني ١/٣٠٠.
 (٩) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٢/٢٤٥، شرح قواعد الإعراب للكافيحي ص ٥٢٥.
 (١٠) الأشموني ١/٥٥.

وقال ابن الشجري: ((وإنما أعربوها حملا على نظيرها وهو (بعض) وعلى نقيضها وهو (كل))^(١).

وإذا كانت شرطية، حكمها في التصدير حكم الاستفهامية^(٢).

٧- (أين)، و (أينما):

(أين) ظرف مكان يرد شرطا واستفهاما. وإذا اتصلت بها (ما) الزيادة زادت بها إبهاماً، وخصتها بالشرط دون الاستفهام^(٣).

وذهب الكوفيون إلى أنّ (أين) من أدوات العطف، وهو غير مُسَلَّم^(٤).

٨- (حيث):

ليس من أدوات الشرط ما يلزمه (ما) إلا (إذ) و (حيث) خاصة^(٥).

و(حيث) إذا اتصلت بها (ما) الكافة صَمَتَ معنى الشرط، وجزمت الفعلين^(٦)، وسيأتي

تعليل لزوم (ما) الكافة لـ (حيث) و (إذ) في مسألة مستقلة إن شاء الله.

٩- (أني):

تأتي بمعنى (كيف)، وقد يجازون بها، كما قال لبيد^(٧):

فَأَصْبَحَتْ أَنِّي تَأْتِيهَا تَلْتَيْسٌ بِهَا كَلَا مَرَكَبِيهَا تَحْتِ رِجْلِكَ شَاجِرٌ^(٨)

١٠- (إذ ما):

وهي حرف شرط عند سيويه والجمهور^(٩).

(١) أمالي ابن الشجري ٤١/٣.

(٢) أمالي ابن الشجري ٤٠/٣، وينظر: التصريح للشيخ خالد ١٣٦، ٤٨/١.

(٣) الصاحبي لابن فارس ص ٢٠١، مصابيح المغاني ص ١٨٥.

(٤) ينظر: حاشية السيوطي على المغني ق ١٥٨/أ، ب.

(٥) الأصول ١٥٩/٢، الاقتضاب للبطلوسي ١٢٠/٢.

(٦) مصابيح المغاني ص ٢٤٣.

(٧) البيت من الطويل، ينظر: ديوان لبيد بن ربيعة ص ٢٢٠، وينظر: خزانة الأدب ٣/١٩٠، شرح أبيات سيويه ٤٣/٢.

(٨) مصابيح المغاني ص ١٨٤-١٨٥، وينظر: الكتاب ٥٨/٣ (طبعة هارون)، ابن يعيش ١١٠/٤.

(٩) الكتاب ٤٣٢/١، وينظر النكت للأعلم ٧٢٧/١.

وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم^(١).
والقول باسميتها أحد قولي المبرد، إذ أن ظاهر كلام المبرد في "المقتضب" أنها حرف كما يراه سيويه^(٢).
والقول بحرفيتها هو ما صححه النحاة^(٣).
وخص بعضهم الجزم بـ (إذا) بالشعر، وجعلها كـ (إذا)، والصحيح أن الجزم بها جائز في الاختيار^(٤).
وقوله^(٥):

إذا أتيت على الرسولِ فقلْ لهُ

الشاهد فيه مجازاته بـ (إذا ما)، ودل على ذلك إتيانه بـ (الفاء) جواباً؛ لأنها صارت بدخول (ما) عليها، وكفها لها عن الإضافة الموضحة الكاشفة عن معناها مبهمَةً بمنزلة (متى)، فجازت المجازاة بها كما مجازى بـ (متى)^(٦).

١١ - (لو):

هي أداة شرط تفيد التعليق في الماضي، وتختص به، كذا سماها الزمخشري وغيره حرف شرط.

وقال بعض الفضلاء: إنما سُميت حرف شرط مجازاً لشبهها بالشرط من جهة أن فيها ربط جملة بجملة كما في الشرط^(٧).

وهي نوعان: شرطية امتناعية، وشرطية غير امتناعية^(٨).

(١) شرح شذرو الذهب ص ٣٣٤، وينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٥٣، ارتشاف الضرب ٢/٥٤٧.

(٢) المقتضب ٢/٤٧، وينظر: الأشموني ٤/١١.

(٣) ينظر: شرح الجزولية للشلوين ٢/٥٠٧، شرح التصريح للشيخ خالد ٢/٢٤٨، الجنى الداني للمراي ص ١٩١.

(٤) الجنى الداني ١٩١.

(٥) صدر بيت من الكامل، وعجزه: حقا عليك إذ اطمأن المجلسُ

وهو للعباس بن مرداس، ينظر: ديوانه ص ٧٢، وينظر: خزنة الأدب ٣/٦٣٦، شرح أبيات سيويه ٢/٩٣.

(٦) ابن يعيش ٤/٩٨.

(٧) ينظر مصابيح المغاني ص ٤٠٥-٤٠٧.

(٨) ينظر: أسلوب الشرط بين النحويين والبلاغيين ص ١٢٠.

و(لو) بنوعها لها الصدارة.

ومذهب الفراء أن (لو) تستعمل في المستقبل كـ (إن) وذلك مع قلته ثابتاً لا ينكر نحو:
((اطلبوا العلم ولو بالصين))^{(١)(٢)}.

وذكر الفراء عند قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَن قَرَأْنَا سُوْرَتِ بِهِ الْجِبَالِ﴾^(٣): لم يأت بعده جوابٌ لـ (لو)، فإن شئت جعلت جوابه متقدماً: (وهم يكفرون ولو أنزلنا عليهم الذي سألوها)، وإن شئت كان جوابه متزكاً لأن أمره معلوم^(٤).

وهو النص الوحيد الذي رأيت للفراء يُصرِّح فيه بجواز تقديم جواب الشرط على أداته من خلال قراءتي لـ "معاني القرآن" له، وهو رأي الكوفيين، كما تقدم.

١٢- (لولا):

وهي حرف امتناع لوجود كما قال النحاة، والصحيح: تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها، فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجود، وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجود لامتناع، وهي مركبة من (لو) التي هي حرف امتناع لامتناع، و(لا) النافية. وهي مما له صدر الكلام^(٥).

١٣- (لوما):

ذكر المالقي أنها لم تجيء إلا لمعنى التحضيض^(٦)، وذكر ابن هشام والمرادي أنها تفيد الإنكار واللوم، أو الامتناع لوجود، بالإضافة إلى التحضيض، مخالفين المالقي^(٧).

(١) ذكره الألباني في ضمن الأحاديث الضعيفة، وعزاه لابن عدي وابن عبيد البر في "جامع بيان العلم" وغيرهما، وحكم عليه بالاطلاق. ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١/٤١٣-٤١٧، وينظر: موسوعة أطراف الحديث النبوي ١/٥٧٠.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٣٩٠، وينظر المغني ١/٢٦٥.

(٣) الرعد: ٣١.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٦٣.

(٥) ينظر: رصف المباني للمالقي ص ٢٩٣-٢٩٦، الأزهية للهروي ص ١٦٦، المغني ١/٢٧٢-٢٧٣، الجنى الداني ص ٥٩٧-٦٠٥، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٤٢١-٤٢٢.

(٦) رصف المباني ص ٢٩٧.

(٧) المغني ١/٢٧٦، الجنى الداني ص ٦٠٩.

١٤ - (لأ):

وهي حرف وجوب لوجوب إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين، فإن كانتا منفيتين كانت حرف نفي لنفي.

وكونها حرفا هو مذهب سيويه، وأكثر النحويين، وأما أبو علي الفارسيّ فذهب إلى أنها اسم بمعنى حين^(١)، وفيها معنى الشرط أبدا لا يفارقها^(٢)، ولا تدخل (الفاء) في جوابها، قال في "المغني": ((ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا، وجملة اسمية مقرونة بـ (إذا) الفجائية، وبـ (الفاء) عند ابن مالك))^(٣).

وقال الشيخ أبو حيان: ((ولم يقم دليل واضح على ما ادعاه ابن مالك))^(٤).
وقد جاء في "تاج العروس": قد يتقدم الجواب عليها، فيقال: (استعد القوم للقاء العدو
لما أحسوا به)، ومن هذا قول ذي الرمة^(٥):

تعرّفته لما وقعت بربعه كأن بقاياها تمائيل أعجمًا^(٦)

وهو من باب تقديم دليل الجواب على رأي البصريين، وليس من باب تقدم الجواب كما هو مذهب الكوفيين.

١٥ - (أما):

بالفتح والتشديد، حرف شرط وتفصيل وتوكيد^(٧)، والتحقيق أنها حرف إخبار نائبة عن أداة الشرط، وفعله، ولو كانت موضوعة للشرط لاقتضت فعلا بعدها.
وهي من أغرب الحروف لقيامها مقام أداة شرط وجملة شرطية^(٨).

(١) المغني ٢٨٠/١، الجني الداني ص ٥٩٤-٥٩٥ [وصح مذهب سيويه].

(٢) رصف المباني ص ٢٨٣-٢٨٤، ومصايح المغاني ص ٤٠١.

(٣) المغني ٢٨٠/١.

(٤) ينظر: الجني الداني ص ٥٩٦.

(٥) البيت من الطويل، ولم يذكره كتب الشواهد النحوية، وهو موجود في ديوان ذي الرمة، ينظر: ص ٦٤٤.

(٦) أسلوب الشرط بين النحويين والبلاغيين ص ٨١.

(٧) المغني ٥٥/١.

(٨) حاشية الدسوقي على المغني ٥٩/١، وينظر: الارتشاف ٥٦٨/٢، المساعد شرح التسهيل لابن عقيل

٢٣٤/٣، حاشية الشمي (النصف من الكلام...) ١٢٠/١، حاشية السيوطي على المغني ق ٩١/أ.

قال ابن مالك: (أما) حرف قائم مقام أداة الشرط والفعل الذي يليها، ولذلك يقدرها النحويون بـ (مهما يكن من شيء)^(١).

ولما كان فيها معنى الشرط لزم (الفاء) جوابها^(٢).

قال الصبان: ((قال سيبويه: وأما (أما) ففيها معنى الجزاء ألا ترى أن (الفاء) لازمة لها أبدا))^(٣).

وإنما قال النحاة إنَّ فيها معنى الشرط، ولم ينصوا على أنها للشرط لتصريح غير واحد من النحاة - كما تقدم - على أنها ليست حرف شرط، وإنما إفادتها للشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله^(٤).

وذكر بعض الباحثين: أنك إذا رجعت إلى كتب النحو المتقدمة لم تجد لـ (أما) ذكرا بين أدوات الشرط الجازمة أو غير الجازمة، وإنما أقحمها بعض متأخري النحويين - كابن مالك وابن هشام، والرضي - بين أدوات الشرط توهماً أنها منها، ومصدر توهمهم أن سيبويه قد قال: وأما (أما) ففيها معنى الجزاء.^(٥) اهـ.

واعترضه ضعيف إذ أن الخلاف المعتبر هو الذي تنتج عنه ثمره للخلاف، ولا يوقع في التسلسل أو في التناقض؛ ذلك أنه إذا لم يعدها من أدوات الشرط، ومع ذلك يجري عليها أحكام الشرط الجارية عليها، فهذا يلزم منه التناقض، وهو خلاف غير مثمر.

١٦ - (بَيِّنًا) و (بَيِّنَمًا):

أطلق عليها لفظ الحرف لشبهها به، وللزوم الصدرية^(٦).

وهما لفظان مقمحان على أدوات الشرط^(٧).

وفيما يقع بعدها خلاف، منهم من جعلها من قبيل ما لا يليه إلا الجملة،

(١) شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٣٧، وينظر: الكتاب ٣١٢/٢ (طبعة بولاق).

(٢) المقتضب ٣٥٥/٢، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٦٠/٢، حاشية السيوطي ق ٩٣/أ.

(٣) الكتاب (طبعة بولاق) ٣١٢/٢.

(٤) حاشية الصبان (بتصرف يسير) ٤٤/٤، وينظر: حاشية الدماميني على المغني ١٢٠/١.

(٥) إعراب الجمل وأشبه الجمل ص ٤٩-٥٠.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٣/٢.

(٧) إعراب الجمل وأشبه الجمل ص ٩٣.

ومنهم من جعلها من قبيل ما يليه الجملة تارة والمفرد تارة أخرى، والعامل في (بينما) و (بينما) جوابهما^(١).

١٧- (كَلِّمًا):

وهو مقحم أيضا على أدوات الشرط مثل (بينما) و (بينما)^(٢).
قال العكبري: (كَلِّمًا) تشبه الشرط في اقتضائها الجواب^(٣).
وهي مما له التصدر خلافا لـ (لكل) الملازمة للإضافة^(٤).
وإنما رُتِبَتْ (بينما) و (بينما) و (كَلِّمًا) مع جملها ترتيبَ كلمات الشرط مع الشرط والجزاء؛ لما ذُكر من بيان لزوم مضمون الثانية للأولى لزوم الجزاء للشرط^(٥).

١٨- (إِذَا):

قال النحاس: ((إِذَا)... تشبه حروف الشرط، وإنما يعمل فيها ما بعدها، وشبهها بحروف الشرط قوي))^(٦).
ولذا استحال أن يعمل ما بعدها فيما قبلها^(٧).
ولا خلاف في أنها ظرف على بابها دال على زمن مستقبل، إلا أنه لا يجزم بها إلا في الشعر إذا كان معها (ما)^(٨).
ويقول سيويوه: ((سألت الخليل عن (إِذَا) ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في (إِذَا) بمنزلة في (إِذَا)، فـ (إِذَا) فيما يستقبل بمنزلة (إِذَا) فيما مضى))^(٩).

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٥/٢.

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٩٣.

(٣) إملاء ما من به الرحمن، للعكبري ١٣٢/١.

(٤) ينظر: همع الفوامع ٣٢٠/٦-٣٢١.

(٥) شرح الكافية للرضي ١١٤/٢.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٣٢١/٤.

(٧) الروض الأنف للسهلي ١٢٩/٣، التذليل والتكميل ٩٧/٥/ب.

(٨) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٤٧/١-٢٤٨، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢.

(٩) الكتاب، بتصرف يسير (طبعة هارون) ٦٠/٣.

وكان مقتضى تضمُّنها معنى الشرط أن يُجزم بها لكن منع من ذلك - كما قال أبو حيان في "شرح التسهيل" - ثلاثة أمور:

أحدها: أن تضمُّنها معنى الشرط ليس بلازم، فإنها قد تجرد منه كقوله تعالى ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ﴾^(١)...

الثاني: أنها مضافة إلى ما يليها، والمضاف يقتضي جرّاً لا جزماً...

الثالث: أن ما يليها مُتَيَقَّن الكون أو في حكم المتيقن... بخلاف ما يلي (إن) فإن كونه وعدم كونه لا رجحان لأحدهما على الآخر^(٢).

وقد تجرد (إذا) عن الشرط كما ذكر، وكما في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾^(٣) بدليل خلو (هم يغفرون) من (الفاء)^(٤). وفي هذه الحالة تخرج عن لزوم الصدر.

فرع:

(إذا) الفجائية - كما هو مبين في موضعه - ليست مثل (إذا) الشرطية في لزوم التصدر، بل ولا يجوز تصدُّرها في الجملة.

مسألة:

قال أبو حيان في "الارتشاف": ((ذكر أبو سعيد علي بن مسعود في "كتاب المستوفى" إذا كانت (إذا) خبراً عن الحدث الذي بها يخبر عنه لم يجز تقديمها؛ لأنها إذا وقعت صدر الكلام غلبت عليها المجازاة ولا يُجازى بالاسم المفرد أصلاً، ولهذا لم يجز أن تقول: (إذا يقوم زيدٌ قيامي)، وإن جاز: (قيامي إذا يقوم زيدٌ))^(٥).

(١) مريم: ٦٦.

(٢) التذييل والتكميل ٢/٢٠٨/أ.ب.

(٣) الشورى: ٣٧.

(٤) حاشية الحضري على ابن عقيل ١١/٢، وينظر: إعراب القرآن للقرشي (قوام السنة) ص ١١-١٢.

(٥) ارتشاف الضرب ٤٣/٢.

(المبحث الثالث)

مسائل منثورة متعلقة بالصدارة في باب الشرط

وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: اقتزان جواب الشرط بـ (الفاء)

إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما. وأولى الأشياء به (الفاء) لمناسبتها للجزاء معنى لأن معناها التعقيب بلا فاصل، والجزاء متعقب للشرط^(١)، ولهذا قال سيويه: ((واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بـ (الفاء)))^(٢).

ويُعلّق الأستاذ عبد السلام هارون - رحمه الله - على كلام سيويه فيقول: ((وقد فهم النحويون من صنيع سيويه وصنيع شراحه أن كل ما لا يصلح للشرطية من الجواب وجب اقتزانه بـ (الفاء)، [أي أن (الفاء) لا تلزم في جواب الشرط إلا إذا لم تصلح لمباشرة الأداة]^(٣)، وجعلوا اقتزان جواب الشرط بـ (الفاء) ساريا في سبعة نظمها ابن مالك في قوله: اسمية طلبية وبجامد وبـ (ما) و(قد) و(كن) وبـ (التنقيس))^(٤).

وزاد الرضي فجعل كل إنشاء في الجواب موجبا للاقتزان بـ (الفاء)، سواء أكان إنشاء طلبيا أم غير طلبي، إذ قال: ((ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا إنشائية؛ لأن وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق))^(٥).

وزاد ابن هشام الندبة والقسم، واقتزان الجملة بحرف الصدر^(٦)، حيث قال: ((من أوجه (الفاء) أن تكون رابطة للجواب، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطا، وهو منحصر

(١) شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٢.

(٢) الكتاب (طبعة هارون) ٣/٦٣.

(٣) حاشية الخضري ٢/١٣٠.

(٤) الأساليب الإنشائية لعبد السلام هارون ص ١٨٦.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٢.

(٦) ينظر: أسلوب الشرط بين النحويين والبلاغيين ص ١٥٠-١٥١، الأساليب الإنشائية ص ١٨٦-١٨٧.

في ست مسائل... السادسة: أن تقتزن بحرف الصدر، كقوله^(١):

فإن أهلك فذي كهب لظأه علي يكاد يتهب التهابا

لما عرفت من أن (رُبُّ) مقدر، وأن لها الصدر^(٢).

وعلق الدسوقي بقوله: ((لأن الجملة المصدرية بحرف له الصدر لا تصلح لوقوعها شرطا فإذا دخلت (الفاء) جاز))^(٣).

وعليه فإن اقتزان جواب الشرط بما له الصدارة موجب لاقتزانه (بالفاء) الرابطة له.

فرع:

جواب الشرط إذا تصدّر بالاستفهام فإن فيه تفصيلا خاصا أبدع الرضي في بيانه حيث ذكر أن ((جواب الشرط المصدر بأداة الاستفهام إما أن تكون معه (الهمزة)، وإما أن تكون الأداة معه غيرها.

فإن كان التصدير بـ (الهمزة) - سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية - لم تدخل (الفاء)؛ لأن (الهمزة) يجوز دخولها على أداة الشرط فيقدر تقديم (الهمزة) على أداة الشرط نحو: (أإن أكرمتك أكرمتني؟)، كأنك قلت: (أإن أكرمتك تكرمني؟)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى. أَلَمْ يَعْلَمْ...﴾^(٤).

ويجوز حمل (هل) وغيرها من أدوات الاستفهام على (الهمزة) لأنها أصلها كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ أَوْ جَهَنَّمَ أَوْ جَهَنَّمَ هَلْ يُهْلِكُ...﴾^(٥) وقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ...﴾^(٦).

(١) تقدم تخريجه ص (٥٩).

(٢) المعنى ١/١٦٤-١٦٥.

(٣) حاشية الدسوقي على المعنى ١/١٧٦.

(٤) العلق: ١٣، ١٤.

(٥) الأنعام: ٤٧.

(٦) الأنعام: ٤٦.

ويجوز دخول (الفاء) فيها لعدم عراقتها في الاستفهام، تقول: (إن أكرمك فهل تكرمي؟)؛ [إذ أن (هل) تأتي بمعنى (قد) فتخرج عن الاستفهام]، وقال تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَنِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَنْ يَنْصُرُنِي﴾ ((١)(٢)).
 والله در الرضي فقد أبدع أيما إبداع في ذكر هذا الفرع، إلا أن لي مأخذا يسيراً على كلامه، وذلك في تعليقه على جواز دخول (الفاء) على (هل) وبقية أدوات الاستفهام بعدم العراقة في الاستفهام، وفيه نظرٌ.

والأحسن منه عندي أن يعلل باختصاص (الهمزة) إذا وقعت صدر جواب الشرط ألا تذكر معها (الفاء) التي من حقها لزوم صدر الجواب تنبيهاً على أصلتها في التصدر، وأن لها تمام التصدير، كما علل به هو وغيره من النحاة على تقديم همزة الاستفهام على حروف العطف كما تقدم.

وأن يعلل على جواز ذلك في بقية أدوات الاستفهام خصوصاً عن بقية ماله الصدارة، بما بين الاستفهام والشرط من ملاسة ومقارنة غير خافية؛ ذلك أن الغرض من (الفاء) هو - كما تقدم - الربط، وأغنت المشابهة والمجانسة عن ذلك الرابط جوازا.
 وعليه فعلة اختصاص همزة (تمام التصدير)، وعلّة الجواز في بقية أدوات الاستفهام (المشابهة والمجانسة بين الاستفهام والشرط).

وهذا هو ما أداه إلي محض فكري العاني، ولم أجده منصوصاً عليه عند أحد ممن تقدمني، وأرجو أن يكون موافقاً للصواب مجانباً للخطأ والارتياب.

ملحوظة:

حكم (فاء) الجواب هو حكم (إذا) الفجائية نفسه على الأرجح، كما سيأتي إن شاء

الله.

(١) هود: ٦٣.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٢٦٣-٢٦٤، وينظر: الأساليب الإنشائية ص ١٨٩-١٩٠.

المسألة الثانية: حال (فاء) الجواب مع (أما)

(أما) - كما تقدم - نابت مناب أداة الشرط وفعله، وهي أداة غريبة لذلك، ولزمت (الفاء) جوابها لما فيها من معنى الشرط^(١).

فإن قلت: (الفاء) لا تلزم في جواب الشرط إلا إذا لم يصلح لمباشرة الأداة كما مر، فلم لزمت (أما) مطلقاً؟

أجيب لما كانت شرطيتها خفية لكونها بطريق النياية جعل لزوم (الفاء) قرينة شرطيتها، وقال الرضي: لأنها لما حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح عملها في الجزاء فلزمتها (الفاء) وامتنع جزمه ولو مضارعا^(٢).

ول (فاء) الجواب وصفان:

أحدها: أنها لا تقع مبتدأ في أول الكلام.

الثاني: أن ما بعدها لا يجوز تقديمه عليها لأحقيتها بصدر الجواب.

فلما أتت (أما) كان حقها أن تليها (الفاء) متصدرة جوابها، ولكن لكون (أما) تنزلت منزلة الفعل الذي هو الشرط لم يجوز أن تلاصقه (الفاء)؛ لأن (الفاء) إذا اتصلت بالجزاء صارت كحرف من حروفه^(٣)، ولذلك تقدم الاسم المبتدأ الذي كان بعد (الفاء) فصار قبل (الفاء) بينها وبين (أما) لتلا يجمع بين حرفين^(٤)، فقالوا: (أما زيدٌ فمنطلقٌ) كما قال ابن جني: ((ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فتجد (الفاء) في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدمة عليهما، وأنت في قولك: (أما زيدٌ فمنطلقٌ) إنما تجد (الفاء) واسطة بين الجزأين، ولا تقول: (أما فزيدٌ منطلقٌ)، كما تقول فيما هو في معناه: ((مهما يكن من شيء فزيد منطلق^(٥)))، وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ^(٦).

(١) ينظر: إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ١٢١، إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ص ٧٦-٧٧، الكشاف ٢٥١/٤، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٢٦٠، المغني ١/٥٥-٥٦، شرح قواعد الإعراب للكافيبيجي ص ٤٣.

(٢) حاشية الحضري ٢/١٣٠، وينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٩٦.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/٧-٨.

(٤) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/٢٥٢.

(٥) ينظر: الكتاب (بتحقيق هارون) ٢/٣١٢، ٤/٢٣٥.

(٦) ينظر: شرح المرادي على الألفية ٤/٢٨٤.

ووجه إصلاحه أن هذه (الفاء) وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفة فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا: (أما فزيد منطلق)، كما يقولون (مهما يكن من شيء فزيد منطلق)، لوقعت (الفاء) الجارية مجرى (فاء) العطف، بعدها اسم وليس قبلها اسم، إنما قبلها في اللفظ حرف وهو (أما) فتكبو ذلك لما ذكرنا^(١)، ووسطوها بين الاسمين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتي على صورة العاطفة فقالوا: (أما زيد فمنطلق)، كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو: (قام زيد فعمرو)، وهذا تفسير أبي علي، وهو الصواب^(٢).

وأما قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٣) إنما وجب تقديم المفعول - كما قال الشيخ خالد: - ((حذراً من أن تلي (الفاء) (أما) الملقوطة أو المقدرة، ففصل بينهما بالمفعول.. وما بعد (فاء) الجزاء لا يعمل فيما قبلها، فكيف عمل ههنا في المفعول؟!.

فالجواب: أنها إنما تمنع ما بعدها أن يعمل في قبلها إذا كانت في مركزها الأصلي، وهي ههنا ليست فيه لأنها مؤخرة من تقديم، وكان حقها أن تدخل في المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما أمكن، ولكنها زحقت إلى الفعل حذراً من إيلائها (أما)^(٤).

ولم يلتفتوا هنا لكون (الفاء) مانعة، لأن التقديم عليها لغرض مهم كما علل به الدماميني^(٥).

وعلل الجمهور بأنه: إنما جاز هنا عمل ما بعد (فاء) الجزاء فيما قبلها مع امتناعه في غير (أما)؛ لأن (الفاء) بعد (أما) مزحقة عن محلها^(٦).

وهو رأي وجيه له نظائر في النحو، كاللام المزحقة كما سيأتي إن شاء الله. وهذا الحكم - وهو جواز أن يعمل ما بعد (الفاء) فيما قبلها مع (أما) خاصة - حكى عليه الاتفاق أبو حيان والسيوطي^(٧).

(١) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١٢٧/١.

(٢) الخصائص لابن جني ٣١٢/١-٣١٣، وينظر: الأشباه والنظائر ١٤٢/١-١٤٤، شرح ابن الناظم ص ٧١٦، التصريح ٢٦٢/٢، حاشية الحضري ١٣١/٢، التخمير ١٥٣/٤، إملاء ما من به الرحمن ٢٦/١.

(٣) الضحى: ٨.

(٤) التصريح ٢٨٥/١.

(٥) ينظر: حاشية الدماميني على المعنى ١٢٦/١.

(٦) ينظر: ابن يعيش ١٢/٩، همع الهوامع ٣٥٨/٤، حاشية الصبان ٤٨/٤، حاشية الحضري ١٦٥/١.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٦٩/٢، حاشية السيوطي على المعنى ق ٩٢/أ، ب.

ولما كان التقديم على (الفاء) بمثابة الضرورة ذكر النحاة أنه لا يجوز الفصل بين (أما) و (الفاء) بأكثر من اسم واحد؛ لأن (الفاء) لا يتقدم عليها ما بعدها، وإنما جاز التقديم للضرورة، وهي مندفعة باسم واحد، فلم يتجاوز قدر الضرورة^(١). وكان لا بد من ذكر هذه المقدمة قبل ذكر نص المسألة التالية.

وأما نص المسألة:

فذهب الفراء، والمبرد، وابن درستويه إلى جواز أن يعمل ما بعد ما له الصدارة فيما قبله مع (أما) خاصة، وهو اختيار ابن الحاجب وابن مالك في "التسهيل" خلافاً للجمهور^(٢). قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((وفي بعض شروح "الكتاب" أن الكوفيين ذهبوا إلى ما ذهب إليه المبرد، وزادوا عليه أنه يجوز مع التعجب إذا كان فعل التعجب متعدياً، فأجازوا: (أما زيدٌ فما أزورني له!)، و (أما عمروٌ فما أضربني له!)، قالوا: لأن التعجب محمول على معناه، والمعنى: أما زيد فأنا أزوره كثيراً وأضربه كثيراً^(٣)) هـ. و(ما) التعجبية مما له الصدر مثل (إن)، كما هو مبين في موضعه. وهذا الرأي يعزوه النحاة للمبرد، وهو غير موجود في "المقتضب"، قال البطليوسي: ((وكان أبو العباس يميز أن يعمل خبر (إن) فيما قبلها مع (أما)، ولا يميزه مع غير (أما)، فكان يميز: (أما زيداً فإنك ضاربٌ)، ولا يميز: (زيداً إنك ضاربٌ) لصدارة (إن). وحثه أن (أما) وضعت في كلام العرب على أن يقدم معها على (الفاء) ما كان مؤخراً بعد (الفاء) [كما تقدم] فلما كانت (أما) موضوعة على معنى التقديم والتأخير جاز معها من التقديم والتأخير ما لم يجز مع غيرها^(٤)). وقال ابن عقيل معلقاً على نص ابن مالك في "التسهيل": ((ولا يمتنع أن يلي (أما) معمول خبر (إن) خلافاً للمازني): نحو: (أما زيداً فإنني ضاربٌ).

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢٥٢/١، شرح المرادي على الألفية (توضيح المقاصد) ٢٨٤/٤، شرح الأشموني ٤٧/٤، الأشباه والنظائر ٤٨٦/١.

(٢) ينظر: النكت للأعلم ٤١١/١، شرح الكافية للرضي ٤٠٠/٢، المساعد لابن عقيل ٢٣٦/٣-٢٣٧، الأشموني ٤٩/٤.

(٣) التذيل والتكميل ٢٠٧/٥، وينظر: حاشية السيوطي على المغني ق ٩٦/أ، ب.

(٤) ينظر: الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ٣٠-٣٢.

وهذا قول المبرد أولاً وقول ابن درستويه والفراء.

وتوجيهه أن هذا الموضع للزوم الفصل بين (أما) و((الفاء)) اغتفر فيه وقوع ما لا يتقدم مع غير (أما)، فكما جاز: (أما زيدا فاضرب) جاز هذا، وإن امتنع: (زيداً إنِّي ضاربٌ). ومذهب سيويه والمازني والجمهور المنع، فلا يقدم عندهم إلا ما تقدم لو سقطت (أما) و((الفاء)).

وأجاز الفراء التقديم مع (ليت) و (لعل)، وهو لازم لما ذكره المبرد وابن درستويه من التعليل^(١).

إلا أن النحاة قصرُوا النقل عن المبرد على (إن)، وأشار الرضي إلى عموم التقديم على ما له الصدر^(٢).

إذ إن العلة هي لزوم التصدر، وعليه فالحكم يشمل جميع ما له الصدر، ولم يباليوا بعمل ما بعد (إن) فيما قبلها، كما لم يبالي النحاة بعمل ما بعد ((الفاء)) فيما قبلها^(٣)، وألغوا ذلك المانع في جنب الغرض المهم من جعل الفاصل جزءاً مما في حيز ((الفاء))^(٤).

وهذا الرأي غير مرضي عند النحاة، قال ابن يعيش: ((وغالَى أبو العباس [المبرد] فأجاز: (أما زيدا فإني ضاربٌ)، وفيه بُعد؛ لأن (إن) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها))^(٥).

ونصَّ ابن الشجري والسيوطي على أن مذهب أبي العباس فساده واضح^(٦). وقال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((وما ذهب إليه المبرد وابن درستويه والفراء غير صحيح، ولم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس صحيح، بل القياس مذهب سيويه.

وقد رجع إليه المبرد فيما حكاه عنه ابن ولاد، قال الزجاج: رجوعه مكتوب عندي بخطه، فصار المنع إجماعاً من البصريين.

والمصنف [أي ابن مالك] أخذ بقول المبرد المرجوع عنه، وقول ابن درستويه،

(١) المساعد (بتصرف يسير) ٢٣٦/٣-٢٣٧، وينظر: البسيط ٦٢٣/٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ٤٠٠/٢.

(٣) حاشية الشمي (المنصف من الكلام) ١٢٧/١.

(٤) حاشية الدماميني على المغني ١٢٧/١.

(٥) ابن يعيش ١٢/٩.

(٦) أمالي ابن الشجري ١١/٢-١٢، الأشباه والنظائر ٣٥١/٤.

وترك ما عليه الجمهور، والعجب ممن يميز تركيباً مّا في لغة من غير أن يسمع من ذلك التركيب)) هـ^(١).

والراجع:

هو رأي الجمهور، وهو أنك تعتبر ما يجوز من ذلك وما يمتنع بأن تُسقط (أما) و((الفاء)) فحيث جاز تقديم المعمول قَدَمَتَهُ، وحيث امتنع ذلك منَعَتَهُ، فيجوز أن تقول: (أما زيداً فاضرب)، وامتنع: (أما زيداً فإنّي ضاربٌ)؛ لامتناع: (زيداً إنّي ضاربٌ). وهي مسألة نفيسة، لها علاقة وطيدة بالصدارة.

فرع:

قال البطليوسي: ((ومن النحويين من يميز: (أما اليوم فإنك خارج)، فيعمل خبر (إن) في (اليوم)، ولا يميز أن يقال: (أما زيداً فإنك ضاربٌ)، وحجته أن الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها))^(٢).

وهو رأي ضعيف كسابقه؛ وذلك أن الظرف لا يجوز أن يتقدم على (إن) وأخواتها من باب الاتساع إجماعاً، كما سيأتي إن شاء الله. والتوسع بتفويت تصدر لازم الصدر فيه تفصيلٌ مبين في موضعه.

المسألة الثالثة: ناصب (إذا) الشرطية:

ورد في هذه المسألة قولان:

القول الأول: أن ناصبها هو فعل الشرط، وهو ما عبر عنه أبو حيان بأنه قول المحققين من النحاة^(٣).

القول الثاني: أن ناصبها هو جواب الشرط، وهو قول الجمهور من النحاة^(٤).

وتفرع عن هذا القول قولان:

الأول: أن العامل في (إذا) هو ما في جوابها من فعل أو معناه، ولم تعتبر (الفاء)

(١) التذيل والتكميل ٥/٢٠٥ب-١/٢٠٦.

(٢) الاقتصاب للبطليوسي ٣١/١.

(٣) البحر المحيط ٦/٣١٢.

(٤) ينظر: حاشية الخضري ١١/٢.

أو (إذا) الفجائية فيه مانعان من عمل ما بعدهما فيما قبلهما؛ لأن تقدّم الاسم لغرض - وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر - جوّز ذلك^(١).

الثاني: محل عمل جوابها فيها إذا لم تقتزن بهما [أي بـ ((الفاء)) و(إذا)]، وإلا كان عاملها محذوفا يدل عليه الجواب^(٢).

وأما ما حكاه الحيدرة من زعم الاتفاق على أن العامل في (إذا) هو جوابها، وليس فعلها لأنها مضافة إليه، والمضاف إليه لا يعمل بالمضاف شيئا^(٣): ففيه نظر من ناحيتين:

الأولى: أن دعوى الاتفاق غير صحيحة.

الثانية: أن من جعل العامل فعل الشرط قال إنها غير مضافة كما نص على ذلك الخضري^(٤).

القول الراجح:

والراجح عندي هو القول الأول، وهو ما ذهب إليه أبو حيان للآتي:

أولا: قياسا على سائر أدوات الشرط التي إنما يعمل فيها فعلها.

وكون العامل فيها فعلها لا جوابها له سر لطيف متعلق بالصدارة ذكره الرضي إذ قال: ((والسرّ في جواز عمل الشرط في أدواته دون الجزاء؛ أنّ الأداة من حيث طلبها للصدر كان القياس أن لا يعمل فيها لفظ أصلا وإن كان متأخرا؛ لأن مرتبة العامل التقدّم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التأخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا، لكنهم جوّزوا أن يعمل فيها ما حقه أن يليها بلا فصل كالشرط.

وأما الجزاء فلشرط تأخره عنها لم يجوّز عمله فيها سواء كانت الأداة ظرفا كـ (متى) و (أين) أو غيره كـ (من) و (ما)^(٥).

(١) ينظر: حاشية الشمني ١١٧/٢، حاشية السيوطي على المغني ق ١٥٣/ب-١٥٤/أ، دراسات لأسلوب

القرآن لعزيمة ١٩٨/١.

(٢) حاشية الخضري ١١/٢.

(٣) كشف المشكل للحيدرة اليمني ص ٤٦٢.

(٤) حاشية الخضري على ابن عقيل ١١/٢.

(٥) شرح الكافية للرضي ١٠٠-٩٩/٢.

ثانياً: الجواب يقترن به ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كـ ((الفاء) الرابطة و((إذا) الفجائية، وكذلك يقترن به ما لزمت الصدارة كـ ((إن) و ((ما) النافيتين.
والقول بأن الجواب هو العامل يوقع في محذور تحطّي حاجز ((الفاء)) و ((إذا) الفجائية، أو تفويت صدارة ما له المصدر، وهذا ما ضعف به أبو حيان مذهب الجمهور^(١).

المسألة الرابعة: لزوم ((ما) الكافة لـ ((إذ) و ((حيث)

ومما سبقت له الإشارة أنه ليس من أدوات الشرط ما تلزمه ((ما) الكافة إلا ((إذ) و ((حيث)^(٢).

قال أبو حيان: وتجب ((ما) في: ((حيث) و ((إذ)، وتمتنع في ((من) و ((ما) و ((مهما) و ((أنى) وتجاوز فيما بقي^(٣).

وعلل السيوطي في "الأشباه" للزوم ((ما) لهما نقلاً عن النحاس في "التعليقة" بقوله: ((باب الشرط مبناه على الإبهام، وباب الإضافة مبناه على التوضيح، ولهذا لما أريد دخول ((إذ) و ((حيث) في باب الشرط لزمتهما ((ما)؛ لأنهما لازمان للإضافة، والإضافة توضحهما فلا يصلحان للشرط حينئذ، فاشتراطنا ((ما) لتكفهما عن الإضافة فيبهما، فيصلح دخولهما في الشرط^(٤).

ولكن الشيخ عبد القاهر علّل لذلك بتعليل طريف مناسب لموضوع هذا البحث إذ قال: ((وانما وجب إلزام ((ما) ((حيث) و ((إذ)؛ لأجل أن كل واحد منهما يضاف إلى الجمل، فلما كان كذلك كفوهما بـ ((ما) لتكون المجازاة آخذة صدر الكلام، ولو لم تكف فقيل: ((حيثُ تكنُ أكنُ) لكان قد جعل (تكن) مضافاً إليه ((حيث)، وذلك يخرج عن أن يكون له صدر الكلام؛ لأن مرتبة المضاف إليه مرتبة الجزء من الاسم.

وحكم ((إذما) حكم ((حيثما) ليكون فعل الشرط واقعاً في الابتداء وصدر الكلام^(٥) هـ.

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعضيمة ١٩٧/١.

(٢) الاقتصاب للبطلوسي ١٢٠/٢.

(٣) تقريب المقرب لأبي حيان ص ١٨٠.

(٤) الأشباه والنظائر ١٩٧/١.

(٥) المقتصد (بتصرف واختصار يسرين) ١١١٣/٢-١١١٥.

وهذا التعليل سليم من حيث كون جملة فعل الشرط جملة مستقلة وكذا جملة الجواب، وجملة الشرط وجوابه لا يعمل واحد منهما فيما قبله^(١)، إلا في الأداة كما تقدم؛ لما لكل منهما من الاستقلالية.

المسألة الخامسة: خروج الشرط عن معناه هل يفيت التصدر؟

خروج الشرط عن معناه يفيت التصدر لفوات علته، ومن هنا: ((صحح بعضهم - كما قال الخصري - وقوع الجملة الشرطية حالاً في نحو: (لأضربنه إن ذهب أو مكث)؛ لانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله، إذ المعنى: لأضربنه على كل حال))^(٢). وهو نص غير صريح على فوات التصدر إذا ما خرج الشرط عن معناه. ولم أجد نصاً في هذه المسألة غيره، ولهذا حكمتُ - من باب القياس - بأنه يفيت التصدر.

المسألة السادسة: (إذ) لا تضاف إلى جملة تصدرت بأداة شرط

من شأن جملة المضاف إليه - كما سيأتي إن شاء الله في الإحكام العامة لما له الصدارة - ألاّ تصدر بما له الصدارة، ومن هنا امتنع أن تضاف (إذ) إلى جملة تصدرت بأداة شرط؛ لأن لها الصدارة على الصحيح، بل وبإجماع البصريين كما تقدم. وهذه المسألة عبر عنها الرضي بقوله: ((فإن قيل: لم جاز الجزم في السعة في نحو: (غلام من تضرب أضرب)، ولم يجوز في نحو: (أتذكر إذ من يأتينا نكرمه) و (إذ) مضاف إلى ما بعده، كما أن (غلام) مضاف كذلك؟.

قلت: لأن (غلام) اتحد بكلمة الشرط بسبب إضافته إليها فصارت كلمة واحدة فيها معنى الشرط، إذ سرى معنى الشرط من المضاف إليه إلى المضاف، فلذا يلزم تصدر المضاف... فإن قلت: فما المانع من دخول (إذ) عليه في صدر الكلام؟ ويكفي في كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام ما، كما في نحو: (زيدٌ من يضربه أضربه)... فأقول: لا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين: أحدهما أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل.

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٧٦/١.

(٢) حاشية الخصري على ابن عقيل ٢٢٠/١.

والثاني: أن يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني...
والظروف المضافة إلى الجمل لا شك في إحداثها في الجمل معنى، وتصيرها بمعنى
المصدر، ولا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام^(١) هـ.

المسألة السابعة: المشبه بأداة الشرط له حكمها

قد يشبه الاسم الموصول بأداة الشرط فيأخذ حكمها من حيث التصدر واقتزان
الجواب ب(الفاء)، نحو: (الذي يأتيني فله درهم)^(٢)، ولا يعد هذا الاسم الموصول من
باب الشرط إلا إذا وقع موقع حرف الشرط، كما قال صدر الأفاضل: ((لاسم الموصول
تجعله شرطاً شرطاً، وهو أن يقع كحرف الشرط في صدر الكلام، فإذا لم يقع في صدر
الكلام فات الشرط))^(٣).

فرع:

قال السيوطي في الأشباه والنظائر نقلاً عن ابن النحاس في "التعليقة": ((إذا دخلت
على المبتدأ الموصول (ليت) و (لعل)، نحو: (ليت الذي يأتيني)، و (لعل الذي في الدار)،
فلا يجوز أن تدخل (فاء) في خبره.
واختلف في علة ذلك، ما هي؟ فمنهم من قال: علته أن الشرط لا يعمل فيه ما قبله
[أي لزومه الصدارة] فإذا عملت فيه (ليت) أو (لعل) خرج من باب الشرط، فلا يجوز
دخول (فاء) حينئذ.
ومنهم من قال: بل العلة أن معنى (ليت) و (لعل) ينافي معنى الشرط، من حيث كان
(ليت) للتمني و (لعل) للترجي، ومعنى الشرط التعليق، فلا يجتمعان.
ويتخرج على هاتين العلتين:

(١) شرح الكافية للرضي (بتصرف واختصار يسرين) ٢٥٩/٢.

(٢) ينظر: التصريح ١٧٣/١-١٧٤، وينظر: معاني القراء ٥٢/٢، ١٥٦/٣.

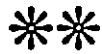
(٣) ينظر: التخمير ٢٧٨/١، تعليق الفوائد ٦٤/٣-٦٥.

مسألة:

وهي دخول (إن) على الاسم الموصول هل يمنع دخول (فاء) أو لا؟
 فمن علل بالعلة الأولى [وهي لزوم الصدارة بعدم عمل ما قبله فيه]
 منع دخول (فاء) مع (إن) أيضا؛ لأنها قد عملت فيه، فخرج عن باب الشرط
 [أي سلبت صدارته].

ومن علل بالعلة الثانية وهو تغيير المعنى جَوِّز دخول (فاء) مع (إن)؛ لأنها لا تغير المعنى
 عما كان عليه قبل دخولها، وقبل دخولها كانت (فاء) تدخل في الخبر فيبقى ذلك بعد
 دخولها^(١).

وهذا المسألة نفيسة لها علاقة وطيدة بلزوم الصدارة لأدوات الشرط، وما شَبَّه بها وهو
 الاسم الموصول كما تقدم.



(١) الأشباه والنظائر ٢/٣٦٣-٣٦٤.

الفصل الثالث

حروف النفي

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول:

حروف النفي ونزوم التصدر.

المبحث الثاني:

مسائل منثورة لها علاقة بالصدارة في هذا الباب.

المبحث الثالث:

ما له الصدارة حملا على (ما) النافية.

المبحث الرابع:

(ليس)، وحكمها من حيث لزوم الصدارة وعدمه.

(المبحث الأول)

حروف النفي ولزوم التصدر

نص النحاة على أن حروف النفي ستة وهي: (ما)، و (إن) و (لا)، و (لم)، و (لما)، و (لن)^(١)، قال الأندلسي: ((حروف النفي ستة: اثنان لنفي الماضي وهما: (لم) و (لما)، واثنان لنفي الحال وهما: (ما) و (إن)، واثنان لنفي المستقبل وهما: (لا) و (لن))^(٢). وقد أطلق بعض النحاة كابن الحاجب بأن للنفي صدر الكلام إذ قال: ((وكل باب من أبواب الكلام فقياسه أن يقدم أوله ما يدل عليه، كحرف الشرط والاستفهام والنفي))^(٣). وكذا أشار إليه العكبري^(٤)، وغيره^(٥). وهذا الإطلاق غير دقيق؛ لأن من بين حروف النفي ما لا يلزم الصدر اتفاقاً كـ (لم) و (لما) و (لن)، و كذا (لا) على الراجح. وقد نبّه إلى عدم دقة هذا الإطلاق الرضي بقوله: ((وأما قول المصنف: لأنهم لا يدخلون حرف الجر على حروف النفي لاستحقاقها صدر الكلام، ففيه نظر))^(٦). وكما سيأتي بيانه عند الحديث عن كل حرف على حدة.

أولاً: (ما) النافية:

(ما) النافية لنفي الحال كقولك: (ما زيدٌ منطلقٌ) أو (منطلقاً)، على اللغتين، والدليل على أنها للحال أن المفهوم من قولك: (ما زيدٌ قائماً)، نفي القيام في الزمن الذي أخبرت كما قال ابن الحاجب^(٧).

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٤، شرح ابن يعيش ٨/١٠٧.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٠.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/١٩٢.

(٤) ينظر: مسائل في النحو للعكبري ص ٩٧.

(٥) ينظر: الإرشاد للقرشي ص ١٢٣.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢/٢٥٠.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٨٧-٨٨.

و(ما) النافية لها الصدر مطلقا بإجماع البصريين، كما نص على ذلك ابن هشام في "المغني"^(١)، وغيره من النحاة^(٢)، ووافق البصريين الفراء^(٣).
والعمدة في اقتضاء (ما) صدر الكلام خاصة فيها، لا مجرد كونها للنفي، كما أشار إلى ذلك بعض النحاة^(٤).

وكونها لها الصدر أي: فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها^(٥)، وعليه أكثر النحويين^(٦).
وذهب الكوفيون [سوى الفراء] إلى أنها ليس لها الصدر؛ قياسا لها على بقية حروف النفي التي ليس لها الصدر^(٧).
واستدلوا بقول الشاعر^(٨):

إذا هي قامت حاسراً مُشْمَعِلَةً نجيبَ الفؤادِ رأسها ما يُقنَع

قال أبو حيان: ((وقد سمع تقديم الفعل المنفي ب (ما) على (ما)، وأنشدوا [وذكر البيت السابق]، وتأول هذا البيت أصحابنا^(٩)).

وقال ابن هشام: ((قال بعض الخوارج [وذكر البيت السابق] بروايتي الرفع والنصب لـ (رأسها)..! ومن نصبه فظاهره حجة للكوفيين [غير الفراء] على أن (ما) النافية ليس لها الصدر)).

ورجح ابن هشام رواية الرفع وهي لا تفتيت صدارة (ما)، وعليه ف (رأس) مبتدأ، وما بعدها جملة خبرية^(١٠).

(١) المغني ٩٨/١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٨١/٤، الأصول لابن السراج ٩٤/١، ٢٣٥/٢، الرضي ١٢٥/١، منهج السالك ص ٦٢، شرح ابن الناظم ص ١٣٤، الأشباه والنظائر ٣٦٧/٢.

(٣) ينظر: ابن يعيش ١١٣/٧، همع الموامع ٨٩/٢، التصريح ١٨٩/١.

(٤) ينظر: شرح إظهار الأسرار ص ٢٠٢.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي على المغني ١٠٥/١.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٨١/٤.

(٧) ارتشاف الضرب ١٠٦/٢، الإرشاد للقرشي ص ١٥٣.

(٨) البيت من الطويل، وهو لبعض الخوارج، ينظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٨٢/١.

(٩) منهج السالك ص ٦٢، ١٠٧.

(١٠) ينظر: تخلص الشواهد لابن هشام ص ١٢٩-١٣٠.

ونظير هذا البيت قول الشاعر^(١):

ونحن عن فضلك ما استغينا

فابن هشام حمله على الاتساع في تقديم الظرف، وقيد ذلك بضرورة الشعر، حيث قال [بعد أن ذكر البيت]: ((وذلك مُستسهل للضرورة))^(٢).

وقال في "المغني": ((وهم يتسعون في الظرف [وذكر البيت]^(٣)).

وأما قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾^(٤)، فـ (ما) محتملة لثلاثة أوجه كما قال في "المغني": ((... الثاني: النفي، ويرده أمران: أن (ما) النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ويسهل ذلك شيئاً ما على تقدير (قليلًا) نعنا للظرف؛ لأنهم يتسعون في الظرف وقد قال:

ونحن عن فضلك ما استغينا^(٥)))

قوله: ((ويُسهل ذلك)) أي خروج (ما) عن الصدارة، وقوله: ((شيئاً ما)) أي: أدنى سهولة لا تسهلاً تاماً، لتخصيص ابن هشام الاتساع بالشعر^(٦).

واعترضه الدماميني بقوله: ((الظاهر أنه لا ينبغي أن يسهل عند المصنف ذلك ولا أدنى سهولة؛ لأنه صرح في مبحث (إذا)^(٧) بأن الاتساع في تقديم الظرف المعمول لما بعدها عليها مخصوص بالشعر، وهنا الكلام في غيره، بل في أفصح كلام))^(٨).

وهو اعتراض في محله، فالقرآن منزّه عن أحكام الضرائر الشعرية، وعليه فاحتمال أن تكون (ما) نافية في الآية ضعيف، وينبغي أن تحمل على وجهها الآخريين اللذين ذكرهما في "المغني": الزيادة أو المصدرية^(٩).

(١) سبق تخويجه. ينظر: ص (٢١).

(٢) تخلص الشواهد ص ١٣٠.

(٣) المغني ٣١٧/١.

(٤) البقرة: ٨٨.

(٥) المغني ٣١٦/١-٣١٧.

(٦) حاشية الدسوقي ١٠٥/١.

(٧) المغني ٩٨/١.

(٨) ينظر: حاشية الدسوقي ٣١٦/١.

(٩) المغني ٣١٦/١-٣١٧.

وأما قوله تعالى: ﴿وَتَمُودَ فَمَا أَبْقَى﴾^(١)، قوله: ﴿وَتَمُودَ﴾ منصوب بفعل غير الظاهر، أي: وأهلك تمود فما أبقى الفريقين، ولا يصح أن يعمل فيه (أبقى) عند النحويين؛ لأن حرف النفي يمنع ذلك^(٢).

والحكم في الآيات المشابهة واحد.

والنحاة ذكروا الأقوال في حكم (ما) النافية من حيث التصدر عن طريق بحثهم في التقديم على (زال) وأخواتها المسبوبات بـ (ما)، وتوسعوا في ذلك أيما توسع، سأخص إن شاء الله ما قالوه في موضعه.

مسألة:

(ما) النافية لا تقع في الجزاء غير مصاحبة للفاء؛ لأن لها صدر الكلام، وللجزاء صدره، فلا يتصور اجتماعهما^(٣)، وكذلك الحال مع الاستفهام^(٤).

ثانياً: (إن) النافية:

قال في "المفصل" و (إن) بمنزلة (ما) في نفي الحال، قال الشيخ ابن الحاجب: ((يعني في معناها، وقد تقدم))^(٥).

قال الرضي: ((وكل حكم ذكرنا في (ما) النفي فهو ثابت في (إن) النافية))^(٦).
والنحاة - كما هو مفهوم كلام الرضي المتقدم، وكما قال يس - نصوا على أن (إن) في التصدير بمنزلة (ما) قال: ((والظاهر أن الناظم - وهو ابن مالك - سكت عن (إن) لقلة النفي بها بالإضافة إلى غيرها^(٧))).

(١) النجم: ٥١.

(٢) ينظر: البيان في إعراب القرآن ١١٩١/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٤٠١/٢، حاشية الشهاب ١١٨/٨.

(٣) التخمير لصدر الأفاضل ٢٧٨/١.

(٤) التخمير ٢١٢/٣.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢١٩/٢.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٢٩٧/٢.

(٧) حاشية يس ٢٥٦/١.

قلتُ: وذكر ابن مالك في "شرح التسهيل": أن قياس (إن) النافية أن تجرى مجرى (ما) النافية في غير التعليق، كما جرت فيه مجراها؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾^{(١)(٢)}.

ووقع صاحب "إظهار الأسرار" في التناقض بين صدرية (إن) النافية وعدم صدريتها. إذ قال: ((إن) النافية فإنها كـ (ما) في اقتضاء الصدارة؛ بدليل تعليق أفعال القلوب بها))^(٣).

ثم قال بعده في نفس الكتاب: ((والعمدة في اقتضاء (ما) صدر الكلام خاصة فيها لا مجرد كونها للنفي، ألا ترى أن (لم) و (لما) و (إن) و (لا) على الأصح لا تقتضي الصدارة، وإن كانت للنفي))^(٤).

وهو ظاهر التناقض، إلا أنه يؤخذ له العذر بأن شأنه شأن النحاة إذ يدققون في مجال التقعيد، ويتساهلون في مجال التنظير والتمثيل، وهذا واضح وجلي.

و(إن) النافية تعمل عمل (ما) الحجازية، أجاز ذلك الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني، ومنع من ذلك الفراء وأكثر البصريين، واختلفوا على سيويه والمبرد، فنقل السهيلي أن سيويه أجاز إعمالها وأن المبرد منع من ذلك، ونقل النحاس عكس ذلك^(٥).

ويقل إعمالها عمل (ليس)، وذكر أنه لغة أهل العالية، وعليه قراءة سعيد بن جبير:

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾^{(٦)(٧)}.

(١) الإسرائ: ٥٢.

(٢) (بتصرف يسير): شرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١.

(٣) شرح إظهار الأسرار ص ٢٠١.

(٤) شرح إظهار الأسرار ص ٢٠٢.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٠٩/٢.

(٦) الأعراف: ١٩٤.

(٧) تخلص الشواهد لابن هشام ص ٣٠٥.

ثالثاً: (لن) النافية، الناصبة للمضارع:

(لن) النافية معناها نفي الفعل المستقبل^(١).

والذي عليه النحاة خلافاً للأخفش الصغير أن (لن) النافية لا تستوجب التصدير.

قال أبو حيان: ((وأما المنصوب بـ (لن) ففي تقديم مفعوله على (لن) خلاف، المشهورُ

والصحيحُ جوازه، ونُقل المنع عن علي بن سليمان الأخفش الأصغر))^(٢).

وأما رأي الأخفش الأصغر فحكاه النحاس في "إعرابه للقرآن"، قال أبو جعفر:

((وسمعت علي بن سليمان يقول: لا يجوز عندي (زيداً لن أضرب)، لأن (لن) لا يتصرف

فلا يتقدم عليها ما كان من سبب ما عملت فيه، كما لا يجوز: (زيداً إن عمرو يضرب)

وكذا (لم)، وحكيت هذا لأبي إسحاق [أي الزجاج] فأنكره وقال: لم يقل هذا أحد))^(٣).

وهو نص صريح في تصدر (لن) النافية عند الأخفش الأصغر، مع الفراء، وهو رأي غير

مقبول عند النحاة، بدليل تعقيب النحاس لهذا الرأي برأي الزجاج الذي نص على أن هذا

الرأي لم يقله أحد سوى الأخفش الأصغر.

ولأطراح رأي الأخفش الأصغر، زعم الرضي الاتفاق على سلب الصدارة عن (لن)^(٤).

ويدل على اطراح هذا الرأي ما ردَّ به سيويه على الخليل الذي زعم عدم بساطة

(لن)^(٥).

قال الزجاج: ((وقد روى سيويه عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل أنه قال: الأصل

في (لن): (لا أن)، ولكن الحذف وقع استخفافاً، فرد عليه سيويه بأن هذا ليس بجيد؛ لأنه

لو كان كذلك لم يجز: (زيداً لن أضرب)؛ إذ أن مفعول المنصوب بـ (أن) لا يتقدم على

الفعل لكونها مصدرية، وعلى مذهب سيويه جميع النحويين، وقد حكى هشام عن الكسائي

في (لن) مثل هذا القول الشاذ عن الخليل))^(٦).

(١) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٣١/١-٢٣٢.

(٢) منهج السالك لأبي حيان ص ١٠٨.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٤/٤٣٩.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٩٧.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٤٠٧.

(٦) معاني القرآن للزجاج ١/١٦٠-١٦١، وينظر: الأصول ٢/١٤٧، ابن يعيش ٨/١١٢.

وأما ما ذهب إليه الخليل في (لن) فلم يتعبه سيويه ولا أحد ممن رواه من أصحابه، وذهبوا كلهم إلى فساده^(١).

والصحيح قول سيويه أنها مفردة؛ لجواز تقديم معمول فعلها عليها، مثل: (زيداً لن أضرب)، فلو كان أصلها: (لا أن) لم يجز التقديم؛ لأن (أن) لا يتقدم عليها ما في صلتها. ومعناها في القولين نفي القول في المستقبل^(٢).

ورَدَّ سيويه على الخليل لأنهما اتفقا - كما يقول أبو حيان - على جواز تقديم المعمول للفعل، فيقول: (زيداً لن أضرب).

ونقل سيويه أن العرب تقول: (أما زيداً فلن أضرب).

وهو ردُّ حسن، إلا أن بعض النحويين زعم أن ذلك لا يلزم الخليل، قال: لأنه قد يحدث بالتركيب حكماً لم يكن قبله.

وأجيب عن هذا التوجيه بآراء لا يسع المجال لذكرها^(٣).

والذي يعني البحث أن (لن) حرفٌ بسيطٌ عند سيويه والجمهور بدليل جواز تقديم معمولها عليها، أي أنها ليست مما يلزم الصدارة.

قال الأشموني: ((الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: (زيداً لن أضرب)، وبه استدل سيويه على بساطتها، ومنع ذلك الأخفش الصغير))^(٤).

وذكر الصبان أن منع الأخفش ذلك لكون النفي له صدر الكلام عنده، ورَدَّ بأن ذلك خاص بـ (ما) بخلاف (لن) بدليل قول الشاعر^(٥):

مه عاذلي فهائماً لن أبرحاً بمثلٍ أو أحسن من شمسِ الضُّحَى^(٦)

(١) الإغفال [رسالة ماجستير] لأبي علي الفارسي ٢٣/١.

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٢٣١/١-٢٣٢، وينظر: التخمير ٨٩/٤.

(٣) ينظر: التذيل والتكميل ٩١/٥ ب، شرح الجزولية للشلوبين ٤٧٣/٢-٤٧٥، الجنى الداني ص ٢٧١،

رصف المباني ص ٢٨٥-٢٨٧، بدائع الفوائد لابن القيم ٩٤/١-٩٥، حاشية الدسوقي ٢٨٧/١، حاشية

الشمي على المغني (النصف من الكلام) ٦٨/٢.

(٤) الأشموني ٢٧٨/٣، وينظر: المرادي ١٧٣/٤، المساعد ٦٧/٣-٦٨، المغني ٢٨٤/١.

(٥) من الرجز، وهو لرؤية، ينظر: معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ص ٤٥٧.

(٦) حاشية الصبان ٢٧٨/٣.

وهو شاهد صريح على عدم استحقاق (لن) النافية للصدارة^(١).
والذي علل به النحاة على سلب صدارة (لن) النافية هو أنها نقيضة (سوف) التي
يتخطاها العامل عند الجمهور، خلافاً للسهيلي ومن معه، وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه
إن شاء الله.

فكما جاز: (زيداً سوف أضرب)، يجوز: (زيداً لن أضرب)؛ من باب حمل النقيض على
نقيضه^(٢).

قال أبو حيان: ((وإنما جاز تقديم معمول معموها [أي (لن) النافية] وإن كانت حرف
نفي، والنفي له صدر الكلام؛ لأنهم زعموا أن (لن أضرب) نفي لـ (سأضرب) أو (سوف
أضرب).. فكما جاز: (زيداً سأضرب) كذلك جاز: (زيداً لن يضرب عمرو)^(٣).
هذا هو تعليل الجمهور.

وعلل ابن الحاجب لسلب صدارة (لن) بالحمل على (لا) النافية، من باب حمل النظر
على نظيره، وبأنها صارت كجزء الفعل، ولما جاز تقديم معمول الفعل عليه جاز تقديمه على
ما هو كاجزاء منه.

قال ابن الحاجب: ((وجاء: (زيداً لن أضرب)، لأنها نظيرة (لا)، وتؤكد امتزاجها مع
الفعل لكونه معمولاً لها، والمعمول كالتمة فكانت كجزئته)^(٤).

والذي يرجح هو تعليل الجمهور، وهو الحمل على (سوف) التي لم يمنع من التقديم
عليها سوى السهيلي ومن معه، وهو رأي غير معتبر كما سيأتي إن شاء الله، فكأنه حملٌ
على موطن اتفاق.

وأما الحمل على (لا) النافية ففيها أقوال معتبرة من حيث التصدر وعدمه، فلذلك كان
الحمل على (سوف) أولى، وإن كان من باب حمل النقيض على نقيضه، الذي هو أقل من
حمل النظر على نظيره.

(١) ينظر: الأشموني ١/٢٣٣-٢٣٤.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/١٦٥، شرح إظهار الأسرار ص ٢٠١-٢٠٢، الأشباه والنظائر للسيوطي

٢/٥٤٠-٥٤١، وينظر: البسيط ٢/٦١٨.

(٣) التذيل والتكميل ٥/٩٢/أ.

(٤) أمالي ابن الحاجب ٤/٣٤.

رابعاً: ((لم)) و ((لما)) النافيتين، الجازمتين للفعل المضارع:

من حيث موضوع البحث فحكماهما واحد، وبينهما فروق ذكرها النحاة لا تَمُتُّ إلى الصدارة أو التقديم بصلة، ولهذا ذكرتهما في مبحث واحد. وهما حرفان لنفي الماضي^(١).

قال ابن الحاجب: ((لم)) و ((لما)) تدخل على المضارع فيقلب معناه إلى الماضي^(٢). وهما لا يستوجبان التصدير ك ((لن))، فيجوز تقديم معمول الفعل عليهما، فتقول: (زيداً لم أضرب) و (عمراً لما أضرب)^(٣)، إذ العامل يتخطاهما، كما قال الشاعر^(٤):

قد أصبحت أمّ الخيَّارِ تدَّعي عليّ ذنباً كلّه لم أصنع

يروى برفع (كلّه) ونصبه^(٥)، ورواية النصب هي التي عليها الشاهد، بجواز تقديم معمول الفعل على ((لم)) النافية.

ولم يخالف في فوات تصدريهما سوى الأخفش الصغير، كما روى عنه ذلك النحاس، كما تقدم في ((لن)).

قال أبو جعفر: ((وسمعت علي بن سليمان يقول: لا يجوز عندي (زيداً لن أضرب)؛ لأن ((لن)) لا يتصرف، فلا يتقدم عليها ما كان من سبب ما عملت فيه، كما لا يجوز: (زيداً إن عمراً يضرب)، وكذا ((لم))^(٦).

ولم يعزُّ أحد من النحاة هذا الرأي للأخفش في ((لم)) سوى النحاس، بل قصرُوا رأيه على ((لن)) كما تقدم.

وسواء قبل هذا العزو للأخفش الأصغر في ((لم)) أم لم يقبل؛ لإغفال النحاة جميعاً له بحسب استقرائي الناقص، فهو رأي مرجوح مخالف للجمهور من النحاة، وللجمهور من

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٠.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٧.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٥٤٦، منهج السالك ص ١٠٨، حاشية الصبان ٢/٥٥، وينظر: الكتاب ١/١٣٥.

(٤) من الرجز، لأبي النجم، ينظر: خزانة الأدب ١/٣٥٩، الدرر ٢/١٣، شرح أبيات سيويه ١/١٤١، ٤٤١.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/١٦٥.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٤/٤٣٩.

كلام العرب الذي جاء على التقديم والتأخير، وعدم عدّ (لم) و (لما) مما له الصدر. وقد حكى الرضي الاتفاق على عدم صدارة (لم)^(١).

وعلل النحاة لسلب الصدارة عن (لم) و(لما) بأنهما لما امتزجا بالفعل المضارع حتى غيرا معناه إلى الماضي صارا كجزئه، وهما أيضا مختصان بالفعل، والمختص بالشيء كاجزاء منه، ولما جاز تقديم معمول الفعل عليه جاز تقديمه على ما هو كاجزاء منه^(٢).

قال ابن عقيل: ((وحملهما على الفعل جاز تقديم معمولهما عليهما، نحو: (زيداً لم أضرب) أو (لما أضرب))^(٣)، هذا هو تعليل الجمهور.

وزعم الشلوبين - فيما حكاه عنه السيوطي - أن العرب إنما أجازت تقديم معمول الفعل الواقع بعد (لم) و (لما) عليهما؛ حملاً على نقيضه وهو الواجب، فكما يجوز ذلك في الواجب فكذلك يجوز في نقيضه.

وتعقبه السيوطي بقوله: ((وفي هذا نظر؛ لأنه يلزم تقديم معمول الفعل الواقع بعد (ما) النافية عليها، فيقال: (زيداً ما ضربت) حملاً على نقيضه وهو (زيداً ضربت)، والعرب لا تقول، فدل على أن السبب خلاف ما ذكره))^(٤).

ويبقى تعليل الجمهور هو الراجح.

خامساً: (لا) النافية:

وهي حرف من حروف النفي، وهي لنفي المستقبل كـ (لن)^(٥).

قال ابن الحاجب: ((فموضوع (لا) لنفي المستقبل إذا قلت: (لا يقوم زيد)، فمعناه نفي القيام في المستقبل))^(٦).

وهي تنقسم إلى قسمين: عاملة ومهمله، وسأبحث كلاً في مسألة مستقلة.

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٨.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/١٦٥، شرح إظهار الأسرار ص ٢٠١-٢٠٢، التبيين للعكبري ص ٣٢٨-

٣٢٩، الإنصاف لابن الأنباري ١/١٧٣.

(٣) المساعد لابن عقيل ٣/١٣١.

(٤) الأشباه والنظائر ٢/٥٤١.

(٥) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٠.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٥.

المسألة الأولى: (لا) المهملة:

اختلف النحاة في (لا) النافية المهملة من حيث التصدر على ثلاثة مذاهب:، كما قال أبو حيان: ((وأما (لا) النافية ففي جواز تقديم معمول الفعل عليها ثلاثة مذاهب: منهم من أجاز ذلك مطلقاً، ومنهم من منع منه مطلقاً، ومنهم من فصل: فمنع ذلك إذا كانت جواب قسم، وأجاز ذلك إذا لم تقع جواب قسم، وهو الصحيح))^(١).

وقال ابن هشام في "المغني": ((واختلفوا في (لا) فقيل لها الصدر مطلقاً، وقيل ليس لها الصدر مطلقاً؛ لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو: (إنَّ لا تقم أقم)، و(جاء بلا زائد)، وقوله^(٢):

ألا إن قرطاً على آله ألا إنني كيداً لا أكيد

وقيل: إن وقعت في جواب القسم فلها الصدر، لخلوها محل أدوات الصدر، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح؛ وعليه اعتمد سيويه إذ جعل انتصاب (حبَّ العراق) في قوله^(٣):

آليت حبَّ العراق الدهرَ أطعمه والحبُّ يأكله في القرية السوس

على التوسع وإسقاط الخافض وهو (على)، ولم يجعله من باب: (زيداً ضربت)؛ لأن التقدير: (لا أطعمه)؛ ولأن هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملاً^(٤). وكذا ذكره غيرهما^(٥).

والنحاة ذكروا الأقوال مجردةً من النسبة إلى قائل أو مرجح، وبعد استقرائي الناقص لكتب النحاة تلخص عندي التالي:

القول الأول: أن (لا) النافية لها الصدر مطلقاً مثل (ما) النافية، وهذا الرأي لم ينص أحد من النحاة على قائل به، وإنما نقل ابن الحاجب ذلك، كما قال الرضي:

(١) منهج السالك لأبي حيان ص ١٠٧.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأخرم السنيسي، ينظر: شرح شواهد المغني ٢٩٤/١، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٠٠.

(٣) البيت من البسيط، وهو للمتلمس، ينظر: ديوانه ص ٩٥، خزنة الأدب ٣٥١/٦، شرح شواهد المغني ٢٩٤/١.

(٤) المغني ٩٨/١-٩٩، وينظر: ٢٤٥/١.

(٥) ينظر: الدر المصون للسمن الحلبي ٨٤/١، ٢٥٠/٥، تعليق الفرائد للدمايني ٢٧٩/٤.

((ونقل المصنف في (لا) منع تقديم معمول ما بعدها عليها، فلا يجوز: (عمراً لا أضرب)، والأصل جواز تقدم ما في حيز حروف النفي عليها إلا (ما))^(١).

والقول بتصدر (لا) النافية ضعيف وغير معتبر عند النحاة، حتى أن الرضي زعم الاتفاق على عدم صدارة (لا) حيث قال: ((وأما غيرهما [أي: (ما) و (إن)] نحو (لم) و (لن) و (لا) فإذا انتفى بها الأفعال المذكورة يجوز تقديمها عليها اتفاقاً))^(٢).

قلت: ودعوى الاتفاق هنا مدفوعة بحكاية الخلاف في (لا) كما تقدم، وكما سيأتي.

القول الثاني: أنها ليس لها الصدر مطلقاً، مثل (لم) و (لن) اللتين لا يلزمان التصدر، ورجح هذا الرأي السمين الحلبي حيث قال: ((و(لا) النافية لا تمنع العامل أن يعمل فيما بعدها نحو: (جئتُ بلا زادٍ))^(٣). وبعد أن ذكر الخلاف في (لا) على المذاهب الثلاثة التي ذكرت سابقاً، رجع القول الثاني، وهو أنها ليس لها التصدر مطلقاً^(٤).

ومال إليه عزيمة في موضع من كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم"^(٥).

القول الثالث: وهو أن (لا) النافية ليس لها التصدر إلا إذا وقعت في جواب القسم، فحينئذ تلزم الصدر حلولها محل أدوات الصدر.

وهذا هو الذي رجح النحاة وصححوه كآبي حيان وابن هشام والدمامي وعزيمة في موضع آخر من كتابه^(٦).

واختلف في تأويل قول الأعشى^(٧):

رَضِيْعِي لَبَانٍ نَمْدِي أُمَّ تَحَالَفَا
بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضُ لَا تَتَفَرَّقُ

(١) شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٥.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٧.

(٣) الدر المصون ٦/٦٠.

(٤) الدر المصون ١/٨٤، ٥/٢٥٠.

(٥) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/٥٦٨-٥٦٩.

(٦) ينظر: أبو حيان: منهج السالك ص ١٠٧-١٠٨، ابن هشام: المعنى ١/٩٨-٩٩، الدمامي: تعليق

الفوائد ٤/٢٧٩، حاشية الدمامي على المعنى ١/٢٩٨، حاشية الصبان ٢/٣٠، حاشية الدسوقي

١/١٠٦، عزيمة: دراسات ٩/٧٤٣، وينظر البسيط لابن أبي الربيع ٢/٦١٨.

(٧) البيت من الطويل، ينظر: ديوان الأعشى ص ٢٧٥، وينظر: الدرر ٣/١٣٣، شرح شواهد المعنى

١/٣٠٣، لسان العرب ٧/١٩٢.

قال ابن هشام في "المغني": ((فقيل (عوض) ظرف ل (تفرق)^(١))).
وعلق الدماميني على قول ابن هشام المتقدم بقوله: ((وقد يقال هذا بناء على أن (لا) ليس لها الصدر مطلقا، وأما على القول بأن لها الصدر مطلقا، أو إذا وقعت في نحو جواب القسم وهو الصحيح، فلا يتأتى تعليق (عوض) ب (تفرق) وقد يجاب عن ذلك...))^(٢)
قلت: فإن قال قائل: وما المانع من جعله من باب الاتساع بتقديم الظرف في الشعر كما أجاز ذلك ابن هشام في (ما) النافية كما تقدم، و(ما) النافية ألزم للصدر من (لا) النافية؟
أجبتُه على رأي الجمهور بقولي: لا يمكن جعله كما ذكر؛ لأن التقديم على (لا) النافية إذا وقعت صدر جواب القسم يمنع منه مانعان:

أحدهما: أصل التصدر الموجود في النفي، وأصل التصدر في النفي معتبر، ومن هنا ترجَّح الرفع في باب الاشتغال، كما أشار إليه الرضي^(٣).
والثاني: الحلول محل أدوات الصدر، إذ أن ما يتلقى به القسم - كما سيأتي إن شاء الله - مما يلزم الصدر عند الجمهور.

والعلة المركبة تقوى على العلة البسيطة.

والقول الثالث: وهو أن (لا) النافية لا تستحق الصدر إلا إذا وقعت صدر جواب القسم ضعيف عندي، وهذا لا ينافي إكباري وتقديري للجمهور الذين يقولون به؛ لأنه مركب من نفي وإثبات متناقضين. فهم ينفون أن ل (لا) النافية الصدر ثم يثبتون أن لها الصدر، حيث أنهم يقولون إن جميع ما تُصدر به جملة جواب القسم مما يلزم الصدر، و (لا) النافية مما يُتلقى به القسم.

ونفي الصدارة عن (لا) ينفي تصدر جملة القسم ب (لا)، وتصدر جملة القسم ب (لا) - بناء على رأيهم - يثبت الصدارة ل (لا)، وهو ظاهر التناقض لاستحالة الجمع.
فرجح عندي أن (لا) ليس لها الصدر مطلقا، وهو الظاهر من كلام ابن يعيش^(٤).

(١) المغني (بحاشية الأمير) ١/١٣٢.

(٢) حاشية الدماميني على المغني ١/٢٩٨-٢٩٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/١٦٥.

(٤) ينظر: ابن يعيش ٧/١١٣.

والنحاة عللوا لسلب الصدارة عن (لا) النافية بكثرتها في الكلام كما قال الرضي:
((وأما (لا) فلكثرتها في الكلام، حتى إنها تقع بين الحرف ومعموله نحو: (كنت بلا مال)،
و(أريد أن لا تخرج))^(١).

وعلله ابن الحاجب بالحمل على (لا) الناهية التي لا تلزم الصدر اتفاقاً^(٢).

المسألة الثانية: (لا) العاملة:

قال ابن نور الدين: ((ويندرج في (لا) النافية من أنواعها العاملة عمل (إن) إن أريد بها
نفي الجنس على سبيل التنصيص، والعاملة عمل (ليس))^(٣)، وفيه فرعان:

الفرع الأول:

(لا) العاملة عمل (إن). وهي المعروفة عند البصريين باسم (لا) النافية للجنس، وعند
الكوفيين بـ (لا) التبرئة^(٤).

قال الشيخ خالد: ((وتسمى (لا) التبرئة دون غيرها من أحرف النفي)).
وحق (لا) التبرئة أن تصدق على (لا) النافية كائنة ما كانت، ولكنهم خصوها بالعاملة
عمل (إن)^(٥).

وقال الأندلسي في "شرح الجزولية": ((إنما سميت (لا) هذه بالتبرئة لأنها تنفي الجنس
فكأنها تدل على البراءة من ذلك الجنس))^(٦).

وقال ابن معطي: ((وشبهوا بـ (إن) حرف النفي وهو (لا)، إذا أريد به المبالغة في النفي
كقولك: (لا رجل في الدار))^(٧).

(١) الرضي ١٦٥/١.

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٣٤/٤.

(٣) مصابيح المغاني ص ٤٣٦-٤٣٧.

(٤) المصطلح النحوي للقرظي ص ١٧٢.

(٥) التصريح ٢٣٥/١.

(٦) ينظر: حاشية الشمي على المغني (المنصف من الكلام) ٤٤/٢.

(٧) الفصول الخمسون ص ٢٠٢.

وإنما عملت (لا) عمل (إن) لمشابهتها لها من عدة أوجه: أحدها أن كلا منهما له صدر الكلام^(١).

وهي أيضا نقيضة (إن)، ومن شأن النقيضين أن يستويا في جميع الأحكام إلا في المعنى، فإنهما فيه يتناقضان.

وعليه فإن (لا) النافية للجنس مما يستحق صدر الكلام^(٢)، وحكى الدماميني والدسوقي الاتفاق على ذلك^(٣).

قال الدماميني - عند قول ابن هشام المتقدم في "المغني" (واختلفوا في (لا) - : ((والظاهر أن اختلافهم في غير (لا) الناسخة، أما (لا) الناسخة فلا يختلفون في أن لها الصدر))^(٤).

وقال الدسوقي معلقا على نفس الموضع من "المغني": ((والحق أن الخلاف في غير (لا) الناسخة، أما الناسخة فلها الصدر باتفاق))^(٥).

كما يؤخذ ذلك من قول ابن هشام في "المغني" عند قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾^(٦):

((والتالث من احتمالات (لا) في الآية أن تكون حرفا ناسخا.. والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده))^(٧).

وكون (لا) النافية للجنس مما يلزم الصدر هو المعول عليه عند النحاة^(٨).

ولم أجد في ذلك خلافا، وعليه فدعوى الاتفاق عند الدماميني والدسوقي صحيحة.

(١) التصريح ٢٣٥/١، التذيل والتكميل ٦٨/٢، أ، ب، تعليق الفرائد ١١٢/٤، همع الهوامع ١٩٤/٢.

(٢) التخميم ٢٩٠/١.

(٣) ينظر: النكت للأعلم الششمري ١١٤/١، ٤٠٨.

(٤) حاشية الدماميني على المغني ٢٠٨/١.

(٥) حاشية الدسوقي ١٠٥/١.

(٦) الفرقان: ٢٢.

(٧) المغني ٩٩/١.

(٨) ينظر: التعليقة لأبي علي الفارسي ٢٠٩/١، الأصول لابن السراج ٢٣٥/٢، شرح التسهيل لابن مالك

٥٤/٢.

مسألة:

أجاز ابن جني في "الخصائص" في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾^(١) جعلَ الظرف معمولاً للجواب المصدر بـ (لا) النافية للجنس، حيث جعل ذلك من باب الاتساع في تقديم الظرف والجار والمجرور^(٢)، وليس من باب عدم استحقاق (لا) النافية للجنس الصدارة.

الفرع الثاني:

(لا) العاملة عمل (ليس). وقياسها أن يكون عملها عمل (ليس) أكثر من عملها عمل (إن)؛ لأنها شبيهة بـ (ليس) في النفي ونقيضه (إن)، وحمل الشيء على نظيره أقوى من حمله على نقيضه، ولكن جاء كلام العرب بعكس هذا^(٣).

وأما من حيث حكم (لا) العاملة عمل (ليس) من حيث التصدر وعدمه، فلم أقف في ذلك على نص صريح إلا ما قاله الخضري في "حاشيته على ابن عقيل" متحدثاً عن (ما) و (لا) و (لات) و (إن) المشبهات بـ (ليس).

حيث قال: ((أجاز العلماء أن الحرف والظرف المعمولين خبرها يسبقان اسمها وخبرها دونها هي؛ لأن لها الصدر، ومفهوم ذلك أن معمول الخبر إذا كان غير ظرف لا يسبق (لا) ((^(٤).

وهو نص غير صريح في قصر التصدر على (لا)، إذ احتمال أن يكون المقصود (ما) و(إن) كما تقدم إثبات أحقيتهما بالتصدر.

والقياسُ عندي أنها لا تستوجب التصدير، لأنها محمولة على (ليس)، و(ليس) الصحيح فيها أنها مما لا يلزم الصدر، كما سيأتي إن شاء الله.

وإنما لزم (لا) النافية للجنس الصدر حملاً على (إن) التي لها الصدر، وليس هنا موجب لتصدير (لا) العاملة عمل (ليس).

(١) المؤمنون: ١٠١.

(٢) ينظر: الخصائص ٣٩٨/٢-٣٩٩.

(٣) منهج السالك ص ٨٥.

(٤) منهج السالك ص ١٠٧-١٠٨.

(المبحث الثاني)

مسائل منثورة لها علاقة بالصدارة

وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى:

(لا) إذا كانت دعاء ألها الصدر أم لا؟

قال أبو حيان: ((وإذا كانت (لا) دعاء نحو: (لا رحمَ اللهُ زيداً)، فلم أقف في ذلك على

نص،

والقياس يقتضي أن تكون مثل (لا) النافية، إلا أنها لا تكون جواب قسم؛ لأن جملة

القسم لا تكون إلا خبرية، فيكون الصحيح فيها جواز تقديم المعمول عليها^(١).

أي: أنها ليس لها التصدر، وهو الظاهر عندي؛ لعدم وجود علة موجبة للتصدر.

المسألة الثانية:

قال الرضي: ((وأما قول المصنف: لأنهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي

لاستحقاقها صدر الكلام، ففيه نظر؛ لأن (لا) من بينها يدخلها العوامل نحو: (كنتُ بلا

مالي))^(٢).

وما اعترض به يمكن أن يجاب عنه؛ إذ أن (لا) ليست مما يلزم الصدارة.

ولعل مقصود ابن الحاجب ما يلزمه الصدر من حروف النفي كـ (ما) و (إن) دون (لا).

المسألة الثالثة: هل لـ (لام) الأمر و(لا) النهي صدر الكلام؟قال ابن عصفور: (((لام) الأمر لا يقع إلا صدرا))^(٣).

وهو نص صريح في لزوم (لام) الأمر الصدر، وهو مما تفرد به ابن عصفور، ولم أجده

عند غيره.

(١) منهج السالك ص ١٠٧-١٠٨.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٥٠.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣١.

ولعل الذي دعاه إلى ذلك هو مقام التفريق بين (لام) الأمر و(لام) التعليل، حيث أن تمام النص: (((لام) الأمر لا يقع إلا صدراً و(لام) (كسي) لا يقع إلا بعد تقدم كلام، تقول: (جئت لتضرب))^(١).

فيكون مراده أن (لام) الأمر لا تقع إلا صدراً على وجه الغلبة، وعليه فلا إشكال، وهذا هو الراجح، وذلك أن النحاة أغفلوا ذكر صدارة (لام) الأمر عند ابن عصفور. وقد نصّ الدماميني صراحة على عكس ما قال ابن عصفور حيث قال: (((لام) الأمر ليست من أدوات الصدور))^(٢).

بل إن الأمر عموماً ليس له الصدارة، ولهذا يجوز تقديم المنصوب على فعل الأمر، فتقول: (زيداً اضرب)، كما نص على ذلك أبو حيان في "الارتشاف"^(٣).

ونصّ ابن الحاجب على أن (لا) الناهية ليست مما يلزم صدر الكلام، إجراءً لها مجرى الأمر في عدم لزوم الصدر، ثم حمل عليها (لا) النافية، قال في "أمالية": ((وجاز: (زيداً لا تضرب) إجراءً له مجرى: (زيداً اضرب) لأنهما في المعنى من باب واحد وهو الطلب...))

وجاء تقديم معمول ما بعد (لا) في الظروف كثيراً؛ لأن (لا) التي للنفي أخت (لا) التي للنهي في اللفظ والمعنى الأصلي، فحملت النفية على النهيّة^(٤).

قال أبو حيان في "شرح الألفية": ((وأما الفعل المجزوم بـ (لم) و (لما) ولام الأمر و (لا) في النهي، فإنه يجوز تقديم مفعوله على الجازم، فتقول: (عمراً لتضرب) و (زيداً لا تضرب))^(٥).

وبفهم من كلام أبي حيان في موضع آخر من "شرح الألفية" أن الأمر والنهي ليس لهما التصدر اتفاقاً، لعمليهما فيما قبلهما^(٦)، خلافاً لما حكاه في "الارتشاف" كما سيأتي.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٣٣١/٢.

(٢) تعليق الفرائد ٢٨٧/٤.

(٣) ارتشاف الضرب ٥٤٣/٢.

(٤) أمالي ابن الحاجب ٣٤/٤.

(٥) منهج السالك ص ١٠٨.

(٦) ينظر: منهج السالك ص ١٢١، التذييل والتكميل ١٩٨/٥/أ.

وجميع ما تقدم يفيد دلالة قاطعة على أن الأمر والنهي ليس لهما صدر الكلام، إلا أن أبا حيان أشار إلى أن بعض النحاة يلزمهما صدر الكلام حيث قال:

((وقالوا: الأمر والنهي لا يتقدم منصوبهما عليهما؛ لأن لهما الابتداء))^(١).

وقد ذكر الخضري في "حاشيته على ابن عقيل" نقلاً عن الرضي النهي من ضمن الأشياء التي تلزم صدر الكلام^(٢).

وما ذهب إليه هذا البعض وإن كان ضعيفاً عند الجمهور؛ إلا أنه من حيث القياس قوي؛ ذلك أن الأمر والنهي مؤثران في الكلام، وكل ما يؤثر في مضمون الكلام وكان حرفاً فمرتبته الصدر، كما سبقت الإشارة إليه.

المسألة الرابعة: (غير)

ومن أدوات النفي (غير)؛ لأنها للمخالفة، فهي نقيضة (مثل)^(٣)، فإن كان المضاف (غيراً) وقُصد بها النفي، جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه، كما يتقدم معمول المنفي بـ (لا)، فأجاز النحاة: (أنا زيداَ غيرُ ضاربٍ)، كما يقال: (أنا زيداَ لا أضربُ)^(٤).

ولا يجوز ذلك فيها إذا كانت لغير النفي اتفاقاً^(٥).

وذكر ابن مالك في "شرح التسهيل" أن المضاف إليه كصلة للمضاف، فلا يتقدم على المضاف معمول المضاف إليه... فإن كان المضاف (غيراً) مراداً به النفي جاز أن يتقدم عليه معمول ما أضيف إليه، كما يتقدم معمول المنفي بـ (لم) و (لن) و (لا).

(١) ارتشاف الضرب ٥٤٣/٢.

(٢) ينظر: حاشية الخضري ١٠٢/١، وينظر: شرح الكافية للرضي ١٧٧/١.

(٣) أمالي ابن الشجري ٣٩١/١.

(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٩٥-٩٩٦/٢، وينظر: البغداديات لأبي علي الفارسي ص ٢١٤، الأصول ٢٣٦/٢.

(٥) الدر المصون للسمن الحلبي ٨٤/١، همع الهوامع ٢٧٨-٢٧٩/٤، دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعضيمة ٣٠٨/١٠.

ومن شواهد ذلك: قول الشاعر^(١):

فتى هو حقا غير ملغ فريضةً

ومثله^(٢):

إن امرأً خصني يوماً مودته على التناهي لعندي غير مكفور

والأصل: (غير ملغ حقا) و (غير مكفور عندي) و جاز التقديم؛ لأن النفي مراد^(٣).

وإنما جاز ذلك لأن (غيراً) في معنى (لا) النافية، وما بعد (لا) و (لن) و (لم) من حروف النفي يجوز تقديم معمول منفيها عليها، وعلى هذا أجازوا: (أنت زيدا غير ضارب)، ولم يجزوا: (أنت زيدا مثل ضارب)^(٤)؛ إذ أن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، ولكنه لما كانت (غير) تحمل على (لا) جاز فيها ما لا يجوز في (مثل)، وإن كان بابهما واحداً^(٥).
وخالف أبو حيان في هذه المسألة، وصحح منع التقديم على (غير) حتى وإن كانت للنفي، وجعل البيت من النادر الذي لا يقاس عليه^(٦).

وهو رأي ضعيف مخالف لما عليه الجمهور، ذكره أبو حيان من غير تعليل.

المسألة الخامسة: (لات)

اختلف النحويون في ماهية (لات): فذهب بعضهم إلى أنها فعل ماض بمعنى (نقص) نفي بها كما نفي بـ (ليس)..

وذهب بعضهم إلى أن أصلها (ليس) أبدل سينها تاء..

وذهب الأخفش والجمهور - وهو الصحيح - إلى أنها (لا) النافية زيدت عليها التاء

(١) صدر بيت من الطويل، ولم أعثر على قائله، وعجزه: ولا تتخذ يوماً سواه خليلاً

ينظر: شرح شواهد المغني ٢/٩٥٣، الدرر ٥/١٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي زيد الطائي، ينظر: الدرر ٢/١٨٣، شرح أبيات سيويه ١/٤٣٢، شرح شواهد المغني ٢/٩٥٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣٦.

(٤) ابن يعيش ٨/٦٦.

(٥) الأشباه والنظائر ٣/٣٠٣-٣٠٤.

(٦) منهج السالك ص ١٠٨، وينظر: مع الفواعل ٤/٢٧٨-٢٧٩.

كما زيدت في: (ربت) و(ثمت)، فهي للتأنيث^(١)، وقيل زيدت التاء للمبالغة في النفي، كما في نحو (علامة) و (نسابة)^(٢).

وإنما حركت التاء لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة لمناسبة الألف لأنها أخف^(٣).
واختلف النحويون في عملها: فمنهم من قال: إنها تعمل عمل (ليس)، وهو مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أنها تعمل عمل (لا) النافية للجنس، أي أنها تعمل عمل (إن)^(٤).
وأما من حيث التصدر وعدمه فلم أجد للنحاة في ذلك أيضا نصا.
والقياس عندي أنها إن كانت عاملة عمل (إن) - على رأي الكوفيين - فلها التصدر.
وأما إن كانت عاملة عمل (ليس) - على رأي البصريين - فليس لها التصدر، مثل (لا) العاملة عمل (ليس) والله أعلم.

المسألة السادسة:

(لام) الجحود ليس لها الصدارة، وهي في مذهب الكوفيين الناصبة للفعل المضارع.
ويجوز تقديم معمول الفعل بعدها عليها، واستدلوا بقول الشاعر^(٥):
لقد عدتني أم عمرو ولم أكن مقالتها ما كنت حيا لأسمعا
وهذا خلاف للبصريين، إذ أن الناصب عندهم (أن) المصدرية المقدر، وليس (لام) الجحود.

ويمتنع التقديم عليها لتقدير (أن) المصدرية.
والبيت عند البصريين على تقدير فعل ناصب، أي: (ما كنت أسمع مقالتها)، ثم كرر (لأسمعا) مفسراً للمضمر^(٦).

(١) ارتشاف الضرب ١١١/٢، وينظر: التعليقة لأبي علي الفارسي ٩٤/١، الكشاف للزمخشري ٣٥٩/٣.

(٢) الأشعري ٢٥٧/١.

(٣) تخلص الشواهد لابن هشام ص ٣٠١.

(٤) الكتاب ٢٨/١، الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٩/١، المغني ٢٥٤/١.

(٥) البيت من الطويل، ولم أعر على قائله، ينظر: خزنة الأدب ٥٧٨/٨، شرح ابن يعيش ٢٩/٧.

(٦) ينظر: الرضي ٢٥٠/٢.

(المبحث الثالث)

ماله له الصدارة حملاً على (ما) النافية التي لها الصدر

وذلك فيما يلي:

أولاً: (غير)

زعم الرضي أن (غير) مما له صدر الكلام، حيث قال في "شرح الكافية": ((وأجري نحو: (غير قائم الزيدان)، مجرى: (ما قائم الزيدان)؛ لكونه بمعناه، قال^(١)):

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بَالَهُمْ وَالْحَزْنَ .

ومثل ذلك: (أقلّ رجل يقول ذلك إلا زيد)...، وكذا قولهم: (خطيئة يوم لا أصبر فيه)... كلها مبتدآت لا أخبار لها؛ لما فيها من معنى الفعل، ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليها؛ لما فيها من معنى الفعل، فليزم الصدر^(٢).

وقال في موضع آخر: ((نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ

لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام^(٣)).

والصحيح عندي عدم لزومها التصدر؛ وذلك لأنها محمولة على (لا) النافية - التي لا تلزم التصدر - كما تقدم في المسألة الرابعة من المبحث السابق.

ثانياً: (قلّ) و (قلّما) و (أقلّ)

نص النحاة على أن هذه الألفاظ الثلاثة مما يلزم صدر الكلام، إذ أنها إما دالة على النفي، أو التعليل؛ والتعليل كالنفي، فلزمت الصدر لأنها بمنزلة (ما) النافية، ولهذا لا تدخل عليها نواسخ الابتداء كما لا تدخل على (ما) النافية^(٤).

(١) البيت من المديد، وهو لأبي نواس، ينظر: خزنة الأدب ٣٤٥/١، البرر ٦/٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ٨٧/١.

(٣) شرح الكافية للرضي ٣٣١/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٨٧/١، ٢٣١، ٣٣٢/٢، الأصول ١٧٠/٢، الارتشاف ٤٠٤/٢، المساعد

٢٣٩/٣، شفاء العليل للسلسلي ٩٨٥/٣.

وهذه الألفاظ تحمل التقليل المقابل للكثير، وتحتمل النفي المحض^(١).
قال ابن عصفور: ((ويجري مجرى النفي: (قَلَّ رجل يقول ذلك إلا زيدً).
وقد يستعمل في مقابلة (كثُر).
فإذا استعملت بمعنى النفي فإجراؤها مجراه يَبِين، وإذا استعملت في مقابلة (كثُر) أجروها
أيضاً مجرى النفي، ووجه ذلك لحظهم فيها أنها لنفي الكثير))^(٢).
وقال أبو علي: ((إذا قلت: (أَقَلُّ رجل يقول ذلك إلا زيدً)، و (قَلَّ رجل يقول ذلك إلا
عمرو)، رفعت، لأنه نفي في الحقيقة.
ومما يدل على أنه استعمل استعمال النفي وقام مقامه: أنك أبدلته من (أقل)، ولا يجوز
البدل في الإيجاب))^(٣).
وقال المبرد: ((وتقول (أَقَلَّ رجل رأيته إلا زيد) إذا أردت النفي بـ (أقل) كأنك قلت:
(ما رجل رأيته إلا زيد))^(٤).
وعلق عليه عزيمة بقوله: ((و (أَقَلُّ رجل يقول ذلك ...)) مما يلزم صدر الكلام؛ لما فيه
من معنى النفي، فلا تدخل عليه نواسخ الابتداء))^(٥).
وفي تعليقه نظر، والنحاة أيضاً علقوا هذا التعليق، وعللوا بهذا التعليل.
وإنما المقصود (ما)، كما أوّل ذلك سيبويه^(٦)، وأبو علي^(٧)، والشيخ خالد^(٨)، لأنه لزم
صدر الكلام؛ لأنه بمنزلة (ما) النافية.

(١) الدر المصون للسمين الحلبي ٢٩٧/١، ٣٧٤/٢، إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ص ١١٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/٢.

(٣) المسائل المنشورة لأبي علي الفارسي ص ٦٠-٦١، إيضاح الشعر ص ١٠٦-١٠٧، التعليقة

١/٥٤-٥٥، وينظر: التذيل والتكميل ٢/١٢٢، ٣/٣٠/أ.

(٤) المقتضب ٤/٤٠٤.

(٥) حاشية عزيمة على المقتضب ٤/٤٠٥.

(٦) الكتاب ١/٣٦١، وينظر: أمالي ابن الشجري ٣/٤٦.

(٧) البصريات لأبي علي الفارسي ١/٣٤٢.

(٨) التصريح ١/١٨٥.

وليس لمعنى النفي؛ لأنه كما سبق أن معنى النفي مجرداً لا يوجب التصدير، كما في (لن) و (لم) و (لما) و (لا).

وهو ما ذكره ابن عقيل من أن هذه الألفاظ لا تقع إلا صدراً لأنها نابت مناب النفي ب (ما)، ولها صدر الكلام^(١).
ونصّ ابن السراج صريحاً في هذه المسألة^(٢).

(مسائل)

المسألة الأولى:

حكم هذه الألفاظ الثلاثة وهي: قَلٌّ، وَقَلِّمًا، وَأَقْلٌّ، من حيث لزوم الصدر واحد^(٣).
والعلة في لزومها الصدارة، حملها على (ما) النافية، كما نص على ذلك ابن الشجري^(٤).

المسألة الثانية:

لحقت (ما) الكافة (قل) فأصبح: (قلما)، وازداد تأكيداً من شبه الحرف^(٥).

المسألة الثالثة:

(قَلٌّ) و (قَلِّمًا) فعلان، و (أَقْلٌّ) اسم، إلا أن هذه الألفاظ الثلاثة بمنزلة الحرف، ولهذا لا يكون له (قل) أو (قلما) فاعل، كما لا يكون له (أقل) خبر^(٦).
وهل هي حروف حقيقة أو منزلة منزلة الحرف؟!؛ للعلماء في ذلك خلاف، الأرجح أنها منزلة منزلة الحرف^(٧).

(١) المساعد ٢٣٩/٣.

(٢) ينظر: الأصول ١٦٨/٢-١٦٩.

(٣) ينظر: المساعد ٢٤١/٣، الأصول ٢٩٦/١، ١٦٨/٢-١٦٩.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٦/٣.

(٥) المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ص ١٧٠.

(٦) ينظر: الارتشاف ١٠/٣، مع الهوامع ٢١/٥-٢٢، المسائل المنثورة ص ٦٠-٦١، إيضاح الشعر ص ١٠٦-١٠٩.

(٧) التذليل والتكميل ١١٥/٢، وينظر: حاشية الحضري ١٦٠/١، البغداديات ص ٣٠٠، شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٩/١.

المسألة الرابعة:

(ما) الكافة عن عمل الرفع لا تتصل إلا بثلاثة أفعال: (قَلَّ) و (كَثُرَ) و (طَالَ)، وعلّة ذلك شِبْهُنَّ بِ (رُبِّ)، ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صُرِّحَ بفعلها. هذا هو نصُّ ابن هشام في "المغني"^(١). وشبّهن بِ (رُبِّ) كما قال الكافيجي: ((من حيث المعنى))^(٢). وزاد عليه الدسوقي بقوله: ((والتصدير أول الكلام))^(٣). وهو نص صريح على أن هذه الأفعال الثلاثة مما يلزم صدر الكلام، لاتصال (ما) الكافة بهن لشبهن بِ (رُبِّ). ولم أجد هذا النص عند غير الدسوقي من النحاة، وهو جدير بالاعتبار. ونظيره ما ذكر سابقاً من لزوم (قل) و (قلما) و (أقل) الصدارة؛ لأنها بمنزلة (ما) النافية.

ثالثاً: قولهم: (خطيئة يوم لا أعمل فيه):

قال أبو علي: ((إذا قلت: (خطيئة يوم لا أعمل فيه)، فارتفعت (الخطيئة) بالابتداء، وليس للمبتدأ ههنا خبر، وذلك أن سبيل الشيء إذا أشبه غيره أن يحكم له بحكمه، ومثل ذلك: (قَلَّ أَحَدٌ يَقُولُ ذَلِكَ)، لأنه صار ينفي به كما ينفي بـ (ما)، وصار لا يعمل لأن معناه: (ما رجل يقول ذلك)، فلما كان بمعنى (ما) صار بمنزلة الجحد. والجحد حرف معنى، فلذلك لم يجز أن يعمل فيه، فكذلك (خطيئة يوم) إنما معناه: (ما يوم لا أصوم فيه)، لأن معنى (خطيئة): نفي أن يكون يوم يصوم فيه، ومعناه: (ما يوم لا أصوم فيه)، وإذا كان قد صار بمنزلة الحرف لم يحتج إلى خبر))^(٤). وقال أيضاً في "إيضاح الشعر": ((ومما جرى مجرى (أقل) في ما ذكرنا قولهم: (خطيئة يوم لا أصيد فيه)، ألا ترى أن الكلام محمول على ما أضيف (خطيئة) إليه، كما كان محمولاً

(١) المغني ١/٣٠٦-٣٠٧، وينظر الخصائص ١/١٧٨، مصابيح المغاني ص ٤٨٣.

(٢) شرح قواعد الأعراب لابن هشام، للكافيجي ص ٤٨٥.

(٣) حاشية الدسوقي على المغني ١/٣٠٧.

(٤) المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ص ٥٦-٥٧، وينظر: شرح الكافية للرضي ١/٨٧.

على ما أضيف (أقل) إليه.

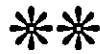
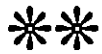
ولم يعد على (خطيئة) مما قبله ذكر، كما لم يعد على (أقل) شيء مما بعده.
وقياس (خطيئة) أن تمنع العوامل الداخلة على المتبدأ والخبر من الدخول عليها، كما
امتعت من الدخول على (أقل)؛ لاتفاقهما فيما ذكرت وفي المعنى، ألا ترى أنه يريد:
(ما يوم لا أصيد فيه إلا الخطأ).

فصار كقولهم (أقل) من جهة المعنى، ومن جهة حمل ما بعدها على ما أضيف إليه من
دونها.

والقياس فيها وفي (أقل) أن يكون ما جرى بعدها من الكلام قد سد مسد الخبر^(١).

وعليه فلها حكم التصدر مثل (أقل) جملا على (ما) النافية.

وقد أشار سيوييه إلى أنها تجرى مجرى (أقل)، ومعها ألفاظ آخر، حيث قال: ((وذلك
قولك: (يوم الجمعة ألقاك فيه)، و (أقل يوم لا ألقاك فيه) و (أقل يوم لا أصوم فيه)
و (خطيئة يوم لا أصيد فيه)، و (مكانكم قمت فيه)، فصار هذه الأحرف ترتفع بالابتداء
كارتفاع (عبد الله)، وصار ما بعدها مبينا عليها، كبناء الفعل على الاسم الأول، فكأنك
قلت: (يوم الجمعة مبارك) و (مكانكم حسن)؛ وصار الفعل في موضع هذا^(٢).
وظاهر كلام سيوييه التساوي بين جميع الألفاظ التي ذكر من حيث حكم التصدر^(٣).



(١) إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ص ١١١.

(٢) الكتاب ٨٤/١، (طبعة هارون).

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر ٣/٣٠٠.

(المبحث الرابع)

(ليس)، وحكمها من حيث لزوم الصدارة وعدمه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم تقديم خبر (ليس) عليها:

تقديم خبر (ليس) عليها من مسائل الخلاف الواسعة في كتب النحو.

فجمهور البصريين على جواز تقديم خبر (ليس) عليها.

وذهب الكوفيون وبعض البصريين - مثل المبرد وابن السراج - إلى منع ذلك^(١).

واختلف النقل عن سيويه^(٢)، والظاهر أنه يجوز تقديم خبرها عليها، لأنه أجاز

في "كتابه": (أزيدا لست مثله)^(٣).

والجواز هو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي^(٤) [خلافاً لرأيه الآخر]^(٥) والشلوين^(٦)،

وصححه ابن الحاجب^(٧)، وصدراً الأفاضل^(٨).

واختار ابن مالك المنع^(٩)، ومعه الكثير من المتأخرين^(١٠)، وصحح هذا القول

ابن بابشاذ^(١١).

(١) ينظر: التبيين للعكبري ص ٣١٥-٣٢٣، الإنصاف م (١٨) ١/١٦٠-١٦٤، ائتلاف النصر ص

١٢٣-١٢٤، الإيضاح في شرح المفصل ٨٨/٢، شرح ابن الناظم ص ١٣٥.

(٢) ينظر: منهج السالك لأبي حيان ص ٥٦، إصلاح الخلل للبطلوسي ص ١٤٠.

(٣) الكتاب ٥٢/١، وهو ما حكاه عنه الأعلام في التكت ١٨٢/١.

(٤) ينظر: البغداديات للفارسي ص ٢٥٦-٢٥٧، الحليات له أيضا ٢٨٠-٢٨١.

(٥) ينظر: المرادي على الألفية ١/٣٠١-٣٠٢.

(٦) شرح الجزولية للشلوين ٧٧٧/٢.

(٧) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٠٥.

(٨) التخمير ٢٩٨/٣.

(٩) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٩٧/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١.

(١٠) عبد القاهر: المقتصد ١/٤٠٧-٤٠٨، المرادي ١/٣٠١-٣٠٢، الشيخ خالد: التصريح ١/١٨٨،

وينظر: التحفة الوردية ص ١٧٣.

(١١) شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٥٥.

والذي يعيننا في هذا الخلاف هو الخلاف المترتب عنه، وهو الخلاف في فعلية (ليس) أو حرفيتها:

حيث وقع الخلاف فيها بين سيويه وأبي علي الفارسي، فزعم سيويه أنها فعل، وزعم أبو علي أنها حرف^(١).

فمن راعى الفعلية فيه جَوَزَ التقديم، ومن راعى معنى النفي منع التقديم^(٢). قال الرضي: ((وأما (ليس) فالأكثر على جواز تقديم خبرها عليها، ومنع من ذلك الكوفيون؛ لأن مذهبهم أنها حرف ك (ما) فألحقوها بها ك (إن)، ووافقهم المبرد، وإن كان مذهبه أنها فعل؛ نظراً إلى عدم تصرفها))^(٣).

والصحيح أنها فعل وليست حرفاً ك (ما) النافية^(٤). ويدل على أنها فعل، جوازُ تقديم خبرها على اسمها عند الجميع، وتقديمه عليها عند كثير منهم بخلاف (ما)^(٥).

المطلب الثاني: هل هي من لازم الصدر؟

بعد حكاية الخلاف في تقديم خبر (ليس) عليها وفي فعلية^(٦)، أذكر ما ذكره أبو حيان من أن الكسائي والفراء يذهبان إلى أن (ليس) مما يلزم صدر الكلام، حيث قال: ((الكسائي والفراء لا يُجيزان تقديم خبر (ليس) عليها، قالوا: (ليس) جَعْدٌ، والجَعْدُ هو حرف معنى كالاستفهام، فلا يتقدم خبرها عليها كما لا يتقدم على حرف الاستفهام))^(٦).

وهو نص صريح على أنها مما يلزم الصدارة عندهما. وبعضُ الذين منعوا التقديم شبهها بـ (ما) النافية، كما أشار إليه الرضي سابقاً.

(١) رصف المباني للمالقي ص ٣٠٠.

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٠٥.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٧.

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٠٥، التصريح ١/٤٠، حاشية الشمني على المغني (المتصف من الكلام) ٢/٧٢.

(٥) حاشية يسس ١/٤١.

(٦) تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٧٣٠.

وهو قول أيضا بالتصدر، ولكن لا يلزم الكوفيين، لأن (ما) النافية ليست مما له الصدر عندهم^(١).

والقول بلزومها الصدارة ضعيف للآتي:

أولاً: الصحيح - وهو الذي عليه الجمهور - أنها فعل، ويجوز تقديم خبرها عليها، وعليه فليست مما يلزم الصدر، شأنها شأن بقية الأفعال.

ثانياً: معظم الذين منعوا التقديم [من غير الكسائي والفراء] لم يعللوا بالتصدر، وإنما عللوا بالجمود مثل (عسى)^(٢).

والذي أرتضيه ما قاله ابن الناظم: ((بين (ليس) و (عسى) التي بمعنى (لعل) فرق؛ لأن (عسى) متضمنة معنى ما له صدر الكلام، وهو معنى الترجي في نحو (لعل)، و(ليس) بخلاف ذلك؛ لأنها دالة على النفي، وليس هو في لزوم صدر الكلام كالترجي؛ لأن النفي وإن لزم صدر الكلام في (ما) لم يلزمه فيما عداها))^(٣).

وهو قول سليم إلا أن قوله: ((لم يلزمه فيما عداها)) كان عليه أن يستثني (إن) مثلما استثني (ما) لمشاركتها لها في لزوم التصدر، كما تقدم.



(١) ينظر: التبيين ص ٣١٥-٣٢٣، حاشية الصبان ١/٢٢٤-٢٢٥.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني ٣/٢٩٨.

(٣) شرح ابن الناظم على الألفية ص ١٣٦.

الفصل الرابع

الأحرف الناسخة

وفيه ستة مباحث:

تقديم:

حكم (إنّ) وأخواتها من حيث التصدر وعدمه.

المبحث الأول:

(إنّ)، ولزوم تصدورها.

المبحث الثاني:

(أنّ)، وعدم جواز تصدورها.

المبحث الثالث:

(لكنّ)، وحكم لزوم تصدورها.

المبحث الرابع:

(ليت)، ولزومها الصدارة.

المبحث الخامس:

(لعلّ)، وبعض الأحكام المتعلقة بتصدورها.

المبحث السادس:

(كأنّ)، ولزومها الصدر.

تقديم: (إن) وأخواتها: من حيث التصدر وعدمه:

تدخل (إن) وأخواتها على الجملة الاسمية فتصب المبتدأ وترفع الخبر، والذي أوجب لها العمل عند جمهور المحققين النحويين هو شبهها بالأفعال في الاختصاص؛ ذلك أن هذه الحروف تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها، كما أن الأفعال تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها.

وهذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر، فما كان مبتدأ كان اسما لها، إلا ما لزم الصدارة، إذ أن هذه الحروف - كما سيأتي قريبا - لها صدر الكلام، ولا يتقدم شيء من جملتها عليها بحال، وجعل ما لزم الصدارة اسما لها يخرجها عما استقر له من الصدرية.

وما كان خبرا لمبتدأ كان خبرا لها إلا ما لزم الصدر كما تقدم^(١).

وهذه الحروف التي تسمى بالناسفة، وتسمى بالحروف المشبهة بالفعل عدها المتقدمون من النحاة خمسة؛ لأنهم عدوا (إن) و (أن) حرفا واحدا^(٢)، وعدها المتأخرون ستة، وإليه أشار ابن مالك في خلاصته بقوله:

لـ (إن) (أن) (ليت) (لكن) (لعل) (كأن) عكس ما لـ (كان) من عمل

وهذه الحروف - باستثناء (أن) المفتوحة الهمزة - لها صدر الكلام، كما نص على ذلك النحاة صراحة^(٣).

ولم تحك المنازعة في صدارتها، لا عن كوفي ولا عن بصري.

وقد علل ابن الحاجب لزومها التصدر بقوله: ((وإنما كان لها صدر الكلام؛ لأن كلا منها يدل على قسم من أقسام الكلام، وذلك يقتضي التقديم؛ ليتحقق المخاطب المعنى من أول الأمر فيني عليه، ولو لم تتقدم الحروف لبقى السامع في حيرة جواز التقديرات المتعددة، فلا يتفرغ باله لأمر مخصوص يبيني عليه، ألا ترى أنه لو جاز تأخير أمثال هذه، فإذا قال المتكلم: (زيد قائم)، لم يدر السامع إثبات هو، أم نفي، أم تشبيه، أم تمن، أم ترج، وإذا قال من أول

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٢-٤٢٨.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٢٨٠، المقتضب ٤/١٠٧، الأصول لابن السراج ١/٢٧٧.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦٤، نتائج الفكر للسهيلى ص ٣٤٥، النكت للأعلم الشنمري

١/١٠٠، الرضى ٢/٣٤٥، حاشية الصبان ١/٢٧٢.

الأمر: (إن) أو (ما) أو (كأن) أو (ليت) أو (لعل) تبين له من أي قسم هو، فيتفرغ باله لغيره^(١).

ولهذا فهذه الحروف تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها لفظاً أو معنى.
أما اللفظ؛ فلأنه لا يجتمع عاملان في اسم واحد، وهذه الحروف عوامل.
وأما معنى؛ فلأن هذه المعاني ينبغي أن يكون لها صدر الكلام فلا يقع قبلها فعل مُعَمَّل ولا مُلغَى، هذا ما نص عليه السهيلي^(٢).

وقوله: (ولا ملغى) فيه نظر؛ لأن أفعال القلوب تسبقها معلقة عن العمل.
ولهذا امتنع تقديم أي جزء من أجزاء جملتها عليها؛ للزومها التصدر، فلا يجوز تقديم اسمها عليها ولا خبرها عليها ولو كان ظرفاً أو مجروراً^(٣).

قال الصبان: ((فإن قلت: حيث توسّع في الظرف والمجرور فهلاًّ جاز تقديم خبرها عليها نفسها إذا كان ظرفاً أو مجروراً؟ قلت: لم يجز، لأن لها الصدر)). [وذكر نص ابن الحاجب المتقدم]^(٤).

قلت: فإن اعترض معترض على الصبان وقال له: إن النحاة أجازوا الاتساع بتقديم الظرف والمجرور على ما له الصدارة مثل (ما) النافية كما ذكره ابن هشام^(٥)، - وقد تقدم ذكره - وعليه فما المانع من الجواز، وحملها على (ما) النافية التي وإن لزمت الصدر جاز فيها ذلك؟

قلت: هذا غير مسلم، لعلتين:

الأولى: أن جواز الاتساع بتقديم الظرف والمجرور على (ما) النافية - وهي مما له الصدارة على الأصح، وعند عامة البصريين - مقيّد بالضرورة الشعرية كما قال ابن هشام.

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٤٩، وينظر: الكنز في النحو ص ٣٣٩، شرح إظهار الأسرار: ص ١٣٤-١٣٥.

(٢) ينظر: نتائج الفكر ص ٣٤٥، وينظر: النكت: ١٠٠/١.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢١٩/١، الأصول ٢٣١/١، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٩/١، تقريب المقرب لأبي حيان ص ١٤٩-١٥٠، المطالع السعيدة للسيوطي ٢٧١/١، المساعد ٣٠٩/١، كشف المشكل للحيدرة ص ٣٥٨، فرائد النحو الوسيمة ص ٥٦.

(٤) حاشية الصبان ٢٧٢/١.

(٥) المغني ٣١٧/١، تخلص الشواهد لابن هشام ص ١٣٠.

الثانية: حتى وإن جاز التقديم على (ما) النافية في حال الاتساع افتراضاً، فهو من الندرة بحيث لا يقاس عليه.

وجميع ما له التصدر لم يجز الاتساع بتقديم الظرف أو المجرور عليه إلا في مسألة أو مسألتين كما هو مبين في موضعه.

وقد علل بعض من النحاة لعدم تقديم شيء من المعمولات عليها بضعفها في العمل؛ لأنها ليست بأفعال ولا بلفظها، وإنما عملت بحق الشبه^(١).

وعلل بعضهم - كابن يعيش - بعدم تصرف هذه الحروف^(٢).

ولا يفهم من هذين التعليلين أن المانع فقط هو ضعفها وجودها وانحطاطها عن مرتبة الأفعال سواء أكانت تامة أم ناسخة كـ (كان) وأخواتها، وأنها ليست مما يلزم الصدر، بدليل تصريح من علل بهذين التعليلين في غير ما مرة - كما تقدم - بأن لها الصدارة.

وكان الأولى أن يُعلل بالتصدر، كما علل به بعضهم^(٣)، من أن يعلل بهذا التعليل، إلا أن هذين التعليلين مسلمان، إذ لا يلزم منهما التعارض، فيدفع أحدهما الآخر.

ومن المعلوم أن الحكم الواحد قد يردُّ عليه تعليلان فأكثر، وكل منهما مُسلم، كما هو مطرد في أغلب أبواب النحو.

وسأبحث كل حرف منها على حدة في مبحث مستقل.



(١) ينظر: ابن عصفور: شرح الجمل ٤٣٩/١، المقرب ١٠٧/١، الحيدرة: كشف المشكل ص ٣٥٨،

السيوطي: المطالع السعيدة ٢٧١/١، عبد القاهر الجرجاني: المقتصد ٤٤٧/١.

(٢) ابن يعيش: ١٠٣/١، وينظر: المقتضب ١٠٩/٤، الأشباه والنظائر ٥٥١/١.

(٣) كابن عصفور: في شرح الجمل ٦٤/٢، والسهيلي: في نتائج الفكر ص ٣٤٥.

(المبحث الأول)

(إن)، ولزوم تصدرها

وهي حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، قيل: وقد تنصبهما معا في لغة ضعيفة^(١). ولما كانت (إن) مكسورة الهمزة مما له الصدارة - عكس (أن) مفتوحة الهمزة التي لا يجوز أن تصدر كما سيأتي بعد إن شاء الله - لم تقع مبتدأة إلا مكسورة الهمزة في ابتداء الكلام، سواء أكانت في أول كلام المتكلم [وهو المقصود بالابتداء اللغوي] أم كانت في وسط كلامه إذا كان ابتداء كلام آخر وجملة أخرى، نحو: (أكرم زيدا إنه فاضل) [وهو المقصود بالابتداء الاصطلاحي]^(٢).

وضابط كسر الهمزة وفتحها في أغلب الأحيان، هو مراعاة صدارة (إن)، وعدم جواز تصدر (أن).

قال ابن عصفور: ((الذين ضبطوا ذلك بقانون منهم من قال: كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل ف (إن) فيه مكسورة، وكل موضع ينفرد فيه أحدهما ف (إن) فيه مفتوحة، فمثال وقوعها في موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل: (إن زيدا قائم)، ألا ترى أن (إن) وقعت هنا صدراً، وصدر الكلام يقع فيه الاسم تارة والفعل أخرى، فتقول: (زيد قائم)، و (يقوم زيد))^(٣).

وهذا الأصل لم ترتضه السهيلي، وإن كان قاله مع ابن عصفور، الجمهور كالفارسي وابن السراج وغيرهم، ذلك أنه عبر أنه بقوله: ((هو أصل بارد مظلم على المبتدئ، وإه عند المنتهي))^(٤).

والذي يعني أن (إن) مما له الصدر اتفاقاً.

وحكم (إن) المشددة هو حكمها بعد التخفيف من حيث لزوم التصدر^(٥).

ولهذا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، كما تقدم.

(١) ينظر: المغني ٣٧/١.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد ٣٢/٤، منهج السالك ص ٧٤، شرح الرضي ٣٤٩/٢.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٩/١.

(٤) أمالي السهيلي ص ١٢٩.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح الفصل ١٨٩/٢، رصف المباني ص ١٠٨.

وأما ذكره السمين في "الدر المصون" حيث قال: ((ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها، ومن توسع في الظرف أجازته))^(١) ففيه نظر.

إذ أن تقديم الظرف عليها لم يُجزه أحد من النحاة ولا توسعاً - كما تقدم -، فكيف يقول: ((ومن توسع في الظرف أجازته))؟! فكأنه حُكِمَ أُسَدًا إلى غير قائل.

ومن النصوص الدالة على أن (إن) مما له الصدارة، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها قول النحاس في "إعرابه للقرآن"، قال أبو جعفر: ((وسمعت محمد بن الوليد يقول: سألتنا أبو العباس محمد بن يزيد عن آية من القرآن صعبة الإعراب مشكلة وهي قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(٢)، فقال: إن عمل في (إذا) (ينبئكم) كان محالاً؛ لأنه لا ينبئهم ذلك الوقت، وإن عمل فيه ما بعد (إن) كان المعنى صحيحاً، وكان خطأً في العريضة أن يعمل ما بعد (إن) فيما قبلها، وهذا سؤال بين، ويجب أن يُذكر في السورة التي هو فيها))^(٣).

ثم ذكره في موضعه فقال: (((إذا) في موضع نصب، والعامل فيه (مزقتم)، ولا يجوز أن يكون العامل فيها (ينبئكم)؛ لأنه ليس يخبرهم ذلك الوقت، ولا يجوز أن يكون العامل فيها ما بعد (إن)؛ لأنه لا يعمل فيه ما قبله.

وأجاز أبو إسحاق أن يكون العامل فيها محذوفاً،.... والتقدير: (إذا مزقتم كل ممزق بعثتم))^(٤).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(٥)، العامل في (إذا) فعل مضمر يدل عليه معنى الجملة بعدها، والتقدير: (أنبعث إذا ضللنا)؛ لأن ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها^(٦).

والشواهد في هذا كثيرة، وكذلك نصوص العلماء.^(٧)

(١) الدر المصون ٤٣٢/٥.

(٢) سبأ: ٧.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢١٩/٣ - ٢٢٠.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣٣٣/٣.

(٥) السجدة: ١٠.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠٨٤/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٥٨/٢، الكشاف

٢٤٢/٣، حاشية الشهاب ١٥٠/٧، وينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٧٣٠/٢.

(٧) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣٠/١، نتائج التحصيل في شرح التسهيل ١٠٣٢/٣.

(المبحث الثاني)

(أن)، وعدم جواز تصدرها

وهي حرف توكيد مثل (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر^(١).
قال ابن عصفور: ((تصير مع ما بعدها في تقدير مفرد، نحو: (يعجبني أن زيدا قائم)، ألا ترى أنها تقدر بالمصدر، كأنك قلت: (يعجبني قيامُ زيدٍ))^(٢).
وهي ليست مما له الصدر كبقية أخواتها^(٣)، بل لا يجوز أن تقع صدرا في الكلام بحال، وحكى على ذلك ابن بابشاذ الإجماع^(٤).
وقد سبق تفصيله والتعليل له فيما لا يجوز أن يتصدر، ولهذا يعمل ما بعدها فيما قبلها^(٥).

وقد علل السهيلي لسلب الصدارة عن (أن) - مفتوحة الهمزة- بقوله: ((فإن قيل: وهلا كان لـ (أن) صدر الكلام، كما كان لـ (ليت) و (لعل) ولجميع الحروف الداخلة على الجمل؟

قلنا: ليس في (أن) معنى زائداً على الجملة أكثر من التوكيد، وتوكيد الشيء هو بمثابة تكراره، لا بمثابة معنى زائد فيه، فصحَّ أن يكون الحديث المؤكد بها معمولاً لما قبلها.
فإن كسرت همزتها كان الكسر فيها إشعاراً بتجريد المعنى الذي هو التأكيد عن توطئة الجملة للعمل في معناها، فليس بين المكسورة والمفتوحة فرق في المعنى، إلا أنهم إذا أرادوا توطئة الجملة لأن يعمل الفعل الذي قبلها في معناها وأن يصيروها في معنى الحديث فتحوا الهمزة، وإذا أرادوا قطع الجملة مما قبلها وأن يعتمدوا على التوكيد اعتمادهم على الترجي والتمني كسروا الهمزة؛ ليؤذنوا بالابتداء والانقطاع عما قبل.
وأنهم قد جعلوا التوكيد صدر الكلام؛ لأنه معنى كسائر المعاني، وإن لم يكن في الفائدة مثل غيره.

(١) المغني ٣٩/١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/١.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٣٤٧/٢-٣٤٨.

(٤) شرح المقدمة المحسبة ٢٢٢/١، ٢٢٥.

(٥) ينظر: التعليقة لأبي علي الفارسي ٢٥٣/١، الأصول ٢٦٥/١، حاشية الأمير على المغني ٨٠/١.

وكان الكسر بهذا الموطن أولى لأنه أثقل من الفتح، والثقل أولى ما يعتمد عليه ويصدر الكلام به^(١).

وهو كلام نفيس، تبعه فيه تلميذه ابن قيم الجوزية، إذ نقل كلامه في "بدائعه"، بفضّه ونصّه دون أن يعزوه إليه^(٢).

وقال الصبان: ((ووجه استثناء (أنّ) - المفتوحة - من لزوم الصدر؛ أنها تستدعي سبق بعض كلامها، فلا ترد (لكنّ)؛ لأنها تستدعي [كما سيأتي إن شاء الله] سبق كلام تام، فلا ينافي صدارتها في كلامها))^(٣).

وتعليل السهلي من حيث الصنعة النحوية أولى وأقوى.

ولهذا قال سيويه: ((وأما (إنّ) فإنما هي بمنزلة الفعل، لا يعمل فيها ما يعمل في (أنّ)، كما يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء، ولا تكون (إنّ) إلا مبتدأة))^(٤).
وحكم (أنّ) المشددة من حيث عدم التصدر هو حكم المخففة.
وحكى الكوفيون أن العرب تضيف إلى (أنّ) مشددة كانت أو مخففة^(٥).

مسألتان:

المسألة الأولى:

اختلف في (أنّ) المفتوحة المهمزة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها فرعُ المكسورة، وهو مذهب سيويه والمبرد وابن السراج، وكذا الفراء، ولذلك قال هؤلاء في (إنّ) وأخواتها: الأحرف الخمسة، ولم يعدوا (أنّ) المفتوحة، لأنها فرع^(٦).

القول الثاني: (أنّ) المفتوحة أصل للمكسورة.

القول الثالث: أنهما أصلان.

(١) (بتصرف واختصار) نتائج الفكر للسهلي ص ٣٤٥-٣٤٦.

(٢) ينظر: بدائع الفوائد لابن القيم ٦٩/٢.

(٣) حاشية الصبان ٢٧٢/١.

(٤) الكتاب ٤٦١/١.

(٥) ينظر: الأصول ١٢/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٨٠/١، المقتضب ١٠٧/٤، الأصول ٢٧٧/١.

والأول هو الصحيح، وهو ما صححه المرادي وابن هشام^(١)، وجعل النحاة مواضع لكسر همزة (إن) ومواضع لفتحها، دليل على أنهما حرف واحد.

قال الأعلام: ((ومن الدليل على أنهما بمعنى واحد أنك تقول: (ظننت إن زيدا منطلقاً)، فإذا أسقطت (اللام) قلت: (ظننت أن زيدا منطلقاً)، فالمكسورة هي المفتوحة))^(٢).

المسألة الثانية: قد تأتي (أن) بمعنى (لعل) فتلزم الصدر:

قد تكون (أن) المفتوحة لغة في (لعل)^(٣)، قال ابن يعيش: ((وقد تستعمل (أن) المفتوحة بمعنى (لعل) يقال: (إيت السوق أنك تشتري لنا كذا)، أي: (لعلك)، وقال الشاعر^(٤):

أريني جوادا مات هزلاً لأنني أرى ما تترين أو بخيلاً مخلصاً

قال المرزوقي: ((هو بمعنى (لعل)^(٥)).

وتكون (أن) بمعنى (لعل) في قوله عز وجل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٦).

قال سيبويه: ((قال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: (إيت السوق أنك تشتري لنا شيئاً)، أي: (لعلك)، فكأنه قال: (لعلها إذا جاءت لا يؤمنون))^(٧).

وكذا قال الفراء في "معانيه" وابن فارس في "الصاحي" وغيرهما^(٨).

و (أن) التي بمعنى (لعل) لها الصدارة مثل (لعل)، ذكر ذلك ابن الحاجب في "شرحه لكافيته" في وجه عدم جواز تصدر (أن) المؤكدة، حيث قال: ((قيل: إنما فعلوا ذلك ليفرقوا

(١) الجني الداني ص ٤٠٣، المغني ٢٩/١.

(٢) النكت ٧٦٤/١.

(٣) المغني ٤٠/١، وينظر: حروف المعاني للزجاجي ص ٥٧.

(٤) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي، وفيه: (لعلني) بدلا من (لأنني)، ينظر: ديوان حاتم الطائي ص ٢١٨، وعزي لحطائط بن يعفر، ينظر: خزنة الأدب ٤٠٦/١، سمط اللآلي ص ٧١٤، شرح ديوان

الحماسة للمرزوقي ص ١٧٣٣.

(٥) ابن يعيش ٧٨/٨-٧٩.

(٦) الأنعام: ١٠٩.

(٧) الكتاب ٤٦٣/١.

(٨) معاني القرآن للفراء ٣٥٠/١، الصاحي لابن فارس ص ١٧٦، حاشية السيوطي على المغني ق ٦٧/أ.

بينها وبين (أن) التي بمعنى (لعل)؛ لأن تلك لا تكون إلا في صدر الكلام، فخالقوا بهذه صدر الكلام؛ ليحصل الفرق بينهما من أول الأمر^(١).

وقال في "أماليه": ((أن) التي بمعنى (لعل) يجب أن يكون لها صدر الكلام مثل (لعل)؛ ضرورة معنى الإنشاء فيها، فلما قصدوا إلى الفرق بينهما [أي بين (أن) المؤكدة و (أن) التي بمعنى (لعل)] قدموا خبر ما يجوز تقديمه في بابه، والتزموا فيها؛ ليحصل الفرق بالالتزام بينهما، فيعلم إذا تقدمت أنها التي بمعنى (لعل)، وإذا تأخرت أنها (أن) الناسخة^(٢).

وهذان نصان صريحان على لزوم (أن) الصدر إذا أتت بمعنى (لعل).

وإتيانها بمعنى (لعل) لغة من اللغات ليست بالكثيرة، كما أشار إلى ذلك ابن هشام^(٣).



(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٥٦، شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٣٨٩،

وينظر: المعنى ٥٨٩/٢.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٧٦/٣.

(٣) المعنى ٤٠/١.

(المبحث الثالث)

(لكنّ) وحكم لزوم تصدرها

(لكنّ) حرف بسيط عند البصريين منتظم من خمسة أحرف. وهو حرف مركب عند الفراء، قال: ((وإنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها؛ لأن أصلها (إن) فزيدت على (إن) لام وكاف فصارتا حرفا واحدا))^(١). وعن الكوفيين أنها مركبة من (لا) و (أنّ)، والكاف زائدة والهمزة محذوفة، وقيل غير ذلك^(٢).

واختلف النحاة في معناها على ثلاثة أقوال، المشهور: أنها بمعنى الاستدراك^(٣). ومعناها عند المفسرين قيل: للتأكيد مع الاستدراك، وقيل: للاستدراك^(٤). وأفضل تعريف للاستدراك هو: (تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته، أو إثبات ما يتوهم نفيه)، هذا هو التعريف السالم من التكلف المحتاج إليه^(٥). ولكونها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام^(٦)؛ إذ أن وضعها على أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها^(٧)، والمعتبر التغير المعنوي لا اللفظي^(٨)، ولهذا لا تقع إلا بين كلامين متنافيين^(٩).

وهي مما له الصدارة؛ لأنها تحدث في الجملة معنى جديداً وهو: الاستدراك، وعدم الابتداء. قال ابن عصفور: ((لكنّ) تصير الجملة لا تستعمل إلا بعد تقدم كلام، وقد كانت قبل دخولها ليست كذلك، ألا ترى أنك لا تقول: (لكنّ زيدا قائم) ابتداء، وأيضاً فإن

(١) ينظر: معاني الفراء ٤٦٥/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٨/٢.

(٣) المغني ٢٩٠/١.

(٤) ينظر: البرهان للزركشي ٤٠٨/٢.

(٥) حاشية الصبان ٢٧٠/١، حاشية الخضري ١٢٩/١.

(٦) التصريح ٢١١/١، وينظر: الكتاب ٢١٧/١.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٩٦/٢.

(٨) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٦٣.

(٩) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ٢٠٠/١.

الجملة قبل دخول (لكن) قد يسوغ وقوعها جواباً للقسم، نحو: (والله لزيد قائم)، ولا يتصور ذلك مع (لكن) ((^(١)).

ومعنى الاستدراك الذي تفيدته لا يفيت تصدرها، كما أشار إليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني^(٢).

وكما نص عليه الصبان بقوله: ((ووجه استثناء (أن) المفتوحة من لزوم التصدر؛ أنها تستدعي سبق بعض كلامها، فلا ترد (لكن)؛ لأنها تستدعي سبق كلام تام، فلا ينافي صدارتها في كلامها))^(٣).

وكلامه سليم، إذ أن المعتبر في الصدارة هو التصدر في الجملة، وهي متصدرة في جملتها، وهذا المعنى لا ينافي صدارتها، ولو كان ينافي الصدارة لامتنع أن تجيء جملة الخبر مصاحبة لما له الصدارة في نحو: (محمد أين هو؟).

وبمعرفة هذا ينجلي الإشكال في كون الاستدراك يفيت التصدر.



(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/١.

(٢) المقصد شرح الإيضاح ٤٥١/١.

(٣) حاشية الصبان ٢٧٢/١.

(المبحث الرابع)

(ليت)، ولزومها الصدارة

(ليت) تُدخل في الخبر التمني^(١).

قال سيبويه: ((و (ليت) تمنن))^(٢)، وقال في موضع آخر: ((وأنت في (ليت) تمنّاه في الحال))^(٣).

قال عبد السلام هارون: ((الذي يدل من هذه الحروف الناسخة على معنى إنشائي هو (ليت) و (لعل)، أما (ليت) فمعناها التمني))^(٤).

وإن كان في المسألة خلاف، فقد جعل بعضهم التمني داخلا في الخبر، وكذلك الترجي، كما نص على ذلك ابن الشجري^(٥).

ولكونها تُدخل في الجملة معنى التمني وجبت لها الصدارة، كما قال ابن الحاجب: ((و(ليت) معناها التمني؛ ولذلك وجب أن تكون مقدّمة))^(٦).

وهو جلي لا إشكال فيه.

والنحاة يطلقون القول بأن للتمي صدر الكلام، والمقصود: (ليت) و (ألا) التي تأتي للتمي^(٧) - كما سيأتي بعد -.

من ذلك قول الرضي: ((وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر؛ لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله، ولو جوز أن يأتي بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغير لما سيحيء بعده من الكلام، فيتشوش لذلك ذهنه))^(٨).

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/١، الأشموني ٢٧١/١.

(٢) الكتاب ٣١١/٢.

(٣) الكتاب ٢٨٧/١.

(٤) (بتصرف يسير) الأساليب الإنشائية لعبد السلام هارون ص ٥٠.

(٥) أمالي ابن الشجري ٣٩٠/١.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١٩٨/٢.

(٧) منهج السالك لأبي حيان ص ١٢٠-١٢١.

(٨) الرضي ٩٧/١، وينظر: حاشية الدسوقي ٢٢٢/٢، حاشية الحضري ١٠٢/١.

وفي كلامه السابق: تعليل لما يلزم التصدر عموما ومن ضمنه التمني.
وفيه أيضا: إطلاق القول بأن للتمي صدر الكلام، والمقصود: (ليت) و (ألا).
ونظيره - وقد تقدم - إطلاق القول بأن للنفي صدر الكلام، والمقصود هو: (ما)
و(إن).

(المبحث الخامس)

(لعلّ)، وبعض الأحكام المتعلقة بتصدرها

(لعلّ) تُدخل في الخبر الترجي، كما قال ابن عصفور^(١).
 وجعل سيويه معناها: الخوف أو الرجاء في موضع^(٢)، وفي موضع آخر بمعنى: الطمع
 والإشفاق^(٣). وهو موافق لمعنى الترجي الذي أشار إليه ابن عصفور.
 واستحقت صدر الكلام؛ لأن الترجي باب من أبواب الكلام، يغير معنى الكلام،
 فمرتبته الصدر^(٤).
 والمعنى الذي تدخله (لعلّ) في الجملة معنى إنشائياً، كما نص عليه عبد السلام
 هارون،^(٥) خلافاً لبعضهم الذي جعله من باب الخبر^(٦).
 ولهذا وجب التصدر كما سبق لـ (أنّ) التي بمعنى (لعلّ)؛ لمعنى الإنشاء اللازم
 الصدر فيها^(٧).
 و(لعلّ) هو الحرف الوحيد بين الحروف الناسخة الذي ليس له صورة ثابتة، أو الذي له
 أكثر من صورة، للعرب فيه لغات كثيرة^(٨).
 قال ابن معطي: ((وفي (لعلّ) لغات: (لعلّ) و (علّ) و (عنّ) و (لعن) و (أنّ)
 و (لأنّ)^(٩).
 وقال ابن هشام: ((فيها عشر لغات مشهورة))^(١٠).

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/١، وينظر: الأشموني ٢٧١/١.

(٢) الكتاب ٢٨٧/١.

(٣) الكتاب ٣١١/٢.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٩٢/١.

(٥) الأساليب الإنشائية ص ٥٠.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٩٠/١.

(٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٧٦/٣، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٥٦.

(٨) النواسخ الفعلية والحرفية د/ أحمد ياقوت ص ١٩٨.

(٩) الفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٠٢، وينظر: تعليق الفرائد للدماميني ٧٩/٤-٨٠.

(١٠) المعنى ٢٨٧/١.

ولام (لعل) مزيدة بالإجماع كما قال أبو القاسم الزجاجي: ((أجمع النحويون على أن أصل (لعل): (عَلّ)، وأن اللام في أوله مزيدة))^(١).

مسألتان:

المسألة الأولى:

تأتي (لعل) بمعنى التعليل، وهذا المعنى أثبتته جماعة منهم الأخفش والكسائي، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿فَقَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^(٢)، ذكره في "المغني"^(٣).

وعلى هذا المعنى فلا تستحق التصدر.

كما أنها تأتي بمعنى الاستفهام، قال في "المغني": ((وهذا المعنى أثبتته الكوفيون، ولهذا عُلّقَ بها الفعل في نحو: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^(٤)، ونحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾^(٥))).^(٦)

وعلى هذا المعنى فهي مما لزم التصدر؛ لئلا يثبتها للاستفهام، بدليل تعليقها لأفعال القلوب. وهذا المعنىان [أي التعليل والاستفهام] لا يشتهما البصريون^(٧).

ومجيء (لعل) للاستفهام من مسائل الخلاف، قال في "اتلاف النصره": ((زعم الكوفيون أن (لعل) قد تكون للاستفهام، دليله قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾، وقال البصريون: لا تكون للاستفهام أصلاً، لأن حملها على أصلها ممكن، ولا يحمل شيء على غير أصله إلا ضرورة))^(٨).

(١) اللامات لأبي القاسم الزجاجي ص ١٤٦.

(٢) طه: ٤٤.

(٣) المغني ٢٨٨/١.

(٤) الطلاق: ١.

(٥) عبس: ٣.

(٦) المغني ٢٨٨/١.

(٧) التصريح ٢١٣/١.

(٨) اتلاف النصره للزبيدي ص ١٥٨.

وقال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((وهذه عند أصحابنا (لعل) فيه للترجي.. وأما الاستفهام فهو شيء قاله الكوفيون، وهي عند أصحابنا في قوله تعالى: ﴿وما يدريك لعله يزكى﴾ للترجي))^(١).

قلت: حتى لو لم تكن للاستفهام فما المانع من كونها معلقة لأفعال القلوب؟، إذ أنها مما يلزم الصدارة.

وأما قصر ابن هشام كونها علقت الفعل القلبي لحيثها بمعنى الاستفهام دون معنى الترجي، ففيه نظر سيأتي بحثه في مسألة التعليق إن شاء الله.

المسألة الثانية: تأتي (عسى) لمعنى (لعل) فتلزم الصدر:

(عسى) كلمة معناها القرب والदनو، وتأتي على وجهين:

أحدهما: أن تكون فعلا جامداً...

الثاني: تكون حرفا كـ (لعل)، فتتصب الاسم وترفع الخبر، وهي لغة قليلة^(٢).

ومجيء (عسى) بمعنى (لعل) أشار إليه سيويه في "كتابه" حيث قال: ((و(ليت): تمن،

و(لعل) و(عسى): طمع وإشفاق))^(٣).

قلت: وتفسيرهما معا بتفسير واحد، إشارة إلى أنهما يأتيان بمعنى واحد.

و(عسى) التي بمعنى (لعل) لها صدر الكلام، وإنما لزم الصدر كما قال ابن الناظم:

((لأن (عسى) متضمنة معنى ما له صدر الكلام، وهو معنى الترجي في نحو (لعل))^(٤).

ولهذا زاد بعض النحاة (عسى) هذه التي بمعنى (لعل) على الحروف الناسخة.

قال الخصري: ((زاد في "الموضح" (عسى) في لغة حملا على (لعل)؛ لكونها بمعناها،

وإنما يكون اسمها ضمير نصب متصلا كقوله^(٥):

فَقَلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ لَعَلَّهَا

(١) التذييل والتكميل ٢/٤٤/أ، وينظر: البحر المحيط ١/٩٣.

(٢) مصابيح المغاني ص ٢٩٣-٢٩٤.

(٣) الكتاب ٢/٣١١.

(٤) شرح ابن الناظم ص ١٣٦.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه: تشكى قاتي نحوها فأعودها

وهو لصخر بن جعد، ينظر: الدرر ٢/١٥٩، شرح شواهد المغني ص ٤٤٦، المقاصد النحوية ٢/٢٢٧.

وهي حينئذ حرف ك (لعل) ((^(١)).
 وأما (عسى) الفعلية الجامدة التي هي من أخوات (كاد)، فهي - وإن كان خبرها لا
 يتقدم عليها إجماعاً، فلا يقال: (أن يقوم عسى زيد)^(٢) - إلا أنها ليست مما يلزم التصدر،
 شأنها شأن بقية الأفعال، كما أشار إليه الرضي^(٣).
 وقد وقعت خبراً لـ (إن) في قوله^(٤):

أَكْثَرَتْ فِي الْعَدْلِ مَلَحًا دَائِمًا لَا تَكْثُرُنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا^(٥)

والمانع من تقديم الخبر هو الجمود، ولم يحك أحد من النحاة أن لها الصدر هنا^(٦).



(١) حاشية الخصري ١٢٨/١.

(٢) ينظر: شفاء العليل للسلسلي ٣٤٦/١، ارتشاف الضرب ١٢٢/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٣٤٧/٢.

(٤) الرجز لرؤية، ينظر: ملحق ديوانه ص ١٨٥، خزانة الأدب ٣١٦/٩، ٣١٧، الدرر ١٤٩/٢، شرح

ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣.

(٥) ينظر: الأساليب الإنشائية لعبد السلام هارون ص ٣٢.

(٦) ينظر: تعليق الفرائد ٢٩٨/٣.

(المبحث السادس) (كأن)، ولزومها الصدر

(كأن) تُدخل في الخبر التشبيه^(١)، ولهذا المعنى لزمت صدر الكلام، كما نص عليه الرضي بقوله: ((كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبته الصدر... كحروف التنبية والاستفهام والتشبيه))^(٢).

وهو نص صريح، إلا أن المقصود بالتشبيه (كأن) خاصة دون (كاف) التشبيه، التي ليس لها التصدر إجماعاً، فتقول: (محمدٌ كالأسد)^(٣).

وذكر الشيخ عبد القاهر أن التشبيه بـ (كأن) له صورة خاصة، وصورته: تفخيم المعنى وزيادته، وخروج الأمر عن حد التوهم إلى حد اليقين^(٤).

واختلِف في (كأن) من حيث البساطة والتركيب، قال المالقي: ((ذهب الخليل وبعض البصريين المتأخرين إلى أنه مركب، وذهب أكثرهم إلى أنه بسيط))^(٥).

والقول بتركيبها هو ما رجحه ابن عصفور، حيث قال: ((وهي عند النحويين مركبة من (إن) و(كاف) التشبيه))^(٦).

وذكر الشيخ عبد القاهر أن (الكاف) في (كأن) كاف التشبيه، فالأصل: (إنَّ زيداً كالأسد)، ثم نُقل (الكاف) إلى صدر الكلام، ومُزج بـ (إن)، وفُتح كما يفتح إذا دخل عليه حرف الجر في الكلام، نحو قولك: (أخبرتُ بأنَّ زيداً منطلقاً)^(٧).

وهذا هو ما قرره ابن جني إذ جعل جملة: (كأن زيداً عمرو) من باب إصلاح اللفظ، حيث قال: ((اعلم أن أصل هذا الكلام: (زيد كعمرو) ثم أرادوا توكيد الخبر، فزادوا فيه (إن) فقالوا: (إن زيداً عمرو)، ثم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام؛

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/١، وينظر: الكتاب ٢٨٧/١.

(٢) الرضي ٣٤٧/٢.

(٣) ينظر: بدائع الفوائد ٦٧/٢.

(٤) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ٣٨٦.

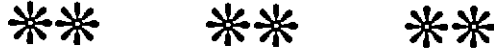
(٥) رصف المباني للمالقي ص ٢٠٨.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٩/١.

(٧) المقتصد شرح الإيضاح ٤٤٥/١، وينظر: شرح ابن عصفور على الجمل ٤٤٩/١.

عناية به وإعلاماً أن عقد الكلام عليه، فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز أن تباشر (إن)؛ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل [لأنها من لازم الصدر] فوجب لذلك فتحها [وحيث ليس لها الصدارة]، فقالوا: (كأن زيداً عمرو) ((^١)).

وفي نصي عبد القاهر وابن جني المتقدمين إشارة إلى أن (كاف) التشبيه ليست من لوازم الصدر، عكس (كأن) التي لها الصدر، وهذا هو المراد.



(١) الخصائص ١/٣١٧.

الفصل الخامس

اللامات التي تلزم صدر الكلام

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول:

لام الابتداء.

المبحث الثاني:

اللام المزحلقة.

المبحث الثالث:

اللام الفارقة.

المبحث الرابع:

اللام الموطئة لجواب القسم.

(المبحث الأول)

لام الابتداء

ويتلخص هذا المبحث في النقاط التالية:

أولاً: وجه تسميتها بـ (لام الابتداء)، وما على هذه التسمية من مأخذ:

اختلف البصريون والكوفيون في تسمية (اللام) من قولهم: (لزيد أفضل من عمرو)، فذهب البصريون إلى تسميتها بـ (لام الابتداء)، وذهب الكوفيون إلى تسميتها بـ (لام جواب القسم المقدّر)^(١).

وقال الدكتور محمد المهدي المخزومي: ((وأما (لام الابتداء) فهو مصطلح بصري، لا يعرفه الكوفيون، بل يتكرونها، لأن ما يسميه البصريون (لام الابتداء) يسميه الكوفيون (لام قسم)، وعندهم أن اللام في قولهم (لزيد أفضل من عمرو)، جواب قسم مقدّر... ويُحِيلُ إلى أن الكوفيين على حق في اعتبار أن (لام الابتداء) لام تقع في جواب القسم))^(٢). وهو بهذا يرجح تسمية الكوفيين.

قال الزجاجي: ((ولشدة توكيد وتحقيق ما تدخل عليه، يقدر بعض الناس قبلها قسماً، فيقول: هي (لام القسم)، والمعنى بينهما قريب؛ لاجتماعهما في التوكيد والتحقيق))^(٣).

ولكن الراجح عندي تسمية البصريين، لعلتين:

الأولى: أنها لا تحتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

الثانية: قد ترد هذه (اللام) في مواضع يمتنع تقدير القسم فيها.

قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((وحجة البصريين أن (اللام) إذا دخلت على مفعول

(ظننت) ارتفع بالابتداء، ولا يمكن تقدير القسم فيه؛ لأن (ظننت) لا يُتلقى بالقسم))^(٤).

قال أبو علي: ((الدليل عندي على أن (لام الابتداء) كونها للابتداء أعم من كونها

للقسم دخولها في (لعمرك لأفعلن)، ألا تراها في هذا الموضع للابتداء مجرداً من معنى

(١) ينظر: الإنصاف لابن الأنباري ١/٣٩٩-٤٠٤.

(٢) مدرسة الكوفة للمخزومي ص ٣٠٧.

(٣) اللامات لأبي القاسم الزجاجي (باختصار) ص ٧٠-٧١.

(٤) التذييل والتكميل ٤/٦٢/ب.

القسم... لامتناع دخول القسم على القسم؛ لأن القسم لا يُقسم عليه، إنما تذكر ليحقق به أمر غير القسم))^(١).

ولي على تسمية البصريين مأخذ أشار إليه بعض شراح "المغني".
وهو أن التسمية ينبغي أن تكون قاصرة على ما يؤديه الحرف من معنى.
وثانياً: أن تكون جامعة مانعة، كما سيأتي إن شاء الله في **حروف الاستفهام والتنبيه**.
وعليه فتسمية هذه اللام بـ (لام الابتداء) ليست هذه التسمية راجعة إلى معناها الذي تؤديه في الجملة - كما سيأتي - وهو التوكيد، وأيضاً يدخل جميع الحروف التي لها التصدر والابتداء.

ومن هنا قال الدسوقي: ((وبهذا نعلم أن الأولى أن يقولوا في (لام الابتداء):
(لام التوكيد))^(٢).

ثانياً: المعنى الذي تؤديه في الجملة:

قال ابن هشام: (((لام الابتداء) وفائدتها أمران:
توكيد مضمون الجملة؛ ولهذا زحلقوها في باب (إن) عن صدر الجملة؛ كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين - كما سيأتي بعد في (اللام المرحلة) إن شاء الله -.
وتخليص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون))^(٣).

واعترض ابن مالك الثاني^(٤): وهو تخليص المضارع إلى الحال بقوله تعالى ﴿إِنِّي لِيَحْزَنُنِي أَنْ تَذَهَبُوا بِهِ﴾^(٥)، فإن الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره.

والجواب أن التقدير قصد أن تذهبوا، والقصد حال^(٦).
قلت: ما ذكره ابن هشام من تخليصها المضارع للحال بأنه رأي الأكثرين، إنما هو رأي

(١) البغداديات لأبي علي الفارسي ص ٢٣٧.

(٢) حاشية الدسوقي ٧٢/١، وينظر: حاشية الدماميني على المغني ١٤٦/١، حاشية السيوطي ق ١١٧/ب.

(٣) ينظر: المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ص ٢٥١-٢٥٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩/٢.

(٥) يوسف: ١٣.

(٦) المغني ١/٢٢٨، وينظر: مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٣٨٥.

الكوفيين، والبصريون لا يجوزون ذلك، كما نص عليه ابن الحاجب^(١).
ونتجت عنه هذه المسألة التالية:

مسألة: اتصال (اللام) بـ (سوف):

قال الرضي: ((وعند الكوفيين (لام الابتداء) الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال، كما أن (السين) تخصصه للاستقبال، فلا يكون لدخولها وجه آخر للمشابهة، بل كـ (السين) في التخصيص، فلذلك لا يجوزون: (إنَّ زَيْدًا لِسَوْفَ يَخْرُجُ)؛ للتناقض، والبصريون يجوزون ذلك؛ لأن (اللام) عندهم باقية على إفادة التأكيد فقط، كما كانت تفيد لما دخلت على المتدأ))^(٢).

قال ابن الحاجب: ((وعند الكوفيين أنها للحال، فإذا جمعت (سوف) تناقض المعنى؛ لأنه يصير حالا بـ (اللام) مستقبلا بـ (سوف) وهو متناقض، فكان يلزمه [أي الزمخشري] أن يجيزه أيضا؛ لأنه قد تقدم من قوله: أنها للحال فقط، وافق الكوفيين في كونها للحال، وخالفهم في مجامعتها لـ (سوف))^(٣).

ووقوع الزمخشري في منشأ اعتراض ابن الحاجب هو نفس ما وقع فيه ابن هشام، حيث أجاز مجامعة (اللام) لـ (سوف)^(٤).

ثالثاً: لزومها الصدر وما يترتب عليه من أحكام:

لما كان التوكيد معنى من المعاني، إلا أنه في أصله يكون متأخراً عن الكلام؛ إذ أن توكيد الشيء إنما يكون بعد تقريره وثبوته في نفسه، ولكنهم اغتفروا في بعض الأحيان تصدر التوكيد، كما تقدم في (إنّ) الناسخة، وكما هو الحال في هذه (اللام)، إشارة إلى أنّ ما يأتي له قوة وتحقق^(٥).

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٧٤، وينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٧، الدر المنون ٦/٥٣٨.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٧، وينظر: ٢/٣٥٦، نتائج التحصيل شرح التسهيل ٣/١٠٥٧.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٧٤.

(٤) ينظر: المغني ١/١٣٩.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي على المغني ١/٢٣٩، حاشية الأمير ١/١٨٩.

والمبالغة في التوكيد معنى من المعاني يوجب التصدر؛ إذ أن كل ما يؤثر في الكلام وكان حرفاً يستوجب التصدر، كما سبق، وعليه لزم (لام الابتداء) الصدارة إجماعاً^(١). ولا يضر في هذا الحكم اختلاف الكوفيين المتقدم في تسمية (لام الابتداء) بـ (لام جواب القسم)؛ لأنها أيضاً مما له الصدارة، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

قال ابن هشام: ((لام الابتداء) الصدرية، ولهذا علقت العامل في: (علمتُ لزيدُ منطلقاً)، ومنعتُ من النصب على الاشتغال في نحو: (زيدُ لأنا أكرمه)، ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو (لزيدُ قائمٌ)، والمبتدأ في نحو: (لقائمُ زيدٌ))^(٢).

وكونها لها الصدارة ينتج عنها هذه الأحكام التي سيأتي تفصيلها في موضعها - إن شاء الله - إذ أنها لو لم تعلق أفعال القلوب في باب (ظن) للزم عليه أنها ليست في صدر الجملة، بل سبقها العامل وهو الفعل، كما نص على ذلك النحاة^(٣).

ومنعت من النصب على الاشتغال لأن ما بعد (اللام) لا يعمل فيما قبلها^(٤)؛ لكونها لها الصدارة، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً^(٥).

ووجب لها التقديم للمبتدأ إذا صحبته، كما يجب ذلك في الخبر إذا صحبته، لما يلزم من تأخيرها تأخير ما له صدر الكلام^(٦).

وأما ما ذكره من قول الشاعر^(٧):

أُمُّ الْحَلِيسِ كَعَجُوزٍ شَهْرَبَةٍ
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ
فهو مؤول كما سيأتي.

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٥٥/٢.

(٢) المغني ٢٣٠/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٦٩/١، الجنى الداني ص ١٢٨، دراسات عضية ٥٦١/١.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢٥٣/١، ٤٧٤/٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦١٦/٢-٦١٧، شرح ابن الناظم ص ٢٣٨-٢٣٩، منهج

السالك ص ١٢٠-١٢١، حاشية الخضري على ابن عقيل ١٧٥/١، حاشية الدسوقي على المغني

٢٤١/١.

(٦) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٥٢، منهج السالك لأبي حيان ص ٤٧، ابن عقيل ١٠٢/١.

(٧) من الرجز، وهو لرؤبة، ينظر: ملحق ديوانه ٢٦٩/٢، وعزي أيضاً لعنزة بن عروس، ينظر: خزانة الأدب

٣٢٣/١٠، الدرر ١٨٧/٢.

ونظير هذا البيت، قول الشاعر^(١):

خَالِي لِأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَ

وللنحاة فيه تخريجات: قيل: بشذوذه، وقيل: إن (اللام) زائدة وليس للابتداء، وقيل: (اللام) داخلة على مبتدأ محذوف، أي: (هو أنت)، وقيل: أصله: (خالي) أخرت (اللام) للضرورة، ذكر هذه التخريجات الأشموني، وغيره من النحاة^(٢).

إلا أن الحكم بزيادة (اللام) في البيتين أولى، كما نص عليه ابن مالك في شرح التسهيل^(٣).

و(لام الابتداء) إنما امتنع دخولها في الخبر لأن لها الصدر، ووقوعها في الخبر المفرد مناف لذلك؛ خروجها حينئذ عن الصدر بخلاف (اللام الزائدة)^(٤).

وكذلك من الأحكام الناتجة عن تصدر (لام الابتداء) أن ما قبلها لا يصح أن يعمل فيما بعدها، من ذلك ما قيل في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ. إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾^(٥)، أن العامل في (إذ) فعل مضمرة، أي: (اذكر إذ جاء ربه بقلب سليم)، ولا يجوز أن يكون العامل ما في (الشيعة) من معنى الفعل؛ لأن ما قبل (اللام) لا يعمل فيما بعدها^(٦).

مسألة:

لا تدخل (لام الابتداء) على حروف النفي، ولا على حروف الشرط، فلا تقول: (إن زيدا لئن ضربته يضربك)، ولا على اسم فيه معنى الشرط؛ لأن (اللام) والشرط مرتبة كليهما الصدر، فتتافرا، نص على ذلك الرضي، وعلل له^(٧).

(١) البيت من الكامل، ولم أعر على قائله، ينظر: خزنة الأدب ٣٢٣/١٠، لسان العرب ٥٠١/١، المقاصد النحوية ٥٥٦/١.

(٢) الأشموني ٢١١/١، وأقره العيني، وينظر: نتائج التحصيل للدلائي ١٠٢٤/٣-١٠٢٥، ابن عقيل ١٠٢/١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/١-٢٩٩، وينظر: تعليق الفرائد ٦٦/٣.

(٤) حاشية الدماميني على المغني ٨١/١.

(٥) الصفات: ٨٣.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٣٦٥/٧.

(٧) شرح الكافية للرضي ٣٥٦/٢.

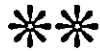
وقال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((والمانع من دخول (لام الابتداء) على أداة الشرط خوف التباسها بالموظة للقسم، فإنها تصحب أداة الشرط كثيرا، نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(١))).^(٢)

وعليه فيكون تعليل الرضي بالتصدر، وهو أن ما له الصدر لا يدخل على ما له الصدر؛ لما يلزم منه من تفويت صدارة أحدهما.

وتعليل أبي حيان بخوف الالتباس بالموظة للقسم، ولا مانع من قبول التعليلين معا. وذكر السيوطي جواز دخول لام الابتداء على (ما) النافية، وكلاهما له الصدارة، و(لام الابتداء) لا تدخل في حروف النفي، ومع ذلك أجازها حملا لها في اللفظ على (ما) الموصولة الواقعة مبتدأ، كما في قول الشاعر^(٣):

كَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنِعْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك: (لما تصنعه حسن)^(٤).



(١) الأعراف: ٢٣.

(٢) التذييل والتكميل ٥٦/٢ ب.

(٣) تقدم تخريجه ص (٢٨).

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر ٤٧٥/١-٤٧٦.

(المبحث الثاني) اللام المرحلقة

وهو يتلخص في النقاط التالية:

أولاً: وجه تسميتها بهذا الاسم:

اللام المتصلة بخبر (إن) تسمى بـ (اللام المرحلقة)، بفتح أو كسر (اللام) و(القاف)^(١)؛ لأن أصل: (إن زيدا لقائم): (لإن زيدا قائم)، فكروها افتتاح الكلام بتوكيدين - كما سيأتي بعد - فزحلقوا (اللام) عن موضعها الأصلي، وأخروها إلى الخبر^(٢).

وهذه (اللام) إنما هي (لام الابتداء) التي لها الصدارة، دخلت عليها (إن)، فأخرت إلى خبرها في قولك: (إن زيدا لقائم)، كما نص على ذلك ابن الحاجب^(٣)، وغيره^(٤). ووقع فيها الخلاف السابق الذي وقع بين البصريين والكوفيين، فهي عند البصريين (لام الابتداء)، وعند الكوفيين (لام جواب القسم).

قال السيوطي: ((اختلف في (اللام) الداخلة على خبر (إن)، فالبصريون على أنها (لام الابتداء) مؤخره، وذهب هشام وأبو عبد الله الطوال إلى أنها جواب قسم مُقدر قبل (إن))^(٥).

قال المرادي: ((من أصناف (لام الابتداء) لام التوكيد الواقعة بعد (إن) المكسورة، خلافا لمن قال: هي غيرها، والأول مذهب البصريين))^(٦). ومعظم النحويين يطلقون عليها (لام الابتداء) ويُفعلون تسميتها بـ (اللام المرحلقة)؛ بناء على الأصل^(٧).

(١) ينظر: المغني ١/٢٣٠، مصابيح المغاني ص ٣٨٦.

(٢) ينظر: التعليقة لأبي علي الفارسي ١/٢٨٦، معاني القرآن للزجاج ٣/٤١٥، النكت ٢/٧٥٤، ابن يعيش ٢٥/٩، مصابيح المغاني ص ٣٨٦.

(٣) أمالي ابن الحاجب ١/١٤٩.

(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسية ١/٢٢٠، شرح الكافية للرضي ٢/٣٥٥، ابن يعيش ٨/٦٣، التصريح ١/٢٢٣.

(٥) همع الهوامع ٢/١٧٧.

(٦) الجنى الداني ص ١٢٨.

(٧) ينظر: الخصائص ١/٣٠٠، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٧٤، الكناش في النحو ص ٣٤٤.

ثانياً: علام تدخل؟

تدخل هذه (اللام) على خير (إن) اتفاقاً، كما قال البطليوسي: ((فأما التي يجوز دخول (اللام) في خيرها باتفاق فد(إن) المكسورة الهمزة، وأما التي يمتنع دخول (اللام) في خيرها باتفاق فد (أن) المفتوحة، و(ليت) و(لعل) و(كأن)، وأما التي فيها خلاف فد (لكن))^(١).
ودعوى الاتفاق في دخولها مع (إن) (مكسورة الهمزة) صحيحة.

كما أن دعوى الاتفاق على أنها لا تدخل مع (لعل) و(ليت) و(كأن) كذلك صحيحة، كما نص عليه أبو حيان^(٢).

وأما (أن) المفتوحة الهمزة ففي دعوى الاتفاق على أنها لا تدخل معها (اللام) تفصيل؛ إذ جعل ذلك ابن عصفور - بعد أن بعد أن أورد العديد من الشواهد - مقيداً بالضرورة^(٣).

وقد ورد فيها خلاف شاذ عزاه النحاة للمبرد.

قال المرادي: ((وأجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة، وحكي عن المبرد، وهو خلاف شاذ، وما سمع منه محمول على الزيادة))^(٤).

وقال ابن هشام في "تخليص الشواهد": ((وعن المبرد أنه يقياس دخول (لام) الابتداء) في خير (أن) المفتوحة... وليس ذلك بمرض؛ لأن المبرد قاس على نادر قابل للتأويل على الزيادة))^(٥).

وهذا هو ما نص عليه أبو حيان بقوله: ((وأما (أن) المفتوحة ففيها خلاف شاذ للمبرد، وهو مسموع في شعر العرب، وفي قراءة شاذة، قرأ بعضهم: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾^(٦)، يحمل ذلك على زيادة (اللام)، ولا يقياس على ما ورد))^(٧).

(١) ينظر: إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي ص ١٦٤-١٦٧.

(٢) منهج السالك (شرح الألفية لأبي حيان) ص ٧٨.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٥٧-٥٨.

(٤) شرح المرادي للألفية (توضيح المقاصد... ٣٤٣/١).

(٥) تخليص الشواهد لابن هشام ص ٣٥٨-٣٥٩.

(٦) الفرقان: ٢٠.

(٧) منهج السالك ص ٧٨.

قلتُ: والذي نص عليه المبرد في "المقتضب" عكس ما عزاه له النحاة، إذ قال: ((وكذلك: (بلغني أنك منطلق))، لا يجوز أن تدخل (اللام) فتقول: (بلغني أنك منطلق))^(١).

وجعل عزيمة هذه المسألة من المسائل التي نسبت إلى المبرد وفي "المقتضب" ما يعارضها^(٢).

وعليه فإن صح عزو النحاة هذا القول للمبرد فيعدُّ ما في "المقتضب" بمثابة الرجوع للمبرد عن هذا القول، وتعتبر المسألة محل اتفاق كما ذكر البطليوسي وابن مالك وغيرهما^(٣).

وهذا يردُّ ما اعترض به أبو حيان في "الارتشاف" على ابن مالك حيث قال: ((وادعاء ابن مالك في أن الإجماع لا يجوز دخول (اللام) على خبر (أن) ليس بصحيح، بل هو مسموع في النظم والنثر، ودليله قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٤)))^(٥)، إضافة إلى اعترافه - كما سبق في "منهج السالك" - أن هذا الخلاف شاذ لا يقاس عليه.

والخلاف الشاذ لا يعد خارقاً للاتفاق؛ إذ أن الخلاف المعتبر هو الذي يخرق الاتفاق وهذا معلوم ضرورة.

وأما مسألة دخول (اللام) مع (لكن) فهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: فالبصريون على عدم جواز دخول (اللام) على خبر (لكن)، والكوفيون على جواز ذلك^(٦)؛ إذ يرون أن (لكن) تجري مجرى (إن) في القياس؛ لأنها داخلة على الخبر ولا تغير معنى الابتداء لـ (إن)^(٧).

(١) المقتضب ٣٤٦/٢.

(٢) ذكرها في المسألة رقم (٣٢) في فهرس المقتضب: ٢٢٥/٤.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل ص ١٦٤-١٦٧، الحروف العاملة في القرآن ص ١٤٠.

(٤) الفرقان: ٢٠.

(٥) الارتشاف ١٤٦/٢، وينظر: الحروف العاملة في القرآن ص ١٤٠.

وجعله ابن عصفور من ضرائر الشعر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٥٧-٥٨.

(٦) ينظر: الإنصاف م (٢٥): ٢٠٨/١-٢١٨، التبيين للعكبري ص ٣٥٣-٣٥٨، اتلاف النصره

ص ١٧٢-١٧٣، وينظر: منهج السالك ص ٧٨، تخلص الشواهد ص ٣٥٨-٣٥٩.

(٧) ينظر: رصف المباني ص ٢٣٥-٢٣٦، المقتصد شرح الإيضاح ٤٥١/١.

قال الفراء: ((... ألا ترى الشاعر قال^(١)):

ولكنني من حبها لعميدُ

فلم تدخل (اللام) إلا لأن معناها (إن) ((^(٢)).

وأما ما ذكره في البيت فغير مسلم^(٣).

قال الرضي: ((وما أنشدوه إما أن يكون شاذاً، وإما أن يكون في الأصل (لكن أني)

فخفف بحذف الهمزة ونون (لكن)، كما خفت ﴿لكنَّا هُوَا لَنَّا﴾^(٤) اتفاقاً منهم بحذف

الهمزة، وأصله (لكن أنا) ((^(٥).

وقال ابن هشام: ((والكوفيون قاسوا على بيت لا يعرف قائله، ولا تتمته، ولا نظيره،

مع احتمالها للتأويل على الزيادة، أو على الأصل: (لكن أني) ((^(٦).

والصحيح ما ذهب إليه البصريون^(٧)؛ إذ أن (اللام) معناها التأكيد، و(إن) لها نفس

المعنى، والمانع - كما سيأتي - هو اتحاد حرفين لمعنى واحد، وأما (لكن) فمعناها - كما

تقدم - الاستدراك، وهو مخالف لمعنى التأكيد؛ إذ أن الصحيح أنه يغير معنى الابتداء^(٨).

وعليه فلا وجه لدخول (اللام) مع (لكن)؛ إذ أن دخول (اللام) في خبر (إن) جاء

ضرورة؛ لما أدى إليه من تفويت صدارة حرف يستحق التصدر، ألا وهو (لام الابتداء)،

ولا يُرتكب من الضرورة إلا ما تدعوا إليه الضرورة، وهذا هو ما أشار إليه الرضي

في "شرحه لكافية ابن الحاجب"^(٩).

(١) عجز بيت من الطويل، قيل صدره: يلوموني في حب ليلي عواذلي

والجمهور على أن تتمته غير معروفة. والذي أمته هو ابن عقيل، ينظر: خزانة الأدب ٣٦١/١٠، الدرر

١٨٥/٢، شرح شواهد المغني ٦٠٥/٢، شرح ابن عقيل ص ١٨٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٧٤/٢.

(٤) الكهف: ٣٨.

(٥) شرح الكافية للرضي ٣٥٧/٢-٣٥٨.

(٦) تخلص الشواهد لابن هشام ص ٣٥٨-٣٥٩.

(٧) صححه الأعلام: في النكت ٥١٩/١، والدمامي: في تعليق الفرائد ٤٤/٤-٤٥.

(٨) ينظر: رصف المباني ص ٢٧٨-٢٧٩.

(٩) شرح الرضي للكافية ٣٥٧/٢-٣٥٨.

وكما قال ابن بابشاذ: ((والعلة في امتناع (اللام) من الدخول في خبر هذه الحروف - سوى (إنّ) المكسورة - هو أن ما سوى (إنّ) المكسورة مثل: (ليت) و(لعل) و(كأن) و(لكن)، قد غيرن معنى الابتداء، و(اللام) في الأصل هي (لام الابتداء)، فلم يجوز دخولها مع هذه الحروف المغيرة للمعنى... وإنما يجوز هذا مع (إنّ) وحدها))^(١).

ولما كان دخول (اللام) مع (إنّ) - وهي أحد الحروف النواسخ - مُفتياً لصدارة هذه (اللام) - كما سيأتي بيانه إن شاء الله - فصّلت القول في ذلك.

ثالثاً: وجه تأخر هذه (اللام) عن (إنّ):

كان حق هذه (اللام) أن تدخل في أول الكلام، شأنها شأن ما له التصدر، ولكن لما أرادوا المبالغة في التوكيد جمعوا بين هذه (اللام) و(إنّ)؛ لأنهما أختان من جهتين:

إحدهما: أن (إنّ) تكون جواباً للقسم، و(اللام) يُتلقَى بها القسم.

والجهة الثانية: أن (إنّ) للتأكيد؛ و(اللام) للتأكيد^(٢).

ولكونهما بمعنى واحد هو التأكيد؛ كرهوا اجتماعهما، فأخروا (اللام) وصدّروا (إنّ)^(٣).

ولو أمكن تقديم (اللام) وتأخير (إنّ) لكان قياسه أن يأتي، كما نص على ذلك النحاة^(٤).

وأنشأ الصبان على هذا القول اعتراضاً، ولكنه أجاب عنه بجواب ضعيف، إذ قال معلقاً:

((كما أن (إنّ) وأخواتها كذلك؛ لأن لها أيضاً الصدارة، إلا أن هذا لم يكن مانعاً من تقدم

(لام الابتداء) بحسب الأصل؛ لجواز أن يكون تقدّمها كتقدم حرف العطف و (ألا)

الاستفتاحية لا يفوت صدارة ما بعدها.

فاندفع اعتراض البعض على قوله: (لأن لها الصدارة) بأنه قد يُعارض بأن (إنّ) وأخواتها

لها أيضاً الصدر))^(٥).

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢٢٠/١.

(٢) ينظر: ابن يعيش ٦٣/٨.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٩/٤، البغداديات ص ١٠٤-١٠٥، المسائل المنشورة ص ١٧٣، الدر المصون ٢٦٣/١، الرضي ٣٥٥/٢، الأشموني ٢٧٩/١.

(٤) ينظر: الخصائص ٣١٤/١، ابن يعيش ٦٣/٨، الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٠/٢، التصريح ٢١٦/١.

(٥) حاشية الصبان ٢٧٩/١.

وما أجاب به عن هذا الاعتراض غير مسلّم؛ إذ أنّ تقدّم (لام الابتداء) ليس كتقدم حروف العطف والاستفتاح، كما سبق بيانه فيما لا يفيت التصدر.

والدليل على أنهما مختلفان، وأن تقدم (لام الابتداء) يفوت صدارة ما بعدها هو: أنها إذا تقدمت فإنها تعلق الفعل القلبي، خلافاً لجميع ما لا يفيت صدارة ما بعده كحروف العطف والابتداء.

وأن موضعها في الأصل قبل (إن)، وهذا هو ما عليه عامة النحويين، وهو المفهوم من كلامهم^(١).

من ذلك قول أبي علي في "البغداديات": ((وما يدل على أن التقدير بهذه (اللام) أن تقع صدرًا وقبل (إن) جواز: (إن زيدا طعامك لآكل) وامتناع: (طعامك لزيد آكل)). ويدل على ذلك أيضا: (إن في الدار لزيداً) لولا أن النية به التقديم؛ لحجزت (إن) واسمها كما تحجز بين سائر العوامل التي تقع قبلها وبين ما بعدها، إلا أنه لما كان التقدير بها التقديم على (إن) جازت هذه المسألة^(٢).

وقال ابن جني في الخصائص: ((ويدل على أن موضع (اللام) في خبر (إن) أول الجملة قبل (إن)، أن العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاءً ليزول لفظ (إن)، فيزول أيضاً ما كان مستكرها من ذلك، فقالوا: (هتّك قائم) أي (لأنك قائم)، وعليه قوله - فيما روينا عن محمد بن مسلمة عن أبي العباس -^(٣):

أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَيَّ قَلِيلِ الْحِمَى كَهَنِكَ مِنْ بَرَقِ عَلَيَّ كَرِيمٍ ((^(٤)

والجواب عن الإشكال الذي أنشأه الصبان - سابقاً - يتلخص في التالي:

لو أمكن تقديم (اللام) وتأخير (إن) لكان قياسه أن يأتي، ولكنهم لما كان وضع (إن) عندهم صدر الكلام تعذر عليهم ذلك، وهذا هو نص ابن الحاجب في "شرح المفصل"^(٥).

(١) ينظر: المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ص ٢٥٤.

(٢) البغداديات لأبي علي الفارسي ص ١٠٧-١٠٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو محمد بن سلمة، ينظر: لسان العرب ٣٩٣/١٣، ١٧٣/١٥، وعزاه البغدادي لرجل من بني غير، ينظر: خزنة الأدب ٣٥١، ٣٣٨/١٠.

(٤) الخصائص ٣١٤-٣١٥، وقد أشار إلى شيء من ذلك الصبان في حاشيته علي الأشموني ٢٧٩/١.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٠/٢.

وجعل ابن جني تأخير (اللام) مع (إن) في قولهم: (إن زيدا لقائم) من باب إصلاح اللفظ^(١).

ومن المعلوم أن ماله التصدر ليس في درجة واحدة من حيث القوة في التصدر، وعليه قلت: إن (لام الابتداء) أقوى من (إن) من حيث التصدر؛ بدليل إطباق الجمهور على أنها هي المعلق وليس (إن)، في نحو قولك: (علمت إن زيدا لقائم)^(٢)، كما سيأتي في مسألة التعليق. وهذا هو ما أشار إليه ابن مالك في "شرحه للتسهيل" بقوله: ((وموضعها في الأصل قبل (إن)، وإلا لزم ترجيحها على أفعال القلوب))^(٣).

وأيدته على ذلك أبو حيان في "شرح التسهيل"^(٤).

ولكن نشأ عن هذا سؤال ذكره ابن جني وأجاب عنه في "الخصائص"، حيث قال: ((فإن قيل: هلا أخرت (إن) وقدمت (اللام)؟

قيل: لفساد ذلك في أوجه...))، ذكرها في "الخصائص"^(٥).

وكذلك ذكرها غيره، وهي تلخص في العلتين التاليتين:

أولاً: أنهم إنما أخرروا (اللام) وصدروا (إن) لكونها عاملة، و(اللام) ليست عاملة، والعامل حري بالتقديم على معموله، وخاصة إذا كان حرفاً؛ إذ هو ضعيف العمل، كما نص على ذلك الرضي^(٦)، وغيره من النحاة^(٧).

وهذه العلة هي مجمع الأوجه التي ذكرها في "الخصائص"، كما أشرت إليه سابقاً^(٨)، وهي الراجعة.

(١) الخصائص ١/٣٠٠، ٣١٤-٣١٥، وينظر: ابن يعيش ٨/٦٣-٦٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٨١، تخلص الشواهد لابن هشام ص ٤٥٣، الأشعري ٢/٣١. بل وذكره الصبان نفسه: حاشية الصبان ٢/٣١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦.

(٤) التذيل والتكميل ٢/٥٦/أ.

(٥) الخصائص ١/٣١٤، وينظر: اللامات للزجاجي ص ٦٥.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢/٣٥٥.

(٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٤/٢٣، أعجب العجب في شرح لامية العرب ص ٣٤، شرح عيون الإعراب

لابن فضال ص ٢١٧، التخمير ٤/٤٩، حاشية الخضري ١/١٣٤.

(٨) الخصائص ١/٣١٤.

ثانياً: - وهي علة ضعيفة - ذكرها ابن الحاجب في "أماليه" حيث قال: ((إنما قدمت (إن) وأُخرت (اللام)؛ لأن (إن) لها أخوات وجب تقديمها، وهي: (ليت) و(لعل) و(كأن)، و(اللام) لا أخت لها، فغيرت المنفردة وتُركت ذات الأخوات؛ لتكون كأخواتها))^(١).
ووجه ضعفها عندي من ناحيتين:

الأولى: أن وجهة نصرّة أخواتها لها في الصدارة، وهي مشتركة معهنّ، ومع غيرهم في لزوم صدر الكلام.

الثانية: أنها لا تأتي إلا مع (إن) مفردة، وخاصة من بين أخواتها، فكيف يُعلّل بالكثرة في جانب الخصوصية؟!، وهو شيء مرفوض.
وهذا الذي ذكرته إنما ذكرته من محض الاجتهاد فقط، وما توفيقى إلا بالله.

رابعاً: حكم (اللام المرحلة) من حيث الصدارة:

قال ابن هشام: ((وليس لها الصدرية في باب (إن)؛ لأنها فيه مؤخّرة من تقديم، بدليل أن عمل (إن) يتخطاها...))

[ثم قال: ... ولا اعتبار حكم صدريتها فيما قبل (إن) دون ما بعدها، منعت من تسلط فعل القلب على (إن) ومعمولها]]^(٢).

وهذا وإن كان ظاهره التناقض، إلا أنه ليس فيه تناقض بناءً على القول بأن هذه (اللام) لها حكم الصدارة فيما قبل (إن)؛ بدليل تعليق أفعال القلوب في نحو: (علمت إن زيداً لقادم)، ولذلك كسرت همزة (إن) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾^(٣)، ولو لم تكن (علم) معلقة؛ لوجب فتح الهمزة^(٤).

وتقدر (اللام) قبل (إن) كما نص على ذلك أبو علي، وغيره^(٥).

(١) أمالي ابن الحاجب ٢٣/٤.

(٢) المغني (بتصرف للترتيب) ٢٣٠/١-٢٣١.

(٣) المناقرون: ١.

(٤) شرح شذور الذهب ص ٢٠٦.

(٥) ينظر: المسائل العسكرية ص ٢٥٤، شرح المقدمة المغسية ٣٥٩/٢، ابن يعيش ٦٣/٨.

وقال الإمام عبد القاهر: ((فلما لم يمنع (اللام) (إن) من العمل فيما بعدها، علمت أن مرتبتها أن تقع قبل (إن)، وأن دخولها على ما بعد (إن) لفظي لا تقديري))^(١). وهذا هو ما أشار إليه غير واحد من متقدمي النحاة^(٢)، وهو ما أشار إليه شراح المعنى^(٣): قال الشمني: ((أصل (إن زيدا لقائهم): (لأن زيدا قائم)، فدخلت (اللام) وسلبت الصدرية باعتبار ما بعد (إن)؛ بدليل أن عمل (إن) يتخطاها في نحو: (إن محمداً لقادم)، وكذلك يتخطاها عمل ما بعدها، نحو: (إن زيدا طعامك لا كل)). ولم تسلبها باعتبار ما قبل (إن)؛ بدليل أنها تمنع من تسلط فعل القلب على (إن) ومعمولها، ولذلك كُسرت في نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾. وقضية هذا التحقيق أن (اللام) مع (إن) في الصدرية باعتبار ما قبل (إن) حتى يمتنع عمل ما بعد (اللام) فيما قبل (إن).^(٤) هـ. وهذا هو الراجح. وأما فوات صدارتها فيما بعد (إن) لفظاً لا حقيقة، لأن مرتبتها التقديم على (إن) فأمر لا ينكر.

قال الرضي: ((ولا ينكر عمل ما بعد (لام الابتداء) فيما قبله؛ لنقصان حقها في التصدر))^(٥)؛ إذ أنها مؤخره عن تقديم؛ لإصلاح اللفظ، وأصلها التقديم على (إن)، كما نص على ذلك النحاة، ومنهم الشيخ خالد في "التصريح"^(٦). وقال ابن القيم في "البيان": ((ومنعت طائفة من النحاة أن يعمل ما بعد (اللام) المرحلقة فيما قبلها، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾^(٧) حجة على الجواز))^(٨).

(١) المقتصد شرح الإيضاح ٤٥٥/١-٤٥٦.

(٢) ينظر: اللامات للزجاجي ص ٦٩، ٧٦، ١٧٥-١٧٦، اللامات للهروي ص ٨٧.

(٣) ينظر: حاشية الشمني (المنصف من الكلام) ٤٢/٢، حاشية الدسوقي ٢٤٢/١، حاشية الأمير ٩٣/١، وينظر: الأشباه والنظائر ٧٠٠/٢-٧٠١.

(٤) حاشية الشمني على المعنى (المنصف من الكلام) ٢٠٩/١.

(٥) شرح الكافية للرضي ٣٥٥/٢، وينظر: الدر المصون ٥١٦/٢، دراسات عضيمة ٧٤٣/٩.

(٦) التصريح ٢٥٤/١.

(٧) العاديات: ٨.

(٨) البيان لابن القيم ص ٨١.

قلت: ومن أطلق القول في أن (اللام المزحلقة) لا يعمل ما بعده صاحب كتاب "إعراب القرآن" المنسوب إلى الزجاج^(١).

وهذا هو ما اعترض به ابن هشام على ابن الناظم، حيث قال ابن هشام: ((وعمل (إن) يتخطاها [أي هذه (اللام)] تقول: (إن في الدار لزيداً)، وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها نحو: (إن زيداً طعامك لاكل)، ووهم بدر الدين بن مالك فمنع من ذلك، والوارد منه في التنزيل كثير، نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾^(٢))).^(٣)

وقال في "التذكرة" - كما نقل ذلك السيوطي عنه - زعم بدر الدين بن مالك أن (اللام) لا تدخل على خبر (إن) إذا تقدم معموله عليه، فلا تقول: (إن زيدا طعامك لاكل)، وكأنه رأى أن (اللام) لا يتقدم معمول ما بعدها عليها؛ لأن لها الصدر، والحكم فاسد، والتعليل كذلك، على تقدير أن يكون رأه.

أما فساد الحكم؛ فلأن السماع جاء بخلافه، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ﴾^(٤).
وقال الشاعر^(٥):

..... فإني إلى قوم سواكم لأميل

وأما فساد التعليل؛ فلأن هذه (اللام) مقدمة من تأخير، فهي إنما تحمي ما هو في حيزها الأصلي أن يتقدم عليها، لا ما هو في حيزها الآن، وإلا لم يصح: (إن زيدا لقائم)، ولا: (إن في الدار لزيداً)؛ لأن العامل في خبر (إن) هو (إن) عند البصريين، والعامل في اسمها (هي) بإجماع النحاة، فلو كانت (اللام) تمنع العمل لمنعت (إن) ((^(٦))).

(١) ينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٧٥١/٢-٧٥٢.

(٢) العاديات: ١١.

(٣) المغني ٢٣١/١، وينظر: حاشية الصبان ٢٧٩/١.

(٤) الروم: ٨.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدرة: أقيموا بني أمي صدور مطيكم

وهو للشنفرى، ينظر: ديوانه ص ٥٨، خزنة الأدب ٣/٣٤٠، ٣٤١، نوادر أبي علي القالي ص ٣٠٣.

(٦) الأشباه والنظائر ٤٨٣/١.

أما ابن الناظم فقال في "شرحه للألفية": ((أما الخبر فتدخل عليه (اللام)، بشرط ألا يتقدم معموله، ولا يكون منفيًا ولا ماضيًا متصرفًا، خاليًا من (قد...))^(١). وموضع اعتراض ابن هشام هو: اشتراطه عدم تقدم معمول الخبر عليه. وأجاب الشمي عن ابن الناظم من أن غرضه من عدم تقدم معمول على الخبر المصاحب لـ (اللام) إذا لم يكن شبه جملة. قال الشمي: ((وإن كان مراده بالمعمول غير الظرف والمجرور، لم يرد عليه ما أورده المصنف))^(٢).

قلت: وفيه نظر لما سيأتي.

ولفارقيتها التصدر جاز تقديم الحال عليها، قال أبو حيان: ((فإن كانت (لام الابتداء) في خبر (إن) وبعده الحال جاز تقديمها عليه، نحو: (إن زيدا مسرعا لذهب))^(٣). وعليه فعدم صدارتها فيما بعد (إن) هو الصحيح.

ولهذا اختلفت (اللام المرحلقة) عن (لام الابتداء) من حيث التصدر، فـ (لام الابتداء) لها الصدارة مطلقاً، و(اللام المرحلقة) لها الصدارة على ما قبل (إن)، وتفارق الصدارة فيما بعد (إن)؛ لكونها مقدرة قبل (إن)، مؤخرة في اللفظ بعدها.

وإلى ذلك أشار أبو حيان في "شرحه للألفية" بقوله: (((لام الابتداء) إما أن تكون المصاحبة في خبر (إن) أو غيرها، إن كانت غيرها لم يجوز تقديم المفعول عليها، نحو: (لأضربن زيدا)، وإن كانت المصاحبة في خبر (إن) جاز نحو: (إن زيدا عمراً ليضرب))^(٤). وبه يعلم أن ما أجاب به الشمي عن ابن الناظم غير مسلم.

تنبيهان:

الأول: الأولى عندي أن تُسمى هذه (اللام) باسمها الطارئ [وهو (اللام المرحلقة)]، ولا تسمى باسمها الأصلي وهو (لام الابتداء)، كما جرى على ذلك جمهور النحاة؛ إذ أن إطلاق

(١) شرح ابن الناظم ص ١٧٠.

(٢) حاشية الشمي (المصنف من الكلام) ٤٢/٢.

(٣) ارتشاف الضرب ٣٥٠/٢.

(٤) منهج السالك لأبي حيان ص ١٠٧.

القول بأنها (لام الابتداء) ثم الحكم بفوات صدارتها، يوقع الباحث الضعيف مثلي في الإيهام والتناقض.

الثاني: أجاز السيوطي دخول (لام الابتداء) بعد (إن) التي بمعنى (نعم)؛ لشبهها في اللفظ بـ (إن) المؤكدة، كما قاله بعضهم في قراءة ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(١) (٢).

خامساً: أحكام (اللام المزحلقة) والتي لها علاقة بموضوع البحث:

أ - الذي تدخل عليه: نص النحاة على أن هذه (اللام) لما زحلت عن صدر الجملة فإنها لا تدخل إلا على واحد من ثلاثة أشياء:

الخبر، أو مع الاسم إذا تأخر بعد الخبر، أو مع الفصلة إذا كانت قبل الخبر^(٣).
وذلك لئلا يُنخس حقها كل النخس بتأخير ما حقه صدر الكلام عن جزأي الكلام اللذين هما العمدتان، وحكم الظرف حكم العمدة؛ ولهذا لا تدخل على متعلق الخبر المتأخر عن الخبر، فلا يقال: (إن زيدا قائمٌ لفي الدار)^(٤)؛ وذلك لتأخر المعمول، و(اللام) تطلب الصدارة ما أمكن، كما نص عليه الشيخ خالد في "التصريح"^(٥).
وقال القرشي: ((وأما المعمول إذا لم يقع موقع الخبر فلا تدخله هذه (اللام)، لا تقول: (إن زيدا أكلَ طعامك)؛ لأنه يتمحض فصلة، فلا يدخل ما موقعه الصدر^(٦))؛ إذ أن هذه (اللام) لا تتأخر عن الاسم والخبر جميعاً، كما نص على ذلك النحاة^(٧).

ب - تدخل على صدر الجملة إذا كانت خبراً لـ (إن): قال ابن مالك في "شرح التسهيل": ((وإذا كان الخبر المؤكِّدَ بها جملة اسمية، فمحل (اللام) منها صدرها

(١) طه: ٦٣.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ٤٧٦/١.

(٣) شرح المقدمة المحسبة ٢٢٠/١، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٩/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (بتصرف يسير) ٣٥٥/٢، وينظر: ٢٢٦/٢.

(٥) شرح التصريح للشيخ خالد ٢٢٣/١.

(٦) الإرشاد للقرشي ص ١٧٠.

(٧) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٤١٥/٣، التعليقة لأبي علي الفارسي ٢٨٦/١، الأصول ٢٣٤-٢٣٥،

النكت للأعلم ٧٥٤/٢، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٥٨، شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب

ص ٣٩٤.

كقول الشاعر^(١):

إِنَّ الْكَرِيمَ لَمَنْ تَرَجَّوهُ ذُو جِدَّةٍ وَإِنْ تَعَدَّرَ إِيسَارٌ وَتَنَوَّيْلٌ

وهذا هو القياس؛ لأن صدر الجملة الاسمية كصدر الجملة الفعلية.

ومحل (اللام) في الجملة الفعلية صدرها، وكذا من الجملة الاسمية.

وقد شذ دخولها على ثاني جزأي الجملة الاسمية، كما في قول الشاعر^(٢):

فَأَيْنَكَ مَنْ حَارَبْتَهُ كَمُحَارِبٍ شَقِيٍّ وَمَنْ سَأَمْتَهُ كَسَعِيدٍ

ومثله^(٣):

إِنَّ الْأَكْبَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ هَذَا اغْتَصِمَ تَلَقَّ مِنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا^(٤).

وقال في كتابه "شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح": ((وفي ((إني كنتُ عن هذا

لَغِيَّةٍ))^(٥) دخول (لام الابتداء) على خبر (كان) من أجل أنها واسمها وخبرها خبر (إن)، وفيه

شذوذ؛ لأن خبر (إن) إذا كان جملة فعلية فموضع (اللام) منها صدرها، نحو: ((وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ

مَا تَكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ))^(٦)، و[ذكر البيتين السابقين،] فكان موضع (اللام) من ((كنت

عن هذا لغية)) صدر الجملة، لكن منع من ذلك كونه فعلا ماضيا متصرفا، ومنع مصاحبته

أول المعمولين كونه: ضميرا متصلا.

فتعينت مصاحبته ثاني المعمولين، مع أن (كان) صاحبة لتقدير السقوط؛ لصحة المعنى

بدونها، و (كان غنية) بهذا الاعتبار خبر (إن) فصحبته (اللام) لذلك^(٧).

وهذه المسألة نفيسة مع أنها قليلة الورد، كما أشار إليه ابن عصفور^(٨).

(١) البيت من البسيط، ولم أعر على قائل، ينظر: تخلص الشواهد ص ٣٥٥، المقاصد النحوية ٢/٢٤٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي وعزة بن عبد الله، ينظر: المقاصد النحوية ٢/٢٤٥، وينظر: الدرر ٢/١٨١.

(٣) البيت من البسيط، ولم أعر على قائله، ينظر: شرح الأشموني ٢/٤٤٣.

وفيه: ((قومي) خبر (إن)، (هم) متعلقة بصلة الموصول وهو (وصفوا)). هذا قول الأشموني، وكلام ابن مالك يدل

على أن خبر (إن) هو الجملة الاسمية: (قومي هم)، و (لام الابتداء) داخلة شذوذاً على ثاني جزأي الجملة الاسمية.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧-٢٨، وينظر: المساعد ١/٣٢٠.

(٥) رواه البخاري في صحيحه في كتاب الجنائز، ومسلم في صحيحه في كتاب الطلاق، ينظر: المعجم المقهرس

لألفاظ الحديث ١٩/٥.

(٦) النحل: ٧٤.

(٧) شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٥١-١٥٢.

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٩.

(المبحث الثالث) (اللام الفارقة)

معظم النحويين يسمون هذه اللام: (اللام الفارقة)، ويسمونها كذلك: (لام الفعل)؛ وذلك أنها تفرق بين (إن) المخففة من الثقلة، وبين النافية^(١).

وهذه اللام يسميها الكوفيون: (لام التوكيد)، كما ذكر ذلك القوزي^(٢).

وقال الهروي: ((اللام الفارقة) ويسمياها البصريون: (لام الإيجاب)، (ولام الفعل)،

ويسمياها الكوفيون: (لام إلا)))^(٣).

واختلف في هذه (اللام) على قولين:

القول الأول: أنها ليست (لام الابتداء) وهو مذهب أبي علي وأتباعه:

أنها غير (لام الابتداء) التي تجامع (إن) المشددة، بل هي لام أخرى للفرق؛ إذ لو

كانت للابتداء لوجب التعليق في: (إن علمت لزيداً قائماً)، ولما دخلت فيما لا تدخل

(لام الابتداء) في نحو قوله^(٤):

(..... إن قتلت مسلماً)^(٥).

وهذا هو مذهب الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين وابن أبي الربيع؛ لأن (لام

الابتداء) منوية التقديم من تأخير، وهذه بخلافها، ولأن هذه يعمل ما قبلها فيما بعدها

بخلاف (لام الابتداء)^(٦).

(١) ينظر: ابن يعيش ٢٦/٩، الأزهية للهروي ص ٤٧.

(٢) ينظر: المصطلح النحوي للقوزي ص ١٣٨.

(٣) اللامات للهروي ص ٨٨.

(٤) جزء من بيت من الكامل، والبيت بتمامه: هيلتك أمك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد وهو لعاتكة بنت زيد، ينظر: خزانة الأدب ٣٧٣/١٠، الدرر ١٩٤/٢، شرح شواهد المعنى ٧١/١.

(٥) شرح الكافية للرضي ٣٥٩/٢.

(٦) همع الهوامع ١٨١/٢-١٨٢، وينظر: الارتشاف ١٤٩/٢، الجنى الداني ص ٢٢٥.

وعزا هذا القول أيضا الدماميني إلى ابن جني، وذكر أن حجة أبي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو: (إن زيدا لقام)، وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾^{(١)(٢)}.
وعُزِّي هذا القول للزمخشري.

وأما ما عُزِّي للفارسي فقد نص عليه في أكثر من موضع من "البغداديات"، قال: ((لأن العلة الموجودة في (لام الابتداء) التي علق الفعل معدومة من هذه، وهي أن التقدير بها وقوعها في الصدر))^(٣).

وما عُزِّي لأبي الفتح ابن جني ذكره في كتابه "الخطريات"، حيث قال: ((ودخلت (اللام) للفرق بين (إن) المخففة من الثقيلة و(إن) النافية، وليست (لام الابتداء) كما يظن من لا خبرة له))^(٤).

وأما ما عُزِّي للزمخشري، فقد قرره في كتابه "الأحاجي النحوية"^(٥).
ورجح صاحب كتاب "إعراب القرآن" المنسوب إلى الزجاج أنها ليست (لام الابتداء) ولا (لام جواب القسم)، وإنما هي (لام فارقة) يجوز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، بخلاف (لامي الابتداء والقسم)^(٦).

وهذا القول هو ما ذهب إليه الزجاجي في "حروف المعاني"، خلافا لموافقته لأصحاب القول الثاني في كتابه "اللامات"^(٧).

القول الثاني: قول سيويه والجمهور، ومنهم الأخفشان (الأوسط والأصغر): أن هذه (اللام): (لام الابتداء) التي كانت مع المشددة، لزمّت للفرق بين (إن) التي هي لتأكيد النسبة، وبين (ن) النافية.

(١) الأعراف: ١٠٢.

(٢) تعليق الفرائد للدماميني ٩٣/٢.

(٣) البغداديات لأبي علي الفارسي ص ١٨٢، وينظر: م (١٩) ص ١٧٩-١٨٠ من البغداديات.

(٤) الخطريات لابن جني ص ٥٧.

(٥) ينظر: الأحاجي النحوية للزمخشري ص ٧٧-٨٠.

(٦) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٥١/٢-٧٥٥.

(٧) ينظر حروف المعاني للزجاجي ص ٤٣، وينظر: اللامات للزجاجي ص ١١٨-١١٩، ١٧٦.

وهو اختيار أبي الحسن ابن الأخضر وابن عصفور وابن مالك كما نص عليه أبو حيان وغيره^(١).

وما عزي لسيبويه صحيح حيث قال: في باب [عدة ما تكون عليه الكلم]: (((إن))
توكيد لقولك: (زيدٌ منطلقٌ)، فإذا خففت فهي كذلك تؤكد ما تكلم به وتثبت الكلام،
غير أن (لام التوكيد) تلازمها عوضاً مما حذف منها^(٢).

الراجع:

والراجع هو ما ذهب إليه سيبويه، [وهو القول الثاني في هذه المسألة]، بدليل أن حال
التخفيف لـ (إن) لا ينتج عنه حكم مغاير لحال التثقيب مع (اللام)، فهو إن غير حكم
(إن) إلا أن تغييره لحكم (اللام) بعيد.

وهو ما رجحه الشيخ عبد القاهر بقوله: ((واعلم أن هذه (اللام) ليست حرفاً مجرداً
للفرق بين النافية والمثبتة، بل هي (لام الابتداء) التي كانت في حال التثقيب... غير أن
التخفيف لما أفضى لـ (إن) إلى أن صارت كالنافية لفظاً، جعل (اللام) التي صحبتها
في حال التثقيب لازمة لها، فصار لزومها فرقاً بين الحرفين، فأما أن تكون حرفاً أتى
للفصل فلا^(٣).

وهو ما رجحه جمهور النحاة^(٤).

ثمرة الخلاف:

وثمرة خلاف القولين هي: أنها على القول الأول: ليست مما له الصدارة، وعلى القول
الثاني: مما له التصدر.

(١) ينظر: الارتشاف ١٤٩/٢، وينظر: همع الهوامع ١٨١/٢-١٨٢، شفاء العليل ٣٦٨/١، شرح

المراعي (توضيح المقاصد) ٣٥١/١، الأشعري ٢٨٨/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٧٣/١، (طبعة بولاق).

(٣) المقتصد شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ٤٩٠/١-٤٩١.

(٤) ينظر: إتحاف الحثيث للعكبري ص ٢١١-٢١٢، التخمير لصدر الأفاضل ٥٨/٤، التصريح

٢٣١/١، شرح قواعد الإعراب للكافيحي ص ٣٥٦.

فأبو علي ومن تبعه: يرونها مما لا يلزم الصدر ولا حكمه؛ ولذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا تعلقُ أفعال القلوب.

وسيويوه والجمهور: يرون أنها مما يلزم حكم الصدر كـ (اللام المرحلقة)؛ بناء على أنها (لام الابتداء) التي لها الصدارة.

وهذا هو ما أشار إليه أبو حيان بقوله: ((وثمره خلاف القولين تظهر عند دخول (ظننت) وأخواتها، فإن كانت للفرق لم تعلق، وإن كانت (لام الابتداء) عقلت.

ولهذا اختلف ابن الأخصر وابن أبي العافية في قوله عليه الصلاة والسلام^(١): ((قد عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا)).

وقد اختلف قبلهما أيضا أبو الحسن علي بن سليمان، وأبو علي الفارسي، فقال أبو الحسن: لا تكون فيه (إِنَّ) إلا مكسورة، وقال أبو علي لا يجوز إلا فتحها، فمن جعلها مجتلبة للفرق قال بفتح (إِنَّ)؛ إذ لا تعليق، ومن قال: هي (لام الابتداء) قال بكسر (إِنَّ)...^(٢)

فالفارقة على قول سيويوه والجمهور تعلق العامل عن العمل، وهذا الحكم نتيجة لحكم التصدر، وعلى قول أبي علي إنها مجرد الفرق لا تعلق^(٣).

تنبيهان:

الأول: كان على النحاة أن ينبهوا إلى أن حكم (اللام الفارقة) على مذهب سيويوه هو حكم (اللام المرحلقة) من حيث صدارتها على ما قبل (إِنَّ) المخففة، وفواتها فيما بعدها من حيث تحطي العامل.

الثاني: ينبغي أن يوردوا على هذا الحديث، وهو قوله: ((قد علمنا إن كنت لمؤمنًا))، مثلما أوردوا على مثل: ((إني كنت عن هذا لغية)) وقد تقدم في المسألة الخامسة من المبحث السابق.

وذلك على رأي الجمهور القائل بأن (اللام) (لام الابتداء المرحلقة).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الوضوء والكسوف، والطبراني في كتاب الكسوف، ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ١/١١٦.

(٢) منهج السالك ص ٨٣، وينظر: الارتشاف ٢/١٤٩، ابن عقيل (حاشية الخصري) ١/١٣٨.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد ٤/٦١-٦٣، حاشية الخصري ١/١٣٨، حاشية الصبان ١/٢٨٨.

(المبحث الرابع)

(اللام الموطئة لجواب القسم)

أولاً: (ماهيبتها)

وهي اللام الداخلة على الشرط الذي اجتمع مع القسم على جملة واحدة، للدلالة من أول الأمر على أن تلك الجملة جواباً للقسم، لا جزاء للشرط، ولا لجزاء محذوف، ولهذا سميت: (اللام المؤذنة)، وتسمى: (اللام الموطئة)؛ لأنها وطأت الجواب للقسم، أي مهدت له، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ نَصَرُوهُمْ لَيُولَنَّ الْأَذْبَارُ﴾^(١) (٢).

قال السمين الحلبي في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾^(٣): ((هذه (اللام) تسمى: (اللام الموطئة للقسم)، وعلامتها أن تقع قبل أدوات الشرط، وأكثر مجيئها مع (إن))^(٤).

وذكر ابن الحاجب أن هذه (اللام) ليست (لام جواب القسم)، وإنما (لام الجواب) ما تأتي بعد الشرط، كقولك: (والله لأن أكرمتني لأكرمتك)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ نَصَرُوهُمْ لَيُولَنَّ الْأَذْبَارُ﴾^(٥)، ف (اللام) الأولى هي (اللام الموطئة لجواب القسم)، و(اللام) الثانية هي (لام جواب القسم)^(٦).

قال العكبري: ((قال أبو إسحاق الزجاج وأبو علي - أخيراً - إن (اللام) الأولى موطئة للقسم، وهي التي في قوله: ﴿لَيْنَ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ﴾^(٧)، و(اللام) الثانية هي: (لام القسم)، وهي التي في قوله: ﴿لَنَكُونَنَّ﴾^(٨))).

ويفهم من قوله: ((وأبو علي أخيراً)) أن له قولاً آخر في المسألة.

(١) الحشر: ١٢.

(٢) ينظر مصابيح المغاني ص ٣٨٩، الجنى الداني ص ١٣٦-١٣٧، شرح الفريد لعصام الدين ص ٤٩٨.

(٣) البقرة: ٩٢.

(٤) الدر المصون ١/٣٥٧.

(٥) الحشر: ١٢.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٧٠.

(٧) يونس: ٢٢.

(٨) شرح اللمع للعكبري ٢/٣٩٢.

ثانياً: حكمها من حيث لزوم التصدر:

قال الدماميني: ((فلا يجوز: (إن زيدا لئن يكرمني أكرمه)؛ خوف التباس (لام الابتداء) بـ (اللام الموطئة للقسم) ...

واعلم أن تعليلهم المنع بإيهام (لام التوطئة) فيه نظر؛ لاقتضائه أن لا يجوز: (إن زيدا قد قام)؛ لإيهامه لام جواب القسم.

وقد يفرق: بأن الفرق يظهر إذا تقدم على (إن) فعل يعلق، فإنه يعلق مع (لام الابتداء) دون (لام القسم).

ويقال أيضاً: إنما تُوهم (لام التوطئة) حيث يكون الجواب غير مجزوم ولا مقرون بالفاء، وحينئذ يكون مؤكداً أو منفياً، فلا يلتبس بـ (لام الابتداء) إلا إذا حذف الجواب، وذلك ضعيف جداً أن يحذف الجوابان معاً^(١).

ويفهم من كلام الدماميني المتقدم أن (لام التوطئة) مرادفة لـ (لام جواب القسم)؛ بدليل التعبير مرة بـ (لام التوطئة) ومرة بـ (لام جواب القسم)، وهو غير صحيح، كما تقدم، إلا أن يكون مراده أن حكمهما واحد من حيث التعليق، فكما أن (لام جواب القسم) لا تُعَلَّقُ فكذا (اللام الموطئة)، وبه يندفع الالتباس المتقدم، وهذا احتمال ضعيف، لكنه وارد.

ولم أجد نصاً لأحد من النحاة حول حكم (لام التوطئة) من حيث لزوم الصدر وعدمه. والذي يظهر أنها إن كانت فرعاً عن (لام الجواب) [وهو رأي مرجوح] فحكمها حكم (لام جواب القسم) من حيث لزوم الصدر.

واحتمال أنها مرادفة لـ (لام الابتداء) بعيد وغير مقبول عند النحاة، يفهم ذلك من التعليق بخوف التباس (لام الابتداء) بالموطئة.

وإن كانت قسماً قائماً بنفسه كما هو الراجح فحكمها حينئذ حكم أحرف الابتداء من حيث عدم لزوم الصدارة، وعدم تفويت صدارة ما بعدها.

وذلك أنها وإن أثرت في الجملة بتوطئتها الجواب للقسم، فهذا التأثير ضعيف، لا تستوجب التصدير من أجله.

(١) تعليق الفرائد للدماميني (باختصار) ٤/٤٨-٥١.

وذلك أنها لو حذفت لصح المعنى، ولما أحدث حذفها تأثيراً في الجملة.
وإنما ذكرت هذه (اللام) ضمن اللامات التي تلزم صدر الكلام؛ لما فيها من شبهة
لزوم التصدر.

تنبيه:

كان من المفترض أن أذكر هنا (لام القسم)، وهي من اللامات التي تلزم صدر الكلام،
ولكن اكتفيت بذكرها في فصل مستقل من هذا الباب، وهو بعنوان: (الحروف التي يتلقى
بها القسم).

*** **

الفصل السادس

كنايات العدد

(كم) الخبرية، و (كأين)، و (كذا)

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:

(كم) الخبرية: ماهيتها، وحكمها من حيث لزوم التصدر،

علة ذلك اللزوم

المبحث الثاني:

(كأين) و (كذا) من كنايات العدد: ماهية كل منهما وحكم تصدّره.

(المبحث الأول)

(كم) الخبرية

ماهيتها، حكمها من حيث لزوم التصدر، علة ذلك اللزوم

تنقسم (كم) إلى نوعين: استفهامية، وقد تقدم الحديث عنها. وخبرية، وهي التي تعينا الآن، ويتاؤها البحث من حيث: ماهيتها، حكمها من حيث لزوم التصدر، علة ذلك اللزوم.

أما ماهيتها: فتضح من دراسة النقاط التالية:

أ - معناها:

ذهب جمهور النحاة إلى أن معناها التكثر^(١)، كما نص على ذلك ابن فارس بقوله: ((كم) موضوعة للتكثر، في مقابلة (رُبّ))^(٢).

ولم أجد في ذلك خلافاً، إلا ما حكاه أبو حيان في "شرح التسهيل"، قال أبو حيان: ((وما ذكره المصنف من كون (كم) الخبرية يراد بها العدد الكثير هو مذهب المبرد ومن بعده من النحاة، إلا أبا بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف؛ فإنهما زعما أنها تقع على القليل والكثير، من حيث كان معناها معنى (رُبّ)، وكما أن (رب) يكون للقليل والكثير في مواضع المباهاة والافتخار، فكذلك (كم).))^(٣).

قلت: ورأيهما رجحه ابن عصفور في "شرحه للجمل"^(٤).

والذي يُرجَّح كونها للتكثر فقط، ويكون حملها على (رب) من باب حمل النقيض على نقيضه، كما سيأتي إن شاء الله.

(١) ينظر: شرح الرضي ٩٧/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٢، الدر المصون ٢٣٢/٣، شرح الوافية

لابن الحاجب ص ٢٩٨، حاشية الدماميني على المغني ٢٧٥/١، حاشية الشمني (المصنف من الكلام)

١٦/٢، أسلوبا النفي والاستفهام لعمارة ص ٣٩.

(٢) الصاحبي ص ٢٤١.

(٣) التذيل والتكميل ١٤٣/٣ ب.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٨/٢.

ب - : كونها اسما:

قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((ولا نعلم في اسميتها خلافا، إلا ما ذكره صاحب "السيط" في الخبرية: أن بعضهم ذهب إلى أنها حرف للتكثير في مقابلة (رُبّ) الدالة على التقليل، قال: وهو فاسد لوجوه))^(١).

وقال المرادي: ((أما الاستفهامية فلا خلاف في اسميتها، وأما الخبرية فذهب بعض النحويين إلى أنها حرف...، والصحيح أنها اسم))^(٢).
وعليه فالخلاف في اسميتها غير معتبر.

ج - : علة بنائها:

اختلف النحاة في علة بنائها؛ إذ أنها اسم من الأسماء، والأصل في الأسماء الإعراب كما هو معلوم، ولا يأتي البناء في الأسماء إلا لعلة.

ومجمل العلل التي ذكرت في بنائها أربع علل:

الأولى: أن بنائها حملا على نقيضها (رُبّ)، من باب حمل النقيض على نقيضه، وإليه ذهب ابن الخشاب^(٣).

الثانية: أنها بنيت لشبهها بأختها في اللفظ، وهي (كم) الاستفهامية، وعلة بناء (كم) الاستفهامية واضحة، وهي: تضمنها معنى حرف الاستفهام.

الثالثة: مشابهة الحرف في الوضع؛ إذ أنها موضوعة على حرفين أولهما متحرك والثاني ساكن، فأشبهت الحرف في أصل وضعه.

الرابعة: تضمنها معنى الإنشاء، وهو في الغالب بحرف، فكأنها تضمنت حرفا مقدرا، ولذلك استحقت صدر الكلام.

وأجاز ابن الحاجب أن يكون بناؤها لأحد هذه العلل الأربعة المتقدمة^(٤).

(١) التذييل والتكميل ١٤١/٣.

(٢) الجنى الداني ص ٢٦١.

(٣) ينظر: المرتجل لابن الخشاب ص ١٧٧.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٣/١، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥٥٠.

د - : بساطتها:

اختلف فيها من حيث: البساطة والتركيب، فذهب البصريون إلى أنها مفردة - أي بسيطة -، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من: (كاف) التشبيه و(ما) الاستفهامية، وحذفت ألفها كما تحذف مع سائر حروف الجر، وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال^(١).
وعبر أبو حيان في "شرح التسهيل" عن مذهب البصريين: بمذهب الجمهور^(٢)، وهو الذي رجحه^(٣).

هـ - : أصالتها:

وقع الخلاف في أيهما أصل للأخرى، (كم) الاستفهامية أم (كم) الخبرية؟
فذهب العكبري في "شرح اللمع" إلى أن (كم) الاستفهامية فرع عن (كم) الخبرية؛ لأن الاستفهام فرع عن الخبر^(٤).
وقال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((قال بعضهم: أصل (كم) أن تكون استفهاما، والخبر داخل في الاستفهام، فالاستفهامية أصل الخبرية؛ والدليل على هذا أنها إذا كانت خبرية تلزم الصدر، فلا يعمل فيها ما قبلها، فلولا أن الاستفهامية أصل للخبرية ما امتنع أن يعمل في الخبرية ما قبلها؛ لأنها في معنى: (كثير من كذا عندك).
قال الشيخ أبو الحسن الأبيدي: ((وهذا يمكن بالحمل للشبه اللفظي، وأما المعنى فلا يكون أحدهما أصلا للآخر))^(٥).
وأما ما ذكره أبو حيان: من لزومها الصدر لأنها فرع عن الاستفهامية، ولولاها لم تلزم الصدر، ففيه نظر؛ لما سيأتي في علل تصدرها.
والذي يرجح هو ما ذكره الأبيدي، وهو: أنه ليست إحداها أصلا للأخرى.

(١) ينظر: الإنصاف م (٤٠): ٢٩٨/١-٣٠٣، اتلاف النصرة ص ٤١-٤٢.

(٢) التذيل والتكميل ٣/١٤٠/ب.

(٣) التذيل والتكميل ٣/١٤٩/ب، وينظر: الارتشاف ١/٣٧٧.

(٤) ينظر: شرح اللمع للعكبري ٢/٤٢٧.

(٥) التذيل والتكميل ٣/١٤٨/ب.

وأما حكمها من حيث لزوم الصدر:

ففي المسألة قولان:

القول الأول: ذهب جمهور البصريين إلى أن (كم) الخبرية مما له صدر الكلام، شأنها في

التصدر شأن (كم) الاستفهامية.

وهذا هو ما نص عليه أئمة النحاة، كابن السراج في "الأصول"^(١)، والأعلم في

"النكت"^(٢)، والزجاج والنحاس في إعرابيهما للقرآن^(٣)، وابن عصفور في "شرح

الجمل"^(٤)، وأبو علي الفارسي^(٥)، وغيرهم^(٦).

وقد وقع أبو حيان في خرق اتفاق البصريين؛ لأنه سلك مسلك المخالفة لابن مالك إذ

أنه حكم لـ (كم) الخبرية بالتصدر، وجعل جرّها بحرف الجر أو بالإضافة مما يفيت تصدرها

– والجر بحرف الجر أو بالإضافة لا يفيت التصدر –.

قال في "شرح التسهيل": ((ويناقض قول المصنف إنها لزمّت التصدير، قوله بعد حين

ذكر محال إعرابها (ومضاف إليها) فإنها إذا كانت مضافا إليها لم تلزم التصدير؛ إذ قد

تقدمها ما عمل فيها، وما انخفضت بسببه، ولذلك إذا دخل عليها حرف جر لم تلزم

التصدير، فكان ينبغي أن يقيد كلامه فيقول: (كم) لزمّت التصدير إلا إذا أضيف إليها، أو

دخل عليها حرف جر))^(٧).

(١) الأصول ٣١٦/١.

(٢) النكت للأعلم ١١٤/١، ٥٢٦.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٢٨٥/٥، إعراب القرآن للنحاس ٣٩٢/٣-٣٩٣.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٢، المقرب لابن عصفور ٣١٣/١.

(٥) المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ص ٧٦.

(٦) ينظر: الرضي ٩٧/٢، التصريح ٢٧٩/٢، تقريب المقرب ص ١٩٢، لساب الإعراب للإسفرائيني

ص ١٩٠، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥٥٢، شرح الوافية لابن الحاجب ص ٢٩٨، الروض الأنف

٢١٩/٣، إملاء ما من به الرحمن ١/٢٣٥، ٢٦٨، شرح اللمع للعكيري ٤٢٧/٢، شرح التسهيل

لابن مالك ٤٢٢/٢، تعليق الفرائد ١٦١/٣-١٦٢، الأشموني ٨٣/٤، الكناش في النحو ص ١٥٣،

الأشباه والنظائر ٥١٧/٢-٥٢٠، حاشية الحضري ١٤٢/٢.

(٧) التدبيل والتكميل ١٤٦/٣ ب-١٤٧/أ.

وقال في "الارتشاف": ((ولزمت (كم) التصدير إلا إذا جُرَّت بإضافة أو بحرف))^(١).
وتقدّم الجار لا يفيت الصدارة؛ لاتحاد الجار بالجرور، ويُقدّر التصدر قبل الجار؛ إذ أن
تقدم عامل الخفض كلا تقدم، لعدم استقلاله، وتأخير الجار عن الجرور ممتنع^(٢).
وقد أقر هذا أبو حيان في غير هذا الموضع^(٣).

وهذا ما أجاب به عن اعتراض أبي حيان على ابن مالك ناظر الجيش في
"شرح التسهيل"^(٤).

القول الثاني: ذهب بعض النحاة إلى أنها ليست مما يلزم الصدر، وقد عزي هذا القول
إلى الكوفيين^(٥)، ونُقل هذا القول عن الفراء خاصة^(٦)، حيث جعلها مما يمكن تقديم
العامل عليها.

وبنى الفراء عليه إعراب (كم) الخبرية فاعلاً في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا
مَنْ قَبْلِهِمْ﴾^{(٧)(٨)}.

كما أعربها في موضع آخر مفعولاً به مؤخراً في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٩)،
حيث قال: (((كم) في موضع نصب من مكانين: أحدهما أن توقع (يروا) على (كم) ...
فهذا وجه، والآخر: أن توقع (أهلكنا) على (كم) وتجعله استفهاماً، كما تقول: (علمت كم
ضربت غلامك))^(١٠).

(١) الارتشاف ٣٨١/١.

(٢) ينظر: لباب الإعراب للإسفرائيني ص ١٩٠، شرح الكافية للرضي ٩٨/٢.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١٦٤/٥، وينظر: منهج السالك ص ٤١٣.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (رسالة دكتوراه غير مطبوعة، لإبراهيم العجمي،
جامعة الأزهر) ٤٥٣/٢-٤٥٣.

(٥) شرح الوافية لابن الحاجب ص ٢٩٨، أمالي ابن الحاجب ١٢٥/١، الكناش في النحو ص ١٥٣.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٩٨/٣، شرح شذور الذهب ص ٣٦٨، حاشية الخضري ١٤٢/٢،
دراسات عضية ٤٠٧/٢-٤٠٨.

(٧) السجدة: ٣٦.

(٨) معاني القرآن للفراء ٣٣٣/٢.

(٩) يس: ٣١.

(١٠) معاني القرآن للفراء ٣٧٦/٢.

ويفهم من نص الفراء أن (كم) الخبرية ليس لها المصدر عنده، بدليل إعرابها مرة فاعلا، ومرة مفعولا به، ولا يكون الفاعل لوجوب تأخره مما له المصدر، كما هو مبين في موضعه، وكذا المفعول به المؤخر؛ لأن ما له المصدر لا يتقدمه العامل، وهذا بخلاف (كم) الاستفهامية، وهي لها المصدر عنده، كما سبق.

وقد نازعه النحاس في إعرابه (كم) الخبرية فاعلا مرة، ومفعولا به مؤخرا عن الفعل؛ بلزوم تصدرها^(١).

وإلى عدم تصدرها ذهب الأخفش، للغة حكاها عن بعض العرب لا تلزم الصدر لـ (كم) الخبرية؛ لكونه بمعنى (كثير)؛ لأنك إذا قلت: (كم غلام ملكت) فمعناه: (كثير من الغلمان ملكت)، و(كثير) لا تلزم الصدر، فكذلك ما في معناها^(٢).

وتقول على هذه اللغة: (فككتُ كم عانٍ) و (ملكْتُ كم غلامٍ)^(٣).

وعليه أجاز الأخفش جعلها اسما لـ (كان)، كما نص عليه الدماميني^(٤).

واختلف في القياس على هذه اللغة، فقليل: لا يقاس على ما سمع؛ لأنها من القلة بحيث لا يلتفت إليها، وقيل: يقاس على ما سمع؛ لأنها لغة.

والقول بالقياس على هذه اللغة صححه غير واحد من النحاة: كأبي حيان، والمرادي، وابن عقيل^(٥).

وتصحح القياس على هذه اللغة، فيه نظر عندي؛ ذلك أن النحاة الذين صححوا القياس على هذه اللغة اعترفوا برداءتها، كما نص على ذلك أبو حيان وغيره^(٦).

وتصحح القياس على اللغة مع الاعتراف برداءتها غير متجه، وقد أشار إلى بعض من هذا الصبان^(٧).

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٩٢-٣٩٣، ٣/٢٩٨.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٠، الدر المنون للسمين ٥/٤٨٢.

(٣) ينظر: التذيل والتكميل ٣/١٤٦ب-١٤٧أ، الارتشاف ١/٣٨١-٣٨٢، المساعد لابن عقيل ٢/١١٤.

(٤) تعليق الفرائد ٣/١٦١-١٦٢.

(٥) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٣٨١-٣٨٢، التذيل ٣/١٤٦ب، المرادي: شرحه على الألفية

٤/٣٢٣، ابن عقيل: المساعد شرح التسهيل ٢/١١٤.

(٦) ينظر: منهج السالك ص ١٠٦، ارتشاف الضرب ٢/٢٧٥، وينظر حاشية الخضري ٢/١٤٢.

(٧) حاشية الصبان ٤/٨٣-٨٤.

والقول بعدم صدارة (كم) الخبرية عزاه ابن هشام لابن عصفور، قال في "المغني":
 ((ومن الهم قول ابن عصفور في: ﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(١) أن (كم) فاعل (يهد).
 فإن قلت: خرَّجه على لغة حكاها الأخفش، وهي أن بعض العرب لا يلزم صدرية (كم)
 الخبرية، قلت: قد اعترف برداءتها، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة.

والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى...))^(٢) هـ.
 قلت: ابن عصفور نص مرات عديدة على صدارة (كم) الخبرية^(٣)، من ذلك قوله في
 "شرح الجمل": ((و(كم) أبدا تلزم الصدر... وأما الخبرية فلزمت الصدر حملا على
 (رُبَّ)، لأن (رب) تلزم الصدر بالإجماع، وزعم الأخفش أنها لا تلزم الصدر لأنها في معنى
 (كثير)... وهذا فاسد؛ لأن العرب لم يسمع منها إلا أن تُجعل صدرا))^(٤).

وهذا النص صريح في لزوم تصدر (كم) الخبرية، وفي رفض حكاية الأخفش بقوله:
 ((وهذا فاسد)).

وعليه فما نُقل عن ابن عصفور من إعرابه (كم) الخبرية فاعلاً لم أجده في كتب ابن
 عصفور المطبوعة، وعلى فرض صحة عزو ابن هشام، يُخرِّج على أنه من باب السهو
 أو الغلط، وليس من باب أن ابن عصفور مذهبه عدم صدرية (كم) الخبرية.

الراجع:

والراجع هو لزوم تصدر (كم) الخبرية، موافقةً لجمهور كلام العرب، ولنصوص جمهرة
 النحاة؛ لأنها إنشائية أحدثت معنى التكنير في الجملة، فلزمت الصدر، وإليه
 أشار الدماميني^(٥).

وأما ما حُكي عن الأخفش فلم يعضده السماع عن العرب، ولم يذكره في معانيه، ولم
 أجد أحداً من النحاة - ممن نقل عنه - نص على موضع حكاية الأخفش في كتبه، أو نص
 على سماع الأخفش عن العرب، وإنما يكتفون بصيغة الإسناد دون صيغة السماع.

(١) السجدة: ٢٦.

(٢) المغني ٥٨٩/٢.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٨، ٥٠/٢، المقرب لابن عصفور ٣١٣/١.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٢.

(٥) تعليق الفرائد ١٦١/٣-١٦٢، وينظر: الإيضاح في شرح الفصل ١٥١/٢.

وقد أنكر وجود السماع عن العرب في هذه المسألة غير واحد من النحاة، كابن عصفور، والدمامي وغيرهم^(١).

وعلى فرض صحة ما حكى عن الأخفش من كونها لغة واردة عن العرب، فهي رديئة وضعيفة بحيث لا يلتفت إليها^(٢).

وتصحیح جواز القياس عليها من النحاة فيه نظر؛ إذ أن إجازة القياس عليها مع إعطائها حكم التصدر ضعيف.

واللغة الفصيحة المشهورة - كما نص النحاة - هي التي تُلزم الصدر لـ (كم) الخبرية^(٣).

قال ناظر الجيش في "شرح التسهيل": ((اللغة التي تنسب إلى حكاية الأخفش إن ثبتت فهي غير فصيحة؛ لأن ابن عصفور قال: اللغة الشهيرة هي الفصيحة، ثم إنها لا معول عليها))^(٤).

وأما ما ذهب إليه الفراء من إعراب (كم) فاعلا في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٥)، فالصواب - كما قال ابن هشام - أن الفاعل مستتر، راجع إلى: الله سبحانه وتعالى، أو إلى: الهدى، والأول: قول أبي البقاء، والثاني قول الزجاج^(٦).

وكذا في إعرابه (كم) مفعولا مؤخرأ عن الفعل في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٧)، فالصواب أن (كم) لا يعمل فيها (يروا) كما ذهب إليه الفراء، وإنما هي موضع نصب بـ (أهلكنا)^(٨).

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٢، تعليق الفرائد ١٦١/٣-١٦٢.

(٢) ينظر: حاشية الخصري ١٤٢/٢، الارتشاف ٢٧٥/٢، (فقد اعترفا برداءتها).

(٣) ينظر: التذيل والتكميل ١٤٦/٣ ب-١٤٧/أ، الارتشاف ٣٨١/١-٣٨٢، الدر المنون للسمن الحلبي ٤٨٢/٥.

(٤) تمهيد القواعد لناظر الجيش (تحقيق الجزء الثالث من الكتاب، رسالة دكتوراه) ٤٥٣/٢.

(٥) المسجدة: ٢٦.

(٦) المغني ٥٨٩/٢.

(٧) يس: ٣١.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٩٨/٣، ٣٩٢-٣٩٣، إملاء ما من به الرحمن للعكبري

١/٢٣٥، ٢٦٨، المغني ١٨٣/١-١٨٤.

وعلى لزوم تصدرها عامة البصريين.

وأما قول سيويه: ((اعلم أن ل (كم) موضعين، فأحدهما الاستفهام، والموضع الآخر الخبر، ومعناها (رُبّ)، وهي تكون في الموضعين اسما فاعلا ومفعولا وظرفا...))^(١)، حيث جعلها في موضع الفاعل، والفاعل لا يجوز أن يقع موقعه ما له الصدارة؛ لأنه لا يتصدّر. فقد أجاب عن هذا الأعلّم الشنتمري بقوله: ((ذكر سيويه في هذا الباب أن (كم) تكون فاعلة، وهي لا تكون فاعلة أبدا؛ لأنها أول الكلام في اللفظ، وإنما أراد أن ضميرها فاعل، وهي ضميرها شيء واحد، فهي في المعنى: فاعلة، وإن كانت مبتدأة))^(٢). هـ. وكذلك الحال بالنسبة ل (كم) الاستفهامية.

وأما علة تصدر (كم) الخبرية

فالذين لا يلزمون (كم) الخبرية صدر الكلام: يعللون - كما تقدم - بكونها في معنى (كثير)، فكما يجوز تقدّم العامل على (كثير) - وهي ليست مما يلزم الصدارة - فكذلك (كم)؛ لأنها بمعناها، كما نص على ذلك ابن عصفور والسمين^(٣). وهذا ضعيف؛ لأن المشابهة في المعنى لا توجب التساوي في جميع الأحكام، وهو معروف في كثير من مسائل النحو.

وأما من ذهب إلى وجوب تصدر (كم) الخبرية وهم الجمهور، فقد اختلفوا في تعليل ذلك على أقوال:

الأول: لزمّت (كم) الخبرية صدر الكلام لما تَصَمَّنَتْه من المعنى الإنشائي في الكثير، كما أن (رُبّ) لما تَصَمَّنَتْ المعنى الإنشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام، كما نص على ذلك الرضي^(٤)، وهو ما ذهب إليه الزجاج^(٥)، وابن الحاجب^(٦)، والشمي^(٧)، وغيرهم^(٨).

(١) الكتاب ٢٩١/١.

(٢) النكت للأعلّم الشنتمري ٥٢٦/١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٢، الدر المصون ٤٨٢/٥.

(٤) شرح الكافية للرضي ٩٧/٢.

(٥) معاني القرآن للزجاج ٢٨٥/٥.

(٦) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥٥٢.

(٧) حاشية الشمي على المعنى (المنصف من الكلام) ١٦/٢.

(٨) ينظر: حاشية الصبان ٨٣/٤.

الثاني: لزمت (كم) الخبرية صدر الكلام حملا على (رُبّ) التي لها صدر الكلام؛ لأنها نقيضتها في المعنى، إذ أنّ (كم) للتكثير و(رُبّ) للتقليل، وحملُ النقيض على النقيض جائزٌ، وإلى هذا التعليل جنح جمهور النحاة كالفارسي^(١)، وابن عصفور^(٢)، والعكبري^(٣)، وابن الشجري^(٤)، وابن مالك^(٥)، وغيرهم^(٦).

الثالث: لزمت (كم) الخبرية صدر الكلام لمضارعتها لأختها (كم) الاستفهامية - التي لها صدر الكلام كما تقدم - فكما أشبهتها في اللفظ فكذلك تشبهها في لزوم الصدر^(٧). قال السمين في "الدر المصون": ((وإنما كان لها [يعني الخبرية] صدر الكلام لوجهين: أحدهما: مضارعتها لـ (كم) الاستفهامية.

الثاني: أنها نقيضة (رب)؛ و(رب) للتقليل، فحملوا النقيض على النقيض كما يحملون النظر على نظيره^(٨)). هـ.

والاختلاف في توجيه وتعليل الحكم بعد ثبوته مستساغ، بل إن الحكم الواحد قد يعلل بأكثر من علة في الوقت نفسه، كما سبقت الإشارة إليه، وكما نص عليه السمين آنفاً.



(١) المسائل المتثورة لأبي علي الفارسي ص ٧٦.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٢.

(٣) شرح اللمع للعكبري ٤٢٧/٢.

(٤) أمالي ابن الشجري ٥٢٨/٢.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٤٢٢/٢.

(٦) ينظر: المرتجل لابن الخشاب ص ١٧٧، الأشباه والنظائر ٤٢٥/١، الشرح الرائد لنظم الفرائد لهلب بن بركات ص ٣٧.

(٧) ينظر: رصف المباني ص ١٩١.

(٨) الدر المصون ٢٣٢/٣.

(المبحث الثاني)

(كأين) و (كذا) من كنايات العدد

ماهية كل منهما وحكم تصدره

(كأين) و(كذا) مثل (كم) الخبرية في أنهما من كنايات العدد، وقد درج متأخرو النحاة على ذكر (كم) الخبرية و(كأين) و(كذا) في موضع واحد في آخر باب العدد، وسأتحدث عن كل منهما على حدة.

أولاً: (كأين)، ولزومها الصدارة

ويتضح هذا الحكم من دراسة النقاط التالية:

أ - ماهيتها: وفيه عدة مسائل:

المسألة الأولى: معناها:

المشهور في معناها أنها للتكثير، كما قال أبو حيان في شرح التسهيل: ((وأما (كأين) فالذي يظهر من استعمال العرب لها أنها للتكثير))^(١).

وزعم بعض النحاة أنها تفيد الاستفهام، وهذا المعنى - كما قال الأشموني - نادر، لم يشته إلا ابن قتيبة، وابن عصفور، وابن مالك، مستدلين بقول أبي بن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما: ((كأين تقرأ سورة الأحزاب آية؟)) فقال: ((ثلاثاً وسبعين))^(٢).

وأما قول سيويه: ((و(كأين) معناها: معنى (رُبَّ))^(٣).

فقد علق عليه أبو علي الفارسي في "التعليقة" بقوله: ((... في أنه يقع صدرا، كما يقع (رُبَّ صدرا))^(٤) هـ.

وعليه فليس المراد أن معناها التقليل مثل (رُبَّ).

(١) التذيل والتكميل ٣/١٥٠/أ، الارتشاف ١/٣٨٥، وينظر: حاشية الدسوقي على المغني ١/١٩٨.

(٢) الأشموني ٤/٨٥، وينظر: المغني ١/١٨٧، همع الهوامع ٤/٣٨٨-٣٨٩.

(٣) الكتاب ١/٢٩٨.

(٤) التعليقة لأبي علي الفارسي ١/٣١٤.

المسألة الثانية: لغاتها:

قال الأعلام: ((وفيها خمس لغات أصلها كلها (كأين))^(١).
إلا أن المشهور فيها لغتان: (كأين) و (كأين)، وقد كثر استعمالهما إلا أن الخفيفة -
وهي (كائن) - أكثر في الشعر، والثقيلة - وهي (كأين) - أكثر في القراءة، ولم يقرأ من
السبعة بالخفيفة إلا ابن كثير وحده^(٢).

المسألة الثالثة: أمر كبة هي أم بسيطة؟

الذي يترجح - وهو الذي عليه الجمهور - أنها مركبة من (أي) الاستفهامية
و(كاف) التشبيه، دخلت (كاف) التشبيه على (أي) الاستفهامية، فعملت فيها الجر، وأزيلتا
عن معنيهما، فجعلتا كلمة واحدة مضمنة معنى (كم) التي للتكثير^(٣).
وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من (الكاف) التي هي اسم، ومن (أين) - على
وزن (فيعل) -، وذهب أبو حيان إلى أنها بسيطة^(٤).
ولا توجد كلمة يثبت فيها التنوين خطأ غير هذه^(٥).

ب - لزوم تصورها:

نص النحاة على أن (كأين) مما يلزم صدر الكلام، مثل (كم) الخبرية، وجعلوا لزوم
التصدير من بين الأوجه التي توافق فيها (كم) الخبرية^(٦).
قال ابن مالك: في "شرح التسهيل": ((وانفردت (كأين) بموافقة (كم) في لزوم
التصدير، فلا يعمل فيها ما قبلها بخلاف (كذا)، فإنها يعمل فيها ما قبلها وما بعدها))^(٧).

(١) النكت ٥٣٢/١.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/١٦٠، الصاحبي ص ٢٤٨.

(٣) أمالي ابن الشجري ١/١٦٠-١٦١، ارتشاف الضرب ١/٣٨٥، الدر المصون ٢/٢٢٤.

(٤) ارتشاف الضرب ١/٣٨٥.

(٥) ينظر: الصاحبي لابن فارس ص ٢٤٨، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٣٥٦.

(٦) ينظر: المغني ١/١٨٦، شرح ابن الناظم ص ٧٤٥، الأشموني ٤/٨٥.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٢٣، وينظر: المساعد ٢/١١٦-١١٧.

وعلق بعض النحاة على لزوم تصدرها مثل (كم) الخبرية بأنها أشد صدارة من (كم) الخبرية؛ لما سبق من أن (كم) الخبرية يعمل فيها الجار قبلها، و(كأين) لا تقع مجرورة^(١).
وعدم وقوعها مجرورة هو رأي الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور، فإنهما أجازا جرها بالحرف، كما في قولهم: (بكأين تبيع هذا الثوب؟)^(٢).
وقال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((ويحتاج دخول حرف الجر عليها إلى نقل، ولا ينبغي أن يقاس في ذلك على (كم) الخبرية، لأن قياس (كأين) يقتضي أن يضاف إليها كما يضاف إلى (كم) الخبرية، ولا يحفظ هذا من كلامهم))^(٣).

ج - : علة صدارتها:

معظم النحاة الذين أثبتوا لها التصدر حملوها على (كم) الخبرية؛ لأنها بمعناها، من باب حمل النظير على نظيره، إلا أبا حيان، فإنه أشار في "شرح التسهيل" إلى غير هذا.
قال في "شرح التسهيل": (((كأين) أصلها (أي) التي يسأل بها عن كل شيء، فلما دخلت (الكاف) عليها لزمتم بجملة العدد، وزال معنى الاستفهام منها... وصارت لا يعمل فيها ما قبلها؛ لأن أحد جزأها في الأصل استفهام))^(٤). هـ
وهو مقبول؛ إذ أن بقاء شيء من الحكم لا ينافيه زوال معنى الاستفهام بالتركيب.

ثانيا: (كذا) وحكم تصدرها

(كذا) كناية من كنايات العدد تتفق مع (كم) الخبرية من حيث المعنى وهو التكثر، كما قال السمين: ((و(كم) الخبرية و(كأين) و(كذا) كلها بمعنى واحد))^(٥).
وخالف في هذا أبو حيان في "شرح التسهيل" حيث قال: ((وأما (كذا) فالذي يظهر أنها لم توضع للتكثر، بل هي مبهمة في العدد، سواء كان كثيرا أم قليلا))^(٦).
وهذا هو الراجح عندي، لما سيأتي بعد.

(١) ينظر: حاشية الدسوقي ١٩٨/١، حاشية الأمير ١٥٩/١.

(٢) ينظر: المغني ١٨٧/١، شرح المرادي على الألفية ٣٣٥/٤، معجم الهوامع ٣٨٨-٣٨٩.

(٣) التذييل والتكميل (باختصار) ١٥١/٣.أ.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٥٠/٣ ب-١٥١/٣.أ.

(٥) الدر المصون ٢٢٤/٢.

(٦) التذييل والتكميل ١٥٠/٣.أ.

كنايات العدد

وأصلها (كاف) التشبيه، و(ذا) الذي هو اسم إشارة، فلما ركبنا حدث فيهما معنى التكثير (١).

وقد أطبق النحاة على أن (كذا) ليس لها صدر الكلام، بخلاف (كأين) التي لها الصدر مثل (كم) الخبرية، تقول: قبضت كذا وكذا درهما (٢).
قال ابن مالك في "شرح الكافية": ((كذا) لا حظ لها في تحتم التصدير، بل يجوز أن يعمل فيها ما قبلها مطلقاً)) (٣).

ولم يعمل النحاة - بحسب استقرائي الناقص - على عدم لزوم (كذا) الصدر، مع أنها بمعنى (كأين) و (كم) الخبرية، فلماذا لا تلزم الصدر مثل (كأين) التي لزم الصدر؛ لم أشبهتها لـ (كم) الخبرية؟

لم أجد جواباً لدى النحاة عن هذا السؤال، وقد تتبعت كلام ابن هشام في "فوح الشذا بمسألة كذا"، وهو أفضل من توسع في هذه المسألة، فلم أجد لديه تعليلاً لعدم لزومها الصدر (٤).

والذي يؤديني إليه محض اجتهادي - وإن كان أول ما يجني على المرء اجتهاده - أن في المسألة تفصيلاً، ف (كذا) لم تلزم الصدر؛ لكون عدم لزوم التصدير هو الأصل، وما جاء على الأصل لا يحتاج إلى تعليل، كما هو معروف عند النحاة.
وأما لماذا لم تلزم الصدر مثل (كأين)؟

فلأن الراجح عندي - كما تقدم - أنها لم توضع للتكثير مثل (كأين)، بل هي مهمة المقدار، وعليه فهي مباينة لـ (كأين) التي هي مثل (كم) الخبرية من حيث المعنى. وأيضاً فهي لا تستعمل في الغالب - كما نص عليه ابن هشام - إلا معطوفاً عليها (٥)، تقول: قبضت كذا وكذا درهما.

(١) الدر المصون ٢/٢٢٤.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٧٤٥، المغني ١/١٨٧، الأشخوني ٤/٨٦، همع الهوامع ٤/٣٩٠، المساعد

١١٦/٢-١١٧، التصريح ٢/٢٨١، حاشية الخضري ٢/١٤٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/١٧١٢، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٢٣.

(٤) (فوح الشذا بمسألة كذا) ضمنه السيوطي في الأشباه والنظائر ٤/٢٨١-٣٠٦.

(٥) المغني ١/١٨٨.

واشترط دخول حرف العطف إنزالاً لها عن مرتبة الصدر، التي كان من المفترض أن تلزمها.

وأيضاً (كأين) مركبة - كما تقدم - من (أي) الاستفهامية و(كاف) التشبيه، ولزمت الصدر - كما قال أبو حيان -؛ لأن أحد جزأها في الأصل استفهام، وهذا بخلاف (كذا) التي هي مركبة - كما تقدم - من (ذا) الإشارية، و(كاف) التشبيه، وليس لأحد جزأها صدر الكلام.

*** **

الفصل السابع

(رُبَّ) من حروف الجر

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول:

معناها

المبحث الثاني:

هل هي اسم أو حرف؟

المبحث الثالث:

حكم لزوم تصدرها.

المبحث الرابع:

علة لزوم (رُبَّ) الصدارة.

المبحث الخامس:

بعض الأحكام المترتبة على صدارة (رُبَّ).

المبحث السادس:

حكم ما ينوب عن (رُبَّ) من حيث لزوم التصدر

(المبحث الأول)

معناها

اختلف النحاة في تحديد معنى (رب) على أربعة أقوال: هل هي للتعليل، أو أنها للتكثير، أو أنها لهما معاً، أو أنها حرف إثبات لم يوضع لتكثير ولا تقليل؟^(١).
وعليه نشأت أربعة أقوال:

القول الأول: أنها للتقليل فقط، وهذا هو قول الجمهور^(٢)، كما قال البطليوسي في "مسألة (رَبِّ)": ((وجدت كبراء البصريين ومشاهيرهم مجمعين على أنها للتقليل، وأنها ضد (كم) في التكثير، وكذلك جلة الكوفيين))^(٣).
وهذا هو ما صححه ابن عصفور^(٤)، ورجحه المرادي^(٥).

القول الثاني: أنها للتكثير دائماً، وقد نص البطليوسي على أن صاحب "العين" قد خالف النحاة؛ لأنه صرح أنها للتكثير^(٦).
وهو مذهب ابن درستويه وجماعة، كما نص على ذلك ابن هشام^(٧).
وهو ما يراه ابن مالك في "شرح التسهيل" حيث قال: ((وأكثر النحويين يقولون: معنى (رب) التقليل... قلت: والصحيح أن معنى (رب) التكثير))^(٨).

(١) ينظر: تذكرة النحاة ص ٥-٩، الارتشاف ٢/٤٥٥-٤٥٦، شرح المرادي على الألفية ٢/١٩٤، المطالع

السعيدة للسيوطي ٢/٥٥٢، الحروف العاملة في القرآن ص ٣٢١-٣٢٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣/١٧٢، إعراب القرآن للنحاس ٤/١٢٩، ٢٧٣، شرح الجزولية للشلوبين

٢/٨٢١، المنتضب ٤/١٤٠، أمالي السهيلي ص ٧٢، ابن يعيش ٨/٢٨، المتصد ٢/٨٢٨، التخمير

٤/٢١، الكناش في النحو ص ٣٢٧.

(٣) مسألة (رب) للبطليوسي ص ٥-٦.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٠، المقرب ١/١٩٩.

(٥) الجنى الداني للمرادي ص ٤٤٠.

(٦) ينظر: الحروف العاملة في القرآن ص ٥٢٥.

(٧) المغني ١/١٣٤-١٣٥.

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٧٥-١٧٦.

وعزاه في "شواهد التوضيح" إلى سيويه، الذي جعلهما بمعنى واحد^(١).
قال في "شواهد التوضيح": ((فجعل معنى (رب) ومعنى (كم) الخبرية واحداً، ولا
خلاف في أن (كم) للتكثير، ولا معارض لهذا الكلام في كتابه، فصح أن مذهبه كون
(رب) للتكثير لا للتقليل))^(٢).

وأشار المرادي إلى أن كلا القولين السابقين نُسب إلى سيويه^(٣).
ولم يوافق ابن مالك ابنه، بل ذهب مذهب الجمهور إلى أنها للتقليل^(٤).
وفي مذهب ابن مالك نظر، من ناحيتين:
الأولى: عدمُ الخلاف في أن (كم) للتكثير، معارضٌ بحكاية أبي حيان الخلاف في ذلك
وقد تقدمت.

الثانية: كون (رب) بمعنى: (كم)، يحتمل أنها في التصدر، كما حمل أبو علي كون
(رب) بمعنى (كائن) في لزوم التصدر كما تقدم.

القول الثالث: أنها تأتي للتقليل والتكثير معاً، أي: أنها ترد للتكثير كثيراً وللتقليل
قليلاً، وهذا هو ما رجحه ابن هشام في "المعنى" والأشثوني^(٥).

وفيه نظر؛ إذ أن الحرف لا يأتي لمعنيين متعارضين دفعةً، وإنما يأتي حقيقة لمعنى واحد
منهما، وقد يأتي للمعنى الآخر على سبيل المجاز.

قال البطليوسي: ((وإنما تأتي (رب) بمعنى التكثير: في معظم أحوالها في المواضع التي
يُذهب فيها إلى المباهاة والافتخار))^(٦).

وهذا إنما يكون عن طريق المجاز^(٧).

(١) ينظر: الكتاب ٢٩٨/١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ١٠٤.

(٣) شرح المرادي للألفية ١٩٤/٢.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٥٧.

(٥) المعنى ١٣٤/١-١٣٦، الأشثوني ٢٢٩/٢.

(٦) مسألة (رب) للبطليوسي ص ١٩.

(٧) إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢٩٩/١.

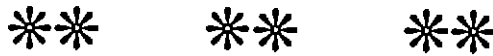
القول الرابع: أنها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير، وهذا هو أضعف الأقوال، ولم أجد عزوه لقائل أو مرجح، وإنما حكاه بعض النحاة^(١).

الراجح:

والراجح عندي هو القول الأول؛ لسلامته من الاعتراض، وموافقته للقواعد؛ ذلك أن (رب) و(كم) بُنِيَا - كما قال البطليوسي - على التناقض في أصل وضعهما؛ لأن أصل (رب) للتقليل، وأصل (كم) للتكثير^(٢).

وقد لزم أول الكلام - كما قال القيسي - كما لزمه حرف النفي؛ لأن التقليل قد يُنْفَى به كما ينفي بـ (ما) النافية في قولهم: (قَلَّ من يقول ذلك)، كما تقدم. فلو كانت للتكثير كما كانت (كم) - وهي حرف جر - لم يُصَدَّرَ بها كما صُدِّرَ بـ (كم)؛ لأنها حرف، والحرف لا يتبدأ به^(٣).

ولما كان الحكم على التصدر - وهو موضوع البحث - فرعاً عن المعنى فصَلَّت القول في معنى (رب).



(١) ينظر: تذكرة النحاة ص ٥-٩، الارتشاف ٢/٤٥٥-٤٥٦، شرح المرادي ٢/١٩٤، المطالع السعيدة

شرح ألفية السيوطي له ٢/٥٥٢.

(٢) مسألة (رب) ص ٨.

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/٢٨٨-٢٨٩.

(المبحث الثاني)

أسم هي أم حرف؟

اختلف النحاة فيها على قولين:

الأول: ذهب جمهور النحاة من البصريين إلى أنها حرف؛ لخلوها من علامات الأسماء، ولأنها جاءت لمعنى في غيرها، وهو تقليل ما دخلت عليه مثل الحرف.

وقال الدماميني [نقلا عن الرضي]: ((وإنما حمل البصريين على ارتكاب كونها حرفا - مع أنها في التقليل مثل (كم) في التكثير، ولا خلاف في اسميتها... - أنهم لم يروها تنجر بحرف ولا بإضافة كما تنجر (كم))^(١).

القول الثاني: وذهب الكوفيون ومعهم ابن الطراوة والأخفش - في أحد قوليهِ - إلى أنها اسم مبني، يحكم على موضعه في الإعراب كسائر الأسماء المبنية؛ لأنها في التقليل مثل (كم) في التكثير، وهي اسم يجمع.

واستدلوا كذلك بالإخبار عنها كما في قول الشاعر^(٢):

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ

ف (رب) عندهم مبتدأ، و(عار) خبره^(٣).

واختار عصام الدين في "شرح الفريد": القول الثاني^(٤).

والراجح هو مذهب البصريين؛ وذلك لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية.

(١) حاشية الدماميني على المغني ٢٧٢/١.

(٢) البيت من الكامل، وهو لثابت بن قطنة، ينظر: ديوانه ص ٤٩، وينظر: خزانة الأدب ٥٦٥/٩، الدرر

١٢/٢، شرح شواهد المغني ٨٩/١، الحماسة الشجرية ٣٣٠/١.

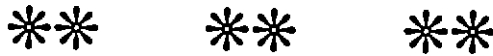
(٣) ينظر تفصيل القولين في: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣، المساعد ٢٨٤/٢، الإنصاف (المسألة

الأخيرة) م (١٢١): ٨٣٢/٢-٨٣٥، اتلاف النصرة للزيدي ص ١٤٤-١٤٥، التذيل والتكميل

١٧٤/٤، الارتشاف ٤٥٥/٢، همع الهوامع ١٧٤/٤.

(٤) ينظر: شرح الفريد لعصام الدين ص ٢٤٦.

وهذا هو ما رجحه غير واحد من النحاة: كابن مالك وأبي حيان والسيوطي^(١).
وأما ما استدلوا به على الإسمية فلا حجة فيه كما قال أبو حيان في "شرح التسهيل":
(لأن الرواية المشهورة هي: (وبعض قتل عار)، ولئن صحت تلك الرواية، ف (عار) خبر
مبتدأ محذوف، تقديره: (هو عار...))^(٢)



(١) ابن مالك: شرح التسهيل ١٧٥/٣، أبو حيان: التذيل والتكميل ٤/٣٣/أ، السيوطي: همع

الهوامع ٤/١٧٤.

(٢) التذيل والتكميل ٤/٣٣/أ.

(المبحث الثالث)

حكم لزوم تصدرها

(رب) من بين جميع حروف الجر خاصة، لها صدر الكلام^(١).
 قال ابن السراج: ((ولد (رب) باب يُفرد به؛ لخروجها عن منهاج أخواتها^(٢)، ولا تكون (رب) إلا في أول الكلام))^(٣).
 ويرى الزجاجي أن سائر حروف الجر تتقدم وتتأخر إلا (رب)؛ ذلك أن حروف الجر إنما جاز تقديمها وتأخيرها؛ لأنها صلات للأفعال والأسماء المشتقة منها.
 أما (رب) فهي ليست بصلة فعل، ولا شيء متضمن معناها، فلذلك لزمتم موضعاً واحداً؛ لأن تأويلها أن تدل على الشيء الذي يقل وقوعه، ولا يكون بعدها إلا ما يدل على أكثر منه^(٤).
 وقال النحاة: ليس في حروف الخفض نظير لـ (رب)؛ لأن سبيل حروف الخفض أن يضاف بها ما قبلها إلى ما بعدها، وسبيل (رب) أن يضاف ما بعدها من الفعل إلى ما قبله^(٥)، ذلك أن من حق حروف الخفض وما معها أن تكون متأخرة^(٦).
 وقال القيسي: ((كان من حق (رب) أن تكون بعد الفعل موصلة له إلى المجرور كسائر حروف الجر...، ولكنها لما كانت في أصل وضعها للتقليل، وكانت لا تعمل إلا في نكرة، صارت مقابلة لـ (كم) إذ كانت خبراً، فجعل لها صدر الكلام))^(٧).
 وكون (رب) مما يلزم صدر الكلام عليه إطباق النحاة^(٨).

(١) أمالي السهلي ص ٧٠-٧١، وينظر: الأزهية للهروي ص ٢٥٩، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٢٥٧.

(٢) الأصول ٤٠٨/١.

(٣) الأصول ٤١٧/١، وينظر: حروف المعاني للزجاجي ص ١٤.

(٤) ينظر: اشتقاق أسماء الله الحسنی للزجاجي ص ٥٠، شرح المقدمة المحسية لابن بابشاذ ٢٤٠/١.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣٧٦/٢.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٤٢٤/٣.

(٧) إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢٨٨/١، وينظر: ابن يعيش ٢٨/٨.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٢٩/٤، ابن يعيش: ٢٨/٨، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٣٧، المعنى

١٣٦/١، التصريح ١٨/٢، الأشموني ٢٣٦/٢، شرح ابن الناظم ص ٣٥٩، كشف المشكل ص ٥٦٣، ٥٧٤،

شرح قواعد الإعراب للكافيي ص ٢٣٨، شرح التحفة الوردية ص ٢٤٦، الشرح الرائد لمهلب ص ١٣٢.

وقد حكى الإجماع على ذلك ابن عصفور حيث قال في شرح الجمل: (((رب) تلزم الصدر بالإجماع))^(١).

وهو صحيح عندي؛ لأنني لم أجد مخالفاً لذلك سوى أبي حيان وخلافه غير معتبر.

ذلك أن أبا حيان اعترض على النحاة في شرح التسهيل بقوله: ((وأما قولهم إنها جرت مجرى حروف النفي؛ لكونها لا تقع إلا صدراً، فليس بصحيح؛ إذ قد وقعت خبراً لـ (إن)، وخبراً لـ (أن) المخففة من الثقيلة، قال الشاعر^(٢):

أماويّ إني (رُبَّ) واحدٍ أمّه أخذتُ فلا قتل لدي ولا أسرُ
وقال آخر^(٣):

تَيَقَّنْتُ أَنْ (رب) امرئٍ خيلَ خائناً أمينٌ، وخَوَّانٌ يُخَالُ أميناً^(٤)

وقال بعده: ((وقوله [أي ابن مالك]: [بل يلزم تصديرها]: إن عنى أنه يلزم تصديرها على ما يتعلق بها على ما زعم، فهو صحيح، لا يوجد في كلامهم: (لقيتُ ربَّ رجلٍ عالمٍ)، وإن عنى أنه يلزم تصديرها أول الكلام، فقد بينا أن ذلك ليس بصحيح، وأنها قد وقعت خبراً لـ (إن) ولـ (إن) المخففة من الثقيلة))^(٥).

وقال في الارتشاف: ((وأكثر وقوعها صدراً، وجاءت خبراً لـ (إن) في قوله:

أماويّ إني رب
.....))^(٦).

وقال في منهج السالك: ((وتلزم الصدر، وربما وقعت خبراً لـ (إن) و(أن)، ويقاس على ما سمع من ذلك وفاقاً للأخفش))^(٧).

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي، ينظر: ديوانه ص ٢٠١، خزنة الأدب ٤/٢١٠-٢١١، لسان العرب ٤٤٩/٣.

(٣) البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله، وهو مذكور في خزنة الأدب ٩/٥٦٧، الدرر ٢/١٩٥.

(٤) التذييل والتكميل ٤/٣٥/أ.

(٥) التذييل والتكميل ٤/٣٨/ب.

(٦) الارتشاف ٢/٤٥٧-٤٥٨.

(٧) منهج السالك ص ٢٦٠.

وما ذهب إليه أبو حيان فاسد؛ ذلك أنه ناقض نفسه من خلال كتبه، فألزم (رب) صدر الكلام في بعض كتبه كبقية النحاة^(١)، ثم لما كان المقام مقام مخالفة، وخاصة لابن مالك، جعل وقوعها خبراً لـ (إن) سواء أكانت مثقلة أم مخففة، مما يفيت تصدرها، كما سبق نقله، مع اعترافه بأن لها الصدر على ما يتعلق بها^(٢).

وهذا متناقض في عرف النحاة؛ ذلك أن إطلاق أن الحرف أو الكلمة مما له صدر الكلام، إنما المراد به وقوع ما له الصدر متصداً على جملة فقط.

ولا يفهم مراد أبي حيان بإطلاق التصدير أو الكلام دون تقييده بالجملة.

وقد اعترف بهذا المفهوم للتصدر أبو حيان نفسه في غير هذه المسألة كما تقدم.

وعليه فوقع (رب) متصدرة جملة خبر (إن) المثقلة أو (أن) المخففة، لا ينافي كونها من لازم الصدر؛ لأن المراد تصديرها في الجملة التي وقعت فيها، شأنها شأن بقية ما له الصدر، كما تقدم بيانه في مفهوم الصدارة، وكما نص عليه غير واحد من النحاة^(٣).

قال الدماميني في "حاشيته على المغني" [معلقاً على قول ابن هشام]: (وتفرد (رب) بوجوب تصديرها): ((واستشكل ذلك أبو حيان بوقوعها خبر لـ (إن) في قول الشاعر [وذكر البيت المتقدم]، وهذا كما تراه غلطاً ظاهراً؛ فإن ما في البيت لا ينافي الصدرية، بدليل صحة قولك: (إن زيدا ما قام)، و (زيداً لأبوه قائم)).

وقد تابعه بعض شراح التسهيل على هذا الغلط^(٤) هـ.

قلت: ومن تابعه أيضاً السيوطي في "همع الهوامع"، حيث جعل وجوب تصدير (رب) غالباً، إلا في حال وقوعها خبراً لـ (إن)^(٥).

ثم وقع فيما وقع فيه أبو حيان، فأثبت لها التصدر بعد ذلك بقوله: ((ولا يسبقها متعلقها؛ لأن لها الصدر))^(٦).

(١) تذكرة النحاة ص ٥-٩، تقريب المقرب لأبي حيان ص ١٦٨.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤٦١/٢.

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي على المغني ١٤٧/١، حاشية الأمير على المغني ١٢٠/١، حاشية الصبان ٢٣٦/٢.

(٤) حاشية الدماميني على المغني ٢٧٦/١.

(٥) ينظر: همع الهوامع ١٧٦/٤-١٧٨.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٣٩٦، ١٨٥/٤.

وأما ما علق الشمي [بعد أن نقل كلام الدماميني المتقدم] بقوله: ((ولو سلم [أي اعتراض أبي حيان] فالمراد ما تنفرد به في اختيار الكلام، وهذا البيت من ضرورة الشعر))^(١).

ونقل ذلك السيوطي حيث قال: ((وقال شيخنا الإمام الشمي: ويحتمل أن يعد ذلك ضرورة))^(٢).

ففيه نظر؛ إذ أن تقيده بالضرورة يدل على موافقة أبي حيان في فوات تصدر (رب) بوقوعها صدرًا لجملة خبر (إن)، وينشأ عليه الاعتراض السابق.

وإن كان تسليمه لأبي حيان من باب المجادلة لا من باب الحقيقة، فهو أيضا غير مقبول، وخاصة عند أبي حيان نفسه؛ لأنه نص على أنه يقاس على ما سمع من ذلك وفاقا للأخفش^(٣).

ونزاع أبي حيان في لزوم تصدر (رب) غير معتبر، وتبقى المسألة محل إجماع، كما نص عليه ابن عصفور سابقا.

تنبيه:

نص النحاة - كما سبق - على أن (رب) من بين جميع الحروف خاصة لها صدر الكلام، وهذا لا ينافي ما سبق بيانه من أن حرف الجر إذا جر لازم الصدر فإنه يلزم التصدر.

إذ أن لزوم حرف الجر الصدارة في هذه الحالة إنما هو بسبب جر لازم الصدر، وأما (رب) فلزومها التصدر مطلق غير مقيد بسبب.

وأیضا لا تجوز أن تجر الأسماء اللازمة للصدر؛ لما فيه من تنافر طبعي الصدارة في كل. ولم أجد في هذا نصا لأحد من النحاة، وإنما قلته قياساً على ما سبق بيانه.

(١) حاشية الشمي على المعنى (المنصف من الكلام...) ٢٧٦/١.

(٢) همع الهوامع ١٧٧/٤.

(٣) منهج السالك لأبي حيان ص ٢٦٠.

(المبحث الرابع)

علة لزوم (رَبِّ) الصدارة

للنحاة في ذلك تعليقات:

الأول: مضارعتها للنفي، وهو ما ذهب إليه الجمهور، أي أنها لزمّت الصدارة؛ لدلالاتها على التقليل المضارع للنفي، فكما لزمّت (أقل) صدر الكلام - وقد تقدم ذلك - لمضارعتها لحرف النفي وهو (ما)، فكذلك (رب) ^(١).

قال الرضي: ((رب) لا عامل لها؛ لأنها ضارعت النفي، والنفي لا يعمل فيه عامل)) ^(٢).

وقال بعده: ((رب) كحرف النفي؛ لأن التقليل عندهم كالنفي، فلهذا لزم الصدر)) ^(٣).

وقال الأعلام الشنتمري في "النكت": ((فإن قلت: لم وقعت (رب) صدرًا وهي من حروف الجر، وحروف الجر لا يقعن صدرًا؟

فالجواب: أن (رب) ضارعت حرف النفي وهو (لا) التي تنفي الجنس، ومضارعتها لها، أنها إنما تُقلّل، والتقليل شبيه بالنفي، فجعلت صدرًا كما جعلت (لا)) ^(٤).

وقال ابن بابشاذ: ((وكلها [أي حروف الجر] تكون آخر الكلام وأوله إلا (رب)؛ لأن (رب) معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، والنفي له صدر الكلام، ومن ثمّ قال الشاعر ^(٥):

رَبِّمَا أَوْقَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ

(١) ينظر: إعراب النحاس ١٢٩/٤، المقتضب ١٤٠/٤، الأصول ٤١٧/١، شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٧/١، أمالي ابن الشجري ٤٦/٣، شرح عيون الإعراب لابن فضال ص ٣٠٣، كشف المشكل في النحو ص ٥٦٣، ٥٧٤، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢٨٩/١، الجنى الداني للمراي ص ٤٥٣.

(٢) شرح الرضي ٣٣١/٢.

(٣) شرح الرضي (بتصرف يسير) ٣٣٢/٢.

(٤) النكت ١١٤/١.

(٥) البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش، ينظر: خزانة الأدب ٤٠٤/١١، الدرر ٢٠٤/٤، شرح شواهد المغني ص ٣٩٣، لسان العرب ٣٢/٣.

فأدخل النون الخفيفة في قوله: (ترفعن)؛ لما كان التقليل يقارب النفي، وعليه ف (رب) لها صدر الكلام من حروف الجر التي يجوز فيها التقديم والتأخير^(١).

الثاني: أنها لزمت صدر الكلام؛ لتضمنها المعنى الإنشائي في التقليل، كما أن (كم) الخبرية لزمت الصدر؛ لتضمنها المعنى الإنشائي في التكثير.

وإلى هذا التعليل جنح بعض النحاة كابن الحاجب^(٢)، وغيره^(٣).

الثالث: أنها لزمت صدر الكلام حملاً على (كم) الخبرية؛ لأنها نقيضتها، و(كم) لها صدر الكلام، فحملت عليها؛ لأن (كم) في الخبر للتكثير، و(رب) للتقليل، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، وبه علل بعض النحاة^(٤).

وقد علل بعض النحاة بالعلة الأولى والثالثة معاً، على لزوم (رب) صدر الكلام^(٥).

وهذا لا يبعد من حيث المبدأ؛ لجواز تعليل الحكم الواحد بأكثر من علة.

إلا أن الراجح هو التعليل الأول: وهو ما عليه الجمهور؛ لسلامته من الاعتراض؛ إذ أن التعليل الثاني: اعترضه الرضي في شرح كافية ابن الحاجب^(٦).

والتعليل الثالث ضعيف عندي من جهة أن بعض النحاة عللوا - كما تقدم - على

لزوم (كم) الخبرية صدر الكلام؛ حملاً على (رب).

ثم نجدهم هنا يعللون على لزوم (رب) صدر الكلام؛ حملاً على (كم) الخبرية.

وهذا يلزم منه الدور والفساد؛ لأنه يلزم إثباتُ تصدر أحدهما حتى يُحمل الآخر عليه.

(١) ينظر (بتصرف يسير): شرح المقدمة المحسبة ٢٤٠/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٣٧، الإيضاح في شرح المفصل ١٥١/٢.

(٣) ينظر: حاشية الدماميني على المغني ٢٧٢/١، أسلوبا النفي والاستفهام لخليل عمارة ص ٣٩.

(٤) ينظر: الشرح الرائد لمهلب بن بركات ص ١٣٢، إعراب النحاس ٢٧٣/٤، التخمير ٢١/٤، شرح

عيون الإعراب لابن فضال ص ٣٠٣.

(٥) ينظر: كشف المشكل للحيدرة اليميني ص ٥٦٣، ٥٧٤، شرح عيون الإعراب ص ٣٠٣، الأشباه

والنظائر للسيوطي ٦٢٥-٦٢٦.

(٦) ينظر: شرح الرضي ٩٧/٢.

(المبحث الخامس)

بعض الأحكام المترتبة على صدارة (رب)

أولاً:

لا يوصف (رب) فلا يقال: (رب رجل كريم) بالرفع، كما لا يوصف (أقل)؛ لكونهما مما يلزمان صدر الكلام^(١).

ثانياً:

قال الدسوقي: ((ومن المعلوم أنه إذا كان لها الصدارة: لا تتعلق بشيء))^(٢). قلت: والصحيح أنها إنما يمتنع أن يسبقها متعلقها؛ لأن لها الصدر، كما قرر ذلك النحاة^(٣).

ثالثاً:

لا يجوز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، والعكس. قال الدماميني: ((ومن ذلك قولهم: (ربَّ صالحٍ لقيته) لا يجوز تقدير الناصب مقدماً؛ لاستلزامه خروج (رب) عن الصدرية. وهو باطل، فيجب تقديره مؤخرًا))^(٤).

*** **

(١) ينظر: شرح الرضي ٣٣٢/٢.

(٢) حاشية الدسوقي على المغني ٩٤/٢.

(٣) همع الفوامع ١٨٥/٤، وينظر: المغني ٣٦١/٢.

(٤) حاشية الدماميني على المغني ٢٧٧/١.

(المبحث السادس)

حكم ما ينوب عن (رب) من حيث لزوم التصدر

ينوب عن (رب) حروف ثلاثة، وهي: (الواو) و(الفاء) و(بل).
 ووقع الخلاف في (الواو) إذا نابت عن (رب)، هل هي التي تعمل الجر أو أن الجر
 بـ (رب) المقدرة؟ على قولين:

الأول: أن الجر بـ (رب) المقدرة، و(الواو) عاطفة جملة على جملة، و(رب) هي الجارة
 مضمرة بعدها، وجاز إعمال الجار مضمرا؛ لأن اللفظ بـ (الواو) سد مسده.
 والدليل على أنها حرف عطف وأن (رب) مقدرة بعدها؛ أنه يجوز ظهورها معها نحو:
 (وربّ بلدٍ)، وعلى هذا القول جمهور البصريين.

الثاني: أن (الواو) النابتة عن (رب) هي تجر بنفسها؛ لأنها صارت عوضا من (رب)،
 فعملت عملها بحكم نيابتها عنها، ولو كانت عاطفة لم تقع متصدرة في أول الكلام، فلو
 حكمت بأن الجر لـ (رب) تمحضت (الواو) للعطف ابتداء، والعطف لا يقع ابتداء، وعليه
 الكوفيون، ووافقهم المبرد من البصريين^(١).

الراجع:

والراجع عندي هو: القول الثاني، وهو ما رجحه ابن الشجري وغيره^(٢)، وإن كان
 جمهور متأخري النحاة قد صححوا: القول الأول، وهو رأي البصريين: كابن مالك في "شرح
 التسهيل"، وأبي حيان، والمرادي، والأشموني في "شرح الألفية"، وأقره الصبان، والخضري في
 "حاشيته على ابن عقيل"، وغيرهم^(٣).

(١) ينظر: الإنصاف م (٥٥): ٣٧٦-٣٨٢، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٤٥-١٤٦، المقتضب

٣١٩/٢، ٣٤٦، أمالي ابن الشجري ٢١٧/١، شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٣٨٣،

المقتصد شرح الإيضاح ٨٣٦/٢-٨٣٧، معاني الحروف للرماني ص ٦١.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١٣٤/٢-١٣٥، شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص ٤٥٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/٣، شرح الألفية للمرادي ٢٣٤/٢، الجنى الداني

ص ١٥٤-١٥٥، الأشموني ٢٣٣/٢، حاشية الخضري ٢٣٥/١، منهج السالك لأبي حيان ص ٢٦٠،

التذيل والتكميل ٤١/٤ ب-٤٢/أ.

وذكر ابن مالك أن ذلك أسوة بـ (الفاء) و (بل) في إضمار (رب) بعدهما اتفاقاً. ولا يمنع كونها عاطفة افتتاح بعض الأراجيز بها؛ لإمكان إسقاط الراوي من الأرجوزة متقدماً، وإمكان عطف الراجز ما افتتح به على بعض ما في نفسه^(١).

قلت: وما ذكره ابن مالك لي عليه نظران:

النظر الأول: دعوى الاتفاق على إضمار (رب) بعد (الفاء) و(بل)، وإن كان حكاها مع ابن مالك: كل من أبي علي الفارسي، وابن عصفور، والرضي^(٢)، إلا أنها منازعة بحكاية أبي حيان في "الارتشاف" الخلاف في ذلك حيث قال: ((وزعم بعض النحويين أن الحذف هو بـ (الفاء) و(بل) لنيابتهما مناب (رب))^(٣).

قلت: وقد ذهب إليه الحيدرة في "كشف المشكل" حينما عدها من حروف الجر^(٤). ونص صراحة ابن خالويه على أن (بل) إذا نابت عن (رب) فإنها يُخفَضُ بها، حيث قال: ((... وتكون بمعنى (رب) فيخفَضُ بها، كقولك: (بل بلدٍ جاوزته))^(٥). وعليه فالإتفاق غير حاصل، وقياس (الواو) على: (الفاء) و(بل) فيه نظر.

النظر الثاني: تعليقه لجيء حرف العطف متصداً؛ لإمكان تقدير معطوف عليه متقدماً، لإمكان إسقاط الراوي من الأرجوزة متقدماً لا يستقيم؛ لأن دعوى الإسقاط والتقدير ظنية، تحتاج إلى إثبات.

وأيضاً قوله: ((بإمكان عطف الراجز ما افتتح به قصائده على بعض ما في نفسه))، فيه نظر؛ لأن الكلام النفسي ليس من الكلام النحوي، ولا له حكمه، والكلام عند النحاة قيده ابن مالك بقوله:

كلامنا لفظ مفيد كـ (استقم)

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/٣.

(٢) ينظر: البصريات لأبي علي الفارسي ٨٧٢/٢، إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ص ٦٢، شرح المرادي ٢٣٤/٢، الأشعري ٢٣٣/٢، الجنى الداني ص ٧٦، حاشية الدماميني على المغني ٢٣٣/١، ٢٧٧، حاشية السيوطي على المغني ق ١٨٨/أ، ب.

(٣) ارتشاف الضرب ٤٦٢/٢.

(٤) كشف المشكل في النحو ص ٥٧٣، وينظر: الحروف العاملة في القرآن ص ٣٨٦.

(٥) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٦٢.

وأما قولهم: والدليل على أنها حرف عطف جواز ظهور (رب) معها، فغير صحيح؛ لأن (الواو) التي ظهرت (رب) معها ليست هي (الواو) التي الحديث عنها، وإنما تلك واو عاطفة؛ وإلا لو كانت هي لما جاز الجمع بين العوض والمعوّض عنه. وبه يرجح القول الثاني.

حكم هذه الأحرف الثلاثة من حيث لزوم التصدر وعدمه

هل لهذه الأحرف الثلاثة التي تنوب عن (رب) - وهي: (الواو) و(الفاء) و(بل) - حكم الصدارة مثل (رب)، أو أنها متصدرة كبقية حروف العطف التي تتصدر جملها في باب عطف الجمل، وليس لها حكم التصدر؟

تشير نصوص بعض النحاة إلى أن حكمها في لزوم التصدر حكم (رب)، وذلك لما يأتي: أولاً: نص الحيدرة صراحة على لزومها التصدر، حيث قال: ((ومنها [أي من حروف الجر] ما يقع أول الكلام ولا يقع آخره، وهي ثلاثة أحرف: (رب)، و(واوها)، و(فاؤها)... لا يجوز: (ليني رب رجل)... وكذلك (واوها) و(فاؤها))^(١). و(بل) مثلهما.

وهذا هو النص الصريح الوحيد الذي وجدته في هذه المسألة.

ويشبهه صراحة إلى حد ما قول أبي علي: ((الواو) لا يتبدأ بها، فإذا لم يكن هنا شيء تقع (الواو) عطفًا عليه، وكانت مبتدأة، دل على أنها عوض من (رب)، فجاز ابتداؤها كما جاز ابتداء (رب))^(٢).

ثانياً: نص ابن هشام في "المغني" عند حديثه عن (الواو) التي تنوب عن (رب): أنها لا تتعلق إلا بمؤخر^(٣).

وهو نص شبه صريح على أن لها حكم التصدر، و(الفاء) و(بل) لهما الحكم نفسه قياساً.

(١) كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني ص ٥٧٣-٥٧٤.

(٢) المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ١/٦٩٩.

(٣) المغني ٢/٣٦١.

ثالثاً: هذه الأحرف بمعنى (رب)، وإن كانت في الأصل عاطفة، إلا أن مجيئها كما يقول ابن الحاجب أول الكلام، يدل على أنها بمعنى (رب)^(١).

وقال ابن السراج: ((واعلم أن العرب تستعمل (الواو) مبتدأة بمعنى (رب)، فيقولون: (وبلدي قطعاً))^(٢).

رابعاً: كونها بمعنى (رب) ونائبة عنها يثبت لها حكم (رب) من حيث التصدر؛ لأنه إذا ثبت لها حكم (رب) من حيث العمل - على رأي بعض النحويين - فإثبات حكم التصدر لها من باب أولى.

وإن لم يثبت لهما حكم (رب) من حيث العمل - على رأي الجمهور - خلافاً للجراح عندي، فلا أقل من إثبات حكم التصدر لها قياساً.



(١) شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب ص ٣٨٣.

(٢) الأصول ٤٢٠/١.

الفصل الثامن

حروف الاستفهام والتنبيه

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

الفرق بين الاستفهام والتنبيه.

المبحث الثاني:

حروف الاستفهام وحكم تصدرها.

المبحث الثالث:

حروف التنبيه وحكم تصدرها.

(المبحث الأول)

الفرق بين الاستفهام والتنبيه

الذي يظهر من كلام بعض النحاة: الترادف بين الاستفهام والتنبيه. وسميت أحرف استفهام؛ لاستفهام الكلام بها، كما سميت أحرف تنبيه؛ لدلالاتها عليه^(١).

وهذا هو مذهب ابن الحاجب، كما نص على ذلك الرضي^(٢). وهو ظاهر كلام ابن هشام^(٣)، كما نص على ذلك السيوطي بقوله: ((ظاهر كلام ابن هشام: أن الاستفهام والتنبيه في: (ألا) و(أما) متلازمان؛ حيث جعل التنبيه معناها والاستفهام مكانها))^(٤).

وقال في "حاشيته على المغني": ((ظاهر كلامه أن التنبيه هو المعنى الذي وضعت له، والاستفهام ليس معناها بل مكانها، والذي في كلام غيره خلاف ذلك. قال ابن مالك في "التسهيل": ((وقد يعزى التنبيه إلى (ألا) و(أما)، وهما للاستفهام مطلقاً)).

وقال أبو حيان في "شرحته": ((في قوله (يعزى) إشعار بالقلّة، يعني أن الأكثر أن يكون للاستفهام مطلقاً، سواء قصد مع ذلك تنبيه أم لم يقصد))^(٥). فهذا صريح في تجرد الاستفهام عن التنبيه، وفي كونه أكثر منه على خلاف ما تفهمه عبارة المصنف.

وظهر لي أن قوله من قال: (ألا) حرف استفهام وتنبيه، نظر قول سيويه: (((إذن) حرف جواب وجزاء، و(نعم) حرف عدة وتصديق... الخ))^(٦).

(١) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيحي ص ٣٢٣، رصف المباني ص ٧٨.

(٢) شرح الرضي ٣٨٠/٢.

(٣) ينظر: تخلص الشواهد لابن هشام ص ١٧٠، المغني ٦٨/١.

(٤) همع الموامع ٣٦٩/٤.

(٥) ينظر: التذيل والتكميل ٢٠١/٥، المساعد ٢٢٨/٣.

(٦) حاشية السيوطي على المغني ق ١١٧/أ، ب.

والقول بتغايرهما في أكثر الأحيان أرجح؛ بدليل قول ابن جني في "الخصائص" عند قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾^(١): ((و(ألا) هذه فيها هنا شيان: التنبيه وافتتاح الكلام، فإذا جاءت معها (يا) خلصت افتتاحا لا غير، وصار التنبيه الذي كان فيها لـ (يا) دونها، نحو قوله عز وجل: ﴿أَلَا يَا سَجْدُوا لِلَّهِ﴾^(٢))).^(٣)

وقال أبو حيان في "الارتشاف": ((و(أما) (ألا) و(أما) فأكثر ما يكونان للاستفتاح، وقد يكونان معه للتنبيه))^(٤).

والقول بتغايرهما في بعض الأحيان، رجحه مؤلف كتاب الأدوات المفيدة للتنبيه^(٥). وهو ما أشار إليه ابن منظور في خاتمة "لسان العرب" عند حديثه عن الحروف والأدوات^(٦).

وبدليل أن حروف التنبيه تزيد على حروف الاستفتاح، فلو كانا واحدا؛ لما زاد أحدهما عن الآخر في حروفه، كما سيأتي في البحث الثالث.

وإذا صح هذا القول؛ فلا وجه لاعتراض ابن الحاجب ومن تبعه على تسمية حروف الاستفتاح بهذا الاسم إذا خلصت استفتاحا غير مصاحب للتنبيه. وأما في حالة تلازمهما فهو اعتراض وجيه.

ويغتنر لابن الحاجب اعتراضه؛ لأن مذهبه - كما تقدم - هو: الترادف بين التنبيه والاستفتاح، وكذا من تبعه من النحاة.

قال ابن الحاجب في "أماله": ((تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها باستفتاح الكلام؛ لأن إضافة الحرف في تسميته إلى المعنى المختص به في الدلالة أولى من إضافته إلى أمر ليس من دلالاته، والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح؛ ألا ترى أن حروف الاستفتاح وحروف التحضيض ونظائرها لا تكون إلا مستفتحا بها،

(١) هود: ٥.

(٢) النمل: ٢٥.

(٣) ينظر: الخصائص ٢/١٩٥-٢٧٩، ينظر: الأشباه والنظائر ٢/٤٤٢.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/٢٥٩.

(٥) ينظر: الأدوات المفيدة للتنبيه ص ٩٧.

(٦) ينظر: لسان العرب ١٥/٤٣٤.

ولم تسمَّ حروف استفتاح؛ لأنه ليس من دلالتها، وإنما سميت حروف استفتاح وحروف تحضيض...^(١) الخ.

وهذا هو ما اعترض به ابن هشام في "المغني" [في حديثه عن (ألا)] بقوله: ((ويقول العربون فيها: حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها))^(٢).

قال الدسوقي: ((قوله (يهملون معناها) أي: الذي وضعت له وهو التنبيه، أي: المناسب الالتفات للمعنى فيقولون: حرف تنبيه، ولا يقولون: حرف استفتاح))^(٣).

وهذا الاعتراض مأخوذ من كلام ابن الحاجب المتقدم كما نص على ذلك كل من الدماميني والسيوطي في حاشيتهما على "المغني"^(٤).

وسياتي مزيد للحدِيث عنه في المبحث الثاني.

ولما كان الأرجح أن الاستفتاح مغاير للتنبيه في أكثر الأحيان أفردت كلاً منهما في مبحث مستقل.



(١) أمالي ابن الحاجب ٤/١١٨.

(٢) المغني ١/٦٨.

(٣) حاشية الدسوقي على المغني ١/٧٢، وينظر: حاشية الخضري على ابن عقيل ١/١٣٤.

(٤) ينظر: حاشية الدماميني على المغني ١/١٤٦، حاشية السيوطي على المغني ق ١١٧/ب.

(المبحث الثاني) حروف الاستفتاح

أولاً: حروفه:

للاستفتاح حرفان وهما: (ألاً) و (أماً).

قال الرضي: ((أما) حرف استفتاح كـ (ألاً)، تقول: (أما إنك قائم)، كما قال

تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾^(١) ((٢)).

وهذا هو ما قرره النحاة^(٣).

قال أبو حيان في "الارتشاف": ((وأما (ألاً) و(أماً) فأكثر ما يكونان للاستفتاح، وقد

يكونان معه للتنبيه))^(٤).

وهو نص صريح على أنهما متغايران في أغلب الأحيان.

وإذا لم يصحبهما التنبيه فإن معناهما: التحقيق، كما أشار إلى ذلك ابن فارس^(٥).

أولاً: (ألاً) - بالتخفيف-

أشار ابن فارس إلى أن (ألاً) الاستفتاحية مركبة من (همزة) الاستفهام، و(لا) النافية،

وهو ما رجحه الرضي^(٦).

والقول بتركيبها خلاف ما رجحه ابن مالك وغيره^(٧).

قال ابن مالك في "شرح الكافية": ((وأما (ألاً) المستفتح بها فغير مركبة ولا مختصة،

بل جائز أن تصدر بها جملة اسمية، نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾^(٨)،

(١) يونس: ٦٠.

(٢) الرضي ٣٥١/٢.

(٣) ينظر: تخلص الشواهد ص ١٧٠، همع الفوامع ٣٦٨/٤، رصف المباني ص ٩٧.

(٤) الارتشاف ٢٥٩/٣.

(٥) ينظر: الصاحبي ص ١٨١.

(٦) ينظر: شرح الرضي ٣٨٠/٢.

(٧) ينظر: الارتشاف ١٧٨/٢.

(٨) البقرة: ١٢.

وجملة فعلية نحو: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(١) ((٢)).

وقال السمين الحلبي في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾: ((ألا) حرف تنبيه أو استفتاح، وليست مركبة من همزة الاستفهام و(لا) النافية، بل هي بسيطة، ولكنها لفظ مشترك بين: التنبيه والاستفتاح))^(٣).

ونصّ مكّي بن أبي طالب على أن (ألا) قد يوتى بها لاستفتاح الكلام لا غير^(٤).

ثانيا: (أما) - بالتخفيف -:

والذي يذهب إليه الرضي تركيبها من (همزة) الاستفتاح و(ما) النافية^(٥).

وقال ابن هشام: ((أما) - بالفتح والتخفيف - : حرف استفتاح))^(٦).

وقال الدسوقي [معلقا على قول ابن هشام: (حرف استفتاح)]: ((قد سرى على المصنف تعبير المعريين هنا، مع أنه تعقبهم في (ألا) بأنهم يذكرون موضعها ويهملون معناها))^(٧). وقد تقدم ذلك في المبحث الأول.

وقيد الزجاجي مجيء (أما) حيث قال: ((وكذلك (أما) إلا أنها لا تقع إلا في افتتاح قسم))^(٨).

وقد تأتي (أما) إضافة إلى كونها استفتاحية بمعنى: (حقا)، فتكون كلمتان: ف (الهمزة) للاستفهام، و(ما) اسم بمعنى: شيء، ذلك الشيء: حقاً، والمعنى: أحقا، كما أشار إليه الدماميني وصححه، تبعاً لابن هشام^(٩).

وهو خلاف ما ذهب إليه ابن فارس، الذي ذهب إلى أن (أما) بمعنى (حقا) استفتاحية، كما ذكر ذلك في الحديث عن (ألا) الاستفتاحية، قال في "الصاحي": ((وفي كلام العرب

(١) هود: ٨.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٥٥/٣، وينظر: الأشعوني ١٦/٢.

(٣) الدر المصون للسمين الحلبي ١٢٠/١.

(٤) شرح (كلا) و(بلى) و(نعم) لمكي بن أبي طالب ص ٢٥.

(٥) الرضي ٣٨٠/٢.

(٦) المغني ٥٤/١.

(٧) حاشية الدسوقي ٥٧/١، وينظر: حاشية الأمير ٥٢/١.

(٨) حروف المعاني للزجاجي ص ١١.

(٩) ينظر: تعليق القراند ٤١/٤.

كلمة أخرى تشبهها لم تجيء في القرآن، وهي: (أما)، وهي كلمة تحقيق، إذا قلت: (أما إنَّه قائمٌ) فمعناه: (حقاً أنه قائمٌ) ((^(١)).

ورجع الدماميني إلى قول ابن فارس^(٢).

وذكر ابن هشام في "المغني" أن (كَلَّ) تأتي بمعنى (ألا) الاستفهامية، كما روى ذلك عن الكسائي وأبي حاتم^(٣).

قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((وقول أبي حاتم أنها تكون بمعنى (ألا) الاستفهامية، لم يتقدمه إلى ذلك أحد))^(٤).

ثانياً: لزوم حروف الاستفهام صدر الكلام:

يلزم حرفا الاستفهام صدر الكلام مطلقاً، ولهما تمام التصدير المطلق.

قال السيوطي في "حاشيته على المغني": (((ألاً) و(أما) لا يدخلان إلا على الجمل، وقد يعبر عنهما بالاستفهام؛ لأنه يُستفتح الكلام بهما للدلالة على صحة ما بعدهما؛ ولذلك لا يقعان إلا في صدر الكلام))^(٥).

وكونهما لهما تمام التصدير المطلق نتج عنه حكمان:

الأول: يدخلان على ما له الصدارة في جملته ولا يفيتان صدره، مثل حروف العطف، كما أشار إلى ذلك بعض النحاة^(٦).

من ذلك دخول (ألاً) و(أما) الاستفهاميتين على (إن) - وهي مما يلزم صدر الكلام - تقول: (أما إنَّك قائمٌ)، وكما قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾^(٧)، كما نص على ذلك الرضي^(٨).

(١) الصاحبي ص ١٨١.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد ٧٩/٤.

(٣) المغني ١٨٩/١.

(٤) التذيل والتكميل ٢٠٣/٥ ب.

(٥) حاشية السيوطي على المغني ق ١١٧ ب.

(٦) ينظر: حاشية الصبان ٢٧٩/١، حاشية الخضري ١٣٤/١.

(٧) هود: ٦٠.

(٨) شرح الرضي ٣٥١/٢.

قال الشيخ خالد: ((إن الواقعة بعد (ألا) الاستفهامية واقعة في الابتداء حكماً))^(١).

وقال أبو حيان في "تذكرة النحاة": ((ويجوز أن يتقدم (رب) (ألا) الاستفهامية))^(٢).
ذلك أنهما - وكما سبق - يدخلان على عموم الجمل، وهذا لا ينافي تصدر ما له الصدارة في جملة.

وكونهما بمثابة حروف العطف، كما أشار إلى ذلك بعض النحاة، إنما يقصد حروف العطف التي تدخل على الجمل فتعطف بعضها على بعض، فيقتضي ذلك تصدرها من أجل الربط والعطف، فهي من حيث دخولها على الجمل إنما هي بمثابة الرابط الذي يربط بين الجمل بعضها ببعض، وليس من حيث حكم حروف العطف من حيث التصدر؛ ذلك أن حروف عطف المفردات ليست مما يلزم صدر الكلام، بل وليست مما يجوز تصدره، كما سبق في (ما يمتنع تصدوره في الجملة)، بخلاف حروف الاستفهام التي لها الصدارة اتفاقاً.

الثاني: يتصدران الحرف العاطف للجمل، فهما لهما تمام التصدير، مثل (همزة) الاستفهام، وقد سبق الحديث عن ذلك في فصل (الاستفهام).

من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: ((ألا وإنِّي تاركٌ فيكم ثقلين، أحدهما: كتاب الله...))^(٣)، وقد أشار إلى شيء من ذلك مؤلف كتاب الأدوات المفيدة للتنبيه، وفيه كلام غير مسلم، فلينظر^(٤).

وأما اعتراض ابن الحاجب ومن تبعه على تسمية حروف الاستفهام بهذا الاسم، وجعل الأولى أن تسمى بالتنبيه.

فالأولى عندي منه أن تسمى: أحرف التنبيه إذا صاحبت التنبيه، وإذا لم تصاحبه فالأولى أن تسمى أحرف تحقيق.

(١) التصريح ٢١٥/١.

(٢) تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٩.

(٣) رويت أحاديث كثيرة في هذا المعنى، أما بلفظ: (ثقلين) فلم أجده، ينظر: جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد لمحمد بن سليمان ٣٩/١-٤٣.

(٤) ينظر: الأدوات المفيدة للتنبيه ص ٧٨-٧٩.

ويمكن أن يقال: إن لتسميتها بأحرف الاستفهام وجهاً؛ وهو الإشارة إلى أن لها تمام التصدير المطلق في الكلام، أي: أنها لا تأتي إلا في افتتاح الكلام مطلقاً، بخلاف غيرها مما له الصدارة؛ فقد يأتي في افتتاح الكلام، وقد يأتي وسطه، لكنه متصدر جملة، مثل: وقوع ما له الصدارة صدراً لجملة الخبر، مثل: (محمدٌ أبو من هو؟).

وعليه لا ينشأ الاعتراض: بتسمية حروف الاستفهام بهذا الاسم وكون الأولى أن تسمى أحرف تنبيه كما سميت حروف التحضيض بهذا الاسم - وهي مما له الصدارة - كما ذهب إليه ابن الحاجب.

ذلك أن تصدر حروف الاستفهام أعم وأقوى.



(المبحث الثالث)

حروف التنبيه

أولاً: حروفه:

ذكر الزمخشري وابن الحاجب أن حروف التنبيه ثلاثة، وهي: (ألا) و (أما) و (ها)، وهو ما عليه الجمهور^(١).

وزاد أبو حيان (يا) على حروف التنبيه، فجعلها أربعة^(٢).

وقبله زاد المالقي: (وي) على حروف التنبيه^(٣)، فتكون في مجملها خمسة أحرف.

ولكن المعروف عند جمهور النحاة أنها ثلاثة، كما تقدم.

أولاً: (ألا): وهي تماماً مثل (ألا) الاستفهامية، وقد تقدم الحديث عنها.

قال الأشموني: ((تأتي (ألا) مجرد التنبيه، وهي الاستفهامية فتدخل على الجملتين))^(٤).

ثانياً: (أما): وهي مثل سابقتها الاستفهامية، وقد سبق الحديث عنها.

قال ابن هشام في "تخليص الشواهد": ((وَأَمَّا) بمنزلة (ألا) في التنبيه والاستفهام))^(٥).

وقال في "الارتشاف": ((وَأَمَّا (ألا) و(أما) فأكثر ما يكونان للاستفهام، وقد يكونان

معه للتنبيه))^(٦).

والحق أن كونهما للتنبيه مشروط بعدم دخولهما على حرف النداء (يا)، كما نص على

ذلك ابن جني بقوله: ((فإذا جاءت معها (يا) خلصت افتتاحاً لا غير، وصار التنبيه فيها

لـ (يا) دونها))^(٧).

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٠، الرضي ٢/٣٨٠، حاشية السيوطي على المغني ق ٨٩/ب، ق ١١٧/ب.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/٢٥٩.

(٣) رصف المباني للمالقي ص ٤٤٣.

(٤) الأشموني ٢/١٦، وينظر: كشف المشكل في النحو ص ٢١٨.

(٥) تخليص الشواهد لابن هشام ص ١٧٠، وينظر: شرح الكافيحي ص ٤٩٩.

(٦) الارتشاف ٣/٢٥٩.

(٧) الخصائص ٢/١٩٥، ٢٧٩.

ثالثا: (ها) التنبيه:

قال ابن منظور في "لسان العرب": ((وقال بعضهم: (ها) تنبيه تفتح العرب الكلام به...: (ها إن ذا أخوك)... وقالوا: (ها السلام عليكم)، ف (ها) منبهة مؤكدة، قال الشاعر^(١):

وقفنا فقلنا: (ها) السلام عليكم فانكرها ضيق الجمم غيور^(٢)

ول (ها) التنبيه حكم خاص من حيث لزوم الصدارة يأتي بيانه.

رابعا: (يا):

قال أبو حيان: ((حروف التنبيه وهي: (ها) و(يا) و(ألا) و(أما))^(٣).

والذي يظهر أنه حينما زاد (يا) على حروف التنبيه إنما نظر إلى قول ابن جني المتقدم: ((صار التنبيه الذي فيها لـ (يا) دونها))^(٤).

وهو ما أشار إليه الرماني بقوله: ((وقد يكون (يا) للتنبيه، نحو قولك: (يا اذهب يزيد))^(٥).

وإن كان متقدموا النحاة قد عبروا عن حروف النداء بحروف التنبيه، كما قال سيويه: ((هذا باب الحروف التي يُنبه بها المدعو، فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بـ (يا) و(أيا) و(هيا) و(أي) و(بـ (الألف))^(٦)، ومراده بـ (الألف) همزة الاستفهام. وهو ما ذكره أيضا المبرد في "المقتضب"^(٧).

إلا أنهم لم يريدوا أن حروف النداء هي حروف التنبيه التي عنها الحديث الآن، وإنما مرادهم أن النداء مضمّن معنى التنبيه، ومن هنا أطلقوا على حروف النداء: حروف التنبيه. بدليل أن همزة الاستفهام ليست من حروف التنبيه إجماعا، وفي إفادتها للنداء خلاف.

(١) البيت من الطويل، بحث عنه فلم أجده في مظانه، ولم أستطع تخريجه.

(٢) ينظر: لسان العرب ١٥/٤٥٣، ٤٧٥، ٤٨٠.

(٣) الارتشاف ٢٥٩/٣.

(٤) الخصائص ١٩٥/٢، ٢٧٩.

(٥) معاني الحروف للرماني ص ٩٣.

(٦) الكتاب ١/٣٢٥.

(٧) المقتضب ٤/٢٣٣.

وبدليل أن (هيا) مركبة من (ها) التنية و(يا) الندائية، ولو كانت حروف النداء هي نفس حروف التنية لما أمكن ذلك، وهذا هو ما قرره جمهور النحاة^(١).

وقرر ابن عقيل أن (يا) تكون للتنية ك (ألا)، وإن وليها (ليت) أو (رب) أو (حبذا) فهي للتنية لا للنداء، نحو: «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ»^(٢)، وقوله^(٣):

يَا رَبِّ سَارِبَاتٍ مَا تَوَسَّدَا إِلَّا فِرَاعَ الْعُنُسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا

وإنما كانت مع هذه للتنية؛ لأن الناطق بها قد يكون وحده، ولا يصح أن ينادي الإنسان نفسه^(٤).

وذلك؛ لأن أساليب العرب لم يقع فيها ذكر للمنادى قبل (ليت) أو (رب) أو (حبذا)، وإذا قدرنا منادى محذوفا قبلهن كان حملا للكلام على غير ما عهدوه، كما نص على ذلك بعض الباحثين^(٥).

وعد (يا) من أحرف التنية صحيح لا غبار عليه.

خامساً: (وي): ذكر المالقي في "رصف المباني" أن الصحيح أن تكون (وي) حرف تنبيه؛ لأنه الأليق بالمعنى، والظاهر في اللفظ^(٦).

لكن الصحيح أن في إفادتها للتنية خلافا^(٧).

وكونها هي و(يا) من حروف التنية، خلاف ما قرره الجمهور.

(١) ينظر: حاشية السيوطي على المغني ق ١١٧/ب، الأدوات المفيدة للتنية ص ١٨٣-١٨٦.

(٢) النساء: ٧٢.

(٣) من الرجز، لم أعثر على قائله، وهو مذكور في جبهة اللغة ص ١٣٠٧، خزنة الأدب

٤٧٧/٧، الدرر ١/١١٠.

(٤) المساعد لابن عقيل ٢/٤٨٦-٤٨٧.

(٥) الأدوات المفيدة للتنية ص ٥٤.

(٦) رصف المباني ص ٤٤٣.

(٧) الأدوات المفيدة للتنية ص ٢٠٤.

ثانياً: لزوم أحرف التنبية صدر الكلام:

قال الرضي: «ولجميع حروف التنبية صدر الكلام، كما للاستفهام، كما تقدم، إلا (ها) الداخلة على اسم الإشارة»^(١).

ودخول (ها) التي للتنبية على أسماء الإشارة؛ لأن المخاطب يحتاج إلى تنبيهه على الاسم الذي يشير به إليه، كما نص على ذلك السهيلي^(٢).

فتأخذ حكم اسم الإشارة من حيث عدم لزوم التصدر، كما قال ابن الحاجب في "شرح كافيته": «وهي كلها تجري في المركبات، أي: الجمل، ولا تجري في المفرد، إلا (ها) في أسماء الإشارة؛ فإنها جرت فيها»^(٣).

وقال الفراء: «(لا يكادون يقولون: أنا هذا)، وحكى أبو الخطاب ويونس أنهم يقولون: (هذا أنا)، و(أنا هذا)»^(٤).

ذلك أن (ها) التنبية الداخلة على اسم الإشارة ليست مما يلزم صدر الكلام. ورجح ابن هشام في "المعني" ما ذهب إليه الفراء بقوله: كل اسم إشارة قرن بأداة تنبيه يتعين كونه مبتدأ؛ لمكان التنبية المتصل به.

وذكر الدسوقي أن ذلك لوجود التنبية؛ لأن التنبية أداته تستحق الصدارة في الأصل، فزيد اسم الإشارة قوة، فيلزم وجوب التقديم حال كونه مبتدأ^(٥).

وهذا لا ينافي الحكم بعدم لزوم (ها) التنبية الداخلة على اسم الإشارة صدر الكلام. وذلك؛ لأن العامل يتخطى (ها) التنبية في قولك: (مررت بهذا)، كما نص على ذلك الأشموني^(٦).

وتخطى العامل مما يفيت التصدر.

(١) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٨١/٢، فرائد النحو الوسيمة ص ١٠٧، الأدوات المفيدة للتنبية ص ٧٨-٧٩، ٨٢.

(٢) نتائج الفكر ص ٢٢٩.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٧٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٥٩/٣، الجني الداني ص ٣٤٨.

(٥) حاشية الدسوقي على المعني ١٠٣/٢.

(٦) شرح الأشموني للألفية ١٧٨/١.

وتدخل (ها) التنبيه أيضا على الضمائر فيسحب عنها حكم لزوم التصدر.
قال الأردبيلي: ((وإنما كثر دخولها على اسم الإشارة والضمائر؛ لضعف دلالتها على مدخولها))^(١).

وقال ابن الحاجب في "شرح الوافية": ((وقد جاءت (ها) مع اسم الإشارة ومع الضمائر؛ لاحتياجها إلى التنبيه على القرائن الدالة عليها، كقولك: (هذا) و(هذه) و(هاهوذا) و(ها أنت ذا))^(٢).

وعبر عن فوات الصدارة عن (ها) التنبيه الداخلة على الضمائر وأسماء الإشارة، ابن الحاجب في "شرح المفصل".

قال في "شرح المفصل": ((حروف التنبيه قال صاحب الكتاب [وهو الزمخشري] وهي: (ها) و(ألا) و(أما): قال الشيخ: تدخل على الجمل كلها؛ لتبيه المخاطب على ما يذكر بعدها خشية أن يفوته لغفلته شيء منها، إلا أن (ها) اختصت بدخولها أيضا تنبيهاً على المفردات من أسماء الإشارة والضمائر على ما مثله فيه.

فإذن لا تدخل (ألا) و(أما) إلا أول الكلام على الجمل، وأما (ها) فتدخل كما يدخلان، وتدخل على الضمائر وأسماء الإشارة أيضا وإن لم تكن أول الكلام))^(٣).

ويفهم من قوله: (وأما (ها) فتدخل كما يدخلان): أن (ها) التنبيه الداخلة على الجمل لها الصدارة، نحو: (ها إنك قلتَ هذا)، وإن كان دخولها على الجمل لم يذكره ابن هشام ضمن ما تدخل عليه (ها) التنبيه^(٤).

وإنما فاتها لزوم الصدارة حين دخولها على الضمائر وأسماء الإشارة متصلة بها، [كما قيد ذلك الرضي، كما تقدم]؛ لأنها حينئذ تأخذ حكمها من حيث لزوم الصدر؛ إذ أنهما مما ليس له صدر الكلام.

وعلة لزوم أحرف التنبيه صدر الكلام واضحة؛ ذلك أن التنبيه معنى من المعاني يؤثر في الكلام، فتلزم أحرفه الصدر، كما سبق بيانه مرارا في غير هذا الموضع.

(١) شرح الأنموذج في النحو ص ٢٣٤.

(٢) شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب ٦٥٣/٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٠، وينظر: حاشية السيوطي على المغني ق ٨٩/ب.

(٤) ينظر: المغني ٢/٣٤٩.

مسألة: أحرف النداء، وهل هي من لازم الصدر؟

نص ابن الحاجب في "شرح المفصل" على لزوم صدارة أحرف النداء، حيث قال: ((وكل باب من أبواب الكلام فالقياس أن يتقدم أوله ما يدل عليه، كحرف الشرط والاستفهام... والنداء))^(١).

ولم أجد قولاً بصدارة أحرف النداء لأحد من النحاة غير نص ابن الحاجب المتقدم، إلا ما أشار إليه ابن مالك في "شرح التسهيل" بقوله: ((أداة الاستفهام منبهة للمستفهم، ومؤذنة بحاجة المستفهم إلى إبداء ما عنده، فنزلت مما في خبرها منزلة حروف النداء من المنادى، في استحقاق التقدم))^(٢).

ويمكن أن يفهم من نص ابن مالك المتقدم: أن أحرف النداء لها الصدارة مثل الاستفهام، كما أنه يمكن أن يفهم أن المراد: تقدم أداة النداء على المنادى فقط، وليس لزوم الصدارة، بدليل قوله: (منزلة حرف النداء من المنادى)، ولو كان مراده الصدارة في الجملة لأطلق القول، ولم يقيد بالمنادى.

وهذا هو الراجح، أي: عدم لزوم أحرف النداء صدر الكلام، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: لم ينص أحد من النحاة - سوى من تقدم - على لزوم صدارة أحرف النداء، وذلك حسب استقرائي الناقص، وذلك على خلاف ما له الصدر.

ذلك أن النحاة ينصون على كل ما له الصدارة عند الحديث عن كل في موضعه.

وعدم نصهم على صدارة أحرف النداء، يفيد أن أحرف النداء ليست من لازم الصدر عند النحاة.

ثانياً: جواز الاعتراض بالنداء^(٣)، ومن المعلوم أن ما له الصدارة لا يجوز الاعتراض به^(٤).

ثالثاً: الحكم بعدم صدارة أحرف النداء على غير القياس؛ إذ أن للنداء تأثير تنبيه في الجملة، ولهذا سمي متقدموا النحاة حروف النداء: بحروف التنبيه، فكان يقتضي القياس: لزوم التصدر لأحرف النداء.

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/١٩٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٢٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٤١.

(٤) ينظر: المغني ١/٢٤٥.

إلا أن الخروج على القياس جاء في العديد من مسائل النحو في هذا البحث، كما هو مبين في موضعه.

وعليه فالحكم بعدم صدارة أحرف النداء وإن كان على غير القياس، إلا أن له نظائر، تجعله مقبولاً.

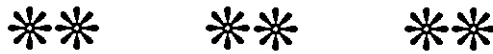
رابعاً: جواز حذف حرف النداء، حيث نص النحاة: على جواز حذف حرف النداء مع الاسم العلم^(١).

قال ابن الحاجب في "شرح المفصل": ((الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها، ولم يجوز تأخيرها فلم يجوز حذفها))^(٢).

وما له الصدارة لا يحذف غالباً، كما هو مبين في موضعه.

خامساً: عدم ذكر أدوات النداء من المعلقات في باب (ظن)، يُستأنس به على عدم لزوم أحرف النداء الصدارة؛ ذلك أن جميع المعلقات في باب (ظن) مما له الصدارة.

وليس كل ما له الصدارة من المعلقات في باب (ظن)، كما هو مبين في "الفصل الأول من الباب الثالث".



(١) ينظر: شرح اللمع للعكبري ٢٧٤/١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٤٠/٢.

الفصل التاسع

أحرف الجواب

- ماهيتها
- بعض أحكامها
- حكم تصدرها

أحرف الجواب

ماهيتها، وبعض أحكامها، وحكم تصدرها

أ - : ماهيتها:

وهي الأحرف التي يجاب بها كلام قبلها، وسميت بحروف الجواب؛ لصحة الاستغناء بها عن ذكر المجاب به؛ إذ هي كالمستقل بالدلالة على معناه^(١). وما ذكره النحاة من أحرف الجواب سبعة، وهي: (نعم)، و (بلى)، و (لا)، و (إي)، و (جبر) - في القسم -، و (أجل)، و (إن) - في أحد أقسامها^(٢) - على اختلاف في ذلك.

فبعضهم قصر أحرف الجواب على ثلاثة، وهي: (بلى)، و (لا)، و (نعم)^(٣).

وبعضهم جعلها - ستة باستثناء (إن) في أحد أقسامها^(٤) -.

وزاد (إن) على أحرف الجواب ابن بابشاذ^(٥).

وذكر ابن هشام أن (كلاً) تخرج عن معنى: الردع والزجر، وتأتي حرف جواب، بمنزلة (إي) و (نعم)، لما جاءت في افتتاح الكلام^(٦).

قال الدسوقي: ((ومعنى الردع والزجر يقتضي سبق ما يزجر، فتأمل))^(٧).

وهي محمولة على أحرف الجواب، فلا داعي للتفصيل فيها.

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٥١١، حاشية الدسوقي ١/١٢١.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/٢٦٣، شرح ابن الناظم ص ٥١١.

(٣) شرح الجزولية للشلوبين ٢/٤٧٧، مصابيح المغاني ص ٤٩٣.

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥١١.

(٥) شرح المقدمة المحسبة ١/٢٦٣.

(٦) ينظر: المغني ١/١٨٩.

(٧) حاشية الدسوقي على المغني ١/٢٠١.

ب - بعض أحكامها:

وسأذكر ذلك عند الحديث عن كل حرف من أحرف الجواب السبعة على حدة، وذلك كما يلي:

أولا: (نعم):

قال المالقي: ((اعلم أن (نعم) معناها: العدة التصديق، وهي حرف جواب لما قبلها أبدأً، إلا أنها إن كان ما قبلها طلباً فهي عدة لا غير، وإن كان ما قبلها خبراً فهي: تصديق لا غير))^(١).

وزعم بعض النحويين أن (نعم) تكون حرف تذكير لما بعدها؛ وذلك إذا وقعت صدر الجملة بعدها؛ نحو قوله: (نعم هذه أطلأهم)^(٢).

والمراد بوقوعها صدرًا: ابتداءً من غير تقدم كلام سابق حتى تكون جواباً عنه، وإلا فهي لا تقع إلا صدرًا في جملتها كما سيأتي.

ورفض ابن هشام وغيره هذا المعنى، قال في "المغني": ((والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدر، ولم يذكر سيويه معنى الإعلام البتة، بل قال: وأما (نعم) فعدة وتصديق))^(٣).

وقال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((قال بعض أصحابنا: وهذا لا ينبغي أن يلتفت إليه؛ لإمكان إبقائها على معناها، بأنها إذا وقعت صدرًا جعلت تصديقاً لما بعدها وقدّمت، انتهى، والتقديم أولى من ادعاء معنى لم يثبت لها))^(٤).

و(نعم) لا تقع ابتداءً كلام، إنما تقع جواباً لسؤال فتكون تصديقاً له، كما نص على ذلك السمين الحلبي^(٥).

و(نعم) من بين أحرف الجواب خصوصاً يجاب بها النفي والإيجاب^(٦).

(١) رصف المباني ص ٣٦٤.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٦١/٣.

(٣) المغني ٢٤٥/٢، وينظر: الجنى الداني ص ٥٠٦.

(٤) التذييل والتكميل ٢٠٢/٥.أ.

(٥) الدر المصون ٥٧٣/٢.

(٦) ينظر: رصف المباني ص ٣٦٤-٣٦٥، حاشية الدسوقي ١٢١/١.

ثانياً: (لا):

قال ابن نور الدين: ((ويندرج أيضا في (لا) النافية: الجوابية، كقولك: (لا)، في جواب من قال: (أجاءك زيد؟)، والأصل: (لم يجيء))^(١).

وربما نابت (لا) النافية مناب كلام متقدم عليها تقتضي نفيه مقدرا لدلالة ما بعده عليه، كقولك: (لا أقوم)، في جواب من قد يقول لك: (تقوم)، فهي جواب ورد^(٢).

قال المرادي: ((و(لا) الجوابية نقيض (نعم)، وهي نائبة مناب الجملة. وزعم ابن طلحة أن الكلمة الواحدة وجوداً وتقديراً تكون كلاماً؛ إذا نابت مناب الكلام، نحو: (نعم) و(لا) في الجواب. وهو فاسد، وإنما الكلام هو الجملة المقدرة بعد (نعم) و(لا))^(٣).

ثالثاً: (بلى):

قال المالقي: ((اعلم أن (بلى) تعطى من الإضراب ما تعطى (بل)، إلا أنها لا تكون أبداً إلا جواباً للنفي))^(٤).

وقال المرادي: ((وهي مختصة بالنفي، فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ أو في المعنى، وتكون رداً له، سواء اقترنت به أداة الاستفهام أو لا، وقد وقعت جواباً للاستفهام في نحو: (هل يستطيع زيدٌ مقاومتي؟) فيقول: (بلى))^(٥).

ويشكل عليهم - كما قال ابن هشام - أن (بلى) لا يجاب بها عن الإيجاب، وذلك متفق عليه، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المجرد... وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنه قليل، فلا يتخرج عليه التنزيل^(٦).

(١) مصابيح المغاني ص ٤٣٨.

(٢) رصف المباني ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٣) الجنى الداني ص ٢٩٦.

(٤) رصف المباني ص ١٥٧.

(٥) الجنى الداني ص ٤٢٠-٤٢١.

(٦) المغني ١/١١٤.

رابعاً: (أجل):

حرف جواب مثل (نعم)، تكون لتصديق الخبر، ولتحقيق الطلب^(١).
 قال المالقي: ((ولا تكون جواباً للنفي ولا للنهي))^(٢).
 وقال غيره: ولا تجيء جواباً للاستفهام، وإنما تختص بالخبر^(٣).
 وعن الأخفش أنها تكون في الخبر والاستفهام، إلا أنها في الخبر أحسن من (نعم)،
 و(نعم) في الاستفهام أحسن منها، فإذا قال: (أنت سوف تذهب) قلت: (أجل)، وكان
 أحسن من (نعم)، وإذا قال: (أتذهب؟) قلت: (نعم)، وكان أحسن من (أجل)^(٤).

خامساً: (إي):

قال المالقي: ((اعلم أن إي) لا تقع في الكلام إلا جواباً مع القسم به قبله، فإذا قال
 قائل: (هل قام زيد؟) فتقول في الجواب: (إي والله)، و(إي وربّي)، قال الله تعالى:
 ﴿إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾^(٥) ((٦)).

وهي حرف بمعنى (نعم) يكون لتصديق مخبر، أو إعلام مستخير، أو وعد طالب، لكنها
 مختصة بالقسم، أي: أنها لا تقع عند الجميع إلا قبل القسم، و(نعم) تكون في
 القسم وغيره^(٧).

سادساً: (جبر):

فيها خلاف كما قال المرادي، منهم من قال: إنها حرف جواب بمعنى (نعم)، وهو
 ما رجح الشلوبين وابن مالك.
 ومنهم من قال: إنها اسم بمعنى (حقاً)^(٨).

(١) الجنى الداني ص ٣٥٩.

(٢) رصف المباني ٥٩.

(٣) المغني ٢٠/١.

(٤) ينظر: الجنى الداني ص ٣٦١، مصابيح المغاني ص ٧٧.

(٥) يونس: ٥٣.

(٦) رصف المباني ص ١٣٦.

(٧) الجنى الداني ص ٢٣٤-٢٣٥، مصابيح المغاني ص ١٨٧.

(٨) ينظر: الجنى الداني ص ٤٣٣.

قال المالقي: ((ولست عندي جواباً، وإنما هي اسم بمعنى (حقاً) مضمنة معنى القسم))^(١).

وما ذهب إليه المالقي غير مسلم؛ إذ لو كانت اسماً لأُعربت ولدخلت عليها (أل) ولم تؤكد (أجل) في قوله^(٢):

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلٌ (جَيْر) إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ
ولو كانت اسماً ما قولت بها (لا) في قوله^(٣):

إِذَا تَقُولُ لَا ابْنَةَ الْعُجَيْرِ تَصْدُقُ (لا) إِذَا تَقُولُ (جَيْر)^(٤)

سابعاً: (إن):

قد تكون (إن) بمعنى (نعم)، فتكون حرف جواب، ذكر ذلك سيويه والأخفش، وحمل المبرد على ذلك قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٥)، وهو ما نقله عنه الزجاج^(٦).

وأنكر أبو عبيدة أن تكون (إن) بمعنى (نعم) في الآية؛ إذ أن مجيئها بمعنى (نعم) شاذ. وذكر السيوطي في "الأشباه" أن بعضهم أجاز في قراءة ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ دخول (لام الابتداء) بعد (إن) التي بمعنى (نعم)؛ لشيها في اللفظ بـ (إن) المؤكدة^(٧).

واحتج المثبتون بشواهد أوضحها قول ابن الزبير - رضي الله عنه - لمن قال له: ((لعن الله ناقة حملتني إليك)) فقال: ((إن وراكبها))، أي: (نعم، ولعن راکبها).

ولست هي (إن) المؤكدة؛ إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً^(٨).

والصحيح أن مجيئها بمعنى (نعم) ثابت لا غبار عليه^(٩).

(١) رصف المباني ص ١٧٦-١٧٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمضرس بن ربيعي، ينظر: ديوانه ص ٧٦، خزنة الأدب ١٠/١٠٣، ١٠٦.

(٣) البيتان من الرجز، لم أعثر على القائل، ينظر: الدرر ٢/٥٣، ٨٨، شرح شواهد المغني ١/٣٦٢.

(٤) ينظر: المغني ١/١٢٠، مصابيح المغاني ص ٢٩٩.

(٥) طه: ٦٣.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٦٣.

(٧) ينظر: الأشباه والنظائر ١/٤٧٦.

(٨) ينظر: المغني ١/٣٧-٣٩، الجنى الداني ص ٣٩٨-٣٩٩، مصابيح المغاني ص ١٦١-١٦٣.

(٩) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/٢٦٣.

ج - حكم تصدرها:

لم أجد في هذه المسألة سوى نصين صريحين على لزوم أحرف الجواب الصدارة، وهما لإمامين من أكابر محققي النحاة، وهما: الأعلام الشنتمري، وأبو علي الشلوبين. وقد أغفل النحاة - بحسب استقرائي الناقص - الحديث عن هذه المسألة، إلا ما ذكره عرضا السيوطي في حديثه عن (إذن) الناصبة للمضارع، ناقلا عن السيرافي، حيث قال: ((وفي شرح الأندلسي قال السيرافي: إنما اشترط التصدير في (إذن)؛ لأن (إذن) جواب يكفي من بعض كلام المتكلم، كما يكفي (نعم) و(لا) من كلامه، فإذا كانت (إذن) جوابا قويت؛ لأن الجواب لا يتقدمه كلام.

ولما توسطت أو تأخرت زایلها مذهب الجواب فبطل عملها))^(١). قال أبو علي الشلوبين في "شرح الجزولية": ((... الجزء له صدر الكلام، وكذلك الجواب، أعني أدوات الجواب التي هي: (لا) و(بلى) و(نعم))^(٢) هـ. ومراده بالجزء: حروف الشرط وقد تقدم الحديث عنها ونص الشلوبين على لزوم تصدر أحرف الجواب صريحاً وواضحاً. وقد أشار إلى ذلك الأعلام في "النكت" عند حديثه عن (إذن) الناصبة، حيث قال: ((اعلم أن (إذن) تلغى من بين حروف النصب، وجاز ذلك فيها؛ لأنها جواب يكفي من بعض كلام المتكلم، كما تكفي (نعم) و(لا) من كلامه... فلما كانت (إذن) جواباً قويت في الابتداء؛ لأن الجواب لا يتقدمه كلام، ولما وسطت أو تأخرت زایلها مذهب الجواب فبطل عملها))^(٣).

ومراده بالجواب: أحرف الجواب، بدليل تمثيله بـ (نعم) و (لا)، وهما من أحرف الجواب.

وهذا النص وإن كان ليس في وضوح سابقه، إلا أنه صريح في هذه المسألة. ولم أجد له مخالفا لعدم تطرق النحاة لهذه المسألة.

(١) حاشية السيوطي على المغني ق ٣٤/أ.

(٢) شرح الجزولية لأبي علي الشلوبين ٤٧٧/٢.

(٣) النكت للأعلام الشنتمري ٦٩٩/١.

وما ذهباً إليه صحيح عندي؛ وذلك تمثيلاً مع ما قرره النحاة في أصولهم من حيث لزوم الصدارة لبعض الكلام، في أن كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبته الصدر، كحروف التبيه والاستفهام والتحضيض^(١)، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

ذلك أن هذه الأحرف التي تلزم الصدر، كحرف الاستفهام مثلاً، فإنه لزم صدر الكلام من قبل أنه حرف دخل على جملة تامة خبرية، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، كما نص على ذلك ابن يعيش^(٢).

وأحرف الجواب من هذا القبيل، تدخل على جملة الجواب فتفيد فيها معنى جديداً، إما: الإيجاب والقبول، أو: النفي والرفض.

ولهذا قال ابن بابشاذ في "شرح المقدمة المحسبة": ((وأحرف الجواب كلها حروف معناها في غيرها))^(٣). أي: في جملة الجواب التي تدخل عليها.

إلا أن تصدّر أحرف الجواب إنما هو بالنسبة لجملة الجواب فقط، وهذا معروف بداهة، وهو لا ينافي اشتراط سبق جملة الجواب بكلام يجاب عنه.

وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن (لكنّ) من أخوات (إنّ).

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٤/١٢٩-١٣٠، الإيضاح في شرح المفصل ١/١٩٢، الرضي ٢/٣٤٧، حاشية

الصبان ١/٢١١-٢١٢، حاشية الحضري ١/١٠٢، الأشباه والنظائر ١/٤٨١-٤٨٢.

(٢) ابن يعيش ٨/١٥٥.

(٣) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/٢٦٣.

الفصل العاشر

العرض والتضيض والتمني بـ (ألا)

وحكمها من حيث لزوم التصدر

تقديم:

لما كانت (ألا) لفظة مشتركة بين العرض والتحضيض والتمني، وكان العرض والتمني كالتحضيض لفظاً وحكماً، كما نص على ذلك أبو حيان^(١).
والنحاة يسرون بينهم في باب الاشتغال؛ لأن لها نفس الحكم من حيث موضوع البحث؛ ذكرت هذه الثلاثة في فصل واحد مفرداً كلاً على حدة، ثم أعمم الحكم من حيث لزوم التصدير في موضوع مستقل.

أولاً: العرض

وهو يشمل النقاط التالية:

أ - معناه:

طلب الشيء بلين^(٢).

ب - حروفه:

للعرض حرفان هما: (ألاً) و(أماً) [بالتخفيف]، وهذان الحرفان مركبان من همزة الإنكار وحرف النفي.

ونازع أبو حيان في تركيب (ألاً) خلافاً للنحويين، حيث ادعى أنها بسيطة^(٣).
وهما حرفان يختصان بالدخول على الجملة الفعلية، إلا أن ابن الحاجب أجاز دخولهما على الجملة الاسمية قليلاً^(٤).

واختصاصهما بالجملة الفعلية هو الراجح والصحيح^(٥).

وقصر الزجاجي مجيء (أماً) في: القسم، حيث قال: ((وكذلك (أماً) إلا أنها لا تقع إلا في افتتاح القسم))^(٦).

(١) منهج السالك ص ١٢١.

(٢) ينظر: المغني ٦٩/١، الأشعري ٥١/٤.

(٣) ينظر: منهج السالك ص ٨٩، الارتشاف ١٧٨/٢.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٣٨٠/٢.

(٥) ينظر: الرضي ٣٨٠/٢، حاشية الحضري ١٤٧/١.

(٦) حروف المعاني للزجاجي ص ١١.

ج - هل العرض من باب الإنشاء أو الخبر؟

قال ابن الشجري: ((واختلفوا في العرض، فقال قوم: هو من الخبر؛ لأنه إذا عرض عليك النزول فقال: ألا تنزل، فقد أخبر بأنه يجب نزولك عنده، وأدخله قوم في الاستفهام؛ لأن لفظه كلفظه، ولو كان استفهاماً لم يكن المخاطب به مكرماً لمن خاطبه ولا موجبا عليه بذلك شكراً))^(١).

ثانياً: التحضيض

وهو يشمل النقاط التالية:

أ - معناه:

العرض والتحضيض معناهما: طلب الشيء، لكن العرض: طلب بلين، والتحضيض: طلب بحث^(٢).

قال ابن فارس: ((والعرض والتحضيض متقاربان، إلا أن العرض أرفق، والتحضيض أعزم))^(٣).

وقال ابن مالك في "شرح التسهيل": ((والتحضيض مبالغة في الحض على الشيء، وهو طلبه، والحث على فعله))^(٤).

وذكر ابن بابشاذ وابن الحاجب أن حروف التحضيض معناها الأمر إذا وقع بعدها المضارع، والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي^(٥).

ب - حروفه:

المشهور عند الجمهور أن حروف التحضيض أربعة، وهي: (ألاً) و(هلاً) و(لولا) و(لوما)^(٦).

(١) أمالي ابن الشجري ١/٣٩٠، ٤١٠.

(٢) ينظر: المغني ١/٦٩، الأشموني ٤/٥١، مصابيح المغاني ص ١٠٠.

(٣) الصاحبي ص ٣٠٣.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٤/١١٣.

(٥) ابن بابشاذ: شرح المحسبة ١/٢٦٦، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٤.

(٦) ينظر: لباب الإعراب للإسفراني ص ٤٦٧، شرح المقدمة المحسبة ١/٢٦٦، أمالي ابن الشجري

١/٤٢٥، الأزهية للهروري ص ١٦٩، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٤.

وزعم ابن مالك أنها خمسة، قال في شرح العمدة: ((وحروفه خمسة: اثنان منهما لا يستعملان في غيره، وهما: (هلاً) و(ألاً) مبدوءاً بهما... (ولولاً) و(لوما)...، ومن حروف التحضيض عند سيويه (ألاً) [بالتخفيف] الصالح موضعها لـ (هلاً) كقوله تعالى: ﴿أَنْ أَنْتِ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ قَوْمٍ فَرَعُونَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾^(١))).^(٢)

وأما ما ذكره المالقي من كون (لوما) لم تجيء في كلام العرب إلا لمعنى التحضيض^(٣)، فهو أمر منازع فيه^(٤).

وأما ما عزاه ابن مالك لسيويه من كون (ألاً) [المخففة] تأتي للتحضيض، فهو ما أشار إليه سيويه بقوله: ((وسألت الخليل عن قوله^(٥)):

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيَتْ

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: (فهلاً خيراً من ذلك))^(٦).

وقال الرضي: ((وعند الخليل (ألاً) [المخففة] قد تكون للتحضيض))^(٧).

وما ذهب إليه ابن مالك في شرح "العمدة" صحيح، وإن كان وافق الجمهور في بعض تصانيفه^(٨).

وذكر السيوطي في حاشيته على "المعني" أن ابن أم قاسم اعترض في "شرح الألفية" على ابن مالك حيث عدّ (ألاً) في أدوات التحضيض، واعتراضه غير مسلم^(٩).

ذلك أن التحضيض والعرض معناهما واحد، ويعبر بأحدهما عن الآخر^(١٠).

(١) الشعراء: ١٠-١١.

(٢) شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٣١٥/١-٣١٦، ٣٢٠.

(٣) رصف المباني ص ٢٩٧.

(٤) ينظر: مصابيح المغاني ص ٤٢٢.

(٥) البيت من الوافر، وهو لعمر بن قناس، ينظر: خزنة الأدب ٥١/٣-٥٣، شرح شواهد المعني ص ٢١٤-٢١٥.

(٦) الكتاب ٣٥٩/١.

(٧) شرح الرضي ١٧٦/١-١٧٧.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٥٢/٣-١٦٥٣، شرح التسهيل لابن مالك ١١٣/٤.

(٩) ينظر: حاشية السيوطي على المعني ق ١١٩/أ.

(١٠) ينظر: حاشية الخضري ١٤٧/١، شرح جهل الزجاجي لابن هشام ص ٣١٩، ارتشاف الضرب ١٧٨/٢.

وذكر ابن مالك في "شرح التسهيل" أن حروف التحضيض كأنهن مأخوذات من (هل) المنقولة إلى التمني في نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ﴾^(١)(٢).

قال في "شرح العمدة": ((والأحرف الخمسة المقتضية تحضيضا مختصة بالأفعال))^(٣). وهذا هو مذهب الجمهور^(٤)، خلافا لابن عصفور حيث قال في "شرح الجمل": ((وأما أدوات التحضيض فيقع الاسم بعدها في فصيح الكلام؛ لأنها لم تقوَ قوة أدوات الجزاء؛ لأن أدوات الجزاء طالبة للفعل من طريق المعنى كأدوات التحضيض، وتزيد عليها بأن لها طلبا من طريق العمل))^(٥). وأقره على ذلك أبو حيان^(٦).

وهو مخالف لدعوى الاتفاق التي حكها الرضي بقوله: ((وحرف التحضيض لا يدخل إلا على الأفعال بالاستقراء اتفاقا منهم))^(٧).

فرع: (هَلْمٌ)

وهي اسم فعل أمر، قال عنها الأعلام - بعد أن اختلف في أصلها -: ((هلم) أمر مثل التحضيض))^(٨).

ثالثاً: التمني:

والمقصود هنا التمني بـ (ألا) خاصة؛ ذلك أن التمني بـ (ليت) قد تقدم حكمه. والتمني بـ (ألا) خاصة هو الذي قرنه النحاة مع التحضيض دون العرض، كما سيأتي إن شاء الله.

(١) الأعراف: ٥٣.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١١٣/٤، وينظر: تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٧٨-٧٩.

(٣) شرح عمدة الحفاظ ١/٣٢٠.

(٤) ينظر: المغني ١/٧٤.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧١.

(٦) ينظر: تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٧٩.

(٧) شرح الرضي ١/١٧٧.

(٨) شرح الرضي ١/١٧٦-١٧٧.

وكون (ألا) للتمني في نحو: (هنداً ألا رجلٌ يضربُها)، أمر متفق عليه لدى النحاة^(١).
قال ابن هشام في "شرح جمل الزجاجي": ((إذا أدخلت (ألف) الاستفهام على (لا)،
كان ذلك على معنيين: على التمني، والتحضيض، فالتمني: يجري مجرى النفسي
في العمل))^(٢).

قلت: وهو مأخوذ من قول سيبويه: ((واعلم أن (لا) إذا كانت مع (ألف) الاستفهام
ودخل فيها معنى التمني، عملت فيما بعدها فتنصبه... ويجري مجرى (لا) ناصبة في جميع ما
ذكرت لك))^(٣).

وقال الدماميني: (((ألا) التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه ومن تابعه، لا لفظاً
ولا تقديراً، فإذا قيل: (ألا ماءً)، كان ذلك كلاماً مؤلفاً من حرف واسم، وإنما تم الكلام
بذلك حملاً على معناه، وهو: (أتمنى ماءً))^(٤).

ووقع الخلاف في التمني أهو من باب الإنشاء أم من باب الخبر؟^(٥).

والذي رجحه الأستاذ عبد السلام هارون كونه من باب الإنشاء^(٦).

رابعاً: حكم العرض والتحضيض والتمني بـ (ألا) من حيث لزوم الصدارة:

ذهب جمهور النحاة إلى أن لكلٍ من العرض والتحضيض والتمني بـ (ألا) صدر الكلام،
حيث نصوا صراحة على أن التحضيض له صدر الكلام^(٧).
والعرض والتمني كالتحضيض في هذا الحكم، كما نص عليه أبو حيان وغيره^(٨).

(١) ينظر: الرضي ١/١٦٤، أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٧، ٥٤٣، تخلص الشواهد لابن هشام
ص ٤١٥-٤١٦، منهج السالك لأبي حيان ص ١٢٠-١٢١.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ص ٣١٩.

(٣) الكتاب ١/٣٥٩.

(٤) تعليق القرائد للدماميني ٤/١٢٨.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٣٩٠.

(٦) ينظر: الأساليب الإنشائية ص ٥٠.

(٧) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٨٥، شرح التسهيل لابن مالك ٤/١١٣، شرح عمدة الحفاظ

١/٣١٥، ٣٢٠، لباب الإعراب للإسفرائيني ص ٤٦٧، الرضي ٢/٣٨٧، تذكرة النحاة لأبي حيان

ص ٧٨-٧٩، أمالي ابن الشجري ١/٤٢٥، همع الهوامع ٤/٣٩٦.

(٨) منهج السالك ص ١٢١، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٩٢، الرضي ١/٩٧.

قال الرضي: ((كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبته الصدر، كحروف التشبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك))^(١).
وخالف في هذا الكوفيون، فلم يوجبوا لهم التصدر.

ولم أجد نصاً لأحد من النحاة في مخالفة الكوفيين في الصدارة هنا، سوى ما ذكره ابن الأنباري في "الإنصاف" في مسألة زيادة (لام الابتداء) في خبر (لكن)، وقد تقدمت، حيث جعل ذلك من أدلتهم.

قال في "الإنصاف" - على لسان الكوفيين -: ((لأننا نقول إنما جاز ذلك؛ لأن الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كان عليه قبل التركيب، ألا ترى أن (هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا ركبت مع (لا) ودخلها معنى التحضيض تغير ذلك الحكم عما كان عليه قبل التركيب، فجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيقال: (زيداً هلاً ضربت))^(٢).

وهو نص صريح على عدم استحقاق التحضيض لزوم الصدر.
والعرض والتمني بـ (ألا) لهما نفس الحكم؛ ذلك أن العرض والتحضيض كثيراً ما يقع بينهما الترادف كما سبق، وأيضا الكلام إذا خلا من التوبيخ والمبالغة في الطلب تحول معنى التحضيض إلى العرض، كما نص على ذلك الرضي^(٣).

والتمني بـ (ألا) إنما هو داخل في العرض معنى وحكماً، كما تقدم، وكما سيأتي.
وخالف في لزوم التصدر بعض النحاة منهم أبو موسى الجزولي وغيره^(٤)، وستأتي الإشارة إليه فيما بعد.

فتخلص أن في المسألة قولين:

الأول: هو قول الجمهور: بأن لها صدر الكلام، وهو الراجح.

والثاني: قول الكوفيين ومن معهم: بأنها ليست مما يلزم الصدر.

وقولهم ضعيف لم يعضده سماع ولا يقتضيه قياس كما سيأتي.

(١) شرح الرضي ٣٤٧/٢، وينظر الأشباه والنظائر ٤٨١/١، حاشية الخضري ١٠٢/١.

(٢) الإنصاف لابن الأنباري ٢١٣/١.

(٣) شرح الرضي ٣٨٧/٢، وينظر: حاشية الدسوقي على المغني ٧٤/١.

(٤) ينظر: منهج السالك ص ١٢٠-١٢١، تعليق الفرائد ٢٨٠/٤، المساعد ٤١٢/١-٤١٣.

علة لزومها الصدر:

للنحاة في تعليل لزومها التصدر علتان:

العلة الأولى: أنها لزمت صدر الكلام لدلالاتها على قسم من أقسامه، كما لزمه غيرها مما له صدر الكلام^(١).

قال الرضي: ((إنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر؛ لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله، فلو جَوَّز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغير لما سيأتي بعده من الكلام؟، فيتشوش لذلك ذهنه))^(٢).

وهو ما أشار إليه ابن الحاجب في "شرح المفصل" بقوله: ((وكل باب من أبواب الكلام فالقياس أن يتقدم أوله ما يدل عليه كحرف الشرط والاستفهام والنفي والتمني والترجي والعرض والتحضيض))^(٣)، وقد تقدم بيان ذلك.

وقال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((والتحضيض لا يعمل فيما قبله، ولا العرض ولا التمني، أعني لا تعمل الفعل الذي بعدهما فيما قبلهما؛ لأنها حروف طالبة للفعل، فشبّهت بأدوات الاستفهام والشرط))^(٤).

العلة الثانية: علل بها ابن مالك حيث قال في "شرح العمدة": ((وهي مستحقة للتصدير؛ لأن فيها معنى الاستفهام؛ إذ في (هلاً فعلت): (لم لم تفعل؟)، ولذلك يسميها الكوفيون: حروف استفهام))^(٥).

والعلة الأولى هي الأصل في لزوم التصدر سواء للاستفهام وغيره، وهي الأوجه.

(١) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٨٥، الرضي ٣٨٧/٢.

(٢) الرضي ٩٧/١، وينظر: حاشية الدسوقي ٢٢٢/٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١٩٢/١، أمالي ابن الحاجب ١٢٩/٤-١٣٠، وينظر: الأشباه والنظائر ٤٨٢/١، حاشية الصبان ٢١١/١-٢١٢.

(٤) التذييل والتكميل ١٩٨/٥/أ.

(٥) شرح عمدة الحفاظ ٣٢٠/١.

إجراء حكم التصدر عليها:

قال ابن مالك: ((وترتب على استحقاقها التصدير وجوب الرفع في مثل: (زيد هلاً ضربت)، كما وجب في: (زيد هل ضربته؟))^(١).

قال أبو حيان: ((ويجب الرفع على الابتداء في صور... الحادية عشر: أن يليه أداة تحضيض أو عرض أو تمن بـ (ألا))^(٢).

إذ أنه في باب الاشتغال لا يجوز النصب للاسم السابق مع وجود ما له الصدارة^(٣).

قال ابن مالك: ((ومذهب المحققين العارفين بكتاب سيويه إجراء التحضيض والعرض والتمني بـ (ألا)، مجرى الاستفهام في منع تأثر ما قبلها بما بعدها.

وإنما أُجريت مجراه؛ لأن معنى: (هلا فعلت) و(هلا تفعل): (لم لم تفعل؟)، و(لم لا تفعل؟)، ومعنى: (ألا تفعل): (أتفعل؟)، مع أن (هلاً) مركبة من (هل) و(لا)، و(ألاً) مركبة من (الهمزة) و(لا)، فوجب مع التركيب ما وجب قبله.

وقد عكس قوم الأمر فجعلوا توسط التحضيض وإخوته قرينة يرجح بها نصب الاسم السابق، ومن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولي، وهو ضدُّ مذهب سيويه^(٤).

قال أبو حيان: ((قال أبو بكر بن طاهر وأبو الحسن بن خروف، وأبو علي الشلوين: أداة التحضيض لا يفسر ما بعدها عاملاً يعمل فيما قبلها، والعرض والتمني كالتحضيض لفظاً وحكماً.

ووقع لأبي موسى الجزولي أنه إذا أحيل بين الاسم والفعل بحرف تحضيض أو عرض أو تمن، كان النصب أولى.

والصحيح أن هذا لا يجوز فيه إلا الرفع على الابتداء؛ لأن هذه الأدوات لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا تفسر عاملاً.

(١) شرح عمدة الحفاظ ١/٣٢٠.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٠٤-١٠٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦١٦-٦١٧، شرح ابن الناظم على الألفية ص ٢٣٨-٢٣٩، همع الموامع ٥/١٥١-١٥٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٣٨-١٣٩، وينظر: تعليق الفرائد للدماميني ٤/٢٨٠.

ومن التمني ما لا خلاف في أنه لا يجوز فيه النصب، نحو: (زيدٌ ليتك تكرمه)؛ لأن خبر (ليت) لا يعمل فيما قبلها فلا يفسره^(١).

وعلق ابن عقيل على قول ابن مالك في "التسهيل": (أو حرف تحضيض أو عرض أو تمن بـ (ألا)) بقوله: ((... نحو: (العونُ على الخيرِ ألا أجدهُ)، فوجوب رفع ما قبل التحضيض وتاليه مذهب المحققين من العارفين بكتاب سيويه، وعكس قوم منهم الجزولي فجعلوها مرجحة نصب الاسم السابق.

وذكر ابن العلي أن بعض النحويين جوزَّ النصب ورجَّح الابتداء في نحو: (شرابنا ألا تشربه)^(٢).

قلتُ: وحتى على ترجيح الابتداء فإن ذلك يفيت المصدر، وهو ممنوع. والصحيح أن العرض والتحضيض والتمني بـ (ألا) له صدر الكلام، ولذلك لا يدخل في باب الاشتغال.

وأما من خالف في ذلك فأبىه ضعيف لم يُعضده سماعٌ، ولا صحيح قياس.



(١) منهج السالك (بتقديم وتأخير) ص ١٢٠-١٢١.

(٢) المساعد ١/٤١٢-٤١٣.

الفصل الحادي عشر

(١٥) التعجبية

- ماهيتها
- لزومها الصدارة
- مسوغ الابتداء بها

(ما) التعجبية

أ - ماهيتها:

قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((التعجب لغوي واصطلاحي. فاللغوي: هو التأثير الحاصل للنفس عند الاستطلاع على أمر خارج عن المعهود للمتأثر. والاصطلاحي: هو التعجب الاستعطافي بتغيير الفعل الدال على المتعجب منه إلى صيغة أخرى قصداً للتعجب لفظاً أو تقديراً))^(١).

ولما كان التعجب معنى من المعاني اقتضى القياس أن يوضع له حرف يدل عليه كحرفي الاستفهام والنفي الدالين عليهما، إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس إلى غيره من الوضع مما اقتضته حكمة اللغة، أيضاً بأن جعلوا للتعجب صيغتين قياسيتين مخصوصتي اللفظ تدلان عليه من غير احتياج إلى حرف معين، وهما صيغتا: (ما أفعله)، و(أفعل به)، كما نص على ذلك ابن الخشاب^(٢).

و(ما) من الصيغة الأولى هي المسماة عند النحاة بـ (ما) التعجبية. وهي مبتدأ إجماعاً، إلا خلافاً شاذاً عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب، كما نص على ذلك أبو حيان في "الارتشاف"^(٣).

ولا يجوز حذفها أو التقديم عليها كما سيأتي. إذ أن التعجب جرى مجرى المثل، فلا يتعرض له بحذف أو تغيير^(٤). واختلف النحويون في تخريج (ما) التعجبية: فنص سيويه نقلاً عن الخليل على أنها نكرة تامة بمعنى (شيء)^(٥)، وعليه جمهور النحاة.

وقال بعضهم: إنها موصولة. وقال آخرون: إنها نكرة موصوفة، وما بعدها صفة لها.

(١) التذييل والتكميل ١٧٧/٣ أ.

(٢) ينظر: المرجل لابن الخشاب ص ١٤٦.

(٣) ينظر: الارتشاف ٣٣/٣.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٢/١، المقرب لابن عصفور ٨٥/١، التخدير ٣٣١/٣.

(٥) الكتاب (طبعة بولاق) ٣٧/١، (طبعة هارون) ٧٢-٧٣.

وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية دخل عليها معنى التعجب^(١).
وأشار الرضي إلى أن ما ذهب إليه الفراء وابن درستويه قوي من جهة المعنى، إلا أن عليه
اعتراضاً من حيث نقله من معنى الاستفهام إلى التعجب، والنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم
يثبت^(٢).

والذي أرتضيه هو ما نص عليه الأستاذ عبد السلام هارون بقوله: ((والذي أرجحه من
تلك الأقوال ما ذهب إليه الفراء وابن درستويه: أنها استفهامية مضمنة معنى التعجب؛
وذلك لأمرين:

أحدهما: معنوي والآخر صناعي.

أما المعنوي: فلأن أبلغ أساليب التعجب ما كان منقولاً عن استفهام...
وأما الصناعي: فلأنها - وهي بمعنى الاستفهام - لا تحتاج إلى تقدير محذوف، وبمعنى
الموصولة والنكرة الموصوفة تحتاج إلى تقدير الخبر، أي: (شيء عظيم)، ولا يخفى ما في ذلك
من التكلف^(٣).

ب - حكمها من حيث لزوم الصدارة:

قال سيويه: ((قولك: (ما أحسنَ عبدَ الله).. ولا يجوز أن تقدم (عبد الله) وتؤخر (ما)،
ولا تُزيل شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه: (ما يحسن) ولا شيئاً مما يكون في الأفعال
سوى هذا^(٤))).

ذلك أن (ما) التعجبية لا يجوز تقديم (أفعل) التعجب، ولا شيء من معموله عليها.
وعلى ذلك اتفاق النحاة^(٥).

وقد حكى الخصري الإجماع على وجوب تقديم (ما) التعجبية، إلا أنه علل لذلك بجريانها
مجرى المثل في عدم التغير، حيث قال: ((ف (ما) مبتدأ، ويجب تقديمه إجماعاً؛ لجريانه مجرى
المثل، فلا يغير^(٦))).

(١) ينظر: الارتشاف ٣٣/٣، شرح الرضي ٣١٠/٢، الأساليب الإنشائية لعبد السلام هارون ص ٩٦.

(٢) الرضي ٣١٠/٢.

(٣) الأساليب الإنشائية ص ٩٦.

(٤) الكتاب ٣٧/١.

(٥) شرح الرضي ٣٠٩/٢.

(٦) حاشية الخصري على ابن عقيل ٣٩/٢.

وهو ما علل به ابن بابشاذ بقوله: ((ولا يجوز أن يتقدم على (أحسن) ولا على (ما)؛ لأن فعل التعجب جرى مجرى المثل، فلا يغير كما لا تغير الأمثال))^(١).

وهو أيضا ما علل به ابن عصفور^(٢)، وهو المفهوم من كلام سيويه السابق. وعلل غيرهم بعدم التصرف.

قال أبو حيان: ((معمول فعل التعجب من منصوب ومجرور لا يقدم، فلا يجوز: (زيداً ما أحسن)؛ وعلّة ذلك هنا: أن فعل التعجب لا يتصرف في نفسه، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معمله))^(٣).

وقال السيوطي في "الهمع": ((ولا يقدم مفعول لفعل التعجب على (الفعل)، ولا على (ما)، وإن جاز ذلك في غير هذا الباب؛ لعدم تصرفه، ولأن المجرور من (أفعل) عند الجمهور فاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه))^(٤).

وقوله: ((وإن جاز ذلك في غير هذا الباب) إنما مراده غير باب التعجب، ويغلب على الظن أنه إنما أخذه من قول أبي حيان في "الارتشاف": ((ولا يجوز تقديم شيء من معمول (أفعل) التعجب ولا على (ما)، وإن كان يجوز في نحوه من التركيب الذي ليس فيه تعجب))^(٥).

فهل يفهم من النصوص السابقة أن وجوب تقديم (ما) وعدم جواز تقديم شيء من جملتها عليها إنما لجريانها مجرى المثل وليس لشيء آخر؟!

وأما عدم التصرف فهو غير مفهوم، إلا إذا أريد به فعل التعجب، وليس مجال الحديث عنه هنا، بل الحديث عن (ما) التعجبية؛ وذلك أنه ليس في الأفعال ما يلزم تصدره سوى ما تقدم في حروف النفي.

والذي يبدو أن المانع من تقديم شيء من جملة (ما) التعجبية عليها، إنما هو كونها مما يلزم التصدر في الكلام؛ ذلك أن كونها مما يلزم الصدارة قد نص عليه صراحة غير واحد

(١) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/١٣٨-١٣٩.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٢.

(٣) منهج السالك لأبي حيان ص ٣٨٠.

(٤) همع الهوامع ٥/٦١.

(٥) الارتشاف ٣/٣٨.

من النحاة، وخاصة ممن علل بجريان جملة التعجب مجرى المثل، كابن عصفور. فقد قال في باب (كان) وأخواتها: ((وهذه الأفعال كلها داخلية على المبتدأ والخبر، فما كان مبتدأ كان اسماً لها، إلا اسم الشرط واسم الاستفهام و(كم) الخبرية، و(ما) التعجبية، و(أعين الله) في القسم.

وأما (ما) التعجبية واسم الشرط واسم الاستفهام و(كم) الخبرية فلها صدر الكلام^(١). ونص على ذلك أيضا الخصري - وهو ممن علل وجوب تقديم (ما) لجريان جملة التعجب مجرى المثل - قال في باب الإخبار بـ (الذي) معلقاً على قول ابن عقيل: ((ما يتمتع فيه الإخبار بـ (الذي) كأسماء الشرط): ((أي: و(كم) الخبرية، و(ما) التعجبية، وغير ذلك مما يلزم الصدر))^(٢).

ومن نص صراحة على لزوم (ما) التعجبية صدر الكلام الشيخ خالد في "شرح التصريح"، حيث ذكر في مواضع وجوب تقديم المبتدأ: أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير، إما بنفسه: بأن يكون له صدر الكلام، نحو: (ما أحسن زيدا)^(٣).

وقال بعده: (وحاصل ما أتى به [أي ابن هشام] في باب تقديم المبتدأ من أمثلة ما يستحق التصدير سبعة أضرب: (ما) التعجبية، و(من) الاستفهامية... الخ^(٤).

ولزوم (ما) التعجبية الصدارة هو الصحيح؛ ذلك أن التعجب معنى من المعاني كما تقدم، وباب من أبواب الكلام يغيّر معنى الكلام ويؤثر في مضمونه؛ فله الصدارة، شأنه شأن بقية ما له التصدر كما سبق.

وعليه فينبغي للنحاة أن يعللوا على عدم جواز تقديم شيء من جملة التعجب على (ما) التعجبية بلزومها صدر الكلام، وكذا على وجوب تقديمها في الابتداء.

وأتمس لهم العذر في ذلك؛ ذلك أنهم لعلهم أرادوا أن يعللوا بتعليل واحد يشمل جميع أركان الجملة التعجبية في منع التقديم والتأخير، فلم يجدوا إلا التعليل بجريان الجملة التعجبية مجرى الأمثال في عدم التغيير.

وهذا إن أريد فلا غبار عليه.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٨، ٣٧٩/١.

(٢) حاشية الخصري ١٣٣/٢.

(٣) التصريح على التوضيح ١٧٣/١.

(٤) التصريح على التوضيح ١٧٤/١.

ج - مسوغ الابتداء بـ (ما) التعجبية:

قال المرادي في "شرح الألفية": ((فإن قلت كيف ساغ الابتداء بـ (ما) التعجبية وهي نكرة لا مسوغ لها؟

قلت: سوغها قصد الإبهام، وقد ذكره في "التسهيل" من المسوغات))^(١).

وقال ابن الشجري: ((التعجب في الإبهام بمنزلة الشرط والاستفهام))^(٢).

وقال الشيخ خالد: (((ما) مبتدأ وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب))^(٣).

ولكن الأرجح عندي هو جعل مسوغ الابتداء بـ (ما) التعجبية كونها مما يلزم الصدر؛ ذلك أن لزوم الصدارة من مسوغات الابتداء بالنكرة، كما سيأتي إن شاء الله في (الأحكام العامة لما له الصدر)، وكما نص عليه النحاة^(٤).

وهو المفهوم من نصّ الشيخ خالد المتقدم آنفاً.



(١) شرح المرادي على الألفية ٥٥/٣.

(٢) أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢.

(٣) التصريح ١٧٣/١.

(٤) ينظر: المطالع السعيدة (شرح ألفية السيوطي) للسيوطي ٢١٤-٢١٦، همع الهوامع ٢٩/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٥/١، تعليق الفرائد للدماميني ٥٧/٣، المساعد ٢٢٠/١.

الفصل الثاني عشر

ضمير الشأن والقصة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

ماهيته وفائدته.

المبحث الثاني:

بعض أحكامه المتعلقة بموضوع البحث.

المبحث الثالث:

حكمه من حيث لزوم الصدارة.

(المبحث الأول)

ماهيته وفائدته

يسمى هذا الضمير بأربعة أسماء عند البصريين، وهي: ضمير الشأن، وضمير القصة، وضمير الأمر، وضمير الحديث^(١).

قال الأعلام: ((اعلم أن كل جملة فهي حديث وأمر وشأن، والعرب قد تقدم قبل الجملة ضمير الشأن ثم تأتي بالجملة، فتكون الجملة خير الأمر والشأن))^(٢).

والمشهور في تسميته اسمان وهما: ضمير الشأن، وضمير القصة، وهما واحد، وإنما يختلفان من جهة التذكير والتأنيث^(٣).

وضابط تذكيره وتأنيثه: أنه إن كان في الجملة المفسرة عمدة أنث، نحو: (هي هندُ قام أبوها)، وإلا ذكراً، أو تقول: إن كانت الجملة بعدهما المبينة لهما محتوية على مسند إليه مذكر فيذكر الضمير، وإن كان مؤنثاً فيؤنث الضمير، وهذا هو الأولى^(٤).

وعرفه أبو حيان في "شرح التسهيل" - ونقل هذا التعريف عنه السيوطي في "الهمع" - بأنه: ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية، دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه^(٥).

وقال الدسوقي: ((ضابط ضمير القصة والشأن: هو الضمير المبين بجملة عائد على متأخر لفظاً ورتبة))^(٦).

وتعريف أبي حيان أولى.

وهذا الضمير يسميه الكوفيون بالجهول؛ لأنه لا يُدرى عندهم ما يعود عليه، كذا قال أبو حيان، ونقله عنه السيوطي^(٧).

(١) تعليق الفرائد ٢/١٢٠، وينظر: المساعد ١/١١٤-١١٥.

(٢) النكت ١/٢٠٧، وينظر ابن يعيش ٣/١١٤.

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي ٢/١٣٤، ارتشاف الضرب ١/٤٨٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ١/٢٣٦، حاشية الدسوقي ٢/١٣٤.

(٥) التذييل ١/١٥٧/ب، وينظر: الهمع ١/٢٣٢.

(٦) حاشية الدسوقي ٢/١٣٤.

(٧) التذييل ١/١٥٧/ب، ينظر: الهمع ١/٢٣٢-٢٣٣.

والأولى أن يقال بأنه إنما سمي بالجهول؛ لأنه ضمير عائد إلى غير مذكور تقدم، والضمير إنما يكون معلوما إذا تقدمه مذكور^(١).
وتسمية البصريين أولى؛ لأنهم سموه بمعناه، والكوفيون إنما سموه باعتبار وصفه، كما نص على ذلك الدماميني، ورجحه ابن الحاجب^(٢).
ولا خلاف في أنه اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل، إلا ما ذهب إليه ابن الطراوة من إنكاره، وزعمه أنه حرف، ومال أبو حيان إلى موافقته^(٣)، وتكون الجملة بعده خبرا عنه^(٤).

فأدته:

قال ابن يعيش: ((اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيرا له))^(٥).
وقال في موضع آخر من "شرح المفصل": ((وإنما يفعلون ذلك عند تفخيم الأمر وتعظيمه، وأكثر ما يقع ذلك في الخطب والمواعظ؛ لما فيها من الوعد والوعيد))^(٦).
ذلك أن الإتيان به في أول الجملة دون أن يتقدم عليه مرجعه، من شأنه أن يجعل السامع متشوقاً لعقبى الكلام كيف يكون؟ فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن.
هذا ما ذكره الخطيب القزويني^(٧).
وهذا هو ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر: من أن الشيء إذا أُضمِر ثم فُسِّر، كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدم إضمار^(٨).

(١) ينظر: المصطلح النحوي للقوزي ص ١٨٠، مدرسة الكوفة للمخزومي ص ٣١١، ابن يعيش ١١٤/٣.

(٢) تعليق الفرائد ١٢٠/٢، ينظر: الإيضاح شرح المفصل ٤٧١/١.

(٣) ينظر: التذييل ١٥٧/١ ب، الارتشاف ٤٨٥/١-٤٨٦، الهمع ٢٣٢/١-٢٣٣.

(٤) الرضي ٢٧/٢، المصطلح النحوي ص ١٨٠.

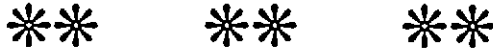
(٥) ابن يعيش ١١٤/٣.

(٦) ابن يعيش ١٠١/٧.

(٧) الإيضاح ١١٥/٢.

(٨) دلائل الإعجاز ص ١٠٢.

قال ابن الحاجب: ((وإنما وضعوه ليعظموا القصة المذكورة بعده؛ لأن الشيء إذا ذكر مبهما ثم فُسر كان أوقع في النفس من وقوعه مفسراً أولاً))^(١).
وهذا الضمير مخالف للقياس من عدة أوجه، من بينها: عوده على متأخر لفظاً ورتبة^(٢).



(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٧١-٤٧٢، وينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ص ٤٩٨.

(٢) ينظر: الأشباه ٢/٤٠٤-٤٠٦.

(المبحث الثاني)

بعض أحكامه المتعلقة بموضوع البحث

أولاً: لا يُعطف عليه، ولا يُؤكد، ولا يُبدل منه^(١).

وأما ما حكى الدسوقي عن الدماميني من إجازته كون ضمير الشأن منصوباً على أنه مفعول معه^(٢).

ففيه نظر؛ إذ أن المفعول معه لا يجوز أن يتقدم متصديراً في الكلام، بخلاف ضمير الشأن الذي له التصدر على الراجع، كما سيأتي.

وكذلك لا يتقدم خبره عليه، ولا جزء من خبره؛ لأن له الصدارة كما نص عليه الرضي وغيره^(٣).

وقال ابن مالك في "شرح التسهيل": ((ومما يمنع تقديم الخبر: كون المبتدأ ضمير الشأن، كقولك: (هو زيدٌ منطلقٌ)؛ لأنه لو قدم خبره عليه فقليل: (زيدٌ منطلقٌ هو) لم يعلم كونه ضمير الشأن، ولتوهم كونه مؤكداً للضمير المستكن))^(٤).

وكلام ابن مالك فيه نظر بينه الدماميني بقوله: ((ولا تطرد هذه العلة؛ لعدم دخول (هو أخوك زيدٌ)، وكذا كل ما كان الخبر فيه جامداً.

قلت: والعلة المطردة أن في تأخير ضمير الشأن إخراجاً له عما وُضع له من تعظيم الأمر وتفخيمه، بذكر الإبهام ثم التفسير، فمُنع تأخيره لذلك))^(٥).

وهو أيضاً يلزم صيغة الأفراد، أي: لا يشئ ولا يجمع.

قال ابن يعيش: ((ويُوحدون الضمير؛ لأنهم يريدون الأمر والحديث؛ لأن كل جملة

شأن وحديث))^(٦).

(١) ينظر: البصريات لأبي علي ٣٧١/١، الارتشاف لأبي حيان ٤٨٥/١.

(٢) حاشية الدسوقي ١٣٥/٢.

(٣) ينظر: الرضي ٩٨/١، التخمير ٢٠١/٢، همع الهوامع ٢٣٢/١-٢٣٣.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٩/١.

(٥) تعليق الفرائد ٦٦/٣-٦٧.

(٦) ابن يعيش ١١٤/٣.

ثانياً: لا يجوز أن يخبر عنه بـ (الذي):

قال ابن يعيش: ((فمن المواضع التي يمتنع الإخبار عن الاسم فيها: ضمير الشأن والحديث؛ لأن ضمير الشأن والحديث لا يكون إلا أولاً غير عائد على ظاهر، وإنما تفسره الجملة بعده، وأنت إذا أخبرت عنه أخرجته عن هذه الصفة؛ بأن يصير متأخراً يعود على ما قبله من الموصول غير مفسر بجملة، وهذا غير ما وضع له))^(١).

والعلة التي علل بها الجمهور لعدم جواز الإخبار عنه بـ (الذي) هي: كونه مما لزم صدر الكلام، فيمتنع الإخبار عنه، شأنه شأن بقية ما له الصدر^(٢).

قال ابن الحاجب: ((فلا يستقيم الإخبار عن ضمير الشأن؛ لاستحقاقه صدر الكلام، فلو ذهبت تخبر عنه لأخرته خبراً))^(٣).

وقال السيوطي: ((فلا يخبر عن واجب الصدارة: كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، و(كم) الخبرية، وضمير الشأن))^(٤).

وعلة من عارض في لزوم ضمير الشأن الصدارة؛ امتناع الإخبار عنه لما يلزم عليه من تقديم مفسره - الذي هو مرجعه - عليه، مع أنه يجب تأخيره عنه؛ إذ هو مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة^(٥)، ولو أخرته وأخبرت عنه لم يحصل الإبهام قبل التفسير، وهو الغرض من الإتيان بضمير الشأن^(٦).

ثالثاً: تدخله النواسخ وتعمل فيه:

قال ابن يعيش: ((ثم تدخله العوامل، فإن كان العامل ناصباً نحو: (إن) وأخواتها، و(ظننت) وأخواتها؛ كان الضمير منصوباً، وكانت علامته بارزة... والمنصوب يبرز لفظه ولا يستتر... فإذا دخلت (كان) عليه صار الضمير فاعلاً، واستتر؛ لأن الفاعل متى كان

(١) ابن يعيش ١٥٩/٣، وينظر: الرضي ٤٨/٢.

(٢) ينظر: لباب الإعراب للإسفرائيني ص ٢٦٣، التذليل والتكميل ٥/٢٢٣/أ، الارتشاف ٣/٢، شرح ابن الناظم ص ٧٢١، شرح المرادي ٤/٢٩٥، الأشموني ٤/٥٥، ابن عقيل (بحاشية الخصري) ١٣٣/٢.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥١٨، شرح الوافية لابن الحاجب ص ٢٩٠.

(٤) المطالع السعيدة (شرح ألفية السيوطي) ١/٢٣١.

(٥) حاشية الصبان ٤/٥٥.

(٦) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤٨/٢.

مضمرا واحدا لغائب لم تظهر له صورة، وتقع الجملة بعده للخبر وهي كالمفسرة لذلك الضمير^(١).

وقال في موضع آخر: ((ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو: (إن) وأخواتها، و(ظننت) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، وتعمل فيه هذه العوامل^(٢))). وكذلك تدخل عليه (كاد) وأخواتها، قال الحيدرة: ((ومن أحكام (كاد) وسائر أخواتها: أنها قد تضمن ضمير الشأن والقصة، تقول: (كاد هند تقوم)، أي: (كاد الشأن هند تقوم)^(٣))).

ولا يكون هذا الضمير مستكنا في بابي: (إن) و(ظن) كما كان في بابي: (كان) و(كاد)؛ لأنه - كما تقدم - في باب (إن) و(ظن) منصوب، وضمير المنصوب لا يكون مستكنا مطلقا، كما يكون ضمير المرفوع^(٤).

إلا أنه يجوز إضماره وحذفه في ضرورة الشعر، أنشد أبو علي في باب (إن) وأخواتها^(٥):

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَا نَ أَلْمَةُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ

والشاهد فيه: إضمار ضمير الشأن والقصة في (إن)، ثم حذف ذلك الضمير، فكأنه قال: (إنه من لام)، ولو لم يكن في (إن) ضمير لما جاز أن يكون (من) شرطا؛ لأن الشرط له صدر الكلام، فلو عمل فيه عامل خرج عن أن يكون متصلا، وصار حشوا، وإذا كان ذلك كذلك، بطل أن يكون شرطا^(٦).

قال الشيخ عبد القاهر: ((ومن خصائص (إن) أنك ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحسن واللفظ ما لا تراه إذا هي لم تدخل عليه، بل تراه لا يصلح حيث عمل إلا بها،

(١) ابن يعيش (بتصرف يسير) ١٠١/٧.

(٢) ابن يعيش ١١٤/٣، وينظر: معاني القرآن للفراء ٣٦١/١، ٢٢٨/٢.

(٣) كشف المشكل في النحو ص ٣٣٩.

(٤) ينظر: المقتصد ٤٢١/١، كشف المشكل في النحو للحيدرة ص ٤١٠.

(٥) البيت من الخفيف، وهو للأعشى، ينظر: ديوانه ص ٣٨٥، خزانة الأدب ٤٢٠/٥-٤٢٢، ٤٥٠/١٠، شرح أبيات سيويه ٨٦/٢.

(٦) ينظر: شواهد الإيضاح لابن بري ص ١١٤، شواهد الإيضاح للقيسي ١٣٨/١-١٤١، المقتصد شرح الإيضاح ٤٦٤/١-٤٦٥.

وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١) ((٢)).

مسألتان:

المسألة الأولى:

إذا قدرت ضمير الشأن اسما لهذه النواسخ، فإنه يشترط في الخبر أن يكون جملة خبرية مفسرة لضمير الشأن متأخرة عنه بتمامها^(٣).

ولا يجوز أن يكون الخبر مفردا، كما نص على ذلك ابن بابشاذ في "شرح المقدمة المحسبة"^(٤).

وقد جعله بعض الباحثين من مواضع زلل النحاة حيث قال: ((وهذا الضمير يكثر استعماله في بابي: (كان) و(إن) عندما لا نجد المعمول الأول لأحدهما، فنقدر ضمير شأن وقصة راجعا إلى متأخر، وهو الجملة بعده، وتكون هذه الجملة: المعمول الثاني للناسخ، بينما يكون المعمول الأول: هو ضمير الشأن.

هذا ملخص الدراسات النحوية التي قامت حول ضمير الشأن، ومن هنا يتضح لنا أنه كان مفتاحا في يد النحويين القدامى لحل كثير من المشاكل الناشئة عن نظرية العامل عندهم، فعندما يفتقدون المعمول الأول للناسخ فليس أسهل عندهم من تقدير ضمير الشأن أو القصة حتى تستقيم نظريتهم...))^(٥) الخ.

والذي جعلني أذكر رأيه - وإن كنت دائم الإعراض عن دعوات التحديث في النحو الغير المجدية على أرض الواقع - كون ضمير الشأن بحق مشكلة نحوية.

(١) يوسف: ٩.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣١٧.

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي ١٩٣/٢، حاشية الأمير ١٣٣/٢-١٣٤.

(٤) شرح المحسبة ٣٥٣/٢.

(٥) النواسخ الفعلية والحرفية، د. أحمد ياقوت (باختصار) ص ١٦٦-١٧١.

المسألة الثانية:

(كان) الشأنية - أي: (كان) الداخلة على ضمير الشأن - لا يجوز أن يتقدم خبرها عليها عند الجميع، خلافاً للسيرافي؛ لمكانة ضمير الشأن من طلب الصدارة، خلافاً لـ (كان) الناسخة غير المضمر فيها ضمير الشأن^(١)، وكذا الحكم في بقية أخواتها. وأما يوسف بن أبي سعيد السيرافي فإنه أجاز في قوله^(٢):

أَسْكْرَانُ كَانَ ابْنُ الْكَرَاعَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أُمَّ مُتْسَاكِرُ
أن يكون في (كان) ضمير الشأن^(٣).

رابعاً: يعلّق في باب (ظن):

قال ابن بابشاذ وهو يتحدث عن معلقات أفعال القلوب: ((فإن دخل عليها مانع: من حرف استفهام، أو (لام ابتداء)، بطل عملها لفظاً وثبت تقديراً. وكذلك لو دخل عليها: ضمير الشأن والقصة ارتفعت الجملة، فقلت: (قد علمته زيداً قائماً)، ولا يجوز: (قد علمته زيداً قائماً)، والهاء هاء الشأن))^(٤). وهو ما أشار ابن مالك في "شرحه لكافيته"^(٥).



(١) ينظر: الأشباه والنظائر ٤١٨/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق، ينظر: خزانة الأدب ٢٨٨/٩ - ٢٩١، لسان العرب ٣٧٣/٤.

(٣) ينظر: الارتشاف ٤٨٥/١ - ٤٨٦.

(٤) شرح المقدمة المحسنة ٣٥٦/٢.

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٥٨/٢.

(المبحث الثالث)

حكمه من حيث لزوم الصدارة

الحقيقة أن أمر ضمير الشأن من المشكلات النحوية، وخاصة من حيث لزوم الصدارة؛ إذ أن الجمهور نصوا على أنه مما له صدر الكلام، وأعطوه أحكام ما له الصدارة: من عدم جواز تقديم الخبر عليه إذا كان مبتدأ، وعدم جواز الإخبار به (الذي) عنه، والتعليق في باب (ظن)؛ شأنه شأن ما له المصدر، ذلك أن جميع المعلقات في باب (ظن) لها المصدر. ومع ذلك أدخلوا عليه العوامل الداخلة على المبتدأ وأعملوها فيه، مما يجعله في هذه الحالة خارجاً عن حكم ما له الصدارة، وهذا الذي جعل للعلماء في ضمير الشأن ثلاثة أقوال من حيث المصدر:

القول الأول: أن له صدر الكلام مطلقاً، وهو قول الجمهور، حيث أطلقوا القول بلزومه الصدر شأنه شأن بقية ما له الصدارة، ولم يضعوا لذلك قيداً.

وإذا عدوا الأشياء التي تلزم الصدارة عدوا ضمير الشأن من ضمنها^(١).

وقد استدرك الشيخ خالد على ابن هشام - في عدم ما يستحق التصدير فيجب تقديم المبتدأ فيه - : ضمير الشأن؛ لأنه يلزم صدر الكلام، كما نص على ذلك في "التصريح"^(٢).

القول الثاني: أنه مما يلزم صدر الكلام، إلا حين دخول العوامل الناسخة عليه؛ فإنه يفارق لزوم التصدير، كما ذكر ذلك الشيخ يس نقلًا عن الدنوشي^(٣).

القول الثالث: أنه ليس من لازم الصدارة، وهو مذهب أبي حيان وتبعه الصبان والشيخ يس.

قال أبو حيان في "شرح الألفية": ((لا يقال ضمير الشأن لازم الصدر؛ لجواز دخول النواسخ عليه)).

(١) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥١٨، شرح الوافية لابن الحاجب ص ٢٩٠، لباب الإعراب للإسفرائيني ص ٢٦٣، التخمير ٢/٢٠١، المرادي على الألفية ٤/٢٩٥، الأشموني ٤/٥٥، حاشية الحضري ١/١٠٢.

(٢) التصريح ١/١٧٤.

(٣) حاشية يس ١/١٨٣.

وقال الصبان: ((في جعله [أي ضمير الشأن] من لازم الصدر نظر؛ لأنه يقتضي أن العوامل لا تتقدم عليه.

وقد قالوا في قوله: ((إذا مت كان الناس صنفان))، أن اسم كان ضمير الشأن، وفي قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(١)، أن اسم (إن) ضمير الشأن^(٢). وهو ما صححه الشيخ يس^(٣).

إلا أن أصحاب هذا القول وهما أبو حيان والصبان ومن تبعهما، وقعا في التناقض؛ فهما في باب الإخبار نصا على أنه مما يلزم الصدر، خلاف مذهبهم هنا.

قال أبو حيان في "باب الإخبار بـ (الذي)" - وقد ذكره في "التذيل" و"الارتشاف" -: ((ولا يكون ذلك فيما يلزم الصدر: كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و(كم) الخبرية، وضمير الشأن))^(٤).

وهو ما وقع فيه الصبان، إلا أنه نص على لزوم الصدارة في مسألة "وجوب تقديم المبتدأ" معلقا على قول الأشموني (لمبتدأ لازم الصدر)، قال الصبان: ((ومنه ضمير الشأن))^(٥).

القول الراجح:

الذي يرجح عندي هو قول الجمهور: أنه مما يلزم صدر الكلام، وله حكم التصدر مطلقا، للأسباب التالية:

أولا: جعله من المعلقات في باب (ظن)، وجميع المعلقات - كما سيأتي إن شاء الله في مسألة التعليق - لها صدر الكلام؛ لأن أفعال القلوب إنما علقت لحيء ما له صدر الكلام بينها وبين معمولاتها.

ثانيا: عدم جواز تقديم الخبر عليه إذا كان مبتدأ، وامتناع الإخبار بـ (الذي) عنه، حتى لا يفوت تصدرة.

(١) يونس: ١٠.

(٢) حاشية الصبان ٥٥/٤.

(٣) حاشية يس على التصريح ٢٦٥/٢.

(٤) التذيل والتكميل ٤/٢٢٣/أ، الارتشاف ٣/٢.

(٥) حاشية الصبان ٢١١/١.

وأما ما علل به الصبان - وهو ممن نازع في لزوم الصدر - على عدم جواز الإخبار بـ (الذي) عنه، ففيه نظر؛ إذ أن لزوم تقديمه على مفسره لغرض الإبهام قبل التفسير، هو الذي أوجب له صدر الكلام، وليس هذا التعليل كما فهم الصبان منازعا في إثبات الصدر له، بل على العكس هذا هو الذي أثبت له الصدر، كما أشار إلى ذلك الرضي^(١).

ثالثا: دخول العوامل الداخلة على المتبدأ عليه، وإن كان مُشكلا في عده مما لزم التصدر، إلا أنه في حكم المتصدر؛ بدليل اشتراط كون خبره جملة متأخرة بتمامها عنه - كما تقدم - وهو له التصدر عليها، فصارت هذه العوامل في الظاهر كأنها لم تعمل شيئا في الخبر، وإن كانت في التقدير عاملة، كما أشار إلى ذلك ابن بابشاذ^(٢).

وهذا هو ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر بقوله: ((اعلم أن ضمير القصة لا يقع إلا في الابتداء الخالص... أو ما كان في حكم الابتداء، نحو: باب (كان))^(٣).

مسألة:

قال الخضري في "حاشيته على ابن عقيل": ((ومن لازم الصدر: ضمير الشأن، ونحوه من كل ما أُخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى، كـ (نطقي الله حسي)، كما في "التسهيل")^(٤).

وهذا هو ما ذكره ابن مالك حيث قال: ((وفي حكم ضمير الشأن قول القائل: (كلامي زيدٌ منطلقٌ)، فإن تأخير (كلامي) وتقديم (زيدٌ منطلقٌ) ممتنع؛ لأن سامع قولك: (زيدٌ منطلقٌ) قد علم أنه كلامك، فينزل قولك: (كلامي) بعد ذلك منزلة قولك: (كلامي هو كلامي)، ولا فائدة في ذلك))^(٥).

وقوله: ((وفي حكم ضمير الشأن) أي: من حيث لزوم الصدر، وهو ما نص عليه الخضري سابقاً، وهو حكم مسلم، له نظائر كما سبق؛ لأن الحمل على لازم الصدر لاستحقاق التصدر ثابتٌ، كما هو مقرر في غير ما موضع من هذا البحث.

(١) ينظر: الرضي ٢٧/٢.

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٢١٨/١.

(٣) المتقصد شرح الإيضاح ١١٥٥/٢-١١٥٦.

(٤) حاشية الخضري على ابن عقيل ١٠٢/١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٩/١.

الفصل الثالث عشر

الحروف التي يتلقى بها القسم

وما يتفرع عن ذلك

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول:

(لام) القسم.

المبحث الثاني:

(إن) و(أن).

المبحث الثالث:

(لام) التعليل.

المبحث الرابع:

(ما) و(إن) النافيتان.

المبحث الخامس:

(لا) النافية.

المبحث السادس:

(لن) و (لم) النافيتان.

المبحث السابع:

(بل)

المبحث الثامن:

هل كل ما يتلقى به القسم له التصدر؟

المبحث التاسع:

أحرف القسم، وهل هي من لازم الصدر؟

المبحث العاشر:

(أيمن الله) في القسم، وهل هي من لازم الصدر؟

الحروف التي يتلقى بها القسم

نص ابن هشام على أن الحروف التي يتلقى بها القسم، أي: التي يُصدَّرُ بها جواب القسم، أنها مما يلزم صدر الكلام.

قال ابن هشام في "المغني": ((الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر))^(١).

والمشهور عند النحاة أن القسم يتلقى بها أربعة أحرف: ((اثنان حال الإثبات، وهما:

(اللام) و(إن)، واثنان حال النفي، وهما: (ما) و(لا))^(٢).

قال ابن خالويه: ((وأجوبة القسم أربعة: (إن) و(ما) و(اللام) و(لا)، فحرفان يوجبان،

وهما: (إن) و(اللام)، وحرفان ينفيان وهما: (ما) و(لا))^(٣).

وزاد بعضهم: (لام) كي^(٤).

وبعضهم: (أن) المفتوحة^(٥).

وزاد ابن مالك: (إن)، و(لن) و(لم) من حروف النفي^(٦).

وهذا مخصوص - كما قال ابن الحاجب - بالقسم لغير الاستعطاف وهو الشائع

الكثير^(٧).

وسأدرس كل ذلك بشيء من التفصيل مفرداً كل حرف من هذه الحروف بمبحث.

(١) المغني ١/٢٤٥.

(٢) ينظر: ابن يعيش ٩/٩٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٦، المقتصد شرح الإيضاح للشيخ عبد القاهر

٢/٨٦٥، التخمير ٤/٢٥٢، كشف المشكل في النحو للحيدرة ص ٥٧٩-٥٨٠، همع الهوامع

٤/٢٤٢-٢٤٣.

(٣) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٤١.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٦/٢٣٢، تفسير القرطبي ١٦/٢٦٢، خزنة الأدب للبغدادي ٤/٥٨١.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٢/٣٢٥.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٠٦-٢٠٧.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٣٢٤-٣٢٥.

(المبحث الأول)

(اللام) في جواب القسم

وهي المشهورة بـ (لام) القسم، وهي: (اللام) الداخلة على الجملة المثبتة التي هي المقسم عليها^(١).

وهذه (اللام) أصلها: (لام الابتداء) المفيدة للتأكيد، كما نص على ذلك الرضي^(٢). وليست العكس، كما ذهب إليه الكوفيون، وقد تقدم في (لام الابتداء). قال ابن يعيش: ((وإنما قلنا أصلها الابتداء؛ لأنها قد تتعرى من معنى الجواب، وتخلص للابتداء، ولا تتعرى من الابتداء))^(٣).

وكون أصلها (لام الابتداء) لا ينفي أنها أصبحت (لاماً) مستقلة تعرف بـ (لام القسم)، كما أشار إلى ذلك الشيخ عبد القاهر^(٤)، وهو الراجح، خلافاً لما ذهب إليه ابن عصفور من كونها داخلة في (لام الابتداء)^(٥).

و (لام القسم) هي مثل (لام الابتداء) في استحقاق التصدر، كما نص على ذلك جمهور النحاة^(٦).

ولهذا قال ابن الأنباري: ((حكم (لام القسم) في كل موضع أن لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولا ما بعدها فيما قبلها))^(٧).

وقال السمين الحلبي: ((قول الجمهور: أن ما بعد (لام القسم) لا يعمل فيما قبلها))^(٨).

(١) ينظر: شرح الفريد لعصام الدين ص ٤٩٨.

(٢) شرح الرضي ٣٣٨/٢.

(٣) ابن يعيش ٢١/٩.

(٤) المقتصد شرح الإيضاح ١١٩/١.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٤٦١/١.

(٦) ينظر: المقتضب ٢٩٧/٣، المقرب لابن عصفور ٨٨/١، البحر المحيط ٢٧٨/٤، التصريح للشيخ خالد ٣٨٣/١.

(٧) الإنصاف ٣٩٩/١.

(٨) الدر المصون ٢٤٥/٣.

وخالف في هذا ابن مالك في "شرح التسهيل" حيث قال: ((إن تعلق بجواب القسم جار ومجرور أو ظرف جاز تقديمه عليه، كقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِيبَنَّا نَادِمِينَ﴾^(١)، وكقول الشاعر^(٢):

رَضِيْعِي لِبَانِ تَدِيٍّ أُمِّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمِ دَا حِ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ

وإن تعلق به مفعول لم يجز تقديمه^(٣).

حيث جعل التقديم على (لام القسم) وغيرها مما يتلقى به القسم جائزا من باب الاتساع بالظرف والجار، وليس مطلقا؛ لكان هذه الأحرف من لزوم الصدر. وذكر ابن عقيل أن المغاربة نصوا على المنع مطلقا في الميثب والمنفي بها، وإن اختلفوا في المنفي بـ (لا)، وصححو المنع مطلقا^(٤).

ومراده بالمثبت: جواب القسم حال إيجابه، وهو المتلقى بهذه (اللام)، أو بـ (إن).

وسياتي الحديث عن البيت في المبحث الخامس من هذا الفصل.

وعليه فاستشهاده بالآية على جواز تقديم الجار على جواب القسم مؤول عند النحاة. قال أبو حيان في "البحر": ((و(اللام) في: (ليصبحن) (لام القسم)، و(عما قليل) متعلق بما بعد (اللام)، إما بـ (يصبحن) وإما بـ (نادمين)، و(لا) جاز ذلك؛ لأنه جار ومجرور، ويتسامح في المجرورات والظروف ما لا يتسامح في غيرها.

ألا ترى أنه لو كان مفعولا به لم يجز تقديمه، لو قلت: (لأضربن زيدا) لم يجز: (زيدا لأضربن)، وهذا الذي قررناه من أن (عما قليل) يتعلق بما بعد (لام القسم) هو قول بعض أصحابنا، وجهورهم على أن (لام القسم) لا يتقدم شيء من معمولات ما بعده عليها، سواء كان ظرفا أو مجرورا أو غيرها، فعلى قول هؤلاء يكون (عما قليل) يتعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله، تقديره: (عما قليل تنصر)؛ لأن قبله ﴿قَالَ رَبِّ انصُرْنِي﴾^(٥) ((^(٦))).

(١) المؤمنون: ٤٠.

(٢) تقدم تخريجه ص (١٨٦).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢١٨-٢١٩.

(٤) المساعد لابن عقيل ٢/٣٢٦-٣٢٧.

(٥) المؤمنون: ٣٩.

(٦) البحر المحيط (طبعة دار الكتب العلمية) ٦/٣٧٥.

قال أبو حيان: ((وأطلق ابن مالك الجواز...، ونصوص أصحابنا على أنه لا يجوز أن يتقدم ما بعد (اللام) عليها مطلقاً))^(١).

وحكى ابن عقيل نقلاً عن "البسيط" أن هذه (اللام) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وأجازه الفراء وأبو عبيدة^(٢).

قال أبو حيان في "البحر": ((وذهب الفراء وأبو عبيدة إلى جواز تقديم معمول ما بعد هذه (اللام) عليها مطلقاً))^(٣).

قلت: وعليه يحمل قول ابن مالك.

وأما من جعل (لام القسم) لا تعلق في باب (ظن) فليس منه؛ لما سيأتي.

قال الدماميني: ((وفي "الغرة": أن (لام القسم) لا تعلق))^(٤).

وهذا ما رجحه بقوله: ((إذا تقدم على (إن) فعل يعلق، فإنه يعلق مع (لام الابتداء) دون (لام القسم))^(٥).

وقد عد بعض النحاة (لام القسم) من المعلقات، ومن بينهم ابن مالك^(٦)، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً إن شاء الله في مسألة التعليق.

وعلى عدّ (لام القسم) من المعلقات، لا إشكال في أنها مما يلزم الصدر؛ ذلك أن المعلقات في باب (ظن) كلها مما يلزم الصدرة، كما سيأتي إن شاء الله.

وأما على القول بأن (لام القسم) لا تعلق، فينشأ عنه إشكال في عدها من لازم الصدر.

إلا أن هذا الإشكال دفعه أبو حيان بقوله - وهو يعدد المعلقات في باب (ظن):

((أو دخل على الجملة (لام القسم)... هكذا قال بعضهم، وأكثر أصحابنا لم يذكروا

(لام القسم) في أسباب التعليق، وهو الصحيح؛ وذلك أن الجملة المعلق عنها الفعل

(١) ارتشاف الضرب ٤٩٢/٢.

(٢) المساعد ٣٢٧/٢.

(٣) البحر المحيط (طبعة دار الكتب العلمية) ٣٧٥/٦.

(٤) تعليق الفرائد ١٧٠/٤.

(٥) ينظر: تعليق الفرائد ٤٨/٤-٥١.

(٦) ينظر: الأصول لابن السراج ٢١٨/١، شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢، شرح المرادي على الألفية

٣٨٣/١-٣٨٤.

لها موضع من الإعراب، والجملة التي تقع جواباً للقسم لا موضع لها من الأعراب، فتدافعا^(١).

والذي يتلخص في حكم (لام القسم) من حيث التصدر ثلاثة أقوال:

الأول: أنها يلزم صدر الكلام مطلقاً عند الجمهور.

الثاني: أنها ليست مما له الصدر، وعليه الفراء وأبو عبيدة، كما نقل ذلك عنهما

سابقاً.

الثالث: أنها يلزم صدر الكلام غالباً، وعليه ابن مالك.

ويفهم لزومها الصدر عنده: من عدّها من المعلقات في باب (ظن).

وكون تصدّرها غالباً يفهم: من جواز تقديم الظرف والجار والمجرور عليها اتساعاً دون

غيره؛ ذلك أن تقديم الظرف والجار والمجرور اتساعاً دون تقييده بضرورة الشعر مما يفيت

التصدر، كما هو مبين في موضعه.

ومذهب ابن مالك فيه نظر؛ لما سيأتي في المبحث الخامس.

والراجع هو القول الأول؛ للآتي:

أولاً: من جعلها (لام الابتداء) وليست قسيمة لها، فلا إشكال في عدّها مما لزم الصدارة.

وأما من جعلها قسماً مفرداً، وهو الراجع، فإنها تلزم التصدر؛ حملاً على حكم أختها

(لام الابتداء)، من حيث لزوم (لام الابتداء) الصدر إجماعاً، لموافقتهما لـ (لام الابتداء) لفظاً

ومعنى.

ثانياً: كونها لا تعلق في باب (ظن) إنما هو لعدم اجتماعها أصلاً مع أفعال القلوب، كما

أشار إلى ذلك أبو حيان سابقاً.

وعند من يتصور اجتماعهن فإنها من المعلقات عندهم، كما أشار إلى ذلك الميرد^(٢).

ثالثاً: ومما يقوي حكم تصدّرها عند الجمهور، كونها مما يتلقى بها القسم.

قال ابن هشام: ((الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر))^(٣).

(١) منهج السالك لأبي حيان ص ٩٢، وينظر: التذييل والتكميل ٢/٩٥/ب.

(٢) المقتضب ٣/٢٩٧.

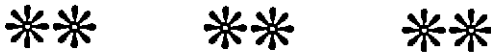
(٣) المعنى ١/٢٤٥.

وقال ابن يعيش: ((وإنما وجبت هذه الحروف أن تقع جواباً للقسم؛ لأنها يُستأنف بها الكلام، ولذلك لم تقع (الفاء) جواباً للقسم؛ لأنه لا يستأنف الكلام بها))^(١).
وذلك أن جملة جواب القسم جملة مستقلة مقطوعة مما تليها؛ فلهذا تصدرت بلازم الصدر.

والأولى أن تجعل (لام القسم) مما له الصدارة؛ حملاً على أخواتها اللواتي يتلقى بهن جواب القسم، وخاصة (إن) التي لها الصدارة إجماعاً كما تقدم؛ لمشابتها لها في المعنى، وفي تصدر جواب القسم المثبت^(٢).
وإنما أُجيب القسم بـ (اللام) وبـ (إن)؛ لأنهما مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم، كما نص على ذلك الرضي وغيره^(٣).

فرع:

ذهب الخققون من النحاة إلى أن (اللام) الواقعة في جواب (لو) و(لولا) هي: (لام جواب القسم)، فقولك: (لو جئتني لأكرمك)، تقديره: (والله لو جئتني لأكرمك) خلافاً لمن جعلها قسماً قائماً بذاته، كما نص على ذلك ابن يعيش^(٤).



(١) ابن يعيش ٩٦/٩.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٣٣٨/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٣٣٨/٢، حاشية الأمير على المغني ٣٥/١.

(٤) ابن يعيش ٢٢/٩، وينظر: التذييل والتكميل ٤/٥٥/أ، إعراب الجمل ص ٩٥.

(المبحث الثاني)

(إن) و(أن)

أولاً: (إن) - مكسورة الهمزة -:

يصدر جواب القسم إذا كان جملة اسمية مثبتة بـ (إن) - مشددة كانت أو مخففة -، نحو: (والله إن زيدا قائمٌ)، كما نص على ذلك الرضي وغيره^(١).
 و(إن) هذه هي: الناسخة المفيدة للتأكيد، وكونها مما يتلقى بها القسم لم يقع فيه خلاف. وذهب بعض النحويين إلى أنه لا يتلقى القسم بـ (إن) إلا إذا كان في خبرها (اللام)، كما نص على ذلك أبو حيان في "شرح التسهيل"^(٢). وهو غير معتبر عند النحاة؛ بدليل عدم التقييد. وقد تقدم الحديث عنها مفصلاً، وعن حكمها من حيث لزوم الصدر إجماعاً - وسواء أكانت مشددة أم مخففة - فلا داعي لإعادته هنا.
 وهل يفهم من إطلاق جواز التقديم للظرف أو الجار والمجرور على جواب القسم، الذي أطلقه ابن مالك في "شرح التسهيل": جواز التقديم على (إن) إذا وقعت صدراً لجملة القسم؟ يفهم ذلك من تعميمه، وإن لم يستشهد إلا على التقديم على (لام القسم)، وقد تقدم الحديث عن ذلك، أو على (لا) النافية إذا وقعت في جواب قسم، وسيأتي الحديث عنها في المبحث الخامس.

قال أبو حيان في "الارتشاف": ((جواب القسم إن كان بـ (ما) أو بـ (إن) أو بـ (اللام)، فلا يجوز أن يتقدم معمولٌ لما بعدها عليها، وأطلق ابن مالك الجواز فقال: ... [وحكى كلامه في "شرح التسهيل"] ((^(٣).

قلت: وما ذهب إليه ابن مالك فيه نظر؛ لما يأتي:

أولاً: يلزم منه فوات الصدارة لحرف مجمع على صدارته، وهو (إن).

(١) ينظر: شرح الرضي ٣٣٨/٢ - ٣٤٠، إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٤١، ابن يعيش: ٩٦/٩،

الأساليب الإنشائية لعبد السلام هارون ص ١٦٨.

(٢) التذييل والتكميل ٥٤/٤ ب.

(٣) ارتشاف الضرب ٤٩٢/٢.

ثانياً: الأمر يحتاج إلى سماع، وهو لم يجد سماعاً، وإلا لاستشهد به، والقياس في هذه المسألة ممنوع وفساد؛ لما يلزم منه مخالفة ما قرره النحاة في أصولهم.

وقد يقال إنه قصر التعميم على: (لام القسم)، و(لا) النافية في جواب القسم؛ بدليل قوله في "شرح التسهيل" في الحديث عن تصدير جملة القسم بحروف النفي (ما) و(إن) و(لا)، - وسيأتي في المبحث الرابع - ((فلذلك لم يُنف جواب القسم دون ندور بغير الثلاثة التي لا تختص، إلا أن المنفي بها في القسم لا يتغير عما كان دون قسم))^(١).
وعليه فلا إشكال في مسألة (إن):

ثانياً: (أن) - مفتوحة الهمزة -:

نسب الرضي إلى المبرد والكوفيين أن (أن) - مفتوحة الهمزة - قد يتلقى بها القسم، حيث قال: ((وقد تفتح (أن) في جواب القسم: عند المبرد والكوفيين))^(٢).

وهذا ضعيف من حيث النسبة، ومن حيث الصنعة النحوية؛

ذلك أن نسبته للمبرد مخالفة لما نص عليه المبرد في "المقتضب"^(٣).

وقد جعل الشيخ عزيمة هذه المسألة من المسائل التي نُسبت إلى المبرد وفي "المقتضب"

ما يخالفها، حيث أثبتها في فهرس "المقتضب": في (المسألة الثالثة والخمسين)^(٤).

وأما نسبته للكوفيين فلم أجدها عند غيره، ومذهب الكوفيين فيه من التساهل ما فيه.

وأما ضعفه من حيث الصنعة النحوية؛ فهو مخالف لسنن كون ما يتلقى به القسم مما له

التصدر غالباً؛ ذلك أن (أن) - مفتوحة الهمزة - إضافة إلى أنها ليست مما يلزم الصدارة،

لا يجوز تصدرها أول الكلام بحال، كما سبقت الإشارة إليه.

وعليه فلا يجوز أن يتلقى بها القسم مثل (الفاء) الرابطة لجواب الشرط - التي لا يجوز

أن تصدر الكلام - كما نص ذلك ابن يعيش بقوله: ((للإيجاب حرفان، وهما: (اللام)

و(إن)، وجعل للنفي حرفان، وهما: (ما) و(لا)، وإنما وجب لهذه الحروف أن تقع جواباً

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٦/٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٢٣٥/٢.

(٣) ينظر: المقتضب ١٠٧/٤.

(٤) ينظر: فهرس المقتضب ٢٢٥/٤.

للقسم؛ لأنها يُستأنف بها الكلام؛ ولذلك لم تقع (الفاء) جواباً للقسم؛ لأنه لا يستأنف الكلام بها^(١).

وذلك لأنه، كما نص عليه ابن عصفور بقوله: ((جواب القسم هو جملة، وتتعاقب فيه الجملة الفعلية والاسمية، فينبغي أن تكون (إن) فيه مكسورة، كما تكون إذا وقعت صدر الكلام، وعلى ذلك السماع، قال تعالى: ﴿يَسْ. وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ. إِنَّكَ لِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٢)، والذي فتحها توهم، وهو فاسد؛ لما ذكرنا من أن الجواب بمنزلة الجملة المستأنفة، ولولا ذلك لما ساغ دخول (لام الابتداء) في الجواب نحو قولهم: (والله لزيد قائم)^(٣) هـ.



(١) ابن يعيش ٩/٩٦.

(٢) يس: ١-٣.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦١.

(المبحث الثالث)

(لام) التعليل

أجاز الأخفش^(١)، وأبو البركات بن الأنباري^(٢)، وأبو علي الفارسي^(٣): أن تكون (لام كي) مما يتلقى به القسم، وقد نسب القرطبي هذا القول إلى أبي حاتم السجستاني؛ إذ جعل (اللام) من قوله تعالى: ﴿لِيَعْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ...﴾^(٤) مما يتلقى به القسم^(٥). ورد ما في الآية بأن (لام القسم) لا تكسر ولا ينصب بها.. وهذا القول ليس بشيء، كما نص على ذلك أبو حيان^(٦).

وحكي عن أبي علي الفارسي أنه رجع عن هذا القول^(٧). قال في "شرح التسهيل": ((وزعم الأخفش أن القسم يجوز أن يتلقى به (لام كي)، وجعل منه قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ...﴾^(٨)، وقوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾^(٩)، والمعنى عنده: (ليرضنكم)، و(لتصغن)، واختلف قول أبي علي، فأجاز في ذلك في "العسكريات"، ورجع عن ذلك في "البصريات" و"التذكرة"^(١٠).

قال في "البحر" [في الآية الأولى]: ((واللام في (ليرضوكم): (لام كي)، وأخطأ من ذهب إلى أنها جواب القسم)^(١١).

(١) ينظر: البحر المحيط ٢٣٢/٦، البيان في إعراب القرآن ٨٨٧/٢.

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٣٩٩/٢.

(٣) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي ٥٨١/٤.

(٤) الفتح: ٢.

(٥) ينظر: تفسير القرطبي ٢٦٢/١٦.

(٦) البحر المحيط (طبعة دار الكتب العلمية) ٩٠/٨.

(٧) ينظر: خزانة الأدب ٥٨١/٤.

(٨) التوبة: ٦٢.

(٩) الأنعام: ١١٣.

(١٠) التذيل والتكميل ٥٣/٤ ب.

(١١) البحر المحيط (طبعة دار الكتب العلمية) ٦٥/٥.

وقال في "البحر" [في الآية الثانية]: ((وذهب الأخفش إلى أن (لام) (ولتصغى) هي (لام كي)، وهي: جواب لقسم محذوف، تقديره: (والله لتصغى)، موضع (لتصغين)، فصار جواب القسم من قبيل المفرد، واستدل على ذلك بقول الشاعر^(١):

إِذَا قُلْتُ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً لِيُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا

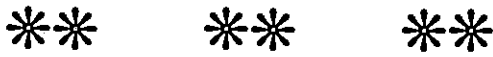
والرد عليه مذكور في كتب النحو^(٢) هـ.

وينشأ عن هذا القول الاعتراض الناشئ عن القول بتلقي القسم بـ (أن) - مفتوحة الهمزة - وقد تقدم.

ذلك أن (لام كي) ليست مما له الصدارة، بل لا يجوز أن تقع صدرأ في الكلام.

قال ابن عصفور: ((و (لام كي) لا تقع إلا بعد تقدم كلام، تقول: (جئت لتضرب))^(٣).

وعليه فهذا القول ظاهر الضعف والفساد.



(١) البيت من الطويل، وهو لحريث بن عناب، ينظر: خزانة الأدب ١١/٤٣٤، ٤٤٣، الدرر ٤/٢١٧، مجالس نعلب ص ٦٠٦.

(٢) البحر المحيظ (طبعة دار الكتب العلمية) ٤/٢١١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣١.

(المبحث الرابع) (ما) و (إن) النافيتان

أولاً: (ما) النافية:

(ما) النافية مما يتلقى به القسم حال كونه منفياً اتفاقاً، وهي من ضمن الحروف الأربعة التي يتلقى بها القسم اتفاقاً، كما سبق بيانه^(١).
و(ما) النافية يتلقى بها القسم سواء أكانت حجازية أم تميمية، أي: سواء أكانت عاملة عند أهل الحجاز أم مهملة عند التميميين، كما نص على ذلك الرضي^(٢).
وقد تقدم حكمها من حيث لزوم التصدر وعدمه، في حروف النفي.
قال أبو حيان: ((وجواب القسم إن كان بـ (ما) أو بـ (إن) أو بـ (اللام) داخلة على جملة اسمية، فلا يجوز أن يتقدم معمول لما بعدها عليها... وأطلق ابن مالك الجواز))^(٣).
وينشأ عن ذلك ما قيل في (إن) - مكسورة الهمزة - إلا أن تصدُر (إن) أمر مجمع عليه، وتصدر (ما) فيه الخلاف، كما تقدم.
وهذا الخلاف لا يؤثر في هذه المسألة؛ ذلك أن (ما) النافية مما يلزم صدر الكلام عند ابن مالك، شأنها شأن (إن) تماماً من حيث لزوم الصدر.

ثانياً: (إن) النافية:

وتلقى القسم بـ (إن) النافية ذكره بعض النحاة، كالرضي وابن مالك^(٤).
وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَلَيْتَ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ...﴾^{(٥)(٦)}.

(١) ينظر: المقتضب ٣٣٤/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٦/١، إعراب ثلاثين سورة ص ٤١، المقتصد

شرح الإيضاح ٨٦٥/٢، همع الهوامع ٢٤٢/٤-٢٤٣.

(٢) شرح الرضي ٣٣٨/٢.

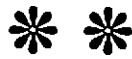
(٣) ارتشاف الضرب ٤٩٢/٢.

(٤) ينظر: الرضي ٣٣٨/٢-٣٤٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٦/٣.

(٥) فاطر: ٤١.

(٦) ينظر: شفاء العليل في شرح التسهيل للسلسلي ٦٩٠/٢-٦٩١.

ولم يذكره الجمهور من النحاة، كما سبق بيانه، من قصرهم ما يتلقى به القسم على أربعة أحرف، وهي: (اللام) و(إن) و(ما) و(لا).
وتلقى القسم بـ (إن) النافية لا يبعد؛ ذلك أن حكمها من حيث التعليق في باب (ظن) ولزوم الصدر حكم (ما)، كما سبق بيانه في **حروف النفي**.
ولهذا قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((والنظر يقتضي أن ينفي بـ (إن)، فيقول: (والله إن زيد قائم))^(١).
والكلام في (إن) النافية كسابقتهما (ما) النافية.



(١) التذييل والتكميل ٤/٥٥/ب.

(المبحث الخامس)

(لا) النافية

تقع (لا) النافية صدرًا لجواب القسم اتفاقاً، كما سبقت الإشارة إليه. قال ابن مالك في "شرح الكافية": ((لا ينفي [أي جواب القسم] إلا بـ (ما) أو (إن) أو (لا)، ولا فرق في ذلك بين الجملة الاسمية أو الفعلية))^(١). وهذا خلافاً لما قرره الشيخ عزيمة في كتابه القيم "دراسات لأسلوب القرآن الكريم"، نقلاً عن الزمخشري في "الكشاف" وأبي حيان في "البحر المحيط": من أن الجملة المنفية في جواب القسم إذا كانت اسمية فلا تنفي إلا بـ (ما) النافية وحدها، ولا تنفي بـ (لا) إلا الجملة المصدرية بمضارع كثير، وبماض في معناه قليلاً^(٢). وهو ما أشار إليه أبو حيان في: "التذيل" و"الارتشاف"^(٣). وما ذهب إليه ابن مالك هو الأصح عندي؛ ذلك أنه قال في "شرح التسهيل": ((ونبهت بقولي: [وبالنفي بـ (ما) و(لا) و(إن)] على النواحي المخصوصة بجواب القسم، وهي الثلاثة التي لا تختص بفعل ولا اسم، وهي: (ما) و(لا) و(إن)، بخلاف (لن) و(لم) و(لما)؛ فإنها مخصوصة بالفعل، فأرادوا أن يكون ما ينفي به الجواب مما لا يمتنع دخوله على الاسم؛ لأن ما لا يمتنع دخوله على الاسم يجوز دخوله على الفعل، والجواب قد يصدر بكل واحد منهما؛ فلذلك لم يتلق جواب القسم دون دور بغير الثلاثة التي لا تختص، إلا أن المنفي بها في القسم لا يتغير عما كان دون قسم))^(٤). وفي حكم (لا) النافية إذا وقعت صدرًا لجواب القسم ثلاثة أقوال، من حيث لزوم الصدارة: الأول: أنها لها الصدارة مطلقاً، وعليه الجمهور. الثاني: أنها لها الصدارة غالباً، إلا إذا تقدم عليها الظرف أو الجار والمجرور؛ فيجوز فوات صدارتها حينئذ، وعليه ابن مالك، كما تقدم.

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٤٣/٢، وينظر: مع الفواع ٢٤٣/٤.

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (لعزيمة) ٥٥/٢، ٥٥٣/١٠.

(٣) ينظر: التذيل والتكميل ٥٥/٤ ب، الارتشاف ٤٩٢/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٦/٣.

الثالث: أنها ليست مما يلزم الصدارة مطلقاً.

قال أبو حيان: ((وجواب القسم إن كان بـ (ما) أو بـ (إن) أو بـ (اللام) داخله على جملة اسمية فلا يجوز أن يتقدم معمولٌ لما بعدها عليها، أو بـ (لا) داخله على المضارع، ففي جواز التقديم خلاف: منهم من أجاز تقديم معمول مطلقاً، من ظرف أو مجرور أو مفعول، على (لا)، ومنهم من منع ذلك مطلقاً، وهو الصحيح))^(١).

وكونها لها الصدارة في جواب القسم مطلقاً، هو الذي صححه جمهور النحاة^(٢).
قال ابن هشام: ((وأما قول سيويه في قوله^(٣):

آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

إن أصله: (آليت على حب العراق) مع إمكان جعله على الاشتغال، وهو قياسي، بخلاف حذف الجار، فجوابه: أن (أطعمه) بتقدير (لا أطعم)، و(لا) النافية في جواب القسم لها الصدر؛ لخلوها محل أدوات الصدر كـ (لام الابتداء) و(ما) النافية، وما له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً))^(٤).

وهو ما عبر عنه الخضري بقوله: ((إن نصبَ (حب) بنزع الخافض هو على (لا) محذوف يفسره (أطعم) على الاشتغال؛ لأنه على تقدير (لا)، فلا يعمل فيما قبله، أي: (حلفت على حب العراق لا أطعمه في الدهر)، بخلاف (زيداً لا أضربه) أو (لم أضربه)؛ فالرفع فيه راجح فقط، لا واجب))^(٥).

وأما ما ذهب إليه ابن مالك - كما تقدم - من جواز تقديم معمول إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على (لا) النافية إذا وقعت صدرًا لجواب القسم.

(١) الارتشاف ٤٩٢/٢.

(٢) ينظر: المقرب لابن عصفور ٥٥/١، المساعد لابن عقيل ٣٢٦/٢-٣٢٧.

(٣) تقدم تخرجه ص (١٨٥).

(٤) المغني ٦٠٠/٢-٦٠١.

(٥) حاشية الخضري على ابن عقيل ١٧٥/١.

واستدل بقول الشاعر^(١):

رَضِيْعِي لِبَانَ نَدِيٍّ أُمَّ تَحَالُفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ

(وعوض) ظرف لـ (نتفرق)، كما نص على ذلك في "المغني"^(٢).

فقد يقال هذا بناء على أن (لا) ليس لها الصدارة مطلقاً.

وأما على القول بأن لها الصدارة مطلقاً، فلا يتأتى تعليق (عوض) بـ (نتفرق)، كما

نص ذلك الدماميني^(٣).

قلت: ومذهب ابن مالك في هذه المسألة فيه نظر؛ من جهة أنه مركب من قضيتين

متناقضتين.

فإجازته التقديم على (لا) من غير تقييده بالضرورة تُحمل على القول بأن (لا) النافية

ليس لها الصدر مطلقاً.

وتقييده جواز التقديم للظرف والجار والمجرور دون غيرهما: ليس له وجه إلا مراعاة

أصل صدارتها، وهو ظاهر التناقض.

والقول نفسه يمكن أن يقال في (لام) جواب القسم، وفي غيرهما مما يتلقى به القسم.

وقد سبق أن رجَّحت القول بعدم لزوم تصدر (لا) النافية مطلقاً، في حروف النفي،

فلا داعي إلى إعادة القول فيه.

*** *** ***

(١) تقدم تخريجه ص (١٨٦).

(٢) المغني (بحاشية الأمير) ١/١٣٢.

(٣) حاشية الدماميني على المغني ١/٢٩٨-٢٩٩.

(المبحث السادس)

(لن) و (لم)

أجاز ابن مالك على سبيل الندرة تلقي القسم بـ (لن) و(لم) النافيتين.
 قال في "شرح التسهيل": ((وندر نفي الجواب بـ (لن) في قول أبي طالب^(١)):
 وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أُوَارَى فِي التُّرَابِ دَفِينًا
 وندر أيضا نفي الجواب بـ (لم) فيما حكى الأصمعي أنه قال لأعرابي: ((ألك بنون؟))
 قال: ((نعم، وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة))^(٢).
 وقد أجاز تلقي القسم بـ (لن) بعض النحاة من غير تقييده بالندرة^(٣).
 وقد بين ابن مالك وجه الندرة - كما سبق نقله عنه في المبحث السابق - بأن (لم) و(لن) لما اختصتا بالفعل؛ ندر تلقي القسم بهما؛ لإرادة أن يتلقى القسم بما يصلح دخوله على الأسماء والأفعال معا، وهي الأحرف الثلاثة: (ما)، و(إن)، و(لا)^(٤).
 ويلحظ أنه في تعليقه هذا لم يعلل للندرة بكون (لن) و(لم) مما لا يستحق صدر الكلام؛
 فلذلك لا يصح أن يقع محل أدوات الصدر، كما هو مقتضى مذهب ابن هشام وغيره
 من النحاة.

وعلق أبو حيان في "شرح التسهيل" - بعد أن نقل كلامه السابق من الشرح - بقوله:
 ((ولا يقاس على شيء من ذلك البتة، وليس للمصنف سلف فيمن أجاز ذلك، إلا ما حكى
 عن ابن جني أنه زعم أنه قد يتلقى القسم بـ (لم) و(لن) في الضرورة، واستدل على ذلك
 بقول زياد بن منقذ^(٥):

رَوَيْتُ أَبِي وَمَا حَجَّ الْحَجِيجُ لَهُ وَمَا أَهْلٌ بِجَنَّتِي نَخَلَةَ الْحَرَمِ
 لَمْ يُنْسِنِي ذِكْرِكُمْ مُذْ لَمْ أَلِقْكُمْ عَهْدٌ سَلَوْتُ بِهِ عَنْكُمْ وَلَا قَدَمٌ

(١) البيت من الكامل، ينظر: خزنة الأدب ٢٩٦/٣، الدرر ٢٢٠/٤، شرح شواهد المغني ٦٨٦/٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٧/٣، وينظر شفاء العليل للسلسلي ٦٩٠/٢-٦٩١.

(٣) ينظر: شرح التحفة الوردية ص ١٧٢-١٧٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٦/٣.

(٥) ما عزي لابن جني لم أجده في كتبه المطبوعة، وكذا البيتان، ولم تذكر كتب الشواهد النحوية

هذين البيتين، ولم أعر على ديوان لزياد بن منقذ.

وبقول الشاعر^(١):

أجِدُّكَ لَمْ تَعْتَمِضْ سَاعَةً فترقدَها مع رُقَادِها

(أجدك): عنده من قبيل الأقسام.

وهو غلط من ابن جني^(٢).

وقد أطلق القول ابن يعيش في عدم تلقي القسم بـ (لن)، وحمل على (لن): (السين) و(سوف)، في عدم تلقي القسم بها، وكأن المسألة موضع اتفاق^(٣)، وهو ليس كذلك. وما ذهب إليه أبو حيان غير مسلم؛ لتضافر السماع، لكن تقييده بالندرة - كما ذهب إليه ابن مالك - أولى من تقييده بالضرورة - كما ذهب إليه ابن جني -؛ وذلك لسماعه في الاختيار، كما تقدم.



(١) مطلع قصيدة مديحة للأعشى، ينظر: ديوان الأعشى ص ٥٧، وفي الديوان: (ليلة) بدل (ساعة)، ولم تذكر

البيت كتب الشواهد النحوية.

(٢) ينظر: النذيل والتكميل ٤/٥٥/ب-٥٦/أ.

(٣) ينظر: ابن يعيش ٧/١١٣.

(المبحث السابع)

(بل)

قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((وزعم بعض القدماء من النحويين أن القسم قد يتلقى بـ (بل)، واستدل بقوله تعالى: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾^(١).

وهذا باطل؛ لأنه بنى جواز ذلك على الآية، ولا حجة فيها؛ إذ يحتمل أن يكون الجواب قوله ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ﴾^(٢)، وحذف (اللام)، أي: (لكم)؛ لطول الفصل، كما حذف من قوله تعالى: ﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ﴾^(٣)، وهو جواب ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾^(٤)،^(٥).

وذكر في "البحر" عدة تحريجات لجواب القسم، من بينها ما ذكره هنا في "التذيل": حيث قال: ((... وقال قوم: (كم أهلكنا)، وحذف (اللام) أي: (لكم)؛ لما طال الكلام. [ثم عقب بقوله:] وهذه الأقوال يجب اطراحها))، ولم ينص على المسألة: أي تلقي القسم بـ (بل)^(٦).

ولم أجد بحسب استقرائي الناقص أحداً من النحاة - غير أبي حيان - نص على تلقي القسم بـ (بل).

ويضعف هذا القول ما ضعّف به القول بتلقي القسم بـ (أن) - مفتوحة الهمزة - وقد تقدم؛ ذلك أن (بل) الإضرائية، وهي من حروف العطف التي ليس لها صدر الكلام، بل ولا يجوز أن تنصدر، فيكون شأنها شأن (أن) - مفتوحة الهمزة -.

(١) سورة ص: ١-٢.

(٢) سورة ص: ٣.

(٣) البروج: ٤.

(٤) البروج: ١.

(٥) التذيل والتكميل ٤/٥٥٥ب-٥٦ب.

(٦) ينظر: البحر المحيط (طبعة دار الكتب العلمية) ٧/٣٦٧.

(المبحث الثامن)

هل كل ما يتلقى به القسم له التصدر؟

هذا المبحث بمثابة النتيجة والمحصلة لما سبق؛ حيث وضعتُ نص ابن هشام في "المعنى" المتقدم في بداية الفصل، وهو: ((الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها التصدر)) في ميزان الاستقراء النحوي.

وخلصتُ إلى أن هذا الحكم غير دقيق.

وهذا بعد إبعاد الأقوال الضعيفة، وهي: تلقي القسم بـ (أن) - المفتوحة -،

وبـ (لام كي) وبـ (بل) العاطفة.

إلا أنه تبقى مما يُتلقى به القسم وليس له التصدر على الراجح عندي: (لا) النافية، وكذا

تبقى (لن) و(لم) النافيتان، وهما مما لا يلزمان التصدر إجماعاً، إلا ما حُكي عن الأخفش

الأصغر، وهو خلاف شاذ لا عبرة به، وقد تقدم ذلك.

وعليه فإطلاق التعميم - كما فعل ابن هشام - محلٌّ نظر، والله ولي التوفيق.



(المبحث التاسع)

أحرف القسم، وهل هي من لازم الصدر

نص الرضي في "شرح الكافية" على أن (حروف القسم) مما يلزم صدر الكلام، حيث قال: ((وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم، فيجب الرفع في: (زيدُ والله لا أضربه)؛ لأن القسم له الصدر؛ لتأثيره في الكلام))^(١).

ويلاحظ من نصه السابق استدلاله على لزوم حروف القسم الصدارة بوجوب رفع الاسم السابق، كما هو مبين في مسألة الاشتغال من الباب الثالث من هذا البحث. وما ذهب إليه فيه نظر عندي؛ لعدة أوجه:

الأول: أن أحرف القسم الأربعة، والتي هي: (الباء) و(التاء) و(الواو) و(اللام)، هي من حروف الجر^(٢)، وقد نص النخاعة على أن (رُبُّ) خاصة من بين جميع حروف الجر مما له صدر الكلام^(٣) - كما هو مبين في موضعه - من غير أن يستثنوا حروف القسم.

وعليه فأحرف القسم ليست من لازم الصدر، شأنها شأن حروف الجر باستثناء (رُبُّ). الثاني: يجوز أن يفصل بالقسم بين الشئيين المتلازمين، ومن المعلوم أن ما له صدر الكلام، لا يجوز أن يعترض به، أو أن يفصل به بين الشئيين المتلازمين، كما هو مبين في آخر هذا البحث؛ وذلك لمنافاة التصدر حينئذ.

الثالث: قال الفراء في "معانيه": ((اليمين يكون لها جواب إذا بدئ بها، فيقال: (والله إنك لعاقلٌ)، فإذا وقعت بين الاسم وخبره قالوا: (أنت - والله - عاقلٌ)، وكذلك إذا تأخرت، لم يكن لها جواب؛ لأن الابتداء بغيرها))^(٤).

وهو نص صريح على أن أحرف القسم ليست من لازم الصدر، وإلا لما صح فيها ذلك.

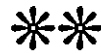
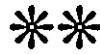
(١) شرح الكافية للرضي ١/١٦٥.

(٢) ينظر: اللامات للزجاجي ص ٧٥، وينظر: لسان العرب ١٥/٤٤٣.

(٣) ينظر: أمالي السهيلي ص ٧٠-٧١، الأزهية للهروي ص ٢٥٩، مصابيح المعاني لابن نور الدين ص ٢٥٧.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٣٣٨.

الرابع: لا يوجد موجب قوي، أو سبب مقنع للزوم صدارة أحرف القسم، خاصة وأن القسم ضرب من الخبر، كما نص على ذلك ابن الشجري في "أماليه"^(١). ويمكن أن يقال: إن مقصود الرضي أن أحرف القسم المبدوء بها، والتي لها جواب، فإن جوابها حينئذ لا يجوز أن يتقدم عليها. أما جعل أحرف القسم من لازم الصدر، فغير مرضي عندي. ولم أجد نصاً لأحد من النحاة في ذلك، بعد بذل الوسع في طلبه وتحصيله.



(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٣٩٥.

(المبحث العاشر)

(أيمن الله) في القسم، وهل هي من لازم الصدر؟

وفيه أربعة مسائل:

المسألة الأولى: اسميتها:

الجمهور على أن (أيمن) في القسم اسم.

وذهب الزجاج والرماني إلى أن (أيمن) في القسم حرف جر، وهو قول شاذ، كما نص على ذلك النحاة^(١).

المسألة الثانية: أفرادها:

وهي عند سيويه اسم مفرد فيه معنى القسم، همزته همزة وصل مفتوحة، كهمزة لام التعريف^(٢).

وهو ما عليه جمهور، البصريين، وهو الصحيح.

وذهب الفراء وبقية الكوفيين إلى أنه جمع (يمين).

ويلزم عليه أن تكون همزته همزة قطع، ولكنهم اعتذروا عن وصل همزته بكثرة الاستعمال^(٣).

المسألة الثالثة: لزومها الرفع على الابتدائية:

نص النحاة على أن (أيمن الله) مما يلزم الرفع على الابتداء^(٤).

و(أيمن الله) - وهي محذوفة الله من (أيمن) - لها نفس الحكم.

قال أبو حيان في "تذكرة النحاة": ((أيمن الله) مرفوعة بالابتداء، ولا يدخلها حرف

الجر، (الباء) ونحوها؛ لأنها لا تفارق الابتداء، وهي محذوفة من (أيمن))^(٥).

(١) ينظر في ذلك: شرح الجمل لابن عصفور ٩٠/١، الارتشاف ٤٦٩، ٢٨٠/٢، المغني ١٠٠/١، الأشئوني ٢٠٥/٢.

(٢) ينظر: الكتاب (طبعة هارون) ٥٠٣/٣.

(٣) ينظر: الارتشاف ٤٦٩/٢، الجني الداني ص ٥٣٨-٥٣٩، المغني ١٠٠/١-١٠١.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٩/١، المطالع السعيدة للسيوطي ٥٧٠/٢، المغني ٦١٩/٢.

(٥) تذكرة النحاة ص ٣٩٦.

وقال في "الارتشاف": ((أيمن الله) في القسم ملتزم فيه الرفع على الابتداء، هكذا استعملته العرب، وخبره واجب الحذف))^(١).

ونقل المرادي عن ابن درستويه جواز جره، حيث قال: ((وهو اسم يلزمه الرفع بالابتداء، وأجاز ابن درستويه جره بـ (واو) القسم، نحو: (وأيمن الله)، وقد تدخل عليه (لام الابتداء))^(٢).

المسألة الرابعة: هل هي مما يلزم الصدارة؟

أشار ابن عصفور في "شرح الجمل" إلى أن (أيمن الله) مما يلزم صدر الكلام في حديثه عن (إن) وأخواتها، حيث قال: ((وهذه الحروف داخلة على المبتدأ، فما كان مبتدأ كان اسماً لها، إلا اسم الشرط واسم الاستفهام، و(كم) الخبرية، و(ما) التعجبية، و(أيمن الله) في القسم؛ وسبب ذلك أن هذه الأسماء لها صدر الكلام، وجعلها أسماء لهذه الحروف يخرجها عما استقر لها من الصدرية))^(٣).

ويُفهم من كلامه أن (أيمن الله) في القسم لها الصدارة، شأنها شأن أسماء الشرط والاستفهام.

وهذا مرجوح؛ ذلك أن الراجح جعل (أيمن الله) من لازم الابتدائية، وليس من لازم الصدر، وبينهما فرق، كما هو مبين في موضعه.

ويدل على ذلك أن ابن عصفور نفسه حينما تحدث عن هذا الحكم في باب (كان) وأخواتها، استثنى (أيمن الله) من لازم الصدر، حيث قال: ((وهذه الأفعال كلها داخلة على المبتدأ والخبر، فما كان مبتدأ كان اسمها، إلا اسم الشرط، واسم الاستفهام، و(كم) الخبرية، و(ما) التعجبية، و(أيمن الله) في القسم.

وأما (أيمن الله) فإنها لا تتصرف، بل التزم فيها الرفع على الابتداء.

(١) الارتشاف ٤٨٠/٢.

(٢) الجنى الداني ص ٥٤٠.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٨/١.

وأما (ما) التعجبية، واسم الشرط، واسم الاستفهام، و(كم) الخبرية، فلها صدر الكلام، وجعلها اسماً لهذه الأفعال يخرجها عما وجب لها من الصدرية^(١).
وهي مما يلزم الرفع على الابتداء، كما قرر ذلك في أكثر من موضع^(٢).
وهو ما عليه الجمهور، كما سبق.
وليس لجعلها من لازم الصدر علة موجبة لذلك.
وخاصة أنه قد حكى المرادي - كما سبق - : جواز دخول (لام الابتداء) عليه، وهو دليل على أنه مما لا يلزم صدر الكلام؛ ذلك لأن (لام الابتداء) مما يلزم الصدارة، ولو كان (أيمن الله) مما يلزمها أيضاً لامتنع دخولها عليه؛ لأن ذلك يؤدي إلى فوات تصدر ما له الصدارة، وهو ممنوع في بابه، كما تقدمت الإشارة إليه.
فتحصّل أنه مما لا يلزم صدر الكلام، وإنما يلزم الرفع على الابتدائية، وخبره محذوف، كما سنّ العرب ذلك.
وللزومه الرفع على الابتدائية؛ امتنع دخول النواسخ عليه^(٣).



(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٩.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٩٠، ٣٧٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٣٥-٣٣٧.

الفصل الرابع عشر

حكم تصدر كل من:

حرفي التنفيس، و (قد)، والفعل الماضي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

حرفي التنفيس

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ماهيتهما، وبعض أحكامهما التي لها علاقة بالصدارة.

المطلب الثاني: حكم لزوم تصدرهما.

المبحث الثاني:

(قد)

المبحث الثالث:

الفعل الماضي وحكم لزوم تصدره

حرفا التنفيس، و(قد)، والفعل الماضي

خالف السهيلي جمهور النحاة، حيث زعم أن لكل من: (السين) و(سوف)، و(قد)،
والفعل الماضي: صدر الكلام.
وما ذهب إليه مخالف لما عليه النحاة، كما سيأتي بيانه إن شاء الله مفصلا القول في
ذلك في ثلاثة مباحث:

(المبحث الأول)

حرفا التنفيس (السين) و(سوف)

المطلب الأول: ماهيتهما، وبعض أحكامهما التي لها علاقة بالصدارة
وفيه مسائل:

المسألة الأولى: معناهما:

(السين) و(سوف) سماهما سيويه: حرفي التنفيس.
ومعناه: تأخير الفعل إلى الزمن المستقبل، وعدم التضييق في الحال، يقال:
(نفت الخناق)، أي: وسعته، كما نص على ذلك الرضي^(١).
قال ابن هشام في "المغني": ((قولهم في (السين) و(سوف): حرف تنفيس، والأحسن
منه: حرف استقبال؛ لأنه أوضح، ومعنى التنفيس: التوسيع))^(٢).
وذكر ابن خالويه أن معناهما: تأكيد الاستقبال^(٣).
وحاصل معناهما: الدلالة على الاستقبال.

(١) الرضي على الكافية ٢/٢٢٣.

(٢) المغني ٢/٦٦٣.

(٣) إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه ص ١١٨.

المسألة الثانية: مدة الاستقبال فيهما:

ذهب الجمهور إلى أن مدة التنفيس، أي الاستقبال في (سوف) أوسع منها في (السين)^(١).

ذلك أن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى، وهو ما اختاره الرضي^(٢).
وصحح ابن هشام استواءهما في مدة الاستقبال^(٣).
وهو ما اختاره ابن مالك، خلافا للبصريين^(٤).

المسألة الثالثة: هل (السين) مقتطعة من (سوف)؟

الذي عليه البصريون أن كلاً من: (السين) و(سوف) أصل قائم بنفسه.
وذهب الكوفيون إلى أن (السين) مقتطعة من (سوف) ومحدوفة منها؛ وذلك لما رأوا أنها تدل على ما تدل عليه (سوف) من الإخلاص للاستقبال وأنها كبعض لفظها^(٥).
ولما كان في (سوف) لغات، كما حكى ذلك الفراء عن الكسائي: (سوف) و(سو) و(سف)؛ جعل (السين) من بينها، لغة رابعة في (سوف)، كما حكى ذلك ابن خالويه^(٦).
قال الدماميني - في اللغات الواردة في (سوف) -: ((وظاهر كلام المصنف أن كلاً من هذه الكلمات مستقل بنفسه، وظاهر كلام غيره أن ما عدا (سوف) من هذه الكلمات فرع من (سوف)، بل أجراه بعضهم في (السين) أيضاً، فزعم أنها منقوصة من (سوف))^(٧).
وهو ما رجحه ابن مالك^(٨).
واستدل بعض النحاة لمذهب البصريين على أصالة (السين)، بتفاوت مدة التسوية؛

(١) ينظر: مصابيح المغاني ص ٢٦٤.

(٢) الرضي ٢/٢٢٣.

(٣) المغني ١/١٣٨-١٣٩.

(٤) الجنى الداني للمراي ص ٥٩-٦٠، ٤٥٩.

(٥) ينظر: المرتجل لابن الخشاب ص ١٧، ائتلاف النصره للزبيدي ص ١٥٦، الإنصاف م (٩٢):

٢/٦٤٦-٦٤٧، مدرسة الكوفة للمخزومي ص ٢٠٣.

(٦) إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص ١١٨.

(٧) تعليق الفرائد للدماميني ١/١٠٨.

(٨) ينظر: حاشية الأمير على المغني ١/١٢٢.

فإن (سوف) أبلغ في ذلك، كما سبق عند جمهور البصريين، ولو كانت (السين) فرعها، لتساوت مدة التسوييف، وهو ما نص عليه المرادي^(١).

وتنفرد (سوف) عن (السين): بدخول (لام الابتداء) عليها عند البصريين، وبأنها قد تُفصل بالفعل الملغى، كقوله^(٢):

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالَ أَذْرِي

ولا يكون ذلك في (السين)^(٣).

قال ابن إياز في "شرح الفصول" - كما نقل ذلك عنه السيوطي في "الأشباه والنظائر" -: ((الفرق بين (السين) و(سوف) من جهتين:

الأول: التزاخي [أي التنفيس] في (سوف) أشد منه في (السين)؛ بدليل استقراء كلامهم...

والثاني: أنه يجوز دخول (اللام) على (سوف)، ولا تكاد تدخل على (السين) ((^(٤).

والخلاف بينهما دليل على أن كلاً منهما أصل قائم بنفسه.

المسألة الرابعة: غير عاملتين رغم اختصاصهما:

قال ابن الخشاب: (((السين) و(سوف) في العمل: هما غير عاملتين في الفعل مع اختصاصهما به؛ لجريانها فيه مجرى (لام التعريف) من الاسم؛ إذ كانتا تَخُصَّصانه كما تخصص تلك الاسم))^(٥).

أي: أنهما نزلتا منزلة الجزء من الفعل، كما نزلت (أل) منزلة الجزء من الاسم؛ فلذلك لم يعملتا، كما أشار إلى ذلك جمهور النحاة^(٦).

(١) الجنى الداني ص ٥٩-٦٠.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه: أقوم آل حصن أم نساء

وهو لزهير بن أبي سلمى، ينظر: ديوانه ص ٧٣، وينظر: شرح شواهد المغني ص ١٣٠، الدرر ٢/٢٦١.

(٣) ينظر: المغني ١/١٣٩، الجنى الداني ص ٤٥٩، العوامل المائة ص ٣٠٤.

(٤) ينظر: الأشباه ٢/٤٩٩-٥٠٠.

(٥) المرتجل لابن الخشاب ص ٢٢٨.

(٦) ينظر: المغني ١/١٣٨، الأشموني ١/٤٤، النكت للشتمري ١/١٠٨، تعليق الفرائد للدماميني ٤/١٢٣،

بدائع الفوائد لابن القيم ١/٩١.

قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((قد) و (السين) و(سوف) صارت كالجاء من الفعل؛ بدليل أنه لا يجوز الفصل بينها وبين الأفعال بشيء، إلا (قد)؛ فإنه يجوز الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم، فلولا أن هذه الأشياء تنزلت من الفعل منزلة الجاء لما جاز ذلك))^(١).

المطلب الثاني: حكم لزوم تصدراهما:

ذهب السهيلي وشيخه ابن الطراوة وتلميذه ابن قيم الجوزية إلى أن: (السين) و(سوف) هما صدر الكلام، وأنهما لا يشبهان أحرف المضارعة في تنزيلها منزلة الجاء من الفعل. قال السهيلي في "نتائج الفكر" ((... لا نقول: (غداً سيقوم زيد)؛ لوجوه منها: أن (السين) تنبئ عن معنى الاستئناف والاستقبال للفعل...

وجه ثان مانع من التقديم في الطرف وغيره: وهو أن (السين) و(سوف) من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه. فوجب أن يكون له صدر الكلام، كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك؛ ولذلك قبح: (زيداً سأضرب) و(زيداً سيقوم)...

فإن أدخلت (إن) على الاسم المبتدأ جاز دخول (السين) في الخبر؛ لاعتماده على (إن) ومضارعتها للفعل، فصارت في اللفظ مع اسمها كالجمل التامة، فصلح دخول (السين) فيما بعد (إن)، فأما عدم (إن) فيقبح ذلك.

وهذا مذهب أبي الحسن، إلا التعليل فإنه بخلاف تعليله.

وقد قلت له كاحتج: أليس قد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾^(٢)، فجاء بـ (السين) في خبر المبتدأ؟! فقال لي: اقرأ ما قبل الآية، فقرأت ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فضحك وقال: قد كنت أفرعتني، أليست هذه في الجملة المتقدمة وهذه الأخرى معطوفة بـ (الواو) عليها؟ و(الواو) تنوب مناب تكرار العامل، فسلمت له وسكت.

(١) التذييل والتكميل ٤٤/٢/ب.

(٢) النساء: ٥٧.

ونظير هذه المسألة مسألة (اللام) في (إن)، تقول: (إنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ)، ولا تقول: (زَيْدٌ لِقَائِمٌ) ((^١)).
وأشار إلى هذه المسألة في "الروض الأنف" مرة واحدة إشارة عارضة، حيث قال: ((فكيف يعمل ما بعد (الفاء) فيما قبلها لا سيما مع السين؟
وهو قبيح أن تقول: (غداً سأتيك)، فكيف إن قلت: (غداً فسأتيك)؟! فكيف إن زدت على هذا وقلت: (أمس فسأتيك)؟!... فهذه فضائح لا غطاء عليها)) ((^٢)).
ولم يشير إلى هذه المسألة في "أماليه".

كما أنه لم يذكر تعليل شيخه ابن الطراوة، الذي نص على أنه مغاير لتعليله.
ولم أجد تعليل ابن الطراوة عند أحد من النحاة إلا ما أشار إليه الدَّلَّائي في "شرح التسهيل" [وهو لا ينهض دليلاً على لزوم حرف التنفيس صدر الكلام] في امتناع أن يكون الخبر دالاً على الاستقبال، حيث قال: ((قال ابن الطراوة بوجوب حالية المضارع حيث وقع؛ احتجاجاً بأن العرب لا تخبر بالمستقبل عن المبتدأ إلا عاماً أو مؤكداً بـ (إن).. فلا يجوز: (زيدٌ سيقومُ)، بخلاف: (زيدٌ يقومُ)) ((^٣)).

وتبع السهيلي في هذا تلميذه ابن القيم، حيث نقل كلامه في "نتائج الفكر" المتقدم، بنفسه ونصه دون أن يزيد عليه في كتابه "بدائع الفوائد" ((^٤)).
والذي يظهر من استقراء كتب النحاة، أنه لم يقل بصدارة حرف التنفيس سوى من تقدم ذكرهم.

وهذا القول - كما سيأتي - غير معتبر عند الجمهور؛ بدليل إغفال كثير من النحاة له وعدم ذكرهم إياه إلا القليل: كأبي حيان، حيث قال: ((ذهب الجمهور إلى أنه يجوز تقديم معمول الفعل على حرف التنفيس، نحو: (زيداً سأضربُ) فيجوز فيه الاشتغال...، وذهب ابن الطراوة وتلميذه السهيلي إلى أن حرف التنفيس من حروف الصدر، فلا يجوز فيه إلا (الابتداء)) ((^٥)).

(١) (باختصار) نتائج الفكر للسهيلي ص ١٢١-١٢٣.

(٢) الروض الأنف للسهيلي ٢/٢١٧.

(٣) نتائج التحصيل في شرح التسهيل للدَّلَّائي ١/٢٢٦.

(٤) ينظر: بدائع الفوائد لابن القيم ١/٨٩-٩٠.

(٥) الارتشاف لأبي حيان ٣/١٠٥-١٠٦، مع الهوامع للسيوطي ٥/١٥١، وينظر: حاشية الخضري على ابن

عقيل ١/١٧٥.

وقال السمين: ((...ولأن لنا خلافاً في تقديم معمول الفعل المقترن بحرف التنفيس في نحو: (سأضربُ زيداً)، منع بعضهم: (زيداً سأضربُ))^(١).

وذكر السيوطي أنه ليس على الأصح حرف التنفيس صدر الكلام^(٢).

وقال الدلائي في "نتائج التحصيل": ((يجوز وفاقاً للجمهور نحو: (زيداً سيقومُ)، أو (سوف يقومُ)، خلافاً لبعض المتأخرين))^(٣).

وقد ذكر هذا القول الشيخ عزيمة وردَّ عليه في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" حيث ذكر ذلك في بحث مستقل تحت عنوان (ليس حرفي التنفيس صدر الكلام)^(٤).

كما ذكر ذلك أيضاً في حاشيته على "المقتضب"^(٥).

وسأضمنُ ردهً وأزيدُ عليه إن شاء الله، مشيراً إلى رده في موضعه.

والحقُّ أن ما ذهب إليه السهلي وشيخه أبو الحسن وتلميذه ابن القيم ضعيف؛ للأدلة التالية:

أولاً: لما يؤدي إليه هذا القول من خرق لإجماع النحاة.

وهذا يفهم من حمل النحاة (لن) النافية - في جواز تقديم معمولها عليها، وكونها مما لا يلزم الصدر، كبعض حروف النفي - على (سوف) التي يتخطاها العامل؛ لأنها نقيضتها^(٦). كما تقدم ذلك في فصل حروف النفي.

قال عزيمة: ((أما (لن) فقليل ذلك فيها؛ لكونها نقيضة (سوف) التي يتخطاها العامل))^(٧).

وقال السيوطي: ((وقد قالوا إن (لن أضربُ) نفي لـ (سأضربُ)، فكما جاز: (زيداً سأضربُ)، جاز (زيداً لن أضربُ))^(٨).

(١) الدر المصون للسمين الحلبي ٤٦٣/٢.

(٢) (بتصرف يسر): همع الهوامع ٢٩٦/٤.

(٣) نتائج التحصيل في شرح التسهيل ١٠٥٧/٣.

(٤) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٨٠/٢-١٨١.

(٥) ينظر: تعليقه على المقتضب ٨/٢.

(٦) ينظر: التعليقة لأبي علي الفارسي ١٣٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٧، البسيط ٦١٨/٢.

(٧) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (عزيمة) ١٨٠/٢.

(٨) همع الهوامع ٢٩٦/٤.

فلو لم تكن مسألة قوات لزوم الصدر لـ (سوف) - بدليل تخطي العامل إياها - محلّ اتفاق وإجماع من النحاة، لما صح حمل (لن) عليها من غير ذكر منازع. وكون حرف التنفيس لا يمنع من عمل ما بعده فيما قبله هو رأي الجمهور. وذهب بعض النحاة كالمرّد^(١)، والعكبري^(٢)، إلى أن حرف التنفيس يمنع من عمل ما بعده فيما قبله.

قال أبو حيان في "البحر": ((حرف التنفيس لا يمنع من عمل ما بعده من الفعل فيما قبله، على أن فيه خلافاً شاذاً، وصاحبه محجوج بالسماع، قال الشاعر^(٣)):
 فَلَمَّا رَأَتْهُ أُمَّنَا هَانَ وَجَدُّهَا وَقَاكَتْ: أَبُونَا هَكَذَا سَوْفَ يَفْعَلُ
 فـ (هكذا) منصوب بـ (يفعل)، وهو بحرف الاستقبال^(٤).

وأورد عزيمة على ذلك شاهد من القرآن الكريم حيث قال: ((وأقول: تقدّم معمول الفعل المقرون بـ (السين) في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّغْلِبُونَ﴾^(٥)))^(٦).

قلت: وحتى على فرض صحة أن حرف التنفيس يمنع من عمل ما بعده فيما قبله، فلا يلزم من ذلك حكم التصدر، كما سيأتي بيانه؛ ذلك أن (إلا) الاستثنائية، و(الفاء) الربطة لجواب الشرط، و(إذا) الفجائية، كل ذلك يمنع من عمل ما بعده فيما قبله، وليس له الصدارة، بل ولا يجوز تصدّره في الجملة، كما هو مبين في موضعه.

ويشير أبو حيان في "شرح التسهيل" إلى أن السهيلي وشيخه ابن الطراوة شأنهما مخالفة النحاة، وخلاف مثلهما لا يعد خارقاً لإجماع النحاة.

قال في "شرح التسهيل" - وهو يتحدث عن السهيلي -: ((وهذا الرجل كثير النزاع في النحو، وإن كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة، وإنما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسن بن الطراوة؛ فإنه لم يأخذ علم النحو إلا عنه.

(١) المقتضب ٥/٢.

(٢) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٨٧٧/٢، إتحاف الحثيث للعكبري ص ٢٠٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب، ينظر: ديوانه ص ٣٧١، جهرة أشعار العرب ٥٣٧/١.

(٤) البحر المحيط ١٩٤/٦ (طبعة دار الكتب العلمية).

(٥) الروم: ٣.

(٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٨١/٢.

وابن الطراوة - كما علمه النحاة - كثير الخلاف لما عليه النحويون، وقد صنّف كتاباً في الرد على سيويه وعلى الفارسي وعلى الزجاجي، وردّ الناس عليه، ورموه عن قوس واحد^(١).

والقول بتصدر حرف التنفيس يؤدي إلى خرق الإجماع من ناحية أخرى لم يذكرها الشيخ عزيمة، وهي أن البصريين أجمعوا على جواز سبق (لام الابتداء) لـ (سوف) في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٢) وفي نحو: (إنّ زيدا سوف يقوم)؛ إذ لا مانع منه؛ لأن (لام الابتداء) ليست للحال عند جمهور البصريين، فجاز أن تجامع ما معناه الحال والاستقبال؛ إذ لا مناقض بينهما.

وقال السمين الحلبي: ((فإن قلت: ما هذه (اللام) الداخلة على (سوف)؟

قلت: هي (لام الابتداء) المؤكدة لمضمون الجملة))^(٣).

وقال أبو حيان في "البحر المحيط" - نقلاً عن الزمخشري - : ((فإن قلت: (لام الابتداء)

الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال، فكيف جامع حرف الاستقبال؟

قلت: لم تجامعها إلا مخرجة للتوكيد، كما خلصت الهمزة في: (يا أله) للتعويض،

واضحل عنها معنى التعريف. انتهى.

وما ذكر من أن (اللام) تعطي معنى الحال مخالف فيه، فعلى مذهب من لا يقول ذلك

يسقط السؤال^(٤).

وحيث أن لـ (لام الابتداء) الصدارة باتفاق - كما سبق - فلو كان لـ (سوف) أيضاً

التصدر لما صح توالي حرفين من حروف الصدر؛ لما يلزم منه تفويت صدارة أحدهما، وهو

باطل، فدل هذا على أن (سوف) ليست من حروف الصدر.

وأما (السين) فامتنتع العرب من إدخال (اللام) عليها، وإن كانت كحرف من حروف

الفعل؛ وليس ذلك للزومها الصدر؛ وإنما كراهية توالي الحركات، خلافاً للسرافي الذي

أجاز ذلك.

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان ١٤٠/٥ ب.

(٢) الضحى: ٥.

(٣) الدر المصون ٥٣٨/٦.

(٤) البحر المحيط ١٩٤/٦ - ١٩٥ (طبعة دار الكتب العلمية).

وأما مخالفة الكوفيين في هذه المسألة، حيث ذهبوا إلى عدم جواز سبق (لام الابتداء) لـ (سوف) فليس ذلك للزوم تصدر حرف التنقيص؛ وإنما لأن (لام الابتداء) للحال عندهم، فإذا جاءت (سوف) تناقض المعنى؛ لأنه يصير حالاً بـ (اللام) مستقبلاً بـ (سوف).

وما ذهب إليه البصريون هو الراجح، وهو ما جاء عليه القرآن، كما نص النحاة على جميع ذلك^(١).

ولو لزم حرف التنقيص صدر الكلام عند أحد من النحاة بصرياً كان أو كوفياً، لدفع ذلك.

ثانياً: قال الشيخ عزيمة: ((السين) و(سوف) نُزلتا مع الفعل المضارع منزلة أحد حروفه، كما تُنزل (لم) و(لن) و(لا) الناهية))^(٢).

وقال ابن يعيش: ((فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه، كذلك يجوز مع (لم) و(لن)؛ لأنهما كأحد حروفه))^(٣).

وقال الأعلام: ((السين) و(سوف) إذا دخلا على الفعل صاراً من صيغته بمنزلة (الألف واللام) إذا دخلا على الاسم))^(٤).

ولذلك لم تعمل (السين) و(سوف) في الفعل المضارع مع اختصاصهما بها. والحرف إذا نُزل منزلة أحد حروف الكلمة، فإن ذلك يمنع أن يكون له حكم لزوم التصدر، كما هو الحال في (الألف واللام)، والتي يتخطاها العامل، كما نص على ذلك العكبري^(٥).

ومنع الصدارة عن المنزل منزلة أحد أحرف الكلمة؛ لأنه يدور معها دورانها في الكلام، كما هو معروف عند النحاة.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٢٧٤، ارتشاف الضرب ٢/١٤٤، المغني ١/١٣٩،

الرضي ٢/٣٥٦، المساعد لابن عقيل ١/٣٢٢، شفاء العليل للسلسلي ١/٣٦٤.

(٢) تعليق الشيخ عزيمة في حاشية المقتضب ٨/٢.

(٣) ابن يعيش ٧/١١٣.

(٤) النكت ١/١٠٨.

(٥) إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٨/١.

وقد علل كل من السهيلي وتلميذه ابن القيم بالعلة السابقة مثل النحاة، وحملهما على (الألف واللام)^(١).

فيلزم منه وقوعهما في التناقض أو الخروج على عرف النحاة، وكل من ذلك غير مقبول.

ثالثاً: فساده من حيث القياس: حيث أن السهيلي ومن معه ذهبوا إلى أن لـ (السين) و(سوف) صدر الكلام؛ حيث أنهما يؤثران في الجملة شأنهما شأن ما له الصدارة.

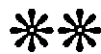
قلت: وتأثيرهما في الجملة ضعيف لا يستوجب التصدير؛ إذ أنه لا يتعدى خلوص الفعل المضارع من الحال إلى الاستقبال.

وتأثير أحرف المضارعة من حيث القياس أقوى، حيث أنها تدل - إضافة على دلالتها الزمنية - على الفاعل من حيث إفرادة أو جمعه، حضوره أو غيابه، فلماذا لا تستوجب التصدير؟!.

وكونها من غير لازم الصدر أمرٌ متفق عليه عند الجميع: عند النحاة، وعند السهيلي ومن معه^(٢).

فقياسُ الأولى أن تكون (السين) و(سوف) كذلك.

وبهذا يظهر ضعف قول من زعم أنَّ لحرف التنفيس صدر الكلام.



(١) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي ص ١٢٣-١٢٤، بدائع الفوائد لابن القيم ٩١/١.

(٢) ينظر: نتائج الفكر ص ١٢١، بدائع الفوائد ٨٩/١.

(المبحث الثاني)

(قد)

أولاً: ماهيتها وبعض أحكامها:

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: معناها:

(قد) الحرفية حرف مختص بالفعل، تدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرفاً، وعلى المضارع بشرط تجرده من جازم وناصب وحرف تنفيس. واختلفت عبارات النحويين في معنى (قد) على خمسة معان: التوقع، والتقريب، والتقليل، والتكثير، والتحقيق. والحاصل أنها تفيد مع الماضي أحد ثلاثة معان: التوقع، والتقريب، والتحقيق، ومع المضارع أحد أربعة معان: التوقع، والتقليل، والتحقيق، والتكثير، وقيل غير ذلك^(١).

المسألة الثانية: إهامها:

فهي غير عاملة، مع أنها مختصة بالفعل. قال الدماميني: ((والحرف إذا كان كاجزاء لم يعمل، مثل: (قد)، و(السين)، و(لام التعريف))^(٢). وقد سبق بيان ذلك في المبحث السابق. ولكون (قد) بمثابة الجزء من الفعل، لا يجوز الفصل بينهما إلا في القسم، كما نص عليه أبو حيان في "شرح التسهيل"، وقد تقدم في المبحث السابق^(٣). وقيد المالقي الفصل بالقسم بالضرورة^(٤).

(١) ينظر: المقتضب ٤٣/١، الجنى الداني للمراي ص ٢٥٤-٢٥٩، الأهمية للهروي ص ٢١١-٢١٣، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٣٢٢-٣٢٥، شرح التسهيل لابن مالك ٢٩/١، ابن يعيش ١٤٧/٨، رصف المباني للمالقي ص ٣٩٢-٢٩٣.
(٢) تعليق الفرائد للدماميني ١٢٣/٤.
(٣) التذيل والتكميل ٤٤/٢ ب.
(٤) ينظر: رصف المباني للمالقي ص ٣٩٣.

قال الأعلام: ((والقول في الامتناع من الفصل في (السين) و(سوف) كالقول في (قد)، أنها بمنزلة (الألف واللام))^(١).

المسألة الثالثة: (يصح دخول (لام الابتداء) عليها:

كما أشار إلى ذلك ابن مالك في "الخلاصة" بقوله:

وقد يليها مع (قد) كـ (إنَّ ذَا لَقَدْ سَمَّا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

فدخل عند الجميع، نحو: (إنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ)^(٢).

وقال الميرد: ((وإن وصلت (اللام) بـ (قد) فجيد بالغ))^(٣).

ثانياً: هل لـ (قد) صدر الكلام؟:

ذهب السهيلي وتبعه تلميذه ابن قيم الجوزية إلى أن (قد) مما يلزم صدر الكلام. قال الشيخ عضيمة في مبحث عقده في كتابه القيم "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" بعنوان: (ليس لـ (قد) صدر الكلام): ((يرى النحويون أن (قد) و(السين) و(سوف) و(لم) و(لما) و(لا) الناهية تنزل منزلة الجزء من الفعل، فيقدم معمول ما بعدها عليها، فليس لها صدر الكلام.

وقد شد السهيلي فزعم أن (السين) و(سوف) و(قد) مما له صدر الكلام، فلا يتقدم معمول ما بعدها عليها...

وقد نقل ابن القيم كلام السهيلي بنصه وفصه في "بدائع الفوائد"^(٤). وأما ما ذهب إليه السهيلي فقد نص عليه صراحة في كتابه "نتائج الفكر" حيث قال: ((فإن أدخلت على الماضي (قد) التي للتوقع كانت بمنزلة (السين) التي للاستئناف، وقبح حينئذ: (أمسٍ قد قام زيدٌ)، كما قبح: (غداً سيقومُ زيدٌ)؛ والعلة كالعلة حدوك كالنعل بالنعل))^(٥).

(١) النكت ٧٥٩/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٤/٢.

(٣) المقتضب ٣٣٥/٢.

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعضيمة ٢٩٧/٢-٢٩٨.

(٥) نتائج الفكر للسهيلي ص ١٢٣، وينظر: بدائع الفوائد ٩٠/١.

قال أستاذنا الدكتور البنا: ((ويرى الأستاذ عزيمة أن السهيلي قد تفرّد من بين النحاة أجمعين...))

ويمكن أن يقال: إن السهيلي لم يتحدث عن إعمال ما بعد (قد)، وإنما تحدث عن قبح تقدم الظرف))^(١).

قلتُ: وفي قوله الأخير نظرٌ؛ لأن إطلاق لزوم التصدر يلزم منه عدم إعمال ما بعد (قد) ضرورة.

والظاهر من قول السهيلي: ((فإن أدخلت على الماضي (قد) التي للتوقع كانت بمنزلة (السين)))، أن هذا الحكم خاص بـ (قد) الداخلة على الماضي خاصة، وأن صيغة الماضي مما يلزم صدر الكلام عنده كما سيأتي في المبحث الثالث، إلا أن عموم الحكم محتمل، ولعله هو الراجح؛ بدليل إطلاق الشيخ عزيمة القول في (قد) من غير تقييدها بـ (قد) المتصلة بالماضي، وقوله: (والعلة كالعلة)، أي أن علة تصدر (قد) هي نفس علة تصدر حرف التنفيس عنده، وقد تقدم ذلك في المبحث السابق.

وما ذهب إليه السهيلي وابن القيم لم يُعزَّز لابن الطراوة.

والقول بتصدر (قد) أوجهٌ من قولهما السابق بتصدر حرف التنفيس، وهذا من حيث القياس؛ ذلك أن تأثير (قد) في الجملة أقوى من حيث المعنى من تأثير حرف التنفيس، إلا أن هذا القول ضعيف؛ لمخالفته السماع عن العرب، ولمخالفته أيضاً لما قرره النحاة في أصولهم، كما سيأتي.

وجعل الشيخ عزيمة الرد عليهما من ناحيتين:

الأولى: جواز النصب على الاشتغال قبل (قد): حيث قال: ((والرد عليهما، لو كان الأمر كما زعما ما جاز أن ينصب الاسم على الاشتغال قبل (قد)، لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً، وقد وجب الرفع قبل ما له صدر الكلام.

جاء في القرآن نصب الاسم المشتغل عنه في وقوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ

مِنْ قَبْلُ﴾^(٢)، حيث أجاز الفراء في "معانيه" أن ينصب (رسلاً) من (قصصناهم))^(٣).

(١) البنا: في الحاشية من تحقيقه لنتائج الفكر ص ١٢٣.

(٢) النساء: ١٦٤.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/٢٩٨.

وما ذكره الشيخ عزيمة صحيح؛ إذ أن جواز النصب على الاشتغال دليل على عدم التصدر.

إلا أنه غير ملزم لهما؛ لإمكان أن ينعنا النصب على الاشتغال بناء على مذهبهما في صدارة (قد) خاصة.

ووجوب الرفع قبل ما له الصدارة فيه تفصيل مبين في موضعه. وخاصة أن في الآية عدة أوجه إعرابية أرجح من نصب (رسلاً) على الاشتغال، ذكرها أبو حيان في "البحر المحيط"^(١).

الثانية: السماع على عدم لزوم تصدر (قد): حيث قال: ((وجاء أيضاً تقديم معمول الفعل بعد (قد) عليها في قول عمرو بن قنعا^(٢)):

أَلَا يَا بَيْتُ بِالْعَلِيَاءِ بَيْتُ وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

أَلَا يَا بَيْتُ أَهْلِكَ أَوْعَدُونِي كَأَنِّي كُلُّ ذَنْبٍ قَدْ جَنَيْتُ^(٣)

قلت: وتقديم معمول الفعل بعد (قد) عليها، دليل واضح على عدم لزوم (قد) صدر الكلام.

وقد نص على ذلك أبو حيان في "الارتشاف" حيث قال: ((ويجوز تقديم منصوب الفعل عليها، مثال ذلك: (زيداً قد ضربت) و(زيداً قد أضرب)))^(٤).

وهذا هو ما ذكره الشيخ عزيمة في الرد عليهما، ويمكن إضافة نواح أخرى في الرد عليهما وهي:

الثالثة: جواز سبق (لام الابتداء) لـ (قد): - كما تقدم - من غير حكاية خلاف في ذلك، ووجه الدلالة أن لـ (لام الابتداء) الصدارة اتفاقاً، فلو كان لـ (قد) صدر الكلام لما صح التقاء حرفي تصدر؛ لما يؤدي إليه من تفويت صدارة أحدهما.

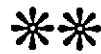
(١) البحر المحيط (طبعة دار الكتب العلمية) ٣/٤١٤-٤١٥.

(٢) اليتان من الوافر، ينظر: شرح أبيات سيويه ١/٥٢٦، لسان العرب ٤/٩٤، شرح شواهد المغني ص ٢١٥.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (عزيمة) ٢/٢٩٨-٢٩٩.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/٢٥٦.

الرابعة: تنزِيل (قد) منزلة الجزء من الفعل، وقد سبقت الإشارة إليه.
ومما سبق في البحث السابق، يتبين أن تنزِيل الحرف منزلة الجزء من الكلمة يمنع عنه
حكم لزوم التصدر، ويجعل أي شيء يجوز تقدمه على الكلمة يجوز تقدمه أيضا على ما هو
كالجزء منها.
ولا يُعدُّ كالجزء مانعاً من التقديم، وذلك كـ (حرف التعرف).



(المبحث الثالث)

الفعل الماضي، وحكم تصدرة

ذهب السهيلي إلى أن الفعل الماضي مما يلزم صدر الكلام، قال في "نتائج الفكر":
 ((اعلم أن الأفعال مضارعة للحروف من حيث كانت عوامل الأسماء مثلها، ومن هناك
 استحدثت البناء، وحق العامل أن لا يكون مهيباً لدخول عامل آخر عليه، كي لا يفضي
 الأمر إلى التسلسل المستحيل... والفعل بهذه الصورة، وعلى أصله من البناء ومضارعة
 الحروف العوامل في الأسماء، فليس يذهب الوهم عند النطق إلا إلى انقطاعه عما قبله،
 إلا بدليل يربطه وقرينة تضمه إليه وتجمعه... حتى إنك إذا أدخلت (إن) على المتبدأ بطل أن
 يكون الماضي في موضع الخبر إذا كان في خبرها (اللام)؛ لما في (اللام) من معنى الابتداء
 والاستئناف لما بعدها، فاجتمع ذلك مع صيغة الماضي، وتعاوننا على منع الفعل الماضي من أن
 يكون خبراً لها... وليس الفعل المضارع كالماضي؛ لأن مضارعتة للاسم هيأته لدخول
 العوامل عليه والتصرف بوجوه الإعراب كالاسم، وأخرجته عن شبه العوامل التي لها صدر
 الكلام، وصيرته كالأسماء المعمول فيها... ولم يقطعه دخول (اللام)، عن أن يكون خبراً في
 باب (إن) كما قطع الماضي؛ من حيث كانت صيغة الماضي لها صدر الكلام كما تقدم))^(١).
 وما ذهب إليه السهيلي مخالف لما عليه جمهور العلماء؛ إذ لم ينقل عن أحد من النحاة -
 بحسب استقرائي الناقص - القولُ بلزوم تصدرة الماضي، بل إن الأفعال جميعاً، من حيث
 كونها ماضية أو مضارعة أو أمراً، لا تلزم التصدير اتفاقاً، وقد أشار إلى ذلك الرضي في
 شرح "كافية ابن الحاجب"^(٢).

وقد أغفل الشيخ عزيمة الإشارة إلى هذه المسألة، وهو المعنى بتبع آراء السهيلي
 الشاذة والرد عليها، كما أغفل المحقق - الدكتور محمد البنا - التعليق على هذه المسألة.
 ولعل ذلك لظهور ضعف هذا القول وشذوذه.

وسبب ذلك عندي ما يلي:

أولاً: مخالفته لما عليه جمهور النحاة.

(١) نتائج الفكر ص ١٤٣-١٤٤.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٤٧/٢.

ثانياً: عدم اعتماده على السماع، بل السماع عن العرب لم يلزم الماضي التصدير في الجملة، شأنه شأن بقية الأفعال.

ثالثاً: مخالفته للقياس؛ من حيث كون الأفعال جميعاً - الماضية والمضارعة وأفعال الأمر - لا تلزم الصدر، كما أشار إلى ذلك الرضي سابقاً^(١).

رابعاً: وأما منع نحو: (إنّ محمداً لحضر)، فليس لكون الماضي يلزم صدر الجملة، كما ذهب إليه السهيلي، وإنما لكون هذه (اللام) إنما تدخل على الاسم، وعلى المضارع؛ لمشابهته للاسم، ولا تدخل على الماضي لبعده عن مشابهة الاسم.

فإن دخله (قد) كثر دخول (اللام) عليه، نحو: (إن زيدا لقد قام)؛ ذلك لأن (قد) تقرب الماضي من الحال فيصير الماضي كالمضارع متناسباً مع (اللام)^(٢).

ويجوز مجيء الماضي خبراً لـ (إن) غير مصاحب لـ (اللام) نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾^(٣)، كما أشار إلى ذلك الرضي في "شرح الكافية"^(٤).

وعليه فليس عدم دخول (اللام) على الماضي دليلاً على تصدير الماضي، وإنما عدم دخول (اللام) عليه لبعده عن مشابهة الاسم.



(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٣٤٧.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٣٣٨.

(٣) يونس: ٦٠.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٣٥٥-٣٥٦.

الباب الثالث

مسائل الصدارة وأحكامها

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول:

الإلغاء والتعليق في باب (ظن)، وعلاقته بالصدارة.

الفصل الثاني:

حكم ما له الصدارة في بابي: الاشتغال، والإخبار بـ (الذي).

الفصل الثالث:

(إذن) الناصبة بين اشتراط تصدرها ونزومها الصدر.

الفصل الرابع:

ما له الصدارة في إطار الأبواب النحوية.

الفصل الخامس:

أحكام عامة لما له الصدارة

الفصل الأول

الإلغاء والتعليق في باب (ظن) وعلاقته بالصدارة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:

الإلغاء وعلاقته بالتصدر

المبحث الثاني:

التعليق لأفعال القلوب

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى التعليق وبعض أحكامه.

المطلب الثاني: المعنّات

المطلب الثالث: هل التعليق عام في كل ما له الصدارة؟

(المبحث الأول)

الإلغاء

لما كان الإلغاء وهو: إبطال العمل لفظاً ومحلاً، له علاقة وطيدة بالتصدر؛ إذ أن حكم الإلغاء يدور حول الصدر قوةً وضعفاً، ولذا ذكرت هذه المسألة؛ ذلك أن من خصائص (ظن) وأخواتها جواز إلغائها إذا توسطت أو تأخرت؛ لاستقلال الجزأين كلاماً، بخلاف باب (أعطيت)، كما نص على ذلك ابن الحاجب^(١).

وعلل أبو حيان في "شرح التسهيل" على اختصاص هذه الأفعال بالإلغاء، حيث قال: ((أما اختصاصها بالإلغاء؛ فلما عُلِمَت في ما يقدّم أن متعلق هذه الأفعال في الحقيقة إنما هو النسبة الحاصلة بين الشيئين، فكأنها لم يكن لها تسلط بحق الأصالة على الممولين، وإذا كان كذلك ساغ إبطال عملها إذا توسطت بين الممولين أو تأخرت عنهما لضعفها))^(٢).

ولما كان لهذه الأفعال مع معمولاتها ثلاثة أحوال: أن تتقدم عليهما، أو تتوسط بينهما، أو تتأخر عنهما، نشأ عن ذلك ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تصدير الأفعال:

إذا تقدم الفعل على مفعوليه وابتدئ به، أي وقع صدرًا في الجملة، فلا يجوز على الأصح إلغاؤه.

وحكى ابن الجزري الاتفاق على ذلك حيث قال: ((فإن لم يتقدم شيء فلا خلاف في عدم الإلغاء))^(٣).

والتحقيق أنّ في المسألة خلافًا، كما سيأتي.

وأما إذا تقدم الفعل على معموليه من غير أن يتصدر كما في نحو: (متى ظننت زيد فاضل)، ففي هذه الحالة يجوز الأمران، والإعمال أرجح، خلافًا لمن منع الإلغاء، كما نص على ذلك بعض النحاة^(٤).

(١) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٣٦٢.

(٢) التذييل والتكميل ٢/٨٨/أ.

(٣) كاشف الخصائص عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزري ص ٩٤، وينظر: التخمير ١/٣١٧، ٢/١٦٥.

(٤) ينظر: النكت للأعلم ١/٢٥٦، ارتشاف الضرب ٣/٦٤، شرح المرادي على الألفية (توضيح المقاصد)

١/٣٧٩-٣٨٠.

أما الخلاف الوارد في وجوب إعمال هذه الأفعال حال تصدرها، فهو منقول عن الكوفيين، والأخفش، وبعض البصريين، حيث جوزوا الإلغاء مع التصدر، مستدلين بقول الشاعر^(١):

كذلك أدبت حتى صار من خلقي أني رأيت ملاك الشيمة الأدب^(٢)

قال أبو حيان في "الارتشاف": ((الفعل إن وقع صدر الكلام، فلا يجوز عند جمهور البصريين إلا الإعمال، وذهب الأخفش، ومحمد بن الوليد، وأبو بكر الزبيدي، وابن الطراوة، والكوفيون - في نقل أصحابنا عن الكوفيين - إلى أنه يجوز الإلغاء، والإعمال عندهم أحسن.

وعن الفراء كقول جمهور البصريين: ولا يلغى متقدمه^(٣)).

وقال ابن الحاجب في "شرح الكافية": ((وقد نقل الإلغاء مع تقدمها، وهو ضعيف، ولا يستدل بمثل قولهم: (علمت إن زيدا لقائم)؛ فإن هذا من باب التعليق لا من باب الإلغاء^(٤)).

وكأن ابن الحاجب ارتضى مذهب الكوفيين في "شرح المفصل" حيث قال: ((أما إذا تقدمت فالوجه الإعمال، وهو الثابت كثيراً، وقد نقل جواز الإلغاء، ولا بُعد فيه؛ لأن المعنى في صحة الإلغاء تقدمت أو تأخرت، وهو أن متعلقها له إعراب مستقل قبل دخولها، فجعل بعد دخولها على أصله، وجعلت هي تفيد معناها خاصة، وهذا حاصل تقدمت أو تأخرت، وإنما كثر إعمالها إذا تقدمت؛ لأن المقتضى إذا تقدم كان أقوى منه إذا تأخر^(٥)).

والصحيح هو ما ذهب إليه جمهور البصريين، وهو ما صححه كثير من النحاة^(٦).

(١) البيت من البسيط، وهو لبعض الفزاريين، ينظر: خزنة الأدب ١٣٩/٩، ١٤٣، الدرر ٢٥٧/٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤-٣١٥، المساعد ٣٦٤/١، شفاء العليل ٣٩٧/١، ائتلاف النصره ص ١٣٤، الأشعري ٢٨/٢، همع الهوامع ٢٢٩/٢.

(٣) الارتشاف ٦٤/٣، ينظر: منهج السالك ص ٩٢، تذكرة النحاة ص ٢٨٣، وينظر: معاني القرآن للفراء ٣٣٨/٢، ٣٣٤/١.

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٦٨٩، وينظر: تخلص الشواهد لابن هشام ص ٤٤٨-٤٤٩.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٦٨/٢.

(٦) ينظر: المقتضب ١١/٢، الأصول ١٨١/١، ائتلاف النصره ص ١٣٤، شرح التحفة الوردية ص ١٩٥.

وعملوا للزوم الأعمال بقوة الأفعال حال التصدير^(١).
 كما علل الرضي لقبح إلغاء هذه الأفعال حال تصديرها بقوله: ((لأن عامل الرفع معنوي عند النحاة، وعامل النصب لفظي، فمع تقدمها يَغْلِبُ اللفظي المعنوي))^(٢).
 وهو موافق لسابقه، وأيضا لما ذكره الهروي - معللاً للزوم الأعمال حال التصدير - حيث قال: ((لأنه إذا تقدم [أي الفعل] في صدر الكلام قوي فلم يُلغ، كما أن القسم يُلغى إذا توسط أو تأخر، ولا يُلغى إذا تقدّم))^(٣).
 وعليه فما ذكر من علة يدور حول قوتها بالتصدر.
 وأشار الشيخ عبد القاهر إلى هذا المذهب معللاً بقوله: ((لا يجوز إلا الأعمال؛ لأن التقديم من أعلام العناية، والإلغاء من دلائل ضعفها، فلا يجتمع الإلغاء والتقديم))^(٤).

المسألة الثانية: توسط الأفعال بين مفعولها:

يجوز في حال توسط الفعل بين مفعوليه الأعمال والإلغاء.
 قال الشمني: ((التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتض للإلغاء أيضا، وإن كان الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى، نحو: متى ظننت زيدا قائما فإنه يجوز فيه الإلغاء))^(٥)، وذلك كما تقدم.
 وجوز إلغاء هذه الأفعال حال توسطها بين معموليها؛ لأنه كما قال ابن يعيش: ((الفعل يضعف عمله إذا تقدمه معموله بإبعاده عن الصدر))^(٦).

(١) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٣٦٢، وينظر: لباب الإعراب للإسفرائيني ص ٤١٦، الكناش في النحو ص ٢٨٩.
 (٢) شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٠.
 (٣) الأزهية للهروي ص ١٩٢.
 (٤) المقتصد شرح الإيضاح ١/٤٩٦.
 (٥) حاشية الشمني (النصف من الكلام) (بتصرف يسير) ٢/٢٦٤.
 (٦) ابن يعيش ٧/٨٥.

ومن إلغاء التوسط قول الشاعر^(١):

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعديني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور

وهل يستوي الأعمال والإلغاء هذه الأفعال حال توسطها بين معموليها أو يرجح الأعمال حينئذ؟ خلاف بين النحاة.

قال الدماميني في "شرح التسهيل": ((وأما مسألة التوسط: فقليل هما سواء، وقيل الأعمال أرجح، وظاهر كلام المصنف الأول))^(٢).

قلت: ومن رجح التساوي بين الأعمال والإلغاء حال التوسط الشيخ عبد القاهر حيث قال: ((وإنما تساوى؛ لأجل أن واحداً من المفعولين تقدم، والفعل واقع بينهما، فهو متأخر من وجه، ومتقدم من آخر))^(٣).

ولكن مذهب الجمهور ترجيح الأعمال، كما قال ابن بابشاذ: ((فإن توسطت هذه الأفعال بين هذين الاسمين كنت مخيراً بين نصبيهما ورفعهما، ونصبيهما أجود؛ لقرب الفعل من رتبته))^(٤).

وقال الحيدرة: ((والإعمال أجود؛ لقربها من رتبته التي تعمل فيها وجوباً وهي: التقدم))^(٥).

وهو ما رجحه ابن مالك في "شرح العمدة" [خلافاً للظاهر من قوله كما قال الدماميني]: ((لأن للفعل قوة؛ لتقدمه على أحد الجزأين يقتضي ترجيح الأعمال))^(٦).

المسألة الثالثة: تأخر الأفعال عن معموليها:

إذا تأخر الفعل عن مفعوليها، فإنه يجوز إلغاؤه ويجوز إعماله، إلا أن الإلغاء حينئذ أحسن من الأعمال، قولاً واحداً عند النحاة^(٧).

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير، ينظر ملحق ديوانه ص ١٠٢٨، شرح أبيات سيويه ٤٠٧/١، لسان العرب ٢٢٦/١١.

(٢) تعليق الفرائد للدماميني ١٦٢/٤.

(٣) المقتصد شرح الإيضاح ٤٩٦/١-٤٩٧.

(٤) شرح المقدمة المحسبة ٣٥٧/٢، وينظر: ابن برى على الإيضاح ص ١٢١-١٢٢.

(٥) كشف المشكل في النحو ص ٤٠٨.

(٦) شرح عمدة الحفاظ ٢٤٩/١.

(٧) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٣٥٧/٢، المقتصد ٤٩٧/١، التخمر ٢٧٨/٣، الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٢/١.

قال ابن يعيش: ((اعلم أنه كلما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله))^(١).
ومنه قول الشاعر^(٢):

آتِ الموتُ كما تعلمون فلا يُرْهِبُكم من لظى الحروبِ اضْطِرَامُ

مسألة:

قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((الذي ذكره المصنف من جواز الإلغاء مع التأخر والتوسط، له شرطان لعملهما:

أحدهما: أن لا تدخل (لام الابتداء) على الاسم، فإن دخلت فلا يجوز الإلغاء، نحو:
(لزيد قائمٌ ظننتُ).

الشرط الثاني: أن لا تكون منفية، فإن كانت منفية فلا يجوز إلا الأعمال))^(٣).
قلت: والظاهر أن المسألة الأولى ليست من باب الإلغاء، وإنما من باب التعليق،
كما سيأتي.

وأما المسألة الثانية: وهي عدم جواز الإلغاء إن دخلت عليها أداة نفي، فقد ذكر ذلك
غيره من النحاة^(٤).

ووجهه عندي: أن أداة النفي إذا كانت من أدوات النفي التي تلزم الصدر، كـ (ما)
(وإن)، فإنها حينئذ تقتضي تقدّمه، ويكون من باب وجوب إعماله إذا تصدّر، وأما إذا لم
تكن من أدوات النفي التي تلزم الصدر، فلا وجه له عندي.



(١) ابن يعيش ٨٥/٧.

(٢) البيت من الخفيف، ولم أعر على قائله، ينظر: تخلص الشواهد ص ٤٤٥، المقاصد النحوية ٤٠٢/٢.

(٣) التذييل والتكميل ٨٩/٢/ب.

(٤) ينظر: شرح المقرب لابن عصفور ١١٧/١.

(المبحث الثاني) التعليق لأفعال القلوب

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى التعليق وبعض أحكامه.

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: معنى التعليق:

التعليق: هو إبطال العمل للفعل القلبي عما يعمل فيه، وتعليقه عن العمل في اللفظ؛
نجيء بعض الأدوات التي لها الصدر، بين الفعل القلبي وبين ما يعمل فيه.
والتعليق كما ذكر النحاة مأخوذ من قولهم: (امرأة معلقة)، أي: مفقودة الزوج، تكون
كالمعلقة لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج لتجويزها^(١).
قال الأشموني نقلاً عن ابن الخشاب: ((ولقد أجاد أهل هذه الصناعة في هذا اللقب
لهذا المعنى))^(٢).

المسألة الثانية: سبب التعليق:

قال الأشموني: ((والترمز التعليق عن العمل في اللفظ إذا وقع الفعل قبل شيء له
الصدر))^(٣)، وهذا هو ما علل به النحاة^(٤).
وقال ابن الخشاب: ((ولا يخلو أن تتصدر [أي هذه الأفعال] على مفعولها، فيلزم
إعمالها فيهما... اللهم إلا أن يعترض بينها وبين مفعولها حرف له صدر الكلام،
كـ (لام الابتداء) و(همزة الاستفهام)، فإن الحرف حينئذ يعلّقها، وتعليقها: أن يكفها عن

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٨١، التخمير لصدر الأفاضل ٣/٢٧٩، شرح العوامل المائة للشيخ
خالد ص ٣٠٧.

(٢) ينظر: شرح الأشموني على الألفية ٢/٣٢.

(٣) شرح الأشموني ٢/٢٩.

(٤) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ٢/٢٣٣، حاشية الدسوقي على المغني ٢/٧٣، الكناش في النحو
ص ٢٨٩-٢٩٠.

العمل في اللفظ فتعمل في موضع الجملة، وعلّة ذلك - أعني التعليق - : أن (اللام) و(الهمزة) هما صدر الكلام، و(علمتُ) عامل، والعامل له حكم التصدر على مفعوله فتدافعاً، فأبطل عمل الفعل في اللفظ، فعمل في الموضع^(١).

وقال الشيخ خالد الأزهري في "شرح العوامل المائة" للشيخ عبد القاهر الجرجاني: ((وجه التعليق في هذه الأفعال بعد وقوعها قبل (همزة الاستفهام) وحرف النفي و(لام الابتداء)، أن هذه الحروف تقع في صدر الجملة وضعاً، فاقتضت بقاء صورة الجملة، وهذه الأفعال توجب تغييرها بنصب جزأيتها، فوجب التوفيق باعتبارين: أحدهما: لفظاً، والآخر: معنى، فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي و(لام الابتداء)، ومن حيث المعنى روعيت هذه الأفعال^(٢).

والمقتضيان - كما قال صدر الأفاضل - : متى ازدحما على شيء، فالغلبة لآخرهما وجوداً، ويشهد له مسألة التعليق، وهي: (علمتُ لزيدٌ منطلقاً)... ألا ترى أن فعل القلب يقتضي انتصاب الاسمين على أنهما مفعولان، و(لام الابتداء) تقتضي ارتفاعهما... ولن يكون لها صدر الكلام ها هنا، إلا إذا ارتفع ما بعدها بالابتداء^(٣).

فتبطل عمل الفعل لفظاً - كما قال الخضري - لثلاث زول صدارتها بسبب عمله فيها أو فيما بعدها، فتكون حشواً، وهو باطل^(٤).

قال ابن الحاجب: ((وكونه معلقاً للظن باعتبار المعنى، لا يخرج عن أن يكون له صدر الكلام، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيدٌ ما ضربته)، أو (زيدٌ هل ضربته؟) لم يخرج بوقوعه خبراً للمبتدأ عن أن يكون له صدر الكلام؛ لأنه وقع في جملة في صدر الكلام منها^(٥).

وأما اختصاص هذه الأفعال بالتعليق فذلك - كما قال أبو حيان في "شرح التسهيل" - : ((لأنها لا تباشر إلا الجملة، والجملة بنفسها قد تكون مصدرية بما له صدر الكلام، ومتى

(١) المرتجل لابن الخشاب ص ١٥٢-١٥٣.

(٢) شرح العوامل المائة ص ٣٠٧، وينظر: شرح الأمودج في النحو للأردبيلي ص ١٩٧-١٩٨.

(٣) التخمير (شرح المفصل) لصدر الأفاضل ٢٣٩/١.

(٤) حاشية الخضري على ابن عقيل ١٥٢/١، وينظر: ابن يعيش ٨٦/٧.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٦٩/٢.

كانت الجملة مصدرية بذلك امتنع تسلط العامل على جزأي الجملة، وهذا لا يكون في الأفعال غيرها، أعني ما ينصب المفعول؛ فإنها إنما تباشر المفردات خاصة، والمفرد على حدته لا يتصور أن يقرب بما له الصدر^(١).

المسألة الثالثة: الفرق بين الإلغاء والتعليق:

قال الرضي: ((الفرق بين التعليق والإلغاء - مع أنهما بمعنى إبطال الفعل-: أن التعليق إبطال العمل لفظاً لا معنى، والإلغاء إبطال العمل لفظاً ومعنى...، والفرق الآخر أن الإلغاء أمر اختياري لا ضروري، والتعليق ضروري^(٢))).

وقال ابن يعيش: ((اعلم أن التعليق ضرب من الإلغاء، والفرق بينهما: أن الإلغاء إبطال عمل العامل لفظاً وتقديراً، والتعليق إبطال عمله لفظاً لا تقديراً، فكل تعليق إلغاء، وليس كل إلغاء تعليقاً، ولما كان التعليق نوعاً من الإلغاء لم يجوز أن يُعلّق من الأفعال إلا ما جاز إلغاؤه، وهي أفعال القلوب^(٣))).

وفائدة الحكم على محل الجملة في التعليق ظهور ذلك في التابع^(٤).

المسألة الرابعة: الذي يعلّق من هذه الأفعال:

قال الشيخ خالد: ((ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير؛ لقوتها، ولا في قلبي جامد؛ لعدم تصرفه^(٥))).

وقال أبو حيان: ((ظاهر كلام النحويين أن أفعال القلوب يجوز تعليق جميعها، فيدخل فيها (هب) عند من جعلها تتعدى إلى اثنين بمعنى (ظن)، و(تعلم)، وظاهر كلام الناظم أن ذلك لا يكون في (هب) ولا في (تعلّم)، ويمكن أن يقال ذلك؛ لأنهما فعلاّن لا يتصرفان، فلم يتصرف فيهما بإلغاء ولا تعليق...)).

وأما (صير) وما في معناها، فلا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، وإنما لم يكن ذلك فيها؛ لأنها

(١) التذييل والتكميل ٢/٨٨/أ.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٩-٢٨٠.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٦.

(٤) المغني لابن هشام ٢/٤١٨، وينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٩-٢٨٠.

(٥) التصريح ١/٢٥٦، وينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٥٦٠.

أفعال دخلت على الاسمين وكان لها تأثير محسوس فيما دخلت عليه، ألا ترى قولهم: (صيرتُ الطينَ خزفاً)، كيف تأثر الطين وتحول إلى حالة أخرى متأثراً محسوساً؟! فهو أقرب إلى المفعول الحقيقي من باب (ظننت)، وفي قولك: (ظننت زيدا قائماً) لم يكن منك تأثير في شيء بين الاسمين...

ولما كان (ظننت) وأخواتها... لا تأثير لها محسوس فيما دخلت عليه، ساغ فيها ذلك؛ لأن نصبها لما بعدها ليس بنصب المفعول به الصريح، والمقاربة في الشبه))^(١).

ويجوز - كما قال ابن عصفور - في هذه الأفعال وسائر أفعال القلوب التعليق^(٢).

وقال ابن هشام: ((باب التعليق: وذلك غير مختص بباب (ظن)، بل جائز في كل فعل قلبي...

وزعم ابن عصفور أنه لا يعلق فعل غير (علم) و(ظن) حتى يضمن معناه))^(٣).

قلت: وما عزاه ابن هشام لابن عصفور عزاه أيضاً له السيوطي^(٤)، وهو مخالف لما نقلته

عنه سابقاً في كتاب "المقرب" من تعميمه الحكم على سائر أفعال القلوب.

ولكن التحقيق هو ما ذكره أبو حيان حيث قال: ((وذكر النحويون في هذا الباب ما

يعلق من أفعال القلوب وغيرها، وليس كل أفعال القلوب يجوز تعليقها، ألا ترى (أراد)

و(كره) و(أحب) و(أبغض) من أفعال القلوب، ولا تعلق))^(٥).

وذهب بعض النحاة مثل: ثعلب، وابن كيسان إلى أنه لا يعلق من الأفعال إلا ما كان

بمعنى العلم، وأما الظن ونحوه فلا يعلق، وقد حكى هذا القول عن المبرد، كما نص على

ذلك أبو حيان وغيره^(٦).

وهذا القول وإن كان رجحه الشلوين^(٧)، فهو ضعيف عند النحاة، كما تقدم.

(١) منهج السالك لأبي حيان ص ٩١-٩٢.

(٢) المقرب لابن عصفور ١/١٢٠.

(٣) المغني ٢/٤١٦.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/١٥٦.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/٦٩-٧٤، النذيل والتكميل ٢/٩٧-٩٨، وينظر: همع الفوامع

٢/٢٣٣-٢٣٤.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/٦٨-٦٩، وينظر: الأساليب الإنشائية لعبد السلام هارون ص ٦٩، التأويل

النحوي في القرآن الكريم للحموز ١/٤٣٦.

(٧) ينظر: شرح الجزولية للشلوين ٢/٧٠٣.

وذهب يونس إلى جواز تعليق الأفعال مطلقاً، القلبية وغيرها، كما عزاه إليه النحاة^(١). ومذهب يونس غير مرضي عند جمهور النحاة. قال عنه الأعلام الشنتمري: ((وهذا ضعيف))^(٢).

ولم أجد لمذهب يونس من مرجح سوى ابن القيم في كتابه "بدائع الفوائد"^(٣)، والدكتور عبد الفتاح الحموز في كتابه "التأويل النحوي في القرآن الكريم"^(٤).

إلا أن جمهور النحاة ألحقوا بأفعال القلوب في التعليق أفعالاً غيرها، نحو: (نظر) البصرية، كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾^(٥)، و(استبأ) كما في نحو: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ...﴾^(٦)، و(تفكر) كما في نحو: ﴿أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾^(٧)، و(سأل) كما في نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(٨)، و(أبصر) كما في نحو: ﴿فَسْتَبْصِرْ وَيُبْصِرُونَ. بِأَيْكُمْ الْمُفْتَنُونَ﴾^(٩). إلى غير ذلك^(١٠).

إلا أن التحقيق قصر ذلك على حالة كون الاستفهام هو المعلق، كما نبه إليه المرادي في "شرحه للألفية"^(١١)، والصبان في "حاشيته على الأشموني"^(١٢).

(١) ينظر: الكتاب ٣٩٧/١-٣٩٨، مجالس العلماء ص ٣٠١-٣٠٢، البحر المحيط ٥٢/٦، التذيل والتكميل ١/١٩٦ب، الدر المصون للسمين ٤/٤٠١، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٩٠، ابن يعيش ٧/٨٧، شفاء العليل في شرح التسهيل للسلسلي ١/٢٣٤.

(٢) ينظر: النكت للأعلام الشنتمري ١/٦٧٩، وينظر: همع الموامع ٢/٢٣٦، شرح قواعد الإعراب للكافيحي ص ١٠٢.

(٣) ينظر: بدائع الفوائد ١/١٥٥-١٥٨.

(٤) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم ١/٤٣٦.

(٥) الكهف: ١٩.

(٦) يونس: ٥٣.

(٧) الأعراف: ١٨٤.

(٨) الذاريات: ١٢.

(٩) القلم: ٥.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/٦٩-٧٤، الأشموني ٢/٣٢-٣٣، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك

٢/٨٩-٩٠، الأشباه والنظائر ٢/١٥٦.

(١١) ينظر: شرح المرادي (توضيح المقاصد) ١/٣٧٩.

(١٢) ينظر: حاشية الصبان ٢/٣٢.

ومنع قوم الإلغاء والتعليق عن المفعولين: الثاني والثالث في باب (أعلم) و(أرى) وأخواتها مطلقاً، سواء بنيت للفاعل أم للمفعول، وعلى ذلك ابن القواس وابن أبي الربيع كما ذكر ذلك السيوطي^(١)، وهو ما رجحه الشلوبين^(٢).

وخص ذلك بعضهم بالمبنى للفاعل، وهو اختيار الجزولي كما ذكر أبو حيان^(٣). والصحيح جواز الإلغاء والتعليق مطلقاً، كما صحح ذلك غير واحد من النحاة، كأبي حيان، والرضي، والدماميني وابن عقيل^(٤).

مسألة:

ذكر أبو حيان في "شرح الألفية" أن التعليق لا يختص بالفعل، بل قد يكون في الاسم، نحو: (زيدٌ عالمٌ إنِّي لقائمٌ)، ونحو: (عجبتُ من عِلْمِ زيدٍ إنَّ عمراً لقائمٌ)^(٥).

المطلب الثاني: المعلقات:

اختلف تعداد النحاة للمعلقات في باب (ظن)^(٦)، وأكثر ما أوصلها إليه بعض النحاة ثمانية^(٧)، وأوصلها ابن هشام في "شرح الشذور" إلى عشرة معلقات^(٨)، ومجمل ما توصلت إليه أنها أحد عشر معلقاً، كما سيأتي.

- (١) ينظر: همع الهوامع ٢/٢٤٨-٢٤٩.
- (٢) ينظر: شرح الجزولية للشلوبين ٢/٧٠٩.
- (٣) ينظر: التذيل والتكميل ٢/١٠٩/ب.
- (٤) ينظر: منهج السالك لأبي حيان ص ٩٩-١٠٠، ارتشاف الضرب ٣/٨٥، شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٥، تعليق الفرائد للدماميني ٤/٢١١، المساعد لابن عقيل ١/٣٨١.
- وينظر: شرح المرادي (توضيح المقاصد) ١/٣٩٥-٣٩٦، دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعضيمة ٩/٥٤٧.
- (٥) ينظر: منهج السالك ص ٧٥.
- (٦) ينظر: شرح المقرب لابن عصفور ١/١٢٠، المرادي (توضيح المقاصد) حيث جعلها ستة:
- ١/٣٨٣-٣٨٤، الإرشاد للقرشي ص ١٨٩، ابن يعيش ٧/٨٦، شرح عمدة الحفاظ لابن مالك حيث جعلها ثلاثة: ١/١٦١، وجعلها ستة في شرح التسهيل: ٢/٨٨.
- (٧) ينظر: المطالع السعيدة (شرح ألفية السيوطي، للسيوطي) ١/٢٩٢، منهج السالك ص ٩٢.
- (٨) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٦٥-٣٦٨، وبقي عليه ضمير الشأن، وهو ما ذكره ابن بابشاذ.

وقد شدّ بعض النحاة فزعم أن هذه الأدوات التالية لا تعلق، وأن المعلق إنما هو قسم مقدر قبلها، وهي جوابه^(١).

وهذا القول ضعيف، وغير معتبر عند النحاة.

والمعلقات لأفعال القلوب هي:

أولاً: أداة الاستفهام:

ويشمل ذلك حرفي الاستفهام، وهما: (الهمزة) و(هل)، وبقية أسماء الاستفهام^(٢)، وكذلك المضاف إلى أسماء الاستفهام؛ لأنه يأخذ حكم ما أضيف إليه من حيث لزوم الصدر - كما تقدم بيانه في موضعه - ويتبع ذلك حكمه من حيث التعليق، كما نبه على ذلك بعض النحاة^(٣).

ولم يرد في التعليق بالاستفهام خلاف بين النحاة، إلا ما ذكره الرضي في (هل) الاستفهامية، حيث قال: ((المعلق قد يكون حرف استفهام، وهو الهمزة اتفاقاً، وكذا (هل) على خلاف فيها، كما سيأتي))^(٤).

وتبعت كلامه في "شرح الكافية" فلم أجده أشار إلى الخلاف في (هل) الاستفهامية، الذي عبر عنه بأنه سيأتي، فلعلي لم أوفق إلى موضعه، أو لعله نسي الحديث عنه، كما هو شأن كثير من المصنفين.

والظاهر أن المراد حالة خروج (هل) عن الاستفهام إلى معنى (قد)، فلا تكون معلقة؛ لأنها حينئذ غير لازمة للصدر، كما سبق بيانه في موضعه.

والحاصل أن التعليق بالاستفهام متفقٌ عليه بين النحاة، وإن كان الاستفهام في هذه الحالة خارجاً عن حقيقته، كما سبق بيانه في موضعه.

وقد أخطأ الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه "إعراب الجمل وأشباه الجمل" في عدّه

(١) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل للدكتور فخر الدين قباوة ص ١٧١.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٨١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٩، وينظر: معاني القراء ١/٤٦، ١٤٢.

(٣) ينظر: شرح المقرب لابن عصفور ١/١٢٠، منهج السالك ص ٩٢.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/٢٨١، وينظر: لباب الإعراب للإسفرائيني ص ٤١٦، الأساليب الإنشائية ص ٦٦.

(همزة) التسوية من المعلقات^(١)، وهي ليست من المعلقات؛ لأن كل ما يُعلّق في هذا الباب يلزم صدر الكلام، وهي ليست من لازم الصدر، كما سبق بيانه.

مسألة:

قال الرضي: ((إذا صُدِّرَ المفعول الثاني بكلمة الاستفهام، فالأولى أن يُعلّق فعل القلب عن المفعول الأول، نحو: (علمتُ زيدا من هو؟)، و(علمتُ بكرةً أبو من هو؟)، وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين؛ لأن معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد (علمتُ))^(٢). وقد أشار إلى هذه المسألة غير واحد من النحاة^(٣).

قال أبو حيان: ((فإن كانت الجملة منفية... أو دخل عليها (لام الابتداء) أو (إن) وفي خبرها (اللام) [أي بقية المعلقات التي ستأتي] فلا نص أعرفه عن أحد من النحويين في ذلك، فهل تجري الجملة بعد هذه الحروف مجرى الجملة الاستفهامية؟ أم ذلك مختص بالجملة الاستفهامية))^(٤).

ثانياً: (لام الابتداء):

لم أجد خلافاً بين النحاة في التعليق بـ (لام الابتداء)^(٥). وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ...﴾^(٦)^(٧). و(لام الابتداء) من لازم الصدر اتفاقاً، كما سبق بيانه.

- (١) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ١٥٤.
- (٢) شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٢، وينظر: الأساليب الإنشائية لعبد السلام هارون ص ٤١.
- (٣) ينظر: المرجل لابن الخشاب ص ١٥٢-١٥٣، منهج السالك ص ٩٢، دراسات لأسلوب القرآن لعزيمة ٩/٥٥٧.
- (٤) منهج السالك لأبي حيان ص ٩٢.
- (٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٩-٢٨١، المقرب لابن عصفور ١/١٢٠، شرح عمدة الحفاظ ١/١٦١، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٨، ١٣٨.
- وينظر: الكتاب ١/١٢٠، تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٧١٩.
- (٦) البقرة: ١٠٢.
- (٧) ينظر: شرح المرادي على الألفية (توضيح المقاصد) ١/٣٨٣-٣٨٤، ارتشاف الضرب ٣/٦٩-٧٤.

ثالثاً: (إن) التي في خبرها (اللام):

قال الرضي: ((ومن المعلقات (إن) المكسورة إذا لم يمكن فتحها، وذلك إذا جاء في حيزها (لام الابتداء)، نحو: (علمتُ إن زيدا لقائهم)؛ فإن (اللام) لا تدخل إلا مع المكسورة... وأما إذا تجردت (إن) عن (اللام) فإنها لا تعلق؛ لإمكان فتحها))^(١).
قلت: وهذا التعليل فيه نظر لما سيأتي، واشتراط مصاحبة (اللام) لـ (إن) ذكره غيره من النحاة^(٢).

قال الأشموني: ((ذكر ذلك جماعة من المغاربة، والظاهر أن المعلق إنما هو (اللام)، إلا أن ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز: (علمتُ إن زيدا قائمٌ) بالكسر مع عدم (اللام)، وأن ذلك مذهب سيويه، فعلى هذا المعلق (إن))^(٣).

وعقب عليه الصبان بقوله: ((قوله: (إنما هو اللام)، يفيد أن المعلق لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المعلق عنها، وقد يقال: إن (اللام) حقها في الأصل صدر الجملة، لكن زحلت عنه كراهة توالي حر في توكيد، فهي مصدرية حكماً. وقوله: (المعلق (إن) ولا يحتاج إلى ما سبق من اشتراط وجود (اللام) في خبرها؛ لأن (إن) أيضاً لها الصدارة))^(٤).

وعليه فما المانع من كون (إن) هي المعلقة حينئذ؟! وهو ما ذهب إليه الفراء من جعلها هي المعلقة^(٥).

رابعاً: (لام) القسم:

عد ابن مالك من المعلقات (لام) القسم، كما في قول الشاعر^(٦):

ولقد علمت لتأتين مني
إن المنايا لا تطيشُ سهامها^(٧)

(١) شرح الكافية للرضي ٢/٢٨١.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٩، شرح المقرب لابن عصفور ١/١٢٠، الارتشاف

٣/٦٩-٧٠، الجمع ٢/٢٣٣-٢٣٤.

(٣) الأشموني ٢/٣١.

(٤) حاشية الصبان على الأشموني ٢/٣١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٤١٥.

(٦) البيت من الكامل، وهو لليبيد بن ربيعة، ينظر: ديوانه ص ٣٠٨، خزنة الأدب ١٠/٣٣٤، شرح شواهد

المعنى ٢/٨٢٨.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٣٨، وينظر: المطالع السعيدة للسيوطي ١/٢٩٩، المرادي

١/٣٨٣-٣٨٤.

قلتُ: وما عزاه أبو حيان إلى أصحابه من النحاة الذين لم يذكروا (لام) القسم من المعلقات، وكذا (لا) النافية^(١) - كما سيأتي بعد - ففيه نظر؛ فلقد ذكرهما من ضمن المعلقات غير واحد من النحاة: كابن السراج وابن يعيش والوردى^(٢)، وأشار إليهما سيويه في "كتابه"^(٣).

وهذا خلاف ما نقل عن ابن الدهان من التصريح بأن (لام) القسم لا تعلق^(٤). ووجهه كما قال أبو حيان نفسه في "شرح الألفية" بعد أن ذكر (لام) القسم ضمن المعلقات: ((هكذا قال بعضهم، وأكثر أصحابنا لم يذكروا (لام) القسم من أسباب التعليق، وهو الصحيح؛ وذلك أن الجملة المعلق عنها الفعل لها موضع من الإعراب، والجملة التي تقع جواباً للقسم لا موضع لها من الإعراب، فتدافعاً))^(٥). وعليه فكونها غير معلقة لا يفهم منه فوات لزومها الصدر، ولو كانت من غير لازم الصدر لعلل به أبو حيان؛ لأن جميع المعلقات في هذا الباب مما يلزم صدر الكلام، فلما لم يعلل بفوات استحقاق التصدر لـ (لام) القسم دل على أنها من لازم الصدر عنده.

خامساً: (ما) النافية:

لم يحك خلاف بين النحاة في كونها من المعلقات في هذا الباب^(٦). قلتُ: لما كان التعليق فرعاً عن لزوم الصدر، كان على النحاة أن يقيدوا مجيء (ما) النافية من المعلقات بمذهب البصريين؛ لأن مقتضى مذهب الكوفيين أنها لا تعلق؛ لأنها ليست مما يلزم الصدر عندهم، ولم أجد إشارة إلى ذلك من أحد من النحاة. وهذا الحكم عام في جميع المعلقات.

(١) ينظر: الارتشاف ٦٩/٣-٧٠، التذييل والتكميل ٩٧/٢-٩٨.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج ٢١٨/١، ابن يعيش ٨٦/٧، شرح التحفة الوردية ص ١٩٨، تخلص الشواهد لابن هشام ص ٤٥٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٥٦/١.

(٤) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني ١٧٠/٤، همع الموامع للسيوطي ٢٣٣/٢-٢٣٤.

(٥) منهج السالك لأبي حيان ص ٩٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٤٧٣/١، شرح المقرب لابن عصفور ١٢٠/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٩/١، المطالع السعيدة للسيوطي ٢٩٢/١.

سادساً: (إن) النافية:

أطلق النحاة كون (إن) النافية من المعلقات^(١)، وهو الصحيح؛ لأنها مما يلزم الصدر مثل (ما) النافية، كما سبق بيانه. وعليه فلا وجه لتقيدها حينئذ بوقوعها في جواب القسم، كما قيدها ابن هشام في "الشدور"^(٢).

سابعاً: (لا) النافية:

أطلق بعض النحاة كابن مالك والسيوطي كون (لا) النافية من المعلقات، دون تقيدها بوقوعها في جواب القسم^(٣)، وقيدها ابن هشام في "الشدور" بالواقعة في جواب القسم^(٤)؛ لأنها حينئذ تلزم الصدر عند الجمهور، قال يس: ((وقال اللقاني: تقيده [أي ابن هشام] بأن يكونا [أي (إن) النافية و(لا) النافية] في جواب القسم، لا يظهر له وجه))^(٥). قلت: وأما تقيده (إن) النافية بوقوعها في جواب القسم فلا وجه له، كما تقدم؛ لأنها من لازم الصدر، وأما تقيده (لا) النافية بوقوعها في جواب القسم فله وجه؛ ذلك أنها لا تلزم الصدر عند ابن هشام والجمهور إلا حين وقوعها صدراً لجواب القسم، وقد أشار إلى شيء من ذلك يس بعد ذلك^(٦).

والذي يترجح عندي كون (لا) النافية ليست من المعلقات إلا إذا كانت نافية للجنس؛ لأنها ليست مما يلزم الصدر في الراجح عندي، إلا إذا كانت نافية للجنس.

(١) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ٥٦٠/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١، ٨٨/٢، شرح عمدة الحفاظ لابن مالك ١٦١/١، شرح الكافية للرضي ٢٨١/١، الارتشاف ٦٩/٣-٧٠، المرادي ٣٨٣-٣٨٤/١.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٦٥-٣٦٨، حاشية الخضري على ابن عقيل ١٥٣/١، دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعضيمة ٥٤٦/٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢، شرح الكافي الشافية لابن مالك ٥٦٠/٢، المطالع السعيدة للسيوطي ٢٩٢/١.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب ص ٣٦٥-٣٦٨، حاشية الخضري على ابن عقيل ١٥٣/١.

(٥) حاشية يس على التصريح ٢٥٥/١.

(٦) ينظر: حاشية يس ٢٥٦/١.

ولم يذكرها بعض النحاة من المعلقات. قال ابن عقيل: ((والمغاربة لم يعدوا (لا) في المعلقات، وذكرها النحاس، ومن أمثلة ابن السراج: (أحسبُ لا يقومُ زيدٌ))^(١). وقد أشار أبو حيان إلى أن أصحابه من النحاة لم يذكروا (لا) في المعلقات^(٢). وأما (لا) النافية للجنس فهي من المعلقات؛ للزومها الصدر مطلقاً، قال الرضي: ((وأما (لا) الداخلة على الجملة الاسمية فإنما كانت معلقة؛ لأنها (لا) التبرئة المشابهة لـ (إن) المكسورة اللازم دخولها على الجمل))^(٣).

ثامناً: (لعل)

عد أبو علي الفارسي في "التذكرة" (لعل) من المعلقات، كما في نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾^(٤).

ووافق أبو حيان^(٥)، قال أبو حيان في "شرح الألفية": ((وما ظهر لي من أسباب التعليق (لعل) وهو شيء أهمله النحويون، ولم أجد فيه نصاً لبصري ولا كوفي، والدليل على صحة ما ذهبت إليه وأنه مسموع من لسان العرب وإن لم ينبه النحويون عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾^(٦)... وإنما كانت (لعل) من أسباب التعليق لشبهها بأدوات الاستفهام، حتى أن بعض الكوفيين زعم أن (لعل) تكون استفهاماً))^(٧).

ونبه الصبان على اختصاص تعليق (لعل) بـ (درى) حيث قال: ((ويختص تعليقها بـ (درى)، فلا تعلق غيره، كما في "الجامع" و"شرحه")^(٨).

(١) المساعد لابن عقيل ٣٦٨/١.

(٢) ينظر: الارتشاف ٦٩/٣-٧٠، التذيل والتكميل ٩٧/٢ ب.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢٨١/٢.

(٤) الأنبياء: ١١١.

(٥) ينظر: الأشعري ٣١/٢، المطالع السعيدة للسيوطي ٢٩٩/١، وينظر دراسات عزيمة ٤٠٧/٩.

(٦) عبس: ٣.

(٧) منهج السالك لأبي حيان ص ٩٢.

(٨) حاشية الصبان ٣١/٢.

تاسعا: (لو) الشرطية:

عد ابن مالك في المعلقات (لو) الشرطية، كما في قول الشاعر^(١):

وقد عَلِمَ الأَقْوَامُ لو أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ المَالِ كَانَ لَهُ وَفْرًا^(٢)

عاشراً: ضمير الشأن:

نص ابن بابشاذ في "شرح المقدمة المحسبة" على أن ضمير الشأن من المعلقات في باب (ظن)^(٣)، وهو ما أشار إليه ابن مالك في "شرحه للكافية الشافية"^(٤). وما ذهب إليه ابن بابشاذ صحيح، وهو القياس؛ للزوم تصدر ضمير الشأن، كما سبق بيانه في موضعه.

الحادي عشر: (كم) الخبرية:

اضطرب قول ابن هشام في "المغني" في كون (كم) الخبرية من المعلقات حيث قال: ((و(كم) الخبرية تعلق، خلافاً لأكثرهم))^(٥). وقال قبل ذلك: ((وَجَوَزَ الزَّمخَشَرِيُّ فِي (كَم) الخَبْرِيَّةِ وَالِاسْتِفْهَامِيَّةِ، وَلَمْ يَذْكَرِ النُّحَوِيُّونَ أَنَّ (كَم) الخَبْرِيَّةَ تَعْلُقُ العَامِلَ عَنِ العَمَلِ))^(٦). مما أدى إلى اعتراض "شراح المغني" عليه، كما ذكر ذلك الدماميني - فيما نقله عنه الشمني - عند قول ابن هشام: (ولم يذكر النحويون أن (كم) الخبرية تعلق العامل عن العمل): ((هذا اعتراض على الزمخشري بأنه يلزم على جعلها خبرية تعليق الفعل وهو (سل) [أي في قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٧) وفيه نظر:

أما أولاً: فلأن المصنف ذكر في الباب الخامس في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة

(١) البيت من الطويل، ولحاتم الطائي، ينظر: ديوانه ص ٢٠٢، أمالي الزجاجي ص ٢٠٩، خزانة الأدب ٢١٣/٤، الدرر ٢٦٤/٢.

(٢) ينظر: الارتشاف ٦٩/٣-٧١، المطالع السعيدة ١٩٩/١، الممع ٢٣٣/٢-٢٣٤.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٣٥٦/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ٥٥٨/٢.

(٥) المغني ٥٨٩/٢.

(٦) المغني: ٥٠٦/٢.

(٧) البقرة: ٢١١.

أن (كم) الخبرية تعلقّ خلافاً لأكثرهم، فحكى الخلاف بين النحويين، واختار هناك ما ذكر هنا أن النحويين لم يذكروه.

وأما ثانياً: فإن سُلّم أنها لا تعلقّ، فلا نسلم أن (سل) عامل في الجملة التي فيها (كم) باعتبار المحل حتى يلزم التعليق، بل عمله في محذوف، أي: (سل) ^(١).

قال الصبان: ((ومنها [أي المعلقات] (كم) الخبرية أيضاً، كما قاله الزمخشري، وأيده صاحب "المغني" في الجملة السادسة من الباب الخامس، بل قال الدماميني: ((إنما سكت عنها النحويون استغناء بتصريحهم بأن لها الصدر كالاستفهامية؛ إذ كل ما له الصدر يعلق)) ^(٢)، وقد نقل هذا عن الدماميني غير واحد من النحاة ^(٣).

والصحيح أنها تعلق؛ لأنها مما يلزم الصدر، كالاستفهامية، قال الدماميني في "شرح التسهيل: ((والظاهر أنها تعلقّ كالاستفهامية)) ^(٤).

وقال الصبان: ((نعم لا تعلقّ على ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها، وقال: إنه لغة رديئة)) ^(٥)، وقد تقدم تفصيل ذلك في موضعه.

مسألة:

أجاز بعض النحاة التعليق بالمحذوف المقدر، قال السمين الحلبي: ((ونظير ذلك تعليق أفعال القلوب عن المفعولين الصريحين لتقدير؛ (لام الابتداء) في قوله ^(٦):

كذالك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

فلولا تقدير (اللام) لوجب نصب: (ملاك) و(الأدب) ^(٧).

(١) حاشية الشمي (النصف من الكلام) ١٩١/٢، وينظر أيضاً: حاشية الشمي ٢٣٧/٢، حاشية الدسوقي على المغني ١٤٩/٢.

(٢) حاشية الصبان ٣١/٢.

(٣) ينظر: حاشية الشمي (النصف من الكلام) ٢٣٧/٢.

(٤) تعليق الفرائد شرح تسهيل الفوائد للدماميني ٢٧٩/٤.

(٥) حاشية الصبان ٣١/٢.

(٦) تقدم تخريجه ص (٣٨٣).

(٧) الدر المصون للسمين الحلبي ٢٦٦/٢-٢٦٧.

وقال الشيخ خالد: ((وقوله - وهو كعب بن زهير -^(١)):

أرجو وآمل أن تدنو موذنتها وما إخال لَدِينَا مِنْكَ تنوِيلُ

محمّل لثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون من التعليق بـ (لام الابتداء) مقدره، والأصل: (للدينا)، ثم حذف (اللام) وبقي التعليق بحاله^(٢).

المطلب الثالث: هل التعليق عام في كل ما له الصدر؟

اتفق النحاة - كما سبق - على أن كل المعلقَات هنا مما له صدر الكلام، ولكن الذي يظهر من نصوص النحاة قصر التعليق على ما ذكر من المعلقَات، خلافاً لما هو الأصل في أن كل ما له الصدر يعلّق في هذا الباب.

وعليه فمسألة التعليق في باب (ظن) سماعية، وليست قياسيةً، وهذا خلاف لما هو مفهوم إطلاق سبب التعليق بمجيء ما له الصدر كما تقدم في المطلب الأول، وأيضاً خلاف لما أشار إليه الدماميني والصبان وقد تقدم في المطلب الثاني.

والدليل على أن المعلقَات عند الجمهور لا تعمُ جميع ما له الصدر ما يأتي:

أولاً: خلافهم في بعض المعلقَات على الرغم من اتفاقهم على أنها مما يلزم الصدر، كمثل: (لام القسم)، و(كم) الخبرية، في أفصح لغاتها.

ثانياً: ويظهر هذا أيضاً من مجيء (لعل) معلقة عند أبي حيان؛ لشبهها بأدوات الاستفهام، أو نجيتها استفهاماً عند الكوفيين، وهي مما له الصدر اتفاقاً - كما تقدم بيانه في موضعه - فلو كان مطلق التصدر سبباً في التعليق لما دعا داع إلى ما ذكر أبو حيان من التعليل نجيتها معلقة، كما تقدم في المطلب السابق.

(١) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير، ينظر ديوانه ص ٦٢، خزانة الأدب ٣١١/١١، الدرر

١٧٢/١.

(٢) التصريح للشيخ خالد ٢٥٨/١.

ثالثاً: خلافتهم في المعلق بين (اللام) و(إن) - وكل منهما له الصدر اتفاقاً - واشتراط الجمهور مصاحبة (اللام) لـ (إن).
ولو كان عموم ما له الصدر معلقاً لما دعا داع إلى اشتراط مصاحبة (اللام) لـ (إن).



الفصل الثاني

حكم ما له الصدارة

في بابي: الاشتغال والإخبار بـ (الذي)

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:

الاشتغال، وعلاقته بلزام الصدر

المبحث الثاني:

الإخبار بـ (الذي)، وحكمه مع لازم الصدر.

(المبحث الأول)

الاشتغال وعلاقته بلتزم الصدر

وحقيقته: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملايسه^(١). وأركانها ثلاثة:

مشغول: وهو العامل نصبا أو رفعا، ويشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله.

ومشغول عنه: وهو الاسم السابق الذي شأنه أن يعمل فيه العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لو سُلط عليه.

ومشغول به: ويشترط أن يكون ضميرا معمولا للمشغول أو تنمة معمولة^(٢).

واشترط في المشغول أن يكون صالحا للعمل فيما قبله، أي: في الاسم الذي قبله لو سلط عليه لنصبه، احتراز من مثل قولهم: (زيداً هل ضربته؟)، فإنه اسم وبعده فعل مشتغل عنه بضميره، ولكنه لو سلط عليه لم ينصبه؛ لأنه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله^(٣).

ولا يخفى أن الحكم عام في كل ما له التصدر، ومن هنا نص النحاة على أنه يمنع من نصب الاسم المشغول عنه الفعل بضميره مجيء ما له الصدارة بين الاسم والفعل، كالاستفهام، و(ما) النافية، و(لام الابتداء) وأدوات الشرط، وغيرها؛ لأن ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملا^(٤).

ولهذا منع النحاة إجماعا نصب الاسم السابق إذا أتى بينه وبين الفعل ما له صدر الكلام، أو بعبارة أخرى نحوية يمكن أن يقال: يمتنع نصب المشغول عنه إذا أتى بينه وبين المشغول ما له صدر الكلام، وذلك على الخلاف في لزوم تصدر ما له الصدارة، وهل تخرج المسألة حينئذ عن باب الاشتغال؟ خلافٌ سيتضح فيما بعد، ومجمل ما أورد النحاة في هذا الباب مما له تعلق بلتزم الصدر المسائل التالية:

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٢١٤، ٤٢٦.

(٢) حاشية الصبان ٧١/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢٤٨.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦١٦/٢-٦١٧، شرح ابن الناظم ص ٢٣٨-٢٣٩، حاشية

الخضري ١٧٥/١.

المسألة الأولى: مجيء الاستفهام بين المشغول والمشغول عنه:

لما كان الاستفهام غير منازع في لزومه الصدارة من حيث الجملة كما تقدم، فإن مجيء الاستفهام بين المشغول والمشغول عنه يوجب رفع المشغول عنه من غير خلاف، مثل: (زيد هل ضربته؟) و(زيد كيف وجدته؟)^(١)، ولا يجوز النصب على وجه الاشتغال، لأن للاستفهام الصدر، ولو عمل ما بعده فيما قبله للزم وقوعه حشواً^(٢)، وهو محال لتصدره. وأما اشتراط أن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً فهذا مخصوص باب الاشتغال^(٣)، وكونه لا يفسر عاملاً - كما قال الصبان - ((أي على الوجه المعتبر في هذا الباب، وهو: كون المشغول عوضاً عن العامل المقدر، فلو نصبت بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالملفوظ فقط دون التعويض جاز، ولم تكن المسألة من باب الاشتغال))^(٤).

وما ذكره الصبان من اشتراط كون المشغول عوضاً عن العامل المقدر في باب الاشتغال، وكون المشغول عنه مقدراً بعد المشغول لا قبله فيجوز النصب، فإنه في هذه الحالة يمنع الاشتغال في الاستفهام وفي كل ما له صدر الكلام، كما أشار إلى ذلك السمين الحلبي بقوله: ((ولهذه العلة منع بعضهم الاشتغال فيما له صدر الكلام كالأستفهام والشرط))^(٥).

إلا أن أبا حيان أشار في "شرح التسهيل" إلى ما يقتضي جواز الاشتغال مع أدوات الاستفهام مطلقاً، وذلك أنه قال بعد ذكر (هل مرادك نلتة؟): ((فالنصب لـ (مرادك) هنا واجب، وذلك أن (هل) إذا جاء بعدها اسم وفعل، وليها الفعل دون الاسم، ولا يجوز أن يليها الاسم، لو قلت: (هل زيدا ضربت) لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الكلام: (هل زيدا ضربته) كان ذلك على الاشتغال))^(٦).

وجواز كون الاشتغال يجوز أن يقع مع الاستفهام متأخراً عنه للزومه الصدر، هو ما رجحه السمين الحلبي في كتابه "الدر المصون"^(٧).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٢، منهج السالك لأبي حيان ص ١٢٠.

(٢) حاشية الصبان ٧١/٢.

(٣) حاشية الأمير على المغني ١٧١/١.

(٤) حاشية الصبان ٧٦/٢.

(٥) الدر المصون للسمين الحلبي ٢٤/٣.

(٦) ينظر: التذليل والتكميل ١٣٨/٢/أ.

(٧) ينظر: الدر المصون ٥٩/٤.

وعليه فهو داخل في باب الاشتغال؛ لأن العامل صالح في ذاته للعمل في الاسم السابق، وإنما امتنع؛ لعارض مجيء ما له الصدر^(١).

ودخوله في باب الاشتغال محل نظر؛ لما سيأتي.

المسألة الثانية: مجيء الشرط بين المشغول والمشغول عنه:

مجيء أداة الشرط بين المشغول والمشغول عنه يوجب رفع المشغول عنه، على القول بلزوم أداة الشرط صدر الكلام، قال أبو حيان في "الارتشاف": ((ويجب الرفع على الابتداء في صور... الرابعة: أن يكون شرطاً نحو: (زيدٌ إن تزره يهن عليك)، ومن أجاز تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط أجاز أن يدخل ذلك الاشتغال، فتقول: (زيداً إن تكرمه يكرمك))^(٢).

والراجع المنع؛ بناء على ترجح لزوم أدوات الشرط صدر الكلام، ومنع النصب على الاشتغال حينئذ مترتب على حكم لزوم التصدر، وهو ما صححه السيوطي^(٣).

قلت: وما ذهب إليه أبو حيان من جواز وقوع الاشتغال مع الاستفهام يجوز على مذهبه من باب أولى مع أداة الشرط، كما في نحو: (إن زيداً ضربته أضربك)؛ لامتناع أن يلي أداة الشرط الاسم، وهذا هو القياس إلا أنه غير معتبر؛ لامتناع أن يتقدم على فعل الشرط جزء من جملته.

قال السمين في قوله تعالى: ﴿مَنْ تَدْخُلِ النَّارَ...﴾^(٤): ((من) شرطية: مفعول مقدم واجب التقديم لأن له صدر الكلام، وحكى أبو البقاء عن بعضهم قولين غريبين، أحدهما: أن تكون (من) منصوبة بفعل مقدر يفسره قوله ﴿فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾، وهذا غلط؛ لأن من شرط الاشتغال صحة تسلط ما يفسره على ما هو منصوب، والجواب لا يعمل فيما قبل الشرط؛ لأنه لا يتقدم على الشرط))^(٥).

(١) ينظر: فرائد النحو الوسيمة ص ٦٨.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/١٠٤-١٠٥.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٥/١٥١.

(٤) آل عمران: ١٩٢.

(٥) الدر المصون ٢/٢٨٤.

وقال في موضع آخر: ((واسم الشرط لا يجوز أن ينتصب على الاشتغال؛ لأنه لا يعمل فيه ما قبله، فلو نصبناه بفعل مقدر لزم أن يعمل فيه ما قبله،.... وهذا خلاف مشهور في أسماء الشرط والاستفهام هل يجري فيهما الاشتغال أو لا؟ فمنعه قوم لما تقدم، وأجازه آخرون مقدرين الفعل بعد الشرط والاستفهام))^(١).

المسألة الثالثة: مجيء أداة النفي بين المشغول والمشغول عنه:

إذا كانت أداة النفي مما له الصدر، وهما: (ما) و(إن) النافيتان، فإنه يتعين الرفع كما في نحو: (زيدٌ ما أضربه) و(زيدٌ إن أضربه)^(٢)، وهذا بالاتفاق عند البصريين ومن وافقهم. ويجوز على مذهب الكوفيين الذين لا يلزمونهما صدر الكلام - كما تقدم - النصب على الاشتغال.

وأما إذا كانت أداة النفي مما ليس له الصدر وهي: (لن) و(لم) و(لما)، فإنه حينئذ يجوز النصب على الاشتغال؛ لعدم وجود المانع^(٣).

وأما إن كانت أداة النفي (لا) خصوصاً، ففي وجوب الرفع خلاف مرتب على الخلاف في تصديرها، قال أبو حيان: ((فإن كان يلي (لا) فمرتب على الخلاف في جواز تقديم ما بعد (لا) عليها، فمن جوز ذلك أجازه في الاشتغال، فتقول: (زيدٌ لا أضربه)، و(زيداً لا أضربه))^(٤).

وصحح السيوطي منع نصب المشغول عنه إذا أتت بعده (لا) في جواب القسم خصوصاً^(٥)، وهذا بناء على ترجيح جمهور النحاة لزوم (لا) النافية صدر الكلام إذا وقعت في جواب القسم، كما تقدم بيانه في موضعه.

قلت: ومقتضى ما رجَّحته من كون (لا) النافية ليس لها الصدر مطلقاً جواز نصب المشغول عنه في هذه الحالة.

(١) الدر المنون ٣٣٠/٢.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٢٣٨-٢٣٩، الارتشاف ٣/١٠٤-١٠٥، فرائد النحو ص ٦٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/١٦٥.

(٤) الارتشاف ٣/١٠٤-١٠٥.

(٥) همع الهوامع ٥/١٥١.

المسألة الرابعة: مجيء (لام) القسم بين المشغول والمشغول عنه:

قال أبو حيان في "الارتشاف" في تعداد المواضع التي يجب فيها الرفع على الابتداء للمشغول عنه: ((... الثامنة: أن يلي الفعل (لام) القسم، نحو: (زيداً لأضربنه) هو مبني على الخلاف في جواز: (زيداً لأضربن)، فمن أجاز ذلك أجاز هنا فقال: (زيداً لأضربنه))^(١). قلت: وما ذكره من الخلاف في تصدر (لام) القسم لم يذكره في نفس المسألة من "شرحه على الألفية"^(٢)، ولم أجد له قائلاً من النحاة غيره، بل إن هذا الخلاف في تصدر (لام) القسم لم يذكره إلا في باب الاشتغال، ولعله فهم ذلك من كون (لام) القسم لا تعلق أفعال القلوب عند بعض النحاة على الرغم من أنه علل لذلك، كما هو مبين في موضعه. والأصح حملها على (لام) الابتداء في وجوب الرفع من غير خلاف، كما في نحو: (الدرهم لمعطيكه)، كما قرر ذلك أبو حيان نفسه^(٣)، وكما أشار إلى ذلك السهيلي في "الروض الأنف"^(٤).

وقد نص ابن مالك في "شرح التسهيل" على وجوب الرفع قبل (لام) القسم من غير أن يذكر في المسألة خلافاً^(٥)، وهو ما فعله غيره، مما يدل على أن الخلاف في ذلك غير معتبر. المسألة الخامسة: مجيء العرض أو التحضيض أو التمني بـ (ألا) بين المشغول والمشغول عنه: مجيء أي أداة من أدوات العرض أو التحضيض أو التمني بـ (ألا) يمنع نصب المشغول عنه، كما نص ابن مالك على أن ذلك مذهب المحققين العارفين بكتاب سيويه، خلافاً لأبي موسى الجزولي^(٦).

قال أبو حيان في "شرح الألفية": ((والصحيح أن هذا لا يجوز فيه إلا الرفع على الابتداء؛ لأن هذه أدوات لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا يفسر عاملاً. ومن التمني ما لا خلاف في أنه لا يجوز فيه النصب نحو: (زيداً ليتك تكرمه)؛ لأن خبر (ليت) لا يعمل فيما قبلها، فلا يفسر عاملاً.

(١) الارتشاف ٣/١٠٤-١٠٥.

(٢) ينظر: منهج السالك ص ١٢٠.

(٣) ينظر: الارتشاف ٣/١٠٤-١٠٥، منهج السالك ص ١٢٠-١٢١.

(٤) الروض الأنف ١/٢٦٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٣٨-١٣٩.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٣٨-١٣٩.

وقال أبو بكر ابن طاهر وأبو الحسن ابن خروف وأبو علي الشلوبين: أداة التحضيض لا يفسر ما بعدها عاملاً يعمل فيما قبلها، والعرض والتمني كالتحضيض لفظاً وحكماً. ولعل من أجاز ذلك قاسه على الأمر والنهي؛ إذ أن التحضيض والعرض لا يكونان إلا بالفعل، كما أن الأمر والنهي كذلك.

والفرق بينهما أن الأمر والنهي يعملان فيما قبلهما فيصح لهما التفسير، وتلك لا تعمل فيما قبلها فلا يصح لها أن تفسر^(١). وهذا هو ما صححه السيوطي^(٢).

تنبيهان:

الأول: الخلاف في وجوب رفع الاسم السابق لأداة الصدر بينه وبين الفعل ناشئاً عن الخلاف في لزوم تصدر تلك الأداة.

وعليه فوجوب رفع الاسم السابق قد يجب إجماعاً؛ إذا كانت الأداة لها الصدر إجماعاً، كما إذا وقع بينه وبين الفعل أداة استفهام لغير استثناء، باستثناء (ماذا) عند ابن مالك، كما هو مبين في موضعه، كما يجب رفع الاسم السابق إجماعاً إذا وقع بينه وبين الفعل (لام) الابتداء، أو (إنّ) أو أحد أحواتها باستثناء (أنّ) - مفتوحة الهمزة -، ويجب الرفع على الراجع قبل الأدوات التي يرجح لزومها الصدر كما سبق، كما أن النصب يرجح قبل الأداة التي ليس لها التصدر على الراجع، كما هو في (حرف التنفيس)، وإلى ذلك أشار السيوطي في حديثه عن الاشتغال بقوله: ((وفي التنفيس الجواز))^(٣).

الثاني: قسّمتُ مسائل هذا الفصل ذاكراً وقوع ما له الصدر بين المشغول والمشغول عنه على اعتبار أن الأصل بقاء الاشتغال، وإلا فوقوع ما له الصدر بين الاسم والفعل يمنع نصبه، ويُخرج المسألة عن باب الاشتغال - خلافاً لما سبق من إجازة أبي حيان له مع الاستفهام، ووقوع الخلاف في وقوعه مع الاستفهام والشرط - وذلك؛ لأن للاشتغال ضوابط إذا لم توجد في المسألة فإنها تخرج عن باب الاشتغال، جرياً على سنن النحاة في التوبيخ والتعقيد النحوي.

(١) منهج السالك ص ١٢٠-١٢١.

(٢) ينظر: همع الهوامع ١٥١/٥-١٥٢.

(٣) همع الهوامع ١٥١/٥.

(المبحث الثاني)

الإخبار بـ (الذي)، وحكمه مع لازم الصدر

قال ابن الحاجب: ((إذا أخبرت بـ (الذي) صدرتها، وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً لها وأخرته خبراً))^(١).

قال الرضي: ((قوله:

فبالشرط الأول: وهو (تصدير الموصول) يتعدّر الإخبار عن كل اسم في الجملة الإنشائية والطلبية؛ لأن الصلة كما تقدم لا تكون إلا خبرية^(٢).

وبالشرط الثاني: وهو (تأخير المخبر عنه خبراً) يخرج كل ما لا يصح تأخيره، كضمير الشأن، ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام، وكذا (كم) الخبرية، و(كأين) لتصدرهم^(٣))).

وذكر النحاة أن الإخبار إن كان بـ (الذي) أو أحد فروعها اشترط للمخبر عنه عدة أمور:

الأول منها: قبوله التأخير، فلا يُخبرَّ عن واجب الصدارة، كأسماء الاستفهام، والشرط، و(كم) الخبرية، و(ما) التعجبية، وضمير الشأن^(٤)؛ لأن شرط الإخبار بـ (الذي) قبول التأخير للمخبر عنه، فإذا كان مما يلزم صدر الكلام امتنع تأخيره.

قال ابن الناظم: ((فلا يخبر عن اسم يلزم صدر الكلام، كضمير الشأن، واسم الاستفهام؛ لامتناع تأخير ما التزمت العرب تقديمه، ووجوب تأخير الخبر في هذا الباب))^(٥).

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥١٦، وينظر: شرح الكافية للرضي ٤٤/٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ٤٥/٢.

(٣) شرح الكافية للرضي (بتصرف يسير) ٤٨/٢.

(٤) ينظر: شرح الجزولية للشلوبين ١١٠٥/٣، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٧٧٣/٤، المطالع السعيدة

للسيوطي ٣٢١/١، شرح المرادي (توضيح المقاصد) ٢٩٥/٤، الأشموني ٥٥/٤.

(٥) شرح ابن الناظم ص ٧٢١، وينظر: ابن عقيل (بحاشية الحضري) ١٣٣/٢.

قال الاسفراييني: ((ومن هذا يظهر أنه يمتنع فيما يستحق الصدر من ضمير الشأن و(كم) الخبرية وغير ذلك؛ لتعذر التأخير^(١))).

وقال ابن الحاجب في "شرح الكافية": ((فلا يستقيم الإخبار عن ضمير الشأن؛ لاستحقاقه صدر الكلام، فلو ذهبت تخبر عنه لأخرته خبراً))^(٢).

وامتناع الإخبار بـ (الذي) عما يلزم الصدارة لم يحك فيه خلاف بين النحاة باستثناء الاستفهام^(٣)، وقاس عليه النحاة بقية ما له الصدارة^(٤).

وأما الإخبار عن اسم الاستفهام ففيه خلاف.

قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((اسم الاستفهام اختلفوا في جواز الإخبار عنه، فمنعه بعضهم، وهو الأظهر والقياس؛ لأنه يؤدي إلى تأخيره، وهذه دقيقة الإخبار عن أسماء الاستفهام لزوم الصدر، فهي كأسماء الشرط، وإلى هذا ذهب ابن بابشاذ، ومن النحويين من أجاز ذلك قياساً، إلا أنه يلزم اسم الاستفهام الصدر، فتقول في (أيهم قائم): (أيهم الذي هو قائم). وهو ما ذكره ابن عصفور))^(٥).

وعزوه لابن عصفور ذكره في "شرح الجمل".

قال في "شرح الجمل": ((كل اسم يُجاز الإخبار عنه إلا ما استثنى من ذلك، وهو أسماء الشرط وأسماء الاستفهام، ما لم تقدم صدر الكلام، فإن قدمت جاز الإخبار عنها... وأما امتناع الإخبار عن أسماء الاستفهام ما لم تتقدم على (الذي) أو (الألف واللام)، فلكون العرب قد ألزمتها الصدر، فإذا قدمت جاز ذلك، فتقول إذا أردت الإخبار عن (أي) من قولك: (أيهم قائم) قلت: (أيهم الذي هو قائم))^(٦).

قال ابن عقيل: ((وهذا مبني على جواز الإخبار عن اسم الاستفهام، والأظهر والقياس المنع))^(٧).

(١) لباب الإعراب للإسفرائيني ص ٢٦٣.

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥١٨.

(٣) ينظر: التذيل والتكميل ٢٢٣/٥-٢٢٥، الارتشاف ٣/٢، مع الموامع ٣٠٠/٥.

(٤) ينظر: حاشية الحضري ١٣٣/٢، شرح التصريح على التوضيح ٢٦٥/٢.

(٥) ينظر: التذيل والتكميل ٢٣٢/٥، ب، وينظر: الارتشاف: ٥/٢.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور (بتصرف واختصار يسيرين) ٤٩٤/٢-٤٩٦.

(٧) المساعد لابن عقيل ٢٨٤/٣.

وعزا هذا القول إلى المبرد أيضا السيوطي وغيره^(١).
قلت: وللمبرد في كتابه "المقتضب" قولان، حيث أجاز ذلك في موضع، ومنعه في موضع.
قال مجيزاً الإخبار عن أسماء الاستفهام: ((لو قلت: (أي الذين في الدار هندُ ضاربتهم) جاز، ولو قلت: (أي من في الدار يكرمك) كان جيداً، و(من) في هذا الموضع بمنزلة (الذي))^(٢).
وقال مانعا الإخبار عن أسماء الاستفهام: ((ولا يخبر عن (كيف) و(أين) وما أشبهه؛ لأن ذلك لا يكون إلا في أول الكلام؛ لأنها للاستفهام))^(٣).
قلت: وأجاز ابن السراج الإخبار عن أسماء الاستفهام مقدماً إياها حيث ذكر ذلك في باب الاستفهام إذا أردت الإخبار عنه، من كتابه "الأصول"^(٤).
ومنع الإخبار عن أسماء الاستفهام هو ما رجحه الجمهور^(٥)، خلافاً لما رجح الشيخ خالد في "التصريح" حيث قال: ((والأقرب قول ابن عصفور، وإن كان الأصح عند الجمهور المنع مطلقاً))^(٦).
والحاصل أنه إذا تعذر في الإخبار ب (الذي) أحد الأمور الثلاثة، وهي: إما تصدير (الذي)، أو إقامة الضمير العائد مقام الاسم المخبر عنه، أو تأخير المخبر عنه خبراً تعذر الإخبار ب (الذي)^(٧).

(١) ينظر: همع الموامع ٣٠٠/٥، حاشية الخضري ١٣٣/٢.

(٢) المقتضب (باختصار يسير) ٢٩٨-٢٩٩.

(٣) المقتضب ٩٢/٣.

(٤) ينظر: الأصول ٣٢٧-٣٢٩.

(٥) ينظر: المساعد ٢٨٤/٣.

(٦) التصريح ٢٦٥/٢.

(٧) ينظر: الكناش في النحو ص ١٤٠.

مسألة: الإخبار بـ (الألف واللام) كالإخبار بـ (الذي)^(١):

قال ابن مالك في "شرح الكافية": ((إن كان الموصول (الألف واللام) لم يجوز الإخبار به إلا عن اسم من جملة مصدرية بفعل يصاغ منه اسم فاعل، فلا يجوز الإخبار بـ (الألف واللام) عن (زيد) من قولك: (زيد قائم)؛ لأن الجملة اسمية، ولا من قولك: (كاد زيد يفعل)؛ لأن (كاد) لا يصاغ من اسم فاعل))^(٢).

وقال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((الذي) أعم في باب الإخبار؛ لأنها تدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، و(أل) لا تدخل إلا على الجملة المصدرية بفعل متصرف مثبت))^(٣).



(١) ينظر: الإرشاد للقرشي ص ٤٧٤.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٧٧٥-١٧٧٦.

(٣) التذييل والتكميل ٥/٢٣٢ ب.

الفصل الثالث

(إذن) الناصبة

بين اشتراط تصورها ولزومها الصدر

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:

ماهيتها وبعض أحكامها.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ماهيتها.

المطلب الثاني: معناها.

المطلب الثالث: شروط إعمالها النصب في المضارع.

المبحث الثاني:

(إذن) بين لزوم الصدارة واشتراط التصدر لإعمالها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: وجه اشتراط التصدر لإعمالها.

المطلب الثاني: هل الأصل فيها لزوم الصدارة؟.

(المبحث الأول)

ماهيتها ويعض أحكامها

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ماهيتها:

قال المرادي: ((مذهب الجمهور أن (إذن) حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم، وأصلها (إذا)، والأصل أن تقول: (إذا جئتني أكرمتك) فحذف ما يضاف إليه و عوض منه التوين، والصحيح مذهب الجمهور.

ثم اختلف القائلون بحرفيتها، فقال الأكثرون: إنها بسيطة، وذهب الخليل في أحد أقواله إلى أنها مركبة من: (إذا) و(إن) ((^(١).

والقول بأنها حرف بسيط هو ما صححه النحاة^(٢).

قال الخصري: ((والجمهور على كتابتها بـ (الألف)، وكذا رُسمت في المصاحف، وعن المبرد والزجاج: كتابتها بـ (النون)، وعن الفراء: إن أهملت كُتبت بـ (النون)؛ لتفرق من (إذا) الظرفية، وإن أُعملت فبـ (الألف) لتمييزها بالعمل.

والخلاف في غير القرآن، أما فيه فالوقف والرسم بـ (الألف) إجماعاً، كما في "الإتقان"، اتباعاً للمصاحف^(٣).

وزاد السيوطي رأياً رابعاً في رسمها، حيث قال: ((قلتُ: وعندني رأي رابع عكس رأي الفراء، وهو: كتابتها بـ (النون) إذا عملت؛ لأنها حرف كـ (لن) و(أن) و(عن)، وبـ (الألف) إذا لم تعمل؛ لأنها اسم منون، وعلى ذلك يُحمل رسم المصحف؛ لأنها لم تقع فيه عاملة^(٤).

قلتُ: وما ذكره السيوطي لولا أنه يوقع في التباسها بـ (إذا) الظرفية لكان جديراً بالاتباع. وفراراً من الالتباس التزمتُ مذهب المبرد والزجاج في كتابتها بـ (النون) مطلقاً في غير القرآن.

(١) شرح المرادي على الألفية (توضيح المقاصد) ٤/١٩٠.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٩٥، حاشية الخصري على ابن عقيل ٢/١١٢.

(٣) حاشية الخصري ٢/١١٢، وينظر: رصف المباني للمالقي ص ٦٧-٦٨.

(٤) حاشية السيوطي على المعنى ص ٣٣/أ.

المطلب الثاني: معناها:

نص سيويه على أن (إذن) جوابٌ وجزاء^(١).
 وذكر أبو حيان أن تحرير معنى (إذن) صعب، حيث اضطرب الناس في معناها، وفي فهم
 كلام سيويه فيها، وهو أن معناها: الجواب والجزاء^(٢).
 ويظهر من لفظ سيويه أنها حيث توجد يكون معناها الجواب والجزاء معاً، وهذا فهم
 أكثر النحويين^(٣)، إلا أبا علي الفارسي؛ فإنه فهم أنها جزاء في موضع وجواب في موضع.
 وفهم أبو علي الشلوين أنها جواب بمعنى الشرط^(٤)، وسيأتي مزيد إيضاح ذلك.

المطلب الثالث: شروط إعمالها النصب في المضارع:

اختلف النحاة في تعداد شروط نصب المضارع بـ (إذن).
 فالعكبري جعلها خمسة، كما ذكر ذلك في "شرح اللمع"^(٥)، وبعضهم جعلها أربعة^(٦)،
 والجمهور على أن شروط إعمال (إذن) ثلاثة، على خلاف في ذلك بينهم^(٧).
 إلا أنهم جميعاً اشترطوا من ضمن شروط إعمالها: تصدُّرها.
 فوقعها صدرأ في الجملة أمر متفق عليه بين النحاة؛ لإعمالها^(٨).

-
- (١) الكتاب ٣١٢/٢، (طبعة بولاق)، وينظر: حروف المعاني للزجاجي ص ٦.
 (٢) البحر المحيط لأبي حيان ٤٣٤/١، وينظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٤٠١/١-٤٠٢.
 (٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢، شرح المقرب لابن عصفور ٢٦١/١، المرتجل لابن الخشاب
 ص ٢٠٣، كشف المشكل ص ٥٤٠-٥٤١.
 (٤) ينظر: حاشية السيوطي على المغني ق ٣٠ب/٣١ب، التوطئة للشلوين ص ١٤٥، شرح الجزولية
 للشلوين ٤٧٦/٢-٤٧٨، رصف المباني ص ٦٢-٦٣، دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعزيمة
 ١٦٣/١-١٦٨.
 (٥) شرح اللمع للعكبري ٣٤٢/٢.
 (٦) ينظر: المرتجل لابن الخشاب ص ٢٠٣، كشف المشكل ص ٥٤٠-٥٤١.
 (٧) ينظر: الدر المصون ٤٠١/١، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطلوس ص ٢٥٧، العوامل المائة
 ص ٢٤٨.
 (٨) إضافة إلى ما سبق ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٦٣/١، الأصول ١٤٨/٢-١٤٩، الإيضاح في شرح
 المفصل ٢٦٣/٢-٢٦٤، المطالع السعيدة للسيوطي ٤٧١/١-٤٧٢، التصريح ٢٣٤/٢، المغني ٢١/١.

ولم يخالف في ذلك إلا الفراء، حيث ذهب إلى عدم اشتراط التصدير، كما ذكر ذلك الشيخ خالد في "التصريح"^(١).

خلافاً لما نقله عنه أبو حيان في "شرح التسهيل" حيث قال: ((فلو قدمت معمول الفعل على (إذن) نحو: (زيداً إذن أكرم) فذهب الفراء إلى إبطال عملها))^(٢)، أي: لقوات التصدر عنده^(٣).

قلت: ومذهبُ الفراء - كما أشار إلى ذلك في "معانيه" - اشتراطُ التصدير في إعمالها غالباً^(٤).

وإذا فقد شرط من شروط إعمالها، فإن (إذن) تُلغى حينئذ، ويرُفع المضارع بعدها^(٥).

وأما إذا استكملت الشروط فيجب الإعمال حينئذ، وقد حكى سيويه وعيسى بن عمر: أن بعض العرب يلغيها مع استيفاء الشروط^(٦).

قال ابن عصفور: ((وذلك قليل جداً))^(٧).

وقال المالقي: ((وذلك شاذ لا يعتبر))^(٨).

وقال المرادي: ((ولا يقبل قول من أنكر إلغاء (إذن) مع استيفاء الشروط))^(٩).

وهي لغة نادرة، تلقاها النحاة بالقبول؛ لأنها القياس^(١٠).

(١) التصريح ٢/٢٣٥.

(٢) التذييل والتكميل ٥/٩٧/أ.

(٣) حاشية السيوطي على المغني ق ٣٦/أ، حاشية الصبان ٣/٢٨٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٣٧-٣٣٨، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٠٨.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٢٦٣، الأصول لابن السراج ٢/١٤٨-١٤٩.

(٦) ينظر: الكتاب ١/٤١٢، (طبعة بولاق)، وينظر: الارتشاف ٢/٣٩٦، حاشية السيوطي على المغني

ق ٣٣/أ، شفاء العليل للسلسلي ٢/٩٢٤.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٢، شرح المقرب لابن عصفور ١/٢٦١.

(٨) رصف المباني للمالقي ص ٦٤.

(٩) شرح المرادي (توضيح المقاصد) ٤/١٩٠.

(١٠) نص على ذلك السيوطي في حاشيته على المغني ق ٣٣/أ، وينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك

٣/١٥٣٧، شرح ابن الناظم ص ٦٧٠-٦٧١.

ومعنى اشترط النحاة تصدورها، أي: بأن تقع صدرا في جملتها، غير معتمد ما بعدها على ما قبلها، وذلك بأن لا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها^(١).

وفوات التصدر يُلغى (إذن) عن العمل، ويُرفع المضارع بعدها حينئذ، كما نص على ذلك النحاة^(٢).

ومذهب البصريين تحتم الإلغاء حينئذ، ومذهب الكوفيين جواز الأعمال بقلة^(٣). وتفرع عن هذا سبقتها بحرف العطف [العاطف للجمل]، وليس [العاطف للمفردات]، كما نص عليه ابن الحاجب^(٤).

فإذا سُبقت بالعاطف يجوز إعمالها ويجوز إلغاؤها^(٥).

قال الشلوين: ((جاز فيها الأمران على اختلاف التأويلين، التأويلان:

أحدهما: أن (إذن) ابتداء الجملة المعطوفة قبل ارتباطها بالأولى، ولا التفات إلى الربط.

والثاني: أن الجملة الثانية قد ربطت بالأولى فالتفت إلى الربط، فصارت (إذن) بذلك متوسطة^(٦))).

وقال الرضي: ((وأما إذا تصدر من وجه دون وجه، وذلك إذا وقع بعد العاطف، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَّا يَلْتَبِتُونَ خِلَافَكَ﴾^(٧)، وكقولك: (تَأْتِينِي فَإِذْنُ أكرمِكَ)، جاز لك نصب الفعل وترك نصبه؛ وذلك أن عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة.

فمن حيث كون (إذن) في أول جملة مستقلة هو متصدر، فيجوز انتصاب الفعل بعده.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠/٤، حاشية الصبان ٢٨٨/٣.

(٢) ينظر: إيضاح الشعر للفارسي ص ٨٣، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٦٥٦، شرح عمدة الحفاظ

لابن مالك ص ٣٣٢، ابن يعيش ١٦/٧-١٧، المرادي على الألفية ١٨٧/٤-١٨٨، المغني ٢١/١،

المساعد ٧٣/٣، شرح التحفة الوردية ص ٣٦٥، شرح شذور الذهب ص ٢٩٠-٢٩١.

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ١٩٢/١.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٣/٢.

(٥) ينظر: ابن يعيش ١٦/٧-١٧، شرح جهل الزجاجي لابن هشام ص ٢٧٧، دراسات لأسلوب القرآن

الكريم لعزيمة ١٥٥/١.

(٦) شرح الجزولية للشلوين ٤٨١/٢.

(٧) الإسراء: ٧٦.

ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط.

وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر؛ ولهذا لم يقرأ: (وإذن لا يلبثوا...) إلا في الشواذ؛ لأنه غير متصدر في الظاهر^(١).

قال ابن مالك: ((ولو قدم عليها حرف عطف، جاز إلغاؤها وإعمالها، وإلغاؤها أجود، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَّا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا...﴾^(٢).

مسألتان:

المسألة الأولى:

لا يفوت تصدر (إذن) الداخلة على المضارع إلا في ثلاثة مواضع بالاستقراء: أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها، أو جزاء لشرط، أو قسم^(٣).

المسألة الثانية:

لو قدم معمول الفعل على (إذن) نحو: (زيداً إذن أكرم): فذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها، وأجاز الكسائي الرفع والنصب.

قال أبو حيان: ((ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك، ومقتضى اشتراطهم في عملها التصدير أن لا تعمل حينئذ؛ لأنها غير مصدرة.

ويحتمل أن يقال: تعمل؛ لأنها وإن لم تتصدر لفظاً، فهي مصدرة في النية؛ لأن النية بالمعمول التأخير^(٤).

(١) شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٧-٢٣٨.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٥٣٦، وينظر: شرح ابن الناظم ص ٦٧٠، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٦٥٧.

(٣) ينظر: حاشية الأمير على المغني ١/٢٠، التصريح ٢/٢٣٤.

(٤) ينظر: التذليل والتكميل ٥/٩٧/أ، ب، حاشية السيوطي على المغني ق ٣٦/١، همع الهوامع ٤/١٠٥-١٠٦، حاشية الصبان ٣/٢٨٩.

(المبحث الثاني)

(إذن)

بين لزوم الصدارة واشتراط التصدر لإعمالها

المطلب الأول: وجه اشتراط التصدر لإعمالها:

قال المبرد: ((وإنما جاز أن تفصل بالقسم بين (إذن) وما عملت فيه من بين سائر حروف الأفعال؛ لتصرفها، وأنها تُستعمل وتُلغى وتدخل للابتداء، ولذلك شبّهت بـ (ظننت) من عوامل الأسماء))^(١).

وقال ابن يعيش: ((و(إذن) إذا توسطت بين كلامين أحدهما محتاج إلى الآخر لم يجز أن تعمل؛ لأنها حرف، والحروف أضعف في العمل من الأفعال؛ فلذلك جاز في أفعال اليقين والشك الإعمال إذا توسطت أو تأخرت، ولم يجز إعمال (إذن) في الموضع الذي ذكرناه))^(٢).

وقال الشلوين - بعد أن ذكر بعض أحكام (إذن) من الدخول على الأفعال والأسماء وعلى فعل الحال - : ((وأجازوا أيضا أن تتأخر (إذن) عن الفعل، فقالوا: (أكرمك إذن) فهذه اتساعات في (إذن) انفردت بها دون غيرها من نواصب الأفعال... فلما اتسعوا في (إذن) هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم، فشبّهوها بعوامل الأسماء الناصبة، لكن بأضعف عوامل الأسماء الناصبة؛ لأن المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به.

وأضعف عوامل الأسماء الناصبة هي (ظننت) وأخواتها، وإنما قلنا أضعف عوامل السماء الناصبة؛ لأنه ليس من نواصب الأسماء ما يلغى غيرها))^(٣).

والحمل على (ظن) هو وجه اشتراط التصدر في إعمال (إذن) عند الجمهور^(٤).

(١) المقتضب ١١/٢.

(٢) ابن يعيش ١٧/٧.

(٣) شرح الجزولية للشلوين ٤٧٦/٢.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦٤، التخمين ٤/١٥٨، شرح الجمل لابن هشام ص ٢٧٧.

بل إن ابن الناظم عدّ وجه إعمالها: الحمل على (ظن)، حيث قال: ((وإنما أعملها الأكترون حملا على (ظن)؛ لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأها، كما حُمِلت (ما) على (ليس)؛ لأنها مثلها في نفي الحال))^(١).
وعلل بعض النحاة لوجه اشتراط التصدر في إعمالها، كما قال ابن مالك: ((فلم يشبهها بـ (أن) من وجه ومباينتها من وجه، افتقرت في إعمالها إلى ما يقويها من تصدير وغيره))^(٢).
وكونها مبتدأة قوة لها، وكون ما بعدها غير معتمد على ما قبلها قوة إضافية لها؛ لأنه يخرجها عن أن تكون بمنزلة الحشر في وسط الكلام^(٣)، فعملت؛ لأنها حينئذ في أشرف محالها^(٤).

المطلب الثاني: هل الأصل فيها لزوم الصدارة؟

ذكر بعض النحاة كالسيراقي - فيما نُقِلَ عنه - والشلوبين والرضي: أن الأصل فيها كونها مما يلزم الصدر، فلما تأخرت عن لزوم الصدر الذي كانت تستحقه، اشترط في إعمالها التصدر.

قال السيوطي: ((وفي "شرح الأندلسي": قال السيراقي: إنما اشترط التصدير؛ لأن (إذن) جواب يكفي من بعض كلام المتكلم، كما يكفي (نعم) و(لا) من كلامه، فإذا كانت (إذن) جواباً قويت؛ لأن الجواب لا يتقدمه كلام، ولما توسطت أو تأخرت زایلها مذهب الجواب فبطل عملها))^(٥).

وأوضح من ذلك في هذه المسألة ما قاله الشلوبين في "شرح الجزولية"، حيث قال: ((وإن شئت قلت: (إذن) جواب وجزاء، فمن حيث كانت كذلك، كان الواجب لها صدر الكلام؛ لأن الجزاء له صدر الكلام، وكذلك الجواب، أعني أدوات الجواب التي هي: (لا) و(بلى) و(نعم)).

(١) شرح ابن الناظم على الألفية ص ٦٧٠-٦٧١.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٢١/٣.

(٣) ينظر: التخمير ١٥٥/٤.

(٤) التصريح ٢٣٤/٢.

(٥) حاشية السيوطي على المغني ق ٣٤/أ.

فلما اتسع فيها وأخرت عن الفعل، أو وُسطت كان لها بذلك حالان، أقواهما: التقدم على الفعل في صدر الكلام، وغير ذلك من أخواتها يضعف عن هذه الحال. فلما شُبّهت بـ (الظن) من عوامل الأسماء وكان أقوى حالي (الظن) الإعمال خُص به أقوى حالي (إذن) وهو التقدم في صدر الكلام، وأضعف حالي (الظن) الإلغاء، فخص به الحالة الأخرى الضعيفة^(١).

وقال الرضي: ((وإنما اشترطوا في نصب الفعل أن لا يتوسط (إذن) بل يتصدر؛ لأن نصب الفعل، كما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط في (إذن)، والشرط مرتبته التصدر))^(٢).

ولعل هذه النصوص السابقة التي تنص على أن الأصل في (إذن) لزوم الصدر، - وخولف هذا الأصل بتأخيرها - جَعَلَتْ أبا حيان في "شرح التسهيل" يُجيز بقاء (إذن) من لازم الصدر حيث قال:

((ولقائل أن يقول: لا يجوز تقديم معمول الفعل بعد (إذن)؛ لأنها إن كانت مركبة من (إذ) و(إن) أو من (إذا) و(إن)، فلا يجوز تقديم معمول، كما لا يجوز في (إذا) و(إن)، وإن كانت بسيطة وأصلها (إذا) الظرفية فلا يجوز أيضاً؛ لأنه ما كان في خبر (إذا) لا يجوز تقديمه عليها [من باب عدم تقدم شيء من المضاف إليه على المضاف]. وإن كانت حرفاً محضاً، فلا يجوز أيضاً؛ لأن ما فيه من الجزاء يمنع أن يتقدم معمول ما بعدها عليها.

ولما كان مذهب الكوفيين، جواز تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط أجازوا ذلك في (إذن)، كما أجازوا ذلك في (إن))^(٣).

وقال قبله: ((فكيف يصح أن تقول: أُلغِي عنه، وهو لم يدخل عليه، ولا تَوَجَّه حكمه عليه، لكن يجوز النحويون ذلك فسموه إلغاءً، من حيث تدخل على فعل قد يعمل فيه في موضع ما، على وجه ما، فلم يعمل فيه.

ومما يدل على هذا أنك إذا قلت: (أنا أكرمك إذن)، كيف يصح تسلط (إذن)

(١) شرح الجزولية للشلوبين ٤٧٧/٢-٤٧٨، وينظر: الأشباه والنظائر ١/١٩٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٧.

(٣) التذيل والتكميل ٥/٩٧/ب.

على ما قبلها، وإنما حذفوا جوابها لدلالة ما تقدم عليه، كما تقول: (أنا أكرمك إن تقم)...
 ف (إذن) هنا كسائر أدوات الجزاء؛ لأنها جزاء، ولذلك جاز فيها: (إذن والله أكرمك)
 بالنصب، وليس من نواصب الفعل ما يفصل بينه وبين معموله بالقسم سواها، وإنما جاز في
 (إذن) حيث هي طالبة جواباً، وشأن طالبي الجواب إذا اجتمعا أن يعامل الأول ويستغنى
 بجوابه عن جواب الثاني...، ف (إذن) ليست ملغاة، وإنما حذف جوابها كما حذف جواب
 القسم...^(١).

وجميع من تقدم رأيهم جعلها للجواب: من باب الشرط أو حرف الجواب.
 وهناك مذهب آخر أصح من هذا، ذكره شراح "المغني" متعقبين على الإشكال الناشئ
 عن فهم ابن هشام لمعنى (إذن)، دون الإشارة إلى رأي النحاة السابقين، حيث ذكروا
 أن قول ابن هشام: (معناها الجواب): ليس المراد به ما يراد في قولهم: (جواب الشرط)،
 ولا ما يراد في قولهم: (نعم) - مثلاً - حرف جواب، كما فهمه المصنف [أي
 ابن هشام] فاستشكله بأنها ليست كذلك.

وإنما المراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر،
 سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو آخره، ولا تقع ابتداء كلام مستقل ليس جواباً
 عن شيء.

فباعتبار ملاستها للجواب على هذا الوجه سُميت حرف جواب، كما ذكر ذلك
 الدماميني وغيره^(٢).

وقد أشار ابن الحاجب إلى جواز المذهبين السابقين [أي المذهب الأول: مذهب من يرى
 أنها من باب أحرف الجواب، والمذهب الثاني: مذهب من يرى أنها ليست كذلك، وإنما
 هي من باب الجواب الذي هو عكس الابتداء المستقل] حيث قال معلقاً على قول
 الزمخشري: ((قوله (وإذن) جواب وجزاء): لسنا نعني بالجواب جواب متكلم على
 التحقيق بل قد يكون جواباً لتكلم، وقد يكون جواباً لتقدير ثبوت أمر))^(٣).

(١) التذييل والتكميل ٥/٩٧/أ.

(٢) ينظر: حاشية الدماميني على المغني ١/٤١-٤٢، حاشية الدسوقي ١/١٨، حاشية الأمير ١/١٩،
 دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعضيمة ١/١٦٣، إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٦١.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦٣.

قلتُ: والراجع عندي هو المذهب الثاني: وهو ما ذكره الدماميني وغيره؛ وذلك لما يلزم على المذهب الأول من اعتراض؛ ذلك أن إثبات كون (إذن) مما يلزم صدر الكلام، سواء الأصل فيها كما هو رأي الشلويين، أو إبقاء لزوم تصدرها كما جنح إليها أبو حيان، وكلاهما محل نظر؛ ذلك أن أدوات الصدر جميعاً لا يوجد فيها هذا الحكم.

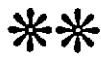
وليس منه (اللام) المرحلقة؛ لإبقاء حكم تصدرها، كما هو مبين في موضعه.

وأيضاً على سبيل الافتراض: إذا سُلّم أن الأصل فيها لزوم التصدر فما الذي أزال هذا الأصل عنها؟! وتفويت التصدر لئلا يجرى من غير موجب لا يجوز ضرورة.

وأما ما جنح إليه أبو حيان، فهو مخالف لإجماع النحاة على جواز تأخيرها، فلو كان لها الصدر لما جاز تأخيرها.

فإن نازع في ذلك بدعوى التقدير في تقديمها قبل الفعل، والمؤخرة عوض عن المحذوفة، كما أشار إليه في نصه السابق.

قيل له: إن ذلك لا يخلو من تقدير وتكلف، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.



الفصل الرابع

ما له الصدارة

في إطار الأبواب النحوية

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول:

وجوب تقديم ما له الصدارة في الأبواب النحوية.

المبحث الثاني:

امتناع مجيء ما له الصدارة في بعض الأبواب النحوية.

المبحث الثالث:

تقديم الخبر على (ما زال) وأخواتها..

وما يتفرع عنه من أحكام متعلقة بالصدارة

المبحث الرابع:

لازم الابتدائية هل يغير لازم الصدر؟

(المبحث الأول)

وجوب تقديم ما له الصدارة في الأبواب النحوية

وذلك في المواضع التالية:

١- باب المبتدأ:

نص النحاة على أن المبتدأ إذا كان مشتملاً على ما له صدر الكلام، فإنه يجب تقديمه^(١)، ويشمل ذلك ثلاثة أنواع:

النوع الأول: إذا كان المبتدأ مما يلزم التصدر بنفسه، كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، و(كم) الخبرية - في أفصح لغاتها -، و(ما) التعجبية، وضمير الشأن.

قال ابن الحاجب في "شرح الكافية": ((إذا كان المبتدأ مما له صدر الكلام: كالاستفهام، والشرط، وضمير الشأن، وجب تقديمه؛ لما يلزم من تأخيره تأخير ما له صدر الكلام))^(٢).

النوع الثاني: المضاف إلى ما له الصدر:

وهذا مما يلزم التصدر، بسبب إضافته إلى ما له الصدارة - كما تقدم - ويشمل ذلك: المضاف إلى اسم الاستفهام، واسم الشرط، كما نص على ذلك النحاة^(٣).

النوع الثالث: إذا اقترن المبتدأ بأداة صدر، وهي: (لام الابتداء):

فإذا دخل على المبتدأ (لام الابتداء) فإنه يجب تقديمه، ولا يجوز تقديم الخبر عليه؛ لما يلزم منه التقديم على (لام الابتداء) وهو محال؛ لكونها من لازم الصدر. وأما قول الشاعر^(٤):

خالبي لأنت ومن جرير خاله
ينل العلاء ويكرم الأخوالا

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٣/١، الرضي ٩٧/١، أمالي ابن الحاجب ١٠٠/٣، الكناش في النحو ص ٢٩، كشف المشكل في النحو ص ٣١٦.

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٥٢، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/١-٣٠١، حاشية الخضري ١٠٢/١.

(٣) ينظر: منهج السالك ص ٤٧-٤٨، التصريح ١٧٣/١-١٧٤، شرح المرادي على الألفية ٢٨٥/١، أسلوبا النفي والاستفهام ص ٣٩.

(٤) تقدم تخريجه ص (٢٢٩).

وقول الآخر^(١):

أُمُّ الحُلَيْسِ كَعَجُوزٍ شَهْرَبِهِ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقِيبِ

فهو مخرج عند النحاة على الشذوذ.

أو على التأويل والتقدير، بأن تقدر مبتدأ بينها وبين مصحوبها، فتكون (اللام) داخلية على مبتدأ محذوف.

أو على الحكم بزيادة هذه (اللام)، و(اللام) الزائدة مخالفة لـ (لام الابتداء) في عدم تصدراها، وهذا هو الأولى كما رجحه ابن مالك^(٢).

قال الدسوقي: ((ووقعها في الخبر المفرد مناف للزومها الصدر؛ لخروجها حينئذ عن الصدر، بخلاف (اللام) الزائدة))^(٣).

وأما الحكم بتأخير هذه (اللام) للضرورة، كما نقل ذلك الأشموني^(٤)، فمحل نظر؛ لوجود المعارض، وهو لزوم الصدر، ولكون غيره من التأويلات السابقة لا يوقع في هذا المحذور، فكان أولى.

مسألة:

القول في وجوب تقديم المبتدأ هو نفس القول في وجوب تأخير الخبر، وإنما أفرد جمهور النحاة الحديث عن كلِّ في موضعه؛ رغبةً في التوضيح، وإنما لزم تقديم المبتدأ - أو تأخير الخبر - في الصور المتقدمة؛ لأنه لو لم يلزم تقديم المبتدأ لفاتت صدارة ما يلزم الصدر، وذلك مما لا يسوغ ارتكابه، كما نص عليه الدماميني^(٥).

(١) تقدم تخريجه ص (٢٢٨).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/١-٢٩٩، الرضي ٩٨/١، ابن عقيل (بحاشية الخصري)

١٠٢/١، نتائج التحصيل ٣/١٠٢٤-١٠٢٥.

(٣) حاشية الدسوقي ٣٨/١.

(٤) ينظر: الأشموني ٢١١/١.

(٥) تعليق الفرائد ٦٧/٣.

٢- باب الخبر:

إذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام، نحو: (أين زيد) وجب تقديمه^(١). وإنما اشترط في وجوب تقديم الخبر كونه مفرداً؛ لأنه إن كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه، نحو: (زيدٌ من أبوه؟)؛ إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام له التصدر في جملة فقط، وهو متحقق بتصدره جملة الخبر، ولم يجب التقديم في هذه الحالة؛ لأن كلا من المبتدأ والخبر وقع في مرتبته كما نص على ذلك الشلوبين، وابن الحاجب، وغيرهما من النحاة^(٢).

قال الرضي في "شرح الكافية" ((اعلم أنه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبراً مفرداً إلا كلمة الاستفهام، نحو: (من زيد؟)، أو مضاف إليها، نحو: (غلامٌ من زيد؟))^(٣).

قلت: وهذا هو الذي دعا بعض النحاة إلى أن يقصروا الحديث في تقديم الخبر على الاستفهام، دون الإشارة إلى التصدر، كما قال ابن عصفور: ((والقسم الذي يلزم فيه تقديم الخبر: أن يكون الخبر اسم استفهام نحو قولك: (كيف زيد؟))^(٤). والقول بوجوب تقديم الخبر المفرد إذا كان مما له الصدارة، بأن كان اسم استفهام، هو قول الجمهور، خلافاً للأخفش والمازني،

قال أبو حيان في "الارتشاف": ((ويجب تقديم الخبر إذا كان أداة استفهام، نحو: (أين زيد؟)، أو مضافاً إليها، نحو: (صبح أيّ يومٍ السفر؟)، خلافاً للأخفش والمازني؛ فإنهما أجازا: (زيدٌ كيف؟)، و(عمروٌ أين؟))^(٥).

قلت: ولا يفهم من نص أبي حيان المتقدم أن الأخفش والمازني لا يوجبان التصدر لأسماء الاستفهام، بل المراد عندهما جعل الخبر من باب الجملة، كما نقل ذلك أبو حيان

(١) ينظر: الأشموني ٢١٣/١، التصريح ١٧٥/١، حاشية الدسوقي ١٥٤/١.

(٢) ينظر: شرح الجزولية للشلوبين ٧٧٦-٧٧٧، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٦٨/١، أمالي ابن الحاجب ٥٥-٥٦، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٥٤، الرضي ٩٨/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٩٨-٩٩.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٣/١، وينظر: الارتشاف ٤٣/٢.

(٥) الارتشاف ٤٣/٢.

في "التذكرة" حيث قال: ((حكى أبو عثمان عن أبي الحسن: (زيدٌ كيف؟)، فتجريه مجرى قولك: (زيد قام) البتة، قلت له: أف (كيف) هنا الآن جملة؟، قال: نعم))^(١).

قلتُ: وما ذهب إليه ضعيف؛ إذ أنه يستوجب التقدير من غير لزوم، إلا أنهما نحواً منحى الكوفيين في عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ؛ ذلك أن مذهب الكوفيين أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة، خلافاً لمذهب جمهور البصريين، وهو الراجح، أي: جواز تقديم الخبر، سواء أكان مفرداً أم جملة؛ لحيثه كثيراً في كلام العرب وأشعارهم^(٢).

ويؤيد هذا ما حكاه ابن إياز عن أبي الفتح بجواز: (زيد كيف؟)، على تقدير: (كيف هو؟)؛ فـ (كيف) خبر (هو)، والجملة خبر (زيد)، كما نقل ذلك الدلائي في "نتائج التحصيل"^(٣).

مسألتان:

المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب مملياً على قول المتبي^(٤):

أَحَادٌ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ كَيْلَتْنَا الْمُنُوطَةَ بِالتَّنَادِ

حيث قال: ((فيكون (أحاد) خبراً لـ (ليلتنا) واجب التقديم؛ لكونه مع ما يعادله مقصوداً به الاستفهام))^(٥).

(١) ينظر: تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٣٨٧.

(٢) ينظر: الإنصاف م (٩) ٦٥/١، ائتلاف النصرة ص ٣٣-٣٤.

(٣) ينظر: نتائج التحصيل ١٠٢٩/٣.

(٤) البيت من الوافر، ينظر: ديوان المتبي ٧٤/٢.

(٥) أمالي ابن الحاجب ١٤٨/٣.

المسألة الثانية:

اعترض بعضهم على وجوب تقديم الخبر المفرد الذي له صدر الكلام بمعارضته المبتدأ الذي يقتضي التقديم، فلماذا يُرَجَّح تقديم الخبر على غير الأصل فيه، ويُؤخَّر المبتدأ مع أن الأصل فيه التقديم؟!

وقد ذكر هذا ابن الحاجب وأجاب بقوله: ((فأجيبُ بأن المبتدأ وإن كان أصله التقديم، إلا أنه على سبيل الجواز، ما لم يكن مشتملاً على ما يقتضي وجوب تقديمه، وأما هذا [أي الخبر المفرد الذي له صدر الكلام] وما أشبهه، فيقتضي التقديم وجوباً، والواجب مقدم على غير الواجب))^(١).

٣- خبر (كان):

تدخل (كان) على المبتدأ والخبر، فما كان مبتدأً يصبح اسماً لها - على تفصيل في ذلك سيأتي -، وما كان خبراً للمبتدأ يصبح خبراً لها، فإذا كان الخبر مما يلزم صدر الكلام، بأن كان أداة استفهام كما تقدم، فإنه يلزم تقديمه على (كان) واسمها، وإيقاعه صدرًا في الجملة^(٢).

لأنه - وكما قال الدماميني -: ((لو وُسِّطَ بين (كان) واسمها، أو تأخر عنهما، لزم منه إخراج ذي الصدر عما يستحقه من الصدرية، وهو محال))^(٣).

وتقديم الخبر على (كان) مما أجازته سيبويه والنحاة، فكيف إذا استوجب التقديم!^(٤)

٤- المفعول به:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى:

يجب تقديم المفعول على فعله في مسألتين:

الأولى - وهي التي تعيننا -: وهي إذا كان المفعول مما يلزم صدر الكلام: كأسماء

(١) أمالي ابن الحاجب ١٠١/٣.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٠/١-٣٩١، النواسخ في كتاب سيبويه ص ٣٧-٣٨.

(٣) تعليق الفرائد ٢٠٢/٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٤/١، المقتصد شرح الإيضاح ٤١٨/١، التذليل والتكميل ١/٢/ب.

الاستفهام نحو: (أي رجل تضرب؟)، أو أسماء الشرط نحو: (من تضرب أضربه)، أو (كم) الخبرية، نحو: (كم غلام ملكت^(١)).

وجعل ابن جني في "الخصائص" وجوب تقديم المفعول هنا من باب نقض المراتب إذا عرض هنا لك عارض، حيث قال: ((ومما نقضت مرتبته: المفعول في الاستفهام والشرط، فإنهما يجيئان مقدمين على الفعلين الناصبين لهما، وإن كانت رتبة المفعول أن يكون بعد العامل فيه، فهذا ونحوه لم يلتزم تقديمه من حيث كان مفعولا، لكن إنما وجب تقديمه لقريضة انضمت إلى ذلك، وهي: وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها، والأسماء المشروط بها، فهذا من النقض العارض))^(٢).

المسألة الثانية:

يلزم تأخير المفعول ويجب تقديم الفعل، إذا دخل عليه حرف من حروف الصدر، ك (ما) النافية، وأدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، و(لام الابتداء) غير المصاحبة لـ (إن)، وأدوات التحضيض - وذلك على التفصيل الوارد في كل أداة على حدة - كما نص على ذلك النحاة^(٣)، وقد فصل القول في ذلك أبو حيان في "شرح الألفية"^(٤).

٥ - مسائل متفرقة:

المسألة الأولى:

حكم تأخير المفعول إذا دخل على الفعل ما له التصدر يباين الحكم بتأخير المفعول حال وقوع اللبس بينه وبين الفاعل، من حيث أن جواز الثاني فيه إلباس في آحاد المفردات، وجواز الأول فيه إلباس في أصول أقسام الكلام، كما بين ذلك ووضحه ابن الحاجب في "أمالیه"، فلينظره من أراد الاستزادة^(٥).

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٤-١٦٥، شرح المقرب له ١/٥٥، التذييل والتكميل ١/١٥٨، التصريح ١/٢٨٤-٢٨٥، حاشية الصبان ٢/٥٥، حاشية الخضري ١/١٦٥.

(٢) الخصائص (باختصار يسير) ١/٢٩٨-٢٩٩.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٥، شرح المقرب له ١/٥١، التذييل والتكميل ٢/١٥٩ ب.

(٤) ينظر: منهج السالك ص ١٠٧-١٠٨.

(٥) أمالي ابن الحاجب ٤/١٢٩-١٣٠، وينظر: الأشباه والنظائر ١/٤٨٢، حاشية الصبان ١/٢١١-٢١٢.

المسألة الثانية:

يجب تقديم المفعول الثاني إذا كان مما له صدر الكلام.
قال السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿فَمَا أُوتِيتُمْ...﴾^(١): ((ما) شرطية، وهي في محل نصب مفعولاً ثانياً لـ (أوتيتم)، والأول هو ضمير المخاطبين، قام مقام الفاعل، وإنما قدم الثاني؛ لأن له صدر الكلام))^(٢).

المسألة الثالثة:

يجب تقديم المفعول المطلق إذا كان مما له الصدر، كما في قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٣)، و(أي) مفعول مطلق واجب التصدير^(٤).

المسألة الرابعة:

يجب تقديم الحال على عاملها وجوباً إذا كان لها صدر الكلام، نحو: (كيف جاء زيد)، فـ (كيف) في موضع الحال من (زيد)، كما نص على ذلك الشيخ خالد وغيره^(٥).



(١) الشورى: ٣٦.

(٢) الدر المصون ٦/٨٥.

(٣) الشعراء: ٢٢٧.

(٤) ينظر: الخصائص ١/٢٩٨-٢٩٩، الأساليب الإنشائية ص ٦٧.

(٥) ينظر: التصريح ١/٣٨٢، لباب الإعراب للإسفرائيني ص ٣٢٢.

(المبحث الثاني)

امتناع مجيء ما له الصدر في بعض الأبواب النحوية

وذلك في المواضع التالية:

١- اسم (كان) وأخواتها:

نص النحاة على أن الأفعال الناقصة لا تدخل على مبتدأ لازم التصدر^(١).

ذلك أن هذه الأفعال لا يجوز تقديم المبتدأ الذي هو اسمها عليها، بخلاف الخبر، كما تقدم، ومجيء ما له الصدر اسماً لهذه الأفعال يخرجها عما وجب له من الصدرية، كما نص على ذلك ابن عصفور وغيره^(٢).

قال ابن مالك: ((جرت عادة النحويين بإطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ، فلا يبينون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليها، وقد تعرض لذلك بعضهم دون حصر، وقد بينت ما أغفلوه من ذلك...))

ومن المبتدآت التي لا تدخل عليها هذه الأفعال: كل مبتدأ تضمن معنى الاستفهام أو الشرط فاستحق لذلك أن يكون مصدرًا...، والمقرون بـ (لام الابتداء)...، وما لا يتصرف، نحو: (طوبى للمؤمن)، و(سلامٌ عليك)، و(ويلٌ للكافر)، وما لزم الابتدائية لنفسه، نحو: (نولك أن تفعل)، أقاموه مقام (ينبغي لك أن تفعل)... وكذا قولهم: (أقل رجل يقول ذلك إلا زياداً)، أقاموه مقام: (ما يقول ذلك رجل إلا زياداً) فعاملوه معاملته في امتناع دخول الفعل عليه، ومجيء (إلا بعده)^(٣).

وفيه إشارة إلى المشابهة بين لازم الابتداء ولازم الصدر.

وأما ما ذكره من قولهم: (نولك أن تفعل) فقد رده أبو حيان - كما قال الدماميني -

وتبعه تلميذه ابن أم قاسم بقول النابغة^(٤):

فَلَمْ يَكْ نَوَلْكُمْ أَنْ تَقْدَعُونِي وَدُونِي عَازِبٌ وَبِلَادُ حَجْرٍ

(١) ينظر: الرضي ٢٩٧/٢-٢٩٨، شرح المقرب لابن عصفور ٩٢/١، الارتشاف ٧٣/٢، التصريح ١٨٣/١،

همع الفواعل ٦٢/٢، ٧٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٩/١، حاشية الأمير ٨٤/٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٥-٣٣٦.

(٤) البيت من الوافر، ينظر: ديوان النابغة الذبياني ص ١٢٦.

فأدخل (كان) على (نولكم)^(١).

مسألتان:

المسألة الأولى:

استثنى النحاة من لازم الصدر: ضمير الشأن، فأجازوا دخول (كان) أو أحد أخواتها عليه^(٢).

المسألة الثانية:

خالف الأخفش في (كم) الخبرية [على غير الصحيح فيها كما تقدم] فأجاز جعلها اسماً لـ (كان)؛ لأنها بمنزلة (كثير)، فليست من لازم الصدر عنده، والصحيح كما نص عليه الدماميني وغيره منع (كم) الخبرية من أن تقع اسماً لـ (كان)؛ لعدم السماع، ولأنها مما يستوجب التصدير؛ إذ أنها لإنشاء التكثير^(٣)، وقد تقدم بيان كل ذلك في موضعه.

٢- اسم (إن) وخبرها:

يتمتع مجيء اسم (إن) أو أحد أخواتها مما له صدر الكلام، وكذلك خبرها، كما نص على ذلك النحاة^(٤)؛ لأنها - باستثناء (أن) المفتوحة - مما يلزم صدر الكلام، و(أن) المفتوحة محمولة على المكسورة في عدم تقدم خبرها عليها^(٥)، ومجيء الاسم أو الخبر من لازم الصدر ممنوع - كما قال الأستاذ عبد السلام هارون -؛ لتعارض طبيعتي الصدارة في كل منهما^(٦).

وهذا هو ما قرره ابن عصفور^(٧).

(١) ينظر: تعليق الفرائد ٣/١٦٢-١٦٣.

(٢) ينظر: حاشية الخضري ١/١١٠، حاشية يس ١/١٨٣.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد ٣/١٦١-١٦٢، نتائج التحصيل ٣/١١٤٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ١/٤٧٢-٤٧٣، تعليق الفرائد ٤/٢٠، رصف المباني ص ١١٩-١٢٠.

(٥) حاشية يس ١/٢١٤.

(٦) الأساليب الإنشائية ص ٥٣.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٨، شرح المقرب له ١/١٠٦.

مسألتان:المسألة الأولى:

استثنى النحاة: ضمير الشأن مما له الصدارة، فأجازوا دخولها عليه^(١).
وعليه حملوا قول الشاعر^(٢):

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَطِبَاءً

حيث جعلوا اسم (إن): ضمير شأن محذوف، لا (من) الشرطية التي لها صدر الكلام^(٣).
وقد سبق تفصيل ذلك في موضعه.

المسألة الثانية:

يجوز مجيء اسم (إن) استفهاماً مراداً به الاستثبات عند الكوفيين، وحكي من كلامهم:
(إن أين الماء والعشب؟) جواباً لمن قال: (إن في موضع كذا الماء والعشب)^(٤)، وقد تقدم
حكم الاستثبات في موضعه، وذلك ممنوع عند البصريين؛ لصدارة الاستفهام.

٣- الفاعل:

لما كان الفاعل مما يمتنع تصدّره في الجملة مع بقائه على الفاعلية عند جمهور البصريين،
امتنع مجيء ما له الصدارة فاعلاً.
قال ابن عصفور: ((أما أسماء الشرط والاستفهام، فإنه امتنع فيها أن تكون فاعلة؛ لكون
الاستفهام والشرط أخذاً صدر الكلام))^(٥).
وقال الدسوقي وهو يتحدث عن (كم) الاستفهامية: ((ولو كانت فاعلاً خرجت
عن الصدارة))^(٦).

(١) ينظر: التصريح ٢١٠/١، حاشية الصبان ٢٦٩/١، حاشية الخضري ١٢٩/١، مصابيح المغاني ص ١٦٠.

(٢) تقدم تخريجه ص (٣٢).

(٣) ينظر: الارتشاف ٢٧٤/٢-٢٧٥، منهج السالك ص ١٠٦، التصريح ٢١٠/١.

(٤) ينظر: الارتشاف ٢٧٤/٢-٢٧٥، منهج السالك ص ١٠٦.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٩١/١.

(٦) حاشية الدسوقي ١٩٦/١.

مسألة:

قلت: ومقتضى قواعد الكوفيين جواز مجيء الفاعل مما له صدر الكلام، ويكون مقدماً؛ لأنهم يجيزون تقديمه.

وهذا هو الأصل: وهو مراعاة مقتضى قواعد المعارض، غير معتبر عند بعض النحاة من البصريين؛ بدليل تخطئهم الفراء إعرابه (كم) الخبرية فاعلاً، كما سبق بيانه في موضعه بناءً على مذهبه، ولم يشيروا إلى احتمال كونها فاعلة لفعل مؤخر عنها بناءً على مذهب الكوفيين.

تنبيه: حكم الفاعل وما ينوب عنه في المسألة السابقة متحد.

٤- التنازع:

لا يقع شيء مما له الصدر في باب التنازع ضرورة؛ لأن مطلوب التنازع، أو المتنازع - كما قال المرادي - لا يكون إلا متأخراً عنهما، فلو تقدم عليهما نحو: (زيدٌ قامَ وقعدَ) فلا تنازع؛ لأن كلا أخذ مطلوبه^(١).

وقال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((أداة الشرط لها الصدر، وإذا كان لها الصدر ثبت امتناع عمل ما قبلها فيما بعدها، وإذا ثبت ذلك امتنع التنازع))^(٢).

وكون التنازع لا يتقدم هو الراجح عند الجمهور، كما أشار إلى ذلك الشيخ عزيمة^(٣). وإذا استقر ذلك وكان من شرط باب التنازع إمكان تسلط العامل على ذلك المعمول وعمله فيه، امتنع وقوع ما له الصدر في باب التنازع، كما أشار إلى ذلك السيوطي^(٤).

مسألة:

أجاز بعض النحاة تقديم معمول التنازعين عليهما^(٥). وعلى هذا القول يصح أن يكون هذا المعمول من لازم الصدر، وإنما قلت ذلك قياساً، ولم أجد في المسألة نصاً لأحد من النحاة.

(١) شرح المرادي (توضيح المقاصد) ٦٤/٢.

(٢) التذييل والتكميل ٢/١٠٠/أ.

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعزيمة ٤٨/٩.

(٤) الأشباه والنظائر ٣/٢٨٣-٢٨٩.

(٥) ينظر: شرح المرادي ٦٥/٢، شرح شذور الذهب لابن مالك ص ٤٢٠.

(المبحث الثالث)

تقديم الخبر على (ما زال) وأخواتها [(ما انفك)، (ما فتى)، (ما برح)]
وما تفرع عنه من أحكام متعلقة بالصدارة

أولاً: المسألة وعلاقتها بصدارة (ما) النافية:

توسع النحاة في ذكر هذه المسألة وذكرتها كتب الخلاف باهتمام^(١).
ومجمل ما ورد فيها يدور على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يجوز بحال تقديم الخبر على ما لزمته (ما) النافية؛ لأنها مما يلزم صدر الكلام؛ فإذا تقدم عليها ما في خبرها بطل استحقاقها للتصدر.

وإليه ذهب جمهور البصريين، ومعهم الفراء، وليس لسيبويه نص في المسألة^(٢).
القول الثاني: يجوز تقديم الخبر على (ما) النافية؛ لأنها ليست من لازم الصدر.
وهذا قول الكوفيين، محتجين بالسماع؛ كما في قوله^(٣):

وَرَجَّ الفِئى للخبر ما إن رأيتَه على السَّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

وبالقياس؛ إن أن (ما زال) فعل مثبت يجوز تقديم خبره عليه، كـ (كان)، كما ذكر ذلك العكبري في "التبيين"^(٤).

القول الثالث: يجوز وإن كانت (ما) النافية مما يلزم الصدر، إلا أنه جاز التقديم عليها وإن كانت منفية في اللفظ إلا أنها موجبة في المعنى.

وإليه ذهب ابن كيسان، وقال به ابن النحاس، واختاره ابن خروف.
وأفردت هذا القول وإن كان موافقا للثاني؛ لأن العلة مختلفة.

(١) الإنصاف م (١٧) ١٥٥/١-١٦٠، التبيين للعكبري ص ٣٠٢-٣٠٧، ائتلاف النصره ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) ينظر في الجميع: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٩٧/١-٣٩٩، المساعد ٢٦٠/١-٢٦١، همع الهوامع ٨٩/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمعلوط القريني، ينظر: لسان العرب ٣٥/١٣، شرح شواهد المعنى ص ٨٥، ٧١٦، المقاصد النحوية ٢٢/٢.

(٤) ينظر: التبيين ص ٣٠٢-٣٠٧، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١، الارتشاف ٨٧/٢، شرح المرادي (توضيح المقاصد) ٣٠٠/١-٣٠١.

قال ابن مالك في "شرح التسهيل" [وأقره أبو حيان]: ((وهذا الذي اعتبره ضعيفا؛ لأن عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم)).

وهو ما رد به ابن عصفور قبله، من أن العرب إنما تلحظ لفظ (ما) لا معناها في التقديم^(١).

الراجع:

والراجع هو القول الأول بناء على ترجيح لزوم تصدر (ما) النافية؛ لجريانها مجرى غيرها من لازم الصدر، كالاتفهام في اقتضائه الصدر وعدم عمل ما بعده فيما قبله. وهو ما رجحه السيوطي، والشيخ عبد القاهر^(٢). وتفرع عن هذه المسألة فرعان:

الفرع الأول:

إن كان النافي غير (ما): وفيه قولان:

القول الأول: بجواز التقديم حينئذ، قال ابن مالك في "شرح الكافية": ((فلو كان النفي بـ (لا) أو (لن) أو (لم) جاز التقديم عند الجميع)). وقال في "شرح العمدة": ((فلو كان النفي، بـ (إن) أو (لا) في جواب القسم لم يجز تقديم خبره)).

وأطلق ابن يعيش القول بجواز التقديم إذا كان النافي (لا) [ولو في جواب القسم].

وقاس أبو حيان (إن) على (ما) في "شرح التسهيل"؛ لاشتراكهما في التعليق.

وإلى هذا القول ذهب الكوفيون^(٣).

القول الثاني: لا يجوز؛ حيث ذهب الفراء إلى المنع مطلقا بأي حرف كان النفي.

قال أبو حيان في "شرح التسهيل": ((ومنع الفراء مطلقا تقديم خبر (زال) وأخواتها،

فلا يجيز: (عالما لما أزل)، ولا (عالما ما زلت)، وكذا لو نفيت بـ (لا) أو (لن) أو (إن)، ذكر

ذلك في كتاب "الحدود"، ودليله على ذلك ضعيف)).

(١) ينظر في جميع ذلك: شرح الجزولية للشلوين ٧٧٤/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/١، شرح الواقية

لابن الحاجب ص ٣٦٧، التذييل والتكميل ٢/٢/أ، باب الإعراب للإسفرائيني ص ٤٢٥، فرائد النحو ص ٨٤.

(٢) ينظر: همع المفومع ٨٩/٢، المقتصد ٤٠٧/١.

(٣) ينظر في جميع ذلك: شرح الكافية الشافية ٣٩٨/١، شرح عمدة الحفاظ ٢٠٩/١، ابن يعيش ١١٣/٧،

الهمع ٨٩/٢، التذييل والتكميل ٢/٢/أ.

ولم يخالف في هذه المسألة غير الفراء، كما نص على ذلك أبو حيان في "شرحه على الألفية"^(١).

والصحيح: أن الحكم راجع إلى حكم التصدر، فإذا كان النافي (ما) أو (إن) لا يجوز التقديم عليهما، وإن كان غير ذلك جاز، وهو ما ارتضاه أبو حيان^(٢).

الفرع الثاني:

ما كان النفي غير شرط فيه مثل (كان) وغيرها.

قال أبو حيان: ((النصوص متضافرة على منع التقديم، فلا يجوز: (منطلقاً ما كان زيداً)، ويمكن أن يكون فيه خلاف لمن يجيز: (زيداً ما ضربتُ)، فيجيز تقديم معمول الفعل المنفي بـ (ما عليه))^(٣).

وإن كان قد حكى الاتفاق في "الارتشاف" حيث قال: ((واتفقوا على أنه لا يجوز تقديم الخبر على (ما) إذا كان غير لازم، نحو: (ما كان) وأخواتها))^(٤).

فمراده اتفاق البصريين، وإلا فالكوفيون - غير الفراء - مخالفون؛ إذ أنهم يجيزون التقديم في هذه المسألة أيضاً، كما حكى ذلك ابن مالك عنهم^(٥).

والدليل على إجماع البصريين موافقة ابن كيسان لهم في هذه المسألة^(٦).

ثانياً: مسائل منتورة:

المسألة الأولى:

قال الدكتور مهدي المخزومي: ((وخالف ثعلب الكوفيين والبصريين جميعاً في نحو قولهم: طعامك ما زيد أكلاً، فكان يذهب إلى أنه جائز من وجه فاسد من وجه آخر، وأما

(١) ينظر في جميع ذلك: الارتشاف ٨٧/٢، التذييل ٢/٢ ب، منهج السالك ص ٥٥، تعليق الفرائد

٢٠٣/٣، شرح المرادي (توضيح المقاصد) ٣٠١/١.

(٢) التذييل والتكميل ٢/٢ أ.

(٣) منهج السالك ص ٥٥.

(٤) الارتشاف ٨٧/٢.

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٩٧/١-٣٩٩.

(٦) ينظر: شرح المرادي (توضيح المقاصد) ٣٠١-٣٠٠/١، تعليق الفرائد ٢٠٣/٣.

الكوفيون فكانوا يذهبون إلى جوازه مطلقا، وأما البصريون فكانوا يذهبون إلى عدم جوازه مطلقا، وبيان ما ذهب إليه ثعلب: أنه إذا كانت رداً لخبر جاز التقديم، وإن كانت جواباً للقسم لم يجز^(١).

المسألة الثانية:

قال الدماميني: ((لا يجوز: (أين ما زال زيد؟) لازدحام اثنين على طلب الصدرية: (أين) الاستفهامية و (ما) النافية، فأيهما أعطيتها حصل الإخلال بحق الآخر. ونقل ابن الخباز أن الكوفيين يجيزون: (أين ما زال زيد؟)، وهو موافق لمذهبهم في عدم لزوم تصدر (ما)^(٢). ويجوز: (أين لم يزل زيد؟)، و(أين لا يبرح عمرو؟)، و(أين لن ينفك بكر؟)، إلا أنه في (لا) النافية راجع إلى الخلاف في تصدرها^(٣). وأما نحو: (أين ليس زيد؟) فمن منع تقديم خبر (ليس) مطلقا منع هذه المسألة بلا إشكال، ومن جوزه فأكثرهم يمنع، والشلوبين يجيز هذا المثال^(٤).

المسألة الثالثة:

تقديم الخبر على (ما دام) ممنوع بإجماع النحاة، كما حكى ذلك البطليوسي^(٥). قال الشيخ عبد القاهر: ((العلة في (ما دام) غير العلة في (ما زال)، وإنما منع من ذلك في (ما دام) خاصة أن (ما) مع (دام) في تأويل المصدر، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه، و(ما دام) بمنزلة (أن) مع صلته، فكما لا يتقدم ما يكون في صلة (أن) عليه كذلك لا يتقدم ما يتعلق بصلة (ما) عليه^(٦).

(١) مدرسة الكوفة لمحمد مهدي الخزومي ص ١٥٧.

(٢) تعليق الفرائد (بتصرف) ١٦٩/٣-١٧٠.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد ١٨٨/٣-١٨٩.

(٤) ينظر: تعليق الفرائد ١٨٩/٣-١٩٠.

(٥) ينظر: إصلاح الخلل للبطليوسي ص ١٣٨.

(٦) المقتصد شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني (بتصرف) ٤٠٦/١-٤٠٧.

وقال ابن بابشاذ: ((لا يجوز قولك: (قائما ما دام)؛ لأن (ما) قد لزمت صدر الكلام، وهي مشبهة بـ (ما) النافية التي لها صدر الكلام))^(١).
فهذا النص وإن كان مُشكلاً إلا أنه لا يُفهم منه لزوم التصدر لـ (ما) المصدرية؛ لأنه لم يقل به أحد.

والذي يدل على أنّ (ما) المصدرية ليست لها الصدارة ما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال: (((ما) مع (دام) بمنزلة المصدر على معنى الزمان، ولا يجيء إلا متعلقاً بشيء، كقولك: (اجلس ما دام زيدٌ جالساً) ولا تقول: (ما دام زيدٌ جالساً) من غير شيء، كما لا تقول (يوم الجمعة) وتسكت))^(٢).

فلو كان لها لزوم الصدر لجاز وقوعها بدءاً في الكلام.

ولكن المراد تصدورها على صلتها، شأنها شأن الأسماء الموصولة، ومثلها في ذلك جميع الحروف المصدرية، كما نص على ذلك الدلائي في "شرح التسهيل"^(٣).
وأما إذا أُجْرِيَ نص ابن بابشاذ على ظاهره فإنه يؤدي إلى قول لم يقل به أحد من النحاة، فترجّح تأويل هذا النص.

والدليل أيضاً على أن (ما) المصدرية ليست مما يلزم الصدر، ما قال الدماميني: ((لا يجوز: (أصحبك كيف ما دام زيدٌ)، ولا (أين ما زال زيدٌ) لازدحام اثنين على طلب الصدرية في الصورة الثانية، فأيهما أعطيها حصل الإخلال بحق الآخر، وللزوم تأخير ما له الصدر وتقديم معمول الصلة في الأولى))^(٤).

وفيه دلالة واضحة على أنّ (ما) المصدرية ليست من لازم الصدر، حيث أنه علل للاستفهام والنفي بطلب التصدر، وأما (ما) المصدرية فعلل لها بتقديم معمول على الصلة، ولو كانت مما له صدر الكلام لما اختلف التعليل.

(١) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٥٤/٢.

(٢) المقتصد ٤٠٠/١.

(٣) نتائج التحصيل شرح التسهيل للدلائي ١١٨٧/٣.

(٤) تعليق الفرائد ١٦٩/٣-١٧٠.

(المبحث الرابع)

لازم الابتدائية، هل يغير لازم الصدر؟

قال ابن مالك في "شرح التسهيل": ((وما لا تدخل عليه هذه الأفعال [أي كان وأخواتها]... ما لزم الابتدائية بنفسه، نحو: (نَوَّلَكَ أَنْ تَفْعَلَ)، أقاموه مقام: (ينبغي لك أَنْ تَفْعَلَ)... وكذا قولهم: (أَقْلُ رجلٍ يقولُ ذلكَ إلا زِيداً)، أقاموه مقام: (ما يقولُ ذلكَ إلا زِيداً)، فعاملوه معاملته في امتناع دخول الفعل عليه، ومجيء (إلا) بعده. وما لزم الابتدائية لمصحوب لفظي المبتدأ الواقع بعد (لولا) الامتناعية، والواقع بعد (إذا) المفاجأة.

ومما لزم الابتدائية لمصحوب معنوي (ما) التعجبية، وما بعد (الله) في التعجب، نحو: (الله درك).

ومن اللازم الابتدائية لمصحوب معنوي ما جرى مثلاً، نحو قولهم: (الكلابُ على البقر)، و(الغاشيةُ تهيجُ الآبية)، و(الإيناسُ قبل الإبساس) فهذه وأمثالها من المبتدآت التي وردت أمثالاً، لا تفارقها الابتدائية؛ لأن الأمثال لا تغير^(١).

ويلاحظ من نص ابن مالك المتقدم عدة أمور:

الأول: الاختلاف بين لازم الابتدائية: إما بنفسه، وإما لمصحوب لفظي، وإما لمصحوب معنوي.

الثاني: لم يُشر إلى العلاقة بين لزوم الابتدائية ولزوم الصدر، والحق أن بينهما تغييراً، فالأشياء التي لزم صدر الكلام في نصه السابق هي: لفظة (أقل)^(٢)، و (ما) التعجبية، وهاتان اللفظتان، كما هو مبين في موضعه، لم تلزما صدر الكلام للزومهما الابتدائية، وإنما لسبب خارجي، وهو الحمل على (ما) النافية للفظة (أقل)، ومعنى التعجب الإنشائي الموجود في (ما) التعجبية.

ولهذا السبب لم أرَّجَح كون (أيمن الله) مما يلزم صدر الكلام، كما هو مبين في موضعه.

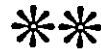
(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/١-٣٣٧، وينظر: نتائج التحصيل ١١٤٦/٣.

(٢) ينظر: المساعد لابن عقيل ٢٥٠/١.

الثالث: بقية الألفاظ التي تلزم الابتدائية مثل: (نولك أن تفعل) - وإن كان فيها اعتراض على ابن مالك^(١) - وما جرى مجرى المثل نحو قولهم: (الكلاب على البقر)، و(الإيناس قبل الابساس)، لم يقل قائل من النحاة بلزومها الصدارة.

ولهذا قال ابن مالك: ((نولك أن تفعل) أقاموه مقام: (ينبغي لك أن تفعل)))، واللفظ المحمول عليه ليس مما يلزم الصدر.

وبهذا يرجح التغير بين: لازم الابتدائية، ولازم الصدر.



(١) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني ٣/١٦٢-١٦٣.

الفصل الخامس

أحكام عامة لما له الصدارة

الحكم الأول:

جميع ما له صدر الكلام إنما له الصدارة فقط في جملة، وليس مطلقاً في الكلام، وهذا بناءً على مفهوم الصدارة عند النحاة كما سبق بيانه، وعليه جاز مجيء ما له الصدارة في جملة الخبر، كما نبه على ذلك النحاة^(١).

الحكم الثاني:

الأشياء التي تلزم صدر الكلام حاجز نحوي يمنع العمل، وفروع هذا الحكم ثلاثة:

الفرع الأول: ما بعد ما له الصدارة لا يعمل فيما قبله:

قال الأمير في "حاشيته على المغني": ((العامل بعد ما له الصدر لا يتسلط على ما قبله))^(٢).

وهو ما أشار إليه غيره من النحاة^(٣).

وقد سبق بيان ذلك في ثنايا البحث مراراً، ومنه مسألة الاشتغال، كما ستأتي الإشارة إليه في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: ما قبل ما له الصدارة لا يعمل فيما بعده:

ومن هنا اشترط بعض النحاة عدم جواز سبق ما له الصدر إلا بفعل يجوز إلغاؤه^(٤). وكون ما قبلها لا يعمل فيما بعدها سبق بيانه مراراً في مسائل البحث، ونتج عنه عدة مسائل من بينها: مسألة التعليق لأفعال القلوب، وهي حكم مستقل من أحكام ما له الصدر كما سيأتي.

قال المالقي: ((... ولذلك كانت حروفاً معلقة لما قبلها عن العمل فيما بعدها... وذلك في باب (ظننت) و(أعلمت)، وقاطعة عن عمل ما بعدها فيما قبلها في باب الاشتغال...))

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٩٨/١، حاشية الخضري على ابن عقيل ١٠٣/١.

(٢) حاشية الأمير على المغني ١٥٩/٢.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٢/١، ٤٦٩/٢.

(٤) ينظر: التخميم (شرح المفصل) لصدر الأفاضل ٢٨٠/٣.

وإنما ذلك كما ذكرت لك من أنه حرف صدر^(١).

ونصُّ المألقي المتقدم أشار إلى الفرعين معاً، فمسألة الاشتغال دليل على (الفرع الأول)، ومن هنا منع الاشتغال فيما له صدر الكلام^(٢)، كما أن مسألة التعليق دليل على (الفرع الثاني)، كما سبق بيانه.

الفرع الثالث: ما له الصدارة لا يعمل فيه عامل قبله باستثناء الجار:

فالعامل إذا كان حرف جر أو اسماً مضافاً فإنه يجوز أن يعمل فيما له الصدر، كما نص على ذلك أبو حيان وغيره^(٣).

وقد سبق بيان وجه عمل الجار فيما له الصدارة عند الحديث عن عدم فوات التصدر بسبق الجار.

وأما إذا كان العامل غير الجار فإنه لا يجوز أن يعمل فيما له الصدارة، إذا كان قبله، ومن هنا خطأ النحاة كل حكم نحوي يؤدي إلى عمل ما قبل ما له الصدارة فيه^(٤)، كما خطئوا كل وجه إعرابي يؤدي إلى ذلك^(٥).

مسألة:

ليس كل مانع عن العمل له صدر الكلام، فمثلاً (إلا) الاستثنائية، فإن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها، كما نص على ذلك النحاة^(٦).

ومع ذلك فليست من لازم الصدر، بل ولا يجوز تصدورها في الجمل،، كما سبق بيانه في موضعه. وكذلك الحال في (الفاء) الرابطة لجواب الشرط، وفي (إذا) الفجائية^(٧)، وهما مما لا يلزم التصدر، بل ومما لا يجوز تصدوره مطلقاً في الجملة.

(١) رصف المباني للمألقي ص ٢٣١.

(٢) ينظر: المقرب لابن عصفور ١/١٨، النكت للأعلم الشنمري ١/٢٥٨، الدرر المصون للسمين ٣/٢٤.

(٣) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ٧/٣٣٣، الدرر المصون ٢/١٣، ابن يعيش ٩/٧.

(٤) ينظر: المغني ٢/٦٠٥، الجنى الداني للمراي ص ٣٩٨، الدرر المصون ٢/٣٣٠.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٦١-٦٢، الدرر المصون للسمين الحلبي ٢/٢٨٤، ٥/٣١٣، أساليب

الاستفهام في القرآن ١/١٧١-١٧٢.

(٦) ينظر: البصريات لأبي علي الفارسي ٢/٧٨٤، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٠٤.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٨١، الدرر المصون ٦/٥٨٤، وينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك

الحكم الثالث:

لا يتقدم شيء من جملة ما له الصدارة عليه، وقد نص على ذلك ابن الخشاب في "المرتل" (١).
وقد سبق بيان ذلك في ثنايا البحث مراراً.
وأما التوسع بتقديم الظرف والجار والمجرور على ما له الصدارة فقد تقدم تفصيل ذلك في موضعه.

مسألة:

هل يجوز تقديم شيء من جملة ما له الصدارة عليه من باب الضرورة الشعرية؟
لم أجد نصاً في هذه المسألة لأحد من النحاة، وقد تبعت الكتب التي تتحدث عن الضرائر الشعرية، فهي على اختلافها وتباين مسائلها إلا أنها لم تنص على مسألة تفويت صدارة ما يلزم الصدر للضرورة، وذلك بتقديم شيء من جملة عليه (٢).

الحكم الرابع:

ما له الصدارة يتفاوت من حيث قوة التصدر وضعفه، وقد سبق بيان ذلك في الباب الأول من هذا البحث.

الحكم الخامس:

ما له الصدارة ينقسم إلى ثلاثة أقسام:
القسم الأول: ما لزم الصدارة بنفسه من غير قيد أو شرط: كالأستفهام، والشرط، والأحرف الناسخة، وأحرف العرض، والتحضيض، والاستفتاح، والتنبيه... الخ.
القسم الثاني: ما لزم الصدارة بسبب، كحروف الجر والمضاف: إذا جراً لازماً الصدر،

(١) المرتل لابن الخشاب ص ٢٧٢.

(٢) وذلك مثل: - ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السراي، تحقيق د/ عوض القوزي، ط. ١. ١٤٠٩ هـ مطابع الفرزدق-الرياض.

- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط. ١: ١٩٨٠ م، دار الأندلس بيروت.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة لأبي عبد الله القزاز القيرواني، تحقيق المنجي الكعبي، الدار التونسية، ١٩٧١ م.

فهما يلزمان الصدارة بسبب جرهما للازم الصدر، كما سبق بيانه في موضعه.
ويدخل في هذا القسم (لا) النافية؛ فإن الجمهور اشترطوا للزومها الصدارة مجئها
في صدر جواب القسم، كما هو مبين في موضعه.

القسم الثالث: المشبه بما له الصدارة: فإنه قد يأخذ حكمه من حيث لزوم الصدر، كما
في (الاسم الموصول) المشبه بأداة الشرط، فله حكم أداة الشرط من حيث
التصدر وحكمه^(١).

وكما في مثل: (قَلَّ) و(قَلَّمَا) و(أَقَلَّ)، فإنها لزمّت صدر الكلام لشبهها بـ (ما) النافية
التي لها الصدر^(٢).

وكما في مثل: (قَلَّ) و(طَالَ) و(كَثُرَ) فإن هذه الأفعال لزمّت صدر الكلام لشبهها
بـ (رُبَّ) التي لها الصدر^(٣)، كما سبق بيانه في موضعه.

الحكم السادس:

ما له الصدارة لا يكون مما لا يجوز تصدّره في الجملة - كما سبق بيانه -، فلا يكون
فاعلاً في اللفظ، ولا مفعولاً معه، كما نص على ذلك بعض النحاة^(٤)، كما أنه لا يدخل في
باب التنازع^(٥)، ولا في باب الإخبار بـ (الذي)^(٦)، كما سبق بيانه في موضعه.

الحكم السابع:

جميع ما يعلّقُ أفعال القلوب - في باب (ظن) - مما له صدر الكلام، كما سبق بيانه
في مبحث التعليق من الفصل الأول من هذا الباب.

(١) ينظر: التصريح ١٧٣/١-١٧٤، وينظر: معاني القرآن للفراء ٥٢/٢، ١٥٦/٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٣١، ٨٧/١، ٣٣٢/٢، الارتشاف ٤٠٤/٢، وينظر: المقتضب ٤٠٤/٤،
البريات ٣٤٢/١.

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي على المعنى ٣٠٧/١.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤/٢.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٨٣/٣-٢٨٩، وينظر: شرح شذور الذهب ص ٤٢٠، دراسات
لأسلوب القرآن الكريم لعضيمة ٤٨/٩.

(٦) ينظر: شرح الجزولية للشلوبين ١١٠٥/٣، شرح الكافية الشافية ١٧٧٣/٤، المرادي ٢٩٥/٤.

الحكم الثامن:

لا يجوز الاعتراض بما له الصدارة^(١)، وكذلك الأدوات التي لها الصدارة لا يجوز أن تفصل بين المعمول والعمل، وإن وُجد ما يوهم ذلك وجب تقدير عامل محذوف قبلها^(٢)، كما أنها لا تفصل بين الشئين المتلازمين^(٣).

الحكم التاسع:

لزوم الصدارة مسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة، حيث ذكر السيوطي في شرحه على ألفيته "الموضع السادس من مواضع الابتداء بالنكرة حيث قال: ((السادس: أن تكون واجبة التصدير، كالاستفهام نحو: (من عندك؟)، والشرط نحو: (من يقيم أقم معه))^(٤). وقال الدسوقي معلقاً على قول ابن هشام في "المغني": ((قوله (فيجعله المتبدأ نحو: (كم مالك)): المسوغ هنا ملازمة الصدارة لـ (كم)))^(٥). وكون لزوم الصدارة من مسوغات الابتداء بالنكرة هو ما قرره ابن مالك في "شرح التسهيل"^(٦)، وغيره من النحاة^(٧).

الحكم العاشر:

قد يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إذا جُرَّ بما له الصدارة، كما إذا جُرَّ بـ (رُبَّ) وفسره التميمي نحو: (رَبِّه رجلاً)، كما نص على ذلك السيوطي في "الأشباه"^(٨). كما أن الضمير إذا كان من لازم الصدر - وهو ضمير الشأن - فإنه يعود على متأخر لفظاً ورتبة، كما هو مقرر عند النحاة^(٩).

(١) ينظر: المغني ٢٤٥/١.

(٢) ينظر: حاشية الدماميني على المغني ٢٠٦/١، حاشية الدسوقي على المغني ١٠٤/١.

(٣) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٩٥.

(٤) المطالع السعيدة (شرح ألفية السيوطي [الفريدة]) ٢١٦/١، وينظر: همع الهوامع ٢٩/٢.

(٥) حاشية الدسوقي على المغني ١٠٢/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٥/١.

(٧) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني ٥٧/٣، المساعد لابن عقيل ٢٢٠/١.

(٨) ينظر: الأشباه والنظائر ٨٥/٢-٨٦.

(٩) ينظر: حاشية الدسوقي على المغني ١٣٤/٢.

الحكم الحادي عشر:

لا يجوز نداء ما له الصدارة؛ لأن ما يلزم صدر الكلام إما حرف وهو لا يجوز نداؤه؛ ضرورة، وإما اسم: فإنه لا يجوز أيضاً نداؤه؛ لإبهامه.
قال ابن عصفور: ((والأسماء كلها يجوز نداؤه إلا المضمرات، والأسماء المعرفة بـ (الألف واللام) ، والأسماء غير المتصرفة، والأسماء اللازمة للصدر))^(١).

الحكم الثاني عشر:

لا يجوز تصغير ما له الصدارة؛ لأن ما له الصدارة إما حرف: والحرف لا يصغر، كما نص عليه ابن عصفور^(٢)، وإما اسم: وهو أيضاً لا يصغر؛ لإبهامه وعمومه، وتصغيرها يخرجها عن العموم، كما نص على ذلك ابن عصفور^(٣)، وأشار إليه غيره من النحاة^(٤).

الحكم الثالث عشر:

ما له الصدارة لا يُنعت ولا يُنعت به، كما أشار إلى ذلك أبو حيان في "الارتشاف"^(٥)، والعلة في ذلك أن ما يلزم الصدر كما تقدم إما حرف: وهو لا يجوز فيه ذلك؛ ضرورة، وإما اسم: فهو أيضاً لا يجوز فيه ذلك؛ لأن الأسماء اللازمة للصدر موضوعة على الإبهام، فلو وصفت لكان الوصف لها تخصيصاً، فيخرجها عما وضعت له من الإبهام، كما نص على ذلك ابن عصفور^(٦)، وإليه أشار غيره من النحاة^(٧).

الحكم الرابع عشر:

لا يجوز تشية لازم الصدر ولا جمعه؛ لاستحالة تشية أو جمع الحروف من حيث الصناعة والمعنى، كما أن الأسماء اللازمة للصدر لا يجوز تشيتها أو جمعها، كما أشار إليه ابن عصفور في "شرح جمل الزجاجي"^(٨).

(١) المقرب لابن عصفور ١٧٦/١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٠/٢.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٠/٢.

(٤) ينظر: تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٣١٣، الأشباه والنظائر ٣١١/٢، همع الهوامع ١٥١/٦.

(٥) ارتشاف الضرب ٥٩٥/٢.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢١٧/١، وينظر: المقرب لابن عصفور ٢٢٣/١.

(٧) ينظر: التعليقة لأبي علي الفارسي ١٣٣/١، همع الهوامع ١٧٧/٥.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٧/١.

الحكم الخامس عشر:

ما له الصدارة لا يؤكد توكيداً لفظياً في الغالب، قال ابن مالك في "شرح العمدة":
 ((ولا يؤكد من المفردات ما لا يستقل... وحروف المعاني، إلا ما جرى منها مجرى المستقل،
 كحروف الجواب [وهي مما يلزم الصدر]؛ فإنها قائمة مقام الجمل))^(١).

الحكم السادس عشر:

ما له الصدارة لا يكون على حرف واحد ساكن، كما أشار إلى ذلك ابن مالك في
 "شرح التسهيل"^(٢)؛ لاستحالة ذلك.
 نعم قد يأتي على حرف واحد متحرك (كهزمة الاستفهام).

الحكم السابع عشر:

ما له الصدارة لا يزداد ولا يحذف في الغالب، قال ابن الحاجب في "شرح المفصل":
 ((الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها، ولم يجز
 تأخيرها فلم يجز حذفها))^(٣).

وهذا الحكم في الغالب كما هو مبين في الفصل الثالث من الباب الأول.

الحكم الثامن عشر:

يجوز خرق بعض القواعد النحوية من أجل المحافظة على صدارة لازم الصدر، من ذلك:
 جواز تقدم الصلة على الموصول إن كانت مما له صدر الكلام، كما نص على ذلك أبو علي
 الفارسي^(٤)، وأشار إليه غير واحد من النحاة^(٥).
 ومن المعلوم أن الموصول لا يتقدم عليه شيء من صلته، كما هو منصوص عليه
 عند النحاة^(٦).

(١) شرح عمدة الحفاظ لابن مالك ٥٧٣/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٤/١.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٢٤٠، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٤٤.

(٤) ينظر: المسائل المثورة لأبي علي الفارسي ص ٨٢-٨٣.

(٥) ينظر: الأصول ٢/٣٢٧-٣٢٩، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٩٤-٤٩٦.

(٦) ينظر: الأصول ٢/٢٢٣، الأشباه والنظائر ١/٥٩٣-٥٩٤.

الحكم التاسع عشر:

[وهو تابع للحكم الثاني المتقدم] كل ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرية بلازم الصدر، كما نص على ذلك الرضي في شرحه "لكافية ابن الحاجب" (١).
ويتفرع عن هذا عدة مسائل منها:
أن جملة المضاف إليه لا يجوز أن تصدر بما له الصدارة، كما نص عليه أبو علي الفارسي في "مسائله المنثورة" (٢).

قال ابن جنى في "الخصائص": ((فأما قوهم:

أتذكرُ إذْ من يأتنا نأته (٣)

فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وإنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ، أي: أتذكر إذ الناس من يأتنا نأته...

فإن قيل: فما الذي يمنع من إضافته إلى الشرط وهو ضرب من الخبر؟
قيل: لأن الشرط له صدر الكلام، فلو أضفت إليه لعلقت به بما قبله، وتأنك حالتان متدافتان (٤).

وجملة المضاف إليه إذا كانت متصدرة بلازم الصدر فإن ذلك يفيت صدره كما نص عليه ابن جنى سابقاً، وكما نص عليه أيضاً الشيخ عبد القاهر في "شرح لإيضاح أبي علي الفارسي" (٥).

الحكم العشرون:

يجوز حذف الرابط من الخبر إذا كان المبتدأ مما له صدر الكلام، نحو: (من ضَرَبْتِ؟)، قال أبو حيان في "الارتشاف": ((وعن الفراء يجوز حذفه في كل اسم لا يكون إلا في صدر الكلام، مثل: (كم) و(أي)) (٦).

(١) شرح الكافية للرضي ١/١٠٢.

(٢) ينظر: المسائل المنثورة ص ١٦٤-١٦٦.

(٣) قال النجار في الحاشية من "الخصائص": ((هذا صورة شطرب بيت من الشعر، ولم يأت في شعر، ولكنه أجزى إذا فرض أنه أدخله في شعره)).

(٤) الخصائص لابن جنى ١/٣٥٢.

(٥) ينظر: المقتصد شرح الإيضاح لعبد القاهر ٢/١١٠٩-١١١٠.

(٦) ارتشاف الضرب ٢/٥٣، وينظر: همع الهوامع ٢/١٧.

الخاتمة

الخاتمة

لك الحمد يا الله على أن وفقتني بدءاً واختتاماً في هذا الموضوع.
والذي جمعت فيه بفضل الله ونعمته الأشياء التي تستحق صدر الكلام جملة وتفصيلاً.
بعد أن كانت مبعثرة في كتب النحاة كبعثرتها بين الأبواب النحوية.
كما قمت بجمع وتحقيق ما يتعلق بالتصدر من مسائل وضوابط وأحكام، وقد بذلت
الوسع في ذلك، وليس لي فيه إلا الجمع والترتيب، والتنقيح والتهذيب.
وأهم ما قمت به من عمل أو توصلت إليه من نتيجة يتلخص في التالي، وذلك
عن طريق كل باب من أبواب البحث على حدة:

أما الباب الأول:

فقد أوضحت في الفصل الأول منه مفهوم لزوم الصدارة، وعلّة لزوم الكلمة
صدر الكلام، كما أشرت إلى أن ما له الصدارة لا يتساوى من حيث قوة التصدر.
كما أوضحت في الفصل الثاني الأشياء التي تفيت التصدر والأشياء التي لا تفيته،
وهي أشياء استنبطتها من قرآتي النحوية.
أما الأشياء التي لا تفيت التصدر فهي:
سبق الكلمة اللازمة للصدر بحرف جر أو بمضاف إليها، إضافة إلى سبقها بأحرف
العطف والاستفتاح والابتداء.

وأما الأشياء التي تفيت التصدر فهي:

التسمية، والإسناد، والخروج عن المعنى الحقيقي، والتوسع بالظرف أو الجار والمجرور،
والتركيب، والاستثبات في باب الاستفهام - عند الكوفيين -، والتوكيد اللفظي.
كما أوضحت في الفصل الثالث بعض المسائل العامة المتعلقة بلازم الصدر، وقد بينت
حكم توالي ما له الصدارة، وحكم حذف ما له الصدارة، والزيادة وعلاقتها بالصدر.
ثم خلصت إلى نتيجة أن الحكم بزيادة التصدر أقل من الحكم بحذفه.

كما أشرت في الفصل الرابع إلى الصدارة بمعناها العام في إطار الجمل النحوية،
فقد بينت مفهوم الجملة وأنواعها، وأن الصدر منها هو منشأ تقسيمها، كما ذكرت الأشياء
التي تُصدر بها بعض الجمل النحوية - وهو مجمل ما أورده النحاة في ذلك - وما يتفرع

الخاتمة

عن ذلك من أحكام، كحكم (واو) الحال من حيث لزوم التصدر، وتصدر (الفاء) لجواب الشرط، إلى غير ذلك من المسائل والأحكام.

ثم ذكرت حكم التقاء ما له الصدارة في إطار الجمل، وليس في داخل الجملة الواحدة. كما بينت في الفصل الخامس الأشياء التي يمتنع تصدورها في الجملة، وهي أشياء استبطنها، لم أجد - حسب علمي القاصر - من سبقني إلى جمعها في موضع واحد.

وهي: حروف العطف، والمفعول معه، والفاعل وما ينوب عنه، والتمييز، وأداة الاستثناء (إلا)، و(أن) - مفتوحة الهمزة -، و(الفاء) الرابطة لجواب الشرط، و(إذا) الفجائية، وضمير الفصل، والمنصوب على الاختصاص، ومخصوص (حبذا)، وتوابع الأسماء، والضمير المتصل، وجملة الصلة، والمضاف إليه، ومعمول المصدر، و(كي) و(لام) التعليل، و(ما) الكافة، والجملة الاعتراضية، والأشياء المسبوقة بلازم الصدر، ومعمول اسم الفعل.

أما الباب الثاني:

فقد حصرت فيه الأشياء التي تلزم صدر الكلام، ولم أسبق - حسب علمي القاصر - إلى من حصر الأشياء التي تلزم الصدارة في موضع واحد.

حيث ذكرت في الفصل الأول منه: أدوات الاستفهام، وبينت أن للاستفهام صدر الكلام إجماعاً جملة لا تفصيلاً.

وذكرت في الفصل الثاني: أدوات الشرط، وبينت أنها من لازم الصدر عند البصريين، كما ذكرت العديد من المسائل المتعلقة بذلك.

وذكرت في الفصل الثالث: أدوات النفي، وبينت أن أدوات النفي منها ما يلزم الصدارة وهو: (ما) عند البصريين، وألحق بها (إن)، وأما غيرهما من الأدوات فليست من لازم الصدر، على تفصيل في ذلك.

كما ذكرت في الفصل الرابع: الأحرف الناسخة، وبينت أنها تلزم التصدر إجماعاً، باستثناء (أن) - مفتوحة الهمزة - فهي لا تلزم الصدر إلا إذا أتت بمعنى (لعل).

وذكرت في الفصل الخامس: اللامات التي تلزم صدر الكلام، وهي: (لام الابتداء)، و(اللام) المرحقة، و(اللام) الفارقة، و(لام) جواب القسم - إلا أنني أرجأت الحديث عن (لام) القسم إلى الفصل الثالث عشر -، ولزوم هذه اللامات الصدارة فيه تفصيل وتقييد.

الخاتمة

كما ذكرت في الفصل السادس: كنايةات العدد، وبينت أن (كم) الخبرية مما يلزم صدر الكلام عند الجمهور، خلافاً لبعض النحاة، وكذا مما يلزم الصدر (كأين) خلافاً لـ (كذا).

وذكرت في الفصل السابع: (رُبّ) من حروف الجر، وبينت أنها مما يلزم التصدر إجماعاً، كما ذكرت حكم ما ينوب عن (رُبّ) من حيث لزوم الصدر.

وذكرت في الفصل الثامن: حروف الاستفتاح والتثنيه، وهما مما يلزمان التصدر، وقد بينت وجه التصدر في كل منهما.

كما ذكرت في الفصل التاسع: أحرف الجواب، مبيناً أنها مما يلزم صدر الكلام، على تقييد في ذلك وتفصيل.

وذكرت في الفصل العاشر: أحرف العرض والتحضيض، و(ألا) التي تأتي للتمني، وبينت أنها مما يلزم الصدارة عند الجمهور، خلافاً للكوفيين ومن معهم.

كما ذكرت في الفصل الحادي عشر: (ما) التعجبية، وأوضحت أنها مما يلزم الصدارة. وذكرت في الفصل الثاني عشر: ضمير الشأن والقصة، وبينت أنه مما يلزم الصدارة، على إشكال في ذلك وتفصيل.

كما ذكرت في الفصل الثالث عشر: الحروف التي يتلقى بها القسم، موضحة حكمها من حيث لزوم الصدر، مستطرداً إلى الحديث عن أحرف القسم، وحكمها من حيث التصدر، وكذا (أيمين الله) في القسم.

وذكرت في الفصل الرابع عشر: رأي السهيلي ومن معه بلزوم تصدر كل من: حرفي التفتيس، و(قد)، والفعل الماضي، كما ذكرت رد النحاة عليه في ذلك، مضيفاً إلى ذلك ما فتح الله به عليّ.

أما الباب الثالث:

فقد ذكرت فيه مسائل وأحكاماً متعلقة بالصدارة.

حيث ذكرت في الفصل الأول منه: الإلغاء والتعليق في باب (ظن) وعلاقته بالصدارة، حيث بينت أن الإلغاء للأفعال في باب (ظن) لا يتأتى مع تصدورها، كما أوضحت أن سبب تعليق أفعال القلوب هو مجيء ما له الصدارة بينها وبين معموليها، مبينة أن جميع المعلقات في هذا الباب مما له صدر الكلام.

الخاتمة

وذكرت في الفصل الثاني: حكم ما له الصدارة في بابي الاشتغال، والإخبار بـ (الذي)، حيث بينت أن الاشتغال لا يجوز أن يقع مع مجيء ما له الصدارة، كما بينت عدم جواز الإخبار بـ (الذي) عن لازم الصدر.

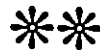
وذكرت في الفصل الثالث: حكم (إذن) الناصبة بين اشتراط تصدرها ولزومها الصدر، حيث بينت أن تصدرها شرط في إعمالها، وأنها ليست مما له صدر الكلام، خلافاً لما ذهب إليه بعض النحاة.

وذكرت في الفصل الرابع: حكم ما له الصدارة في إطار الأبواب النحوية، حيث ذكرت وجوب تقديم ما له الصدارة في الأبواب النحوية التالية:
باب المتبدأ، باب الخبر، خبر (كان)، المفعول به.

كما ذكرت امتناع مجيء ما له الصدارة في الأبواب النحوية التالية:
اسم (كان) وأخواتها، اسم (إن) وخبرها وكذا بقية أخواتها، الفاعل، باب التنازع، وهي أشياء لم أسبق - حسب علمي - إلى حصرها وإفرادها في موضع.

كما ذكرت حكم تقديم الخبر على (ما زال) وأخواتها وعلاقته بصدارة (ما) النافية. وقد أوضحت أيضاً في هذا الفصل أن لازم الابتدائية يغير لازم الصدر. وخلصت في الفصل الخامس إلى ذكر أحكام عامة لما له الصدارة، وهي أحكام لم أسبق - حسب علمي - إلى جمعها، وقد وصلت في مجموعها إلى عشرين حكماً. وأخيراً وليس آخراً فما أصبت فيه فمن الله وحده، وما أخطأت فيه فمن نفسي ومن الشيطان.

والله ولي التوفيق.



ملحق تراجم الأعلام

الأبدي:

أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكتامي الحشني الأندلسي، إمام في العربية، لازم الشلوطين، أملى على كتاب سيويه تقايد، وعلى "الإيضاح" و"الجمل"، توفي سنة ثمانين وستمائة.

ينظر: بغية الوعاة ٢/١٩٩، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ٢٣٣-٢٣٤، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٥٩.

أبو الخطاب:

عبد الحميد بن عبد المجيد (الأخفش الكبير)، أحد الأئمة الكبار في النحو واللغة، أخذ عنه سيويه، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، توفي سنة سبع وسبعين ومائة.

ينظر: بغية الوعاة ٢/٧٤، إشارة التعيين ص ١٧٨-١٧٩.

أبو بكر الزبيدي:

محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، إمام في العربية له: كتاب "الواضح" في النحو، "الأبنية"، وكتاب "مختصر العين" وغيرها، توفي سنة تسع وسبعين وثلاثمائة.

ينظر: إنباه الرواه ٣/١٠٨-١١٠، إشارة التعيين ص ٣٠٧.

أبو بكر ابن طاهر:

محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الاشيلي، يُدعى بالحدّاب، وهو نحوي مشهور، صاحب اختيارات وآراء، أجل من أخذ عنه ابن خروف ومصعب الحشني، توفي في حدود سنة سبعين وخمسمائة.

ينظر: إنباه الرواة ٤/١٩٤-١٩٥، بغية الوعاة ١/٢٨.

أبو حاتم السجستاني: سهل بن محمد بن عثمان، من أئمة المفسرين واللغويين، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي والأخفش، ومن تلامذته: المررد وابن قتيبة، من مؤلفاته: كتاب "النخلة"، "الأضداد"، "الفرق".

ينظر: أخبار النحويين البصريين ص ١٠٢، إنباه الرواه ٢/٥٨.

أبو سعيد:

علي بن مسعود، صاحب كتاب "المستوفى" في النحو، أكثر أبو حيان من النقل عنه.

ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٠٦.

- أبو موسى الجزولي: عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت النحوي، من أهل مراکش، أخذ عن ابن بري، وتفرد شأنه بالمغرب، توفي سنة سبع وستمائة.
ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٣٦-٢٣٧، إشارة التعيين ص ٢٤٧-٢٤٨.
- ابن أبي الربيع: أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الاشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه، أخذ عن الشلوين، صنف شرحاً لـ "الإيضاح"، وله كتاب: "المخلص" و"القوانين" [كلاهما في النحو]، وله شرح على "كتاب" سيويه، توفي سنة ثمان وثمانين وستمائة.
ينظر: بغية الوعاة ٢/١٢٥-١٢٦، البلغة ص ١٢٨.
- ابن أبي العافية: محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة الأزدي، له شأن بين العلماء في الأندلس، سمع على ابن العربي وابن الدباغ، وله شعر مدون، ولقبه القطفي بابن العافية.
ينظر: بغية الوعاة ١/١٥٤-١٥٥، إنباه الرواه ٤/١٩٥.
- ابن أصبغ: إبراهيم بن عيسى بن محمد الأزدي، أخذ العربية عن أبي ذر الحسني، له تأليف في مسائل الخلاف، توفي سنة سبع وعشرين وستمائة.
ينظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ١٤، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٤٦.
- ابن إياز: الحسين بن بدر بن إياز البغدادي، المنعوت بالجمال، إمام في العربية، له مصنفات منها: "شرح الفصول"، "قواعد المطارحة" كتاب في المسائل الخلافية" توفي سنة أربع وسبعين وستمائة.
ينظر: بغية الوعاة ١/٥٣٢، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ١٠٣.
- ابن الأخضر: أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران، أخذ عن الأعلام، وكان مقدماً في العربية، له: "شرح الحماسة"، "شرح شعر حبيب"، توفي سنة أربع عشر وخمسمائة.
ينظر: بغية الوعاة ٢/١٧٤، إنباه الرواة ٢/٢٨٨.

- ابن الحَبَّاز: أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي، كان حافظاً للعربية، لم يُر في زمانه أسرع حفظاً منه، من مصنفاته: كتاب "النهاية".
ينظر: بغية الوعاة ١/٣٠٤، إشارة التعيين ص ٢٩.
- ابن الخَشَّاب: عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر، كان من أعلم زمانه بالنحو، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق، له شرح على "جمل الزجاجي"، وشرح على "لمع" ابن جني، توفي سنة سبع وستين وخمسمائة.
ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٩-٣١، البلغة ص ١٢٠، إشارة التعيين ص ١٥٩.
- ابن الدهان: سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري، من أئمة النحاة، له مصنفات في النحو منها: "شرح الإيضاح"، "شرح اللمع" كتاب "الفصول" وغيرها، توفي سنة تسع وستين وخمسمائة.
ينظر: إنباه الرواة ٢/٤٧، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ١٢٩-١٣٠.
- ابن الطراوة: أبو الحسن سليمان بن محمد المالقي النحوي، تفرد بلقب الأستاذ في بلاد الأندلس، له العديد من المصنفات في النحو.
ينظر: إنباه الرواة ٤/١١٣-١١٥، بغية الوعاة ١/٦٠٢، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ١٣٥.
- ابن المَرْحَل: مالك بن عبد الرحمن بن فرج المالقي، من مصنفاته: "الموطأة" - أرجوزة نظم بها "فصيح ثعلب" -، أرجوزة في النحو، توفي سنة تسع وتسعين وستمائة.
ينظر: الأعلام ٥/٢٦٣.

- ابن بابشاذ: أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري، أحد الأئمة في النحو، له شرح على "جمل الزجاجي"، و"المختسب" في النحو، وتعليق في النحو يقارب خمسة عشر مجلدا، توفي سنة تسع وستين وأربعمائة.
- ينظر: بغية الوعاة ١٧/٢، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ١٥١-١٥٢.
- ابن خالويه: أبو عبد الله حسين بن أحمد بن خالويه، روى عن الأنباري وابن دريد ونفطويه، له مصنفات كثيرة، منها: "شرح المقصورة الدرديدية"، "البدیع في القرآن الكريم" "شرح شعر أبي نواس"، توفي سنة سبعين وثلاثمائة.
- ينظر: البلغة ص ٩٠.
- ابن خروف: علي بن محمد بن علي الأندلسي، له شأن بين النحاة، وله كلام على كتاب سيويه جوده غاية الإجابة.
- ينظر: إنباه الرواه ١٩٢/٤، إشارة التعيين ص ٢٢٨.
- ابن درستويه: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه، من علماء اللغة والأدب، أخذ عن المبرد وثلعب وابن قتيبة، له العديد من المصنفات من بينها: "تصحیح الفصیح"، توفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة.
- ينظر: إنباه الرواه ١١٣/٢، بغية الوعاة ٣٦/٢.
- ابن طلحة: محمد بن طلحة بن محمد بن الأسعد النحوي، لقي السهيلي وأخذ عنه، وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة، توفي سنة ثمان عشرة وستمائة.
- ينظر: بغية الوعاة ١٢١/١-١٢٢، إشارة التعيين ص ٣١٥.
- ابن عطية: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الغرناطي، إمام في العربية، وتفسيره للقرآن أصدق شاهد على ذلك، توفي سنة ثنتين وأربعين وخمسمائة، وقيل غير ذلك.
- ينظر: بغية الوعاة: ٧٣/٢-٧٤.

- ابن عمرو: محمد بن محمد بن أبي علي الحلبي النحوي، من أئمة العربية، له شرح على المفصل لم يتمه، توفي سنة تسع وأربعين وستمائة. ينظر: بغية الوعاة ٢٣١/١، إشارة التعيين ص ٣٣٧.
- ابن كيسان: محمد بن أحمد بن كيسان، أخذ عن المبرد وثلعب، ومزج بين المدرسة الكوفية والبصرية، وله من المؤلفات: "المهذب"، "الحقائق" "الشاداني" في النحو، "المذكر والمؤنث"، "الكافي" في النحو، وغيرها، توفي سنة تسع وتسعين ومائتين. ينظر: إنباه الرواة ٥٧/٣-٥٩، إشارة التعيين ص ٢٨٩، بغية الوعاة ١٨/١.
- ابن معطر: أبو الحسين يحيى بن معطر بن عبد النور، إمام في العربية، قرأ على الجزولي، صنف "الألفية" و"الفصول" في النحو، وله: "العقود" و"القوانين" في النحو وغيرها. ينظر: بغية الوعاة ٣٤٤/٢.
- الحيدرة: أبو الحسن علي بن سليمان بن أسعد الحارثي اليماني، ذا مكانة بين علماء اليمن، وكتابه: "كشف المشكل في النحو" يشهد له بطول الباع في النحو. ينظر: بغية الوعاة ١٦٨/٢، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١٥٥/٧.
- السمين: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي، تتلمذ على أبي حيان، له: شرح على "التسهيل"، وشرح لـ "الشاطبية"، توفي سنة ست وخمسين وسبعمائة. ينظر: بغية الوعاة ٤٠٢/١.
- الشُمْنِي: تقي الدين أحمد بن محمد، تتلمذ عليه السيوطي، له مصنفات في الفقه، إضافة إلى حاشيته على "المعني". ينظر: بغية الوعاة ٣٧٥/١-٣٨١.

صدر الأفاضل:

القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي، عالم بالعربية، من مؤلفاته: "التخمير"، "ضرام السقط": في شرح سقط الزند للمعري، "التوضيح": في شرح المقامات، و"ترشيح العلل": في شرح الجمل، وغيرها، توفي سنة سبع عشر وستمائة.
ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/٢٥٢-٢٥٣، الأعلام ١٧٥/٥.

الكافيجي:

محمد بن سليمان بن سعد الرومي الكافيجي - بياض واحدة هكذا أثبتها السيوطي، خلافاً للنسخة المطبوعة، والتي اعتمدت عليها - شيخ السيوطي، وإمام في العربية، معظم مؤلفاته مختصرات، أجلها: "شرح قواعد الإعراب"، "شرح كلمتي التوحيد"، توفي سنة تسع وسبعين وثمانمائة.
ينظر: بغية الوعاة ١/١١٧-١١٨.

محمد بن الوليد:

محمد بن الوليد، والوليد يعرف بولاد التميمي، قرأ على المبرد، له في النحو كتاب سماه "المنق"، توفي سنة ثمان وتسعين ومائتين.
ينظر: بغية الوعاة ١/٢٥٩، إشارة التعيين ص ٣٣٩، البلغة ص ٦١-٦٢.

المرزوقي:

أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، قرأ على أبي علي الفارسي، وكان غاية في الدقة والاختيار، صنف: "شرح الحماسة"، "شرح الفصيح"، "شرح المفضليات"، وغيرها. توفي سنة إحدى وعشرين وأربعمائة.
ينظر: بغية الوعاة ١/٣٦٥.

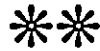
ناظر الجيش:

محمد بن يوسف بن أحمد، من تلاميذ أبي حيان، له شرح على "التلخيص" في المعاني والبيان، إضافة إلى شرحه على التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفرائد".
ينظر: الأعلام للزركلي ٧/١٥٣.

ابن الوردى:

عمر بن المظفر، إمام في العربية من مؤلفاته: "تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة" - نشر فيه ألفية ابن مالك -، و"اللباب في الإعراب"، "شرح ألفية ابن مالك" وغيرها، توفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة.

ينظر: البلغة ٢/٢٢٦-٢٢٧، الأعلام ٥/٦٧.



الفهارس العامة

- * فهرس الآيات القرآنية
- * فهرس الأحاديث النبوية
- * فهرس الأشعار
- * فهرس الأعلام
- * فهرس المصادر والمراجع
- * فهرس الموضوعات

* فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية
		البقرة
١١٨	٦	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾
٢٨٩، ٢٨٨	١٢	﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾
٩٠	٤٠	﴿وَإِيَّاي فَارْهَبُونَ﴾
٩٤	٨٥	﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾
٤٢	٨٧	﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾
١٧٧	٨٨	﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾
٢٤٨	٩٢	﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾
٣٩٤	١٠٢	﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾
٨٧	١٨٤	﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾
١٥٢	١٩٧	﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾
٣٩٩	٢١١	﴿سَلِ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾
١٢٢	٢١٥	﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾
٦٥	٢٢٥	﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾
		آل عمران
٥٨	٣١	﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾
٥٨	١١٥	﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾
٢٧	١٤٤	﴿أَفَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ﴾
٥٢	١٥٨	﴿وَلَئِن مَّتَّ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تَحْشَرُونَ﴾
٤٠٦	١٩٢	﴿مَنْ تَدَخَلَ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
<u>النساء</u>		
٣٦٦	٥٧	﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ﴾
٢٩٥	٧٢	﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾
٤٨	٩٠	﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾
١٥٢	١٢٣	﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾
٣٧٥	١٦٤	﴿وَرَسُولًا قَدْ قَصَصْنَا هُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ﴾
<u>المائدة</u>		
٥٨	٣٢	﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾
٥٨	٥٤	﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾
<u>الأنعام</u>		
١٢٧	٦	﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ﴾
٥٨	١٧	﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾
١٦٢	٤٦	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ﴾
١٦٢	٤٧	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
٢١٢	١٠٩	﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
٣٤٦	١١٣	﴿وَلَتَنْصَبُنَّ لِلَّهِ قَدْحًا قَدِيمًا لَوْلَا إِذْ سَأَلْتَهُمْ لَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ قَتْلًا ذَمِيمًا﴾
٨	١٢٢	﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
<u>الأعراف</u>		
٢٣٠	٢٣	﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾
٣١٢	٥٣	﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ﴾
١١٤	١٠٠	﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ﴾
٢٤٥	١٠٢	﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾
٣٩١	١٨٤	﴿أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ﴾
١٧٩	١٩٤	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ﴾
<u>التوبة</u>		
٣٤٦	٦٢	﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ﴾
<u>يونس</u>		
٣٣٤	١٠	﴿أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾
٢٤٨	٢٢	﴿لَنْ أَنْجِيَنَّاهُ مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾
١١٤	٥١	﴿أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾
٣٩١	٥٣	﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ﴾
٣٠٤	٥٣	﴿إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لِحَقٌّ﴾
٢٨٨	٦٠	﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾
<u>هود</u>		
٢٨٦	٥	﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ صُدُورَهُمْ﴾
٢٨٩	٨	﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾
٦٧	٣٤	﴿إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ﴾
٢٩٠	٦٠	﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾
١٦٣	٦٣	﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		<u>يوسف</u>
٢٢٦	١٣	﴿إِنِّي لِيَحْزُنُّنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾
٥٨	٧٧	﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾
٣١	٨٥	﴿قَالُوا تَا لَلَّهِ تَفْتَوُ تَذَكَّرُ يَوْسُفُ﴾
٢٧	٩٠	﴿قَالُوا أَنْكَ لَأَنْتَ يَوْسُفُ﴾
		<u>الرعد</u>
١٥٦	٣١	﴿وَلَوْ أَنْ قَرَأْنَا سِيرَتَ بِهِ الْجِبَالُ﴾
١١٤	٣١	﴿أَفَلَمْ يَبْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾
		<u>إبراهيم</u>
١٢٩	٤٥	﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا﴾
		<u>النحل</u>
٢٤٣	٧٤	﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تَكْنُ صُدُورُهُمْ﴾
		<u>الإسراء</u>
١٧٩	٥٢	﴿وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾
٤١٩، ٤١٨	٧٦	﴿وَإِنَّ لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ﴾
		<u>الكهف</u>
٣٩١	١٩	﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾
٢٣٤	٣٨	﴿لَكِنَّا هُوَا اللَّهُ﴾
٥٨	٣٩	﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَا لَّا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي﴾

الآية	رقمها	الصفحة
<u>مريم</u>		
﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾	٦٩	٦١
<u>طه</u>		
﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾	٤٤	٢١٩
﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	٦٣	٣٠٥، ٢٤٢
<u>الأنبياء</u>		
﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾	١١١	٣٩٨
<u>المؤمنون</u>		
﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾	٤٠	٣٣٩
﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾	١٠١	١٩٠
<u>الفرقان</u>		
﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾	٢٠	٢٣٣، ٢٣٢
﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾	٢٢	١٨٩
<u>الشعراء</u>		
﴿أَنْ أَنْتِ الْقَوْمُ الظَّالِمِينَ. قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾	١١-١٠	٣١١
﴿عَلَى مَنْ تَنْزَلَ الشَّيَاطِينُ﴾	٢٢١	١١
﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾	٢٢٧	٤٣٢

الصفحة	رقمها	الآية
<u>النمل</u>		
٢٨٦	٢٥	﴿أَلَا يَا سَاجِدُوا لِلَّهِ﴾
١١٧	٦٦	﴿بَلِ آدَارِكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾
٥٨	٩٠	﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾
<u>الروم</u>		
٣٦٩	٣	﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾
٩١، ٥٧	٣٦	﴿وَإِنْ تَصْبِهِمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾
<u>السجدة</u>		
٢٠٩	١٠	﴿وَقَالُوا إِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَأَنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾
٢٥٨، ٢٥٦	٢٦	﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ﴾
<u>سبا</u>		
٢٠٩	٧	﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلَّ مَزْقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾
<u>فاطر</u>		
٣٤٨	٤١	﴿وَلَئِنْ زَالَتْ إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾
<u>يس</u>		
٣٤٥	٣-١	﴿يَس. وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ. إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾
٢٥٩، ٢٥٦	٣١	﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾
<u>الصفات</u>		
٢٢٩	٨٤-٨٣	﴿وَإِنْ مِنْ شِيعَتِهِ لِإِبْرَاهِيمَ إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾
٤٨	٩٩	﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَّهْدِينِ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		<u>ص</u>
٢٥٥	٣-١	﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ. بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ. كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ﴾
		<u>الشورى</u>
٤٣٢	٣٦	﴿فَمَا أُوتِيتُمْ﴾
١٦٠	٣٧	﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾
		<u>الفتح</u>
٣٤٦	٢	﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ﴾
		<u>الذاريات</u>
٣٩١	١٢	﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ﴾
		<u>النجم</u>
١٧٨	٥١	﴿وَتَمُودَ فَمَا أَبْقَى﴾
		<u>القمر</u>
١٠٥	٧	﴿خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾
		<u>الحشر</u>
٢٤٨	١٢	﴿وَلَنْ نَصْرُوهُمْ لِيُوَلِّنَ الْأُذُنَ﴾
		<u>الطلاق</u>
٢١٩	١	﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		<u>المنافقون</u>
٢٣٩، ٢٣٨	١	﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾
		<u>القلم</u>
٣٩١	٦-٥	﴿فَسْتَبْصِرْ وَتُبْصِرُونَ. بِأَيْكُمْ الْمَفْتُونُ﴾
		<u>الجن</u>
٨٦	١٨	﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾
		<u>القيامة</u>
٣٦، ٣٥	١	﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾
		<u>الإنسان</u>
١٢٠، ١١٩	١	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾
		<u>المرسلات</u>
١٠	٥٠	﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾
		<u>عبس</u>
٣٩٨	٣	﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾
		<u>البلد</u>
٣٥	١	﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾
		<u>الشمس</u>
٣١	٩-١	﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا.... قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		<u>الضحى</u>
٣٧٠	٥	﴿وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾
١٦٥	٨	﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾
		<u>العلق</u>
١٦٢	١٤-١٣	﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى. أَلَمْ يَعْلَمْ﴾
		<u>العاديات</u>
٢٣٩	٨	﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾
٢٤٠	١١	﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾
		<u>الفيل</u>
١٢٩	١	﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾

**

**

**

* فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
١١٤	أو مخرجي هم
٢٤٧، ٢٤٣	إني كنت عن هذا لغية
١٥٦	اطلبوا العلم ولو بالصين
٥٦	فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها
٢٤٧	قد علمنا إن كنت لمؤمنا
١٢٢	ما تقول ذلك يبقى من درنه

**

**

**

* فهرس الأشعار والأراجيز

الصفحة	
<u>قافية الهمزة</u>	
٤٣٥، ٣٢	إن من يدخل الكنيسة يوماً يلتقى فيها جاذراً وظباءً <input type="checkbox"/>
٣٦٥	وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساءً <input type="checkbox"/>
١٩، ١٨	ليت شعري وأين مني (ليت) إن (ليت) وإن (لوا) عناءً <input type="checkbox"/>
<u>قافية الباء</u>	
١٦٢، ٥٩	فإن أهلك فذي هب لظاه عليّ يكاد يلتهب التهايا <input type="checkbox"/>
٧٤	أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوءة اللقبا <input type="checkbox"/>
٤٢٧، ٢٢٨	أم الحليس لعجوز شهريه ترضى من اللحم بعظم الرقبه <input type="checkbox"/>
٤٠٠، ٣٨٣	كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة الأدب <input type="checkbox"/>
٣٣٠	إن من لام في بني بنت حسا ن ألمه وأعصه في الخطوب <input type="checkbox"/>
<u>قافية التاء</u>	
٢٧٧	ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات <input type="checkbox"/>
٣١١	ألا رجلا جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبيت <input type="checkbox"/>

الصفحة	
	ألا يا بيت بالعلياء بيت ولولا حب أهلك ما أتيتُ
٣٧٦	ألا يا بيت أهلك أوعدوني كأنني كل ذنب قد جنيتُ <input type="checkbox"/>
<u>قافية الحاء</u>	
١٨١	مه عاذلي فهائمالن أبرحنا بمثل أو أحسن من شمس الضحى <input type="checkbox"/>
٣٢	لعمردهماء زالت عزيزة على قومها ما قتل الزند قادح <input type="checkbox"/>
<u>قافية الدال</u>	
٧٦	ما للجمال مشيها وثيدا أجدلاً يملن أم حديدا <input type="checkbox"/>
٢١٢	أريني جواداً مات هزلاً لأنني أرى ما ترين أو بخيلاً مخلدا <input type="checkbox"/>
٢٩٥	يا رب ساربات ما توسدا إلا ذراع العنس أو كف اليدا <input type="checkbox"/>
٥٢	تألى ابن أوس حلفة ليردني إلى نسوة كأنهن مفائد <input type="checkbox"/>
١٨٥	ألا إن قرطاً على آلة ألا إنني كيده لا أكيد <input type="checkbox"/>
٢٢٠	فقلت عساها نار كأس لعلها تشكى فآتي نحوها فأعودها <input type="checkbox"/>
٢٣٤	ولكنني من حبها لعميد <input type="checkbox"/>

الصفحة	
٢٤٣	فإنك من حاربته لحارب شقي ومن سألته لسعيد <input type="checkbox"/>
٤٣٧	ورج الفتى للخير ما إن رأيتَه على السن خيرا لا يزال يزيد <input type="checkbox"/>
٢٩	إلا الأواري ما إن لا أبينها والنوي كالحوض بالظلومة الجليد <input type="checkbox"/>
٥٢	وقليل مرة أثارن فإنه فرغ وإن اخاكم لم يقصد <input type="checkbox"/>
٢٤٤	هباتك أمك إن قتلت لمسا حلت عليك عقوبة التعمد <input type="checkbox"/>
٣٥٤	أجداك لم تغتمض ساعة فترقدما مع رقادها <input type="checkbox"/>
٤٢٩	أحاد أم سداس في أحاد ليلتنا المنوطة بالتناد <input type="checkbox"/>
قافية الذال	
١٢٤	ومات عشقا فكان ماذا <input type="checkbox"/>
	عاب قوم (كان ماذا) ليت شعري لم هذا؟
١٢٤	وإذا عابوه جهلاً دون علم كان ماذا؟ <input type="checkbox"/>
قافية الراء	
١٣	عليك بأرباب الصدور فمن غدا مضافاً لأرباب الصدور تصدرا <input type="checkbox"/>

الصفحة		
٤٨	وإني لتعروني لذكراك هزرة	كما انتفض العصفور بالله القطرُ
١٥٠	على حين من تلبث عليه ذنوبه	يرث شربه إذ في المقام تدائر
١٥٤	فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها	كلا مركيها تحت رجلك شاجرُ
٢٧١	إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن	عاراً عليك ورب قتل عارُ
٢٧٤	أماوي إني (ربّ) واحد أمه	أخذت فلا قتل لدي ولا أسرُ
٢٩٤	وقفنا فقلنا ها السلام عليكم	فأنكرها ضيق المجم غيورُ
٣٠٥	وقلن على الفردوس أول مشرب	اجل جبر إن كانت أبيحت دعائره
٣٣٢	أسكران كان ابن المراغة إذ هجا	تيمما بجوف الشام أم متساكرُ
٣٨٥	أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني	وفي الأراجيز خلت اللؤم والخورُ
٣٩٩	وقد علم الأقوام لو أن حاتما	أراد ثراء المال كان له وفرُ
١٤٦	فلم أرقه إن ينج منها وإن يميت	فطعنة لا غس ولا بمغمرِ
١٩٤	إن امرءاً خصني يوماً مودته	على التائي لعندي غير مكفورِ

الصفحة	
٣٠٥	إذا تقول لا ابنة العجير تصدق لا إذا تقول جبر <input type="checkbox"/>
٤٣٣	فلم يك نولكم أن تقدعوني ودوني عازب وبلاد حجر <input type="checkbox"/>
<u>قافية السين</u>	
١٥٥	إذ ما أتيت على الرسول فقل له حقاً عليك إذ اطمأن المجلس <input type="checkbox"/>
٣٥١، ١٨٥	آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في القرية السوس <input type="checkbox"/>
<u>قافية العين</u>	
١٩٥	لقد عدلتني أم عمرو ولم أكن مقاتلها ما كنت حيا لأسمعا <input type="checkbox"/>
٣٤٧	إذا قلت قندي قال بالله حلفة لتغني عني ذا إنائك أجمعا <input type="checkbox"/>
١٥١	وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي ولكن متى ما أملك الضر أنفع <input type="checkbox"/>
١٧٦	إذا هي قامت حاسراً مشمعة بجيب الفؤاد رأسها ما يقنع <input type="checkbox"/>
١٨٣	قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنبا كله لم أصنع <input type="checkbox"/>
<u>قافية القاف</u>	
٣٣٩، ١٨٦	رضيعي لبان ثدي أم تحالفا بأسحم داج عوض لا نتفرق <input type="checkbox"/>
٣٥٢	

الصفحة	
قافية الكاف	
٢٩	لا ما إن رأيت مثلك
	<input type="checkbox"/>
٨٢	خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالك
	<input type="checkbox"/>
قافية اللام	
١٩٤	فتى هو حقا غير ملغ فريضة ولا تتخذ يوما سواه خليلا
	<input type="checkbox"/>
٤٢٦، ٢٢٩	خالي لأنت ومن جريبر خاله ينل العلاء ويكرم الأخوالا
	<input type="checkbox"/>
٢٤٣	إن الألى وصفوا قومي لهم فبهم هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا
	<input type="checkbox"/>
١٩	ألام على (لو) ولو كنت عالما بأذنب (لو) لم تفتني أوائله
	<input type="checkbox"/>
٢٤٠	أقيموا بني أمي صدور مطيكم فإني إلى قوم سواكم لأميل
	<input type="checkbox"/>
٢٤٣	إن الكريم لمن توجوه ذو جدة وإن تعذر إيسار وتنويل
	<input type="checkbox"/>
٣٦٩	فلما رآته أمنا هان وجدها وقالت أبونا هكذا سوف يفعل
	<input type="checkbox"/>
٤٠١	أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
	<input type="checkbox"/>
١٣	كان ثبرا في عرائن وبله كبير أناس في بجاد منزمل
	<input type="checkbox"/>

الصفحة	
٢٣٠، ٢٨	لما أغفلت شكرك فاصطنعني فكيف ومن عطائك جلّ مالي <input type="checkbox"/>
٣١	فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي <input type="checkbox"/>
<u>قافية الميم</u>	
١٩	وأسماء ما أسماء ليلة أدلجت إليّ وأصحابي بـ (أي) وأينما <input type="checkbox"/>
٢٤	إنّ إنّ الكريم يحلم ما لم يرين من أجاره قد ضيما <input type="checkbox"/>
٥٦	ومن لا ينزل ينقاد للغبي والهوى سيلقى على طول السلامة نادما <input type="checkbox"/>
١٥٧	تعرفته لما وقفت بربعه كأن بقاياها تماثيل أعجما <input type="checkbox"/>
٢٢١	أكثرت في العدل ملحاً دائماً لا تكثرن إنني عسيت صائماً <input type="checkbox"/>
٧٠	ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام <input type="checkbox"/>
٧٧	صددت وأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم <input type="checkbox"/>
٢٣٦	ألا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق عليّ كريم <input type="checkbox"/>
	رويق أبي وما حج الحجيج له وما أهل بجني نخلة الحرم <input type="checkbox"/>
٣٥٣	لم ينسني ذكركم منذ لم ألافكم عهد سلوت به عنكم ولا قدم <input type="checkbox"/>

الصفحة	
٣٨٦	آت الموت كملا تعلمون فلا يرهبكم من لظى الحروب اضطرأتم <input type="checkbox"/>
٣٩٥	ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها <input type="checkbox"/>
٦١	من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ولا يجد عن سبيل الحلم والكرم <input type="checkbox"/>
١٣٤، ١٢٠	سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم <input type="checkbox"/>
<u>قافية النون</u>	
١٧٧، ٢١	ونحن عن فضلك ما استغنينا فثبت الأقدام إن لاقينا <input type="checkbox"/>
٢٧٤	تيقنت أن رب امرء خيل خائنا أمين وخوان يخال أميننا <input type="checkbox"/>
٣٥٣	والله لن يصلو إليك بجمعهم حتى أوارى في التراب دفيننا <input type="checkbox"/>
٥٦	من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان <input type="checkbox"/>
١٢٥	دعي ماذا علمت سأثقيه ولكن بالمغيب نبيني <input type="checkbox"/>
	أنى جزوا عامراً سيئا بفعلهم أم كيف يجزونني السوأى من الحسن <input type="checkbox"/>
١٣٧، ١٣٣	أم كيف ينفع ما تعطى العلق به رثمان أنف إذا ما ضن باللبن <input type="checkbox"/>
١٩٦	غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن <input type="checkbox"/>

الصفحة	
	<u>قافية الواو</u>
٧٤،٧٠	جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي <input type="checkbox"/>
	<u>قافية الياء</u>
٨٢	وبلدة ليس لها طوي ولا خلا الجن بها إنسي <input type="checkbox"/>

**

**

**

* فهرس الأعلام

١٢٠	<u>الأمدي:</u>
٢٥٤، [٤٥٩]	<u>أبو الحسن الأبيدي:</u>
٢٤٦، [٤٦٠]	<u>أبو الحسن ابن الأخضر:</u>
٢٥٢، ٢٦٣، ٣١٦، ٤٠٩، ٤٣٧، [٤٦٢]	<u>أبو الحسن ابن خروف:</u>
٢٩٦، [٤٥٩]	<u>أبو الخطاب:</u>
٣٨٣، [٤٥٩]	<u>أبو بكر الزبيدي:</u>
٢٩٠، ٣٤٦، [٤٥٩]	<u>أبو حاتم السجستاني:</u>
٨٧	<u>أبو حازم:</u>
٤، ١٤، ١٥، ٢٣، ٢٦، ٣٠، ٤٢، ٤٣، ٤٩، ٥٠، ٦٣، ٦٩، ٧١، ٧٥، ٧٦، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١١٣، ١١٨، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ٢٠٢، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٠٢، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٨	<u>أبو حيان:</u>

٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٥، ٤٠٦،
٤٠٧، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٣، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٨،
٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٥٢.

أبو زيد: ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧.

أبو سعيد علي بن مسعود: ١٦٠، [٤٥٩].

أبو عبيدة: ١٣٥، ٣٠٥، ٣٤١.

أبو علي الفارسي: ٣٠، ٣٣، ٣٦، ٤٠، ٥٢، ٥٧، ٦٢، ٧١، ٨٨، ١١٢،
١١٨، ١٣٥، ١٤٧، ١٥٥، ١٥٧، ١٧٩، ١٩٧، ١٩٩،
٢٠٢، ٢٠٨، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٦١،
٢٦٢، ٢٨١، ٢٨٢، ٣٣٠، ٣٤٦، ٣٩٨، ٤١٦، ٤٥١،
٤٥٢.

أبو علي القالي: ١٢٦.

أبو الحسن ابن الطراوة: ٢٧١، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٨٣،
[٤٦١].

أبو بكر ابن طاهر: ٢٥٢، ٣١٦، ٤٠٩، [٤٥٩].

أبو موسى الجزولي: ٣١٤، ٣١٦، ٣٩٢، [٤٦٠].

الأحفش الأصغر: ١٨٠، ١٨٣، ٢٤٥، ٣٥٦.

الأحفش: ٤٠، ٥٤، ٥٧، ٦١، ٦٢، ٨٨، ١٢٩، ١٤٦، ١٨١، ١٩٤،
٢١٩، ٢٤٥، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٧١، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٤٦،
٣٤٧، ٣٨٣، ٤٠٠، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٤.

الأردبيلي: ٢٩٧.

- الأشموني:
 ،٢٢٩،١٨١،١٢٧،١١٨،١٠٣،٩٦،٧١،٤٩،٤٨
 ،٣٩٥،٣٨٧،٣٣٤،٢٩٦،٢٩٣،٢٨٠،٢٦٩،٢٦٢
 .٤٢٧
- الأعلم الشنتمري:
 ،٢٦٣،٢٦٠،٢٥٥،١٥٣،١٥٠،١٣٤،١٠٤،٩٢
 .٣٩١،٣٧٤،٣٧١،٣٢٥،٣٠٦،٢٧٧
- الأمير:
 .٤٤٥،١٣٣،١٣٢،٣٤،١٢،١١
- الأندلسي (شارح الجزولية):
 .٣٠٦،١٨٨،١٧٥
- ابن أبي الربيع:
 .[٤٦٠]،٣٩٢،٢٤٤،١٢٥،١٢٤
- ابن أبي العافية:
 .[٤٦٠]،٢٤٧،٢٤٤
- ابن أصبغ:
 .[٤٦٠]،٥٠
- ابن إياز:
 .[٤٦٠]،٤٢٩،٣٦٥
- ابن الأنباري:
 .٣٤٦،٣٣٨،٣١٤،١٠٦،٨٢،٨١
- ابن الجزري:
 .٣٨٢
- ابن الحاجب:
 ،٩٣،٨٩،٨٠،٦٣،٦٢،٥٥،٥٤،٤١،١٤،١٠،٥
 ،١٩١،١٨٥،١٨٤،١٨٣،١٨٢،١٧٨،١٧٥،١٦٦
 ،٢٣٦،٢٣١،٢٢٧،٢١٦،٢١٢،٢٠٥،٢٠١،١٩٢
 ،٢٩١،٢٨٦،٢٨٥،٢٧٨،٢٦٠،٢٥٣،٢٤٨،٢٣٨
 ،٣٢٦،٣١٥،٣١٠،٢٩٩،٢٩٨،٢٩٦،٢٩٣،٢٩٢
 ،٤١٨،٤١١،٤١٠،٣٨٨،٣٨٣،٣٣٧،٣٢٩،٣٢٧
 .٤٣١،٤٣٠،٤٢٩،٤٢٦،٤٢٣
- ابن الخباز:
 .[٤٦١]،٤٤٠

- ابن الخشاب: ٢٥٣، ٣٦٥، ٣٨٧، ٤٤٧، [٤٦١].
- ابن الدهان: ٣٩٦، [٤٦١].
- ابن السراج: ١٩، ٢٦، ٥٦، ٧٩، ٨٧، ٨٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٦، ١٣١، ١٥٠، ١٥٥، ١٧٩، ٢٠١، ٢٠٨، ٢١١، ٢٥٥، ٢٧٣، ٢٨٣، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤١٢.
- ابن الشجري: ١١٠، ١٢٠، ١٥٤، ١٦٧، ١٩٨، ٢١٦، ٢٦١، ٣١٠، ٣٢٣، ٣٥٨.
- ابن العلي: ٣١٧.
- ابن القواس: ٣٩٢.
- ابن المرّحل: ١٢٤، [٤٦١].
- ابن الناظم: ٥٥، ٧٤، ٧٧، ٩٦، ١١٢، ٢٠٣، ٢٢٠، ٢٤٠، ٢٤١، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٣١.
- ابن النحاس: ١٧٢، ٤٣٧.
- ابن بابشاذ: ٨٧، ٩٨، ٩٩، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٤، ٢٠١، ٢١٠، ٢٣٥، ٢٧٧، ٣٠١، ٣٠٧، ٣١٠، ٣٢١، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٩٩، ٤٤١، [٤٦٢].
- ابن جني: ١٤، ١٩، ٢٠، ٣٣، ٥٧، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٨٠، ١١٩، ١٣٣، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٤٧، ١٤٧، ١٦٤، ١٧٩، ١٩٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٥، ٢٨٦، ٢٩٣، ٣٥٣، ٣٥٤، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٥٢.
- ابن خالويه: ١٢٠، ١٢١، ٢٨١، ٣٣٧، ٣٦٣، ٣٦٤، [٤٦٢].

- ابن درستويه: ١٦٦، ١٦٧، ٢٦٨، ٣٢٠، ٣٦٠، [٤٦٢].
- ابن طلحة: ٣٠٣، [٤٦٢].
- ابن عصفور: ١٨، ٣١، ٣٢، ٣٥، ٤٢، ٧١، ٧٣، ٨٠، ١٠٤، ١٢٣، ١٢٥، ١٥١، ١٩١، ١٩٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٨١، ٣١٢، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣٨، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٦٠، ٣٩٠، ٤١١، ٤١٧، ٤٢٨، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٥٠.
- ابن عطية: ١٣٥، [٤٦٢].
- ابن عقيل: ٩٥، ١١٢، ١٦٦، ١٨٤، ١٩٠، ١٩٨، ٢٩٥، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٩٢، ٣٩٨، ٤١١.
- ابن عمرو: ١١٨، [٤٦٣].
- ابن فارس: ١٣٤، ٢١٢، ٢٥٢، ٢٨٨، ٢٩٠، ٣١٠.
- ابن قتيبة: ٢٦٤.
- ابن قيم الجوزية: ١٤٨، ٢١١، ٢٣٩، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٩١.
- ابن كيسان: ٣٩٠، [٤٦٣].
- ابن مالك: ١٣، ٢٢، ٢٤، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٥٣، ٦٠، ٦٣، ٦٤، ٧٣، ٧٤، ٨٣، ٩١، ٩٤، ٩٨، ٩٩، ١٠٢، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٥، ١٤٣، ١٥٧، ١٥٨، ١٦١، ١٦٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٩٣، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٦٩.

٣١٢، ٣١١، ٣١٠، ٣٠٤، ٢٨٨، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٢
 ٣٣٨، ٣٣٧، ٣٣٥، ٣٣٢، ٣٢٨، ٣١٧، ٣١٦، ٣١٥
 ٣٥٢، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٨، ٣٤٣، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٩
 ٤١٩، ٤١٣، ٤٠٨، ٣٩٩، ٣٨٥، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٥٣
 ٤٥١، ٤٤٣، ٤٤٢، ٤٣٨، ٤٣٣، ٤٢٧، ٤٢١

[٤٦٣]، ٢١٨، ١٨٨

ابن معط:

٢٩٤، ٢٨٦، ١٣٥

ابن منظور:

٣٠٣، ١٣٤، ٩٢

ابن نور الدين:

٤٥٠، ٤٤٤، ٤٤٢، ٤١٤، ٤٠٠، ٣٤٤، ٢٨٠، ٢٢٠، ٢١٠، ١٣٠، ٨
 ١٢٣، ١٢٠، ١٠٥، ١٠٠، ٨٩، ٧٧، ٦٧، ٥٨، ٥٠، ٤٨
 ١٥٦، ١٤٧، ١٤٣، ١٤١، ١٣٣، ١٣٢، ١٢٦، ١٢٥
 ١٩٩، ١٨٩، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٧٦، ١٦١، ١٥٨
 ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٠، ٢١٨، ٢١٣، ٢١٢، ٢٠٦
 ٢٦٥، ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٨، ٢٣٤، ٢٣٢
 ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٣، ٢٨٩، ٢٨٧، ٢٨٢، ٢٦٩، ٢٦٨
 ٣٥٦، ٣٥١، ٣٤١، ٣٣٧، ٣٣٣، ٣١٣، ٣٠٢، ٣٠١
 ٤٤٩، ٤٢٣، ٣٩٩، ٣٩٧، ٣٦٤، ٣٦٣

ابن هشام:

١٦٧، ١٤٥، ١١٠، ٩٣، ٤٤، ٤١، ٤٠، ٣٣، ١٢، ٥

ابن يعيش:

٣٣٨، ٣٢٩، ٣٢٨، ٣٢٦، ٣٠٧، ٢١٢، ٢٠٧، ١٨٧
 ٤٣٨، ٤٢٠، ٣٩٦، ٣٨٦، ٣٨٤، ٣٧١، ٣٤٥، ٣٤٢

٤١١

الاسفرائيني:

٢٧٠، ٢٦٨، ٢٣٣، ٢٣٢، ١٦٨، ١٦٦، ٧٧، ٤٤، ٤٣

البطلوسي:

٣٧٨، ٣٧٥

اليننا:

١٢٦، ١٢٧، ٣٩٠، ٤٣٩، ٤٤٠، [٤٦٣].	<u>ثعلب:</u>
١٦٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٣٣٠، ٣٨٥، [٤٦٣].	<u>الخيردة:</u>
٤، ١٣، ١٥، ١١٢، ١٦٩، ١٧١، ١٩٠، ١٩٣، ٢٢٠، ٢٨٠، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٣٥، ٣٥١، ٣٨٨، ٤١٥.	<u>الخضري:</u>
٣٢٦.	<u>الخطيب القزويني:</u>
٦٢، ١٥٣، ١٥٩، ١٨٠، ١٨١، ٢١٢، ٢٢٢، ٣١١، ٣١٩، ٤١٥.	<u>الخليل:</u>
٤١، ٤٤، ١٠٧، ١١٧، ١٤٣، ١٦٢، ١٨٩، ١٩٩، ٢٢٦، ٢٧٩، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٢٥، ٣٢٨، ٤٢٧، ٤٣٥، ٤٤٩.	<u>الدسوقي:</u>
٣٦٧، ٣٦٨، ٤٢٩، ٤٤١.	<u>الدلائي:</u>
٤، ٢١، ٣٤، ٣٠، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٧٧، ٨٧، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ١١٦، ١١٧.	<u>الدماميني:</u>
١٢٢، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٢، ١٦٥، ١٧٧، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٢، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣١٣، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٤٠، ٣٥٢، ٣٦٤، ٣٧٣، ٣٨٥، ٣٩٢، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٤١.	
٣٣٣.	<u>الدنوشري:</u>
٣، ٥، ٦، ١٢، ١٥، ١٩، ٢٧، ٣٣، ٤٧، ٥٠، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦٥، ٨٠، ٨١، ١٠١، ١٠٢، ١٢١، ١٢٨، ١٣٨، ١٥١، ١٥٨، ١٦١، ١٦٣، ١٦٧، ١٦٩، ١٧١.	<u>الرضي:</u>

١٩٦، ١٩١، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٠
 ، ٢٣٤، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٧، ٢٢٢، ٢٢١، ٢١٦، ٢٠٢
 ، ٢٨٥، ٢٨١، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧١، ٢٦٠، ٢٣٩، ٢٣٧
 ، ٣٤٣، ٣٣٥، ٣٢٨، ٣٢٠، ٣١٥، ٣١٤، ٢٩٦، ٢٨٨
 ، ٣٩٢، ٣٨٩، ٣٨٤، ٣٧٩، ٣٦٣، ٣٥٧، ٣٤٨، ٣٤٤
 ، ٤٢٨، ٤٢٢، ٤١٨، ٤١٠، ٣٩٨، ٣٩٥، ٣٩٤، ٣٩٣

.٣٥٩، ٢٩٤

الرماني:

.١٥

الروداني:

.٤٨

الزيدي:

، ٢٤٠، ١٨٠، ١٦٧، ١٥٢، ٨٢، ٨١، ٦٢، ٦١، ٣١

الزجاج:

.٣٥٩، ٣٠٥، ٢٥٥، ٢٤٨، ٢٤٥

.٣٠٩، ٢٨٩، ٢٧٣، ٢٤٥، ٢٢٥، ٢١٩، ٧٦

الزجاجي:

، ١٥٥، ١٤٦، ١١٥، ١١٤، ١٠١، ٣٣، ٢٤، ١٢، ١١

الزخشري:

٤٢٣، ٤٠٠، ٣٩٩، ٢٩٣، ٢٤٥، ٢٢٧

.١٧٩

سعيد بن جبير:

.١١١

السكاكي:

.٧٠

السلسلي:

، ١٢٦، ١٢٣، ٩٢، ٨٩، ٨٧، ٥٩، ٣٦، ٣٠، ٢٧، ١٠

السمين الحلبي:

، ٢٨٩، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٤٨، ٢٠٩، ١٨٦، ١٤٠، ١٣٥

، ٤٣٢، ٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٠، ٣٧٠، ٣٦٨، ٣٣٨، ٣٠٢

. [٤٦٣]

السهيلي:

٢١٠، ٢٠٨، ٢٠٦، ١٨٢، ١٧٩، ١٤٧، ١٢٣، ١٠٠
 ٣٧٤، ٣٧٢، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٧، ٣٦٦، ٣٦٣، ٢٩٦
 . ٣٧٨، ٣٧٥

سيويه:

١١٤، ٩٢، ٨٦، ٧٩، ٧٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٢، ٦١، ١٩
 ١٥٧، ١٥٤، ١٤٢، ١٣٨، ١٢٥، ١٢٠، ١١٨، ١١٥
 ١٩٧، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٦٧، ١٦١، ١٥٩، ١٥٨
 ٢٢٠، ٢١٨، ٢١٦، ٢١٢، ٢١١، ٢٠٢، ٢٠١، ٢٠٠
 ٣٠٥، ٢٩٤، ٢٨٥، ٢٦٩، ٢٦٢، ٢٦٠، ٢٤٧، ٢٤٦
 ٣٦٣، ٣٥٩، ٣٥١، ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٩، ٣١٦، ٣١١
 . ٤٣٧، ٤٣٠، ٤١٧، ٤١٦، ٣٩٦

السيرافي:

. ٤٢١، ٣٧٠، ٣٣٢، ٣٠٦

السيوطي:

٦٣، ٦٢، ٦١، ٥٥، ٤٤، ٤٠، ٣٩، ٣٧، ٣٠، ٧
 ١٠٠، ٩٩، ٩٤، ٩٠، ٨٧، ٨١، ٧٨، ٧٤، ٧٣، ٧١، ٧٠
 ١٦٧، ١٦٥، ١٣٩، ١١٩، ١١٨، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢
 ٢٧٥، ٢٧٢، ٢٤٠، ٢٣١، ٢٣٠، ١٨٤، ١٧٢، ١٧٠
 ٣٢٥، ٣٢١، ٣١١، ٣٠٥، ٢٩٠، ٢٨٧، ٢٨٥، ٢٧٦
 ٤٠٩، ٤٠٧، ٤٠٦، ٣٩٧، ٣٩٠، ٣٦٨، ٣٦٥، ٣٢٩
 . ٤٤٩، ٤٣٨، ٤٣٦، ٤٢١، ٤١٥، ٤١٢

الشلوبين:

٤٠٩، ٣٩٠، ٣٠٦، ٣٠٤، ٢٤٤، ٢٠١، ٥٧، ٣٢، ٢٢
 . ٤٤٠، ٤٢٤، ٤٢١، ٤٢٠، ٤١٨، ٤١٦

الشمي:

١٣٢، ١٢٩، ١١٨، ٦٧، ٤٩، ٣٤، ٢٢، ٢٠، ٨
 ٣٩٩، ٣٨٤، ٢٧٦، ٢٦٠، ٢٤١، ٢٣٩، ١٤٣، ١٣٣

[٤٦٣]

٢٣، ٧٠، ٩٧، ١٢٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٦٥، ١٨٨، ١٩٧،
٢٣٩، ٢٤٢، ٢٩١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٣٣، ٣٨٨، ٣٨٩،
٤١٢، ٤١٧، ٤٣٢.

الشيخ خالد:

٤٩، ٩١، ٩٣، ٩٦، ١٠٢، ١١٨، ١٢٥، ١٥٠، ١٥٨،
١٨١، ٢٠٦، ٢١١، ٢٣٥، ٢٥٧، ٢٨٠، ٣٣٣، ٣٣٤،
٣٣٥، ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٥.

الصبان:

١٢١، ١٧٢، ٢٠١، ٣٨٨، [٤٦٤].

صدر الأفاضل:

١٦١، ٢١٦، ٣١٣، ٣٢٠، ٤٣٤.

عبد السلام هارون:

٣٩١.

عبد الفتاح الحموز:

١١، ١٦، ٧٣، ٨٦، ٨٨، ١٠٦، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٠،
١٧٠، ٢١٥، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٢٦، ٣٣٠،
٣٣٥، ٣٣٨، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٨، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤١،
٤٥٢.

عبد القاهر:

٢٧١.

عصام الدين:

٣٦، ٦٦، ٧٢، ١٤٩، ١٨٦، ١٩٧، ٢٣٣، ٣٤٤، ٣٥٠،
٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٨، ٤٣٦.

عضيمة:

٦، ٦٦، ٦٧، ١٢١، ١٢٩، ١٥٩، ١٧٥، ٢٤٨، ٢٦١،
٣٦٩، ٤٠٦، ٤١٦.

العكبري:

٤١٧.

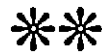
عيسى بن عمر:

٣٩٣.

فخر الدين قباوة:

١٢١، ١٠٧، ١٠٦، ٩٥، ٩٤، ٥٥، ٣٥، ٣١، ٢٨	<u>الفراء:</u>
١٧٦، ١٦٦، ١٥٦، ١٤٩، ١٤٦، ١٣٦، ١٢٣، ١٢٢	
٢٥٧، ٢٥٦، ٢١٤، ٢١٢، ٢١١، ٢٠٢، ١٨٠، ١٧٩	
٣٨٣، ٣٧٥، ٣٦٤، ٣٥٧، ٣٤١، ٣٢٠، ٢٩٦، ٢٥٩	
٤٥٢، ٤٣٨، ٤٣٧، ٤١٧، ٣٩٥	
٢٤٢	<u>القرشي (الكشي):</u>
١٢٨	<u>قطرب:</u>
٢٧٣، ٢٧٠	<u>القيسي:</u>
١٩٩، [٤٦٤]	<u>الكافيحي:</u>
٢٩٠، ٢١٩، ٢٠٢، ١٨٠، ١٤٩، ١٠٦، ٩٥، ٢٩	<u>الكسائي:</u>
٤١٩، ٣٦٤، ٣١٩	
٣٩٧	<u>اللقاني:</u>
٤٢٩، ٤٢٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٢٩، ٧٩	<u>المازني:</u>
٢٩٥، ٢٩٣، ٢٢٢، ١٥٦، ١٢٤، ١٢٠، ٣٦، ٢٣	<u>المالقي:</u>
٤٤٥، ٤١٧، ٣٧٣، ٣١١، ٣٠٥، ٣٠٤، ٣٠٢، ٣٠٢	
٤٤٦	
١٠٦، ١٠٣، ١٠١، ٧٩، ٥٧، ٥٠، ٤٣، ٢٦، ١٩	<u>المبرد:</u>
١٦٦، ١٥٥، ١٤٦، ١٤٥، ١٣١، ١٢٠، ١١٦، ١١١	
٢٨٠، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢١١، ٢٠١، ١٩٧، ١٧٩، ١٦٧	
٤٢٠، ٤١٢، ٣٩٠، ٣٧٤، ٣٦٩، ٣٤٤، ٣٠٥، ٢٩٤	
٣٨٣، [٤٦٤]	<u>محمد بن الوليد:</u>

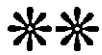
١٣٩ .	<u>محمد بن جرير:</u>
٤٣٩، ٢٢٥، ٤٦ .	<u>محمد مهدي الخزومي:</u>
٩٨، ٩١، ٨٧، ٥٧، ٥٠، ٤٥، ٤٣، ٣٤، ٣١ ،	<u>المرادي:</u>
٢٣١، ٢١٢، ١٥٦، ١٤٧، ١٤٢، ١٣١، ١٢٣، ١١٢ ،	
٣٢٣، ٣١١، ٣٠٤، ٣٠٣، ٢٨٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٥٣ ،	
٤٣٦، ٤١٧، ٤١٥، ٣٩١، ٣٦٥، ٣٦١، ٣٦٠ .	
٢١٢ ، [٤٦٤] .	<u>المرزوقي:</u>
٢٨٩، ٩١ .	<u>مكي بن أبي طالب:</u>
٢٥٦ ، [٤٦٤] .	<u>ناظر الجيش:</u>
١٢٧، ١٢١، ١١١، ٩٤، ٩١، ٦٣، ٣٧، ١١، ١٠ ،	<u>النحاس:</u>
٢٥٧، ٢٥٥، ٢٠٩، ١٨٣، ١٨٠ ، ١٧٩، ١٧٠، ١٥٩ .	
٣٨٤، ٢٤٤، ٣٦، ٣٥ .	<u>الهروي:</u>
١٨٠، ١٣٠، ٩٥ .	<u>هشام:</u>
٣٩٦ ، [٤٦٥] .	<u>ابن الوردي:</u>
٣٩٧، ٣٣٤، ٣٣٣، ١٧٨، ٧٥، ٥٠ .	<u>يس:</u>
٢٩١، ١٣٨، ٦٦، ٦٥، ٦٢ .	<u>يونس:</u>



* فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل الجامعية

- * الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني لأبي علي الفارسي (رسالة ماجستير) إعداد محمد حسن إسماعيل، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٣٩٤هـ.
- * التذيل والتكميل في شرح التسهيل: لأبي حيان الأندلسي (مصورة خاصة) عن نسخة دار الكتب المصرية برقم (٦٢) نحو، تاريخ نسخها ٨٨٠هـ.
- * تهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، رسالة دكتوراه غير مطبوعة لإبراهيم العجمي، جامعة الأزهر (تحقيق الجزء الثالث من الكتاب).
- * حاشية السيوطي على مغني اللبيب لابن هشام، رقم (٩١٠)، المكتبة الأحمديّة بحلب، مصورة خاصة، وهي حاشية عظيمة النفع إلا أن صاحبها لم يكلمها؛ إذ لم يكمل التعليق على حروف الجر من المغني.
- * شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) (رسالة دكتوراه) دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، إشراف د/إبراهيم بسيوني، كلية اللغة العربية ١٤٠١هـ، جامعة الأزهر.
- * منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: لأبي حيان النحوي الأندلسي (رسالة دكتوراه غير مطبوعة في أمريكا).



ثانياً: المطبوعات

- * الأدوات المفيدة للتبني في كلام العرب: د/فتح الله صالح المصري، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
- * الأساليب الإنشائية في النحو العربي: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ مطابع الدجوي، القاهرة، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر.
- * أساليب الاستفهام في القرآن: عبد العليم السيد فودة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية نشر الرسائل الجامعية.
- * أساليب التأكيد في العربية: إلياس ديب، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٣م.
- * أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: د/قيس إسماعيل الأوسي، جامعة بغداد بيت الحكمة.
- * أسرار العربية: لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الزقي ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م دمشق.
- * أسلوب الشرط بين النحويين والبلاغيين: د/فتحي بيومي حموده، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ١٤٠٦هـ.
- * أسلوبا النفي والاستفهام في العربية: د/خليل أحمد عمارة، [طبعة غلاف غير موجود عليها أي بيانات].
- * الأشباه والنظائر في النحو: لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ج١: تحقيق عبد الإله نهبان، ج٢: تحقيق غازي مختار طليمات، ج٣: تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، ج٤: تحقيق أحمد مختار الشريف (كل جزء أطروحة ماجستير) مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٧هـ.
- * الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) تحقيق د/عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

- * أعجب العجب في شرح لامية العرب: للزحشري - ومعه شرح منسوب إلى المبرد -
الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ دار الوراق.
- * الأعلام: خير الدين الزركلي، الطبعة الخامسة ١٩٨٠م دار العلم للملايين بيروت
لبنان.
- * الأقصى القريب في علم البيان: محمد بن عمرو التوخى، الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ،
مطبعة السعادة، مصر.
- * أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن حمزة العلوي (ت ٥٤٢هـ) تحقيق د/محمود
الطناحي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ مطبعة المدني، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
- * أمالي الزجاجي: تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ المؤسسة الحديثة
القاهرة.
- * أمالي السهيلي (في النحو واللغة والحديث والفقه): لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله
الأندلسي، تحقيق د/محمد إبراهيم البناء، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م مطبعة
السعادة، القاهرة.
- * الأمالي النحوية (أمالي القرآن الريم): لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، مكتبة
النهضة العربية عالم الكتب. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- * الأمالي: لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ١٩٧٥م
- * إتحاف الحازم بشرح منظومة حازم (شرح قصيدة حازم القرطاجني في النحو
ت ٦٨٤هـ): لبيونس الزاكي، مطابع العاصمة، المغرب، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- * إتحاف الحيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)
تحقيق محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، القاهرة، الناشر: مكتبة الساعي، الرياض.
- * الإتقان في علوم القرآن: للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٧٤م، الهيئة
المصرية العامة للكتاب.

- * الإرشاد إلى علم الإعراب: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، تحقيق د/عبد الله البركاتي، د/محسن العميري، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- * إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: لعبد الباقي بن المجيد اليماني (ت ٧٤٣هـ) تحقيق د/عبد المجيد ذياب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ شركة الطباعة العربية السعودية الرياض.
- * إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: عبد الله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) تحقيق د/حمزة النشرتي، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ الناشر: دار المريخ، الرياض.
- * إعراب الجمل وأشباه الجمل: د/فخر الدين قباوة، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- * إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: تحقيق إبراهيم الأبياري، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- * إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) تحقيق د/زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.
- * إعراب القرآن: لقوام السنة: أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي (ت ٥٣٥هـ) تحقيق د/فائزة المؤيد ١٤١٥هـ.
- * إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: لأبي عبد الله الحسين بن أحمد (ابن خالويه) طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد الدكن، مؤسسة الإيمان، بيروت.
- * إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ دار الكتب العلمية، بيروت.

- * إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ دار الفكر العربي: القاهرة.
- * الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدين، الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- * إيضاح شواهد الإيضاح: لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (من علماء القرن السادس) تحقيق د/محمد حمود الدعجاني، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ دار الغرب الإسلامي بيروت.
- * الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، تحقيق د/موسى بناي العلي، مطبعة العاني بغداد ١٩٨٢م وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية.
- * ائتلاف النصرة في اختلاف نخاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت ٨٠٢هـ) تحقيق د/طارق الجنابي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.
- * ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق د/مصطفى النماس، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ مطبعة المدني، القاهرة.
- * اشتقاق أسماء الله الحسنى: لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/عبد الحسين المبارك، ١٣٩٤هـ مطبعة النعمان، النجف، العراق.
- * اعتراض الشرط على الشرط: لابن هشام (ت ٧٦١هـ) تحقيق د/عبد الفتاح الحموز، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار عمار، عمان؛ الأردن.
- * الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لأبي محمد عبد الله بن السيد البليوسي، بتحقيق مصطفى السقا، د/حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١م.

- * البحر المحيط: لأبي حيان النحوي. وبهامشه الدر اللقيط من البحر المحيط: لابن مكنوم والآخِر النهر الماد: لأبي حيان، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، طبعة مصر ١٣٢٨هـ.
- البحر المحيط: الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
- * بدائع الفوائد: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
- * البرهان في علوم القرآن: للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- * بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- * البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي (ت ٨١٧هـ) تحقيق محمد المصري، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت.
- * البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩٠هـ نشر دار الكتاب العربي، القاهرة.
- * التأويل النحوي في القرآن الكريم: د/عبد الفتاح الحموز، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ مكتبة الرشد، الرياض.
- * تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، تحقيق علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- * التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البيجاوي، عيسى الحلبي القاهرة.
- * التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة د/عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- * تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد: لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ دار الكتاب العربي، بيروت.
- * تذكرة النحاة: لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق د/عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- * تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: محمد بدر الدين الدماميني (ت ٨٢٧هـ) تحقيق د/محمد عبد الرحمن المفدي، ج ١، ٢: الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ج ٣، ٤: الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ مطابع الفرزدق التجارية، الرياض.
- * التعليقة على كتاب سيويه لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): [الجزء الأول] تحقيق د/عوض القوزي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ مطبعة الأمانة، القاهرة.
- * تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): القرطبي، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- * تقريب المقرب في النحو: لأبي حيان الأندلسي: تحقيق جاسم الدليمي، مؤسسة دار الندوة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠٧هـ ، بيروت.
- * توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩هـ) تحقيق د/عبد الرحمن سليمان، الطبعة الثانية، نشر: مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة.
- * التوطئة: لأبي علي الشلوبين، تحقيق د/يوسف المطوع مطابع سجل العرب ١٤٠١هـ
- * جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد: للإمام محمد بن سليمان، الطبعة الثانية مطابع الرشيد بالمدينة المنورة، ١٤٠٦هـ
- * جهرة اللغة: لابن دريد، تحقيق منير بعلبكي، الطبعة الأولى ١٩٨٧م دار العلم للملايين، بيروت.

- * الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق د/فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- * حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للشيخ محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري: (ت ١٢٨٧هـ) الطبعة الأخيرة مطبعة مصطفى البابي، القاهرة.
- * حاشية الشمني المسماة (النصف من الكلام على مغني ابن هشام): لتقي الدين أحمد بن محمد الشمني، المطبعة البهية بمصر، مطبوع على حاشية الجزء الأول منها جزء من شرح الدماميني على المغني.
- * حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي: المكتبة الإسلامية، تركيا.
- * حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب لابن هشام: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- * حاشية الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي على المغني: وبهامشه متن مغني اللبيب، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، [بدون تاريخ].
- * حاشية الصبان على شرح الأشعري: دار الفكر.
- * حاشية العلامة أحمد بن عبد الفتاح الملوي على شرح المكودي: (ت ١١٨١هـ) الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- * حاشية العلامة يس بن زين الدين العليمي على شرح التصريح: دار الفكر.
- * الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين (رسالة دكتوراه مطبوعة): إعداد هادي الهلالي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، بيروت.

- * حروف المعاني: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) تحقيق د/علي الحمد، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ مؤسسة الرسالة، بيروت، نشر: دار الأمل الأردن.
- * الحماسة الشجرية: لابن الشجري، تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، الطبعة الأولى ١٩٧٠م وزارة الثقافة السورية.
- * الخاطريات: للإمام أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- * خزانة الأدب ولب لسان العرب على شواهد شرح الكافية: عبد القادر البغدادي، الطبعة الأولى ٢٩٩هـ المطبعة الأميرية، بولاق.
- * خزانة الأدب ولب لسان العرب: للخطيب البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة ١٩٨٩م، مكتبة الخانجي، مصر.
- * الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ عالم الكتب، بيروت.
- * الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي، تحقيق د/حاد مخلوف ومجموعة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ دار الكتب العلمية بيروت.
- * دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عزيمة دار الحديث، القاهرة.
- * دراسة النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء (رسالة ماجستير): المختار أحمد ديرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع؛ بيروت، دمشق.
- * الدرر اللوامع على همع الهوامع: لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق د/عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى ١٩٨١م، دار البحوث العلمية، الكويت.
- * دلائل الإعجاز: للشيخ عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

- * ديوان الأعشى: تعليق محمد محمد حسين، الطبعة السابعة ١٩٨٣م مؤسسة الرسالة، بيروت.
- * ديوان الشنفرى: تحقيق د/اميل يعقوب، الطبعة الثانية، ١٩٩١م، دار الكتاب العربى بيروت.
- * ديوان العباس بن مرداس: تحقيق يحيى الجبورى، نشر: وزارة الثقافة العراقية، ١٩٦٨م.
- * ديوان المتلمس الصبعى: تحقيق حسن الصيرفى، القاهرة، ١٩٧٠م (مجلة معهد المخطوطات).
- * ديوان النابغة: بعناية محمد الطاهر عاشور، مصنع الكتاب للشركة التونسية للتوزيع، تونس.
- * ديوان النابغة: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٧٧م، دار المعارف، القاهرة.
- * ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.
- * ديوان جرير: تحقيق نعمان أمين طه، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر.
- * ديوان حاتم الطائي: تحقيق عادل جمال، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- * ديوان حميد بن ثور الهلالي: صنعة عبد العزيز الميمنى، الدار القومية للطباعة، القاهرة.
- * ديوان ذى الرمة: الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ المكتب الإسلامى، دمشق، وقف الشيخ علي آل ثانى.
- * ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق وليم بن الورد، الطبعة الثانية ١٩٨٠م دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- * ديوان زهير بن أبى سلمى: المكتبة العربية للتراث، ١٩٦٤.
- * ديوان زيد الخيل الطائى: تحقيق نوري حمودي والقيسى، مطبعة النجف، ١٩٦٨م.
- * ديوان عامر بن الطفيل: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٦م.

- * ديوان عبد الله بن رواحة: تحقيق د/حسن باجودة، الطبعة الأولى ١٩٧٢م مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.
- * ديوان كثير: تحقيق إحسان عباس، الطبعة الأولى، ١٩٧١م، دار الثقافة، بيروت.
- * ديوان كعب بن زهير: تحقيق علي فاعور، الطبعة الأولى ١٩٨٧م دار الكتب العلمية بيروت.
- * ديوان كعب بن مالك: تحقيق سامي العاني، الطبعة الأولى ١٩٦٦م، مكتبة النهضة، بغداد.
- * ديوان لييد بن ربيعة: تحقيق إحسان عباس، الطبعة الثانية ١٩٨٤م وزارة الإعلام الكويتية.
- * رسائل في اللغة (كتاب القول في ألفاظ الشمول: للمزوقي، والمسائل والأجوبة: لابن السيد البطليوسي) تحقيق د/ إبراهيم السامرائي ١٩٦٤م مطبعة الإرشاد، بغداد.
- * رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق د/أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق [لم أجد معلومات أخرى].
- * الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام: لأبي القاسم عبد الرحمن بن أبي الحسن السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تعليق وضبط طه عبد الرؤوف سعد [أعلاه السيرة النبوية لابن هشام (ت ٢١٣هـ)] دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ.
- * سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي.
- * سمط اللآلي: للبكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، الطبعة الثانية ١٩٨٤م، دار الحديث بيروت.
- * شرح (كلا) و(بلى) و(نعم) والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل: لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) تحقيق د/ أحمد حسن فرحات، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ دار المأمون للتراث: دمشق، بيروت.

- * شرح أبيات سيويه: للسيرافي، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٩٧٩م.
- * شرح ألفية ابن مالك: لبدر الدين ابن الناظم، تحقيق د/ عبد الحميد السيد، دار الجيل بيروت.
- * شرح ألفية ابن معطي: لابن القواس، تحقيق الدكتور علي الشوملي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ مكتبة الخريجي، الرياض.
- * شرح ابن عقيل: (ت ٧٦٩هـ) [مطبوع على هامش حاشية الخضري]، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ مطبعة مصطفى البابي، القاهرة.
- * شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر): لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق د/حسن هندراوي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ دار القلم: دمشق، دار العلوم والثقافة: بيروت.
- * شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: دار الفكر.
- * شرح الأنموذج في النحو: محمد عبد الغني الأردبيلي (ت ٦٤٧هـ) تحقيق د/حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤١١هـ. الطبعة الأولى.
- * شرح الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني على المغني: طبع بحاشية الجزء الأول من حاشية الشمي، المطبعة البهية بمصر.
- * شرح التحفة الوردية: عمر بن مظفر الوردية (ت ٧٤٩هـ) تحقيق د/ عبد الله الشلال مكتبة الرشد الرياض، عام ١٤٠٩هـ.
- * شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق د/عبد الرحمن السيد ود/محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة.
- * شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر.
- * الشرح الرائد لكتاب نظم الفرائد وحصر الشواهد: تأليف مهلب بن حسن بركات [من علماء القرن السادس]، تحقيق د/ محمود حسن أبو ناجي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ مركز الصف الإلكتروني، بيروت.

- * شرح الشواهد: للعيني، دار الفكر.
- * شرح الفريد: لعصام الدين الاسفرائيني (ت ٩٥١هـ) تحقيق نوري ياسين حسين، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- * شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تحقيق د/عبد المنعم هريدي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ دار المأمون للتراث، من مطبوعات جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- * شرح اللمع: لابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ) تحقيق د/فائز فارس، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، السلسلة التراثية (١١).
- * شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ (التخمين): لصدر الأفاضل القاسم ابن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى ١٩٩٠م دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- * شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت.
- * شرح المقدمة الجزولية (الكبير): للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن الأزدي الشلوين (رسالة دكتوراه مطبوعة) تحقيق د/تركي العتيبي، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ مؤسسة الرسالة، بيروت.
- * شرح المقدمة المحسبة: لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) تحقيق خالد عبد الكريم، (ج١) الطبعة الأولى الكويت ١٩٧٦م، (ج٢) والأخير الطبعة الأولى ١٩٧٧م.
- * شرح المكودي على الألفية: لأبي زيد عبد الرحمن بن علي المكودي (ت ٨٠٧هـ) وبهامشه حاشية الملوي، الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- * شرح الوافية نظم الكافية: لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق د/ موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب في النجف ١٤٠٠هـ.
- * شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور الأشيلي، تحقيق د/صاحب أبو جناح.

- * شرح جمل الزجاجي: لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق د/ علي عيسى مال الله
الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ عالم الكتب، بيروت (رسالة دكتوراه مطبوعة).
- * شرح ديوان الحماسة: للتبريزي، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي،
القاهرة.
- * شرح ديوان الحماسة: للمرزوقي، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد أمين، القاهرة
١٩٥١م.
- * شرح شذور الذهب: لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري
(ت ٧٦١هـ) ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: محمد محيي الدين
عبد الحميد [بدون أي معلومات عن الطبعة].
- * شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي: لعبد الله بن بري، تحقيق د/ عيد مصطفى
درويش، مراجعة د/ محمد مهدي علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر
العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ، القاهرة.
- * شرح شواهد المغني: للسيوطي، مكتبة الحياة، بيروت.
- * شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ: لجمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ)
تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ، الجمهورية العراقية
وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، الكتاب العشرون.
- * شرح قواعد الإعراب: لابن هشام، نحوي الدين الكافيجي (ت ٨٧٩هـ) تحقيق
د/ فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية ١٩٩٣م دار طلاس للدراسات والترجمة
والنشر، دمشق.
- * شفاء العليل في إيضاح التسهيل: لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي (ت ٧٧٠هـ)
تحقيق د/ عبد الله البركاتي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- * شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: لابن مالك، تحقيق وتعليق
محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣.

- * الصاحبي: لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- * ضرائر الشعر: لابن عصفور الاشيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى ١٩٨٠م، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت.
- * طراز المجالس: للشهاب الخفاجي، طبعة ١٣٨٤هـ.
- * ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم: د/محمد عبد القادر هنادي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة.
- * العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية: عبد القاهر الجرجاني، بشرح الشيخ خالد الأزهرى، تحقيق د/البدرأوي زهران، دار المعارف مصر، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.
- * الفرائد الجديدة تحتوي على نظم الفريدة وشرحها المطالع السعيدة: وكلاهما لعبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، والمواهب الحميدة: للشيخ عبد الكريم المدرس، تحقيق عبد الكريم المدرس، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف، الكتاب السادس والعشرون.
- * فرائد النحو الوسيمة شرح الدررة اليتيمة (ناظمها سعيد بن نيهان الحضرمي): للشيخ محمد بن علي بن حسين المالكي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٤٦هـ.
- * الفصول الخمسون: لابن معطي (٦٢٨هـ) تحقيق محمود الطناحي (رسالة ماجستير مطبوعة) عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- * في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: د/مهدي المخزومي، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
- * كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة: لشمس الدين محمد بن الخطيب المعروف بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تحقيق د/مصطفى أحمد النماس، مطبعة السعادة، القاهرة ١٤٠٣هـ.

- * الكافية في النحو: لابن الحاجب بشرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- * كتاب الأزهية في علم الحروف: لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ) تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.
- كتاب التكملة: لأبي علي الفارسي (رسالة ماجستير مطبوعة) تحقيق د/كاظم المرجان طبع بمطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل الجمهورية العراقية ١٤٠١هـ.
- وبتحقيق د/حسن فرهود. على أن التكملة هي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، نشر عمادة شئون المكتبات جامعة الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- * كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل: لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) تحقيق د/مصطفى إمام، الطبعة الأولى ١٩٧٩م مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- * كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/كاظم المرجان (من غير معلومات عن الطبعة).
- ولعل المعلومات تكون على الغلاف والنسخة مجلدة من المكتبة المركزية.
- * كتاب شرح عيون الإعراب لعلي بن فضال المجاشعي [ت ٤٧٩هـ] تحقيق حسناء عبد العزيز القنيعير - لنيل درجة الماجستير -، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ. الدار الوطنية للطباعة.
- * كتاب سيويه: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر.
- كتاب سيويه: تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
- * الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: للزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

- * كشف المشكل في النحو: لعلي بن سليمان الحيدرة اليميني (ت ٥٩٩هـ) تحقيق د/هادي مطر، الطبعة الأولى ١٩٨٤م دار الإرشاد، بغداد.
- * الكناش في النحو والصرف: لأبي الفداء الملك المؤيد، تحقيق د/علي الكيسي ود/صبري إبراهيم، مطبوعات جامعة قطر ١٤١٣هـ.
- * اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ دار القلم، بيروت.
- * اللامات: لأبي الحسن علي بن محمد الهروي (ت ٤١٥هـ) تحقيق يحيى البلداوي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، مكتبة الفلاح، الكويت.
- * اللامات: لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، المطبعة الهاشمية بدمشق ١٣٨٩هـ.
- * لباب الإعراب: تاج الدين محمد بن أحمد الإسفرائيني (ت ٦٨٤هـ) تحقيق بهاء الدين عبد الرحمن، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ منشورات دار الرفاعي للنشر، الرياض.
- * لسان العرب: لابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت.
- * لغة تميم دراسة تاريخية وصفية: د/ضاحي عبد الباقي، إشراف جمهورية مصر العربية مجمع اللغة العربية، لجنة اللهجات، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٥هـ القاهرة.
- * لغويات: محمد علي النجار، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، من نشر: جماعة الأزهر للنشر والنشر والترجمة والتأليف.
- * ما يجوز للشاعر في الضرورة: لأبي عبد الله القزاز القيرواني، تحقيق المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر، ١٩٧١م.
- * ما يحتمل الشعر من الضرورة: لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ) تحقيق د/عوض القوزي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مطابع الفرزدق، الرياض.
- * المثل السائر لابن الأثير، تحقيق د/ أحمد الحوفي، د/ بدوي طبانة، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ دار الرفاعي، الرياض.

- * مجالس نعلب: تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة ١٩٨٧م دار المعارف، القاهرة.
- * مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: (رسالة دكتوراه مطبوعة) د. مهدي المخزومي، الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
- * المرتجل: لأبي محمد عبد الله بن أحمد (ابن الحشاب)، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- * المسائل البصريات: لأبي علي الفارسي، تحقيق د/محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ مطبعة المدني، القاهرة.
- * المسائل الحليات: لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق د/حسن هندراوي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ دار القلم دمشق، دار المنارة: بيروت.
- * المسائل العسكرية: لأبي علي الفارسي، تحقيق د/محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ مطبعة المدني، القاهرة.
- * المسائل العضديات: لأبي علي الفارسي، تحقيق د/علي جابر النصوري، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.
- * المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات: لأبي علي النحوي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق صلاح الدين السنكاوي، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف، الكتاب الحادي والخمسون، مطبعة العاني، بغداد.
- * المسائل المنثورة: لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق مصطفى الحديري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- * مسائل خلافية في النحو: لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق د/محمد خير الحلواني الطبعة الثانية، نشر دار المأمون للتراث، دمشق.
- * المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق د/محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، (ج١) الطبعة الأولى، ١٤٠٠، دار الفكر، دمشق. (ج٢) الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ دار الفكر دمشق. (ج٣) ١٤٠٥هـ دار المدني جدة.

- * مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي د/حاتم صالح الضامن، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م مؤسسة الرسالة، سوريا.
- * مصايح المغاني في حروف المعاني: لمحمد بن علي بن الخطيب الموزعي المعروف بابن نور الدين، تحقيق د/عائض العمري (رسالة دكتوراه مطبوعة) الطبعة الأولى ١٤١٤هـ دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة.
- * المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض القوزي (رسالة ماجستير مطبوعة) طبع في شركة الطباعة العربية السعودية الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ نشر عمادة شئون المكتبات، جامعة الرياض.
- * معاني القرآن وإعرابه: للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ) تحقيق د/عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ دار الحديث، القاهرة.
- * معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء. ج١: تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، ١٩٥٥م. ج٢: تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج٣: تحقيق د/عبد الفتاح شلبي مراجعة علي النجدي ناصف ١٩٧٢م.
- * معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى لبنان، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.
- * المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: الدكتور اميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ. دار الكتب العلمية، بيروت.
- * المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: لمجموعة من المستشرقين، مكتبة برلين ١٩٣٦م.
- * معجم شواهد العربية: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ الناشر: مكتبة الخانجي مصر.
- * مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية للطباعة والنشر بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- * المفصل في علم العربية: للزمخشري، الطبعة الثانية: دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة بيروت.
- * المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: للعيبي، دار صادر، بيروت [مطبوع مع خزنة الأدب].
- * المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة عالم الكتب، بيروت.
- * المقدمة من كتاب المسائل والأجوبة "مسألة (رب)": لابن السيد البطيوسي، تحقيق د/إبراهيم السامرائي، مطبوعات مجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٨٢هـ.
- * المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- * موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف: محمد السعيد زغلول، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. عالم التراث، بيروت.
- * نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النحو: للشيخ مصطفى حمزة الأطهوي، تحقيق إبراهيم عمر زبيدة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس ليبيا، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.
- * نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: محمد بن أبي بكر الدلائي. تحقيق د/مصطفى الصادق العربي (رسالة دكتوراه مطبوعة) مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي ليبيا، نشر: مكتبة مدبولي، القاهرة.
- * نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق د/محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
- * نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق: زكرياء شماتة الفقي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق.

- * النحو القرآني قواعد وشواهد: د/جميل أحمد ظفر الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مطابع الصفا مكة المكرمة.
- * نحو المعاني: د/أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧هـ
- * نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع: د/سيد يعقوب بكر. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٠م.
- * نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى الثامن: د/سيد يعقوب بكر. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧١م.
- * نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيا: د/هادي الهلالي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، بيروت.
- * النكت في تفسير كتاب سيويه: لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت.
- * النوادر في اللغة: لأبي زيد، الطبعة الثانية ١٩٦٧م دار الكتاب العربي، بيروت.
- * النواسخ الفعلية والحرفية (دراسة تحليلية مقارنة): د/أحمد سليمان ياقوت، دار المعارف مصر، ١٩٨٤م.
- * النواسخ في كتاب سيويه: حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٣٩٧هـ.
- * همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق د/عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ دار البحوث العلمية، الكويت.

* فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
[أ-ي]	<u>المقدمة</u>
[ك-م]	<u>التمهيد</u>
[٧٠-١]	<u>الباب الأول: الصدارة بمعناها العام</u>
(٨-٢)	* الفصل الأول: التصدر وعلته
٤-٣	المبحث الأول: مفهوم الصدارة عند اللغويين والنحاة
٧-٥	المبحث الثاني: علة لزوم الصدارة
(٢٤-٩)	* الفصل الثاني: ما يفيت التصدر وما لا يفيته
١٢-١٠	المبحث الأول: ما له حكم التصدر
١٥-١٢	أولاً: حرف الجر إذا جرّ لازم الصدر ثانياً: المضاف إلى لازم الصدر مسألتان:
١٦-١٥	الأولى: هل ينسحب حكم التصدر عن المضاف إليه الثانية: أحرف الاستفتاح والعطف والابتداء
١٧-١٦	لا تفيت صدارة ما بعدها المبحث الثاني: فوات لزوم التصدر
١٩-١٨	أولاً: التسمية
٢٠	ثانياً: الاسناد
٢١-٢٠	ثالثاً: الخروج عن المعنى الحقيقي
٢٢-٢١	رابعاً: التوسع بالظرف أو الجار والمنجور
٢٣-٢٢	خامساً: التركيب
٢٣	سادساً: الاستثبات
٢٤	سابعاً: التأكيد اللفظي

الصفحة	الموضوع
(٣٧-٢٥)	* الفصل الثالث: مسائل عامة متعلقة بلازم الصدر
٢٩-٢٦	المبحث الأول: توالي ما له الصدارة
٣٢-٣٠	المبحث الثاني: حذف ما له الصدارة
٣٦-٣٣	المبحث الثالث: الزيادة وعلاقته بالصدر
٣٧	نتيجة
(٦٧-٣٨)	* الفصل الرابع: الصدارة بمعناها العام في إطار الجمل النحوية
	المبحث الأول: مفهوم الجملة وأنواعها
٤٠-٣٩	مفهوم الجملة
٤٣-٤٠	أنواعها
٤٤-٤٣	فرع
٤٦-٤٥	الصدر منشأ تقسيم الجمل
	المبحث الثاني: ما تصدر به بعض الجمل النحوية
٤٩-٤٧	أولاً: ما تصدر به الجملة الحالية
٥١-٤٩	مسألة: (واو) الحال، وهل هي مما يلزم صدر الكلام؟
٥٤-٥٢	ثانياً: ما تصدر به جملة جواب القسم
٥٥	ثالثاً: الجملة الخبرية
	رابعاً: جملة جواب الشرط، وفيه مسألتان:
٥٧-٥٥	المسألة الأولى: تصدر (الفاء) لجواب الشرط
٥٩-٥٨	فرع
	المسألة الثانية: امتناع تصدير جملة جواب الشرط
٥٩	ب (همزة) الاستفهام
	خامساً: جملة الصلة
٦١-٦٠	مسألة: حذف الصدر من الصلة

الصفحة	الموضوع
٦٢-٦١	مسألة: بناء (أي) على الضم وعلاقته بالصدر
٦٥-٦٣	المبحث الثالث: التقاء ما له الصدارة في إطار الجمل
٦٦-٦٥	أولاً: التقاء القسم والشرط
٦٧-٦٦	ثانياً: التقاء الاستفهام والشرط
(١٠٧-٦٨)	ثالثاً: دخول الشرط على الشرط
٧٢-٦٩	* الفصل الخامس: ما يمتنع تصدده في الجملة
٧٥-٧٣	المبحث الأول: حروف العطف
٧٨-٧٦	المبحث الثاني: المفعول معه
٨٠-٧٩	المبحث الثالث: الفاعل وما يتوب عنه
٨٤-٨١	المبحث الرابع: التمييز
٨٥-٨٤	المبحث الخامس: أداة الاستثناء (إلا)
	فروع
٨٨-٨٦	المبحث السادس: (أن) مفتوحة الهمزة
٨٩-٨٨	أولاً: حكم جواز تصدر (أن)
٩١-٩٠	ثانياً: علة منع تصدر (أن) في الجملة
٩٢-٩١	المبحث السابع: (الفاء) الرابطة لجواب الشرط و(إذا) الفجائية
٩٢	أولاً: (الفاء) الرابطة لجواب الشرط
	ثانياً: (إذا) الفجائية
	مسألتان
٩٤-٩٣	المبحث الثامن: ضمير الفصل
٩٥-٩٤	أولاً: ماهيته
٩٧-٩٦	ثانياً: هل يجوز تصدده؟
٩٩-٩٨	المبحث التاسع: المنصوب على الاختصاص
	المبحث العاشر: مخصوص (حبذا)

الصفحة	الموضوع
١٠٠-١٠١	المبحث الحادي عشر: توابع الأسماء
	المبحث الثاني عشر: مواضع متفرقة فيما لا يجوز تصدده
١٠٢	أولاً: الضمير المتصل
١٠٢-١٠٣	ثانياً: جملة الصلة والمضاف إليه
١٠٤	ثالثاً: معمول المصدر
١٠٤	رابعاً: الاسم المجرور
١٠٤	خامساً: (كي) و(لام) التعليل
١٠٥	سادساً: (ما) الكافة
١٠٥	سابعاً: الحال
١٠٦	ثامناً: الجملة الاعتراضية
١٠٦	تاسعاً: ما بعد ما له التصدر
١٠٦-١٠٧	عاشراً: معمول اسم الفعل
[٣٧٩-١٠٨]	<u>الباب الثاني: ما يلزم صدر الكلام</u>
(١٤٣-١٠٩)	* الفصل الأول: أدوات الاستفهام
١١١-١١٠	المبحث الأول: الاستفهام ولزوم الصدارة
١١٢	مسألة
	المبحث الثاني: أدوات الاستفهام وأحكامها المتعلقة بالصدارة
١١٣-١١٧	أولاً: (همزة) الاستفهام
١١٧-١١٩	ثانياً: (همزة) التسوية، وفوات تصددها
١١٩-١٢١	ثالثاً: (هل) الاستفهامية، ومتى تخرج عن لزوم التصدر
١٢١-١٢٢	رابعاً: (ما) الاستفهامية
	خامساً: (ماذا) الاستفهامية، وفوات صدارتها
١٢٣-١٢٦	عند ابن مالك

الصفحة	الموضوع
١٢٧-١٢٦	مسألة:
١٢٨-١٢٧	سادساً: (كم) الاستفهامية
١٣٠-١٢٨	سابعاً: (كيف) الاستفهامية
١٣٠	مسألتيان
١٣١-١٣٠	ثامناً: (أي) الاستفهامية
١٣٦-١٣١	تاسعاً: (أم) المتصلة والمنفصلة
	المبحث الثالث: خروج الاستفهام عن حقيقته، وعلاقته بقوات تصدره
١٤٠-١٣٧	المطلب الأول: الحكاية في الاستثبات
١٤١-١٤٠	المطلب الثاني: خروج الاستفهام إلى معنى التعجب
١٤٣-١٤٢	المطلب الثالث: معنى التعليق بالاستفهام وحكمه
(١٧٣-١٤٤)	* الفصل الثاني: أدوات الشرط
١٥١-١٤٥	المبحث الأول: أدوات الشرط ولزوم الصدارة
١٤٩-١٤٦	المسألة الأولى: تقديم جواب الشرط على الأداة
	المسألة الثانية: تقديم معمول فعل الشرط أو جوابه على الأداة
١٥٠-١٤٩	
١٥١-١٥٠	المسألة الثالثة: أسماء الشرط لا يتقدمها عامل
	المبحث الثاني: تعداد أدوات الشرط التي تلزم الصدر مع بعض الأحكام المتعلقة بها
١٦٠-١٥٢	المبحث الثالث: مسائل منشورة متعلقة بالصدارة في باب الشرط
١٦٢-١٦١	المسألة الأولى: اقتران جواب الشرط بـ (الفاء)
١٦٣-١٦٢	فرع
١٦٨-١٦٤	المسألة الثانية: حال (فاء) الجواب مع (أما)
١٧٠-١٦٨	المسألة الثالثة: ناصب (إذا) الشرطية

الصفحة	الموضوع
١٧١-١٧٠	المسألة الرابعة: لزوم (ما) الكافة (إذ) و (حيث)
١٧١	المسألة الخامسة: خروج الشرط عن معناه هل يفيت تصدره؟
١٧١-١٧١	المسألة السادسة: (إذ) لا تضاف إلى جملة تصدرت بأداة شرط
١٧٢	المسألة السابعة: المشبه بأداة الشرط له حكمها من حيث التصدر
١٧٣	مسألة
(٢٠٣-١٧٤)	* الفصل الثالث: حروف النفي
١٧٨-١٧٥	المبحث الأول: حروف النفي ولزوم التصدر أولاً: (ما) النافية، وحكم تصدرها
١٧٩-١٧٨	ثانياً: (إن) النافية، وحكم تصدرها
١٨٢-١٨٠	ثالثاً: (لن) النافية، الناصبة للمضارع
١٩٠-١٨٣	رابعاً: (لم) و (لما) النافيتين، الجازمتين للمضارع المبحث الثاني: مسائل مثورة لها علاقة بالصدارة
١٩١	المسألة الأولى: حكم تصدر (لا) الدعائية
١٩١	المسألة الثانية: الإشارة إلى أن حروف النفي لا تلزم الصدارة جميعاً
١٩٣-١٩١	المسألة الثالثة: حكم تصدر (لا) الناهية، و (لام) الأمر
١٩٤-١٩٣	المسألة الرابعة: (غير) ومجئها للنفي
١٩٥-١٩٤	المسألة الخامسة: (لات) وحكم تصدرها
١٩٥	المسألة السادسة: حكم تصدر (لام) الجحود
١٩٦	المبحث الثالث: ما له الصدارة حملاً على (ما) النافية أولاً: (غير)

الصفحة	الموضوع
١٩٨-١٩٦	ثانياً: (قل) و (قلما) و (أقل)
١٩٩-١٩٨	مسائل
٢٠٠-١٩٩	ثالثاً: قولهم: (خطيئة يوم لا أعمل فيه)
	المبحث الرابع: (ليس) وحكمها من حيث لزوم الصدارة وعدمه
٢٠٢-٢٠١	المطلب الأول: حكم تقديم خبر (ليس) عليها
٢٠٣-٢٠٢	المطلب الثاني: هل هي من لازم الصدر؟
(٢٢٣-٢٠٤)	* الفصل الرابع: الأحرف الناسخة
٢٠٧-٢٠٥	تقديم حول حكم (إن) وأخواتها من حيث التصدر وعدمه
٢٠٩-٢٠٨	المبحث الأول: (إن) ولزوم تصدورها
٢١١-٢١٠	المبحث الثاني: (أن) ولزوم تصدورها مسألتان:
٢١٢-٢١١	الأولى: الاختلاف في أصالة (أن) المفتوحة
٢١٣-٢١٢	الثانية: قد تأتي (أن) بمعنى (لعل) فتلزم الصدر
٢١٥-٢١٤	المبحث الثالث: (لكن) وحكم لزوم تصدورها
٢١٧-٢١٦	المبحث الرابع: (ليت) ولزومها الصدارة
٢١٩-٢١٨	المبحث الخامس: (لعل) وبعض الأحكام المتعلقة بتصدورها مسألتان:
	الأولى: قد تأتي (لعل) بمعنى التعليل،
٢٢٠-٢١٩	فلا تلزم التصدر
٢٢١-٢٢٠	الثانية: قد تأتي (عسى) بمعنى (لعل) فتلزم الصدر
٢٢٣-٢٢٢	المبحث السادس: (كأن) ولزومها الصدر
(٢٥٠-٢٢٤)	* الفصل الخامس: اللامات التي تلزم صدر الكلام

الصفحة	الموضوع
	المبحث الأول: (لام) الابتداء
٢٢٦-٢٢٥	أولاً: وجه التسمية، وما عليها من مأخذ
٢٢٧-٢٢٦	ثانياً: المعنى الذي تؤديه في الجملة
٢٢٧	مسألة
٢٣٠-٢٢٧	ثالثاً: لزومها الصدر وما يترتب عليه من أحكام
	المبحث الثاني: (اللام) المرحلة
٢٣١	أولاً: وجه التسمية
٢٣٥-٢٣٢	ثانياً: علام تدخل؟
٢٣٨-٢٣٥	ثالثاً: وجه تأخرها عن (إن)
٢٤٢-٢٣٨	رابعاً: حكمها من حيث الصدارة
٢٤٣-٢٤٢	خامساً: بعض الأحكام المتعلقة بحكم تصدرها
٢٤٧-٢٤٤	المبحث الثالث: (اللام) الفارقة، وحكم تصدرها
٢٤٧	تنبيهات
	المبحث الرابع: (اللام) الموطئة لجواب القسم
٢٤٨	أولاً: ماهيتها
٢٥٠-٢٤٩	ثانياً: حكمها من حيث لزوم التصدر
(٢٦٦-٢٥١)	* الفصل السادس: كنايات العدد
	المبحث الأول: (كم) الخبرية
٢٥٤-٢٥٢	ماهيتها
٢٦٠-٢٥٥	حكمها من حيث لزوم الصدر
٢٦١-٢٦٠	علة تصدر (كم) الخبرية
	المبحث الثاني: (كأين) و (كذا)
٢٦٤-٢٦٢	أولاً: (كأين) ولزومها الصدارة
٢٦٦-٢٦٤	ثانياً: (كذا) وحكم تصدرها

الصفحة	الموضوع
(٢٨٣-٢٧٦)	* الفصل السابع: (رُبَّ) من حروف الجر
٢٧٠-٢٦٨	المبحث الأول: معناها
٢٧٢-٢٧١	المبحث الثاني: هل هي اسم أو حرف؟
٢٧٦-٢٧٣	المبحث الثالث: حكم لزوم تصدرها
٢٧٦	تنبيه
٢٧٨-٢٧٧	المبحث الرابع: علة لزوم (رب) الصدارة
٢٧٩	المبحث الخامس: بعض الأحكام المترتبة على صدارة (رب)
٢٨٣-٢٨٠	المبحث السادس: حكم ما ينوب عن (رب) من حيث لزوم التصدر
(٢٩٩-٢٨٤)	* الفصل الثامن: حروف الاستفتاح والتنبيه
٢٨٧-٢٨٥	المبحث الأول: الفرق بين الاستفتاح والتنبيه
٢٩٢-٢٨٨	المبحث الثاني: حروف الاستفتاح وحكم تصدرها
٢٩٧-٢٩٢	المبحث الثالث: حروف التنبيه وحكم تصدرها
٢٩٩-٢٩٨	مسألة: أحرف النداء وهل هي من لازم الصدر؟
(٣٠٧-٣٠٠)	* الفصل التاسع: أحرف الجواب
٣٠١	أ- ماهيتها
٣٠٥-٣٠٢	ب- بعض أحكامها
٣٠٧-٣٠٦	ج- حكم تصدرها
(٣١٧-٣٠٨)	* الفصل العاشر: العرض والتحضيض والتمني بـ (ألاً)
٣١٠-٣٠٩	أولاً: العرض
٣١٢-٣١٠	ثانياً: التحضيض
٣١٣-٣١٢	ثالثاً: التمني
٣١٧-٣١٣	رابعاً: حكم ما تقدم من حيث لزوم الصدارة

الصفحة	الموضوع
(٣٢٣-٣١٨)	* الفصل الحادي عشر: (ما) التعجبية
٣٢٠-٣١٩	أ- ماهيتها
٣٢٢-٣٢٠	ب- حكمها من حيث لزوم الصدارة
٣٢٣	ج- مسوغ الابتداء بها
(٣٣٥-٣٢٤)	* الفصل الثاني عشر: ضمير الشأن والقصة
٣٢٧-٣٢٥	المبحث الأول: ماهيته وفائدته
٣٣٢-٣٢٨	المبحث الثاني: بعض أحكامه، والتي لها علاقة بالصدارة
٣٣٥-٣٣٣	المبحث الثالث: حكمه من حيث لزوم الصدارة
(٣٦١-٣٣٦)	* الفصل الثالث عشر: الحروف التي يتلقى بها القسم وما يتفرع عن ذلك
٣٤٢-٣٣٨	المبحث الأول: (لام) القسم، وحكم تصدورها
	المبحث الثاني: (إن) و(أن)
٣٤٤-٣٤٣	أولاً: (إن) مكسورة الهمزة
٣٤٥-٣٤٤	ثانياً: (أن) مفتوحة الهمزة
٣٤٧-٣٤٦	المبحث الثالث: (لام) التعليل
٣٤٩-٣٤٨	المبحث الرابع: (ما) و (إن) النافيتان
٣٥٢-٣٥٠	المبحث الخامس: (لا) النافية
٣٥٤-٣٥٣	المبحث السادس: (لن) و (لم) النافيتان
٣٥٥	المبحث السابع: (بل)
٣٥٦	المبحث الثامن: هل كل ما يتلقى به القسم له التصدر؟
٣٥٨-٣٥٧	المبحث التاسع: أحرف القسم، وهل هي من لازم الصدر؟
٣٦١-٣٥٩	المبحث العاشر: (أيمن الله) في القسم، وهل هي من لازم الصدر؟

الصفحة	الموضوع
(٣٧٩-٣٦٢)	* الفصل الرابع عشر: حكم تصدر كل من: حرفي التنفيس، و(قد) والفعل الماضي المبحث الأول: حرفا التنفيس المطلب الأول: ماهيتهما، وبعض أحكامهما التي لها علاقة بالصدارة
٣٦٦-٣٦٣	
٣٧٢-٣٦٦	المطلب الثاني: حكم لزوم تصدرهما المبحث الثاني: (قد)
٣٧٤-٣٧٣	أولاً: ماهيتها وبعض أحكامها
٣٧٧-٣٧٤	ثانياً: هل لـ (قد) صدر الكلام؟
٣٧٩-٣٧٨	المبحث الثالث: الفعل الماضي، وحكم تصدره
[٤٥٢-٣٨٠]	<u>الباب الثالث: مسائل الصدارة وأحكامها</u>
(٤٠٢-٣٨١)	* الفصل الأول: الإلغاء والتعليق في باب (ظن) وعلاقته بالصدارة
٣٨٦-٣٨٢	المبحث الأول: الإلغاء وعلاقته بالتصدر المبحث الثاني: التعليق لأفعال القلوب
٣٩٢-٣٨٧	المطلب الأول: معنى التعليق وبعض أحكامه
٤٠٠-٣٩٢	المطلب الثاني: المعلقات
٤٠١-٤٠٠	مسألة
٤٠٢-٤٠١	المطلب الثالث: هل التعليق عام في كل ما له الصدر؟ * الفصل الثاني: حكم ما له الصدارة في بابي:
(٤١٣-٤٠٣)	الاشتغال والإخبار بـ (الذي)
٤٠٩-٤٠٤	المبحث الأول: الاشتغال وعلاقته بلازم الصدر
٤٠٩	تنبيهان
٤١٢-٤١٠	المبحث الثاني: الإخبار بـ (الذي)، وحكمه مع لازم الصدر

الصفحة	الموضوع
٤١٣	مسألة
(٤٢٤-٤١٤)	* الفصل الثالث: (إذن) الناصبة بين اشتراط تصدورها ولزومها الصدر المبحث الأول: ماهيتها وبعض أحكامها
٤١٥	المطلب الأول: ماهيتها
٤١٦	المطلب الثاني: معناها
٤١٩-٤١٦	المطلب الثالث: شروط إعمالها النصب في المضارع
٤١٩	مسألتان
	المبحث الثاني: (إذن) بين لزوم الصدارة واشتراط التصدر لإعمالها
٤٢١-٤٢٠	المطلب الأول: وجه اشتراط التصدر لإعمالها
٤٢٤-٣٢١	المطلب الثاني: هل الأصل فيها لزوم الصدارة؟
(٤٤٣-٤٢٥)	* الفصل الرابع: ما له الصدارة في إطار الأبواب النحوية المبحث الأول: وجوب تقديم ما له الصدارة في الأبواب النحوية
٤٢٧-٤٢٦	١- باب المتبدأ
٤٢٧	مسألة
٤٢٩-٤٢٨	٢- باب الخبر
٤٣٠-٤٢٩	مسألتان
٤٣٠	٣- خبر كان
٤٣١-٤٣٠	٤- المفعول به
٤٣٢-٤٣١	٥- مسائل متفرقة
	المبحث الثاني: امتناع مجيء ما له الصدر في بعض الأبواب النحوية

الصفحة	الموضوع
٤٣٤-٤٣٣	١- اسم (كان) وأخواتها
٤٣٤	مسألان
٤٣٤	٢- اسم (إن) وخبرها، وكذا بقية أخواتها
٤٣٥	مسألان
٤٣٦-٤٣٥	٣- الفاعل وما ينوب عنه
٤٣٦	٤- باب التنازع
	المبحث الثالث: تقديم الخبر على (ما زال) وأخواتها وما يتفرع عنه من أحكام متعلقة بالصدارة
٤٤١-٤٣٧	
٤٤٣-٤٤٢	المبحث الرابع: لازم الابتدائية هل يغاير لازم الصدر؟
(٤٥٢-٤٤٤)	* الفصل الخامس: أحكام عامة لما له الصدارة
[٤٥٧-٤٥٣]	<u>الخاتمة</u>
[٤٦٥-٤٥٨]	<u>ملحق التراجم</u>
[٥٣٧-٤٦٦]	<u>الفهارس العامة</u>
(٤٧٦-٤٦٧)	* فهرس الآيات القرآنية
(٤٧٨-٤٧٧)	* فهرس الأحاديث النبوية
(٤٨٨-٤٧٩)	* فهرس الأشعار والأراجيز
(٥٠١-٤٨٩)	* فهرس الأعلام
(٥٢٣-٥٠٢)	* فهرس المصادر والمراجع
(٥٣٧-٥٢٤)	فهرس الموضوعات